

الجزء الثالث

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقديره

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة الماسول على المتبعين

شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

الله به آمين



(وبهامشه الكتاب المسمى ببيان موافقة صريح العقول المحيية المنقول)

للمؤلف المذكور

(الطبعة الأولى)

بالطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال الرازي) البرهان الثاني كل جسم يتألف من القدر وكل متألف من القدر محدث وفرا القاسم بأن يتألف القدر بمجرده كونه أزيد وأقص فأخصا بغيره دونها لمخرج مختار والافقد ترجح الممكن لأن المرح وفعل المختار محدث (قال الارموي) ولقاتل أن يمنع لزوم الترجيح لا المرح قلت مضبوته أنه يقول لأنسلم أنه إذا لم يكن المخرج القدر مختارا لزم الترجيح بلا مخرج بل قد يكون أمرا مستلزما للقدر فان المرح أعين أن يكون مختارا أو غير مختار فإذا افقد المرح أمرا مستلزما لذلك القدر إما أمر قائم به أو أمر منفصل عنه حصل المرح القدر وسيأتي إن شاء الله تعالى غام الكلام على هذا إذا ذكرنا اعتراضات الأمدى على هذا

(البرهان الثالث) لو كان الجسم أزليا لكان في الأزل مختصا بغيره لأن كل موجود مشار إليه حسابا به هنا أو هناك يجب كونه كذلك والأزلي يتعز زواله لما تقدم فامتعت الحركة عليه وقد ثبت جوازها (قال الارموي) ولقاتل أن يقول معنى الأزلي الدائم لا إلى أول فيكون معنى قولنا لو كان الجسم أزليا لكان في الأزل مختصا بغيره يعني أنه لو كان الجسم

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الفصل الثاني) قال الرافضي ان الامامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكالاته لا تحصى قدروا لها الخالف والموافق ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيرهم من العصاة مطاعين كثيرة ولم ينقلوا في على طعننا لئلا يتبعوا قوله وجعلوا اماما لهم حيث زعمه الخالف والموافق وزكوا غيره حيث روى فيه من يعتقد امامته من المطاعين ما يطعن في امامته ونحن نذكرها شأبا بسيرا مما هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم ليكون حجة عليهم يوم القيامة فن ذلك ما رواه أبو الحسن الأدلسي في الجمع بين الصحاح الستة موطا مالك وصحبي البخاري ومسلم وسنن أبي داود وصحبي الترمذي وصحبي النسائي عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا زلت في بيتها وأنا خالصة عند الباب فقلت يا رسول الله أأنت من أهل البيت فقال أنك على خير انك من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وفي البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى وفاطمة والحسن والحسين خالهم بكاء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا

(الجواب) أن يقال ان الفضائل الثابتة في الأحاديث العيصية لا يبرك وعمر أكبر وأعظم من الفضائل الثابتة لعلي والأحاديث التي ذكرها هذا وذكر أنها في الصحيح عند الجمهور رؤا أنهم نقلوها في المعتمد من قولهم وكتبهم هو من أئمة الكذب على علماء الجمهور فان هذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أضعف باتفاق أهل المعرفة بالحديث والصحيح الذي فيها ليس فيه ما يدل على امامته على ولا على فضيلته على أبي بكر وعمر وليس من خصائصه بل هي فضائل

في المسند بإدات زاده ابنه عبد الله لاصياقي مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه فله زاد زيادات كثيرة

الاختصار (١)

أخرى وناطقة أخرى فذلك تلبس

انسانيته وناطقة بلبسته هي
هي بعينها كما كان هذا الانسان
تلبس هذا الانسان ليس هو اياه
بعينه الآن يراد بلفظ العن النوع
كما يقال لمن عمل مثل ما فعل غيره
هذا عمل فلان بعينه فالقصود أنه
ذلك النوع بعينه ليس المقصود أنه
ذلك العمل الشخص الذي قام
بذلك ذلك العامل فله مخالف
لنفس فقد تدين أن الموجودين
والواجبين ونحو ذلك لم يترك
أحدهما من مشاركة ويجوز ليس
فيه الاوصاف تخص به يتميز به عن
غيره وان كانت صفاته بعضها
يشابه فيها غيره وبعضها يخالف
فيها غيره فاذا قيل لوقدر واجبان
أو موجودان أو انسانان لكان
أحدهما يشابه الآخر في الوجوب
أو الوجود أو الانسانية لكان
معهما لكان يمكن مع ذلك أنه
يشابه في الحقيقة كما يمكن أن
يخالفه ثم هو أن كلامهم فيه
ما شارك به غيره وما يتميز به عنه
فقوله انه مر كب عليه الاشتراك
والاستباز ان عني بذلك أنه
موصوف بالامر من فصيح وان عني
أن هنالك أجزاء تركبت ذاته منها
فهذا باطل كقول من يقول ان
الانسان مر كب من الحيوانية
والناطقة فله لا رب أنه

(الفصل السادس) قال الرافضي وعن يزيد بن أبي مريم عن علي رضي الله عنه
قال انطلقت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتينا الكعبة فقال لي رسول الله صلى الله
عليه وسلم اجلس فصعد علي منكبتي فذهبت لأنهض به فمرأى مني ضعفا فقلز وجلس لي نبي الله
صلى الله عليه وسلم وقال اصعد علي منكبتي فصعدت علي منكبته قال فتعزى قال فانه يجبل لي
أني لو شئت لملت أفقي السماء حتى معدت علي البيت وعليه غزال صفر وأوحاش فبعثت أزاوله عن
يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه حتى اذا استمكن منه قال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم اخذني ففقدت به فكسرت كاتسكرا القوارير ثم تركت فانطلقت أنا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم نستبق حتى توارد بناقي البيوت خشية أن يلحقا ناأحدهم الناس

(الجواب) أن هذا الحديثان صحيح فليس فيه شيء من خصائص الأئمة ولا خصائص علي
فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص على منكبته اذا قام
جهلا واذا سجد وضعها وكان اذا سجد الحسن فارحله ويقول ان ابني ارتحلني وكان يقبل
زينة الحسن فاذا كان يحمل الطفلة والطفل لم يكن في حمله اعلى ما وجب أن يكون ذلك من
خصائصه وانما حله العجز عن حمل حله فهذا يدخل في مناقب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفضيله من يحمل النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من فضيله من يحمله النبي صلى الله عليه وسلم
كما حله يوم أحد من حمله من الصحابة مثل طلحة بن عبد الله فان هذا نفع النبي صلى الله عليه
وسلم وذلك نفعه النبي صلى الله عليه وسلم ومعافاة نفعه بالنفس والمال أعظم من انتفاع
الانسان بنفس النبي صلى الله عليه وسلم وماله

(الفصل السابع) قال الرافضي وعن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصديقون ثلاثة حبيب النجار من آل ياسين وخزقل مؤمن آل فرعون وعلي
ابن أبي طالب وهو أفضلهم

(والجواب) أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فله قد ثبت عنه في الصحيح
أه وصف أبا بكر رضي الله عنه بأنه صديق وفي الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالصدق فان الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة
ولا زال الرجل يصدق ويحرم الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فان
الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ولا زال الرجل يكذب ويحرم الكذب
حتى يكتب عند الله كذبا فهذا ابن أن الصديقين كثيرون وأيضا فقد قال تعالى عن مريم
بنت عمران انها صدقة وهي امرأه وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل من الرجال كثير ولم
يكمل من النساء الأربع فالصديقون من الرجال كثيرون

(الفصل الثامن) قال الرافضي وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اعلي
أنت مني وأما منك

(والجواب) أن هذا الحديث صحيح أخرجه في الصحيحين من حديث البراء بن عازب لما تبارع
علي وجعفر وزيد بن ابنة حرة قصي بها حالها وكانت تحت جعفر وقال لعلي أنت مني

شاكه فيها غير مختلف ما ثبت من فضائل أبي بكر وعمر فان كثيرا من خاصائصهما لهما احكاما
فضائل أبي بكر فان عاتبا خاصا لم يشركه فيها غيره وأما ما ذكره من المطاعين فلا يمكن أن
يوجه على الخلفاء الثلاثة من مطيعين الاوجه على علي ما هو مثله أو أعظم منه فتبين أن ما ذكره
في هذا الوجه من أعظم الباطل ونحن نبين ذلك تفصيلا وأما قوله أنهم جعلوه اماما لهم حيث
زعمه المخالف والموافق وركزوا غير واحد من نفسه من يعتقد امامته من المطاعين ما يطعن
في امامته فقال هذا كذب نبي فان عليا رضى الله عنه لم يزل زعمه المخالفون بل القادحون
في علي طوائف متعددة وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان والقادحون فيه
أفضل من الخلافة فان الخوارج متفقون على كفره وهم عند المسلمين كلهم خيمن الغلاة
الذين يعتقدون إلهيته أو نبوته بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خير عند جباهر
المسلمين من الرافضة الاثني عشرية الذين اعتقدوا اماما معصوما وأبو بكر وعمر رضى الله
عنه ليس في الأمة من يقدح فيهم الا رافضة الخوارج المكفرون لعلي وبأولئك أبي بكر وعمر
يتبرضون عنهما والمرؤنة الذين ينسبون عليا إلى الظلم ويقولون أنه لم يكن خليفة وأولئك
أبا بكر وعمر معهم أنهم ليسوا بأفادهم فكيف يقال مع هذا ان عليا زعمه الموافق والمخالف
يخلاف الخلفاء الثلاثة ومن المعلوم أن المزيهين لهؤلاء أعظم وأكثروا أفضل وأن القادحين
في علي حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة وهم أعلم من الرافضة وأدين
والرافضة عاجزون معهم علما وبدا فلا يمكن الرافضة أن تقم عليهم حجة تقطعهم بها ولا كانوا
معه في القتال منصورين عليهم والذين قدسوا في علي رضى الله عنه وجعلوه كافرا وأولئك ليس
فيهم طائفة معروفة بالردة عن الاسلام بخلاف الذين يدعونونه ويقدمون في الثلاثة كالثغالب
الذين يدعون إلهيته من النصيرية وغيرهم وكالجماعة الملاحدة الذين هم شر من النصيرية
كالثغالب الذين يدعون نبوته فان هؤلاء كفار مردون كفرهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على
عالمين الاسلام فمن اعتقد في شرا إلهية أو اعتقد بعد محمد نبيا أو أنه لم يكن نبيا بل كان على
هو النبي ودونه وانما غلط جبريل في هذه المقالة ونحوها ما تظهر كفر أهلها لمن يعرف الاسلام
أدنى معرفة بخلاف من يكفر عليا وبلغه من الخوارج ومن قاتله ولعنهم من أصحاب معاوية
وبني مروان وغيرهم فان هؤلاء كانوا مقرين بالاسلام وشراعه يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة
ويصومون ويصان ويحجون البيت العتيق ويحرمون ما حرم الله ورسوله وليس فيهم كفر
ظاهر بل شعائر الاسلام وشراعه ظاهرة فيهم معظمة عندهم وهذا أمر يعرفه كل من عرف
أحوال الاسلام فكيف يدعى مع هذا أن جميع المخالفين زعموه دون الثلاثة بل اذا اعتبر
الذين كانوا يبعضونه وبأولئك عثمان والذين كانوا يبعضون عثمان ويحبون عليا وجد هؤلاء
خير من أولئك من وجوه متعددة فالمتزهن لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل
من المزيهين لعلي القادحين في عثمان كالزبيد مثلا فاعلموا أن الذين قاتلوه ولعنوه وذموا من
الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولونه وبلغون عثمان وتولي أهل السنة
عن موالاة علي رضى الله عنه ويحققوا إمامته ووجوب موالاة له لم يكن في المتولين من يقدر أن
يقام المبعضين منه من الخوارج والاموية والمرؤنة فان هؤلاء عطاؤف كثيرة ومعهم
أن شر الذين يبعضونه هم الخوارج الذين كفروا واعتقدوا أنه مرءية عن الاسلام وانما كانوا
قله تقربا إلى الله تعالى حتى قال شاعرهم عمر بن أبي حنيفة

يا ضربة من تقى ما أراد بها الإيلع من ذي النعر وضوانا

أني لأذكركه وما فأحببه * أوفى البرية عند الله ميراثا

فعارضه شاعر أهل السنة فقال

ياضرب من شقي ما أراد بها * الألبيلغ من ذي العرش خسرا

أني لأذكركه وما فألغنه * لعنا وألغ عسران بن حطنا

وهؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقة كالآزقة أتباع نافع بن الأزرق والتجدة أتباع
تجدة الحروري والأباضية أتباع عبد الله بن أباض ومقاتلهم وسيرهم مشهورة في كتب
المقاتلات والحديث والسير وكانوا موجودين في زمن الصحابة والتابعين يناطرونهم ويقاتلونهم
والصحابه اتفقوا على وجوب قتالهم ومع هذا فلم يكفروهم ولا كفرهم على بن أبي طالب رضي الله
عنه وأما الغالية على رضي الله عنه فقد اتفق الصحابة وسائر المسلمين على كفرهم وكفرهم
على بن أبي طالب نفسه وحرقتهم بالنار وهؤلاء الغالية يقتل الواحد منهم المقدور عليه وأما
الخوارج فلم يقتلهم على حتى قتلوا واحدا من المسلمين وأغاروا على أموال الناس فأخذوها
فأولئك حكم فيهم على وسائر الصحابة بحكم المرتدين وهؤلاء لم يحكموا فيهم بحكم المرتدين وهذا
مما بين أن الذين زعموا أنهم والوعدون أبي بكر وعمر وعثمان وجد فيهم من الشر والكفر
باتفاق على وجوب الصحابة ما لا يوجد في الذين عادوه وكفروه وتبين أن جنس المبغضين لا ي
بكر وعمر شرعد على وجوب الصحابة من جنس المبغضين لعل

(فصل) وأما حديث الكساف فهو صحيح رواه أحمد والترمذي من حديث أم سلمة ورواه
مسلم في صحيحه من حديث عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط
مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله معه في المرط ثم جاء الحسين فأدخله معه ثم
جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
ويطهرهم تطهيرا وهذا الحديث قد شربه فاطمة وحسن وحسين رضي الله عنهم فليس
هو من خصائصه ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة فعلم أن هذه الفضيلة لا تخص بالانتماء بل
بشركهم فيها تطهيرهم ثم إن مضمون هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لهم بأن يذهب
عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا وغاية ذلك أن يكون دعا لهم بأن يكونوا من المتقين الذين أذهب
الله عنهم الرجس وطهرهم واجتنب الرجس واجب على المؤمنين والطهارة ماوربها كل
مؤمن قال الله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته
عليكم وقال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال تعالى أن الله يحب المتوابين
ويحب المتطهرين فغاية هذا أن يكون هذا دعا لهم بفعل المأمور وترك المحظور والصديق
رضي الله عنه قد أخبر الله عنه بأنه الاتقي الذي يؤتي ماله يتركه وما لا حدة من نعمة تجزى
الابتغاء وجهه به الأعلى وسوف يرضى وأيضاً فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار
والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار
خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم لا بد أن يكونوا قد فعلوا المأمور وتركوا المحظور فإن هذا
الرضوان وهذا الجزاء إنما ينال بذلك وحديثه فيكون ذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم من الذنوب
بعض صفاتهم فادعاه النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكعبة هو بعض ما وصف الله به
السابقين الأولين والنبي صلى الله عليه وسلم دعا لغير أهل الكعبة بأن يصلي الله عليهم ودعا
لأقوام كثيرة بالجنة والمغفرة وغير ذلك مما هو أعظم من الدعاء بذلك ولم يلزم أن يكون من دعاه

الأزلي وإنما أقت الجح على أن
جنس الجسم يقبل الحركة ومعلوم
أنه إذا كان كل جسم يقبل
الحركة وغيرهما من الصفات كالعلم
واللون والقدر والعلو وغير ذلك ثم
قد ران في هذه الصفات الوجودية
ما هو أزلي قديم لو جوب قدم
ما يوجب له بلزم إمكان زوال هذه
الصفة التي وجب قدم ما يوجبها
فان ما وجب قدمه موجب وجب
قدمه واستنع حدوثه ضرورة
فان قيل نحن نشاهد حركة الفلك
فامتنع أن يقال لم يرزل ساكنا قبل
أو لا لبس الكلام في حدوث الفلك
بعنه بل في حدوث كل جسم
فإذا قدر جسم أزلي ساكن غير
الفلك لم يكن فينا ذكره ولا في
حركة الفلك دليل على حدوثه
لا سيما عند من يقول القديم
الأزلي الخالق جسم لم يرزل ساكنا
كما يقوله كثير من النظار من
الهاشمية والكرامية وغيرهم
وقيل ثانياً الفلك وإن كان متحركاً
لحينه ولحد لم يخرج عن ذلك الحيز
وحركته موضعية ليست حركة
مكانية تتضمن نقله من حيز إلى
حيز وحينئذ فقولهم وقد ثبت
جواز الحركة أن أراد به الحركة
المكانية كان ممنوعاً وإن أراد
غيرها كالحركة الوضعية لم يلزم
من ذلك جواز انتقاله من هذا
الحيز إلى غيره وقد سبق الأمدى
إلى هذا الاعتراض فانه قال في

بذلك أفضل من السابقين الأولين ولكن أهل الكساء كان قد أوجب عليهم احتجاب
الرجس وفعل التطهير على ما علم النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعينهم على فعل ما أمرهم به ثلاثا
يكونوا مستحقين للذم والعقاب ولنا في المدح والتواب

(الفصل الثالث) قال الرافضي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا جئتم الرسول
فقدموا بين يديكم صدقة قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يعمل
بهذه الآية غيري وبني خفف الله عن هذه الأمة أمر هذه الآية

(والجواب) أن يقال الأمر بالصدقة لم يكن واجبا على المسلمين حتى يكونوا عاصية بتركه وانما
أمرهم من أراد النجوى واتفق أنه لم يرد النجوى اذ ذلك الاعلى رضى الله عنه فتصدق لاجل
الزكاة وهذا كما أمر به الهدى لمن تنفع بالعمرة الى الحج وأمر به الهدى لمن أحصر وأمره لمن به
أذى من رأسه بقية من صيام أو صدقة أو نسك وهذه الآية تزلت في كعب بن عجر فلما أمر به
النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتنعم تحت قدر وهو أمر رأسه تؤذيه وكأمر لمن كان مريضا
أو على سفر بعدة من أيام أخر وكأمر لمن خشى جنة فآتاه بطعام عشرة مائة كبر أو كسوتهم
أو غير برقة وكأمره اذا قاموا الى الصلاة أن يسلموا ويحيواهم ويديهم الى المرافق وكأمره
اذا قرأ القرآن أن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم ونظائر هذه متعددة فالأمر المعلق
بشرط اذ لم يوجد ذلك الشرط الا في حق واحد لم يؤمر به غيره وهكذا آية النجوى فانه لما بناج
الرسول قبل نسخها الاعلى ولم يكن على من ترك النجوى حرج فقل هذا العمل ليس من
خصائص الأئمة ولان خصائص على رضى الله عنه ولا يقال ان غير علي ترك النجوى بحل
بالصدقة لان هذا غير معلوم فان المدة لم تطل وفي تلك المدة القصيرة لا يحتاج الواحد الى
النجوى وان قدراً ان هذا كان يخص بعض الناس لم يلزم أن يكون أبو بكر وعمر رضي الله عنهما
من هؤلاء وكيف وأبو بكر رضي الله عنه أتفق ماله كله وموعد النبي صلى الله عليه وسلم
في الصدقة وعمر رضي الله عنه جاء بنصف ماله بلا حاجة الى النجوى فكيف بعض أحدهما
بدرهمين أو ثلاثة يقدمها بين يدي نبوه وقد روى زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر
يقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق فوافق ذلك ما لا اعتدى فقلت اليوم أسبق
أبا بكر ان سبقته يوما فحث بنصف ماله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقيت لاهلك
بأمر فقلت مثله قال وأني أبو بكر بكل مال عنده فقال يا أبا بكر ما بقيت لاهلك فقال بقيت
لهم الله ورسوله فقلت لا سابقا لشيء أبدا

(الفصل الرابع) قال الرافضي وعن محمد بن كعب القرظي قال افتقر طلحة بن
شبة بن بني عبد الدار وعباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب فقال طلحة بن شبة معي
مقاتع البيت ولواشابت فيه وقال العباس أنا صاحب السقاية والقائم عليها ولواشابت
في المسجد وقال علي ما أدري ما تقولان لقد صليت الى القبلة ستة أشهر قبل الناس وأنا صاحب
الجهاد فأقر الله تعالى ما جعلت سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر
وجاهد في سبيل الله لا يستوترون عند الله والله يهدي القوم الظالمين

(والجواب) أن يقال هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة بل دلالات
الكذب على ظاهرة منها أن طلحة بن شبة لا وجوده وانما نادى الكعبة هوشية بن عثمان بن
طلحة وهذا مما يبين أن الحديث لم يصب ثم فيه قول العباس ولواشابت في المسجد فأي كبير

الاعتراض على المقدمة الاولى
الازل ليس هو عبارة عن زمان
مخصوص ووقت مقدر حتى يقال
بحصول الجسم في الحيز فيه بل الازل
لامعني في غير كون الشيء لا اول له
والازل على هذا يكون صادقا على
ذلك الشيء في كل وقت يفسر
كون ذلك الشيء فيه فقول القائل
الجسم في الازل موصوف بكذا أي
في حاله كونه متصفا بالازلية وما
من وقت يفرض ذلك الجسم فيه
الا وهو موصوف بالازلية وأي
وقت قد حصل ذلك الجسم فيه
وهو في حيز معين لم يلزم أن يكون
حصوله في ذلك الحيز المعين أزليا لان
نسبة حصوله في ذلك الحيز المعين
كنسبة حصوله في ذلك الوقت المعين
وما يلزم من كون الجسم الازل لا يتحول
عن وقت معين أن يكون كونه في
الوقت المعين أزلي فكذلك الحصول
في الحيز المعين قال وفيه دقة مع
ظهوره في قلت ويوضع فساد هذه
الحجة أن قوله كل جسم يجب
اختصاصه بحيز معين لان كل
موجود مشار اليه بما بأنه هنا
أو هناك يجب كونه كذلك يجب
عنه بأن يقال أي شيء أنه يجب
اختصاصه بحيز معين مطلقا أو
يجب اختصاصه بحيز معين حين
الاشارة اليه أما الاول فباطل
فليس كل مشار اليه اشارة حية
يجب اختصاصه دائما بحيز معين
فانه ما من جسم الا وهو يتنقل

الإشارة الحسنة مع العلم بأننا شاهد
كثير من الأجسام تتحول عن
أجسادها وأمكنها فإن قال بل
يجب أن يكون حين الإشارة إليه
حينئذ فهذا حق لكن الإشارة
إليه بمكة في كل وقت فالاختصاص
بمعين يجب أن يكون في كل وقت
أما كونه في كل الأوقات لا يكون
إلا في ذلك المعين لا في غيره فلا
والأزلي هو الذي يزل فليس بعض
الأوقات أنحصر به من بعض حق
يقال يكون في ذلك الوقت المعين
في حين معين بل يجوز أن يكون في
وقت في هذا الحيز وفي وقت آخر في
حيز آخر ونعم ذلك ما نقد ذكره
من أن الأزل ليس شيئا معينا حتى
يطلب له حين معين بل هو عبارة عن
عدم الأول

ثم ذكر الرازي البرهان الرابع
والخامس وليست متعلقين بهذا
المسكان ومضمون الرابع أن كل
ما سوى الواحد ممكن بذاته
وكل ممكن بذاته فهو مفتقر إلى
المؤثر والمؤثر لا يؤثر إلا في الحادث
لا في الباقي سواء كان تأثيره في نفسه
في حال حدوثه أو حال عدمه لأن
التأثير في الباقي من باب تحصيل
الحاصل والمقدمة الأولى من هذه
الحكمة منه على توحيد الفلاسفة
وهو أن التركيب وإن كل مركب
فهو مفتقر إلى أجزاءه وأجزائه غيره
وهو في غاية الضعف كالبسط في غير
موضع والثابتة مبينة على أن علمه

أمر في ميثقه في المسجد حتى يتعجب به ثم قال قول على صلت ستة أشهر قبل الناس فهذا ما به
بطالانه بالضرورة فإن بين أسلامه وإسلام زيد وأبي بكر وخديجة يوما أو نحو
فكيف يصلي قبل الناس بستة أشهر وأيضاً لا يقول أنا صاحب الجهاد وقد شاركت فيه عدد
كثير جداً وأما الحديث فقال الحديث الثوري وأمسلف في صحبه ولقظه عن العنبر بن بشير
قال كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل ما ألبى أن لأعمل عملاً بعد
الإسلام إلا أن أسقي الحاج وقال آخر ما ألبى أن لأعمل عملاً في الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام
وقال آخر لجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم فزهر عمر وقال لا تفعلوا أصواتكم عند منبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم الجمعة ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستغفرت فيها
اختلعت فيه فأنزل الله تعالى أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم
الآخر وجهدي في سبيل الله إلى آخرها وهذا الآية ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص
على فإن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر واجهوا في سبيل الله كثيرون والمهاجرون والأنصار
يشترون في هذا الوصف وأبو بكر وعمر أعظم إيماناً وجهاداً لاسباب وقد قال الذين آمنوا
وهاجروا واجهوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله ولأرباب جهاد أبي
بكر وعمر وأئمة أعظم من جهاد علي وغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
إن آمن الناس علياً في صحبته وذات يده أبو بكر وقال ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر وأبو
بكر كان مجاهدين بالمسألة وبه وهو أول من دعا إلى الله وأول من أودى في الله بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأول من دافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مشاركاً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم في هجرته وجهاد حتى كان هو وحده معه في العريش يوم بدر وحتى إن أبا
سفیان يوم أحد لم يسأل إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لما قال أفيكم محمد فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا تحييه فقال أفيكم ابن أبي قحافة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تحييه فقال أفيكم ابن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحييه فقال أما هؤلاء
فقد قضيتهم فلم علك عمر نفسه فقال كذبت باعدو الله إن الذي عدت أحياه وقد أبى الله
لما يحزن ذلك ذكره البخاري وغيره

(الفصل الخامس) قال الرافضي ومنهما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال
قلت لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصيه فقال لسان يارسول الله من وصي فقال
يا لسان من كان وصي موسى فقال يوشع بن نون فقال فان وصي يوشع بن نون وصي
موسى علي بن أبي طالب

(الجواب) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ليس هو
في مسند الإمام أحمد بن حنبل وأحمد قد صنف كتاباً في فضائل الصحابة ذكر فيه فضل أبي
بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة وذكر فيه ما روي في ذلك من صحيح وضعيف
أتعرف بذلك وليس كل ما رواه يكون صحيحاً ثم إن في هذا الكلام زيادات من رواية ابنه
عبد الله بن زياد بن زياد عن أبي القتيبي عن شيوخة وهذه الزيادات التي زادها القتيبي عليها
كذب كالمساقفة بعضها إن شاء الله وشيوخ القتيبي يروون عن أبي القتيبي أحمد وهو لا
الرافضة تجهل أدرا وأفسد محمد بن طائفة أن القائل بذلك أحمد بن حنبل ويكون القائل
لذلك هو القتيبي رضي الله عنهما من شيوخ القتيبي الذين يروون عن أبي القتيبي أحمد وكذلك

عدد امض وضامن الاخرى مثله
 وهم جوا فاما ان يتسلسل الامرانى
 غير النهاية فيلزم منه مساواة
 الانصر الازيدنى كل طرفه وهو
 محال وان فرضت الجمله الناقصة
 الطرف الذى لانه ليه ليه فقد
 تناهت والزى اذ تازادت على
 الناقصة باهر متناه وكل ما زاد على
 على المتناهى باهر متناه فهو متناه
 قال وهذا لا يستقيم على قواعد
 الفلاسفة ولا على قواعد المتكلمين
 اما الفلاسفة فانهم قضا بان كل
 ماله ترتيب وضى كالابعد
 والامتدادات او ترتيب طيسى
 وابعاده موجودة معا كالعدل
 والمعالوات فالقول بعدم النهاية فيه
 مستحيل وما سوى ذلك فالقول
 بعدم النهاية فيه غير مستحيل وسواء
 كانت احادهم موجودة معا كالفقوس
 بعد مقارعة الابدان (١) وهى
 على التعاقب والتجسد كالازمنة
 والحركات الدورية فان ما ذكره
 وان استمر لهم فيما قضا فيه بالنهاية
 فهو لازم لهم فيما قضا فيه بعدم
 النهاية وعند ذلك فلا بد من بطلان
 أحد الامرين إما الدليل ان كان
 اعتقادهم عدم النهاية حقا ولما
 اعتقاد عدم النهاية ان كان الدليل
 حقا لا محالة الجمع قال وليس لما
 يذكره الفيلسوف من جهة الفرق

(١) قوله وهى على التعاقب كذا
 فى الاصل ولعل وجه الكلام ما أعلى
 التعاقب الخ كسبه محصه

لما بين دونه من الكتاب ومهنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما ينطو من
 الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لحطيمكم أمة واحدة ولكن يسألوك فيما آتاكم
 فاستبقوا الصيات الى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون وان احكم بينهم بما
 أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يقتولوك عن بض ما أنزل الله الملك فان تولوا فاعلم
 انما يريد الله ان يصيب بعض ذوقهم وان كثيرا من الناس افاغسون أوفكم الجاهلية يقولون
 ومن أحسن من الله حكم القوم يقولون ذكر سبحانه حكم التوراة والانجيل ثم ذكر كرامة أنزل
 القرآن وأمر نبيه أن يحكم بينهم بالقرآن ولا يتبع أهواءهم عما جاءه من الكتاب وأخبره ان جعل
 لكل واحد من الانبياء شرعة ومنهاجاً فجعل لموسى وعيسى ما فى التوراة والانجيل من الشرعة
 والمناهج وجعل لنبى صلى الله عليه وسلم ما فى القرآن من الشرعة والمناهج وأمره ان يحكم بما
 أنزل الله وحذره ان يقتلوه عن بعض ما أنزل الله وأخبره ان ذلك هو حكم الله من ابنتى غيره فقد
 ابنتى حكم الجاهلية وقال ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ولارب أن من لم
 يعتد بوجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر فمن استحل أن يحكم بين الناس بما رآه هو
 عدل من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر فانه ما من أمة الا وهى تأمر بالحق بالعدل وقد يكون
 العدل فى دينها ما رآه ما كبره بل كثير من المنتسبين الى الاسلام يحكمون بعاداتهم التى لم ينزلها
 الله كسواف البدية وكأوامر المطاعين فهم ويرون ان هذا هو الذى ينبنى الحكمه دون
 الكتاب والسنة وهذا هو الكفر فان كثيرا من الناس أسلموا ولكن مع هذا لا يحكمون الا
 بالعادات الجارية لهم التى يأمر بها المطاعون فهو لا داعر فوا أنه لا يجوز الحكم الا بما أنزل الله
 فلم يلتزموا ذلك بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار والا كانوا جاهلا كنى تقدم
 أمره وقد أمر الله المسلمين كلهم اذا تنازعوا فى شئ أن يردوه الى الله والرسول فقال تعالى يا أيها
 الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازع فى شئ فردوا الى الله
 والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الاخر ذلك خروا أحسن تأويلا وقال تعالى فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لم يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسألوا له لبا
 فمن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن وأما من كان ملتزما
 لحكم الله ورسوله باطنا وظاهرا لكن عصى واتبع هواه فهذا غيرة أمثاله من العصاة وهذه
 الآية مما يحتاجها الخوارج على تكفير ولادة الامر الذين لا يحكمون بما أنزل الله ثم يزعمون أن
 اعتقادهم هو حكم الله وقد تكلم الناس بما يطول ذكرهنا وما ذكرته بدل عليه سياق الآية
 والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقاتى كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد الحكم
 بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو عدل خاص وهو كل أنواع العدل وأحسنها الحكم
 به واجب على النبى وكل من اتبعه ومن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فهو كافر وهذا واجب على الأمة
 فى كل ما تنازع فيه من الامور الاعتقادية والعلمية قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله
 النبىين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما
 اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءهم البينات وقال تعالى وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه
 الى الله وقال فان تنازع فى شئ فردوا الى الله والرسول فالامور المشتركة بين الامم لا يحكم فيها

الا لكتاب ولا سنة لس لاحد ان يلزم الناس بقول عالم ولا مبر ولا شى ولا ملك ومن اعتقده
 يحكم بين الناس بشئ من ذلك ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر وحكام المسلمين
 فى الامور المعينة لا يحكمون فى الامور الكلية واذا حكموا فى العبادات فعليه ان يتكلم بما

موصوف بها وأما كون الإنسان
المعين له أجزاء تركب منها فهذا
باطل كما تقدم ولو سلم أن مثل
هذا يسمى تركيبا فقله كل
مركب مقتدر الى غيره يدخل فيه
مركبه المركب كالاجسام
المركبة من مفرداتها من الاغذية
والادوية والاشربة وشوذاً
ويدخل فيه ما يقبل تفرق اجزائه
كالانسان والحيوان والنبات
ويدخل فيه ما يتغير بعض جوانبه
عن بعض ويدخل فيه الموصوف
بصفات لازمة له وهذا هو الذي
أرادناه فقال له حينئذ يكون
المراد أن كل ما كان له هذه لازمة
له فلا بد في ثبوته من الصفة
اللازمة له وهذا حق وهب أنك
سميت هذا تركيبا فليس ذلك
محتجاً في واجب الوجود بل هو
الحق الذي لا يمكن نقيضه قولي
المركب مقتدر الى غيره ومعناه أن
الموصوف بصفة لازمة له لا يكون
موجوداً بدون صفته اللازمة له
لكن سمته مركباً وسميت صفته
اللازمة له جزءاً وتعبيراً وسميت
استلزامه ايها افتقاراً افتقاراً بعد
هذا كل مقتدر الى غيره ممكن لذاته
معناه أن كل مستلزم لصفة لازمة
له لا يكون موجوداً بنفسه بل بشئ
مباين له ومعلوم أن هذا باطل وذلك
لان المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل
الوجود والعدم فلا يكون موجوداً
بنفسه بل لذاته من واجب بنفسه

وَأَمَّا ذَلِكَ فَقَالَ لِحُضْرٍ أَشْبَهْتُ خَلْقِي وَخَلَقِي وَقَالَ لِيَدُ أَنْتَ أَخُوْنَا وَمَوْلَاْنَا لَكِنْ هَذَا اللفظ قد قاله
التي صلى الله عليه وسلم لما تمتم من أحله بكافي المصحين عن أبي موسى الأشعري أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال أن الأشعرين إذا رماوا في الغرز أوقلت نفقة عليهم في المدينة
جعوما كان معهم في ثوب واحد ثم قصوه بينهم بالهوبة همي وأنهم ثم وكذلك قال عن
جلبيب همي وأنهم فروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال قال كناعم التي صلى الله عليه
وسلم في غزوته فأفاد الله عليه فقال لأصحابه هل تفقدون من أحد قالوا نعم فلأوفلانا ثم قال
هل تفقدون من أحد قالوا نعم فلأوفلانا وفلانا ثم قال هل تفقدون من أحد قالوا لا
قال لكأي أفقد جلبيبا فأطلبوه فطلبوه في القتلى فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه فقال قتل سبعة ثم قتلوه هذان وأما هذان وأما ه
قال فوضع علي ساعد يليس سريرا لاساعد به صلى الله عليه وسلم قال فخره فوضع في قبره
ولم يركبوا فبين أن قوله لعلي أنت نبى وأما أن ليس من خصائصه بل قال ذلك للأشعرين
وقال جلبيب وإذا لم يكن من خصائصه بل قد شاركه في ذلك غيره من هودون الخلفاء الثلاثة
في القصة لم يكن داعي الأفضلية ولا على الإمامة

(الفصل التاسع) قال الرافضي وعن عمرو بن ميمون قال بلغني عن أبي طالب عشر فضائل ليست لغيره قال التي صلى الله عليه وسلم لأربعين رجلا لا يختره الله أبدا يصحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله فاستشف الهامان استشف فقال ابن علي بن أبي طالب قالوا هو آدم مدفئ أربابطين وما كان أحد هم يطين قال فها هو آدم لا يكاد أن يبصر قال فنفت في عينه ثم هز الراية ثلاثا وأعطاه إياه فباد بصفية بنت حبي قال ثم بعث أبا بكر بسورة راءة فبعث عليا خلفه فأخذ هاتمه وقال لا يذهب بها إلا رجل هومي وأمانته وقال النبي عه أياكم والنبي في الدنيا والاخرة قال وعلى جالس معهم فأوأ فقال علي أنا واليك في الدنيا والاخرة قال فتركه ثم أقبل على رجل رجل منهم فقال أياكم والنبي في الدنيا والاخرة فأوأ فقال علي أنا واليك في الدنيا والاخرة فقال أنت ولي في الدنيا والاخرة قال وكان علي أول من أسلم من الناس بعد حديجة قال وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم نوبه فوضعه على علي وفاطمة والحسن والحسين فقال انما ير الله ليهذب عنكم أهل البيت ويظهركم تطهيرا قال وشري على نفسه وليس نوب برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نام مكانه وكان المشركون يرمونه بالجارة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في غزاة أتوه فقال له علي أخرج جعل قال لا فني على فقال له أمارض أن تكون مني غزاة فخرج من موسى الأناك لست بنبي لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خلفتي وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ولي في كل مؤمن بعدى قال وسد أبواب المسجد الأباب على قال وكان يدخل المسجد جنبنا وهو طر فقه ليس لطر غير غره وقال له من كنت مولا فغني مولا وعن النبي صلى الله عليه وسلم فرغوا لبعث أبا بكر في راءة إلى مكة فسار لها ثلاثا ثم قال لي الحق فرده وبلغها أنت ففعل فلما قدم أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم بكى وقال يا رسول الله حدثني شي قال لا ولكني أمرت أن لا يبلغها إلا أنا وأرجل مني

(والجواب) أن هذا ليس مستندا بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون وفيه ألفاظ هي كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي فإن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب غمرة وخلفه النبي المحدثه غير على كما عمر عمره الجديسة وعلى

يدعه وهذا حق فهو مقتضى
 شيء مبين له يدعه وهذا هو الغير
 الذي يقتضيه الله الممكن وكل ما
 افتقر إلى شيء مبين له لم يكن
 موجودا بنفسه قطعاً أما إذا أريد
 بالغير الصفة اللازمة وأريد
 بالافتقار التلازم فمن أين يقال إن
 كل ما استلزم صفة لازمة له لا يكون
 موجوداً بنفسه بل يقتضى إلى
 مبدع مبين له وقد ذكرنا مثل
 هذا في غير موضع وبناءً أن لفظ
 الجزء الغير والافتقار والتركيب
 ألفاظ مجله متوهمها على الناس
 فإذا فرمادهم بها ظهر فساد
 وليس هذا المقام مقام بسيط هذا
 ونحن هذا البرهان عندنا صحيح
 وهو أن كل ما سوى الله ممكن وكل
 ممكن فهو مقتضى المصور لأن
 المصور لا يؤثر إلا في حال حدوثه
 لكن بقرينة ذلك بمقتضى ما يذكرها
 الرازي هنا كما بسيط في موضع
 آخر ، وأما الجواب عن المعارضة
 بكون الرب عالماً قادر الجوابه أن
 السوابج بذاته يراد به الذات
 الواجبة بنفسها المبدعة لكل
 ما سواها وهذا واحد ويراد به
 الموجود بنفسه الذي لا يقبل
 العدم وعلى هذا فالذات واجبة
 والصفات واجبة ولا يجوز في
 تعدد الواحد بهذا التعبير كما
 لا يجوز في تعدد القديم إذا أريد
 به ما لا أول لوجوده وسواء كان
 ذاتاً أو صفة لذات القديم بخلاف

معه وخليفته غيره وغراً بعد ذلك كثير ومعه على وخليفته بالمدينة غيره وغراً غزوة الفتح وعلى
 معه وخليفته بالمدينة غيره وغراً حنيناً الطائف وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره ووجه
 الدواعي وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره وغراً غزوة بدر ومعه على وخليفته بالمدينة غيره وكل
 هذا معلوم بالاسانيد الصحيحة باتفاق أهل العلم بالحديث وكان على معه في غالب الغزوات
 وإن لم يكن فيها قتال فان قيل استخلافه يدل على أنه لا يستخلف إلا الأفضل لزماً أن يكون على
 مفضولاً في عامة الغزوات وفي عمرته وجهه لاسياً وكان كل مرة يكون الاستخلاف على رجال
 مؤمنين وعام تبول ما كان الاستخلاف الأعلى الأساوع الصبيان ومن عذر الله وعلى الثلاثة
 الذين خلفوا أو متهم بالتفريق وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها ولا يحتاج المختلف إلى
 جهاد كما يحتاج في أكثر الاستخلافات وكذلك قوله وسد الأبواب كلها الأبواب على فان هذا ما
 وضعته الشيعة على طريق المبالغة فان الذي في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه إن أمن الناس على في ما له وصحبه أبو بكر ولو كنت
 متخذاً خليلاً لغيري لأتخذت أبا بكر خليلاً ولكن اخوة الإسلام ومودته لا يقيمن في المسجد
 خوفاً الأسد الأخوة أبي بكر ورواه ابن عباس أيضاً في الصحيحين ومثل قوله أنت ولي في
 كل مؤمن بعدى فان هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث والتي فيه من الصحيح ليس
 هو من خصائص الأئمة بل ولا من خصائص على بل قد شاركه فيه غيره مثل كونه يحب الله
 ورسوله ويحبه الله ورسوله ومثل استخلافه وكونه منته بجزلة هرون من موسى ومثل كون
 على موسى من وآله فان كل مؤمن موالى الله ورسوله ومثل كون راءة لا يبلغها الأرجل من بني
 هاشم فان هذا يشترك فيه جميع الهاشميين لما روي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض اليهود
 وبجملها الأرجل من قبيلة المطاع

(الفصل العاشر) قال الرافضى وهما مارواه أخطب خوارزم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال يا على لو أن رجلاً عبد الله عز وجل مثل ما أقام نوح في قومه وكان له مثل أحد
 ذهبا فأنفقته في سبيل الله ومد في عمره حتى حج ألف عام على قدميه ثم قتل بين الصفا والمروة
 مظلوماً ثم لم يولد يا على لم يشم رائحة الجنة ولم يدخلها وقال رجل لسان ما أشد حنكاً على
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أحب علياً فقد أحبنى ومن أبغض علياً فقد
 أبغضنى وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق الله من نور وجهه على
 سبعين ألف ملك يستغفرون له وتحييه إلى يوم القيامة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أحب علياً قبل الله منه صلاته وصيامه وقيامه واستحباب دعائه الأول من أحب
 علياً أعطاه الله بكل عرق من بدنه مدينة في الجنة الأول من أحب آل محمد آمن من الحساب
 والميزان والصراف الأول من مات على حب آل محمد قاتل كفيه في الجنة مع الأنبياء ومن
 أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله وعن عبد الله بن
 مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زعم أنه آمن بي وعاجبته وهو يبغض
 علياً فهو كذاب ليس بمؤمن وعن أبي برزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن جالس
 ذات يوم والذي نفسي بيده لا تزول قدماء يوم القيامة حتى يسأله تبارك وتعالى عن أربع
 عن عمره فم أفتاه وعن جده فم أبلاه وعن ماله ما كتسبه وفم أنفق وعن حنا أهل
 البيت فقال له عرفاً أنه حكيم من بعدك فوضع على رأس على بن أبي طالب وهو إلى جانبه
 فقال إن حبي من بعدى حب هذا وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله

ما إذا أراد بتقديم الذات القدسية
الخاصة لكل شيء فهذا واحد
لا اله الا هو وقدير اذ بالواجب
الموجود بنفسه القائم بنفسه وعلى
هذا فلا ذات واجبة دون الصفات
وعلى هذا اذا قال القائل الذات
مؤثرة في الصفات والمؤثر والاثر
ذاتان قيل له لفظ التأثير يحمل
آهني بالتأثيرها كونه ابدع
الصفات وفعلا أم تعني كونه
ذاته مستلزما لها فالاول ممنوع
في الصفات والثاني مسلم والتأثير في
المبدعات هو بالمعنى الاول لا بالمعنى
الثاني بل قد ينافي غير هذا الموضع
أنه يمنع أن يكون مع الله شيء من
المبدعات قديم بقدمه

(قال الرازي في البرهان الخامس)
لو كان الجسم قديما لكان قديما اما
أن يكون عي كونه جسما واما
مغايرا لكونه جسما والقسمان
بالاطلاق فبطل القول بكون
الجسم قديما انما قلنا انه لا يجوز
أن يكون قدم الجسم عن كونه
جسما لانه لو كان كذلك لكان
العلم بكونه جسما علما بكونه قديما
فكيف أن العلم بكونه جسما ماضوري
لزم أن يكون العلم بكونه قديما
ضروريا ولما بطل ذلك فسد هذا
القسم وانما قلنا انه لا يجوز أن
يكون قدم الجسم زائدا على كونه
جسما لان ذلك الزائد ان كان
قديما لزم أن يكون قديما مزاندا
عليه ولزم التسلسل وان كان
حادثا فكل حادث فله أن وكل قديم

صلى الله عليه وسلم يقول وقد سئل بأي لغة خاطبك وبليلة المهرج فقال خاطبني بلغتي
فألهمني أن قلت برب خاطبني أم على فقال بما عهدا نأثي لست كالانساء لا أقاس بالانس
ولا أوصف بالاشياء خلقتك من وري وخلقك عليمن نورك فاطلعت على سرائرك فزأجد
الى قلبك أحسن من على خاطبك بلسانه كما يطمع قلبك وعن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو أن الرضا أقلام والبرص مداد والجن حساب والانس كتاب ما أحصوا
فضائل علي بن أبي طالب والاستاد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى جعل
الاجر في فضل علي لا يحصى كثرة فمن ذكر فضيلة من فضائله مقرا بها غفر الله له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر ومن كتب فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع ومن تلى في كتاب
من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر ثم قال النظر الى وجه أمير المؤمنين على عبادته
وذكره عبادة ولا يقبل الله إيمان عبد الا بولائه والبرائة من أعدائه وعن حكيم بن حزام
عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمبارزة علي بن أبي طالب للممرون
عبد وذم يوم الخندق أفضل من عمل أمتي الى يوم القيامة وعن سعد بن أبي وقاص قال أمر
معاوية بن أبي سفيان سعدا بالسب فاق فقال ما منعك أن تسب علي بن أبي طالب قال ثلاث
قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة من أحب الي من حمر البنت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي وقد خلفه في بعض مغاربه فقال له على تخلفني
مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ترضي أن تكون مني بمنزلة هرون
من موسى الا أنه لا نبى بعدى وسمعت يوم خيبر يقول لأعطين الراية لابن جراح يحب الله ورسوله
ويحب الله ورسوله قال فتناولنا فقال ادعوا لي علفا فأناؤه يريد قصتي في عهده ودفع الراية
اليه ففزع الله عليه وأزلت هذه الآفة فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم فدعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال هؤلاء همي

(والجواب) أن أخطب غوار زم هذا له مصنف في هذا الباب فيه من الاحاديث المكذوبة
ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث فضلا عن علماء الحديث وليس هو من علماء
الحديث ولا ممن يرجع اليه في هذا الشأن البتة وهذه الاحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث
أهمان المكذوبات وهذا الرجل قد ذكر أنه يزكرها هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد من قولهم
وكتبهم فكيف يزكروا أجهوا على أنه كذب موضوع ولم يرو في شيء من كتب الحديث المعتمدة
ولا يصح أحد من أئمة الحديث فالعشرة الاولى كلها كذب الى أخر حديث قتله لعمرون
عبد ذو وأما حديث سعد لما أمر معاوية بالسب فاق فقال ما منعك أن تسب علي بن أبي
طالب فقال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة من
أحب الي من حمر البنت فهذا حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه وفيه ثلاث فضائل
على لكن ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص علي فان قوله وقد خلفه في بعض مغاربه
فقال له على يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبى بعدى ليس من خصائصه فإنه
استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاختلاف أكمل من غيره ولهذا قال له على
تخلفني مع النساء والصبيان لان النبي صلى الله عليه وسلم كان في كل غزوة يترك بالمدينة
رجالا من المهاجرين والانصار لا في غزوة يتولى فإنه أمر المسلمين جميعهم بالنظر فلم يخلف

بالمدينة الاعاص أو معذور غير النساء والصبيان ولهذا كرم على الاستخلاف وقال تختلف مع
النساء والصبيان يقول تركني مختلفا لاستعصبي معك فبينه النبي صلى الله عليه وسلم
أن الاستخلاف ليس نقصا ولا غصاصة فان موسى استخلف هرون على قومه لأمانته عنده
وكذلك أنت استخلفتنا لأمانتك عندي لكن موسى استخلف نيا وألاني بعدي وهذا تشبيه
في أصل الاستخلاف فان موسى استخلف هرون على جميع بني اسرائيل والنبي صلى الله عليه
وسلم استخلف عليا على قليل من المسلمين وجهوهم وهم استعصموا في الغزاة وتشبه به هرون
ليس بأعظم من تشبهه أبي بكر وعمر هذا ابراهيم وعيسى وهذا نوح وموسى فان هؤلاء
الاربعة أفضل من هرون وكل من أبي بكر وعمر شبه بالثنين لا الواحد فكان هذا التشبيه
أعظم من تشبيه علي مع أن الاستخلاف على له فيه أشباه وأمثال من الصباية وهذا التشبيه ليس
لهذين فيه شبه فلم يكن الاستخلاف من انحصار ولا التشبيه بني في بعض أحوالهم
انحصار وكذلك قوله لأطعن الراية رحل الحجاب الله ورسوله وبجبه الله ورسوله قال فتناولنا
فقال ادعوا لي عليا فأقاموه برمد فصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله على يديه وهذا
الحديث أصح ما روي لي من الفضائل أخرجافي الصحيفتين من غير وجه وليس هذا الوصف
مختصا بالائمة ولا بعلي فان الله ورسوله يجب كل مؤمن تقي وكل مؤمن تقي يجب الله ورسوله لكن
هذا الحديث من أحسن ما يصح به على التواضع الذين يبرؤن منه ولا يتولونه ولا يجنبونه بل قد
يكفرونه أو يفسقونه كالخوارج فان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بأنه يجب الله ورسوله
وبجبه الله ورسوله لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون التصوص الأدلة
على فضائل العصاة كانت قبل ردتهم فان الخوارج تقول في علي مثل ذلك لكن هذا باطل
فان الله ورسوله لا يطلق هذا المدح على من يعلم أنه عوت كافرا وبعض أهل الأهواء من
المعتزلة وغيرهم وبعض المروانية ومن كان على هوانهم الذين كانوا يعضونه ويسبونهم وكذلك
حديث المباهلة شريكه فيه فاطمة والحسن والحسين كاشرة في حديث الكساء فعلم أن ذلك
لا يختص بأبراهيم ولا بالائمة بل يشترك فيه المرأة والصبي فان الحسن والحسين
كانا صغيرين عند المباهلة فان المباهلة كانت لما قدم وفد يجران بعد فتح مكة سنة تسع أو عشر
والنبي صلى الله عليه وسلم مات ولم يكمل الحسين سبع سنين والحسن أكبر منه بخصونة وإنما
دعاهوا لأنه أمر أن يدعو كل واحد الآخر بين والبناء والنساء والانفس فدعا الواحد من
أولئك أبناءه ونساءه وأخص الرجال به نسبا وهو لا أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم
نسبا وان كان غيرهم أفضل منهم عنده فلم يؤمر أن يدعو أفضل أتباعه لان المقصود أن يدعو
كل واحد منهم أخص الناس به لما في جبهه الانسان من الخوف عليه وعلى ذرى حجه الاقرين
اليه ولهذا اخصهم في حديث الكساء والدعاء لهم والمباهلة مباهاة على العدل وأولئك أيضا
يحتاجون أن يدعو أقرب الناس اليهم نسباً وهم يخافون عليهم ما يخافون على الاجانب
ولهذا امتنعوا من المباهلة لتعلمهم بأنه على الحق وانهم اذا باعوا حقت عليهم لعنة الله وعلى
الاقرين اليهم بل قد حذر الانسان على ولده ما يحذر على نفسه فان قيل اذا كان ماصح
من فضائل علي رضى الله عنه كقولهم صلى الله عليه وسلم لأطعن الراية رحل الحجاب الله ورسوله
وبجبه الله ورسوله وقوله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى وقوله اللهم
هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهرا من خصائصه بل فيه شركا فلماذا
تمني بعض الصحابة أن يكون له ذلك كما روى عن سعد وعن عمر بالجواب أن في ذلك زيادة

فلا أوله فلو كان قدم القدر
عبارة عن ذلك الحادث فزم أن
يكون ذلك الشيء أول وأن لا يكون
له أول وهو محال ثم قال فان عارضه
بكونه حادثا قلنا الحادث عبارة عن
مجموع الوجود الحاصل في الحادث
والعدم السابق ولا يعد حصول
العلم بالوجود الحاصل مع الجهل
بالعدم السابق بخلاف القديم فانه
لا معنى له الانفس بوجوده فظهر
الفرق ثم قال وهذا وجه جليل فيه
مباحثات دقيقة قال وليكن هذا
آخر كلامنا في شرح دلائل حدوث
الاجسام قلت قال الارمى لقائنا
أن يقول ضعف الاصل والجواب
لا يخفى اه قلت قديين في غير هذا
الموضع فساد مثل هذه الجملة من
وجوه وهي مبينة على أن القديم
هل هو قديم يقدم أم لا فذهب ابن
كلاب والاشعري في أحد قوليه
وطائفة من الصفاتية أنه قديم يقدم
ومذهب الاشعري في القول
الآخر والقاضي أبي بكر والقاضي
أبي يعلى وأبي علي بن أبي موسى وأبي
المعالى الجويني وغيرهم ليس كذلك
وهم متنازعون في البقاء فقول
الاشعري وطائفة معه انه باق بقاء
وهو قول اشرف وأبي علي بن
أبي موسى وطائفة وقول القاضي
أبي بكر وطائفة كالقاضي أبي يعلى
ونحوه نفي ذلك وحقيقة الامران
الزراع في هذه المسئلة اعتباري
لنفي كتمان بدعي وغيره الموضع

وهو معنى عسانى اصعب هل
هي زائدة على الذات أم لا وحقيقة
الامر ان الذات ان أردبها الذات
الموجودة في الخارج فذلك مستلزما
لصفتها بمتنع وجودها بدون تلك
الصفات وإذا قدر عدم اللازم لم
عدم اللازم فلا يمكن فرض الذات
الموجودة في الخارج منفكة عن
لوازمها حتى يقال هي زائدة أو
ليست زائدة لكن يفسد ذلك
تقدير ارفى النحن وهو القسم الثاني
فاذا أردبها ذات ما بقدر في النفس
مجردا عن الصفات فلا ريب أن
الصفات زائدة على هذه الذات
المقدرة في النفس ومن قال من
مشكلة أهل السنة ان الصفات
زائدة على الذات فخصي قوله أنها
زائدة على ما أثبتته المنارعون من
الذات فانهم أثبتوا ذات مجردة عن
الصفات ونحن نثبت صفاتها زائدة
على ما أثبتوهم لا لانحصل في
الخارج ذاتا قائمة بنفسها وبحصل
الصفات زائدة عليها فان الحى
الذى بمتنع أن لا يكون الاحسا كيف
تكون له ذات مجردة عن الحياة
وكذلك لا يكون الاعلم اقديرا
كيف تكون ذاته مجردة عن العلم
والقدرة والذين فروا بين الصفات
النفسية والمعنوية قالوا القيم
بالنفس والقسم ونحو ذلك من
الصفات النفسية بخلاف العلم

(١) لعبد الله جارا كذا في السخ
ولم يعثر عليه فخر كبه محصمه

التي صلى الله عليه وسلم لم يبايعه بالظواهر وأثبتوا لاله الله ورسوله ووجوب موالاته
المؤمنين له وفي ذلك رد على التواصب الذين يعتقدون كذرا وأفسده كالأخبار المارفين الذين
كانوا من أعبد الناس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم
وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الإسلام
كما يقر السهم من الرمية أينما لقيتموه فالتسلوهم وهؤلاء يكفرونه ويستحقون قتله ولهذا
قتله وأحلهمته وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادى مع كونه كان من أعبد الناس وأهل العلم
والسنة يحتاجون إلى اثبات إيمان على وعده ودينه لرد على هؤلاء أعظم مما يحتاجون إلى
مناطرة الشعة فان هؤلاء صدق وأدين والشبهة التي يحجون بها أعظم من الشبهة التي
تخرج بها الشعة كما أن المسلمين يحتاجون في أمر المسيح صلوات الله وسلامه عليه إلى مناطرة
اليهود والنصارى فيصاحون أن ينقوا عنه ما ريبه اليهود من أنه كاذب ولذنا والى نفي ما
تدعيه النصارى من الألوهية وجعل اليهود أشد من جدد النصارى ولهم شبه لا يقدر النصارى
أن يحجوا عنهم عنها وانما يحجهم عنها المسلمون كما أن للتواصب شبهة لا يمكن الشيعة أن يحجوا
عنها وانما يحجهم عنها أهل السنة فهذه الأحاديث الصحيحة المثبتة لإيمان على بالظواهر
رد على هؤلاء وأن لم يكن ذلك من خصائصه كالنصوص الدالة على إيمان أهل يدرو ببيعة الرضوان
بالظواهر فان فيها رد على من يزاع في ذلك من الروافض والخوارج وان لم يكن ما يستدل
به من خصائص وأحلهمته وإذا شهد النبي صلى الله عليه وسلم لعين شهادة أو دلالة بدعاه
أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة أو مثل ذلك الصواعون كان النبي صلى الله
عليه وسلم يشهد بذلك نطق كثير ويدعو بذلك كثير وكان تعيينه ذلك المعنى من أعظم فضائله
ومناقبه وهذا كالتشهادة بالجنة لأبي بن قيس بن شماس وعبد الله بن سلام وغيرهما وان كان
قد شهد بالجنة لأخريين والشهادة بحجة الله ورسوله (١) لعبد الله جارا الذي ضرب في الخمر وان
شهد بذلك لمن هو أفضل منه وكشاهدته لعمرو بن قيس بأنه ممن لا يعطيه لما في قلبه من الغنى
والخير لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انى لا يعطى رجلا وأدع رجلا والذى
أدع أحب إلى من الذى أعطى أعطى رجلا لما في قلوبهم من الهلع والخزع وأكل رجلا إلى
ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب وفي الحديث الصحيح لما صلى على
الميت قال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج
والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبده دار خير من داره
وأهلا خير من أهلها وقه فتنة القبر وعذاب النار وأفسح له في قبره ونزله فيه قال عوف بن
مالا فتمتبت أن أكون أيا ذلك الميت وهذا الدعاء ليس مختصا بذلك الميت

(الفصل الحادى عشر) قال الرافضى وعن عامر بن واثلة قال كنت مع على
وهو يقول اللهم لا تحسن عليكم بما لا يستطيع عريكم ولا عجزكم تغيير ذلك ثم قال أنشدكم بالله
أيها النفر جمعاً أفبكم أحد وجد الله تعالى قلى قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم
أحد أ شئتم أحي جعفر الطيار في الجنة مع الملائكة غيرى قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله
هل فيكم أحد له عم مثل عمي حمزة أسد الله وأسدر رسول الله سيد الشهداء غيرى قالوا اللهم لا قال
فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت محمد سيدة نساء أهل الجنة غيرى
قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم من له سلطان مثل سبطي الحسن والحسين سيدا شباب
أهل الجنة غيرى قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ناجى رسول الله صلى الله عليه

وسلم عشر مرات قدم بين يدي نبيوه صدق غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه لبغ الشاهد الغائب غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اتني بأحب خلقك البث والى ما كل معي من هذا الطريق أنه قال كل معي غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عطين الراية رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يرجع حتى يعطى الله على يديه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لبي وكيعا لتتبعن أو لا بعض اليكم رجلا نفسه كنفسى وطاعته كطاعتي ومعصيته كمعصيتي يفصلكم بالسيف غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب من زعم أنه يحسن ويغض هذا غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم رجل سلم على في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة جبريل وميكائيل وإسرافيل حيث جئت بالماء إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم من القلب غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد نودي به من السماء لاسف الاذن والعقار رولا في الاعلى غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له جبريل هذه هي الماستة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هو منى وأمانه فقال جبريل وأمانكم يا غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاتل الساكنين والفاسقين والمارقين على لسان النبي صلى الله عليه وسلم غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قالت على تزييل القرآن وأنت تقاتل على نأويه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ردت عليه الشمس حتى صلى العصر في وقتها غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ رامة من أبي بكر فقال له أبو بكر يا رسول الله أنزل في حتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يؤذى عنى الا اهل غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصحك الا المؤمن ولا يعضد الا المنافق كافر غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه أمر بسد أبوابكم وفتح بابي فقلتم في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنا سدت أبوابكم ولا قفصت بابي بل الله سد أبوابكم وفتح بابي غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه ناجى يوم الطائف دون الناس فأما ذلك فقلتم ما جاء دوننا فقال ما أنا انصيته بل الله انتصاه غيري قالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحق مع على وعلى مع الحق يزول الحق مع على كيف اراد فقالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي ن تضاوا ما استمسكتم بهم ما ولن يفترق حتى يرد على الخوض قالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه من المشركين واضطجع في مصعبه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد هارز عمرو بن عبدود العامري حين دعاكم الى البراذع غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد حزل فيه آية التطهير حيث يقول انما يريد الله لذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم ظهري غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت سيد المؤمنين غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله

والقدر تقاتلهم نظروا الى ما لا يمكن تقدير الذات في الآخرة بدون تقدير فعلهم من التفسير ما يمكن تقدير هادونه ففعلوه معتمدا ولا رب آله لا يعقل موجود قائم بنفسه ليس قائما بنفسه بخلاف ما يقدره عالم فانه يمكن تقدير ذاته بدون العلم وهذا لتقدير عبادي ما قدره في أنفسهم والافق نفس الامر جميع صفات الرب الالازمة له هي صفات فسيمة ذاتية فهو عالم بنفسه وذاته وهو عالم بالعلم وهو قادر بنفسه وذاته وهو قادر بالقدره فله علم لازم لنفسه وقدره لازمة لنفسه وليس ذلك خارجا عن معنى اسم نفسه وعلى كل تقدير والاستدلال على حدوث الاجسام بهذه الحجة في غاية الضعف كما اعترفوا هم فان ما ذكره يوجب أن لا يكون في الوجود شيء قدس سواه قدرا له جسم أو غير جسم فالبقية لو كان الربوب العالمين قدس الكان قدسه اما أن يكون عين كونه ربا واما زائد على ذلك والامر ان باطلان فبطل كونه قدسيا اما الاول فلانه لو كان كذلك لكان العلم بكونه ربا أو واجب الوجود أو نحو ذلك علما بكونه قدسيا وهذا باطل وأما الثاني فلان ذلك الزائد ان كان قدسيا يلزم أن يكون قدسه زائدا عليه ولزم التسلسل وان كان حادثا كان القديم أولهما كان جوابا عن مواضع الاجماع كان جوابا في موارد التزاع وان كان

العلم بكونه رب العالمين يستلزم العلم بقدمه لكن ليس العلم بنفس الربوبية هو العلم بنفس القديم بل قد يقوم العلم الاول بالنفس مع ظهورها عن الثاني وقد ثبت ذلك الشك في قدمه مع العلم بأنه ربه ويحضره أن الرب ربنا حتى يتبين له فساد ذلك وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الحديث الصحيح في قوله ان الشيطان باقى أحدكم فيقول من خلقني كذا فيقول الله يقول من خلقني فاذا وجد ذلك أحدكم فليستعذ بالله وليتذوق بسطة هذا في موضع آخر كما سأتى ان شاء الله والمقصود هنا ان هذه البراهين الخمسة التي اخرجها على حدوث الاجسام قديين أحياه المعظمون له ضعفها بل هو نفسه أيضا بين ضعفها في كتب أخرى مثل المطالب العالية وهي آخر ما صنفه وجمع فيها عابدة علومه والمباحث المشرفية وجعل منتهى نظره وبخسه تضعيفها وقد بسط الكلام على هذا في مواضع وبين كلام السلف والاشعة في هذا الموضوع كالامام أحمد وغيره وكلام المتأخرين الصفاية كابي محمد بن كلاب وغيره وأن القائل اذا قال عبد الله ودعوت الله وقال الله خالق كل شيء ونحو ذلك فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات ليست الصفات خارجة عن مسمى اسمه ولا زائدة على ذلك بل هي داخله في مسمى اسمه ولهذا قال

صلى الله عليه وسلم ما سألت الله شيئا الا وسألتك مثله غيري قالوا اللهم لا ومنهم اماروا به عسر الزاهد عن ابن عباس قال لعل أربع خصال ليست لأحد من الناس غيره هو أول عري وبغبي صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان لو أوصع في كل زحف وهو الذي صبر معه يوم حنين وهو الذي غسله وأدخله قبره وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال مررت ليلة المعراج بقوم شمر شر أشداهم فقلت يا جبريل من هؤلاء قال قوم يقطعون الناس بالقبية قال ومررت بقوم قد ضوضوا فقلت يا جبريل من هؤلاء قال هؤلاء الكفار قال ثم عدلت عن الطريق فلما اتيتني الى السماء الرابعة رأيت عليا صلى فقلت يا جبريل بل هذا علي قد سبقنا قال لا ليس هذا عليا قلت في هذا قال ان الملائكة المقربين والملائكة الكرويين لما سمعت فضائل علي وخاصة وسمعت قولك فيه أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي اشتاق الى علي خلق الله تعالى لهاملك علي صورة علي فاذا اشتاق الى علي جاءته الى ذلك المكان فكأنها قد رأت عليا وعن ابن عباس قال ان المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط أنا الفتي ابن الفتي أخو الفتي قال فقوله أنا الفتي يعني هو فتي العرب وقوله ابن الفتي يعني ابراهيم من قوله سمعنا فتي يذكرهم بقالة ابراهيم وقوله أخو الفتي يعني عليا وهو معنى قول جبريل في يوم بدر وقد عرج الى السماء وهو فرح وهو يقول لا سيف الا ذو الفقار ولا فتي الا علي وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رأيت أباذر وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبوذر لوصفتم حتى تكونوا كالآثار وصليتهم حتى تكونوا كالحناء ما نفعكم ذلك حتى تحبوا عليا

(والجواب) أما قوله عن عاصم بن رائدة وما ذكره يوم الشورى فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولم يقل علي رضي الله عنه يوم الشورى شيئا من هذا ولا ما يشبهه بل قال لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لئن أمرتك لتعذلني قال نعم قال وان بايعت عثمان لتسعين وتطيعن قال نعم وكذلك قال لعثمان ومكث عبد الرحمن ثلاثة أيام يشاور المسلمين في العيصين وهذا لفظ البخاري عن عمرو بن ميمون في مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم قال الزبير قد جعلت أمرى الى علي وقال طلحة قد جعلت أمرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى الى عبد الرحمن فقال عبد الرحمن أيكم تبرا من هذا الامر ففعله اليه والله عليه والاسلام لنظرنا أفضلهم في نفسه فأسكت الشيطان فقال عبد الرحمن أجمعوا اليه الى والله علي أن لا ألو عن أفضلكم قال نعم فاختدبوا أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الاسلام ما قد علمت فالله عليك لئن أمرتك لتعذلني ولئن أمرت عليك لتسعين وتطيعن ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ المشاق قال ارفع يدك يا عثمان وفي حديث المسور قال المسوران الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فاستشاوروا فقال عبد الرحمن ابن عوف ليست بالذي أتتكلم في هذا الامر ولكنكم ان شئتم اخترت لكم منكم بغير لواء ذلك الى عبد الرحمن فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم مال الناس الى عبد الرحمن يشاورونه في تلك الليالي حتى اذا كانت الليلة التي أصحنا بها فابايعنا عثمان قال المسور طرقتني عبد الرحمن بعد هجرة من الليل فضرب الباب حتى استعظمت فقال أراك تأتمنوا الله ما كملت في هذه الثلاث بكبر قوم انطلق فادع الزبير وسعد فادعوتهما فلهما فسارعتا معي فقال ادع لي عليا فدعوتوه فناداه حتى فرق بينهما المؤمن بالصبح فلما حل الناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر

أحمد فيما صنفه في الرد على
الجهمية نفاة الصفات قالوا إذا قلتم
الله وعمله والله وقدرته والله ونوره
قلتم يقول النصارى فقال لا نقول
الله وعمله والله وقدرته والله ونوره
ولكن الله بعلمه وقدرته ونوره هو الله
واحد قين أحمد أنا لا نتطلف
صفاته على مسمى اسمه العطف
الشعر بالخافرة بل ننطق بعبدين
أن صفاته داخلية في مسمى اسمه
ولما ظنهم الجهمية في محنته
المشهوره فقال له عبد الرحمن بن
إسحق القاضي ما تقول في القرآن
أهواله أم غير الله يعني إن قلت هو
الله فهذا باطل وإن قلت غير الله
فما كان غير الله فهو مخلوق فأجابهم
أحمد بالمعاصرة بالعلم فقال ما تقول
في علم أنه أهواله أم غير الله فقال
أقول في كلامه ما أقوله في علمه
وسائر صفاته وبين ذلك في رد على
الجهمية أنا لا ننطق لفظ التثنية
ولا اثباتاً إذ كان لفظاً مجازياً لا يغير
الشيء ما بينه وصارت مفارقة له
ويراد بغيره ما أمكن تصوره بدون
نصوره ويراد به غير ذلك وعلم الله
وكلامه ليس غير الذات بالعلمي الأول
وهو غير ما بالعلمي الثاني (١) ولكن
ليس غير الله بالعلمي الأول وأما
كونه غير الله بالعلمي الثاني ففيه

(١) قوله ولكن ليس غير الله
بالعلمي الأول كذا في الأصل ولعل
فيه سقط من الناصح والأصل
ولكن كونه ليس غير الله بالعلمي
الأول فعلى الملاحه وأما كونه الخ
تأمل كتبه صحيحه

أرسل لمن كان حاضراً من المهاجرين والأنصار وأرسل إلى أمرأه الاخوان وكانوا أوفوا تلك الحجة
مع عمر فلما اجتمعوا تشبه عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي إن قد نظرت في أمر الناس فلم أرى
يعملون بعثمان فلا تجعل علي نفسك سبيلاً فقال أبا يعلى على سنن رسول الله صلى الله عليه
وسلم والمحققين من بعده فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمرهم
الاخوان المسلمون هذه القصة الخارية وفي هذا الحديث العهد كره هذا الرافضي أنواع من
الكاذب التي زعمه تعالى علينا مثل احتضانه بأخيه وعمه وزوجته وعلى رضى الله عنه
أفضل من هؤلاء وهو يعلم أن أكرم الملقى عند الله اتقاهم ولو قال العباس هل فيكم مثل أخى
سجرة ومثل أولادها فنى محمد وعلى وجعفر لك انت هذه الجبهة من جنس تلك بل احتجاج
الانسان بنى أخوة أعظم من احتضانه بعمه ولو قال عثمان هل فيكم من تزوج بنى لكان
من جنس فول الغائل هل فيكم من زوجته مثل زوجتي وكانت فاطمة قد ماتت قبل الشورى
كما ماتت زوجة عثمان فانها ماتت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر وكذلك
قوله هل فيكم أحد له ولد كولدى وفيه أ كاذب متعدد مثل قوله ما سأل الله شيئاً إلا
وسألت مثله وكذلك قوله لا يؤدى غنى الاعلى في الكذب وقال الخطابي في كتاب شعار
الدين قوله لا يؤدى غنى الاعلى من أهل بيتي هو شئ جاء به أهل الكوفة عن زيد بن ربيع وهو
منتهى الرواية منسوب إلى الرضى وعامة من بلغ عنه غير أهل بيته فقد بدت رسول الله
صلى الله عليه وسلم أسعد بن زبارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الاسلام ويعلم الأنصار القرآن
وفقههم في الدين وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك وبعث معاذاً وأبا
موسى إلى اليمن وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة فأن قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل
من أهل بيته وأما حديث ابن عباس ففيه أ كاذب من أقوله كان أو يؤدع في كل زحف
فإن هذا من الكذب المعلوم إذ هو الذي صلى الله عليه وسلم كل يوم أحد مع مصعب بن عمير
باتفاق الناس ولو أودع الفتح كان مع الزبير بن العوام وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركز
رائته بالبحون فقال العباس للزبير العوام أها هنا أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
ترك الزبارة أخرجه الخارية في مصعبه وكذلك قوله وهو الذي صبر معه يوم حنين وقد علم أنه
لم يكن أقرب إليه من العباس بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب والعباس
أخذ يلجم نفعه وأبو سفيان بن الحارث أخذ يركبه وقاله النبي صلى الله عليه وسلم باد أصحاب
السيرة قال فقلت يا علي صوفي أين أصحاب السيرة فوالله كأن عطفهم على حسن سمعوا
صوفي عطفة البقر على أولادها فقالوا يا أبا علي والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا الذي
لا كذب أنا ابن عبد المطلب وزل عن نعتيه وأخذت كتمان حتى فرمى بها اليوم وقال
أهزموا ورب الكعبة قال العباس فوالله ما هو الآن رماهم فإزلت أرى حذهم كلاً وأمرهم
مدرا حتى هزمهم الله أخرجه في الصحابين وفي لفظ الخارية قال وأبو سفيان أخذ يلجم
نعتيه وفيه قال العباس لست أنا وأبو سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلم تفارقه
وأما عله صلى الله عليه وسلم وإدخاله قبره فاشترته فيه أهل بيته كالعباس وأولاده ومولاه
شقران وبعض الأنصار لكن كان علي بإشراف القتل والعباس حاضر لحالة العباس وأن علياً
أولاهم بما شرت ذلك وكذلك قوله هو أول عربي وعجمي صلى يتقاض ما هو المعروف عن
ابن عباس

(فصل) وأما حديث المعراج وقوله فيه إن الملائكة المقربين والملائكة الكرويين

لما سمعت فضائل علي وعصاه وقول النبي صلى الله عليه وسلم أمارضى أن تكون مني بقية هرون من موسى اشتاقت إلى علي فخلق الله لهم ملكا على صورة علي

(فالجواب) أن هذا من كذب الجهال الذين لا يحسنون أن يكذبوا فإن المعراج كان عكة قبل الهجرة يجالغ الناس كما قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لم يره من آياتنا أنه هو السميع البصير وكان الأسارى من المسجد الحرام وقال والصم أذا هو ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى إلى قوله أفتأرونه على ما يرى ولدوا مرة أخرى عند سدره المنتهى إلى قوله أفرأيتم اللات ولعزى وهذا كله زب عكة باجاع الناس وقوله أمارضى أن تكون مني عكة هرون من موسى قاله في غزوة تبوك وهي آخر الغزوات عام تسع من الهجرة فكيف يقال أن الملكة لئله المعراج جميعا قوله أمارضى أن تكون مني عكة هرون من موسى ثم قل علم أن الاختلاف على المدينة مشترك فكل الاختلافات التي قبل غزوة تبوك وبعد تبوك كان يكون بالمدينة رجال من المؤمنين الطبيعيين يستخلف عليهم وغزوة تبوك لم يكن فيها رجل مؤمن مطيع لأمن عذره الله ممن هو باعزعن الجهاد فكان المستخلف عليهم في غزوة تبوك أقل وأضعف من المستخلف عليهم في جميع أسفاره ومغازيه وعمره وجهه وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة قريبا من ثلاثين سفرة وهو يستخلف فيها من يستخلف كما استخلف في غزوة الأواء سعد بن عباد واستخلف في غزوة واط سعد بن معاذ ثم لما رجع وخرج في طلب كرز بن جابر الفهري استخلف زيد بن حارثة واستخلف في غزوة العسيرة بأبلة ابن عبد الله التميمي وفي غزوة بدر استخلف ابن أم مكتوم واستخلفه في غزوة قرقر الكدري ولما ذهب إلى بني سليم وفي غزوة جراء الأسد وغزوة بني النضير وغزوة بني مرثدة واستخلفه لما خرج في طلب الصامح التي استأقها عينة بن حصن وفودي في ذلك اليوم بأخيل الله أركبي وفي غزوة الحديبية واستخلفه في غزوة الفتح واستخلف بأبلة في غزوة بني قينقاع وغزوة أسود بن استخلف عثمان بن عفان في غزوة غنم التي يقال لها غزوة غنم واستخلفه في غزوة ذات الرقاع واستخلف ابن رواحة في غزوة بدر الموعد واستخلف سبع بن عرفة الغفاري في غزوة دومة الجندل وفي غزوة خيبر واستخلف زيد بن حارثة في غزوة المريسع واستخلف أبا رهم في غزوة القصة وكانت تلك الاختلافات أكل من اختلاف علي رضي الله عنه عام تبوك وكلهم كانوا من عكة هرون من موسى إذا المراد التشبيه في أصل الاختلاف وإذا قل في تبوك كان السفر بعيدا قبل ولكن كانت المدينة وما حولها آمنا لم يكن هناك عدو يخاف لأهم كلهم أسلوا ومن لم يسلم ذهب وفي غير تبوك كان العدو موجودا حول المدينة وكان يخاف على من مها فكان خليفته يحتاج إلى من يباغتها لاحتياج إليه في الاختلاف في تبوك

(فصل) وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط أنا النبي إن النبي أخو النبي قال فقولها أنا النبي يعني فني العرب وقوله ابن النبي يعني إبراهيم الخليل من قوله معناني بك رهم يقال له إبراهيم وقوله أخو النبي يعني عبد الله هو مني قول جابر بن عبد الله وهو قد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول لأسف إلا ذو المقار ولا فني الأعلى فإن هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكذلك معروف من غير جهة الاستناد من وجوه منها أن لفظ النبي في الكتاب والسنة ولغة العرب ليس هو من أسماء المدح كالنبي هو من أسماء الذم ولكنه عكة الشيا

تفصيل فإن أوله يتصور معرفة المعرفة الواجبة الممكنة في حق العبد فلا يعرفه هذا المعرفة من لم يعرفه أي علم قادر متكلم فلا يمكن تصوره ومعرفة بدون صفاته فلا تكون مغايرة لشيء اسمه وإن أريد أصل التصور وهو الشعور به من بعض الوجوه فقد يشعر به من لا يحظره حيث أنه في ولا علم ولا متكلم فتكون صفاته مغايرة بالاعتبار الثاني وأجاب أحد أيضا بأن الله ليس كلامه غيرا ولا قال أنه ليس بغير معنى والقال إذا قال ما كان غير الله أو سوى الله فهو مخلوق فإن احتج على ذلك بالسمع فلا بد أن يكون مندرجا هذا التقدير في كلام الشارع وليس كذلك وإن احتج بالعقل فالعقل أنما يدل على خلق الأمور بالمبانيئة وأما صفاته القائمة بذاته فليست مخلوقة والذين يجعلون كلامه مخلوقا يقولون هو بائن عنه والعقل يعلم أن كلام المتكلم ليس بائن عنه وهذا التفصيل يظهر أيضا للخل فبما ذكره من الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية بأن الذاتية لا يمكن تقدير الذات في الذهن بدون تقديرها بخلاف المعنوية فإنه يقال لهم ما تعنون بتقدير الذات في الذهن أو تصور الذات أو تصور ذلك من الانقاطات تعنون به أصل الشعور والتصور والمعرفة ولومن بعض الوجوه أم تريدون به التصور

الطرفين الآخرين وايضا الحوادث
الماضية تحدث بعد وجودها فهي
الاتمعدومة كما ان الحوادث
المستقبلية الاتمعدومة فلا هذا
موجود ولا هذا موجود الا ان
وكلاهما وجود في غير هذا الوقت
ذال في الماضي وهذا في المستقبل
وكون الشيء ماضيا ومستقبلا
أمر إضافي بالنسبة الى ما يقدر
متأخرا عن الماضي ومختلفا
على المستقبل والافضل ماض قد
كان مستقبلا وكل مستقبل سيكون
ماضيا كما ان كل حاضر قد كان
مستقبلا وسيصير ماضيا (قال
الامدي) الطريق الرابع انه لو وجد
ما لا ينتهي فاما في وقت بقدر الا
وهو متناهي ذلك الوقت واتهما لا
ينتهي محال (قال) وهو ايضا غير
سديد فان الانتهاء من أحد الطرفين
وهو الاخير وان سلمه انهم فلا
يوجب النهاية في الطرف الآخر
يلزم عليه عقود الحساب ونعم أهل
الحجة وعذاب أهل النار هه وان
كان متناهيا من طرف الابد افعير
متناهيا من طرف الاستقبال
قلت هذا الوجه من جنس الوجه
السادس الذي ذكره الرازي وهو انه
لو كانت الحوادث الماضية غير
مساهية كان وجود اليوم موقوفاً
على انقضائه لا الهية له وانقضائه
مالانهاية له محال والوقوف على
المحال محال وقد اعترض عليه
الاروي بما اعترض به هو وغيره
بان انقضائه مالا نهاية له محال وأما

كثيره فقلت له اعطنا بغير هذه الغنم لتضحي بها فبعد الى شربك الغنم الى شاة عوراء مغطاة عرجاء
مهنزلة لا تقي لها فقال هل من خيار هذه الغنم لا تجوز الاخصية اليها وسأرثها الغنم ليست غنما
وانما هي خنزير يجب قتلهما ولا تجوز الاخصية بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال من جنى مؤمنا من منافق حتى الله له من نار جهنم يوم القيامة وهو لا ارفضة
امانا من اهل الامانة ولا يكون رافضيا ولا حسمى الا منافقا واحدا لما جاءه الرسول صلى الله
عليه وسلم لا يكون فهم أحد على ما جاءه الرسول مع الايمان به فان خالفته لم جاءه الرسول
وكذبهم عليه لا يخفى قط الا على مفرط في الجهل والهوى وشيوخهم المصفون فيهم طوائف
يعلمون ان كثيرا مما يقولونه كذب ولكن يصنفون لهم راسيتهم عليهم وهذا المصنف بينهم
الناس بهذا ولكن مصنف لاجل اتباعه فان كان أحد منهم يعلم ان ما يقوله باطل ويظهر ويقول
انه حق من عند الله فهو من جنس علماء اليهود الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا
من عند الله لئلا يشترروه به ثمنا فلا قول لهم عما كتب بأيديهم ويل لهم عما يكسبون وان كان
يعتقد انه حق قبل ذلك على نهاية جهله وضلاله

فان كنت لا تدري فقلت مصيبة ه وان كنت تدري فالمصيبة اعظم
وهي في دينهم لهم عقوبات وشرعيات فالعقوبات متأخرون فيها اتباع المعتزلة الامن تغلف منهم
فتكون اما فلسوفا واما معتزلمان فلسفة واعتزال ونعم الى ذلك الرضا مثل مصنف هذا
الكتاب وامثاله فيصرون بذلك من ابعد الناس عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض وأما
شرعياتهم فبعدتهم فيها على ما ينفل عن بعض أهل البيت مثل أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد
الصادق وغيرهما ولارب ان هؤلاء من سادات المسلمين وائمة الدين والاولو لهم من الحرمة
والقدرا يستحقه امثالهم لكن كثير مما ينفل عنهم كذب والرافضة لا خير فيها الا سائدا والتمييز
بين الثقات وغيرهم بل هي في ذلك من أشباه أهل الكتاب في كل ما يحدونه في الكتب متفولا عن
أسلافهم فلو لم يخالف أهل السنة فان لهم من الخيرة الا سائدا مع يوزن بين الصدق والكذب
واذا صح التعلق على علي بن الحسين فله أسوة نظرائه كالقاسم بن محمد وسائر بني عبد الله وغيرهما كما
كان علي بن أبي طالب مع سائر العصاة وقد قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
فأمر برد ما تنازع فيه المسلمون الى الله والرسول والرافضة لا تعني بحفظ القرآن ووعده
معانيه وتفسيره وطلب الادلة الدالة على معانيه ولا تهتئ بأصلها بدرس رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعرفة معصية من سبقه والبحث عن حاشائه ولا تعني بانار العصاة والتابعين حتى تعرف
ما أحدهم ومسالكتهم وترد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول بل عمدتها انار تنقل عن بعض أهل
البيت فيهم صدق وكذب وقد أصلت لها ثلاثة أصول أحدها ان كل واحد من هؤلاء امام
معصوم بعبارة النبي لا يقول الاحوال يجوز لاحد ان يخالفه ولا يرد ما ينارعه فيه غيره الى الله
والرسول فيقولون عنه ما كان هو أهل بيته يبرؤن منه والثاني ان كل ما يقوله واحد من
هؤلاء فانه قد فعل منه انه قال اننا نقتل كل ما يقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم وبالنسبة فنعوا
بمراسيل التابعين كعلي بن الحسين بل يأتون الى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون كل ما قاله
واحد من أولئك فالي قد قاله وكل من له عقل يعلم ان العسكريين بعبارة امثالهم ان كان في
زمانهم من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما عتارون به عن غيرهم وبحاج اليهم فيه أهل العلم
ولا كل أهل العلم يأخذون عنهم كما يأخذون عن علماء زمانهم وكما كل أهل العلم في زمن علي
ابن الحسين وابنه أبي جعفر وان ابنه جعفر بن محمد فان هؤلاء الثلاثة ترضى الله عنهم قد أخذ أهل

أن يكون في حقه في حال وجوده
 لا يجيء أنه يوجد بوجوده
 يعني أن ما قد يولد من الموجود
 مستغن عن العلة بل يستند إليها
 ولولاها لما كان واذن فلا فرق
 بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقا
 بالعدم أو غير مسبوق بالعدم قلت
 هذه اللمحة هي حجة ابن سينا وأمثاله
 على أن المعلول يكون مع العلة في
 الزمان وهي حجة فاسدة وتقدر
 محتملا لاتعنى الآمدى في هذا المقام
 فإن الناس لهم في مقارنة المعلول
 لعلته التامة والمعلول لصاعده ثلاثة
 أقوال قيل يجب أن يقارن الأثر
 للثر النشأ وتأتيه بحيث لا يتأخر
 الأثر عن التأثير في الزمان فلا يتعقبه
 ولا يتراعى عنه وهذا قول هؤلاء
 الدهرية القائلين بأن العالم قديم
 عن موجب قديم وقولهم أفسد
 الأقوال الثلاثة وأعظمها تناقضا
 فله إذا كان الأثر كذلك لزم
 أن لا يحدث في العالم شيء فإن العلة
 التامة إذا كانت تستلزم مقارنة
 معلولها في الزمان وكان الرب
 عليه تامة في الأزل لزم أن يقارنه
 كل معلول وكل ما سواه معلول
 له إما بواسطة وإما بغير واسطة
 فبالم أن لا يحدث في العالم شيء
 وأيضا فما يحدث من الحوادث
 بعد ذلك بتعثر العلة تامة مقارنة
 له فيلزم تسلسل علل أو تمام علل
 ومعلولات في آن واحد وهذا باطل
 بصريح العقل واتفاق العقلاء
 وإنه قد رأى الرب لم يكن عليه تامة في

مرة فأنها على وزن فعيلة ولكن العرب تعاقب بين الحرف المضاعف والمثلث كما يقولون تعاقب
 البازي وتفضض قال الشاعر • تعقبى البازي إذا البازي كسر • ومعه قوله تعالى فاعظوا
 لعلكم تشاركون في بئسنة وهذه الهامزة محتملة أن تكون أصلية فغير متبلم ويكون من ساهمت
 ويحتمل أن تكون هذه السكت كلها من كتابه وحسابه واقتد وماله وسلطانه وأكثر
 القراء يثبتون الهامز وصلوا ووفقا وحرة والكسائي يحد فاهما من الوصل هنا ومن اقتصد فعلى
 قراءتهما يجب أن تكون هذه السكت فان الأصلية لا تحذف فتكون لفظة لم يسن كما تقول لم
 يسن وتكون مأخوذة من قولهم تسمى تسمى وتسمى وعلى الاحتمال الآخر تكون من تسمه بئسنة
 والمعنى واحد قال ابن قتيبة أي لم يتغير عن السنن عليه قال واللفظ مأخوذة من السنة تقول
 ساهت الفضة إذا جلت عام وأحالت عام فذكر ابن قتيبة أنه من جعل الهاء أصلية وفيها القنان
 يقال عامته مساهمة ومساهمة ومن الشواهد لما ذكر ما بن قتيبة قول الشاعر
 فليست بسناه ولا رجبية • ولكن عرايا في السنن الجوانح
 عدح النضلة والمقصود مدح صاحبها بالجدوة ولم يصرح بأن كل ثمرها لا يرجعها فلهذا نفي ثمرها
 ولا هي بسناه والمفسرون من أهل اللغة يقولون في الآية تعناه لم يتغير وأما العقم قال ابن
 أصله سنة قهي مشهورة ولهذا يقال في جمعها سنوات ويشابه في الاشتقاق إلا كبر الماء
 الآسن وهو المنضير الممتن ويشابه في الاشتقاق الأصغر الحما المسنون فانه من سن يقال سننت
 الحجر على الجرا إذا حركته والذي يسيل بينهم مسنن ولا يكون الامتداد أو فدا من قول من
 يقول المسنون المصوب على سنة الوجه أو المصوب المفرغ أي أبدع صورة الإنسان وإن هذا
 إنما كان بعد أن خلق من الحما المسنون ونفس الجمال يمكن على صورة الإنسان ولا صورة
 وجه ولكن المراد الممتن فقله لم يتسنه بخلاف قوله ماء آسن فانه من قولهم آسن يأسن فهذا من
 جنس الاشتقاق الأكبر لا شتر كما في السير والنون والنون الأخرى والمهزلة والهاء
 متقاربان فلهما حار فخلق وهذا باب واسع والمقصود أن القليل إذا اشتراك في أكثر
 الحروف وتمازى في بعضها قيل أحدهما مشتق من الآخر وهو الاشتقاق الأكبر والأوسط أن
 يشتركا في الحروف لاني ترتيبها كقول الكوفي في الاسم مشتق من السمة والأشقاق الأصغر
 الخاص الاشتقاق في الحروف وترتيبها وهو المشهور كقولك علم علم هو عالم وعلى هذا والله طعان
 مشتق من شطن وعلى الاشتقاق الأكبر ومن شاطيط لاهما اشتراك في الشين والطاء والواو
 والياء متقاربان فقله سبحانه أمر في سورة الباس بالاستعانة من شراوسا من الجنة والباس
 الذي يوسوس في صدور الناس ويدخل في ذلك وسوسة نفس الإنسان وسوسة غيره والقول
 في معنى الآية مبسوط في مصنف مفرد والمقصود هنا قد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من حديث أبي هريرة وابن عباس أن العداداهم بخطبة لم تكتب عليه فإن تركها الله
 كتب له حسنة كاملة فإن علمها كتبت عليه حسنة واحدة وإن علمها بحسنة كتبت له حسنة
 كاملة فإن علمها كتبت له عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة وفي الصحيحين عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أن الله تجاوز لنامي ما حسنته أن يعساهام
 تتكلم وتعمل به وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أن الله إذا نزل المؤمن
 أذبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضى الأذين أقبل فادأوب بالصلاة أذبر يعني
 الإقامة فإذا قضى الشرب أهمل حتى يحطرب المروءة نفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا لم يكن
 يذكر حتى يظلل الرجل إن سريكم صلى فادأوب ذلك أحدكم فليسجد سجدة فتنفذا خبر أن

بالاتفاق له فقل دل عليه بالطائفة
هو الدال على تلك الماهية وله جزء
من المعنى هو جزء تلك الماهية
والفقد المذكور دال عليه بالتضمن
وله معنى يلزمه خارج عنه فهو
اللازم لتلك الماهية الخارج عنها
والفقدان عليه بالالتزام وتلك
الماهية التي في الذهن هي بحسب
ما يتصوره الذهن من صفات
الموصوف تكثر وتقل وتنفك وتارة
وتكون تارة مجمعة وتارة مفصلة وأما
الصفات اللازمة للموصوف
في الخارج فكلها لازمة لا تقوم
ذاته مع عدم شيء منها وليس منها
شي يسبق الموصوف في الوجود
العيني كما قد يزعمونه أن الذاتي
يسبق الموصوف في الذهن والخارج
وتلك الصفات هي أجزا الماهية
المصورة في الذهن كما أن لفظ كل
صفتجز من تلك الالفاظ اذا
قلت جسم حساس تام مفقد
مقصرك بالارادة مطلق وأما
الموصوف الموجود في الخارج
كالانسان فصفاته قائمة بحالة
فيه ليست أجزا الحقيقة
الوجودية في الخارج سابقة عليها
سبق الجز على الكل كما يتوهم
من يتوهم من هؤلاء الغافلين كما
قد بسط في موضعه وقول هؤلاء
المتكلمين في الصفات اللازمة انها
زائدة على حقيقة الموصوف يشبه
قول أولئك ان الصفات اللازمة
العرضية خارجة عن حقيقة

أهل الكلام فقبح هؤلاء ثم قال هؤلاء أما المسائل العلية فكلها آفة قطعة تعرف بها شكل من
لم يعرفها قل لم يستخرج وسعه في طلب الحق قياماً وأما المسائل العلية الشريعة فكلها فيها
مذهب أحدهما أنها كالعلية وأنه على كل مسألة دليل قطعي من خالفه فهو آثم وهؤلاء الذين
يقولون المصيب واحد في كل مسألة أصلية وفردية وكل من سوى المصيب فهو آثم لأنه غلط
والخطأ والاثم عندهم متلازمان وهذا قول بشر المريسي وكثير من المعتزلة البخداديين الثاني أن
المسائل العلية أن كان علم دليل قطعي فإن من خالفه آثم غلط كالعلية وإن لم يكن علم دليل
قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن وحكم الله في حق كل مجتهد أداء اجتهاده اليه وهؤلاء
واقفوا الأولين في أن الخطأ والاثم متلازمان وإن كل غلط آثم لكن خالوهم في المسائل
الاجتهادية فقالوا ليس فيها قاطع والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء وانما هم من جنس ميسل
التفوس التي هي دون شيء فعملوا الاعتقادات القنينة من جنس الارادات وادعوا أنه ليس في نفس
الامر حكم مطلوب بالاجتهاد ولا ثم في نفس الامر أماره أو جرح من أماره وهذا القول قول أبي
الهذيل الصلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه وهو أحد قولي الأشعرى وأشهرها وهو اختيار
القاضي أبي بكر الباقلاني وأبي حامد الغزالي وأبي بكر بن العربي ومن اتبعهم وقد بسطنا القول في
ذلك بسطاً كثيراً غير هذا الموضع والمخالفون لهم كما هي اسحق الاسفراييني وغيرهم من الأشعرية
وغيرهم يقولون هذا القول أوله فسقطة وآخره بدعة وهذا قول من يقول أن كل مجتهد في
المسائل الشريعة الاجتهادية العلية فهو مصيب باطناً وظاهر الأذيلا تصور عندهم أن يكون
مجتهد غلطاً إلا يعني أنه خفي عليه بعض الأمور وذلك الذي خفي عليه ليس هو حكم الله لافي حقه
ولا في حق أمثاله وأما من كان غلطاً وهو المخطئ في المسائل القطعية فهو آثم عندهم والقول
الثاني في أصل المسألة أن المجتهد المستدل قد عكسه أن يعرف الحق وقد يجزم عن ذلك لكن إذا جزم
عن ذلك فقد يعاقبه الله تعالى وقد لا يعاقبه فإنه أن يعذب من يشاؤم بغضلن يشاء بلا سبب
أصلا بل محض المشيئة وهذا قول الجهمية والأشعرية وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة
وغيرهم ثم قال هؤلاء قد علم السمع أن كل كافر فهو في النار فمن نطق أن كل كافر فإن الله يعذبه
سواء كان قد اجتهد وعجز عن معرفة صحة دين الاسلام أو لم يجتهد وأما المسلمون المختلفون فإن
كان اختلافهم في الفروعيات فأكبرهم يقول لا عذاب فيها وبعضهم يقول لأن الشارع عفا
عن الخطأ فيها وعلم ذلك بإجماع السلف على أنه لا اثم على المخطئ فيها وبعضهم يقول لأن الخطأ في
الظنيات تمتع كما قد تم ذكره عن بعض الجهمية والأشعرية وأما القطعات فأكبرهم يؤثم
المخطئ فيها ويقول أن السمع قد دل على ذلك ومنهم من لا يؤثم والقول المحكي عن عبيد الله
ابن الحسن العبدي هذا اعتنا به كان لا يؤثم المخطئ من المجتهد من هذه الامة لافي الأصول
ولا في الفروع وأكبر جمهور الطائفتين من أهل الكلام والراي على عبيد الله هذا القول وأما
غير هؤلاء فيقول هذا قول السلف وأئمة الفتوى كابي حنيفة والشافعي والثوري ودأود بن علي
وغيرهم لا يؤثمون مجتهدا غلطاً في المسائل الأصولية ولا في الفروعية كما ذكر ذلك عنهم ابن
خزم وغيره ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقولون شهادة أهل الإهواء بالانحطاطية
وبعضهم الصلوات لحظهم والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يصلي خلفه وقالوا هذا هو
القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الذين أتواهم لا يكفرون ولا يشقون
ولا يؤثمون أحداً من المجتهدين المخطئين لافي مسألة عملية ولا عليه قالوا والفرق بين مسائل
الأصول والفروع انما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك

سبيلهم وانتقل هذا القول الى اقوام تكلموا بذلك في اصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره قالوا والفرق في ذلك بين مسائل الاصول والفروع كما أنها محدثة في الاسلام لم يزل عليها كتب ولا سنة ولا إجماع بل ولا ظاهراً أحسن من السلف والافتقار في باطنه عقلاً فان المفرق بين ما جعله مسائل أصول ومسائل فروع لم يعرفوا بينهم بفرق صحيح عيّن بين التوعين بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطنية فتم من قال مسائل الاصول هي العلية الاعنادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط ومسائل الفروع هي العلية التي يطلب فيها العمل قالوا وهذا الفرق باطل فان المسائل العلية فيها ما يكفر حله مع مثل وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان ونحوه من الزاوية بالاطلاق والافواح وفي المسائل العلية ما لا يتم المتنازعون فيه كتنازع العصاة هل رأى محمد به وتنازعهم في بعض النصوص هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وما أراد بعباده وتنازعهم في بعض الكلمات هل هي من القرآن أم لا وتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة هل أراد الله وسوله كذا وكذا او كتنازع الناس في حقيق الكلام كسئلة الجوهر الفرد وتماثل الاجسام وبقائه الاعراض ونحو ذلك فليس في هذا تكفير ولا تقسيق قالوا والمسائل العلية فيها عمل وعلم فاذا كان الخطأ مغفورا فيها هاتى فيها عمل بلا عمل أو لى أن يكون الخطأ فيها مغفورا ومنهم من قال المسائل الاصولية هي ما كان عليها دليل قطعي والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي قالوا ولعل هذا الفرق خطأ ايضا فان كثيرا من المسائل العلية عليها أدلة قطعية عند من عرفها وغيرهم لم يعرفها وفيها ما هو قطعي بالاجماع كتصريح المرحومات الظاهرة ووجوب الواجبات الظاهرة ثم لا تنكرها الرجل بجهل وتأويل لم يكفر حتى تقام عليه الحجة كأن جماعة استعملوا شرب الخمر على عهد عمر منهم قدامه ثم أوا أنها حلال لهم لم تكفرهم العصاة حتى بينوا لهم خطأهم فتأولوا رجحوا وقد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طائفة كل واحد يد طالع الفجر حتى تبين لهم الخطأ الا بعض من الخطأ الاسود ولم يؤمنهم النبي صلى الله عليه وسلم فضلعوا تكفيرهم وخطوهم قطعي وكذلك أسامة بن زيد وقتل الرجل المسلم وكان خطأ قطعا وكذلك الذين وحدوا رجلا في غنم فقال اني مسلم فتكلموا وأخذوا ماله كان خطأهم قطعا وكذلك خالدين بن الوليد لما قتل بني جذعة وأخذوا ماله كان خطأهم قطعا وكذلك الذين تبموا الى الآباء وعمار الذي تخلف في القرباب المشاة كما جعلت العاقبة بل والذين أصابتهم جنابة فلم يجمعوا ولم يصلوا كانوا مخطئين قطعا وفي زماننا لم يزل قوم في بعض الاطراف ولم يعملوا بوجوب الحج ولم يعملوا بغيره انخرم لم يجدوا على ذلك وكذلك نؤمنوا بمكان جهنم وقد زنت على عهد عمر أهل أقرنت قال عثمان انها تسهل به استبلا من لا يعلم أنه حرام فلما تبين للعصاة أنها لا تعرف التعريم لم يجدوا هوا استحلال الزنا خطأ قطعا والرجل اذا حلف على شيء يعتقد كالحلف عليه فتين بحلافه فهو محطى قطعا وانما عليه بالاتفاق وكذلك كراهية عليه الاكثر من وس يعتقد بقاء الفجر فكل فهو محطى قطعا اد اتين له الاكل بعد العبر وانما عليه وفي اختصاصه وكذلك من اعتقد غروب الشمس فتين بخلافه ومثل هذا كثير وقول الله تعالى في القرآن ربنا لا تأخذنا ان نسينا أو أخطأنا قال الله تعالى قد فعلت ولم يفرق بين الخطأ القطعي في مسألة قطعة أو وطنية والطبي بل لا يجوز به خطأ الا اذا كان أخطأ قطعا قالوا فن قال ان المخطئ في مسألة قطعة أو وطنية ظنه بانم فقد خالف الكتاب والسنة والاجماع القديم قالوا وايضا هوكون المسئلة قطعة أو وطنية هو أمر اضافي بحسب حال العقدين ليس هو مصفا القول في نفسه فان الانسان قد يقطع لشيء عليها بالضرورة وما بالفضل المعلوم صدقه عند غيره لا يعرف ذلك لاقضاء ولا طحا وقد يكرن

الموصوف وكلا الامر من منه تلبس واشبهه حادسيه كثير من التخالف الادكيه ما ذكر كثير منهم التزاع والجدال والقبل والقال وبسط هذا الموضع آخر وانما المقصود هنا التنبه على ذلك والله اعلم واحكم (١) وان كان قد بسط الكلام على ضعفها في غير هذا الموضع مع أن هذا الذي ذكره مستوعب لما ذكر غيره من أهل الكلام من العقلية والاشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب الائمة الاربع وغيرهم في ذلك وكان المقصود ما ذكره في تنافي الحوادث ولهذا لم يفتد الا مدى في مسئلة حدوث العالم على شيء من هذه الطرق بل بين ضعفها وخرج بعلوم مثلها او دونها في الضعف وهو أن الاجسام لا تتلف عن الاعراض والاعراض لا تفي زمانين فتكون حادثة وما لا يفتل عن الحوادث فهو حادث وهذا الليل مبني على مقدمتين على أن (٢) كل عرض زمان فهو لا يبق زمانين وجهود العقلاء يقولون ان هذا يخالف الحس والضرورة وعلى امتناع حوادث لاول لها وقد عرف الكلام في ذلك والوجه التي ضعف بها (١) وقع هنا بعض الاصل في ارجع الى الاصول السليمة فان العبارة التي هنا غير مستقيمة (٢) قوله كل عرض زمان كما في الاصل ولعل الصواب كل عرض في زمان كنه معصيه

الإنسان ذكياً قوي، الفهم سريع الإدراك، فيعرف من الحق ويقطع بما لا يتصور غيره ولا يعرفه لا علم ولا ظننا، فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة وبحسب قدرته على الاستدلال والناس يختلفون في هذا وهذا فكانت المسئلة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه حتى يقال كل من خالفه فقد خالف القطعي بل هو صفة خال للنظر المستدل المعتمد وهذا مما يختلف فيه الناس فعملنا هذا الفرق لا يطر ولا ينكس ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال المسائل الأصولية هي المعلومة بالعقل فكل مسئلة علمية استقل العقل بدركها فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق بخالفها والمسائل الفروعية هي المعلومة بالشرع قالوا فالأول كسائل الصفات والقدر والثاني كسائل الشفاعة وخروج أهل الكفار من النار فيقال لهم ما ذكروه بالضد أو في فإن الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل فالكفار من جعله الله ورسوله كافراً والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقاً كأن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمناً ومسلماً والعبد من جعله الله ورسوله عبداً والمعصوم الممن جعله الله ورسوله معصوماً والسيعة في الآخر فمن أخبر الله ورسوله عنه أنه سيء في الآخرة والشيء فيها من أخيراً الله ورسوله عنه أنه شقي فيها والواجب من الصلاة والصيام والصدقة واجباً وأوجب الله ورسوله والمستحقون لبرائات المست من جعلهم الله ورسوله وارثين والذي يقتل حداً أو قصاصاً من جعله الله ورسوله مباح الدم بذلك والمستحق فيء والخمس من جعله الله ورسوله مستحقاً بذلك والمستحق للزكاة والمعاداة من جعله الله ورسوله مستحقاً للزكاة والمعاداة والحلل ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله والدين ما شرعه الله ورسوله فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع وأما الأمور التي يستقل بها العقل فمثل الأمور الطبيعية مثل كون هذا المرض ينفع بغير الدواء القلبي فإن مثل هذا يعلم بالتجربة والقياس وتقليد الأطباء الذين علوا ذلك بقياس أو تجربة وكذلك مسائل الحساب والهندسة ونحو ذلك هذا مما يعلم بالعقل وكذلك مسئلة الجوهر الفرد وعائل الأجسام واختلافها وجواز بقاء الأعراض وامتناع بقائها فهذه ونحوها تعلم بالعقل وإذا كان كذلك فكان الرجل مؤمناً وكافراً وعدلاً وفاسقاً هو من المسائل الشرعية لأن المسائل العقلية فكيف يكون من خالف ما جاءه الرسول ليس كافراً ومن خالف ما ادعى غيره أنه معلوم بغيره كافراً وهل يكفر أحد بالتخطأ في مسائل الحساب والطب ودين الكلام فإن قيل هؤلاء لا يكفرون كل من خالف مسئلة عقلية لكن يكفرون من خالف المسائل العقلية التي يعلم بها صدق الرسول فإن العلم بصدق الرسول مبني على مسائل معينة فإذا اخطأ فيها لم يكن عالماً بصدق الرسول فيكون كافراً قيل قصد بقى الرسول ليس منساعاً على مسائل معينة من مسائل النزاع بل ما جعله أهل الكلام المحدث أصلاً للعلم بصدق الرسول كقول من قال من العترة والجمية أنه لا يعلم بصدق الرسول إلا أن يعلم أن العالم حادث ولا يعلم ذلك إلا أن يعلم أن الأجسام محدثة ولا يعلم ذلك إلا بالعلم بأنها لا تتفك من الحوادث إنما الأعراض مطلقاً وأما الألوان وأما الحركات ولا يعلم حدوثها حتى يعلم امتناع حوادثها لأولها ولا يعلم أنه صادق حتى يعلم أن الرب غني ولا يعلم غنا حتى يعلم أنه ليس بمجسم ونحو ذلك من الأمور التي تزعم طائفة من أهل الكلام أنها أصول لتصديق الرسول لا يعلم صدقه بسو ما هي مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه لم يكن يجعل إيمان الناس موقفاً على ما بل ولا دعا الناس إليها ولا ذكر في كتاب ولا سنة ولا ذكرها أحد من العصاة لكن الأصول التي بها يعلم صدق الرسول مذكور في القرآن وهي غير هذه كما قد بين في غير هذا الموضوع هؤلاء الذين

(١) قوله فاتفقوا على ما لعل المناسب فاتفقوا على ما نظر كتبه معصمه

الأممى ما اجمع به من قبله على حدوث الأجسام وافق كثير منها ما ذكره الأرموى وهو مقدم على الأرموى فاما أن يكون الأرموى رأى كلامه وأنه صحيح فوافقه وأما أن يكون وافق الخاطر الخاطر كما وافق الخاطر الخاطر أو أن يكون الأرموى بل والأممى أخذ ذلك أو بعضه من كلام الرازي وغيره وهذا الاحتال أرجح من هذين وأما الهمما وقفا على كتبه التي قبله هذه الطبع مع أن تضعها عما سبق هؤلاء إليه كبر من التناذر ومن تكلم من التناذر بنظر ما تكلم به من قبله فاما أن يكون أخذ عنه أو تشابهت قلوبهم وبكل حال فهما مع الرازي ونحوهم من أفضل بقى جنسهم من المتأخرين (١) فاتفقوا على ما لعل على قوة هذه المعارضات لا سيما إذا كان الناظر فيها بمن له بصيرة من نفسه يعرف بها الحق من الباطل في ذلك بل يكون تعظيمه لهذه البراهين لأن كثيراً من المتكلمين من هؤلاء وغيرهم اعتد عليها في حدوث الأجسام فإذا رأى هؤلاء وغيرهم من التناذر قدح فيها وبين فسادها علم أن نفس التناذر يختلفون في هذه المسائل وأن هؤلاء الذين يجمعون بها هم بعينهم يقدحون فيها وعلى القدح فيها استقرارهم وكذلك غيرهم قدح فيها كما في حامد الغزالي وغيره وليس هذا

استدلوا أصولاً وأهلاً لا يمكن تصديق الرسول إلا بها وأن معرفتها شرط في الأيمان أو واجبة على الأيمان فهم من أهل البدع عند السلف والاعتقاد وهو العلم به يقولون أن أصولهم بدعة في الشر بعلل لكن كثير من الناس يظن أنها حقيقة في العقل وأما الخلق من الأتوم من اتبعهم فيقولون أنها باطلة في العقل مبتدعة في الشرع وإنها تنقض ما جاء به الرسول ويشتد في ذلك كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال أنها أصول الدين كقراهم هؤلاء السالكون هذه الطرق الباطلة في العقل المبتدعة في الشرع هم الكفار لأنهم خالفهم وإن لم يكن الخطأ فيها كقراهم فلا يكفر من خالفهم فيها فثبت أنه ليس كافر في حكم الله ورسوله على التصديق ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أهواً لا يحلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الأيمان التي لا بد منها ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون عدمه كفضل الخوارج والجهمية والرافضة المعتزلة وغيرهم وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من استبدأ خطأ وإن كان مخالفاتهم مكرهم مستهلاً لئلا يمتنع كالم تكفر العصاة الخوارج جمع تكفيرهم لعثمان وعلى ومن والاهما واستحلها لمعاد المسلمين المخالفين لهم وكلام هؤلاء المتكلمين في هذه المسائل بالتصويب والخطئة والتأنيب ونفي والتكفير ونفي لكنهم يوزعون القولين المتقدمين قول القدرية الذين يجعلون كل مستدل قادراً على معرفة الحق فيعذب كل من لم يعرفه وقول الجهمية الجبرية الذين يقولون لا قدرة للعبس على شيء أصلاً بل الله يعذب بعض المشيئة فيعذب من لم يفعل ذنباً قط وينعم من كفر وفق وقدوافهم على ذلك كثير من المتأخرين وهو لا يقولون يجوز أن يعذب الأطفال والجانين وإن لم يفعلوا ذنباً قط منهم من يعجز عن عذاب أطفال الكفار في الآخرة ومنهم من يجوزوه يقول لا أدري ما يقع وهو لا يجوزون أن يغفلوا عن أهل القبلة بلا سب أصلاً ويعذب الرجل الصالح على السنة الصغيرة وإن كانت حسنات أمثال الجبال بلا سب أصلاً بل بعض المشيئة وأصل الطوائف أن القادر المختار يرجع أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجع لكن هؤلاء الجهمية يقولون أنه في كل حادث يرجع بلا مرجع وأولئك القدرية والمعتزلة والكرامية وطوائف غيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وغيرهم يقولون أصلاً الأحداث والأدع كان ترجعاً بلا مرجع وأما بعد ذلك فقد خلق أسباباً وحكماً على الحوادث بها واختلقت القدرة والجهمة الجبرية في الظلم فقالت القدرة الظلم حق هو ما نعرفه من ظلم الناس بعضهم بعضاً فإذا قيل أنه خلق أفعال العباد وأنه من يملك ما وقع وقيل مع ذلك أنه يعذب العاصي كان هذا الخلق كظلمنا وسوا أنفسهم العادلة وقالت الجهمية الظلم حق هو ما تمتع وجوده فأما كل ما يمكن وجوده فليس بظلم فإن الظلم إما معاقبة أمر من يجب طاعته وإما التصرف في ملك الغير بغير إذنه فالإنسان يوصف بالظلم لأنه مخالف لأمر به ولا بد أن يتصرف في ملك غيره بغير إذنه والرب ليس فوقه أمر ولا يقره ملك بل إنما يتصرف في ملكه فكل ما يمكن فليس بظلم بل إذا نفع فرعون وأجابه وأمهاله ما من كفر به وعصاه وعذب موسى ومحمد ممن آمن به وأطاعه فهو مثل العكس الجميع بالنسبة السواء ولكن لما أخبرناه بنعم الطبعين وأنه يعذب العصاة صار ذلك معلوم الوقوع عليه الصادق لا لسبب اقتضى ذلك والأعمال علامات على الثواب والعقاب ليست أسباباً فهذا قول جهوهم وأجابه ومن وافقه كالاشعري ومن وافقه من أتباع الفقهاء الأربعة والصوفية وغيرهم ولهذا يجوز هؤلاء أن يعذب العاصي عن معرفة الحق ولو اجتهد فليس عنده في نفس الأمر أسباب الحوادث ولا حكم ولا في الأفعال صفات إلا جملها كانت ما مورأها من أسبابها بل عندهم تمتع أن يكون في خلقه وأمره لأمي وأما

موضع استقصاد كرم قدس في ذلك وأما المقصود القدر في هذه المسألة التي يسمونها رافضة عقلية ويعارضون بها نصوص الكتاب والسنة واجماع السلف ثم إن نفس حذاهم قدسوها فلما المسلك الأول الذي كره الرافضي فقال الآمدي المسلك السادس لبعض المتأخرين من أصحابنا في الخلافة على اثبات حدوث الاجسام وهو أنه لو كانت الاجسام أزلية لكانت في الازل لما أن تكون محركة أو ساكنة وساق المسلك إلى آخره ثم قال وفيه وفي تقريره نظروا ذلك أن القائل يقول إما أن تكون الحركة عبارة عن الحصول في الحيز بعد الحصول في حيز آخر والسكون عبارة عن الحصول في الحيز بعد أن كان في ذلك الحيز أو لا تكون كذلك فإن كان الأول فقد بطل الحصر بالجسم في أول زمان حدوثه فإنه ليس محمكاً (١) لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه وإن كان الثاني فقد بطل ما ذكر في تقرير ركوب السكون أمراً وجودياً ولا يخصص عنه فإن قيل الكلام إنما هو في الجسم في الزمن الثاني والجسم في الزمن الثاني ليس بخلاف عن الحركة والسكون بالتفسير المذكورة فهو ظاهر الحالة فإنه إذا

(١) قوله لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه هكذا في الأصل والظاهر أن في الكلام نقصاً تأمل وحرر كسبه معجبه

لمن يشاء وأما التوبة فانه قال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله
 ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وهذا من تاب ولهذا قال لا تقنطوا من رحمة
 الله بل قوبوا اليه وقال بعدوا أيوبوا اليكم وأسلوه من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون
 وأما الاستغفار بدون التوبة فهذا الاستغفار المغفرة ولكن هو سبب من الاسباب
 (السبب الثالث) الاعمال الصالحة فان الله تعالى يقول ان الحسنات يذهبن السيئات
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعاذبن جبل يوصيه بما عذاتني الله حبسا كنت وأتبع السيئة
 الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الصلوات
 الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما ينهن اذا احتسبت الكبار أخرجه
 في الصحيحين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايمانا واحسانا غفر له
 ما تقدم من ذنبه وقال من عهد اليك فلم يرتكب من ذنبه شيء من ذنبه كيوم ولدته أمه وقال
 أرايت لو أن سياب أحدكم هراغرا يغسل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يتيقن من ذنبه شيء
 قالوا لا قال فكذلك الصلوات الخمس يعمو الله بهن الخطايا كما يجمع الماء الدرن وهذا كله في الصحيح
 وقال الصدقة تطفئ النار تطفئ الماء النازر رواه الترمذي وحسنه وقال تعالى يا أيها الذين
 آمنوا هل أدلكم على تجارة تصيبكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله
 بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري
 من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك العوز العظيم وفي الصحيح بغفر للشهد كل
 شيء إلا الدين وما روى أن شهيد الصبر يغفر الدين فاستامع ضعف والدين حق آدمي فلا بد
 من استيفائه وفي الصحيح موموم عرفة كفارتين وصوم يوم عاشوراء كفارتين ومثل هذه
 النصوص كثيرة وشرح هذه الأحاديث يحتاج الى بسط كثير فان الإنسان قد يقول اذا كفر
 عني بالصلوات الخمس فأي شيء تكفر عني الجمعة أو رمضان وكذلك صوم يوم عرفة وعاشوراء
 وبعض الناس يحجب عن هذا بأنه يكسب لهم درجات اذا لم يجد ما تكفر من السيئات فيقال
 أولا العمل الذي يعمو الله به الخطايا يكفره السيئات هو العمل المقبول والله تعالى انما يقبل
 من المتقين والناس لهم في هذه الآية ثلاثة أقوال طرفان ووسط فطرفا رج والمعتزة يقولون
 لا يقبل الله الايمان اتقى الكبار وعندهم صاحب الكبر لا يقبل منه حسنات بحال والمريضة
 يقولون من اتقى الشر والصلوات الاثمة يقولون لا يقبل الايمان اتقاه في ذلك العمل ففعله
 كما أمر به خالصا وجهه الله تعالى قال الفضيل عن عمار في قوله تعالى لوكم أيكم أحسن عملا
 قال أخلصه وأوصيه قيل بل بأعلى ما أخلصه وأوصيه قال بل العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا
 لم يقبل واذا كان صوابا لم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا وانما الخالص أن يكون لله
 والصواب أن يكون على السنة فصاحب الكبر اذا اتقى الله في عمل من الاعمال تقبل الله منه
 ومن هو أفضل منه اذا لم يتق الله في عمل لم يقبل منه وان تقبل منه عملا آخر واذا كان الله انما
 يقبل عن يعمل على الوجه المأمور وفي السنن عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان العبد لم يعرف عن صلاته ولم يكسبه الاضيق الاثاما الا ان يعاها حتى قال الاغصها وقال
 ابن عباس ليس بش من صلاتك الا ما عقلت منها وفي الحديث رب سامع حظه من صلته العطر
 ورب قائم حظه من قيامه سر كذلك الخ والحياد وغيرهما روى حديث ما عمو فوافر حروفا
 وهو في السنن الغزير غزوان فغزير بنحو هو وجه الله رب يع عفو مبروت في كرام الاموال
 ويسام فيه الشريك ويحب تبغيه الفساد وتبقى فيه العلل فذلك الذي لا يصعله شيء وغزير

فان قيل فقد غفرتم عنه وجوب واجب
 الرخود فكيف يكون موجودا
 بتقدير علمه لانه كثر من الدليل
 قلنا ان التقدير المتعقد يستلزم
 أمره موجودا او اجبا واجزا كما قد
 يستلزم أمره اعتدال التقدير هو
 شرط يستلزم الجراء والمزوم يلزم من
 تحققه تحقق اللازم ولا يلزم من
 انتفاءه انتفاء اللازم وهذا كالموجود
 قبل لوجا أن يحدث اجتماع الضدين
 لا يقتضي المحذور بل قد يكون
 اللازم ثابتا على تقدير النقيضين
 كوجود الخالق مع كل واحد من
 مخلوقاته فانه موجود سواء كان
 موجودا أو لم يكن وحديث فيروز
 أن يكون التقدير المتعقد وهو
 تقدير عدم الواجب يستلزم
 وجوده كما يكون التقدير الممكن
 فاذا قدر عدمه لم يطلان الاعتراض
 المذكور وذلك يستلزم سلامة
 الدليل عن المعارض والدليل
 يستلزم وجوده وايضا فان تقدير
 عدمه تقدير متعقد في نفس الامر
 والتقدير المتعقد يستلزم أمرا
 محتثا فاستلزم تقدير عدمه الجمع
 بين النقيضين وهو ثبوت وجوده مع
 ثبوت عدمه وهذا متعقد فعمل ان
 تقدير عدمه متعقد وهو المطلوب
 وعلم أنه لا بد من وجوده وان قدر
 في الاذهان عدم وجوده فتقدير
 عدمه في الاذهان لا يناقض وجوده
 في الخارج وقد ثبت وجوده فلا بد

الجنة هكذا روي في الصحاح من غير وجه ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه وأما النار
فبيق فيها القتل والبخاري وادعى سائر المراجع على الصوابين غلط هذا الراوي كما جرت عادته
يغلط ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر القاتل سائر الرواة التي يصلحها الصواب
وما علمت وقع فيه غلط الاثنتين فيه الصواب بخلاف مسلم فله وقع في محضه عدة أحاديث
غلط أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس بخروج أحاديث
لكن الصواب فيما هم البخاري والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدا وأما سائر منونها
فما اتفق علماء المحدثين على محنتها وتصديقها ونقلها بالقول لا يستريون في ذلك وقد قال تعالى
يا معشر الجن والإنس ألم ياتكم رسول منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا
فآلوا بهندنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين ذلك أن
لم يكن ربك مهلك القرى عظم أهلها غافلون فقد غاب الملك والانس واعترف المخاطبون
بأنهم جاهلون بربهم يرسل يقصون عليهم آياته وينذرونهم لقاء يوم القيامة ثم قال ذلك أن لم يكن ربك
مهلك القرى عظم أهلها غافلون أي هذا هذا السبب فعمله أنه لا يعذب من كان غافلا عما ياله به نذر
فكف العطف الذي لا عقل له يدل أن أفاضل أن ذلك ظلم تزيه سبحانه عنه والافلون كان الظلم هو
المنتفع يتصور أن يهلكهم بظلم بل كيفما أهلكهم فاه ليس بظلم عند الجملة الجبرية وقد قال
تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهراسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي
القرى إلا وأهلها ظالمون وقال تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون وقال تعالى
ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظننا ولا يلهيها قال المفسرون الظلم أن يحمل
عليه سببنا غيره وهو الضم أن ينقص من حسنة فجعل سبحانه عقوبته بذنب غيره ظنا وزه
نفسه عنه ومثل هذا كثير كقوله لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت وقوله ولا تزواوا من أنفسكم
وكذلك قوله لا تختصموا الذي وقد قدمت لكم بالوعيد ما يبدل القول الذي وما أياظلم للعبيد
فبين سبحانه أنه قد علم بالوعيد وأنه ليس بظالم لهم كقوله في الآية الأخرى ذلك من آيات القرى نقضه
عليك منها قائم وحيد وما ظلمناهم ولكن ظلوا من أنفسهم فها أغنت عنهم آياتهم التي يدعون من
دون الله من شيء لما جاءهم ربك وما زادهم غير تنبيي فهو سبحانه نزه نفسه عن الظلم بين
أنهم هم الذين ظلوا من أنفسهم يشركهم فمن لم يكن ظالما لنفسه فكأن عقوبته ظلم الله عنه
وقال في الآية الأخرى إن المجرمين في عذاب جهنم خالدون لا يفتر عنهم وهم فيه مبسلون وما
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وهذا الظلم الذي نفي نفسه عنه أن كان هو المنتفع الذي لا يمكن
فعله فأي فاسق في هذا وهل أسد تخاف أن يفعل به ذلك وأي تزيه في هذا إذا قيل هولا يفعل
الأيما يقدر عليه قبل هذا معلوم لكل أحد وكل أحد لا يفعل إلا ما يقدر عليه فأى مدح في هذا
مما يتزيه أرب سبحانه عن العالمين فعلم أن من الأمور الممكنة ما هو ظلم تزيه سبحانه عنه مع
قدرته على ذلك بحمد وثنى عليه فإن الجسد والثناء يقع بالأمور الاختيارية من فعل وترك
كعامة ما في القرآن من الحمد والشكر لأخص من ذلك يكون على التعبد والمدح أعظم من ذلك
وكذلك التسبيح فانه تزيه وتغليظ فاذبح محمد جميع بين هذا وهذا ككذب بطلان الكلام على
حقيقة التسبيح والتعبد ومعنى التسبيح محمد في غيره الموضع وقد قال سبحانه وتعالى وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عبادكم رمون فالتخذ فعل من الأفعال وقدره سبحانه نفسه عنه
فعل أن من الأفعال ما يروى سبحانه نفسه عنه وخبره عنهم لا يرفع من الأفعال وفي
حديث البطاقة الذي رواه أحمد بن حنبل ومحمد بن زكريا والبيهقي وغيرهم

على أنها كانت بعد أن لم تكن
وكون الحوادث كلها مشتركة
في أنها لم تكن (٢) لاوجب
أن يكون عدم كونها متفق
متعارفة ثابتة في الازل يوضح
ذلك أن يقال أي معنى يكونها
مسيوقة بالعدم أن جنسها مسيوق
بالعدم أو كل واحد منها مسيوق
بالعدم أما الأول فهو محل النزاع
وأما الثاني فلا قدر أن كل واحد
كان بعد أن لم يكن والجنس لم يزل
كان لا يجوز أن يقال الجنس كائن
بعد أن لم يكن ولا ينزمن كون
كل من أفراد مسيوقا بالعدم أن
يكون الجنس مسيوقا بالعدم إلا
إذا ثبت حدوث الجنس وهو محل
النزاع وعدم الحوادث هو وقوع
واحد يتقضى بحسب الحدوث
فكلما حدث حادثا نقضى من
ذلك العدم عدم ذلك الحادث ولم
ينقض عدم غيره فالأزلي حينئذ
عدم أعيان الحوادث كأنا الازلي
عند من يقول بأنه لا أول لها هو
جنس الحوادث فجنس وجودها
أزلي وعدم كل من أعيانها أزلي ولا
مناهاة بين هذا وهذا الآن يثبت
وجوب البداية وهو محل النزاع
وهذا يظهر الجواب عما ذكره
بعضهم في تقرير هذا الوجه فإن
بعضهم لما رأى ما أورد على ما ذكره
(١) قوله فهل يقال هذا الذي كذا
في الاصل ولعل وجه الكلام فهل
يقال مع هذا النبي الخ ضرر
(٢) قوله لاوجب أن يكون عدم
الخ هكذا في الاصل وانصركبه

وتسعون سجلا كل سجل منها لم يصير ثم يقال لا ظلم عليك أن لك عندنا بطاقة فتوضع البطاقة في
كفة والسجلات في كفة فتعطف البطاقة وطاشت السجلات فتقوله لا ظلم عليك دليل على أنه لم
يجاز بتلك الحسنات وتوزن حسنة مع سيئة كان ذلك ظلماً بقض الله عنه فإنه القائم بالقياس
وقد قال تعالى ويقولون يا ويلتنا ما هذا الكتاب لا يفاد صغرة ولا كسرة إلا أصحابا وجدوا
ما عملوا صافرا ولا يظلم ربك أحد أهمل (١) يقال هذا الذي أنه لا يبعث مع أحدا لا يمكن ولا يفاد
عليه ولا يظلمهم شيئا من حسنتهم بل يبعثهم كلهم على ما عملوا فدل على أن العبد يثاب على
حسناته ولا ينقص شيئا منها ولا يعاقب إلا على سيئته وإن عقوبته بغير ذنب وبخس حسنة ظلم
ينزه الرب تبارك وتعالى عنه وأضاف قوله تعالى أفضل المسلمين كالجبرمين وقال أم يجعل الذين
آمَنُوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالجبار وقال أم حسب الذين
اجترعوا السبايات أن نخطفهم كالذين آمنُوا وعملوا الصالحات سواء محابهم وسواء عداوتهم ساء
ما يحكمون إلى غير ذلك فدل على أن التسوية بين هذين المختلفين من الحكم السي الذي ينزه عنه
وأن ذلك منكر لا يجوز نسبته إلى الله وأن من جوز ذلك فقد جوز منكر الإلصاق أن يضاف إلى الله
تعالى فإن قوله أفضل المسلمين كالجبرمين استفهام أنكار فدل أن جعل هؤلاء مثل هؤلاء منكر
لا يجوز أن يظن بأنه أنه يفعله فلو كان هذا وضمه بالنسبة إليه سواء ما إذا أن يفعل هذا وهذا وقوله
سأما يحكمون دل على أن هذا الحكم سي والحكم السي هو الظلم الذي لا يجوز فدل أن الله مزيل عن
هذا ومن قال أنه يسوي بين المختلفين فقد نسب إليه الحكم السي وكذلك يفضل أحد المتماثلين
بل التسوية بين المتماثلين والتفضيل بين المختلفين هومن العدل والحكم الحسن الذي وصف به
الرب والظلم وضع النبي في غير موضعه فلذا جعل التوراة كالظلمة والحسن كالشمس والمسلم كالجبرم
كان هذا الظلمة وحكما سيأ يقدر وينزه عنه سبحانه وتعالى وقال تعالى أحكم الجاهلية يفون
ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون وعند هؤلاء ولو حكم بحكم الجاهلية لكان حسنا وليس في
نفس الأمر حكم حسن وحكم غير حسن بل الجميع سواء فكيف يقال مع هذا ومن أحسن من
الله حكما فدل هذا النص على أن حكمه حسن لا أحسن منه والحكم الذي يخالفه سي ليس بحسن
ولذلك دليل على أن الحسن صفة لحكمه فلو لم يكن الحسن إلا ما نعلقه الأمر أو ما لم ينزه عنه لم يكن
في الكلام فائدة ولم يقسم الحكم إلى حسن وأحسن لأن عندهم يجوز أن يحكم الرب بكل ما يمكن
وجوده وذلك كله حسن فليس عندهم حكم ينزه الرب عنه وقال تعالى وإذا جاءتهم آية قالوا إن
نؤمن حتى تؤفينا مثل ما أوفى رسول الله الله أعلم حيث يجعل رسالته فدل على أنه أعلم بالحل الذي
يناسب الرسالة ولو كان الناس مستوين والتخصيص بلا سبب لم يكن لهذا العلم معلوم يخص به
محل الرسالة وقال تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر كذوبا يا أيها الذين آمنوا فخذواهم بأخز
مقتدر أ كفاركم خيرين أم أولئكم أم لكم رافق الزبر وقال أم خير أم قوم تبع والذين من
قبلهم أهلكناهم انهم كانوا جبرمين فخذواهم بأخز كفار أ كفار أ وقد عبدناهم والكفار
الذين كذبوا محمد السواخرا من أولئك بل هم مثلهم استحقوا العقوبة بما استحقوا وأولئك
ولو كانوا خيرا منهم لم يستحقوا ذلك فعلم أنه سبحانه يسوي بين المتماثلين ويفضل صاحب الخير
فلا يسوي بينه وبين من هودونه وكذلك قوله تعالى هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب
من ديارهم لأول الحشر ما لم تنته أن يخرجوا وقلنا أأنهم ما نعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من
حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأي المؤمنين فاعتبروا
يا أولى الابصار إلى قوله تعالى ذلك ما هم مشاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله

الرازي قرر الدليل على وجه آخر فقال القول بكون كل من الحركات الجزئية مسبوقا بخري لا الى اولى يستلزم المحال فيكون محالا ببيان الاول ان كل واحد منهما من حيث انه حادث يقتضي ان يكون مسبوقا بعدم ازلي لان كل حادث مسبوق بعدم ازلي فهذا يقتضي ان تكون تلك العدمات مجتمعة في الازل ومن حيث انه مامن جنس يفرض الا ويجب ان يكون فرد منها موجودا يقتضي ان لا تكون تلك العدمات مجتمعة في الازل والا لزم ان يكون السابق مقارنا للسوق ولا شك ان اجتماعها في الازل وعدم اجتماعها فيه متناقضان فالمستلزمه محال فيقال لمن احتج بهذا الوجه العدم الازلي السابق على كل من الحوادث ان جعله شيئا ثابتا في الازل متبازعا عن عدم الحادث الاخر فهذا متعوج فان العدم الازلي لا امتياز فيه أصلا ولا يعقل حتى يقال ان هناك أعدا ما ولكن اذا حدث حادث علم انه انقضى عديمه بالداخل في ذلك النوع الشامل لها وليس شمول جنس الموجودات لها كشمول جنس العدم للعدومات فان الموجودات لها امتياز في الخارج فتخصص هذا الوجود متميز في الخارج عن تخصص الآخر وأما العدم فليس بشئ أصلا في الخارج ولا امتياز فيه بوجه من الوجوه ولكن هذا الدليل قد بني على فرد من يقول المعدوم شئ

شديد العقاب والاعتبار ان يعبرمهم الى أمثالهم فيعرف ان من فعل كما فعلوا استحق كما استحقوا ولو كان تعالى قد يسوي بين المتماثلين وقد لا يسوي لم يمكن الاعتبار حتى يعلم ان هذا الامين مما يسوي يشبهه وبين نظيره وحينه فلا يمكن الاعتسار الا بعد معرفة حكم ذلك المعين وحينه فلا يحتاج الى الاعتبار ومن الجواب أن كراهل الكلام احتجوا بهذه الآية على القياس وانما ندل عليه لكون الاعتبار يقتضي التسوية بين المتماثلين فعمل ان الرب يفعل هذا في حكمه فاذا اعتبر وجاهي امره الشرعي لانه لا مطلق الاعتسار على ذلك فهل استدلوا بها على حكمه الخلق الكوفي في الثواب والعقاب وهو الذي قصد بالآية قد لا تنها عليه اولى فعمل ان المتماثلين في الذنب متماثلان في استحقاق العقاب بخلاف من لم يشرك كما في ذلك واذا قيل هذا قد علم بخبره قيل هو لم يخبر قيل بهذا بل على ان هذا هو حكمه الذي لا يجوز ان يضاف اليه سواء كادل على ذلك ما تقدم من الآيات وايضا للنصوص قد اخبر بالميزان بالقسط وأن الله لا يظلم مثقال ذرة وان تلك حسنة يضاعفها ويؤت من لينة أجر أعظمها فدل هذا على ان مثقال ذرة اذا زبد في السيئات أو نقص من الحسنات كان ظلمها ينزه الله عنه ودل على أنه يزن الاعمال بالقسط الذي هو العدل فدل على ان خلاف ذلك ليس قسطا بل ظلم تنزه الله عنه ولو لم يكن هناعد لم ينجح الى الموازنة فانه اذا كان التعذيب والتعنيف بلا قانون عدلي بل ببعض المشيئة لم ينجح الى الموازنة وقال تعالى تلك آيات الله تتلوها على عبدك وما الله يريد ظلم للعالمين قال الزجاج وغيره قد علمنا أنه يعذب من عبده لا لحقيقة وقال آخر مناه أنه لا يعاقبهم بلا جرم فسبح هذه الظلمة وايضا فان الله تعالى قد اخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسا الا وسعها وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها وقوله لا تكلف نفس الا وسعها وقوله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها وامر بتقواه بقدر الاستطاعة فقال فاتقوا الله ما استطعتم وقد دعاه المؤمنون بقوله ربنا ولا تحمل علينا الصرا كما جعلته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به فقال قد فعلت فدل على هذه النصوص على أنه لا يكلف نفسا ما يضر عنه خيرا فلا طاعة الجيرة ودلت على أنه لا يؤخذ الحظي والتاسي خلافا للقدرة والمعتزة وهذا افضل لخطاب في هذا الباب فالجهد المستدل من امام وماكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك اذا اجتهد واستدل فأتى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله اياه وهو مطيع لله مستحق للثواب اذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله البتة خلافا للجهمة المجيزة وهو مصيب عني أنه مطيع لله لكن قد يعلم الحق في نفس الامر وقد لا يعلم خلافا للقدرة والمعتزة في قوله لم يكن كل من استفرغ وسعه علم الحق فان هذا باطل كما تقدم بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب وكذلك الكفار من بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار الكفر وعلم ان رسول الله فآمن به وامن بما أنزل عليه واتي الله ما استطاع كجعل الخاشي وعبره وبتكناه الهجرة الى دار الاسلام ولا التزام بجمع شرائع الاسلام لكونه متعوجا من الهمة ومنعوجا من اظهاري دينه وليس عنده من يعلم جميع شرائع الاسلام فهذا مؤمن من أهل الجنة كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر فانهم كانوا كفارا ولم يكن يمكنه ان يفعل معهم كل ما يفرقه من دين الاسلام فانه دعاهم الى التوحيد والاعيان فلم يحيدوا قال له عن مؤمن آل فرعون ولقد جاءكم يوسف من قبل بلباس فاذا ترفق شئل مما جاءكم به حتى اذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا وكذلك الخاشي هو وان كان ملك انصارى فلم يطعه قومه في الدخول في الاسلام بل اتعادل مع نفر من أهلها المان لم يكن هنالك حديثي عليه

والكهل والشيوخ وقوله **فإن** والذين قالوا عن إبراهيم ههنا في ذكرهم بقوله إبراهيم عليه السلام
 الكفار ولم يقصروا مدحه بذلك إنما الغنى كالشباب الحديث ومنها أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أجل من أن يقصر بحجة أو ابن عمه ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يواخ عليا ولا
 غيره من حديث المروءة على ومروءة أبي بكر لعمر بن الأكاذيب وإنما آخى بين المهاجرين
 والأنصار لم يواخ بين مهاجري ومهاجري ومنها أن ههنا لما أتاه يوم بدر كتب ومنها أن ذا
 الفقار لم يلقى وإنما كان سفيان يسوق أبي جهل غته المليون منه يوم بدر لم يكن يوم
 بلذو الفقار ممن يسوق المسلمين بل من يسوق الكفار كما روي ذلك أهل السنن فروى الإمام
 جدوا القدر وابن ماجه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل سيفه في الغفار يوم
 بدر ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد النبوة كما قد تعدى من التقيان

(فصل) وأما حديث أبي ذر الذي روي وأما الرافض فهو موقوف عليه فلا يجتمع مع
 أنه نقله عن أبي ذر وفيه نظر ومع هذا ذهب على واجب وليس ذلك من خصائصه بل علينا أن
 نحبه كما علينا أن نحبه عثمان وعمر وأبا بكر وأن نحبه الأنصار في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال آية الأيمان حب الأنصار وآية التفريق بين الأنصار وفي صحيح مسلم عن علي
 رضي الله عنه أنه قال أنه لعهد النبي الأبي إلى أنه لا يجتمع المؤمن ولا يفضي الأساقف

(فصل) قال الرافض ومنها ما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حب علي حسنة لا يضر معاشه ونفسه سيئة لا ينفع
 معاشه

والجواب أن كتاب الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله ومسنن غيره من
 شهر يراه إلى وإن كان من طلبة الحديث ورواته فان ههنا لأحاديث التي جمعها وحذف
 أساسها فقل من غير اعتبار لصحتها وضعيفها وموضوعها فهذا كان ضمن الموضوعات
 أحاديث كثيرة جدا وهذا الحديث مما شهد المسلمان النبي صلى الله عليه وسلم ما يقوله فان
 حب الله ورسوله أعظم من حب علي والسيئات تضرم ذلك وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يضرب عبد الله بن جابر في الجمر وقال أنت يجب الله ورسوله وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله
 ورسوله والسيئات تضرم وقد أجمع المسلمون وعلم بالأضرار من دين الإسلام أن الشريك يضرم
 صاحبه ولو أحب علي بن أبي طالب فان أبدأ ما يطلب كان يحبه وقد ضمه الشرك حتى دخل النار
 والغالب يقولون أنهم يحسنونه وهم كفار من أهل النار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
 الصحيح ولو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها وقدم علم بالأضرار من دين الإسلام أن
 الرجل لو سرق لقطعت يده وان كان يحب عليا ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليا ولو
 قتل لأقيم بالمقتول وإن كان يحب عليا وحب النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من حب علي
 ولو ترك رجل الصلوة وترك كل فعل الكبار لضرم ذلك مع حب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف
 لا يضر ذلك مع حب علي فمن العلوم أن المحسن الذي رد أو وقتا أو ما معه أعظم من غيرهم وكان
 هودا عما ينهمهم ويعصمهم ويعظمهم ويتبرأ من فعلهم ودعا الله عليهم أن يهلكهم خيرا منهم
 ويبدلهم بغيرهم (٢) ولم تكن الأدب بهم تخذله في القتال معهم معصيتهم لأمره فإذا
 كان أولئك خير الشبهة وعلى بين أن تلك الذنوب تضرمهم فكيف بما هو أعظم من أن هوشر
 من أولئك وبالجملة هذا القول كفر ظاهر يستأجب صاحبه ولا يجوز أن يقول هذا من يؤمن
 بالله واليوم الآخر وكذلك قوله ونفسه سيئة لا ينفع معاشه فان من أنقضه ان كان كافرا

والعرفه والشعور الواجب أو المكنن
 أو التمسك فان عنتم الأول فما
 من صفة تذكر الا ويجوز أن يشعر
 الانسان بالذات مع علم شعوره بها
 وقيد ذكر العبد لله ولا يحظره
 حيث كونه قد عاين لا يواخا أبدا
 ولا واجب الوجود بنفسه ولا عاينا
 بنفسه ولا غير ذلك وكذلك قد يحظر
 له ما يناله من الأجسام ولا يحظر
 له كونه محصرا أو غير محصرا وان عنته
 الشافي فعلوم أن الانسان لا يكون
 عارفا بالله العرفه الواجبه في
 الشرع ولا العرفه التي عنكر بنى
 آدم ولا العرفه التامة حتى يعلم
 أنه في علم قدر ومجتهد لم يكن
 عارفا بأن الله متصف بذلك اذا خطر
 بباله ذاته وهذه الصفات أن يمكن
 تقديرها انه موجود في الخارج
 بدون هذه الصفات لا يجتمع أن يقدر
 ذاته موجود في الخارج بدون
 أن تكون قد عتة واجبة الوجود قائمه
 بنفسها بجميع صفاته تعالى اللازمة
 لذاته (١) يجتمع مع تصور الصفة
 والموصوف والمعرفة بالزوم الصفة
 للموصوف يجتمع أن يقدر إمكان
 وجود الذات بدون الصفات اللازمة
 لها مع العلم بالزوم وان قدر عدم
 العلم بالزوم أودع مخطور الصفات
 اللازمة بالبال فيمكن خطور الذات
 بالبال بدون شيء من هذه الصفات

(١) قوله يجتمع مع تصور قوله
 يجتمع أن يقدر هكذا في الاصل ولعل
 في العبارة تكرارا أو نقصا فانظر
 (٢) ولم تكن الأدب بهم تخذله في القتال معهم
 كذا في الاصل ويعبر بكتبه معصمه

الثلاثة مع دعواهم أنهم كانوا يقولون بحصة على فهذا الفرق لا يمكن أحدا أن يدعيه ولا ينقله عن واحد منهم وحيث أنه لا يعلم زمان ادعى فيه العصمة على أو أحسن الاثنى عشر ولم يكن في ذلك الزمان من يدعي عصمة غيره هم قبل أن يخرج انتفاء عصمة الثلاثة وتوقع الدراع في عصمة على (الوجه الرابع عشر) أن يقال اما أن يجب وجود المعصوم في كل زمان واما أن لا يجب فان لم يجب بطل قولهم وان وجب لم نسلم على هذا التعليل لأن هذا المعصوم دون الثلاثة بل اذا كان هذا القول حقا لم أن يكون أبو بكر وعمر وعثمان معصومين فان أهل السنة متفقون على تفضيل أبي بكر وعمر وانهما أحق بالعصمة من علي فان كانت العصمة بحكمة فهي اليهما أقرب وان كانت ممنوعة فهي عنه أبعد وليس أحسن أهل السنة يقول بجواز عصمة علي دون أبي بكر وعمر وهم لا يسلون انتفاء العصمة عن الثلاثة الا مع انتفاها عن علي فلما انتفاها عن الثلاثة دون علي فهذا ليس قول أحد من أهل السنة وهذا كقول موسى وعيسى فان المسلمين لا يسلون نبوة أحد من هذين الا مع نبوة محمد وليس في المسلمين من يقرر نبوتهما منفردة عن نبوة محمد بل المسلمون متفقون على كفر من أقر نبوة بعضهما دون بعض وان من كفر بنبوة محمد وأقر بنبوة هذين فهو أعلم كفرهما من كفر بمحمد وكفر بأحد هذين واذا قيل (١) ان الثلاثة الايمان بمحمد مستلزم للايمان بهما وكذلك الايمان بهما مستلزم للايمان بمحمد وهكذا في العصمة وثبوت الايمان والتقوى وولاية الله فاهل السنة لا يقولون بايمان على وتقواه وولايته لله الا مع قولنا بايمان الثلاثة وتقواههم وولايته لله ولا ينفون العصمة عنهم الا مع قولنا بانفسها عن علي ومعنى ذلك أن الفرق باطل عندهم واذا قال الرافضي لهم الايمان ثابت على الاجماع والعصمة منتفية عن الثلاثة بالاجماع كان كقول اليهودي بن مويى ثابتة بالاجماع وقول النصراني الالهية منتفية عن محمد بالاجماع والمسلم يقول بنى الالهية عن محمد وموسى كفها عن المسيح فلا يمكن أن أنفيها عن موسى ومحمد وأسلم نبوتها للمسيح واذا قال النصراني انفسا على أن هؤلاء ليسوا الالهة (٢) وتنازعنا في النصراني أن الله لا بد أن يظهره في صورة البشر ولم يدع الا في المسيح كان كقول الرافضي أنه لا بد من امام معصوم ولم يدع ذلك الا على ونحن نعلم بالاضطرار أن عليا (٣) لم يزد يستحق أن يكون بهام معصوما دون أبي بكر وعمر ومن أراد التفرق معنا ذلك وقتلنا الانس لا التسوية في النبوة أو الانتفاء واذا قال انتم تعتقدون انتفاء العصمة عن الثلاثة قلنا تعتقد انتفاء العصمة عن علي ونعتقد انتفاءها عنه أولى من انتفاها عن غيره وانهم أحق بهامه ان كانت بحكمة فلا يمكن مع هذا أن يخرج عليا بقولنا وبما فاض انما سلم انتفاء العصمة عن الثلاثة لاعتمادنا ان الله لم يخلق اماما معصوما فان قدر ان الله خلق اماما معصوما فلا يشك أنهم أحق بعصمة من كل من جاء بعدهم ونفسا معصمتهم (٤) لاعتقادنا هذا التقدير وهما جواب ثامن وصل الحجة وهوان يقال من أين علمت أن عليا معصوم ومن سؤل من معصوم قال لا الا بالاجماع على ثبوت عصمة علي وانتفاء عصمة غيره كذا كروم من يجهم قبل لهم ان يكون الاجماع حجة بصل هذه الحجة وان كان حجة في اثبات عصمة على التي هي الاصل أمكن أن يكون حجة في المقصود بعصمة من حدث الشرع ونقله ولكن هؤلاء المعصومون لا يجوزون كون الاجماع حجة في ثبوت غلوا أن عليا هو المعصوم دون من سواهم ادعوا اتواتر عدهم عن انسي في عصمته كان اقول في ذلك يقول

الاول وان كان غدير معصرا لزم وجوده كات متواليه عن غير محمول وهذا قولهم وهو باطل وذلك أن أمراء الحرب كانت متعاقبة شيئا بعد شيء فالحق في مثل من تلك الاجزاء يتبع أن يكون موجبا ما في الازل لانه لو كان كذلك لزم أن يقارنه موجه فان العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها وحيث أنه لا يزم كون الحدث قديما وهو مجتمع أو يقال ان كانت العلة التامة تستلزم مقارنة معلولها الزم ذلك وان لم تستلزم ذلك جاز حدوثها بطر كانت المتأخرة عن موجب قديم فيقولون ان بقولنا الشيء بعد أن لم يكن مقرر كابدون سبب حادث وهذا يبطل قولكم لو كان لم يكن الوجوب التام لها ثابتا في الازل لزم أن يكون حادثا والقول في حدوثه كقولنا في حدوث غيره فيمتنع أن يحدث هو وغيره عن علة تامة قديمة فادرك في الفاعل فصل حادث امتنع أن يصد عنه شيء حادث فامتنع صدور الحركات عن غير محمول وهذا المقام وهو حدوث الحوادث عن ذات لا يقوم بها حادثها اعترفوا حذاهم بسعوتيه وبعده عن المعقول كذا قول ابن رشد والرازي وغيرهما هؤلاء الفلاسفة يقولون ان النفس المحركة للأفعال يحدث لها تصورات وادراكات هي مبدأ الحركة وان محركها العقل (١) قوله ان الثلاثة الايمان هكذا في الاصل ولعل لفظ الثلاثة زائمن اناسم وأقرر أن جواب ان شرط (٢) قوله وتنازعنا النصراني الخ كذا في الاصل وتأمل

(٢) قوله لم يزد يستحق أن يكون محمولا في الكلام سقطا لظهور (٤) قوله لاعتقادنا هذا التقدير تأمل هذه العبارة

(نمل)

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في الوعد والوعيد والتواب والعقاب وإن فاعل الشئان تسقط عنه عقوبتهن بنوعه من أسباب فإذا كان هذا الحكم في الجتهدين وهذا الحكم في المذنبين حكما ما في جميع الامتثال فكيف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان المتأخرون من الجتهدين والمذنبين يندفع عنهم التوب والعقاب بما ذكر من الأسباب فكيف بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ونحن نبسط هذا ونسب بالادنى على الأعلى فنقول كلام الدائم للعلماء وغيرهم من الصابغة من رافض وغيرهم من باب الكلام في الأعراض وفيه حق الله تعالى لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب والبغض وفيه حق اللائقين أيضا ومعلوم أن الأذات تكلمنا فيهم هودون الصابغة مثل الملوذ المتخلفين على الملك والعلماء المشايخ المتخلفين في العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم وعبدل لا بجعل ولا ظلم فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال والظلم محرم مطلقا لا يباح قط بحال قال تعالى ولا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للفقار وهو بغض ما موره فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد هي صاحبه أن يظلم من بغضه فكيف في بغض مسلم وتأويل وشبهة أو هو نفس فهو أحق أن لا يظلم بل يعدل عليه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق من عدل عليهم في القول والعمل والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبه والتناهي عنه ومحبهه والظلم مما اتفق على ذمه وتقيده ومن أهله وبغضهم وليس المقصود الكلام في التصيين والتقييد العقلي فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع في مصنف مفرد ولكن المقصود أن العدل محمود محبوب بانفاق أهل الأرض وهو محبوب في النفوس من كوزحبه في القلوب بغية القلوب وتحمده وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فبغضه وذمه والله تعالى أرسل الرسل ليقوم الناس بالقسط قال الله تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأرسلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وقال تعالى الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وقال تعالى أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وقال فان جاولد فاحكم بينهم وأعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن ضرركم شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق فأمره أن يحكم بالقسط وأن يحكم بما أنزل الله فدل ذلك على أن القسط هو ما أنزل الله في كل شيء والقسط هو ما أنزل الله ولهذا وجب على كل من حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل لقوله وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل فليس لما كن أن يحكم بظلم أو بالشرع الذي يجب على حكام المسلمين الحكمه عدل كله ليس في الشرع طم أصلا بل حكم الله أحسن الأحكام والشرع هو ما أنزل الله فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل لكن العدل قد يتنوع بنوع الشرائع والمهاج فيكون العدل في كل شرعة بحسبها ولهذا قال تعالى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وكيف يحكمون وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعدهم وما أولئك بالمؤمنين ألم أنزل التوراة فيها هدى ونور يحكم بها الذين الذين الدرس ألم أؤلفهم هادوا والر بانين والابرا بما استحقوا من كتاب الله وكانوا عليه عتدا لعلائقوا الناس وأخشوا ولا تتروا ألم أنزل التوراة فيها هدى ونور يحكم بها الذين الذين الدرس ألم أؤلفهم هادوا والر بانين والابرا بما استحقوا من كتاب الله وكانوا عليه عتدا لعلائقوا الناس وأخشوا ولا تتروا ألم أنزل التوراة فيها هدى ونور يحكم بها الذين الذين الدرس ألم أؤلفهم هادوا والر بانين والابرا بما استحقوا من كتاب الله وكانوا عليه عتدا لعلائقوا الناس وأخشوا ولا تتروا

تعلن إن سئل هذا الموضع ونكم في وجود الحرة بكلامه وقد نقله عنه الرأزي وغيره وقد تكلمنا عليه وبيننا فساد فيه بما في أن شاء الله قال الأستاذ في باقي الوجوه في الدلالة ما ذكرنا في امتناع حوادث غير متناهية في أثبات واجب الوجود وقد ذكرت فلا حاجة إلى اعتدائها وهو قد ذكر قبل ذلك في امتناع ما لا يتناهي أو بعبارة طرق فز بها واختار طرس بقائها مساو يفتنفسها مع فرض الزيادة عليها وأز بدأ ونقص والقول ما ساو أو أن يات بحال فإن الشئ لا يكون مع غيره كهل لا مع غيره ولا أزيدون كانت الجملة الأولى ناقصة بالنظر إلى الجملة الثانية فن المعلوم أن التفاوت بينهما تمام هو بأمر متاه وعند ذلك فاز يادة لا بد أن يكون له نسبة إلى الباقي بحجة من جهات التسبب على نحو زيادة المتناهي على المتناهي ومحال أن يحصل بين ما يستجانبهين النسبة الواقعة بين المتناهيين وأضافاته إذا كانت إحدى الجملتين يزمن الأخرى بأمر متناه فيطبق بين الطرفين الآخران بأن تأخذ من الطرفين الآخر من إحدى الجملتين

للشرع والى يكون من جهلته
 لكن من الآثار وقيل جعل الله
 معلوما للمعلومات وهو دور متع
 وان كان المربع خارجا فهو ما
 يمكن أو واجب فان كان ممكنا فهو
 من الجملته وهو خلاف الفرض فلم
 يبق الا ان يكون واجبا لذاته وهو
 المطلوب قلت فهذه الطريقة
 التي ذكرها لم يذكرها في اثبات
 الله سابع ثم اورد على نفسه أسئلة
 كثيرة منها ما قول المعتز لانسلم
 وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي
 اصح ما ذكرتموه ولا يلزم من جهة
 ذلك في المتناهي مع اشعاره بالخير
 حتى في غير المتناهي فلما ان
 مفهوم الجملة حاصل في الاليتناهي
 وأنه ممكن ولكن لانسلم انه زائد
 على الاحاد المتعاقبة الاليتناهي
 وعند ذلك فلا يلزم ان يكون معللا
 بغيره لانه احد لسنانه زائد على
 الاحاد ولكن ما المانع ان يكون
 مترجعا لاحده الله اخلة فيه لا بمعنى انه
 مترجع واحد منها بل انما ذكرتموه
 بل طريق ترجمه بالاحاد الله اخلة
 فيه ترجم كل واحد من احاده
 بالاخلا في غير النهاية وعلى هذا فلا
 يلزم اقتضاه الى مرجع خارج عن
 الجملة ولأن يكون المرجع لجملة
 مرجعا لنفسه ولا لعلته ثم قال في
 الجواب قولهم لانسلم ان مفهوم
 الجملة زائد على الاحاد المتعاقبة الى
 غير النهاية قلنا ان اردتم ان مفهوم
 الجملة هو نفس المفهوم من كل
 واحد من الاحاد فهو ظاهر الاحالة

الطبي والذى يحكمه الفرائد والشهر سنائي والارزى وغيرهم من مقالات الفلاسفة هو من
 كلام ابن سينا والفلاسفة اصناف مصنفه غير هؤلاء ولهذا ذكروا كرافض او كرافض
 الكلام وقوله او الحسن الاشعري في كتاب مقالات غير الاسلامين وهو كتاب كبير
 مقالات الاسلاميين اقوالا كثيرة للفلاسفة لا يذكرونها ولا يذكرونها باخذون عن ابن سينا
 وكذلك غير الاشعري مثل ابي عيسى الوراق والشيخ ابي علي وابن هاشم وخلق كثير من
 اهل الكلام والفلسفة والمقصود ان كتب اهل الكلام من كتب الفلاسفة اربعة منهم على بعض
 وهذا الاحتياج اليه من الاحتياج الى رد المقالة الباطلة لكونها لم تقطع قلبه ولا هلك من خطابه
 بها ولا يطلع كتابي فيه ولا ينتفع به من يفهم الرديل قد يستغنى به من عرف الشبهة ولم
 يعرف فسادها ولكن المقصود هنا ان هذا هو العلم الذي في كتبهم فانهم يرون مطالب اطل
 وكلا القولين باطل ولهذا كان مذموما عن عامة عند السلف والاعتد وكثير منهم أو كثرهم
 لا يعرف ان الذي يقوله باطل وبكل حال فهم ذكروا من عيوب باطل غيرهم ومنه ما مدينه
 به مثال ذلك تنازعهم في مسائل الاسماء والاحكام والوعد والوعود ذلك وارجح المعترلة
 يقولون صاحب الكبار الذي يتب منها خالف النادر ليس معه شيء من الاجاب ثم الحوارج
 تقول هو صكافر والمعتزلة توافقهم على الحكم لاعتد الاسم والمرجسته تقول هو مؤمن
 تام الايمان لانقص في اعلمه بل اعلمه كاعمال الانبياء والاولياء وهذا نزاع في الاسم ثم تقول
 فقها وهم يقولون الجماعة في اهل الكبار فيهم من يدخل النار وهم من لا يدخل كادلت على ذلك
 الاحاديث العصية توافق عليه الجماعة والتابعون لهم باحسان فهذا لا ينازعون اهل السنة
 والحدث في حكمه في النجوم وانما ينازعونهم في الاسم ويناديون اعضاءهم فان ولم
 يفعل وكثير من مشكلة المرجسته تقول لانعلم ان احدا من اهل القبلي من اهل الكبار
 يدخل النار ولأن احدا منهم لا يدخلها بل يجوز ان يدخلها جميع الله اي ربور ان
 لا يدخلها احدا منهم ويجوز دخول بعضهم ويقولون من اذنب وتاب لا يقطع بقبول توبه بل
 يجوز ان يدخل البارائين انهم يقولون في هذا كله ولهذا سموا الوافعة وهذا قول القاضي ابي بكر
 وغيره من الاشعرية وغيرهم فيصح اولئك بنصوص الوعد وعمومها وعارضهم هذا بنصوص
 الوعد وعمومها فقال اولئك الفاسق لا يدخلون في الوعد لانهم لا ذناب لهم لانهم لم يكونوا
 من النقيض وهذا قاله تعالى انما يتقبل الله من المنقيض وقال تعالى لا تطلوا وادعواكم بلان
 والاذى وقال لا تعرفوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم
 لبعض ان تحبط اعمالكم وانتم لا تعلمون وقال ذلك بانهم استمعوا ما اخطأ الله وكرهوا
 رضوانه فاحبطوا عملهم فهذه النصوص وغيرها تدل على ان الماشي من العمل قد يخطئ بالسبب
 وان العمل لا يقبل الامع التقوى والوعداها لآزم وهو لا يفسدوا جزئين بدليل قوله انما
 المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت جلودهم ووعوه انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم
 يرتابوا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله ولذا هم الصادقون وقوله ان كان مزمنا
 تمكن فاسقا لا يسنون والفاسق ليس بمؤمن فلا يتناول الوعد وعمايت على التي تدل على الله
 عليه وسلم في الصحيح انه قال لا يرضى الراعي حين يرضى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها
 وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وقوله من غشنا فلن مني ومن اجل عدنا
 السلاح فلن منا ونحو ذلك وتقول المرجسته قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين المراد به من
 اتقى الذمرك ويقولون الاعمال لا تحبط الا بالذمرك قال تعالى لن ان شركت ايا بطن علمات وقال

بين العال والمخلوقات والازمنة
والحركة قدح في الجوع وهو قوله
ان ما لا يرتبته وضعا ولا آله
موجودة معا وان كان ترتيبه
طبيعا فلا يمكن فرض جواز قبوله
الاتفاق وفرض الزيادة والنقصان
فيمتثل مقابله لان المحصل يعلم
ان الاعتماد على هذا الخيال في
تناهي ذوات الاشلاخ وقياسه
الترتيب الطبيعي واحده موجودة
مع الالام من جهة افاضته الى
وقوع الزيادة والنقصان بين ما ليسا
بمتناهين وذلك انما يمكن بفرض
زيادته على ما عرض الوقوف عنده
من نقطة تمان البعد المفروض
أو وحدة تمان البعد المفروض
وعند ذلك فلا يخفى امكان فرض
الوقوف على جملة من اعداد
الحركات والنفوس الانسانية
المفارقة لبدانها وجواز فرض
الزيادة عليها بالنوم مما هو من نوعها
واذالة فالحدود المستعملة في
القياس المذكور في محل الاستدلال
بعضها مستعملة في صورة الزام مع
اتحاد الصورة القياسية من غير فرق
وايضا فليس كل جليلين تفاوتنا
بأمر متناه تكثران متناهيتين فان
عقود الحساب مثلا لانهاية
لاعدادها وان كانت الاوائل اكثر
من الثواني بأمر متناه وهذه الامور
وان كانت تقديره ذهنية فلا يخفى
ان وضع القياس المذكور فوقه على
نحو وضعه في الامور الموجودة
بالفعل فلا تتوهمن الفرق واقعا

كتاب الله فان لم يكن فيها في ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجدوا الجاهل كما يرى به
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم القصة ثلاثة فاشيا في النار وقاض في الجنة فمن علم الحق وقضى
به فهو في الجنة ومن علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ومن قضى الناس على جهل فهو في النار
واذا حكم بصل وعمل فاذا اجتهد فاصاب فيه اجر وانما اجتهدا خطأ فلا اجر كما ثبت ذلك في
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين والمقصود هنا انه اذا وجب فيما يخص بين عموم
المؤمنين ان لا يتكلموا الا بصل وعمل وورث ذلك الله والرسول فذلك في امر العصابة اظهر فلو
طعن طاعن في بعض ولاية الامور من ملك وداكم وامر وشيخ ونحو ذلك وجعله كافرا معتدا على
غيره في ولاية وغيره او جعل غير هو العالم العادل المبرأ من كل خطأ وذنوب وجعل كل من أحب
الاول وتولاه كافرا ونظا لم يستحق السلب واخذ بسببه فانه يجب الكلام في ذلك بصل وعمل وعمل
والرافضة مسلكون في العصابة مسلكت الفرق فوالا يعضهم وغلوها به وعادوا بعضهم وغلوها في معاداته
وقد يدلك كثير من الناس ما يشبه هذا في امر الله ورسوله وعلماهم وشيوخهم في فصل بينهم
رفض في غير العصابة تجد احدا الحزين يتولى فلانا ويحبهم ويحضر فلانا ويحبهم وقد بسب ذلك
بغير حق وهذا كله من الفرق والتشيع الذي نهى الله عنه ورسوله فقال تعالى ان الذين فرقوا
دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله الحق في قضاة ولا تعزوا الا
وانتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء
فألف بين قلوبكم فأصحمت بينهم نعمته اخوانا وقال تعالى ولا تذكروا الذين تفرقوا واختلفوا من
بعد ما جاءهم البينات وانزلنا لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين
اسودت وجوههم فكثير بعد اعانتكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون واما الذين ابيضت
وجوههم ففي رحمة الله فهم فيها خالدون قال ابن عباس تبيض وجوه اهل السنة وتسود وجوه
اهل البدعة ولهذا كان أبو امامة الباهلي وغيره يتأولها في انوار ج قالته تعالى قد امر المؤمنين
كلهم ان يعضوا بحبل الله جميعا ولا يفرقوا وقد فسر حبله بكتابه ودينه وبالاسلام وبالاخلاص
وبأمره وبعهدو بطاعته وبالجماعة وهذه كلها متقولة عن العصابة والتابعين لهم باحسان وكلها
صحيحة فان القرآن يأمر بدين الاسلام وذلك هو عهده وأمره وطاعته والاعتصام به جميعا انما
يكون في الجماعة ودين الاسلام حقيقة الاخلاص لله وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله رضى لكم ان لا تأخذوا تعدوه ولا تتركوا به شيئا وان تعصموا
بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وان تناصحوا من ولاد الله أمركم والله تعالى قد حرم ظلم المسلمين
أحيائهم وأمواتهم وحرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال في حجة الوداع ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة
يوكم وهذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في اهل بلدتكم هذا في اهل بلدتكم هذا في اهل بلدتكم
أرى من سامع وقد قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كتبوا فقد احتلوا
بهنانا وانما مينا فمن أذى مؤمننا أو مؤمنة بغير ذنب وجب ذلك فقد دخل في هذه الآية
ومن كان مجتهدا لا اثم عليه فاذا أذاهم فقد أذاه بغير ما كتب ومن كان مذنبا وقد نأب
من ذنبه أو غفقه بسبب آخر يجتهد لم يبق عليه عقوبة فاذا أذاهم فقد أذاه بغير ما كتب وان
حصله بغيره مصيبة ولما حاج موسى آدم وقال لما أخرجتنا ونفسل من الجنة فقال آدم بيكم
وحدث مكتوب على قبل أن أخلق وعصى آدم ربه فغوى قال باربعين سنة قال حج آدم موسى
وهذا الحديث ثابت في الصحيحين لكن غلط كثير من الناس في معناه فغفوا ان آدم احتج بالقدر

على أن الذنب لا يلام عليه ثم تفرقوا بعده هذا من مذهب بلفظه ومأول لعنه تأويلات فاسدة
وهذا أفهم فاسد خطأ عظيم لا يجوز أن يظن بأهل الناس علما أو إيمانا أن يظن أن كل من أذنب فلا
يلام عليه لكون الذنب مقدرا عليه وهو سمع ما أخبر الله به في القرآن من تعذيبه لقوم فرعون
وعاد وحمود وقوم فرعون ومدين وقوم لوط وغيرهم القدر شامل لجميع الخلق فلو كان المذهب
معذورا لم يذب هؤلاء على ذنوبهم وهو يعلم ما أرسل الله به رسوله فتدبروا من عقوبات المعتدين
كفى التوراة والقرآن وأمر الله به من أقامة الحدود على المفسدين ومن قتل الكافرين
ومائتة الله ممن انصاف المظالمين من الظالمين وما يقضى به يوم القيامة بين عباده من عقوبة
الكافرين والاقتصاص لما لو من الظالمين وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع لكن
مقصود الحديث أن ما يصيب العبد من المصائب فيمضي مقتدره عليه ينفي أن يسلم لعنه الله كما قال
تعالى ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ومن يؤمن بالله يهتد قلبه قال علقمة هو العبد نصيبه
المصيبة فيعمل أنهما من عند الله فيرضى ويسلم وروى الواهب عن ابن عباس يهتد قلبه لليقين فيعلم
أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه وقال ابن السائب بن قتيبة إنه إذا ابتلى صبر
وإذا أتم عليه شكر وإذا ظلم غفر وإن كانت المصيبة بسبب فعل الآب والجد فإن آدم قد تاب
من الأكل فتاب عليه ملام للتوبة والمصيبة كانت مقدرة فلا معنى للوم آدم عليه فاقبل الإنسان
أن يؤذي مؤمنا بحريه على يده ما هو مصيبة في حق المؤمن إما معذرة وإما مغفورة ولا ريب
أن كثيرا ممن حصل له مصيبة أو فوات غرض ببعض الماضين يسرع بزمه كما يظن بعض الرافضة
أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا هم السبب في منع حقهم فلما هذا كذب عليهم
أو يقولون بسببهم ظلمنا غيرهم وهذا عدوان عليهم فإن القوم كانوا عادلين متعينين لأمر الله ورسوله
ومن أصابته مصيبة بسبب ما جاء به الرسول فذنبوه أهيب قلبس لأحدان بسبب الرسول وما جاء
به لكونه فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد المنافقين ولو كونه بسبب تقديمه أبا بكر
وعمر قدمهما المسلمون بعده كما يذكرون عن بعض الرافضة أنه أذى الله ورسوله بسبب تقديم الله
والرسول لا يكره وعمر وبعضهم أنهم كانوا يقولون شيئا من الحديث في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم فأتوا على فضائل أبي بكر فلما سمعها قال لأصحابه تعلمون والله لآءكم من صاحب هذا
القبر يقول مروا أبا بكر فليصل بالناس لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلا لا تتخذن أبا بكر
خليلا يأتي الله والمسلمون أبا بكر وهذا كما لم يلبس لأحد أن يقول بسبب زول القرآن
بلسان العربياختلفت الأمة في التأويل واقتتلوا إلى أمثال هذه الأمور التي يجعل الله
الواقع فيها بسبب ما جاء به الرسول فإن هذا كله باطل وهومن كلام الكفار قال تعالى عن الكفار
الذين قالوا لرسولهم قالوا انظر يا بكم لنم تمتهو التريكم ولجستكم منا عذاب ألم قالت لهم
رسولهم طاركم بهمكم أمئذ ذكرتم بل أنتم قوم مسرفون وقال عن قوم فرعون فأذا جاءتهم الحسنة
قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة بطيروا بهمسي ومن معه إلا انما طارهم عند الله وقال لما ذكر
الأمر بالحج وأدوا من الناس من يبطئ عنه أي أنه يكتوي ويركع الموت ولو كنتم في ريب مما سئد
وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من
عند الله فاعلموا هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ما أصابكم من حسنة فمن الله وما أصابكم
من سيئة فمن نفسك والمراد بالحسنة والسبب هنا التمس والمصائب كما قد سمي الله ذلك
حسنة وسببها في غير هذا الموضع من القرآن فتدبروا قولهم بل هو الله بالحسنة والسيئات وقوله
إن تصبهم حسنة تسوهوا - تصيب مصيبة - يقولوا قد أخذنا من الله من قبل ورسولنا هم فرعون

من مجرى هذا الاختلاف والقول بأن ما زادت به إحدى الجهتين لا بد وأن تكون له نسبة إلى الشائى غير مسلم ولا يثبت من قول المتناهي لنسبة المتناهي إليه قول غير المتناهي لنسبة المتناهي إليه (قال) وأما المتكلم فله في إبطال القول بعدم النهاية طرق الأول ما أسلفناه من الطريقة المذكورة يلزم عليه ما ذكرناه معامدا للتناقض اللازم للفيلسوف من ضرورة اعتقاد عدم النهاية فيما ذكرنا من الصور وعدم اعتقاد المتكلم لذلك غير أن المناقضة لازمة للمتكلم من جهة اعتقاد عدم النهاية في معلومات الله تعالى ومقدوراته مع وجود ما ذكرناه من الدليل الدال على وجوب النهاية فيها قال وما يقال (١) من أن المعنى يكون المعلومات والمقدورات غير متناهية صلاحية العلم لتعلقه بما يصح أن يعلم وصلاحيته القدرة لتعلقها بكل ما يصح أن يوجد وما يصح أن يعلم ويوجد غير متناهية لكنه من قبيل التقديران الوهمية والتجسيمات الامكانية وذلك مما لا يمنع كونه غير متناهي في الامور الوجودية والحقائق العينية ولا أثر له في القدر أيضا فإن هذه الامور وإن لم تكن موجودات الالعيان لكنها متضمنة في الأذهان ولا يخفى أن نسبة ما فرض استعماله فيما

(١) قوله وما يقال الخ هكذا في الأصل وانظر أين انظر وحرر كسبه

الوترية فيما لا نهاية والقول بان
مالا ينتهي لا يعزى الواحد الذي
يصير شفعان كان وزرا أو وزرا
كان شفعا فعدوى مجردة وخص
استعداد لا ينل عليه الوجه الثاني
أنه يلزم عليه عقود الحساب
ومعاملات الله ومقدوراته فانها غير
متناهية امكانا مع امكان اجراء
الدليل المذكور فيها قلت ولقاتل
أن يقول أما الوجه الاول فضعيف
فان كون مالا ينتهي معوز القواعد
كالعلوم فساد بالضرورة بل يمكن
أن يقال مالا ينتهي لا يمكن أن
يكون لاشفعا ولا وزرا لان الشفع
والوزر وعاجس العدد المحصور
التي له طرفان مبدا ومتهى فاما
اذا قدر مالا مبدا ولا متهى له
فليس عدد محصور فلا يكون شفعا
ولا وزرا كما يقوله المسلمون وغيرهم
من أهل الملل فيما يحدثه الله تعالى
في المستقبل من نعم الجنة انه
لا شفع ولا وزر وهذا ايضا قول
الفلاسفة الطيبة والالهية ان
مالا انتهية لا يكون شفعا ولا وزرا
وذلك ان مالا نهية ليس له طرفان
والشفع ما يقبل الانقسام بقسمين
متساويين وهذا انما يعقل فيما له
طرفان متهيان واذا لم يمكن أن
يكون شفعا لم يمكن أن يكون وزرا
وأما عقود الحساب فالقدرتها
في الذهن محصور متناه وما
لا ينتهي لا تقدره الاذهان بل
كل ما يضعفه الذهن من عقود
الحساب فهو متناه والمراتب في

نفسك فمناها ينقض القواعد المتواترة فلا يعتمد عليها ومعنى هذه الآية كما في الحديث الصحيح
اللهي يا عبادي اتماهي اعمالكم احصم انكم ثم اوقفكم باها من واحد خيرا فليصدق الله ومن
وحد عريفك فلا يلوم الانفسه ومعنى هذه الآية متناول لكل من نسب ما أصابه من العيبة
الحما أمر الله ورسله كاتمان كان فمن قال انه بسبب تقديس لاله بكر وعمر واستقلاله في
السلامة وبسبب ولايتها حصل لهم مصيبة قليل مصيبتكم بسبب تقديسكم ومن يتق الله يجعل له
مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب بل هذا كلام من أدنى المؤمنين بقوما كتنسبوا وقد قال تعالى
ولا يقب بعضكم بعضا وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الغيبة ذكر لك أخاك
بما يكره قيل أريت ان كان في أخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه
فقد بهته فمن رأى أحد اعماليس فيه فقد بهته فكيف اذا كان ذلك في العصابة ومن قال عن
مجتهد انه تعد الظلم أو تعد معصية الله ورسله ومخالفة الكتاب والسنة ولم يكن كذلك فقد
بهته واذا كان فيه ذلك فقد اغتبته لكن يباح من ذلك ما لاه الله ورسله وهو ما يكون على
وجه القصاص والعدل وما يحتاج اليه لمصلحة الدين ونهية المسلمين فالاول كقول المشتكى
الظالم فلان ضررني وأخسما لي ومنعني حق ونهض ذلك قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
من القول الا من ظلم وقد نزلت فيمن ضايق قوما فليقره ولا يقرى الضيف واجب كجاءت عاصه
الاحاديث الصحيحة فلما منعوا حقك كان له ذكر ذلك وقد أذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن
يعاقبهم غسل قرا من ذرعهم وما لهم وقال نصره واجب على كل مسلم لانه قد ثبت عنه في الصحيح انه
قال انصر أخاك ظالما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصر مظلوما فكيف انصر ظالما قال اتخذه
من الظلم فذلك نصرك اياه وأما الحاجة فقل استفتاء هديت عتبة كاتبت في الصحيح انها قالت
يا رسول الله ان أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من شيء بأكفني بالمرور فقال النبي صلى الله
عليه وسلم خذ ما يكفك ووليك بالمرور فأخرجها من حديث عائشة فلم ينكر عليها
قولها وهو من جنس قول الظالم وأما النصيحة فمثل قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس
لما استشاره فبين خطبها فقالت خطبني أبو جهم ومعاوية فقال أما معاوية فصعلوك لا مال له
وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وفي لفظ يضرب النساء اتكفى أسامة فلما استشارته فبين
تفرج ذكر ما يحتاج اليه وكذلك من استشار جلا فبين بعلمه والنصيحة ما أمره به ولم يشاوره
فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الدين النصيحة الدين النصيحة ثلاثة ثلاثا قالوا لمن
يا رسول الله قال له ولكل به ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وكذلك بيان أهل العلم غلط في رواية
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو تعد الكذب عليه أو على من ينقل عنه العلم وكذلك بيان من غلط
في رأى رأي أمر الله من المسائل العلمية والعلمية فهذا اذا تكلم فيه الانسان يعلم وعدل وقصد
النصيحة فالحق تعالى يشجع على ذلك لاسما اذا كان التكلم فيه داعيا الى بدعة فهذا يجب بيان
أمره للناس فان دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق وحكم التكلم باحتجاده في العلم
والدين حكم أمثاله من المجتهدين ثم قد يكون مجتهدا مختطبا أو مصيبا وقد يكون كل من الرجلين
المختلطين بالناس أو البالد مجتهدا يعتقد الصواب معه وقد يكونان جميعا مختطين بمقور الهما
كأذكرنا نظير ذلك مما كان يجري بين العصابة ولهذا ينبغي عما نهر بين هؤلاء سواء كانوا من
العصابة أو من بعدهم فإذا تناسر مسلما في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها ولا يعرفون
حقيقتها كان كلامهم فيها كلاما بلا علم ولا عدل ينضن أذهامه بغرقي ولوعروا انهم مذنبان
أخطئان لكان ذلك من غير صلحة راجحة من باب الغيبة المذمومة لكن العصابة رضوان الله

المرتبين أو وجدته أقرادهاني

(١) وجدته بجانية أصل الهامة

زيدة لم يوضع لها علامة في الصلب

وصفا قلت التفرقة بين الشيبين

يحتاج إلى ثبوت الوصف الفارق

وثبوت تأنيده والامدى سلم له

الوصف ويلزمه في كونه مؤثرا

والتحقيق أن ما ذكره من الوصف

متوجه في القدرة فإن تعلفها

بالمعوم من باب التجوز بخلاف

العلم فإن فساد تعلفه بالمعوم ليس

من باب التجوز فإن المعلوم منه

معلوم للعلم ليس المراد بذلك أنه

صفة تصلح أن يعلم بها المعلوم إذا

وجد بل هو معلوم قبل وجوده

بخلاف القدرة فإن تعلفها بالمعوم

معضاها صفة صالحة تتعلق

بالمقدور إذا وجد قلت أيضا فإن

قول القائل المعنى يكون المعلوم

والمقدور أو غير متناهية هو صلاح

العلم والقدرة المتعلقة هو أن سلم في

القدرة فلا يسلم في العلم فإن الكلام

ليس هو في إمكان العلم بها بل في

العلم الذي يقال أنه علم موجود أو

متعلق بالإنسان به وهذا أمر موجب

وعن هذه الشبهة صراطا ثمة من

التنقل إلى استرسال العلم على أحاد

نوع العرض كما قاله أبو المعالي وحكي

ذلك عن أبي الحسن البصري ودأب

الحوار في قال أبو المعالي الأجساد

جنس واحد والأعراض أجناس

محمودة وأفراد الجنس غير محصورة

(قال) فلا يجوز وجود أجناس

تتأهل لامتياز بحيث لا يوجد ما

يتأهل في العلم والدليل دال على نفي

النهاية في هذا وهذا أم محسمة

عليهم أجمعين المظلمة من أجل قدره وأثره أعزاضا وقد ثبت من فضلهم خصوص ما عوجوا
 ما لم يثبت لغيرهم فلهذا كان الكلام الذي فيه مدحهم على ما نجر بينهم أعظم شأنهم الكلام
 في غيرهم فإن قيل فأنتم في هذا المقام تسبون الرافضة وتنموهم وتذكرون غيرهم قبل ذكر
 الاقوام المنصومة غير ذكر الانحطاط المصنفة فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن
 أنواع كثيرة كقوله لعن الله الخمر وشاربها وأصاها ومعتصمها وأحاملها والحمولة اليه وبأنها
 وأكل غنمها ولعن الله أكل الربو ومكوله وكاتبه وشاهده ولعن الله من غير منار الأرض وقال
 المدينة سرا ما بين عير إلى نورين أحدث فمأخذنا أو أوى يحد فافعله لعنة الله والملائكة والناس
 أجمعين لا يقبل الله منه صر فاولا عدلا وقال لعن الله من عمل عمل قوم لوط وقال لعن الله الخنثى
 من الرجال والمترجلات من النساء وقال من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صر فاولا عدلا وقال الله تعالى في القرآن ألا لعنة الله
 على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغشوا عوجا فالقرآن والسنة مملوآن من ذم الأنواع
 المنصومة ودم أهلها ولعنهم تحذير من ذلك الفعل وأخبارا عما يلحق أهلها من الوعيد ثم المعاصي
 التي يعرف صاحبها أمصاص يتوب منها والمتدع الذي يظن أنه على حق كالموازيح والنواصب
 الذين نصبوا العداوة والحرب لماعة المسلمين فابتدعوا بدعة وكفروا من لم يوافقهم عليها فخصا
 بذلك ضررهم على المسلمين أعظم من ضرر الظلة الذين يعلون أن الظلم محرم وإن كانت عقوبة
 أحدهم في الآخرة لأجل التأويل قد تكون أخف لكن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم
 ونهى عن قتال الأمراء الظلة وتواتر عنه ذلك الأحاديث العصبة فقال في انوار ج يحضر
 أحدكم صلاته مع صلاتهم وقرآنه مع قراءتهم وصامهم مع صيامهم يقرن القرآن لا يجاوز
 حناجرهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم الرمية أينما خشيتمهم فقتلهم وقال في بعضهم
 يقتلون أهل الاعيان ويدعون أهل الاوثان وقال الانصار انكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى
 تلقوني على الحرف أو تلقون من يستأثر عليكم بالمال ولا يصنعكم فأمرهم بالصبر ولم يأذن
 لهم في قتالهم وقال أيضا سيكون عليكم بعدي أمر ايعايلون منكم حقهم ويعتدونكم حقكم
 قالوا فما أمرنا يا رسول الله قال أذوالهيب حقهم وسأوا الله حقكم وقال من رآه من أمير مشيا
 فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة فبدشير فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه وقال من خرج عن
 الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية وقال خيارا غمكم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون
 عليهم ويصلون عليكم وشاروا غمكم الذين يغفونهم ويغفونكم وتلعنونهم ولعنونكم قالوا
 أفلا تقاتلهم قال لا ما صلاوا وهذه الأحاديث كلها في الصحيح إلى أحاديث أمثالها فهذا أمره
 بقتال الخوارج وهذا نهيه عن قتال الوالد الظلة وهذا ما يستدل به على أنه ليس كل ظالم باعجوز
 قتاله ومن أسباب ذلك أن الظالم الذي يستأثر بالمال والولايات لا يقتل في العادة إلا لأجل الدنيا
 يقاتله الناس حتى يعطيهم المال والولايات وحتى لا يظلمهم فربما كان أصل قتالهم ليس يكون الدين كله
 لله ولكون كلمة الله هي التي لا يبالوا كان قتالهم من جنس قتال المحاربين قطع الطريق الذين قال
 فيهم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد لأن أولئك معادون لجميع
 الناس وجميع الناس يعينون على قتالهم ولو قدر أنه ليس كذلك العداوة والحرب فليسوا ولا
 أمر قادرين على الفعل ولا الأخذ بل هم بالقتال يريدون أن يأخذوا أموال الناس ودماءهم فهم
 مستدون الناس بالقتال بخلاف ولادة الأمور فاهم لا يتبدون بالقتال لربة وقرق من قاتله
 دفعوا من قاتله ابتداء ولهذا هل يجوز في حال الغتة قتال الدفع فيه عن أجدر وإيتان

الخارج كذا كانت أسكن من الأولى
وليس ذلك متفاوتاً في أمور موجودة
لا في الأذهان ولا في الأعيان (قال
أبو الحسن الأسدي) الطريق
الثالث أنه لو وجد أعداد لا نهاية لها
فكل واحد منها محصور بالوجود
فالجملة محصورة بالوجود والاختصاص
لا ينصرف محاصر (قال) وهو أيضاً
فاستدلنا بوجه الأول لانسلم
أن الوجود زائد على الموجود حتى
يقال يكون الوجود حاصراً له بل
الوجود هو ذات الموجود وعينه
على ما يأتي الثاني وإن كان زائداً
على كل واحد من أفراد الجملة فلا
نسلم كونه حاصراً بل عارض
مقارن لكل واحد من الأفراد
والعارض المقارن للشيء لا يكون
حاصراً له الثالث سلطان الوجود
حاصر لكل واحد من أفراد الجملة
ولكن لانسلم أن الحكم على الأفراد
يكون حكماً على الجملة ولهذا يصدق
أن يقال لكل واحد من أفراد الجملة
أنه جزء من الجملة ولا يصدق على الجملة
أما جزء الجملة ونقائل أن يقول في
افساد هذا الوجه أيضاً فقول القائل
أنه محصور في الوجود أي بيده أن
هناك سر موجوداً حاصراً ما ينتهي
أو ما لا ينتهي بين طرفيه أمر يرد به
أنه موصوف بكونه موجوداً فإن
أراد الأول فهو باطل فإنه ليس
لوجودات شي خارج عن الموجودات
يحصيها سواء قبل انهماكها أو
غير مناهية وإن قيل أن كل واحد
منها لا ينتهي من الموجودات هو

لتعارض الآثار والمحال والجملة العادة العروقة أن الخروج على ولادة الأمور يكون لطيفاً
أدبهم من المال والأمانة وهذا قتال على الدنيا ولهذا قال أبو رزّة الأسدي عن فتنة ابن زبير
وقتنة القرامع الجاهل وقتنة مروان بالشام هؤلاء هؤلاء لا غنا بقائناون على الدنيا وأما
أهل البع كخوارج فهم يريدون فساد دين الناس فقتلهم قتال على الدين والمقصود بقتالهم أن
تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله فهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا وهي عن
ذلك ولهذا كان قتال على رضى الله عنه الخوارج ثابتاً بالنصوص الصريحة وبالجماع العصابة
والتابعين لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين وأما قتال أهل الجبل وصفين فكان قتال فتنة كرهه فضلاء
العصابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء كادلت عليه النصوص حتى الذين حضروها كانوا
كارهين له فكان كارهه في الأمة أكثر وأفضل من حامده وقد ثبت في الصحيحين من غروحه أنه
صلى الله عليه وسلم كان يقسم مالا فجاءه ذو النورصة التيمي وهو مخلوق الرأى كثر الحبة نأى
الحسين بين عينيه أثر السجود فقال يا محمد اعدل فأنت لم تعدل فقال ويحك ومن يعدل إذا لم اعدل
ثم قال ويحك يا منى من في السماء ولا تأمنوني فقال له بعض العصابة دعني أقرب عنقه فقال
يخرج من مشفى هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم الحديث
فهذا كلامه في هؤلاء الصادقاً أو مبتدعين وثبت عنه في الصحيح أن رجلاً كان يشرب الخمر
وكان النبي صلى الله عليه وسلم كلما أتى به السجدة الحدفاً في به إليه مرة فقتله رجل وقال ما أكرم
ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تغلته فله يحب الله ورسوله فهمي عن ن هذا المعين
المدين الذي يشرب الخمر وشهده بأنه يحب الله ورسوله مع لعنه شارب الخمر عموماً فاعلم الفرق بين
العلم المطلق والخاص المميز وعلم أن أهل الذنوب الذين يعرفون بذنوبهم أخف ضرراً على
المسلمين من أمر أهل البع الذين يتدعون بدعة يتصالحون بها عقوبة من يخالفهم والرافضة
أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفراً كالذي بكر وعمر ويكذبون على
النبي صلى الله عليه وسلم والعصابة كذباً ما كذب أحد مثله والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج
كانوا أصدق وأشجع منهم وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتالاً منهم وهؤلاء كذبوا جبنوا وغدر
وأخذوا وهم يستعينون بالكفار على المسلمين ففسدوا بناوراً رأى المسلمون أنه إذا ابتلى المسلمون بعدوا
كافراً كانوا مع المسلمين كالجريح يفتكر خان ملك التركة الكفار فإن الرافضة أعانته على المسلمين
وأما أعايتهم لهؤلاء كواين أنه لما جاء إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يحق
على أحد فكفوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره باطنوا وظاهروا وكان ورير الخليفة بغداد
الذي يقال له ابن العظمى منهم فلم يزل يكر بالخليفة والمسلمين ويسعى في قطع أرواق عسكر المسلمين
وضعهم ويهني العامة عن قتالهم ويكيد أنواراً من الكيد حتى دخلوا فاصلاً من المسلمين ما يقال
أنه بضعة عشر ألف ألف إنسان أو أكثر وأقل ولم يرفي الإسلام لمصلحة مثل لمصلحة التركة الكفار
المؤمنين بالتركة وقتلوا الهاتمين وسوا أناسهم من العباسيين وغير العباسيين فهل يكون موالياً
لا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتالهم وسيدهم وعلى سائر المسلمين وهم
يكذبون على الجاهل وغيره أنه قتل الأشراف ولم يقتل الجاهل هاشمياً فمع ظلمه وغشيه فإن عبد
الملك ساء عن ذلك وأغافل ناساً من أشراف العرب غير بني هاشم وقد تزوج هاشمية وهي بنت
عبد الله بن جعفر فإمكانه بنو أمية من ذلك فرزقوا يسره وبنوا فوالس الجاهل قتل السرية
هاشمية وكذلك من كان بالاسم من الرافضة الذين لهم كلمة أو سلاح ويعنون الكفار من
المستكين ومن النصارى أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسيدهم وأخذ أموالهم والخوارج

ما عجلت من هذا شيأ بل كانوا يقاتلون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وحل في الرافضة من الزنادقة المناقضين للإسماعيلية والنصيرية وغيرهم لم يكن يجهت أن يدخل عسكر الخوارج لئلا يخلو جرح كانوا أعباداً لمؤرخين كآل فهم النبي صلى الله عليه وسلم يحضر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم الحديث فإين قول الرافضة من الخوارج والرافضة فيهم من هو متجسّد عرّاحا ولكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء طالعقة أعقل منهم وأعلم وأدب والكذب والفتور فيهم أقل منه في الرافضة والزيدية من الشيعة خرمهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم فإن الظلم حرام مطلقاً لا تقدم بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء غير من بعضهم بعض بل هم الرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض وهذا ما يعترفون به ويقولون أنتم تصفوننا بما لا ينصف بعضنا بعضاً وهذا لأن الأصل الذي اشتد كوافيه أصل فاسد مبنى على جهل وظلم وهم مستر كون في ظلم سائر المسلمين فصار واعتزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس ولأرب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم (١) وعلى بعضهم من بعض والخوارج تكفر أهل الجماعة وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة ومن لم يكفروا في ذلك أكثر أهل الأهواء يستندون بأياد يكفرون من خالفهم فيه وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاءه الرسول ولا يكفرون من خالفهم فيه بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به المسلمين بقوله كتبهم خيراً ما آخر جنت للناس قال أو هريرة كنت خير الناس للناس وأهل السنة نقاة المسلمين فهم خير الناس للناس وقد علم أنه كان ساحل الشام جيل كبير فيه الأوف من الرافضة يصفون دماء الناس وأخذوا أموالهم وقتلوا خلقاً عظيماً وأخذوا أموالهم ولما انكسر المسلمون سنة (٢) غازان أخذوا الخيل وال سلاح والأسارى وأعوهم للكفار والنصارى بقرص وأخذوا من مرهبهم من الجند وكانوا أضّر على المسلمين من جميع الأعداء وجعل بعض امرأتهم راية النصارى وقالوا له أيا خير المسلمين أو النصارى فقال بل النصارى فقالوا له مع من تحضر يوم القيامة فقال مع النصارى ولبوا بهم بعض بلاد المسلمين ومع هذا لم ينسأ بعض ولادة الأمر في غر وهم وكتبوا بحسب ما مسوا في غر وهم وهذبنا إلى ناحيتهم وحضر نندي جماعة منهم وجرت نبي و بينهم مناظرات ومفاوض بطول وصفها فإقبح السلوك بلدهم ونكس المسلمين منهم نهيهم عن قتلهم وعن سبيهم وأزّلناهم في بلاد المسلمين منفقين ثلاثيهم جمعوا فما أذكرفي هذا الكتاب في دم الرافضة وبينان كذبهم وجعلهم قليل من كثير مما عرفه عنهم ولهم ترك كثير لا عرف تفصيله وصفه هذا الكتاب وأمثله من الرافضة أماناً قالمهم بعض ما فعلاه بأمة محمد صلى الله عليه وسلم سافها وظلفها فانهم عبدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين وإلى خيار أمة آخر جنت للناس ففعلواهم شرار الناس واقتروا عليهم العظام وجردها وحسناتهم سيئاتهم وحاوا إلى شر من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة بأصنافها عابهاوا ما مياها وزيد بها والله يعلم وكنى بالله عليم الس في جميع الطوائف المنسوبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرهم لا أجل ولا أكذب ولا أعلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم فرغوا أن هؤلاء هم صفرة الله من عباده فان ماسوى أمة محمد كفار وهؤلاء كفروا الأمة كلها وظلموا هاسوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة وأنها لا تجتمع على ضلالة ففعلواهم صفرة نبي آدم فكان مثاهم كمن جاء إلى غم

(١) قوله وعلى بعضهم من بعض هكذا في الأصل ولعل في العبارة قلباً ووجه الكلام من بعضهم على بعض ليوافق ما قبله فتأمل
(٢) قوله غازان كذا في نسخة وفي أخرى غازاب وحرر كتيبه محمده

عليه وسلم انه قال لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو اتفق احدكم مثل احد ذهابا لم يلغ مد
أعدهم ولا تصيفه وذلك ان الايمان الذي كان في قلوبهم من الاتفاق في أول الاسلام وقلة
أهله وكثرة الصوارف به وضعف الدواعي اليه لا يمكن أحد أن يحصل مثله من بعدهم وهذا
يعرف بعضهم من ذاق الامور وعرف المحن والابتلاء الذي يحصل للناس وما يحصل للقلوب من
الاحوال المختلفة وهذا مما يعرفه ان ابا بكر رضى الله عنه لم يكون أحد مثله فان العيون
والايمان الذي كان في قلبه لا يهابو به أحد قال ابو بكر بن عياش ما سبقهم ابو بكر بكثرة
صلاته ولا صيامه ولكن بنى وقر في قلبه وهكذا سائر الصحابة حصل لهم بصحة رسولهم ومؤمنين
به مجاهدين معه ايمان ويقين لم يشركهم فيه من بعدهم وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي موسى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع رأسه الى السماء وكان تشراما ما رفع رأسه الى السماء فقال
القوم أمانة السماء فإذا ذهبت النجوم اتى السماء ما تعبد وأمانة لاصحابي فإذا ذهبت اتى
اصحابي ما يوعدون واصحابي أمانة لأمي فإذا ذهبت اصحابي اتى أمي ما يوعدون وفي الصحيح
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (١) لا تبين على الناس زمان يفرق فيه فقامم الناس فقال هل
فيكم من يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وفي لفظ هل فيكم من رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم رأت على الناس زمان يعرفونه فقامم
الناس فيقال هل فيكم من رأى من رأى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم
فيفتح لهم هذا القوله من الطرق والثلث الطبقات متفق عليها في جميع الطرق وأما
الطبعة الرابعة فهي مذكورة في بعضها وقد ثبت ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على القرون
الثلاثة في عدة أحاديث صحيحة من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين يقول فيها خير
القرون قرى ثم الذين ياتونهم من الذين ياتونهم ويشك بعض الرواة هل ذكر بعد قرنين
أو ثلاثة والمقصود أن فضل الاعمال وتواهب ليس بحدودها الطاهرة بل لحقائقها التي
في الصلوب والناس يتفاضلون في ذلك تفاضا لا عظيما وهذا مما يحتج به من رحل واحد من
الصحابة على كل واحد من بعدهم فان العلماء يتفوقون على أن جلة الصحابة أفضل من جلة
التابعين لأن كل واحد من كل واحد من الصحابة على كل واحد من بعدهم ويفضل معاوية على عمر
ابن عبد العزيز كرا القاضى عياض وغيره في ذلك قولين وان الأكثرين يفضلون كل واحد من
الصحابة وهذا ما تورع ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ومن حجة هؤلاء أن أعمال
التابعين وان كانت أكثر وعدل عمر بن عبد العزيز أظهر من عدل معاوية وهو أرواه من
معاوية لكن الفضائل عند الله بحقائق الايمان الذي في القلوب وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم لو اتفق أحدكم مثل أحد ذهابا لم يلغ مد أعدهم ولا تصيفه قالوا فخص قد نزل أعمال
بعض من بعدهم أكثر من أعمال بعضهم لكن من أين نعلم أن ما في قلب من الاعمال أعظم مما في
القلوب والنبي صلى الله عليه وسلم يحران جبل ذهب من التابعين ليس اسلوبا بعد الحديث
لا يراى نصف مدمن السابقين ومعلوم فضل النفع للعدي بعمر بن عبد العزيز أعطى الناس
حقوقهم وعدل فيهم فلو قدر أن ادري أعصاهم لكان وقد تصدق به عليهم لم يعدل ذلك بما أنفقه
السابقون الاشياء يسيرا وإن مثل جبل أحد ذهابا حتى ينفقه الانسان وهو لا يصير مثل نصف مد
وله ذابقول من يقول من السامع ادخل في أفعاله وبتع سوابه صلى الله عليه وسلم
أصل من عمل عمر بن عبد العزيز وهدا لما سئلته تحتج بالسر وتحتج بيس هذا وموضع
المنع وهدا ان الله جعله محبوا لسيئات خصال والحنان ته لصلح محب

المقام وهو ان المجموع اذا لم يكن
علة فاعلة بل هو معلول مقتصر
بقصده أولى ألا يكون علة فاعلة
بل معلول مقتصر فسلم ان مجموع
الممكنات اذا كان مقتصرا الى المؤثر
فكل من ابعاض المجموع أولى
بالافتقار الى المؤثر فثبت ان كل ممكن
وجمع الممكنات مقتصر الى المؤثر
وهو المطلوب والله الجدلثة وأما
قول المعترض لانسلم ان كل ممكن
فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان
المجموع المركب من الواجب
والممكن يمكن لافتقاره الى الممكن
وليس محتاجا الى علة خارجة عنه
فيقال لا أول منشأ هذه الشبهة
أن لفظ المجموع فيه اجمال يراد به
نفس الهيئة الاجتماعية ويراد به
جميع الافراد ويراد به المجموع
والمجموع المركب الذي هو كل واحد
واحد من الافراد لا يفتقر الى الممكن
فان منها الواجب وهو لا يفتقر الى

(١) قوله لا تبين على الناس الخ في نصحتي
الاصل اختلاف في هذا الحديث
والذي في صحيح مسلم يأتى على الناس
زمان يبعث منهم البعث فيقولون
انظروا هل تجدون فيكم أحد من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
فيوجد الرجل فيعثر لهم ثم يبعث
البعث الثاني الى أن قال ثم يبعث
البعث الثالث فيقال انظروا هل
ترون منهم من رأى من رأى اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون
نعم فيفتح لهم ثم يبعث البعث الرابع
فيقال الخ في هذه هي الطبقة الرابعة التي
تفردها بعض الطرق وبه يعلم ما هنا

المسلم عنهم كما كانوا يأخذون من أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوهما فإنه لم يأخذ أهل العلم
 المعرفون بالعلم عنهم شيئا فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه
 الله أن يجمع المالين غزاة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا ينبغي عليه دينه إلا من كان من
 أبعد الناس عن طريقة أهل العلم والأعيان وأصلوا أصلا ثابوا هو أن إجماع الرافضة هو
 إجماع المعتزلة وإجماع المعتزلة معصوم والمقدمة الأولى كاذبة ويقترن والثانية فيها نزاع فصارت
 الأقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك غزاة القرآن لهم وغزاة السنة للمجموعة من الرسول
 وغزاة إجماع الأمة وحدها وكل عاقل يعرف دين الإسلام وتصوره أنه جبه أعظم مما يجتمع
 الأجايع والعلم لا سامن كان له خيرة بطرق أهل العلم لا سيما مذهب أهل الحديث وما عندهم
 من الروايات الصادقة التي لا يربطها عن المعصوم الذي لا ينطبق عن الهوى فإن هؤلاء جعلوا
 الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو ما منهم المعصوم عنه يأخذون دينهم للحلال ما حله والخبر
 ما حرره والدين ما شرعه وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم وإن كان الذي قاله من خيار
 المسلمين وأعلمهم وهو ما جوري في جعله لكم لا يعارضون قول الله وقول رسوله بشي أصلا
 لا نقل نقل عن غيره ولا رأي غيره ومن سواه من أهل العلم فالتأخير وسائط في التسليم عنه إما لفظ
 حديثه وإما لمناصه فقوم بعلوم أسعوا منه من قرآن وحديث وقوم تحقوا في ذلك وعرفوا معناه
 وما تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول فلذلك لم يجمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة
 واحدة والحق لا يخرج عنهم قط وكل ما اجتماعوا عليه فهو مما جاء به الرسول وكل من خالفهم من
 خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع فاعلموا بالرسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم ين خالف مذهبهم في الشرائع العملية كان مخالفه للسلطة الثابتة وكل من هؤلاء وافقهم
 فيما خالفه إلا خرف أهل الأهواء معهم عتلة أهل الملل مع المسلمين فإن أهل السنة في الإسلام
 كأهل الإسلام في الملل كالتدبير في موضعه فإن قل إذا كان الحق لا يخرج عن أهل
 الحديث فلم يند كرفي أصول الفقه أن إجماعهم حجة ودكر الخلاف في ذلك كالتكلم على إجماع
 أهل المدينة وإجماع المعتزلة قيل لأن أهل الحديث لا يتفقون إلا على ما جاء عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو منقول عن الصحابة فيكون الاستدلال بالكتب والسنة وإجماع الصحابة
 مغنا عن دعوى إجماع ينزاع في كونه حجة بعض الناس وهذا بخلاف من يدعي إجماع
 المتأخرين من أهل المدينة إجماعا فانه يند كرون ذلك في مسائل لا نص فيها بل النص على
 خلافها وكذلك المدعون إجماع المعتزلة يدعون ذلك في مسائل لا نص معهم فيها بل النص على
 خلافها فاحتاج هؤلاء إلى دعوى ما يدعون من الإجماع الذي يزعمون أنه حجة وأما أهل الحديث
 فالتصوص الثانية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عندتهم وعليهم يجمعون إذا جعوا الاسما
 وأنتهم يقولون لا يكون قط إجماع صحيح على خلاف نص الأروع الإجماع نص ظاهر معلوم يعرف
 أنه معارض لذلك النص الآخر فإذا كانوا لا يستوعبون أن تعارض النص بمبادئ من إجماع
 الأمة لطلان تعارض النص والإجماع عندهم فكيف إذا عارضت النصصوص بمبادئ من
 إجماع المعتزلة وأهل المدينة وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا يعرف عن أئمة
 الحديث بقول صحيح بل لا بد أن يكون معهم دين الإسلام هو الحق ويسد ذلك وقعت الشبهة
 والأفاسطل المحض لا يشبه على أحد ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات وقيل فهم أنهم
 يلبسون الحق بالباطل وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل ولهذا قال تعالى لهم ولا تدنسوا
 الحق بالباطل وتكنموا الحق وأسم تعاون وقال أقنومون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض

العدم على كل واحد من الاحاد
سبقه على الجلالة فان الحكم على
الاحاد لا يلزم ان يكون حكمه على
الجلالة كمنسحقه تحققة وأما الذي
فانما يلزم ان لو كان ما توقف عليه
الموجود وهو شرط في الوجود غير
موجود كما في المثال المذكور وأما
ان كان موجودا فالا يلزم امتناع
وجود المشروط والقول بان الشرط
غير موجود يجعل النزاع فلا تقبل
الدعوة من غير دليل وأما الثالثة
فانما تلزم ايضا ان لو كان معنى
التصائب وجود المعلول بعد عدم
علته وان كذلك بل معناه وجود
المعلول متراخيا عن وجود علته مع
بقاء علته موجودة الى حال وجوده
وبقاءه موجودا بعد عدم علته
وكذلك في كل علم مع معلولها وذلك
لا يلزم منه تأخر المعلوم في الوجود
ولأن تكون العلل والمعلولات
موجودة معا وذلك متسوّري
العلل الفاعلة بالاحتمار (قال)
والاقرب في ذلك ان يقال لو كانت
العلل والمعلولات ستة اربعة فكل
واحد منها حادث لاجلها وعند ذلك
لا يتخلوا ما ان يقال بوجود شيء منها
في الاول اولو وجو: لشيء منها في
الازل فان كان الاول فهو متع
لأن الازل لا يكون مسبوقا بالعدم
والحادث مسبق بالعدم فلو كان
شيء منها في الازل مسبوقا لكان
مسبقا بالعدم ضرورة كونه
حادثا وغير حادث ضرورة كونه
ارباوا ان كان الثاني جملة العلل

وقال عنهم ويقولون ثمن بعض وتكفر بعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا وقال عنهم
واذا قبل لهم آمنوا بما انزل الله قالوا انؤمن بما انزل علينا وكفروا بما رآهم وهو الحق مصداقا
لما معهم وذلك لانهم ابتدعوا بدعا خلقوها بما جاء به الرسل وفرقوا دينهم وكانوا شيعا فكان في
كل فريق منهم حق وباطل وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي
معهم وهذا حال اهل البدع كلهم فان معهم حق وباطل ففهم فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل فريق
يكذب بجامع الآخر من الحق ويصدق بجامعه من الباطل كالخوارج والتبعية فهؤلاء يكذبون
بما ثبت من فضائل امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ويصدقون بما روي في فضائل
ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ويصدقون بما ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويحبه وهؤلاء
يصدقون بما روي في فضائل علي بن ابي طالب ويكذبون بما روي في فضائل ابي بكر وعمر ويصدقون
بما ابتدعوه من التكفير والظعن في ابي بكر وعمر وعثمان ودين الاسلام وسط بين الأطراف
المتأذية فالمسلمون وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بصفات النقص
التي يختص بها المخلوق وشبهون الخالق بالمخلوق كما قالوا انه يخيل وانه فقير والله لما خلق السموات
والارض تعب وهو سبحانه الجواد الذي لا يئسل والذي لا يحتاج الى غيره والقادر الذي لا يسه
لغوب والقدرة والارادة التي عن سواهم صفات الكمال التي تستلزم سائر احوال النصارى يصفون
المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها وشبهون المخلوق بالخالق حيث قالوا ان الله هو المسيح بن
مرىم وان الله ثالث ثلاثة وقالوا المسيح ابن الله واتخذوا احوالهم ورجالهم اربابا من دون الله
والمسيح بن مريم وما أمر واللا يعبدوا الها واحدا الا الهه سبحانه عما يشركون فالمسلمون وحدوا
الله ووصفوه بصفات الكمال وزهوه عن جميع صفات النقص وزهوه عن ان عائلته شيء من
المخلوقات في شيء من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص وليس كمثلته شيء
لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله وكذلك في النوات فالهოდ تقتل بعض الانبياء وتستكبر عن
اتباعهم وتكذبهم وتهمهم بالكبر والنصارى يمجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبيا ورسولا كما
يقولون في الخوارج انهم رسل بل يطعنون احوالهم ورجالهم كما تطعن الانبياء فالنصارى تصدق
بالباطل واليهود تكذب بالحق ولهذا كان في مستدعة اهل الكلام شبهة من اليهود في مستدعة
اهل التبعية شبهة من النصارى فاحرأ اولئك الشك والريب واخر هؤلاء الشطح والبطاوى
الكاذبة لان اولئك كذبوا بالحق فصاروا الى الشك وهؤلاء صدقوا بالباطل فصاروا الى الشطح
فالولئك كطلمات في بحر لحي يشاهو من فوقه موج من فوقه صلاب طلمات بعضها فوق
بعض وهؤلاء كسراب يبعقه بحسه انما ان ما حق ادا جاء له بحده شأ فتدعة اهل العلم
والكلام طلبوا العلم بما ثبت دعوه ولم يتبعوا العلم المشروع وبعملاواه فانتهاوا الى الشك المماضي
للعلم بعد ان كان لهم علم بالمشروع لكن راعوا فافراغ الله قلوبهم وكانوا معصوا باعلمهم ومبتدعة
العباد طلبوا الرب من الله بعدد والعدن رجة فهو الغننة وهو غايه النصارى وأما الشرائع
اجتهادا الاراد من الله بعدد والعدن رجة فهو الغننة وهو غايه النصارى وأما الشرائع
فاليهود منعوا الخالق ان يبعث رسولا يعبر شريعته الرسول الاول وقالوا لا يجوز ان ينسخ ما شرعه
والنصارى جوزوا لاحبارهم ان يغيروا من الشرائع ما ارسل الله به رسوله فاولئك عجزوا الخالق
ومنعوه ما تقضيه قدرته وحكمته في النبوات والشرائع وهؤلاء جعروا المخلوق ان يغير ما شرعه
الخالفه قضاة المخلوق بالخالق وكذلك في العبادات فالنصارى يعبدونه ببدع ابدعها ما ارسل
الله بهما من سلطان واليهود عرضون عن العبادات حتى في يوم السبت الذي أمرهم الله ان

ينفرغوا فيه لعبادته انما يشتغلون فيه بالشهوات قال نصارى مشركون به واليهود كم يستكبرون عن عبادته والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع ولم يعبدوا بالبدع وهذا هو دين الالام الذى بعث الله به جميع النبيين وهو ان يستسلم الصديق للغير وهو الخليفة دين ابراهيم فمن استسلم له وتغيره كان مسكرا ومن لم يستسلم له فهو مستكبر وقد قال تعالى ان الله لا يفرغ من بشر له به ويفرغ ما دون ذلك لمن يشاء وقال ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيلخون بهم ثم داخرين وكذلك في امر الحلال والحرام في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من الفحاشات قال نصارى لا يحرم ما حرم الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة كاللينة والدم ولم ينموا الخنزير حتى انهم يتعدون بالفحاشات كالبول والغائط ولا يقتسلون من جنبه ولا يتطهرون للصلاة وكلما كان الراهب عندهم اُبعد عن الطهارة واكثر ملابسة لفحاشة كان معظم اعندهم فالهم وحرمت عليهم طبيا ما أحلت لهم فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد ويحرمون الامور الطاهرة مع الفحاشات فالمرأة المأثورة لا يأكلون معها ولا يحالسونها فهم في آثام وأغلال عذبوا بها وأولئك يتناولون الخبائث المضرّة مع ان الراهبان يحرمون على انفسهم طيبات أحلت لهم فيحرمون الطيبات ويبشرون الفحاشات وهذا يحرمون الطيبات النافعة مع انهم من أخبت الناس فلا يوافقهم باطن وطهارة الظاهر انما يقصد بها طهارة القلب فهم يطهرون نفوسهم ويحبسون قلوبهم وكذلك أهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع الامور فهم يفتي على وسط بين الخوارج والروافض وكذلك في عثمان وسط بين المروانية والزيدية وكذلك في سائر العصبية وسط بين الغلاة فهم في الطاعين عليهم وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية بالجهنمية ونحوهم وهم في الصفات وسط بين المعتزلة والمثلية والمقصود ان كل طائفة سوى أهل السنة والحدث المتبعين ان نار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون عن سائر طوائف الامة بالاقول فاسد لا ينفردون قط بقول صحيح وكل من كان عن السنة اُبعد كان انفراده بالاقوال والافعال الباطلة اكثر وليس في الطوائف المتتبعين الى السنة اُبعد عن ان نار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة فلهذا تجد فيما انفردوا به عن الجماعة أفعال في غاية الفساد مثل تأخيرهم صلاة المغرب حتى يطلع الكوكب مضاهلة لليهود وقد توارث النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتجمل المغرب ومثل صومهم قبل الناس بيومين وفطرهم قبل الناس بيومين مضاهلة للشيعة أهل الكتاب الذين عدلوا عن الصوم بالهلال الى الاجتماع وجعلوا الصوم بالحساب وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا امة أمية لا تحسب ولا تكتب اذرا ان يؤمهم فقصموا واذا رايتهم فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له وفي رواية فاكملوا العدة ومثل تحريمهم بعض أنواع السمك مضاهلة لليهود في تحريم الطيبات ومثل معاونته الكفار في قتال المسلمين ورغب الكفار في قتال المسلمين وهذا لا يعرف لاحد من فرق الامة ومثل تخصيص المائعات التي يباشرها أهل السنة وهذا من جنس دين السامرة وهم رافضة اليهود هم في اليهود كالرافضة في المسلمين والرافضة تشابههم في وجوه كثيرة فان السامرة لانهم بنو بني بعد موسى وهرون غير يوشع وكذلك الرافضة لا تقر لاحد من الخلفاء والصحابة بفضل ولا امامة الا لعلى والسامرة تحبس ويحترمون ما يباشره من المائعات وكذلك الرافضة والسامرة لا يأكلون الا ذبائح انفسهم وكذلك الرافضة فانهم يحترمون ذبائح أهل الكتاب ويحرمون أكثرهم ذبائح اليهود لانهم مردون وعندهم ذبحة المرد لا ذبائح والسامرة

والعول لا تسبوقه بالعدم ضرورة أن لا شيء منها في الازل ولا يزمن ذلك أن يكون لها ابتداء ونهاية غير متوقف على سبق غيره عليه وهو المطلوب (قلت) هذا الوجه هو الوجه الثالث الذى ذكره الرازي حيث قال اما ان يقال حصل في الازل شيء من هذه الحركات أو لم يحصل فان لم يحصل في الازل شيء من هذه الحركات يجب أن يكون مجموع هذه الحركات والحوادث بداية وأول وهو المطلوب وان حصل في الازل شيء من هذه الحركات فذلك الحركة الحاصلة في الازل ان لم تكن مسبقة بغيرها كانت تلك الحركة أول الحركات وهو المطلوب وان كانت مسبقة بغيرها لم يكن الأول مسبقة بغيره وهو محال وقد اعترض أو انشاء الأرموى على هذا بأنه ليس شيء من الحركات الجزئية أزليا بل كل واحد منها حادث وانما القديم الحركة الكلية بتعاقب الافراد الجزئية وهي ليست مسبقة بغيرها فلا يلزم ان يكون لكل الحركات الجزئية أول وبیان هذا الاعتراض فمما ذكره الأمدى أن يقال قوله اما ان يقال بوجود شيء منها في الازل أولا وجود شيء منها في الازل جوابه أنه ليس شيء بعينه موجودا في الازل ولكن الجنس لم يزل متعاقبا وحينئذ ينفع ما ذكره على التقديرين أما الأول فانه قال لو كان شيء منها موجودا في الازل لكان مسبوقا

فهم كبر ورعونته حتى ودعاوكاذبمع القلة والذلة وكذلك الرافضة والرافضة تجعل الصلوات
 الخس ثلاث صلوات فيصاؤون دائما القهقر والمصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا وهذا المذهب
 اليعقوبية من فرق الامة وهو يشبه دين اليهود فان الصلوات عندهم ثلاث وغلاة لعباديوجون
 على اصحابهم صلاة الضحى والوتر وقيام الليل فصر الصلاة عندهم سعاوهو دين التصاري
 والرافضة لا تصلي جمعة ولا جماعة لا خلف اصحابهم ولا غير اصحابهم ولا يصلون الا خلف المعصوم
 ولا معصوم عندهم وهذا الايوحي في سائر الفرق كتر ميايوجدي الرافضة فسائر اهل البدع
 سواهم لا يصلون الجمعة والجماعة الا خلف اصحابهم كاهوديين الخواريج والمعتزة وغيرهم واما انهم
 لا يصلون ذلك بحال فهذا ليس الا للرافضة ومن ذلك انهم لا يؤمنون في الصلاة او بعضهم وهذا
 ليس لاحد من فرق الامة بل هو دين اليهود فان اليهود وحدوا المؤمنين على التأمين وقد حكمي
 طائفة عن بعضهم انه يحترم لهم الابل وذلك لركوبه عائنة على اجل وهذا من اظهر الكفر فهو
 من جنس دير اليهود وكثير من عوامهم يقولون ان الطلاق لا يكون الا برضا المرأتى وعلاؤهم
 ينكرون هذا وهذا احسن من غيرهم وهم يقولون بامام منتظر موجود غائب لا يعرفه
 عن ولائهم ولا يعلم بحس ولا خبر لائمه الايمان الاله ويقولون اصول الدين اربعة الاحيد
 والعدل والنسب والامامة وهذا انتهى امام عندهم الايمان بامام معصوم فاستغن عن الابصار
 حاضري الا بصار سيخرج الدينار من قعر الجار يطبع الحصى وبورق العاصي دخل سر دباب
 سحر اسنة ستين ومائتين وله من العمر لمانتان واما ثلاث واما خمس او نحو ذلك فاهم يختلفون
 في قدر عمره ثم الى الآن لم يعرفه خبر يودين الخلق مسلم اليه فاحلل مال حلاله والحرام حارمه
 والدين ماثرة ولم ينتفع به احسن عباد الله وكذلك كراهتهم لاسماء قطرا من اجسامهم يغضونه
 وعجنهم لاسماء قطرا من اجسامهم يحضونه من غير نظر الى المسى وكراهتهم لان بكلمة او رجل بشئ
 عدده عشرة فنكر اهتمهم نرا عشرة واشتاقوا من يغضونه كمر وعائنه وغيره يابا بقدروا
 جامدا كالخيس او حونا كالشاة الحمراء هو الذي يعادونه ويعذبون تلك الشاة تشفيهم
 الصدوم من الجهل البدخ الذي لم يعرف عن غيرهم وكذلك اقامة المائتم والنواحي ولطم الخدود
 وشق الجيوب وفرش الرماذ وتطيق المسوح وكل المالح حتى يعطش ولا يشرب ماء تشبهان
 ظلم وقتل واقامة ما تم بعد جسمائة او سماء تسمن قتله لا يعرف لغيرهم من طوائف الامة
 ومغاريد الرافضة التي تدل على غاية الجهل والضلال كثيرة لم نعلم ذكرها هنا لكن المقصود ان
 كل طائفة سوى اهل السنة والحديث المتبعين لا تارثني على الله عليه وسلم لا يفرزون عن
 سائر الطوائف حتى والرافضة ابلغ في ذلك من غيرهم واما الخواريج والجمعة والمعتزة فانهم
 ايضا لا يفرزون عن اهل السنة والجماعة حتى بل كل معهم من الحق في اهل السنة والجماعة
 من يقول به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة وكذلك
 الطوائف المنتسبة الى السمن اهل الكلام والرأى مثل الكلابية والاشعرية والكرامية
 والسالية وشمل طوائف العقبة من الخنيفة والملكية والسفيانية والاوارعة والشافعية
 والحنبلية والداودية وغيرهم مع تعظيم الاقوال المشهورة عن اهل السنة والجماعة لا يوجد
 لطائفة منهم قول اذ مردوا عن سائر الامة وهو صواب بل مامع كل طائفة منهم من الصواب يوجد
 عند غيرهم من الطوائف وقد يفرزون بخطا لا يوجد عند غيرهم لكن قد تفرط طائفة باله واب
 من ينالطهم من الطوائف كاهل المذاهب الاربعة قد وجدوا كل منهم اقوالا تعزدها وكان
 الصواب الموافق للسنة معبدون الثلاثة لكن يكون قوله قد فله غير من الصحابة والتابعين

بالعدم غير مسبوق بالعدم وهذا
 انما يلزم اذا قيل في واحد من
 الحوادث المتعاقبة انه قد سبق الى
 وهذا لا يقوله عاقل واما التصدير
 الثاني فقولوه وان كان الثاني يقول
 القائل العلل والمعلولات المتعاقبة
 او غيرهما من الحوادث المتعاقبة
 تكون مسبوق بالعدم انما يلزم
 اذا قيل ان جنسها ليس يتقدم ولا
 ازلي وهذا جعل التزاع وحقيقة
 الامر ان قول القائل امان ان يقال
 بوجود شئ منها في الازل ولا يوجد
 لشيئ منها في الازل معناه امان ان شيئا
 منها قد سبق الى اولى وليس شئ منها
 قد سبق الى اياه وهذا اللفظ محتمل فان
 اراد به ان واحدا من الحوادث
 المتعاقبة يكون قد سبق الى اياه فهذا
 لا يقوله وان اراد ان جنسها لم
 يزل يحدث شيئا بعد شئ وانه لا اول
 للجنس بل الجنس قديم ازلي فهذا
 هو الذي يقولوه وحيث قد لا يلزم
 من نفي الازلية عن واحد منهما عن
 الجنس وذلك ان معنى الازل ليس
 هو شيئا ابتداء محدد حتى يقال
 هل حصل شئ منها في ذلك المبدأ
 المحدود بل معنى الازل هو معنى
 القدم ومعناه ما لا ابتداء لوجوده
 ولا يقدر الذهني غاية الا كان قبل
 تلك الغاية فاذا قال القائل هل وجد
 شئ من هذه الحوادث في الازل
 كان مضاهي لما قد سبق الى اياه
 لو حوده لم يزل موجودا والمثبت لذلك
 انما يقول لم يزل الجنس موجودا
 شئ اياه حتى كما يقوله السلون

وسائر علماء الأمة بخلاف ما انفردوا به ولم يتقل عن غيرهم فهذا لا يكون الا خطأ وكذلك أهل
الظاهر كل قول انفردوا به عن سائر الأمة فهو خطأ وأما ما انفردوا به عن الاربعة فهو صواب
فقد قاله غيرهم من السلف وأما الصواب الذي يتفرد به كل طائفة من الثلاثة فهو كثير لكن
الغالب أنه واقعه عليه بعض أتباع الثلاثة وذلك كقول أبي حنيفة بأن المحرم يجوز أن
يلبس الخلف المقطوع وما أشبهه كالجهم والداس وهو وجه في مذهب الشافعي وغيره وقوله أن
الجدي سقط الاخر وقد وافقه عليه بعض أصحاب الشافعي وأحد وقوله بأن طهارة المسح
يشترط لها دوام الطهارة دون ابتدائها وقوله أن الخاصة تزول بكل ما يزيلها وهذا أحد الأقوال
الثلاثة في مذهب أحمد ومذهب مالك وكذلك قوله بأنها تطهر بالاستحالة ومثل قول مالك بأن
الجنس مصرفة مدبره التي وهو قول في مذهب أحمد فإنه رواه في ثمان في خمس الركاز هل
يصرف صرف التي أو مصرف الزكاة وإذا عرف مدبره التي فأنما هو تابع للجنس الغنمة
ومثل قوله بجواز أخذ الجزية من كل كفر حازت معاهدته لافريقين العرب والجهم ولابن أهل
الكتاب وغيرهم فلا يعتبر بقطعه التمسك بالدين في الغنمة والاسترقاق وسيل الذبائح والناسك
وهذا أصح الأقوال في هذا الباب وهو أحد القولين في مذهب أحمد فإنه لا يخالفه إلا في أخذ
الجزية من مشرك العرب ولم ينق من مشرك العرب أحد بعد نزول آية الجزية بل كان جميع
مشرك العرب قد أفلحوا ومثل قول مالك أن أهل مكة بقصر ون الصلاة حتى وعرفة وهو قول في
مذهب أحمد وغيره ومثل مذهبه في الحكم بالدلائل والشواهد وفي إقامة الحدود ورعاية مقاصد
الشريعة وهذا من محاسن مذهبه ومذهب أحمد قريب من مذهبه في أكثر ذلك ومثل قول
الشافعي أن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلغ ثم بعد الصلاة وكثير من الناس يعيب هذا على
الشافعي وغلطوا في ذلك بل الصواب قوله كإسقاط موضوعه وهو وجه في مذهب أحمد وقوله
تفعل ذواب الأسبغ في وقت النهي وهو إحدى الروايتين عن أحمد وكذلك قوله بطهارة المني
كقول أحمد في أظهر الروايتين ومثل قول أحمد في نكاح البغي لا يجوز حتى تتوب وقوله أن
الصداق يخرج من عاب أنه ذكر ما لم يوجد فيه أثر آخر وهو قول في مذهب الشافعي وقوله بأن
صوم النذر يصام عن الميت بل وكل المنذورات تفعل عن الميت ورمضان يطعم عنه وبعض
الساس يضعف هذا القول وهو قول الصحابة ابن عباس وغيره ولم يفهموا غيره وقوله أن المحرم
إذا لم يجد الحلين والأرانبلس الخنفيين والسراري بل لا تقطع ولا تفتق فان هذا كان آخر الأمرين من
التي صلى الله عليه وسلم وقوله بأن من روي المرأة والكلب الأسود والجار يقطع الصلاة وقوله
بأن الجدة ترث وابنتها وقوله بجهة المساقاة والزراعة وما أشبه ذلك وإن كان البذر من العامل
على إحدى الروايتين عنه وكذلك طائفة من أصحاب الشافعي وقوله في إحدى الروايتين أن
طلاق السكران لا يقع وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة والشافعي وقوله بأن الوقت إذا
تعلق نفيه به ع واشترى ما يقوم مقامه وفي مذهب أبي حنيفة ما هو أقرب إلى مذهب أحمد
من غيره وذلك في مذهب مالك وكذلك قوله في إبدال الوقت كبديل مسجد بغيره وبجعل الأول
غير مسجد كإفلال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي مذهب أبي حنيفة وما لا يجوز الإبدال
للحاجة في موضع وقوله بقبول شهادة العبد وقوله بأن صلاة المنفرد خاف الصفح يجب
عليه فيها إعادة وقوله أن فتخ إلى العرجاء وشروع بل هو أفضل وقوله بأن القارن إذا
ساق الهدى ففقرانه أفضل من البع والافراد كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومثل قوله أن
صلاة الجمعة فرض على الأعيان وبالجملة فما اختلف به كل ما هم من المحاسن والنضال كثير

وجوه والناس غيرهم في الابد
فيقولون أنه لا يزال الجنس الحوادث
يحدث شيئا بعينه فلو قال الفاضل
الحوادث المنقضية لا تكون أبدية
ولا تكون فيما لا يزال لأنه إما أن
يوجد شيء منها في الابد ولا يوجد
لشيء منها في الابد كان كان الأول
فهو محتمل لأن الابد لا يكون
منقضا سبيل لا يزال موجودا وإن
كان الشافعي فعبارة المنقضات ملحوظة
بالعدم وما كان ملحوظا بالعدم لم
يكن أبديا لأن الابد هو ما لا يطفئه
العدم كان الأبدى ما لا يطفئه
العدم كان الجواب عن قول هذا
القاتل بأن يقال الابدى هو جنس
الحوادث المنقضية لا واحد واحد
منها والجنس لا يطفئه العدم وإن
لحق أحاده كما قال تعالى أن هذا زقنا
ما له من نفاق وقال تعالى أكلها ثم
فأدام هو الجنس وكذلك الذي
لا تغاذه هو الجنس لا كل واحد من
أعيان الرزق والمأكولات وقد أورد
الأمدي على نفسه سؤالا وأجاب
عنه فقال قولكم أن لا يوجد شيء منه
في الازل فلها أول وبداية فنقول
لا يزال من كون كل واحد من العلل
والمعلولات غير موجود في الازل أن
تكون الجملة غير أولية فإنه لا يلزم
من الحكم على الآحاد أن يكون
حكمها على الجملة بل جاز أن يكون
كل واحد من آحاد الجملة غير أولي
والجملة أولية بمعنى تعاقب آحادها
التي غير النهاية وقال في الجواب عن
هذا قلنا إذا كان كل واحد من

لايجاد لوجوده في الازل وهو
 بعض الجملة فليس بعض من ابعاض
 الجملة يكون موجودا في الازل واذا
 لم يكن شي من الابعاض موجودا
 في الازل فانه لاوجود للجملة دون
 وجود ابعاضها (قلت) ولقال ان
 يقول قوله لاوجود للجملة دون
 وجود ابعاضها يعني به وجود
 ابعاضها معها او وجود ابعاضها
 ولو كانت متعاقبة اما الاول فلا
 يصح لان ما فرض متعاقبا لا يمكن
 ان تكون ابعاضه موجودا معه
 وليس له وجود مجتمع في زمن واحد
 حتى يمكن اجتماع ابعاضه مع بل
 وجود ابعاضه وهو متعاقب مع جملة
 جميع بين التبيين وان عني به
 وجود ابعاضها كيفما كان
 فيقال له هذا اصح والمتني اعماهو
 وجود شي من ابعاضها في الازل ولا
 يلزم من انتفاء كون الواحد من
 ابعاضها قدسيا ازليا ان لا يكون
 موجودا فاذا كان وجود الجملة
 موقوفاعلى وجود ابعاضها فوجود
 ابعاض المتعاقب يمكن وان قال ان
 وجود الجنس المتعاقب الذي هو
 قديم ازلي ابدى موقوف على كون
 الواحد من ابعاضه قدسيا ازليا
 او ابا فانه محل التزاع فتبين ان
 الجواب فيه مغلفة وحقيقة
 الجواب انه يجب الحكم على الجملة
 بما يحكم به على افرادها وقد بين هو
 وغيره فساد هذا الجواب فانه اذا لم
 يكن بعض الجملة ازليا كان ذلك
 سلبا لازلا عن افراد الجنس

ليس هذا موضع استقصائه فان المقصود ان الحق دائما مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واقراره بالصيغتين كل طائفة تضاف الى غير ما اذا انفردت بقول عن سائر الامة لم يكن القول
 الذي انفردت به الا خطأ بخلاف المضامين اليه اهل السنة والحديث فان الصواب معهم دائما
 ومن وافقهم كان الصواب معه دائما لما افقته اباهم ومن خالفهم كان الصواب معهم دونه في
 جميع امور الدين فان الحق مع الرسول فمن كان اعلم بسنة واتبع لها كان الصواب معه
 وقولهم الذين لا يتصورون الاقوال ولا يضافون الا اليه وهم اعلم الناس بسنة واتبع لها واكثر
 سلف الامة كذلك لكن التفرق والاختلاف كثير في المتأخرين والذين رفع قدرهم في
 الامة هو ما حيوم من سنته ونصرته وهكذا سائر طوائف الامة بل سائر طوائف الخلق كل خير
 معهم فمباحثته الرسل عن الله وما كان معهم من خطأ او ذنب فليس من جهة الرسل
 ولهذا كان العصابة اذا تسلموا في مسئلة باجتهادهم قال احدهم اقول فيها رأي فان يكن صوابا
 فمن الله وان يكن خطأ فاني ومن الشيطان والله ورسوله بريان منه كقَالَ ابو بكر رضي الله عنه
 في الكلاية وكقَالَ ابن مسعود في المفضلة اذا ما نفي وجهوا كلاهما اصاب ما قاله براءه
 لكن قال الحق فان القول اذا كان صوابا فهو مما جاءه الرسول عن الله فهو من الله وان كان خطأ
 فانه لم يبعث الرسول بخطا فهو من نفسه ومن الشيطان لان الله ورسوله والمقصود هنا بالاضافة
 اليه الاضافة اليه من جهة الاهته من جهة الامر والشرع والدين والله يحبه ويرضاه وينب
 قاعله عليه وامان بهمة الخلق فكل الاشياء منه والناس ليسوا بالعصابة عما من الله خلفا
 وتقديره فخذلوا ان كل ما وقع منه والعرب كانت في جاهليتها تفرق القضاة والقدرة ان رقية
 وعبره ما زالت العرب في جاهليتها واسلامها مقرولة فاضاهم القدر وقد قال عنتره
 يا عجل ان من المنه مهرب ان كان ترى في السماء قضاها
 وانما كان سؤال الناس عما من الله من جهة امره دينه وشرعه الذي يرضاه ويحبه وينب
 امله وقد علم العصابة ان ما خالف الشرع والدين فله يكون من النفس والشيطان وان كان قضاء
 الله وقدره وان كان يعنى عن صاحبه كما يعنى عن النسيان والخطا ونسيان الخير يكون من
 الشيطان كقَالَ تعالى ولما نبيناك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وقال تعالى
 موسى صلى الله عليه وسلم وما انسانه الا الشيطان ان ذكره وقال فانساء الشيطان ذكر ربه ولما
 نام النبي صلى الله عليه وسلم واعماه في الوادي عن الصلاة قال هذا واحد حضر فافه الشيطان وقال
 ان الشيطان اتي بلالا فجعل يهذه كما يهذي الصبي حتى نام فانه كان وكل بلالا ان يكلا لهم
 الصبح مع قوله ليس في النوم تفرط وقال ان الله قبض ارواحنا وقال بلال اخذ بنفسى الذي
 اخذ بنفسك وقال من نام عن صلاة فليصلها اذا ذكره كقوله كفارتها الا ذلك ومع قوله تعالى عن
 المؤمنين ورسالاتنا اخذنا نسيانا او خطأ قال تعالى قد فعلت وكذلك الخطا في الاجتهاد
 من النفس والشيطان وان كان مغفور لصاحبه وكذلك الاحتلام في المنام من الشيطان وفي
 العجيج عن الله قال الرواة ثلاثة رؤيا من الله ورؤيا من الشيطان ورؤيا مما يحذبه المرفقة
 في القطة فيروا في المنام فالتأثير في منامه ما يكون من الشيطان وهو كقَالَ صلى الله عليه
 وسلم رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يقين وعن الصبي حتى يحتلم واعذرهم
 النائم ولهذا لم يكن لشي من اقواله التي تسع منه في المنام حكم العلماء فلو طلقوا واعتق
 او تبرع او عرغ ذلك في منامه كان انما يخالف الصبي المبرق ان اقواله قد تعتبر ما بان الى وما
 بغيرانه في مواضع بالنص وفي مواضع بالاجماع وكذلك الوسواس في النفس يكون من الشيطان

تارة ومن النفس تارة قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه وقال فوسوس اليه الشيطان وقال فوسوس لهما الشيطان والوسوسة من جنس الوشوشة بالنسب المجهمة ومنه وسوسة الحلي وهو الكلام الخفي والصوت الخفي وقد قال تعالى قل أعوذ برب الناس ملك الناس الله الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس وقد قيل ان المعنى من الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة ومن الناس وان يجعل الناس أو لا يتناول الجنة والناس فسميهم ناسا كما سميهم رجالا قاله القراء وقيل المعنى من شر الوسوس في صدور الناس من الجن ومن شر الناس مطلقا قاله الزجاج ومن المفسرين كافي الفرج ابن الجوزي من لم يذكر غيرهما وكلاهما ضعيف والصحيح أن المراد القول الثالث وهو أن الاستعاذة من شر الوسوس من الجنة ومن الناس في صدور الناس فأمر بالاستعاذة من شر شياطين الانس والجن كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن ويوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولواشع بذلك ما فعلوا فذرهم وما يفترون وفي حديث أبي ذر الطويل الذي رواه أبو جاتم بن حبان في صحيحه بطوله قال يا أبا ذر تعوذ بالله من شياطين الانس والجن فقال يا رسول الله وللا ناس شياطين قال نعم من شر شياطين الجن وقد قال تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انما معكم غمائم مستهزون والمنقول عن عامة المفسرين أن المراد شياطين الانس وما علمت أحد أقال انهم شياطين الجن فمن ابن مسعود وابن عباس والحسن والسدي أنهم رؤسا فيهم في الكفر وعن أبي العالية ومجاهد أخوانهم من المشركين وعن الفضالة وابن السائب كهنتهم والآية تتناول هذا كله وغيره ولفظه يدل على أن المراد شياطين الانس لأنه قال وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انما معكم ومعلوم أن شياطين الجن معهم لقوا الذين آمنوا (١) لاحتياج أن يخاطبه وشيطان الجن هو الذي أمرهم بالتفان ولم يكن ظاهرا حتى يخلوهم معهم ويقول امعكم لاسما إذا كانوا يظنون أنهم على حق كما قال تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا أنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون ولوعلموا أن الذي بأمرهم ذلك شيطان لم يرضوه وقد قال الخليل بن أحمد كل متمرّد عند العرب شيطان وفي اشتقاقه قولان أحدهما أنه من شطن يشطن إذا بعد عن الخير والثون أصلية قال أمية بن أبي الصلت في صفة سليمان عليه السلام أعما شاطن عصاة عكاه • ثم يلقى في السجن والأغلال

عكاه ووقفه وقال التائيعة

نأت بساعدك نوى شطون • فباتت والقواد بهارهن

ولهذا قربت به اللفظة فإن اللفظة هي العدم من الخير والشيطان بعيد من الخير فيكون وزنه فيعلا نظير فعال وهم من صفات المبالغة مثل القيام والقوام فأقيام فعال والقوام فعال مثل العباد والعواد وفي قراءة عمر السلي القيام • فالشيطان المصنف بصفة ثابتة قوية في كونه البعد عن الخير بخلاف من بعده عنه مرة وقرب منه أخرى فإنه لا يكون شطونا وما يدل على ذلك هو أنهم تشطن يشطن شطنة ولو كان من شاط يشط لقل تشبط يشبط والذي قال هو من ساط يشط إذا احتري والتب جعل اللون زائدا وقال وزنه فعلا كما قال الشاعر وقد يشط على أرمأنا البطل • وهذا يصح في الاشتقاق الأكبر الذي يعتبر فيه الاتفاق في جنس الحروف كما يرى عن أبي جعفر أنه قال العامة مشتق من المي مرضى الله أن يشبههم بالانعام حتى قال بل هم أشعل سبيل وهذا كما يقال السر بما خوذ من السر وهو التكاثر ولوجرت على القياس لقل

(١) قوله لاحتياج أن يخاطبه كذا في الاصل وإن لم يكن فيه تحريف فغناء أن كلامهم لا يحتاج أن يخاطبه شيطانه الجنى كسبه معصمه

ان فيهم من كان يسكت عن علي ولا يرفع في الخلافة لان الامة لم تجتمع عليه ولا يسجد كما كان
 بعض الشيعة يسب وقد صنف بعض علماء العرب كتابا كبيرا في الفتوح فذكر فتوح النبي
 صلى الله عليه وسلم وفتوح الخلفاء بعده أبي بكر وعمر وعثمان ولم يذكر عليه صلواته ومواليه
 لانه لم يكن في زمنه مفتوح وعلماء السنة كلهم مالوا واحصاه والا وراعي واحصاه والشافعي
 واحصاه وأحمد بن حنبل واحصاه وأبو حنيفة واحصاه وغير هؤلاء كلهم يحب الخلفاء ويقولون
 ويعتقدون انهم منكر على من يذكر أحد منهم سوء فلا يستخرون ذكره على ولا عثمان ولا
 غيره بما يقوله الرافض والخوارج وكان صار إلى المغرب طوائف من الخوارج والرافض
 كما كان هؤلاء في المشرق وفي بلاد كثيرة من بلاد الاسلام ولكن قواعدهم للدين لا تستمر على
 شيء من هذه المذاهب بل اذا ظهر فيها شيء من هذه المذاهب بعده أقام الله ما بعث به محمد صلى الله
 عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي يظهر على الطاهر وينوعيد بتظاهرون بالشيعة واستولوا
 من المغرب على ما استولوا عليه وبنوا المهديّة ثم جاء إلى مصر واستولوا عليها حتى سنة واستولوا
 على الجاز والشام نحو ما تمسك وملكو ايضا في قسّة الباساسيرى وافضلهم الملاحنة في
 شرق الارض وغيرهم وأهل البدع والادواء محب ذلك منهم ومع هذا فكانوا محتاجين إلى أهل
 السنة ومحتاجين إلى مصانعتهم والتقية لهم ولهذا ناس مال الرافضة التقية وهي أن يظهر خلاف
 ما يطن كما يفعل المنافق وقد كان المسلمون في أول الاسلام في غاية الضعف والقلة وهم يظهرون
 دينهم لا يكتبونه والرافضة يزعمون أنهم يعملون بهذه الآية قوله تعالى لا يفتد المؤمنون الكافرين
 أو يلبسهم دون المؤمنين ومن فعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تنفوا عنهم فتأخذهم الله
 بنفسه ويزعمون أنهم هم المؤمنون وسائر أهل القبلة كفار في تكفير الجمهور وقولهم لكن
 قد رأيت غير واحد من أئمتهم صرح في كتبه وفتاويه بكفر الجمهور وانهم من دون
 ودارهم حاد ردة يحكم بخاصة ما تعالوا من أن ينقل إلى قول الجمهور منهم ثم تاب لم تقبل قوله
 لان المراد الذي يولد في القطر لا يقبل الرجوع إلى الاسلام وهذا في المرتد عن الاسلام قول
 لبعض السلف وهو رواية عن الامام أحمد قالوا لان المرتد من كان كافرا فأسلم ثم رجع إلى
 الكفر بخلاف من يولد مسلما فجعل هؤلاء هذا في سائر الامة فهم عندهم كفار في سائرهم إلى
 مذهبهم كان مرتدا وهذا الآية تنج عليهم فان هذه الآية مخطوب بها أولامن كان من النبي
 صلى الله عليه وسلم من المؤمنين فقبل لهم لا يتخذ المؤمنون الكافرين أو يلبسهم دون المؤمنين
 وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء فان سورة آل عمران كلها مدنية وكذلك البقرة والنساء
 والمائدة ومعلوم ان المؤمنين بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أحد منهم يكثر
 ايمانه ولا يظهر الكفر لأنه منهم كما تفعله الرافضة مع الجمهور وقد اتفق المفسرون على انها نزلت
 بسبب ان بعض المسلمين راد ان يظهر مودة الكفار فزعموا عن ذلك وهم لا يظهر مودة المودة الجمهور
 وفي رواية الفضل عن ابن عباس ان عبادا من الصامت كان له حطام من اليهود فقال يا رسول الله
 ان معي خمسة من اليهود وقد رأيت أن استظهرهم على العدو فترت هذه الآية وفي رواية
 أن صالح أن عبد الله بن أبي وأصحابه من السابقين كانوا يتولون يهوديا أو نهم بالاخبار
 يرجون لهم الظفر على النبي صلى الله عليه وسلم فبقي الله المؤمنين عن مثل فعلهم وروى عن

تركيها فانهم يقولون بحسب
 اصطلاحكم انه ينقسم إلى مركب
 من ذاته ومركب من غيره حقيقة
 الامران ثبوت الصفاتان سميتوه
 تركيها نسل لكم عدم انقسام
 المركب إلى القديم واجب ومحدث
 ممكن وان لم سموه تركيها بطل
 أصل كلامكم ولكن انتم سميت هذا
 تركيها ونفيتموه فلهذا أقسم لا ينقسم
 المركب فكان كلامكم ممتنع عايل
 بالطلا وأما قوله ان لقاتل أن يقول
 ان كان يوجد مركب من ذاته
 فسيوجد محض مركب من ذاته وان
 وجد محض مركب من ذاته فسيوجد
 معدوم من ذاته فجوابه من وجوه
 أحدها مع المقدمة الاولى فما
 البطل على أنه اذا وجدت ذات
 موصوفة بصفات لازمة له يلزم أن
 توجد ذات مفعلة بمركب متبالي
 معه في ذلك لا مجرد الموازنة العقلية
 الثانية حقيقة قوة ان انقضاء
 التركيب إلى المركب كافتقار التصريح
 إلى الحركة فان أخذ ذلك على أنه
 فاعلا فكل منهما فاعل وان أخذ
 مجرد التركيب أخذ مجرد
 التصريح قيل فعلى هذا يكون
 المعق اذا وجد متصف بصفة بنفسه
 يوجد فاعل متحرك بنفسه واذا
 كان حقيقة كلامه اذا كان
 متصف بالصفات من ذاته فسيوجد
 متصف بالافعال من ذاته فيقال
 له إما ان تكون هذه اللازمة
 حقيقة وإما ان لا تكون فان لم تكن

هذا التذكير والجوامع من الشيطان وأنه بنفسه حتى لا يدري كم صلى وأمره بصحة السهو ولم يؤت به ذلك والخسوس الخفيف لا يطل الصلاة بتفاق العلماء وأما إذا كان هو الأغلب فقل عليه الصلاة وهو اختيار أبي عبد الله من حامد والصحيح الذي عليه الجمهور وهو المنصوص عن أحد وغيره أنه لا إعادة عليه فإن حديث أبي هريرة عام مطلق في كل وسواس ولم يؤمر بالأعاد يمكن ينقص أجره بقدر ذلك قال ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها وفي السنن عن حماد أن يقرأه صلى صلاة تفقهه فقل له في ذلك فقال هل نقصت منها شيئا قالوا لا قال فاني بدرت الوسواس وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل لنصرف من صلاته ولم يكتبه منها إلا عشرها إلا تسعها إلا ثمانها قال إلا نصفها وهذا الحديث بحجة على ابن حامد فإن أدنى ما ذكر نصفها لو قد ذكر أنه يكتبه عشرها وأداء الواجبة مقصودان أحدهما إرادة التمسك به يتدفع عنه النعم والعقاب المستحق بالتلذذ فهذا لا يتجسس معه الإعادة فإن الإعادة تبقى مقصودها حصول ثواب مجزئ وهو شأن التطوعات لكن حصول الحسنات الملحية للسنن لا يكون إلا مع القبول الذي عليه الثواب فيقدر ما يكتبه من الثواب يكفر عنه من السيئات الماضية وما لا ثواب فيه لا يكفر وإن برئت به الغنة كما في الحديث المأثور بصلواته ليس خطئه من صيامه إلا الجوع والعطش ورب قائم خطئه من قيامه السهر يقول أنه تعب ولم يحصل له منفعة لكن نعمته برئت وإن برئت نعمته فسلم من العقاب فكان على حاله لم يزد بذلك خيرا والصوم إنما شرع لتفصيل التقوى كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وأما معدودات قالها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وأما معدودات قالها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وأما معدودات قالها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وأما معدودات قالها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون

الآن بل قولهم وقيل بل يجب تراخي الأمر عن المؤثر التام كما يقوله أكثر أهل الكلام ويلزم من ذلك أن يصير المؤثر مؤثرا تاما بعد أن لم يكن مؤثرا تاما بدون سبب حادث أو أن السواك تحدث بدون مؤثر تام وأن الممكن يرجع وجوده على عظمه بدون المرجع التام وهذا قول كثير من أهل الكلام منهم من يقول القادر يرجع أحد المقدورين بالأمر مع ومنهم من يقول بل يرجع بالأرادة القدرة الأرية ومن هؤلاء وهؤلاء من يقول بل يرجع مع كون الرحمان أولى بالأمر وجوده وهو قول محمود الحواري من الأولين وهو قول محمد بن عبد الله الهيم الكراخي وغيره من الآخرين فإن الكرامة مع الأشعرية والكلاسية يقولون المرجع هو الإرادة القدرة الأرية ويقولون إن الإرادة لا توجد المراد لكن منهم من يقول من شأن الإرادة أن ترجع بالأمر بل مع تساوي الأمرين كما تقوله الأشعرية ومنهم من يقول (١) ترجع أولوية الترجيح وهذا قول الكرامة والقول الثالث أن المؤثر التام يستلزم وجودا ثم عقبه لامعه في الرمان ولا مخرجا عنه كما قال تعالى إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقوله كن فيكون وعلى هذا فيلزمه وثكل ماسوي الرب لا ميسوق بوجود التأثير ليس زمنه زمن التأثير والقادر المردي يستلزم (١) قوله ترجع أولوية أنه حجج كذا في الأصل وأنظر كتبه معصية

المقتدور والمراد بالقدرة والقدرة والقدرة
حاصلان قبل المقدور والمراد
وجود المقدور والمراد بهما استلزامان
له وهذا قول كثر أهل الآثار وعلى
هذا فيجب الفرق بين وجود العلة
والمفاعل والمؤثر عند وجود الأثر في
الزمان فإن هذا (١) لا بد منه وبين
وجود العلة التي هي الفعل والناظر
في الزمان فإن هذا هو الذي يتعقبه
المفعول المعلوم الذي هو الأثر ومن
الناس من فرق بين تأخير القادر
المختار وتأخير العلة الموجبة فزعم
أن الأول لا يكون الأمع تراخي
الأثر والثاني لا يكون الأمع مقارنة
الأثر لأثر وهذا أيضا غلط فإن
الأدلة الثلاثة توجب التسوية ولو
فقد رآه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر
مختار فكيف إذا كان ذلك ممنوعا
وكون المعلوم والمفعول لا يكون
مفعولا معلولا إلا بعد عدمه هو من
القضايا الضرورية التي اتفق عليها
عامة العقلاء من الأولين والآخرين
وكل هؤلاء يقولون ما كان معلولا
يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون
الأحاد ناسبا وقابل لعدم ومن قال
ذلك أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا
وأمثاله صرحوا بذلك لكن ابن سينا
تناقض مع ذلك فزعم أن الفاعل هو
قديم أزلي مع كونه يمكنه قبيل
الوجود والعدم وهذا مخالف لما
صرح به هو وصرح به أمته وصائر
العقلاء وهو مما أنكره عليه ابن
رشد الحفيد وبين أن هذا مخالف
قوله لا بد منه وبين وجود كذا في
نسخة وفي أخرى لا بد منه في وجود
وانظر اه معصية

بما ينص به كصدق السهو في الصلاة وقايم الجارية لتركه من واجبات الحج ومثل صدقة الفطر
التي فرضت طهرتها لصائم من التقوى والرفق وذلك لأنه إذا أمكنه أن يأتي بالواجب كان ذلك عليه
ولم يكن قدرته من عهده بل هو مطلوب به كالوجوب عليه بخلاف ما إذا أتى بغيره يوم الجواز
فانه لم يبق هناك إلا الحسنات ولهذا كان جمهور العلماء على أن من ترك واجبا من واجبات
الصلاة عد أفعليه إعادة الصلاة ما دام يمكن فعلها وهو أحوط حتى لو أتى هذا مذهب مالك
والشافعي وأحمد لكن مالك وأحمد يقولان قد يصح فيها ما يسقط بالسهو ويكون حضور السهو
عوضا عنه وسهو السهو واجب عندهما وأما الشافعي فيقول كل ما وجب بطلت الصلاة
بتركه عدا أو سهوا وسهو السهو عند مالك واجب فإن ما صحب الصلاة مع السهو عنه لم يكن
واجبا ولا مسطرا ولا كرونا يوجبون حضور السهو كمالك وأبو حنيفة وأحمد ويقولون قد أمر به
النبي صلى الله عليه وسلم والأمر ينقض الإيجاب ويقولون الزيادة في الصلاة ولو فعلها عدا بطلت
الصلاة بالاتفاق مثل أن يترك ركعة خامسة عدا أو يسلم عدا قبل إكمال الصلاة ثم إذا فعله
سهوا وجد السهو بالسنة والاجماع فهذا حضور لما تصح الصلاة مع سهو دون عدا وكذلك
ما تنقصه منها فإن السجود يكون للزيادة تارة وتنقص أخرى كسهو النبي صلى الله عليه وسلم
لما ترك الشهادتين ولو فعل ذلك أحد عدا بطلت صلاته عند مالك وأحمد وأما أبو حنيفة
فروى جوف الصلاة ما لا تبطل بتركه لا عدا ولا سهوا ويقول هو سيء بتركه كاطلاقه وفراغ
الفتحة وهذا مما تازعه فيه الأكثرون وقالوا من ترك الواجب عد أفعليه إعادة المكنة لأنه لم
يقبل ما أمر به وهو قادر على فعله فلا يسقط عنه وقد أخرجنا في التبيين حديث النبي صلى الله عليه وسلم
لما قاله النبي صلى الله عليه وسلم أربيع فصل فأنك لم تصل وأمر به الصلاة التي فيها ما ينبغي فدل
هذا الحديث الصحيح على أن من ترك الواجب لم يكن مافعله صلاة بل يؤمر بالصلاة والشارع صلى
الله عليه وسلم لا يبيح الاسم إلا لتفاد بعض واجباته فقله أنك لم تصل لأنه ترك بعض واجباتها
ولم تكن صلاته تامة مقامه الإقامة المأمور بها في قوة تعالى فإذا أتمها انتتم فأقوى الصلاة فقد أمر
بتمامها ولهذا المأمور بتمامها بتمام العزيمة بقوة وأتموا الحج والعمرة لله ألزم الشارع فيما فعل جميع
الواجبات فإذا ترك بعضها فلا يضمن الجبران فعلم أنه لم يأت بالمأمور به بتمام الواجب
والأفعليه ما يمكن من إعادة وجبران وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الصف وحده أن يعيد
وقال لأصالة لفخلف الصف وقد صححه أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وابن حزم وغيرهم من
علماء الحديث فان قيل ففي حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه أهل السنن من حديثه فاعنه رابع أنه
جعل ما تركه من ذلك يؤخذ بتركه فقط وبحسبه ما فعل ولا يكون كمن لم يصل ويل وكذلك
نقول من فعلها وترك بعض واجباتها لم يكن بمنزلة من يأت بشيء من أجل يثاب على ما فعل
ويعاقب على ما ترك وإنما يؤمر بالاعادة دفع عقوبة ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب فان
كان يعاقب على ترك البعض رزاه أن يفعلها فان كانه جبران أو أمكن فعله وحده والأفعليه
مع غيره فانه لا يمكن فعله مفردا فان قيل فإذا لم يكن فعله مفردا طاعة لم يثب عليه أولا قبل
هو ولا فعله ولم يكن يعلم أنه لا يجوز أو كان ساهيا كالذي يصلي بلا وضوء أو يسهو عن القراءة
ويضع ما أمر به أولا كالتأثم إذا سقط في الوقت فانه يؤمر بالصلاة لأنها واجبة عليه في وقتها
إذا أمكن والأصلاها متى وقت استيقظ فانه حينئذ يؤمر بها أو إذا أمر بالاعادة فقد علم أنه
لا يجوز فعل ذلك مفردا فلا يؤمر به مفردا فان قيل فلو تعدد أن يفعلها مع ترك الواجب

التي يعلم وجوبها قبل هذا المستحق للعقاب فانه عاص بهذا الفعل وهذا قد يكون معه كالم التارك
وان قدر ان هذا ثابت فانه لا يثبت عليه ثواب من فعله مع غيره كما امر به بل أكثر ما يقال انه لا
عليه ثواب بالمعصية لكن الذي يعرف انه اذا لم يكن يعرف ان هذا واجب او منهي عنه فانه يثبت على
ما فعله قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والقرآن وذكر الله
ودعا وخير والا فلا مسلم لا يصلي الا غير فبذلك لا يغير وضوءا وركوعا وسجودا ومن فعل ذلك كان
مستحقا للذم والعقاب ومع هذا فقد يمكن اذاعه بل ذلك مع اعترافه بأنه مذنب لا على طريق
الاستهانة والاستهزاء والاستغفاف بل على طريق الكسل أن يثبت على ما فعله من ترك واجب
الاجب الجبورة بدم لكن لا يكون ثوابه كما اذا فعل ذلك مع غيره على الوجه المأمور به وبهذا يشهد
الحواشي عن شبهة أهل البدع من استوارج والرحمة وغيرهم ممن يقول ان الايمان لا يتبع بعض
ولا يتفاضل ولا ينقص قالوا الا انه اذا ذهب منه جزء ذهب كله لان الشيء المركب من اجزاء امتنع
ذهبه منه جزء ذهب كله كالصلاة اذا ترك منها واجبا بطلت ومن هذا الاصل تشتت بهم الطرق
وأما العصابة وأهل السنة والحديث فقالوا انه يزيد وينقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خرد من ايمان وعلى هذا فتقول اذا نقص شيء
من واجباته فقد ذهب ذلك الكمال والتمام ويجوز في الاسم اذا اريد به في ذلك الكمال وعليه ان
يأتي بذلك الجزء ان كان تركه واجبا فلهذا وكان ذنبا استغفر منه بذلك يصير من المؤمنين المستحقين
لثواب الله المحض اخلاصا عن العقاب وأما اذا تركه واجبا منه أو فعل محرما فانه يستحق العقاب
على ذلك ويستحق الثواب على ما فعل والمنفي انما هو المجموع لكل جزء من اجزائه كما اذا ذهب
واحد من العشرة لم يبق العشرة عشرة لكن بقي أكثر اجزائها وكذلك كانت السنة في سائر
الاعمال كالصلاة وغيرها فانه يثبت على ما فعل منها ولو يعاقب على الباقي حتى ان كان له تقويع
جبرم تركه بالتقويع ولو كان ما فعل باطلا لوجوده كعدمه لا يثبت عليه لم يجبر بالتوافل شيء
وعلى ذلك دل حديث المسيء الذي في السنة انه اذا نقص منها شيئا ثبت على ما فعله فان قلت
فالتفقهاء يقولون انه قد بطلت صلاته وصومها اذا ترك منه ركعا قبل لان الباطل في عرفهم
ضد الصحيح والصحيح في عرفهم ما حصل به مقصوده وترتب عليه حكمه وهو راحة النية ولهذا
يقولون الصحيح ما سقط القضاء فصارت قولهم بطلت بمعنى وجب القضاء لا بمعنى أنه لا يثبت عليها
شيء في الآخرة وهكذا الذي في كلام الله وسوره كقوله صلى الله عليه وسلم لا يرف الزاني
حين يرف وهو مؤمن وقوله لا ايمان لمن لا امانة له ولا دين لمن لا عهد له وقوله تعالى انما المؤمنون
الذين اذا ذكروا بآياته لم يقولوا سمعنا وأطعنا وأما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتووا وجاهدوا
بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وأولئك هم الصادقون فان في الايمان عن ترك واجباته أو
فعل محرما كفي غير كونه لاصلا لا بالام القرآن وقوله لسيء ارجع فصل فانك لم تصل وقوله
للفرد خلف السفلى أمره بالاعادة لصلاة فتدخلف الصف وقوله من مع النداء ثم لم يجب
من غير عذر فلا صلاته ومن قال من التفقهاء ان هذا الذي الكمال قبله ان اريدت الكمال
المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع انه يني عملا فله العبد
على الوجه الذي وجب عليه ثم ينفه تركه بعض المستحب بل الشارع لا يني عملا الا اذا ايقعه
العبد كما وجب عليه الثاني انه لو ترك مستحب كان عامة الناس لاصلا لهم ولا صام فان
الكمال المستحب متفاوت ولا أحد يصلي كصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكل من لم يكملها
كتمكيل الرسول يقال لاصلا له فان قيل فهو لاء الذين يترون فرضا من الصلاة وغيرها

لما صرح به ارسطو وسائر الفلاسفة
وان هذا لم يقفه أحد قبله وارسطو
لم يكن يقسم الوجود الى واجب
ويمكن ولا يقول ان الاول موجب
بذاته للعالم بل هذا قول ابن سينا
وأما له وهو وان كان أقرب الى
الحق مع فساد وتناقضه فليس هو
قول سلفه بل قول ارسطو وأتباعه
أن الاول انما اقتصر اليه الفلك
لكنه يصحرك التشبيه بالكون
الاول عليه فاعلم انه حقيقة قول
ارسطو وأتباعه أن ما كان واجب
الوجود فانه يكون مفتقرا الى
غيره فيكون جسماء كبا حاملا
للاعراض فان الفلك عندهم
واجب بذاته وهو كذلك كما قد بسط
كلامهم والرد عليهم في غير هذا
الموضع وبين ما وقع من الغلط في
نقل مذاهم وأن أتباعهم صاروا
يحسبون مذاهم ففهم من يعمل
الاول محدثا للركعة بالامر وليس
هذا قولهم فان الاول عندهم لا شعور
له بحركة ولا ارادة وانما الفلك
يتركه عندهم للتشبيه فهو يحركه
كحرك الامام للزوجة أو المشوق
لعائقه لا تحريك الامر بالامور كما
يرجع ابن رشد وغيره ومنهم من
يقول بل هو علة بمسعدة فاعلة
للافعال كما يقوله ابن سينا وأتباعه
وليس هذا أيضا قولهم ولكن كثير
من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من
مذاهب الفلاسفة الا ما ذكره ابن
سينا كابن حامد القرطبي والرازي
والأمدى وغيرهم ويذكرون

يؤمرون بأداء الصلاة والاعمال إذا ترك بعض فرائضه يؤمر بأدائه قبل ليس الأمر بالأعطاء
مطلقا بل يؤمر بالممكن فأن كان يمكن الاعادة أو إن لم يمكن أمره أن يفعل حسنات غرضها كما
لو ترك الجمعة فأنه وإن أمر بالطهر فلا تدمسدا الجمعة بل الإثم الخاص بل ترك الجمعة لا يزيل
جميعه ما ظهر وكذا من ترك واجبات الحج بعد أدائه يؤمر بها مادام يمكن فعلها في الوقت فإذا فات
الوقت أمر بالماء الجار ولم يكن ذلك... سقط عنه أثم التوبة معطى بل هذا الذي يمكنه من
البدل وعليه أن يتوب توبة تغسل أثم التوبة من فعل محرما فله أن يتوب منه توبة تغسل
أثم ومن ذلك أن يأتي بحسنات تجزئ عنه وكذلك من فوت واجباته فله أن يستدركه وأما إذا أمكنه
استدراك فعله بنفسه وهكذا نقول فمن ترك بعض واجبات الإيمان بل كل ما مؤثر تركه فقد
ترك جزءا من إيمانه فيستدركه بحسب الإمكان فإن فات وقته تاب وفعل حسنات أخر غير هذه ولهذا
كان الذي اتفق عليه العلماء أنه يمكن إعادة الصلوات في الوقت الخاص والمشتك كما يصلي الظهر
بعد دخول العصر ويؤخر العصر إلى الأصفر أو هذا أصح صلاة وعليه أثم التأخير وهو من
المذمومين في قوة تعالى فويل للصلاة الذين هم عن صلاتهم ساهون وقوله فطفت من بعدهم
خلف أصابعهم الصلاة واتعوا الشهوات فإن تأخيرها عن الوقت الذي يجب فعلها به هو
إضاعتها وهو عنها بلا نزاع أعلمه بين العلماء وقد جاءت الآثار بذلك عن الصحابة والتابعين
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الأمر الذي يؤخرون الصلاة عن وقتها
صلوا الصلاة وقتها وأجعلوا صلاتكم معهم نافلة وهم إنما كانوا يؤخرون الظهر إلى وقت
العصر والعصر إلى وقت الأصفر وذلك مما هم مذمومون عليه ولكن ليسوا كمن تركها
أو فوتها حتى غابت الشمس فإن هؤلاء أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم ونهى عن
قتال أولئك فإنه لما ذكر أنه سيكون أمرهم يفعلون ويفعلون قالوا أفلا نتقاتلهم قال
لما صلوا وقد أخبر عن هذه الصلاة التي يؤخرونها أمر أن تلي في الوقت وتعاد معهم نافلة
فدل على صحة صلاتهم ولو كانوا لم يصلوا الأمر بقتالهم وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال من
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر مع قوله أيضا في الحديث الصحيح
تلك صلاة المدفق تلك صلاة المنافق رقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً
لا يدرك الله فيها الاقبيلا وثبت عنه في الصحيحين أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما
وثر أهله وماله وثبت عنه في الصحيحين أنه قال من ترك صلاة له من غير فقد حط الله وقال أيضا
إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضعوها فن حافظ عليها كان له اجر مرتين وقد
اتفق العلماء على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا
ذكرها فإن ذلك وقتها فتسقوا على أن السائم صلى إذا استيقظ والناسي إذا ذكره عليه قضاء
النافلة على الفور عند جمهورهم كمالك وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم وأما الشافعي ففعل
قضاء النائم والناسي على التراخي ومن نسي بعض واجباتها فوكن نسيها فلو صلى ثم ذكر بعد
خروج الوقت أنه كان على غير وضوء أعاد كما عاد عمر وعثمان وغيرهما لما صلوا بالناس ثم ذكر
بعد الصلاة أنهم كانوا جنباً فأعادوا ولم يأمر والمؤمنين بالاعادة في حديث عمر أنه لم يذكر إلا بعد
طلوع الشمس وكذلك إذا أخرها تأخيراً يرى أنه جاز كما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الاحزاب وصلها بعد غيب الشمس فإن ذلك التأخير إما أن يكون لسهو منه أو لأنه كان حاراً
إذا كانوا مستغوين يقال أمدوا بنؤخر الصلاة والعلماء هم في ذلك ثلاثة أقوال قيل صلى
حال القتال ولا يؤخر الصلاة وتأخيرها عند منسوخ وهذا مذهب مالك والشافعي والأمام أحمد

الآدمي في هذا الموضوع حيث
قال إن الصلاة أو الفاعل لا يضر
في كونه عمله المسمى العدم لأن
تأثير الله في المصلول إنما هو في
حال وجود المصلول فيقال لهم ليس
في هذا ما يدل على أن المصلول يجوز
أن يكون قد دعا إلى ما لا يحرم مسوق
بالعلم بل قولكم وأذا فلا فرق
بين أن يكون المصلول وجوده
مستوقاً بالعدم وغير مستوق دعوى
مجردة فتبين أن ما ذكره الأمدى
وغيره من امتناع الافتراق بين العلة
والمعلول في الزمان وجوب معقارتهما
في الزمان من أصعب الحجج بل
ما ذكره لا يدل على جواز الافتراق
فضلاً عن أن يدل على وجوب
الافتراق بل غاية ما ذكره أن سبق
العدم ليس بشرط في إيجاد العلة
ولا يلزم من كونه ليس بشرط وجوب
الافتراق بل قد يقال بجواز
الافتراق وجواز التأخير حيثئذ
فلتأمل أن يقول (١) هذا الذي
ذكرته وإن كان باطلاً كما قد بسط
في غير هذا الموضوع وبين فيه أن
لناس في هذا المقام ثلاثة أقوال
فيل يجوز أن يقارن المصلول العلة
في الزمان فيقتصرن الأثر بالمؤثر في
الزمان كما يقوله ابن سينا وما تبعوه
(١) قوله هذا الذي ذكرته الخ
هكذا في الأصل وفي العبارة نقص
فانظر ابن المنبر وحرر ما قام
أصل أحسليم فإن الأصل الذي
يبدناحرف بغيره كنه محجبه

في المشور عنه وقيل بخبرين تقدمهما وتأخيرها لأن الصحابة لما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة كانت طائفة منهم أخرت الصلاة فصلاها بدعوى غيب الشمس وكانت طائفة قالوا لم يرتبنا إلا المبادرة إلى المدو لا التفويت الصلاة فصلا في الطريق فلم يعف النبي صلى الله عليه وسلم أحدا من الطائفتين والحديث في العيصين من حديث ابن عمر وهذا قول طائفة من الساميين وغيرهم وهو إحدى الروايتين عن أحمد وقيل بل يؤخرونها كما فعل يوم الخندق وهو مذهب أبي حنيفة في الجملة كل من أخرها تأخيرا يعذبه الله بالناس أن تطلق الاجتماع فانه يصلها بعد الوقت كمن ظن أن الشمس لم تطلع فأخبرها حتى طلعت وأظن أن وقت العصر باق فأخبرها حتى غربت فان هذا يصلي وعلى قول الأكثرين ما بقي تأخيرها جازا حتى تقرب الشمس ومن قال انه يجوز التأخير فانه يصلها ولو أخرها باجتهاد فله يصلها وان قيل انه أخطأ باجتهاد وليس هذا من أهل الوعيد المذكور في قوله من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله فان هذا اجتهد ما أول خطئي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تحاويلي عن أمي الخطأ والتسيان وهو حديث حسن وقد دل عليه القرآن والحديث الصحيح وأما من قوتها بعد اعلالها بوجوبها وأوقت بعض واجباتها الذي يعلم وجوبه منها فهذا مما تنازع فيه العلماء فقل في الجمع يصح أن يصلها بعد التفويت ويجب ذلك عليه ويشاع على ما فعل ويعاقب على التفويت كمن أخر الظهر إلى وقت العصر والمغرب والعشاء إلى آخر الليل من غير عذر وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يقولون في كل صلاة وجبت اعادةها في الوقت فتجب اعادةها بعد الوقت وأما مالك وغيره من أهل المدينة فيقولون بين ما يعاد في الوقت وما يعاد بعد خروجه الوقت فمالك يكن فرضا بل واجبا وهو الذي يسمونه سنة أمر أو باعادة الصلاة اذا ترك في الوقت كمن صلى بالخاصة وأما ما كان فرضا كالركوع والصدود والطهارة فانه غير ملزم لم يصل فيعيد بعد الوقت وقد أنكر عليهم كثير من الناس التفرق بين الأذان في الوقت وبعده وصف المرنى مصنفه في معنى ما ثلثين مسئلة منها هذه وقد رد على المرنى الشيخ أبو بكر الأبهري وصاحبه القاضي عبد الوهاب وعندهم أن الصلاة ان فعلت كما أمرهم الله فلا اعادة عليه في الوقت ولا بعده وان لم تفعل كما أمر بها الصدق في ذمته فيعيد بعد الوقت وبعده وأهل المدينة يقولون فعلها في الوقت واجب ليس لاحد حقد أن يؤخرها عن الوقت فان كان الوقت اذ كدما ترك لم يعده بعد الوقت لانه ما بقي بعد الوقت يمكنه تلافيها فان الصلاة مع النجاسة أو عر بان في الوقت خير من الصلاة بلا نجاسة بعد الوقت فلو أمرنا أن يعيدها بعد الوقت لكانا نمره بأقص مما صلى وهذا لا أمره الشارع وهذا بخلاف من ترك ركعتا نماز في غير وقت لم يصل فيعيد بعد الوقت وهذا الفرق مبني على أن الصلاة من واجباتها ما هو ركن لا تتم الا به ومنها ما هو واجب تتم بدونه لا مع السهو واما مطلقا وهذا قول الجمهور وأبو حنيفة وجب فيها ما لا يجب بتركه الا اعادة بحال فاذا أوجب أهل المدينة فيها ما لا يجب بتركه الا اعادة في الوقت كان أقرب إلى الشرع وأجمع مع مالك ويجوز فيها ما يسقط بالسهو ويجوز بالسجود ثم ذلك الواجب اذا ترك كعمدا أمرا أحق في ظاهر مذهبه بالاعادة كالوتر فرضا وأما ما كان في مذهبه قولان فحين ترك ما يجب السجود لتركه سهوا كترك الشهادتين الاول وترك تكبيرتين فصاعدا أو قراءة السورة والجهر والخافتة في موضعهما وقد اتفق الجميع على أن واجبات الخمسة ما لا يجب بتركه ومنها ما يغتفر بتركه فلا يجبر كالوقوف بعرفة فكذلك الصلاة وقالت طائفة ثالثة ما أمر الله في الوقت اذا تركه لغير عذر حتى فات وقته لم يكن فعله بعد الوقت كالجمعة والوقوف بعرفة وروى البخاري ان النعل

وقيل بل يجب تراخي الأثرين المؤثر وتأثيره كما يقوله أكثر المتكلمين وقيل بل الأثر يتعقب التأثير ولا يكون مسببا في الزمان ولا يكون متاخرا عنه وهذا هو الصواب كما قال تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ولهذا يقال بطلت المرأة فطلعت وأعتقت الصبد فقضى فالهتق والطلاق عقب التطلق والاعتاق لا يستتر به ولا يتأخر عنه (١) وبين أن من قال باقتراح الأثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة فان ذلك يسكن أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم ومن قال بالتأخر في قوله يستلزم أن المؤثر التام لا يستلزم الأثر بل يحدث الحادث بلا سبب حادث وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو ما أخذ من كلام ابن سينا وهو مع فساد غايته أن المأول يجوز أن يشارن وجوده وجود العلة لا يجب أن يكون مسببا فالصدمع وجود العلة وليس في هذا بيان أنه يتبع تأخر وجوده عن وجود العلة والاقسام الممكنة ثلاثة اما أن يقال بوجوده المقارنة أو بوجود التأثير أو بجواز الأمرين وما ذكرته لا يدل (١) قوله وبين أن من قال الخ كذا في الأصل ولعل في الكلام نقضا فاقول كتب معصمه

بعد الوقت بخلافه لا يشترع الا اذا شرعها الشارع فلا تكون مشروعة الا بشرعه ولا واجبة الا
بأمره . وقد اتفق المسلمون على أن من فاتته الوقوف بصفة لعذر أو لغرض لا يقف بصفة بعد طلوع
الفجر وكذلك في الجمار لا يرمي بعد أيام من سواها فاته لعذر أو لغرض عذر كذلك الجمعة لا يقفها
الإنسان سواها فاته بعذر أو بغير عذر وكذلك لوقوتهم أهل مصر كلهم يصلحوا يوم السبت
وأما الصلوات الخمس فقد ثبت أن المعذور يصلحها إذا مكنته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
من تأم عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقته لا كفارتها الا ذلك وكذلك صوم
رمضان أمر الله المسافر والمريض والحائض أن تصوم نظيره في أيام آخر الوقت المشترك بين
الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقت لجواز فعلهما جميعا عند العذر وإن فعلتا العصر وعذر
ففعلا لهما أتم لكن هذه قد فعلت في وقت هو وقت باقي الجملة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالصلوات خلف الأعمى الذين يؤخرون الصلاة عنه عن قتالهم فمهم وقتهم وليس وأولئك كانوا
يؤخرون الظهر إلى العصر فحيات طاعتهم من التسبحة فصاروا يجتمعون بين الصلواتين في وقت
الأولى تأمنا من غير عذر . فندخل في الوقت المشترك من جواز الجمع للعذر من تأويل الولاية
وتصحيح الصلاة مع إثم التغويت ما لم يدخل في التغويت المطلق كمن يقطر شهر رمضان عمدا
ويقول أنا أصرم في شوال أو يؤخر الظهر والعصر عمدا ويقول أصلحها بعد المغرب أو يؤخر
المغرب والعشاء ويقول أصلحها بعد الظهر أو يؤخر الظهر ويقول أصلحها بعد طلوع الشمس
فهذا تغويت محض بالإعذار وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر
فكان مأزقا له وماله وقال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله . فلو كان يمكنه الاستدراك
لم يحبط عمله وقوله وتر أهله وماله أي صار وترأ لأهله ولأماله ولو كان فعلها يمكنه بالعلم
يكن مؤثرا . وقال من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . فلو كان
فعلها بعد المغرب صحيحا لمطلقا لكان مذكورا سواء أدرك ركعة أو لم يدرك . فله من إدراك من أدرك
ركعة تحت صلاته بلا إثم بل بآثم بتعمد ذلك كجاءت عليه الأحاديث القصصة فاته أمر بأن تصلى
الصلاة لوقتها الذي حصد وأن لا تؤخر العصر إلى ما بعد الاصفرار . ففعلها قبل الاصفرار واجب
بأمره وقوله صلوا الصلاة لوقتها فصل أن هذا الإدراك لا يقع الا ثم عن غير المعذور بل يكون قد
صلاها مع الإثم فلو كانت أيضا تصلى بعد المغرب مع الإثم لم يكن فرق بين من يصلحها عند الاصفرار
أو يصلحها بعد الغروب الا أن يقال ذلك أعظم أمنا ومعلوم أنه كلما أخرها كان أعظم أمنا فثبت
جواز التسامع وجوب التقديم كلما أخر القضاء كان أعظم لآثمه . ومن تأم عن صلاة أو نسيها
فعله أن يصلحها إذا ذكرها فإن ذلك وقته وإذا أخرها من غير عذر آثم كما ثبت من أخر الواجب على
الفور ونسي فعلها بعد ذلك . فلو كانت العصر بعد المغرب بهذه المدة لم يكن تعذرها بغيره
الشمس وقوله من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فاته بل كانت تكون كالواجب
على الفور إذا أخرها وكانت تكون المغرب إذا أخرها إلى وقت العشاء . ومعلوم أن هذا قد يجوز
بل بسن كافي له . فدل ذلك على أن تقديم العصر إلى وقت الظهر يوم عرفة بالسن المتواترة واتفاق
المسلمين . وأما فعل العصر بعد الغروب فلم يؤذن فيه قط لغیر المعذور كما لم يؤذن في صلاة المغرب
قبل غروب الشمس . قال هؤلاء المصنفون في الوقت واجبة على أي حال ترك جميع الواجبات
لأجل الوقت . فإذا مكنته أن يصلى في الوقت بالتعمد أو بإلزامه أو بولائه ركوع وسجود أو
إلى غير القبلة أو يصلى عريانا أو كنهيا أمكن وجب ذلك عليه ولم يكن له أن يصلى بعد الوقت مع
تمام الأفعال وهذا مما ثبت بالكتاب والسنة وعامة مجمع عليه . فعلم أن الوقت مقدم على جميع

على جواز الاقتراح لاعتلى وجوبه
وأنت فيما ذكرته هناك جوزت
تأخر المعول فلا منافاة بين الأمرين
وذلك أن غاية ما ذكرته أن المؤثر
أي المعول الذي هو المصنوع
المفعول لما أن تكون تأثيره قديمة
كواجب الوجود وذلك لا ينفى أن
يكون التأثير به هو الأحداث فإن
فاعل هذه الأحداث تأثيره فبأن
حال الوجود مع كونها بمحدث فليس
كون التأثير فيها في حال وجودها
هما ينفي أنه لا بد أن تكون محدثة
وقوله إذا كان التأثير فيها في حال
وجودها فلا فرق بين أن يكون
وجودها مسبوقا بالعدم أو غير
مسبوق دعوى مجردة لاستواء
الحالين والعقلاء يعلمون بشروءة
مقتضى أن المبدع الفاعل لا يعمل
أن يبدع القديم الذي لم يزل
موجودا وانما يعمل ابتداء عالم
يكن ثم كان بل العقلاء متفقون
على أن الممكن الذي يمكن وجوده
ويمكن عدمه لا يكون الأحداث بعد
عدمه ولا يكون قدما زائلا وهذا
مما اتفق عليه الفلاسفة مع سائر
العقلاء . وقد مرح به أرسطو
وجميع أتباعه حتى ابن سينا
وأتباعه ولكن ابن سينا وأتباعه
تناقضوا فادعوا في موضع آخر أن
الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه
قد يكون قدما زائلا ومن قبله من
الفلاسفة حتى الفارابي لم يدعوا
ذلك ولا تناقضوا وقد حكينا

الواجبات وحيث نزل على في الوقت بلا قرأة أو غير بالتمتع أو نحو ذلك إذا أمر أن يصلي بعد الوقت بقراءة وسنة كان ما أمر به دون ما فعله ولهذا إذا لم يكن إلا أحدهما وجب أن يصلي في الوقت بلا قرأة ولا سنة وتقول لا يضره ما يصلي بعد الوقت بقراءة وسنة فعمله أن ذلك التوقيت ما يبي استدرا كما يمكن أو ما المعذور والله تعالى جعل الوقت في حقه متى أمكنه في نسي الصلاة أو بعض واجباتها صلاها متى ذكرها كان ذلك هو الوقت في حقه وإذا قيل صلاته في الوقت كانت أكمل قبل نعم لكن تلك لم تعجب عليه لغيره والنوم والتسبيح وانما وجب عليه أن يصلي إذا استيقظ وذكر كذا نقول في الحائض إذا ظهرت في وقت العصر فهي حينئذ مأمورة بالتطهر والعصر وتكون مصلية للتطهر في وقتها أداء وكذلك إذا ظهرت آخر الليل صلت المغرب والعشاء وكانت المغرب في وقتها أداء كما أمرها بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم ولم ينقل عن صحابي خلافه وهذا يدل على أن هذا من السنة التي كان الصحابة يعرفونها كان مثل هذا يقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وقدر على ذلك الكتاب والسنة حيث جعل الله الواجبات ثلاثة في حق المعذور وهم معذورة وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وهو يدل على أن الوقت مشترك في حق المعذور فلا يحتاج أن يشي بالجمع كما هو قول الأكر من أبي حنيفة ومالك والامام أحمد وقضاء أصحابه لكن الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كذا في قوم من واقعه قالوا لم يجب التيق في العصر والجمع وهوهور العلماء على أنه لا يجب السنة لانه لا يلا هذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وهو الصواب كما بسط في غيره هذا الموضع وقصة الحائض بما بين أن فعل الصلاة في غير وقتها الذي أمر به فيه غير ممكن فان ذلك لو كان ممكنا لكانت الحائض تؤمر بقضاء الصلاة أمر بإيجاب أو أمر استحباب فإذا قيل يسقط القضاء عنها تخفيفا قيل فلماذا ردت أن تصلي قضاء لتصل ثواب الصلاة التي فاتتها لم يكن هذا مشروعا باتفاق العلماء وكان لها أن تصلي من التوافل ما شاءت فان تلك الصلاة لم تكن مأمورة بها في وقتها والصلاة المكتوبة لا يمكن فعلها إلا في الوقت الذي أمر به العبد فلا يجوز فعلها بعد ذلك وكل من كان معذورا من تأخيرها وناس ومخفى فهو لا مأمورون بها في الوقت الثاني فلم يصلاوا إلا في وقت الأمر كما أمرت الحائض والمسافر والمرضى بقضاء رمضان وقيل في التعمد لفطره لا يجزيه صيام الدهر ولو صامه قالوا والسلي انما أمر بالصلاة إذا ذكرها لم يؤمر بها قبل ذلك وذلك هو الوقت في حقه فلم يصل الا في وقتها وكذلك التائم إذا استيقظ انما صلى في الوقت قالوا ولم يجوز الله لاحد أن يصلي الصلاة لغير وقتها ولا يقبلها منه في غير وقتها السنة وكذلك شهر رمضان وفي السن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أفطر يوما من رمضان لم يقضه صيام الدهر وان صامه قالوا وانما يقبل الله صيامه في غير الشهر من المعذور كل رضى والمسافر والحائض ومن اشتبه عليه الشهر فمخري فصام بعد ذلك فانه يجزيه الصيام أما التعمد لفطره فلا قالوا ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع أهله في رمضان بصوم بل أمره بالكفارة فقط وقد جاء ذكر أمره بالقضاء في حديث ضعيف منه العلماء أحمد بن حنبل وغيره وكذلك جافق الذي بسني عمدا أنه بعد ذلك لم يثبت رفعه وانما ثبت أنه موقوف على أي هر يرتو بقدر رحمة فتكون المراد به المعذور الذي اعتقد أنه يجوز له الاستغناء أو الرضى الذي احتاج الى أن يسقيه فاستغناء فان الاستغناء لا تكون في العادة إلا العذر والافلا يقصد العاقل أن يسقي به بلا حاجة فيكون المستقي متداوبا بالانتماء كما يتداوى بالاكل وهذا يقبل منه القضاء يؤمر به وهذا الحديث ثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه في نفسه وبكى حال هذا معناه فان أباهر ربه في

أقول المسمى في غيره هذا الموضوع وأما المقصدة الثانية التي شوا عليها امتناع العلل المتعاقبة فهي مبينة على امتناع حسوالت لأول لها والتخلف لا يقول بذلك فلم يكنهم أن يجعلوها مقصدة في اثبات واجب الجسود والتصديق أنه لا يحتاج إليها بل ولا يحتاج في اثبات واجب الوجود الى هذه الطريقة كما قد ينالكلام على ذلك غير هذا الموضوع وهو لا يتقدمهم كثرة كلامهم في النظريات والعقليات وتعلمهم العلم الإلهي الذي هو سيد العلوم وأعلامها وأشرافها وأسناها لا يحققون ما هو المقصود منه بل لا يحققون ما هو المعصوم بل الجاهل الخلاق وان أنشؤوه ولو أفسه الطريق مع امكان تفسيرها بل قد يرون الناس شكافها وهو معلوم لهم الفطرة الشريعة والرسا صاوات الله عليهم وسلامه بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها لا فسادها وتفسيرها قال تعالى فأقم وجهك للدين خنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبدل خلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون متدين اليه واقنوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون وفي العيصين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مولود يولد على الفطرة فاقواه يهودانه ينصره

تختلفة ترجع إلى ذات واحدة حتى يكون مفهوم الصلح مثلاً والارادة والقدرة مفهوم واحد وانما ذات واحدة وان يكون أيضاً العلم والعالم والقدرة والقادر والارادة والقادر معنى واحداً والذي يعبر على من قال ان ههنا ذاتا وصفات زائدة على الذات (١) ان تكون الصفات شرطاً في وجود الصفات والصفات شرطاً في كمال الذات ويكون المجموع من ذلك شيئاً واجب الوجود أي موجوداً واحداً ليس فيه علة ولا معلول (قال) لكن هذا لاجواب عن في الحقيقة اذا وضع ان ههنا شيئاً واجب الوجود بذاته فانه يجب ان يكون واحداً من جميع الوجوه وغير مركب أصلاً لان شرطه شرطاً وطولاً من علة ومعلول لان كل موجود بهذه الصفة فاما ان يكون تركبه واجباً واماناً يكون ممكناً فان كان واجباً كان واجباً بغيره لابتدائه لانه يعسر ازاله مركباً فقدم ذاته أعني من غير ان يكون له مركب وخاصة على قول من ازاله ان كل عرض حادث لان التركيب فيه يكون عرضاً قديماً وان كان ممكناً فهو محتاج إلى ما يوجب اقتران العلة بالمعلول (قال) وأما هل يوجد شيء مركب من ذاته على أصول الفلاسفة وان يجوزوا عراضاً فقديمه ممكن وذلك ان التركيب شرط في وجودها وكذلك اجزاء كل مركب من الامور الطبيعية اذا

لم يكن الاصل لا مثله الا واحداً ولو اختلف لا يكونون الا من أقارب رسول القمصلى الله عليه وسلم الذين يمكن القادح في نبوته أن يقول (٢) انهم عليه مشاؤون وبصيرين المسلمين شراً من دين النصارى واليهود الذين يدعون ان انهم يمتصون بعله ونقله (الوجه السادس) ان ما ذكره ينقص من قدر النبوة (٣) فانه اذا كان الذي يدعي العصمة فيه وحفظ من عصمته كان ذلك من أعظم التهم التي توجب القدح في نبوته ويقال ان كان طالب ملك أقارب له لأقاربه وعهد اليهم بما يحفظون به الملك وان لا يعرف ذلك غيرهم فان هذا باهر المثلث شبه منه بأمر الانبياء (الوجه السابع) أن يقال الحاجة ثابتة إلى معصوم في حفظ الشرع ونقله فلما ذا يجوز ان يكون العصبة الذين حفظوا القرآن والحديث وبقومهم المعصومين الذين حصل بهم مقصود حفظ الشرع وتبليغه ومعلوم ان العصمة اذا حصلت في الحفظ والتبليغ من التقلية حصل المقصود وان لم يكونوا هم الامعة (الوجه الثامن) أن يقال لماذا يجوز ان تكون العصمة في الحفظ والبلغ ثابتة لكل طائفة بحسب ما جعلته من الشرع فالقرامع معصومون في حفظ القرآن وتبليغه والمحدثون معصومون في حفظ الحديث وتبليغه والفقهاء معصومون في فهم الكلام والاستدلال في الاحكام وهذا هو الواقع للمعلوم الذي أعني به الله عن واحد معدوم (الوجه التاسع) أنه اذا كان لا يحفظ الشرع وتبليغه الا واحد بعد واحد معصوم عن معصوم وهذا المنتظر له أكثر من أربعمائة وستين سنة لم يأخذ عنه أحد شيئاً من الشرع فمن أين علم القرآن من أكثر من أربعمائة سنة ولم لا يكون هذا القرآن الذي تقرؤونه ليس فيه شيء من كلام الله وكذلك من أين لكم العلم بشيء من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه وأنتم تسمعون شيئاً من ذلك من معصوم لان المعصوم اقام مقود ومأمود معدوم فان قالوا ان ذلك عندنا أصحابنا ينقلهم عن الامعة المعصومين قيل فاذا كان نقل أصحابكم عن الامعة واجب حفظ الشرع ونقله فلماذا لا يجوز ان يكون نواز الامعة كالحكماء ينقلونها إلى بحفظ الشرع ونقله من غير احتياج إلى نقل واحد عن واحد وهم يقولون ان ما بأيديهم عن قبل المنتظر ينضم عن أخذ شيء من المنتظر فلماذا لا يكون ما بأيدي الامعة عن نبيا ينضمها عن أخذ شيء عن بعده واذا كانوا يعنون ان ما ينقلونه عن واحد من الاثنين عشر ثابت فلماذا لا يكون ما تنقله الامعة عن نبيا نبيا من المعلوم ان مجموع الامعة اصعافاً أصعافاً الرافضة يكثر وأهم أحرص على دين نبهم وتبليغه وأقدر على ذلك من الرافضة على حفظ ما بقوله هؤلاء ونقله وهذا لا يوجب على من له أدنى معرفة بالامور (الوجه العاشر) أن يقال قولك لا يقطع الوحي وقصور النصوص عن تفصيل الاحكام أثره بقصورها عن بيان جزئ جزئ بعينه أو قصورها عن البيان الكلي المتناول للقرينات فان ادعت الارز قيل لكلام الامام وكل أحد بهذه المرة فان الامور اذا طاب الناس ولا بد من يحاط بهم بكلام عام يعم الاعيان والافعال وغير ذلك فانه من المستع أن يعين بمصداق كل مع من كل وأصل في كل وقت فان هذا غير ممكن فادائكمه الاخطاب الهام الكلي والحصل العام الكلي ممكن من الرسول وان ادعت ان نفس نصوص الرسول يستعمله كلية قبل لثمة ذمهم وع بقريرين ا

احتلت لم يكن الامم المقول عليها الا لاشتراكها في معنى واحد فمقتضى في هي جرم من - - - - - ساعني واليد المقصودة في كل تركيب عند

(١) لعل الصواب ان تكون الذات وانظر (٢) قوله انهم عليه مشاؤون وأما محتاج إلى مثل (٣) دونه اذا كان الخ كلام غير مستقيم فحرم

بمنه وبه والتذوق في ذمته وهو عليه وأما صوم رمضان فليس في ذمته ولا هو عليه بل هو ساقط عن العاجز عنه فلما كانت الصلوات الخمس وصيام رمضان لا يفعله أحد من أحد أصلا لم يكن لهما بدل بخلاف ما يجوز غيره فلهذا توسع الشارع في قضائهما بالعدو ولجأته إلى ذلك توسعة منه ورحمة وغيرهما لم يوسع في قضائه لاحد لانه لا حاجة به إلى قضاءهما لما شرع من البدل إما إعادة أخرى كالظفر عن الجصه والدمع وأجابت الجواب لما فعل الغير كما يلحقه المضروب واليت فلهذا بين الفرق بين الصلاة والصوم وغيرهما بين المعذور وغير موبين أن من وسع فيها الغير المعذور كما يوسع للعدو وقد أخطأ القياس الجواب الثاني أن لم تقس قياما استقديا بحكم الفرع من الأصل فإن ما ذكرناه ثابت بالدالة الشرعية التي لا يحتاج إلى القياس معها كما تقدم لكن ذكرنا القياس ليتصور الإنسان ما يجابه الشارع في هذا كما يضرب الله الأمثال لتفهيم والتصوير لا لأن ذلك هو الدليل الشرعي والمراد بهذا القياس أن يعرف أن فعل الصلاة بعد الوقت حيث حرم الله ورسوله تأخيرها عنه فعل هذه العبادات والمقصود بتثبيل الحكم بالحكم بالتمثيل الفعل بالفعل فيعرف أن المقصود أن الصلاة ما عتقت تقبل ولا تصح كالأقليل هذه ولا تصح فإن من الجهال من يتوهم أن المراد بذلك توهين أمر الصلاة وأن من فوتها سقط عنه القضاء فمدع ذلك السفهاء التي تفوتها وهذه الأقوية مسلم بل من قال أن من فوتها فلا تأثم عليه فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب والأقل ولكن تقويت الصلاة عمدا مثل تقويت شهر رمضان عمدا باجتماع المسلمين فأجمع المسلمون كلهم من جميع الطوائف على أن من قال لا أصلي صلاة النهار إلا بالليل فهو كمن قال لا أصوم رمضان إلا في شوال فإن كان بحيث تأخيرها يرى ذلك جائزا له فهو كمن يرى تأخير رمضان جائزا وهذا أن يجب استنباطهما باتفاق العلماء فإن تابوا واعتقدوا وجوب فعل الصلوات والصوم في وقتها والاعتقاد لكثير من العامة والجهال يعتقدون جواز تأخيرها إلى الليل بأدنى شغل ويرى أن صلاتها بالليل خير من أن يصليها بالنهار مع الشغل وهذا باطل باجتماع المسلمين بل هذا كفر وكثير منهم لا يرى جوازها في الوقت الأمع كمال الأفعال وأنه إذا صلاها بعد الوقت مع كمال الأفعال كان أحسن وهذا باطل بل كفر باتفاق العلماء ومن أسباب هذا الاعتقادات الفاسدة تحجيز القضاء لقبير المعذور وقول الغائل أنها تصح وتقبل وإن أتم بالتأخير ففعلوا فعلها بعد الغروب كفعل العصر بعد الاصفرار وذلك جمع بين ما فرق الله ورسوله بينه فلو علمت العامة أن تقويت الصلاة كتقويت شهر رمضان باتفاق المسلمين لاحتهدوا في فعلها في الوقت ومن جملة أسباب ذلك أن رمضان يشترك في صومه جميع الناس والوقت مطابق للعادة لا يتفصل عنها وأوليس له شروط كالصلاة والصلوة وقتها موسع فيصلي بعض الناس في أول الوقت وبعضهم في آخره وكلاهما جائز وفيها واجبات نظير الجهال أنه لا يجوز رفعها الأمع تلك الواجبات مطلقا فيقولون تفسطها بعد الوقت فهو خير من فعلها في الوقت بدون تلك الواجبات فهذا الجهل أوجب تقويت الصلاة التقويت الحرمان بالاجتماع ولا يجوز أن يقال لمن فوتها لا شيء عليك أو تسقط عنك الصلوات إن قال هذا فهو كافر ولكن بينه أنه أثبت بمنزلة من زنى وقتل النفس وبغرة من أفرط في رمضان عددا إذا ذنبت ذنبا ما بقي له جبران يقوم مقامه فإنه من الكبائر بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر فإذا كان هذا في الجمع من غير عذر فكيف بالتفويت من غير عذر وحيث قد قيل بالتوبة والاحتساب في أعمال سالحة أكثر من قضائها فسل صلات كثيرة تعلم أن تكفر بها عنك ما فوته وأنت مع ذلك على خطر وأصدق فإن بعض العلماء ألهاه بسلته عن صلاة المغرب فتصدق ببستانه وسليمان بن داود لما فاتته صلاة

وأما الثالث فقهي المظهر وأعرف وأيده في العقول من أن يحتاج إلى بيان فسنوها على أن كل محدث فهو ممكن الوجود وأن الممكن يحتاج في وجوده إلى مؤثر موجود وكل من هاتين المقدمتين محصية في نفسها مع أن القول باقتضار الحدث إلى المحدث آيين وأظهر في العقل من القول باقتضار الممكن إلى المؤثر الموجود فتتبدى بيانهم للقدمتين يكونون قد قطبوا وداروا بالعقول دورة تعد على العقول معرفة الله تعالى والأقرار ببيوته وقد حصل لها في تلك الدورة من الآفات ما يقطعها عن المقصود فكانوا كما قيل لبعض الناس أين أذنك فرجع يده وأدارها على رأسه ومذهاو على وقال هذا ذنبي وكان يمكنه أن يشير إليها بالطريق المستقيم القريب ويقول هذا ذنبي وهو كما قيل أقام يعمل أياما ربه وشبه الماء بعد الجهد بالماء وهو نظير ما ذكر عن يعقوب بن إسحق الكندي فيما حكاه عنه السيرا في فوه هذا من باب فقد عدم الوجود وقد عدم الوجود هو الوجود فكيف وقد ذكر وفي افتقار الممكن إلى الواجب بنفسه مع ظهوره وببانه كما قد بيناه في غير هذا الموضوع ما هو نقيض المقصود من التعليم والبيان وتخبرير الاله والبراهين وقد تكلمنا على تقرير ما يتعلق بهذا المقام في غير

هذا الموضوع (قال الرازي) المسلك الثاني الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع سبحانه وتعالى وهي عمدة الفلاسفة قالوا الأجسام ممكنة وكل ممكن فلا بد له من مؤثر أما بيان كونها ممكنة فالطريق المذكورة في مسئلة الحدود وأما بيان أن الممكن لا بد له من مؤثر فالطريق المذكورة هنا (قلت) وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة وإبست طريقة أرسطو والقديما من الفلاسفة وابن سينا كان يجب بهذه الطريقة ويقول أنه أثبت واجب الوجود من نفس الوجود من غير احتياج إلى الاستدلال بالحركة كأمثل أسلافه الفلاسفة ولاريب أن طريقته تثبت وجود واجب لكن لا تثبت أنه مغاير للأفلاك الأبيان إمكان الأجسام كإدراك الرازي عنهم وإمكان الأجسام هو مبني على توحيدهم النبي على نفي صفات الله تعالى كإتقدم التنبيه عليه وهو من أفسد الكلام كإدنيين ذلك في غير موضع ومن طريقهم دخل القائلون وحدة الوجود وغيرهم من أهل الاتحاد القائمين بالحلل والاتحاد كصاحب المقصود وأمثاله الذين حققوا قولهم تعطيل الصانع الكلية والقول بقول الدهرية الطبيعية دون الإلهية (قال) المسلك الثالث الاستدلال بإمكان الصفات على

العصر بسبب الجليل طفق مصباح السورق والاعناق فبقرها كقفر لما صنع فن فؤت صلاة واحدة عند أفقد أني كثيرة غلبة فليست بذلك بما يمكن من توبة وأعمال سالمة ولوقضاها لم يكن مجرد القضاء فقام ما فعل بأجاء المسلمين الذين يقولون لا يقبل منه القضاء يقولون تأمره بأضعاق القضاء هل الله أن يعفو عنه وإذا قالوا لا يجب القضاء إلا بأمره بد فلا أن القضاء تخفيف ودرجة كافي حق المريض والمسافر في رمضان والرحمة والتخفيف تكون للعذور والعاجز لا تكون للأجسام الكبار المتعدين لها المقرطين في عمود الاسلام والصلاة تعود الاسلام الآري التي ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه لما سئل عن وجب عليه الحج فبقر عنه أو نذر صياما أو جهات هل يفعل عنه فقال رأيت لو كان على أيس أو أملد دين ففقتنه أما كان يجزي عنه قال بلى قال أن الله أحق بالقضاء ومرا ذلك أن الله أحق بقبول القضاء من العذور من بني آدم فإن الله أرحم وأكرم فإذا كان الآدميون يقبلون القضاء عن ما لله أحق بقبوله أيضا لم يرد ذلك أن الله يجب أن تقضى حقوقه التي كانت على الميت وهي واجب ما يقضى من الدين فإن دين الميت لا يجب على الورثة فقتناه لكن يقضى من تركته ولا يجب على أحد فعل ما يجب على الميت نذر والسائل اغسال عن الإجزاء والقبول لم يسأل عن الوجوب فلا بد أن يجاب عن سؤاله فعلم أن الأمر بقضاء العبادات وقبول القضاء من باب الإحسان والرحمة وذلك مناسب للعذور وأما صاحب الكبرة المتعدي فلا يستحق تخفيفا ولا رجة لكن إذا تاب فله أسوة بسائر الناس من الكثرة فيجوز في طاعات الله وعبادته عما يمكن والذين أمرهم بالقضاء من العلماء يقولون أنه عند القضاء يسقط عنه الأثم بل يقولون بالقضاء تخفف عنه الأثم وأما المم التوبة وتأخير الصلاة عن وقتها فهو كسائر التوب التي تحتاج إلى توبة وأما إلى حسنات محبة وأما نذر كحماية قط به العقاب وهذا المسائل بسطها موضع آخر والمقصود هنا ما كان من الشيطان عما لا يدخل تحت الطاقة فهو معفو عنه كالنوم والنسيان وانطفاق الاحتياط ونحو ذلك وأن كل من مدح من الأمة وأولهم وأخرهم على شيء أثابه الله عليه ورفع به قدره فهو مما جابه الرسول صلى الله عليه وسلم فالنوع على ما جابه الرسول والنصر لمن نصره والسعادة لمن أتبعه وصواب الله ولا تنكته على المؤمنين به والمالين للناس دينه والحق يدور معه حيثما دار وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم به أعلمهم بسنته وأتبعهم لها وكل قول خالف قوله فهو ما دين منسوخ وأما دين مبديل لم يشرع قط وقد قال على رضي الله عنه في معارضة حرت بنه وبين عثمان رضي الله عنه خيرا أن أتبعنا هذا الدين وعثمان وافقه على ذلك وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

(فصل) ولما قال السلف أن الله أمر بالاستغفار للأجسام محمد فيهم الرافضة كان هذا كلاما حقا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أنسبوا أصحابي يقضى تحريم سبهم مع أن الأمر بالاستغفار للمؤمنين واليهي عن سبهم عام في العصيين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سباب المسلم فسوق وقاله كفر وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا يصبر قومهم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلبسوا بآئسكم ولا تلبسوا بالآلقاب بس الاسم الفسوق بعد الإعتاب ومن لم يثبت فالوذلك هم القائلون فقد نهى عن السخرية والازراء والتسبب بالألقاب والأزاعيب والطعن ومنه قوله تعالى ومنهم من يلزك في الصدقات أي يعيبك ويطعن عليك وقوله الذين يلزكون المطوعين من المؤمنين في الصدقات وقوله ولا تلبسوا أنفسكم أي لا تلبس بعضهم بعضا كقوله ولا تاجمعوهم

الامتناع لنفس الجسمية عند الاشكال الاول وان كان لتغيرها أقصى الى التسلسل وان كان لمعرض الجسمية لم يعم لان المعقول من الجسمية الذهاب في الجهات فلو كان في محل لكان ذلك المحل يجب ان يكون ذاهبا في الجهات فيكون عمل الجسمية حسا لانه ان لم يكن ذاهبا في الجهات لم يكن له اختصاص بالحيز فلا يعقل حصول الجسم المختص بالحيز في محل غير مختص بالحيز واذا كان محله ذاهبا في الجهات كان جسما وحيث ذاهبا في اختصاصه بذلك الحال فيه كالقول في الحيز لا يجوز ان يكون للجسمية اولوازمها بل لا مر عارض يمكن الزوال فيكون ذلك الحيز يمكن الزوال وهو المقصود قلت ولقائل ان يقول هذا الدليل مبني على تمائل الاجسام وأكثر العقلاء على خلافه وقد قررنا رازي في موضع آخر انهم مختلفة لامتناعه وهو مبني أيضا على الكلام في الصورة والمادة ونحو ذلك مما ليس هذا موضع بسط الكلام فيه لكن بين فساده بين موضع المتع في مقدماته (قوله ان كان الامتناع لغیر الجسمية أقصى الى التسلسل) ممنوع فان الاجسام اذا كانت مستتركة في معنى الجسمية وقد اختص بعضها عن بعض بمفان أخرى ليجب في ذلك التسلسل كافي سائر الامور التي تستترك

(١) قوله وقد يسلكون في التكثير ذلك هكذا في الاصل وانظر وحرر

كتبه محمد

الصدق وهذا مبني على مستثنين احدهما ان الذنب لا يوجب كفر صاحبه كانه وله انوار جبريل ولا تخليد في النار ومع الشفاعة فيه كما يقوله المعتزلة الثاني ان المتأثر الذي قصد متابعة الرسول لا يكفر ولا يفسد اذا اجتهد فاختار وهذا مشهور عند الناس في المسائل العلمية واما مسائل العقائد فكثير من الناس كفروا المخشين فيها وهذا القول لا يعرف عن احسن الصحابة والتابعين لهم باحسان ولا يعرف عن احسن ائمة المسلمين وانما هو في الاصل من اقوال اهل البدع الذين يتبعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والمهمية ووقع ذلك في كثير من اتباع الائمة كعصا أصحاب مالت والشافعي واجد وغيرهم (١) وقد يسلكون في التكفير ذلك فجهم من يكفر اهل البدع مطلقا بمحتمل كل من خرج عما هو عليه من اهل البدع وهذا يعني قول الخوارج والمعتزلة والمهمية وهذا القول ايضا لا يوجد في طائفة من اصحاب الائمة الاربعية ولا غيرهم وليس فيهم من كفر كل مستبد بل المتقولات الصريحة عنهم تناقض ذلك ولكن قد ينقل عن احدهم انه كفر من قال بعض الاقوال ويكون مقصوده ان هذا القول كفر بحدوث ولا يثبت اذا كان القول كفر ان يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل فان ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعد في آخر حققة وذلكة شروط وموانع كما يستلزم في موضعه واذ لم يكونوا في نفس الامر كفارا لم يكونوا منافقين فيكونون من المؤمنين فيستغفر لهم ويترحم عليهم واذا قال المسلم بنا غفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان بقصد كل من سبقه من قرون الامة بالايمان وان كان قد اخطأ في تأويله فخالف السنة أو اذنب ذنبا قاله من اخوانه الذين سبقوه بالايمان فيدخل في العموم وان كان من التبتين والسبعين فرقة قاله مامن فرقة الاوفها خلق كثير ليسوا كفارا بل مؤمنين فيهم ضلال وذنوب يستحقون الوعد كما يستحقه عصاة المؤمنين والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرجهم من الاسلام بل جعلهم من امته ولم يقل انهم يتخلدون في النار فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته فان كثيرا من المتسبين الى الستفهم بدعتهم من جنس بدع الرافضة والخوراج واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب وغيره لم يكفروا الخوارج الذين قالوا بهم بل أول ما خرج جوعا عليه وتخيروا بصروراه وخرجوا عن الطاعة والجماعة قال لهم علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان لكم علينا ان لا نغصمكم من مساجدنا ولا حاكم من القى ثم أرسل اللهم ابن عباس فناظرهم فرجع نحو نصفهم ثم قاتل الباقي وغلبهم ومع هذا لم يسلبهم نذرية ولا غنم لهم الا لا سار فيهم سيرة العصابة في المرتدين كسيرة الكذاب وأمثاله بل كانت سيرة علي والعصابة في الخوارج مخالفة لتسيرة العصابة في اهل الردة ولم ينكروا حذلي على ذلك فلم اتفاق العصابة على أنهم لم يكونوا مرتدين عن دين الاسلام قال الامام محمد بن نصر المروزي وقدولى على رضي الله عنه قال اهل البقي وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيهم ماروى وسماههم مؤمنين وحكم فيهم باحكام المؤمنين وكذلك عمار بن ياسر وقال محمد بن نصر ايضا حدثنا اسحق بن را هو بعد ثنائي بن آدم عن معقل بن مهلهل عن الشياقي عن قيس بن سلم عن طارق بن شهاب قال كنت عند علي حين فرغ من قتال اهل الثبروان فقبل له امشركون هم قال من الشرك ففروا فقبل افساخا فون قال المنافقون لا بد كرون الله الا قليلا لجل قاهم قال قوم بغوا علينا فقاتلناهم وقال محمد بن نصر ايضا حدثنا اسحق بن راوي عن مسعر بن عامر بن شقيق عن ابي وائل قال قال رجل من دعي الى البغلة الشهاب يوم قتل المشركون فقال علي من الشرك ففروا قال المنافقون قال ان المنافقين لا بد كرون الله الا قليلا لجل قاهم قال قوم بغوا علينا فقاتلناهم فصرنا عليهم قال اسحق حدثنا وكيع عن ابي

فشيء وتصدق في شيء فالقادر
والحيوان إذا اشتد في مسمى
القدر والحيوانية واختص بعضها
عن بعض بشيء آخر لازمه لم يلزم
التسلسل سواء قيل بمائل
الاجسام واختلافها فلهذا قيل
باختلافها كانت ذات كل واحد
موصوفة بصفات لازمة لها لا توجد
في الآخر كسائر الحقائق المختلفة
وان قيل بمائلها كسائر افراد
النوع فالوجوب لوجود كل فرد
من تلك الافراد هو موجب لصفاته
اللازمة لا تنفك صفاته اللازمة
له الى موجب غير موجب لذاته
وقد بسط هذا في غيره في هذا الموضع
وبين فيه فساد ما يقوله المنطقيون
من أن اختلاف افراد النوع انما
هو بسبب المادة القابلة ونحو ذلك
فانهم ينوون على أن الحقيقة الموجودة
في الخارج سبباً غير سبب وجودها
وهذا غلط لا يستر بيقينه من فهمه
مع أنه لا حاجة بنا هنا الى هذا بل
نقول مجرداً عن الاشتغال بالانسان في كون
كل منهما جسماً ومقتضياً أو موصوفاً
أو مقدرًا وغير ذلك لا يمنع اختصاص
أحدهما بصفات لازمة وليس
اذا احتاج اختصاصه بالحيوان الى
سبب غير الجسمية المشتركة يلزم أن
يكون ذلك المخصص له مخصص آخر
بل المشاهد خلاف ذلك فان
اختصاص الاجسام المشهودة
باجزاءها ليس الجسمية المشتركة
بل لا مخصص لها مخصص آخر
أن مقتضى انتمائها هو مقتضى

خالده عن حكيم بن جابر قال قالوا لابي حين قتل أهل التهران أمشركون هم قال من الشرك فمروا
فقبل فمنافقون قال المنافقون لا يدركون الله الا قليلا قبل فاهم قال قوم حاربوا ناصبناهم
وقاتلوا نفاقناهم قلت الحديث الاول وهذا الحديث صريحان في أن عليا قال هذا القول
في الخوارج الحزبية أهل التهران الذين استغاضت الاحاديث الصعبة عن النبي صلى الله
عليه وسلم في ذمهم الامر يقتلهم وهم يكفرون عثمان وعلياً ومن قولاها فمن يكن معهم
كان عندهم كافراً ودارهم دار كفر فاما دار الاسلام عندهم هي دارهم قال الاشعري وغيره
أجبت الخوارج على تكفير علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومع هذا على قاتلهم لما بدعوا بالقتال
فقتلوا عبد الله بن خباب وطلب على منهم قاتله فقالوا كنا قتله وأغاروا على ماشيته فقتلوا الناس
ولهذا أقال فيهم قوم قاتلوا نفاقناهم وحاربوا ناصبناهم وقال قوم بغوا علينا فقاتلناهم وقد
اتفق الصابية والعلوية بعدهم على قتال هؤلاء فانهم بغاة على جميع المسلمين سوى من وافقهم
على مذهبهم وهم يسدون المسلمين بالقتال ولا يتدفع شرهم الا بالقتال فكأنوا أشنع على
المسلمين من قطاع الطريق فان أولئك انما هم قصودهم المال فلأعطوا يقتلوا وانما
يتعرضون لبعض الناس وهؤلاء يقتلون الناس على الدين حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب
والسنة واجماع العصابة الى ما ابتدعه هؤلاء بآلهم الباطل وفهمهم الفاسد لقرا ن ومع
هذا فقد صرح على رضي الله عنه بانهم مؤمنون ليسوا كافرا ولا منافقين وهذا بخلاف ما كان
يقوله بعض الناس كابي اسحق الأسفرياني ومن اتبعه يقولون لا تكفر الا من يكفرا فان
الكفر ليس حقاً لهم بل هو حق لله وليس للانسان أن يكذب على من يكذب عليه ولا يفعل
الفاحشة باهل من فعل الفاحشة باهله بل ولوا شكره رحل على الاواطمة يمكن له أن
يستكرهه على ذلك وولفته يصير خيراً وتواطؤ لم يجر قتله غسل ذلك لان هذا حرام خلق الله
ولو سب النصراني تيناً لم يكن لأن نسب المسيح والرأفة اذا كفروا أبابكر وعمر فليس لأننا
تكفروا علياً وحديث أبي واثل يوافق ذينك الحديثين فالظاهر أنه كان يوم التهران أيضاً وقد
روى عنه في أهل الجبل وصفين قول أحسن من هذا قال اسحق بن راهويه حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه قال سمع علي يوم الجبل ويوم صفين رجلاً يقول في القول
فقال لا تقولوا الاخر انما هم قوم زعموا أنابغينا عليهم وزعمنا أنهم بغوا علينا فقاتلناهم فذكر
لأبي جعفر أنه أخذ منهم السلاح فقال ما كان أغناهم عن ذلك وقال محمد بن نصر حدثنا محمد
ابن يحيى حدثنا أحمد بن خالد بن محمد بن راشد عن مكحول أن أصحاب علي سألوه عن قتل
من أصحاب معاوية ما هم قال هم المؤمنون وبه قال أحمد بن خالد بن محمد بن راشد عن ابن أبي سلمة
عن عبد الواحد بن أي عوف قال مر علي وهو متكئ على الأشتر على قتلى صفين فاذا جالس الباقى
مقتول فقال لا اشترا الله والله را جعوت هذا جالس الباقى معهم بأمر المؤمنين عليه علامة
معاوية أما والله لقد عهدتكم مؤمناً قال علي والآن هو مؤمن قال وكان جالس رجلاً من أهل
البن من أهل العبادة والاجتهاد قال محمد بن يحيى حدثنا محمد بن عبيد الله بن عثمان بن نافع
عن أبي مطر قال قال علي حتى ينبعث أشقاها قبل من أشقاها قال الذي يقتلني فصر به ابن لمجم
بالسيف فوقع رأس علي رضي الله عنه وهم المسلمون بقتله فقال لا تقتلوا الرجل فان برئت
فأخرجوا فصاحوا وانتم فاقبلوه فقال انك لم تقبل قال وما يدريك قال كان سبي مسموماً
وبه قال محمد بن عبيد الله بن الحسن وهو ابن الحكم الضبي عن رياح بن الحرث قال انالوادوان
ركبتى لشكاد نكس ركبة عمار بن بامر اذا قبل رجل فقال كفر والله أهل الشام فقال عمار لا نقل

ذلك قبلنا واحد ونينا واحد ولكم قوم مقترون لحق علينا قال لهم حتى يرجعوا الى الحق
 وبه قال ابن يحيى حديثنا في صفة حد ثمانية من الحسن بن الحسن بن باع من الحرث عن
 عمار بن ياسر قال دينا واحد وقبلنا واحد ودعونا واحد ولكم قوم بغوا علينا فقاتلناهم
 قال ابن يحيى حديثنا في حد ثمانية من عبد الله بن باع عن رباح بن الحرث قال قال عمار بن
 ياسر انقولوا كفر اهل الشام قولوا افسقوا قولوا الظلوا قال محمد بن نصر وهذا يدل على ان انبياء
 الذي يروى عن عمار بن ياسر انه قال لعثمان بن عفان هو كافر خبير باطل لا يصح لانه اذا انكر كفر
 اصحاب معاوية وعمر ابا كانوا يظهر ون انهم يقتلون في دم عثمان فهو لكفر عثمان اشد
 انكارا قلت والمروفي في حديث عمار املما قال ذلك انكر عليه على رضى الله عنه وقال انك كفر
 برب آمن به عثمان وحده بما يبين بطلان ذلك القول فيكون عمار ان كان قال ذلك متاولا
 قد جرح عنه حينئذ انه قول باطل ومما يدل على ان الصلابة لم يكفر والظواهر ج انهم كانوا
 يصلون خلفهم وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة كانوا يصلون خلف محمد
 الحاروري وكانوا ايضا يحدقونهم ويقتونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلم المسلم كما كان عبد الله
 ابن عباس يحب محمد الحاروري لما ارسل اليه بسالة عن مسائل وحديث في الفارسي وكما اجاب
 نافع بن الارزق عن مسائل مشهورة وكان نافع ينظر في اشياء بالقرآن كما ينظر المسلمان وما
 زالت نسبة المسلمين على هذا ما جعلهم مرتدين كالذين قاتلهم الصديق رضى الله عنه هذا مع امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة وما روى من انهم شتموا حتى تحت آدم
 السباعي قتل من قتلوه في الحديث الذي رواه ابو امامة رواته الترمذي وغيره في انهم شرعوا
 المسلمين من غيرهم فانهم لم يكن احد شرعوا على المسلمين منهم لاله ودولا التصاري فانهم كانوا يجتهدون
 في قتل كل مسلم لم يوافقهم مستحلي لدماء المسلمين واموالهم وقتل اولادهم كافرين لهم وكانوا
 مشددين بذلك لعظم جهلهم وبعدهم المنحلة ومع هذا قالوا الصحابة والتابعين انهم باحسن لم
 يكفروهم ولا جعلوهم مرتدين ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل بل اتقوا الله فيهم وساروا بهم السيرة
 العادلة وهكذا لسا فرق اهل البدع والاهوا من الشيعة والمعتزلة وغيرهم فمن كفر النتنين
 والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة واجاع العباد والتابعين لهم باحسن مع ان
 حديث النتنين والسبعين فرقة ليس في الصحبين وقد ضعفه ابن خرم وغيره لكن حسنة غيره او
 محجة كما يحصها الحاكم وغيره وقد رواه اهل السنن وروى من طرق وليس قوله ثنتان وسبعون
 في النار وواحدة في الجنة يا عظم من قوله تعالى ان الذين كانوا اموال النياحي طمعا بما يكونون
 في بطونهم نارا ووصلوا سعيها وقوله ومن يفعل ذلك عدوا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك
 على الله يبرأ وامثال ذلك من النصوص العريضة بدخول من فعل ذلك النار ومع هذا فلا
 تنهد لمعين بالنار لا مكان انه ثابا وكانت حسنة تحت حسابه انه او كفر الله عنه بمسائب
 او غير ذلك كما تقدم بل المؤمن بالله ورسوله باطنا وظاهرا الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول
 اذا اخطأ لم يعرف الحق كان اولى ان يهذه الله في الآخرة من المتعمد العالم بالذنب فان هذا
 عاص مستحق للعذاب بالارباب واما ذلك فليس متعمدا للذنب بل هو غشفي والله قد تجاوز لهذه
 الامة عن الخطا والتسيان والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرر عن المسلمين وان كان في
 الآخرة تخييرهم لم يمانع كما يعاقب المسلم المتعدى للعدو ولا يعاقب اهل الذمة من اليهود
 والنصارى والمسلم في الآخرة خيرهم وايضا فصل صاحب البدعة بيق صاحب هوى يهل له واه
 لادبانية ومصدق الحق الذي يخالف هواه فهذا يعاقبه الله على هواه ومثل هذا يستحق العقوبة

في الدنيا والآخرة ومن فسق من السلف الخوارج ونحوهم كلهم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال فهم قولة تعالى وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض وأولئك هم الخاسرون فقد يكون هذا أقصده لأسبابا إذا فارق الناس فكان منهم من يطلب الرأسة ولا يحاسبه وإذا كان المسلم الذي يقاثل الكفار قد بقا لهم شجاعة ووجه ووراء ذلك ليس في سبيل الله فكيف بأهل البع الذي ينحاضون ويقاثلون عليها فانهم يفعلون ذلك بشجاعة ووجه ووراء عاقبتون لما اتبعوا أهواهم فغير هدى من الله لا يجرد الخطا الذي اجتهدوا فيه ولهذا أقال الشافعي لأنكم في علمه يقال في حقه أخطأت أحب الي من أن أنكم في علمه يقال في نفسه كبرت فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا ومن محادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون وسبب ذلك أن أحدهم قد ظن ما ليس بكفر فمكفر أو قد يكون كفر إلا أنه تبيين أنه تكذيب الرسول وسبب الثاني والأخر لم يبين له ذلك فلا يلزم إذا كان هذا العلم محالة يكفر إذا قاله أن يكفر من لم يعلم محاله والناس لهم فيما يحاطونه كفرا طرق متعددة فبهم من يقول الكفر تكذيب ما علم بالأضطرار من دين الرسول ثم الناس متفاوتون في العلم الشرعي وبذلك ومنهم من يقول الكفر هو الجهل بالله ثم قد يحصل الجهل بالصفة كالجهل بالموصوف وقد لا يحصل ما هوهم مختلفون في الصفات نفيًا وإثباتًا ومنهم من لا يحكمه بمحذ بل كل ما نفي أنه تكذيب لما جاء به الرسول من أمر الأيمان بالله واليوم الآخر جملة كفرا إلى طرف آخر ولا ريب أن الكفر متعلق بالرافة فتكذيب الرسول كفر وبغضه وسبه وعداوته مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند العصاة والتابعين لهم بأحسن وأئمة العلم وسائر اللوائف إلا أنهم ومن وافقه كالصالح والاشعري وغيرهم فانهم قالوا هذا كفر في الطاهر وأما في الباطن فلا يكون كفر إلا إذا استلزم الجهل بحيث لا يبق في القلب شيء من التصديق بالرأب وهذا باعنا على أن الأيمان في القلب لا يتفاضل ولا يكون في القلب بعض من الأيمان وهو خلاف النصوص الصريحة وخلاف الواقع وبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أن كل من تاب من أهل البدع تاب الله عليه وإذا كان الذنب متعلقا بالله ورسوله فهو حق محض لله فيجب على الإنسان أن يكون في هذا الباب قاصدا الوجه الله متبع لرسوله ليكون عمله خالصا صوابا قال تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة أبراهيم حنيفا واتخذ الله إبراهيم خليلا قال المفسرون وأهل اللغة معنى الآية أخلص دينه وعمله لله وهو محسن في عمله وقال العراقي قوله قتل أسلم وجهي لله أخلصت على وقال الزجاج قصدت بعبادتي إلى الله وهو كقولوا كأي فذكر في موضع آخر وهذا المعنى بدور عليه القرآن فإن الله تعالى أمر أن لا يعبد إلا الله وعبادته فعل ما أمرتكم ما حظره الأول هو إخلاص الدين والعمل لله والثاني هو الإحسان وهو العمل الصالح ولهذا كان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا وهذا هو الخالص الصواب كما قال الفضيل بن عياض في قوله لسواكم أيكم أحسن عملا قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا عبد الله ما أخلصه وأصوبه قال إن العمل إذا كان خالصا لم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا وإخلاص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة والآخر بالسنة والتهبي عن البديعة هما أمر معروف ونهي عن منكروهم وأفضل الأعمال الصالحة فيجب أن يستقي به

لازمته حتى أنه متى قدر عدم تلك الوازم فقد تبطل حقيقته فالواجب لها هو الموجب لحقيقته وهذا مطرد في كل ما يقدر من الموصفات المستزمنة لصفاتها كالحسنة والنافعة للإنسان وكذلك الاعتناء والنمو الحيوان والنبات مثلا فإن كون النبات نائما متغذيا هو صفة لازمة له لا عموم كونه جسما ولا سبب غير حقيقته التي يختص بها بل حقيقته مستزمنة لنموه واعتدائه وهذه الصفات أقرب إلى أن تكون داخلية في حقيقته من كونه ممتدا في الجهات وإن كان ذلك أيضا لازما فانا نعلم أن النار والتلج والقلب والذئب والإنسان والشمس والفلك وغير ذلك كلها مشتركة في أنها مشتركة في الجهات كما أنها مشتركة في أنها موصوفة بصفات قائمة بها وفي أنها حاملة لتلك الصفات وما به افرقت وامتاز بعضها عن بعض أعظم مما فيه اشتركت فالصفات الفارقة بينها الموجبة لاختلافها وما بين بعضها لبعض أعظم مما يجب تشابهها ومناسبة بعضها البعض فمن يقول بمشاكل الجواهر والأجسام يقول إن الحقيقة هي ما اشتركت فيه من التعزير والمقدارية وتوابعها وسائر الصفات عارضة لها فتفتر إلى سبب غير الذات ومن يقول باختلافها يقول بل المقدار به للجسم والتعزير للتعزير كالوصفة

لوصوف والقرية للون والعرضية
للعرض والقيام بالنفس القلبيات
بأنفسها ونحو ذلك ومعلوم أن
الموجودين إذا اشتهر كافي أن هذا
فإنهم بنفسه وهذا قائم بنفسه لم يكن
أحد هما مثلا لا آخر وإذا اشتهر
في أن هذا لون وهذا لون وهذا لحن
وهذا لحن وهذا عرض وهذا عرض
لم يكن أحد هما مثلا لا آخر وإذا
اشتهر كافي أن هذا موصوف وهذا
موصوف لم يكن أحد هما مثلا
لا آخر وإذا اشتهر كافي أن هذا
مقدار أو لهذا مقدارا ولهذا حيزا
ومكانا ولهذا حيزا ومكانا كان أولى
أن لا يوجب هذا اتعاطا لهما لأن
الصفة للوصوف أدخل في حقيقته
من القدرة والمقدور المكان للممكن
والحيز للحيث فإذا كان اشتراكهما
فيما هو أدخل في الحقيقة لا يوجب
التماثل فاشتراكهما فيما هو دونه
في ذلك أولى بعدم التماثل والكلام
على هذه الأمور مبسوط في غير هذا
الموضع والمقصود هنا التنبية على

مجموع ما تنبوا به الصانع
(قال الرازي) المسلك الرابع
الاستدلال بحدوث الصفات
والاعراض على وجود الصانع
تعالى مثل ضرورة النقطة المتشابهة
الأجزاء أنساها فإذا كانت تلك
التركيبات أعراضا حادثا والعبد
غير قادر عليها فلا بد من فاعل آخر ثم
من ادعى العلم بأن حاجة المحدث إلى
السائل ضرورية ادعى الضرورة
هنا ومن استدلل على ذلك بالامكان

وجه الله وأن يكون مطابقا للأمر وفي الحديث من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فبني أن
يكون كالعالم بما أمر به عالم بما ينهى عنه رفيقا بما أمر به رفيقا بما ينهى عنه حليما
فيما أمر به حليما بما ينهى عنه فالعالم قبل الأمر والرفيق مع الأمر والحليم مع الأمر فان لم يكن
طالما لم يكن له أن يقف ما ليس له به علم وإن كان عالم لم يكن رفيقا كان كالطبيب الذي لا رفق
فيه فيخذه على الرض فلا يقبل منه وكالمؤذي الغلط الذي لا يقبل منه الولد وقد قال تعالى
لنوسى وهرون فقولاه قولنا لنالعه يتذكر أو يخشى ثم أضرأمرأى ونهى فلا بد أن يؤذى في العادة
فعليه أن يصبر ويحلم كما قال تعالى وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأمر على ما أصابك إن ذلك
من عزم الأمور وقد أمر الله نبيه بالصبر على أذى المشركين في غير موضع وهو أمام الأمرين
بالمعروف الناهين عن المنكر فان الإنسان عليه أولاً أن يكون أمره لله وقصد طاعة الله فيما
أمر به وهو يجب صلاح المأمور وأقامة الجملة عليه فان فعل ذلك لطلب الرضا لنفسه ولطائفت
وتنقص غيره كان ذلك خطيئة لا يقبله الله وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السبعة والرياء كان عمله
حابطاً ثم إذا رد عليه ذلك أو أوى أو نسب إلى أنه مخفي أو غمره فاستد طلت نفسه الانتصار
لنفسه وأناه الشيطان فكان مداً عمله لله ثم صابه هوى يطلب به أن ينتصر على من آذاه وربما
اعتدى على ذلك المؤذى وهكذا أصيب أصحاب المقالات المختلفة إذا كان كل منهم يعتقد أن
الحق معه وأنه على السنة فان أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم
ومناسب إليهم لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله بل بعضهم
على من خالفهم وإن كان مجتهداً معذوراً لا يقض الله عليه ويرضون عن كان واقعهم وإن كان
باطلاً سيء التصدي ليس له علم ولا حسن قصد ففتنى هذا إلى أن يبعدوا من أم يحمد الله ورسوله
وينموا من ليمنه الله ورسوله وتصبروا إلى أنهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله
ورسوله وهذا حال الكفار الذين لا يطيعون إلا أهواءهم ويقولون هذا صديقنا وهذا أعدونا وبلفظ
المقل هذا الاله هذا النبي لا ينظرون إلى مولاه الله ورسوله ومعاداة الله ورسوله ومن هنا نشأ العن
بين الناس قال الله تعالى وقاتلوا هم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإذا لم يكن الدين كله
لله كانت فتنة وأصل الدين أن يكون الحب لله والبغض لله والموااة لله والمعاداة لله والعبادة لله
والاستعانة بالله والخوف من الله والرجاء لله والاعطاف لله والمنع لله وهذا انما يكون بتباعد رسول
الله الذي أمره الله ونهى الله ومعاداته معاداة الله وطاعته طاعة الله ومعصيته معصية
الله وصاحب الهوى بعيه الهوى وبغيمه فلا يحضر مائه ورسوله في ذلك ولا يطلبه ولا يرضى
لرضا الله ورسوله ولا يقض لقبض الله ورسوله بل يرضى إذا حصل ما راض به هو أو يغضب إذا
حصل ما يغضب به هو أو يكون مع ذلك مع شبهة تدور أن الذي يرضى له ويغضب له هو السنة وهو
الحق وهو الدين فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الاسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين
كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الجملة لنفسه وطائفته أو أبا له عظم هو ونبي عليه
أو فصل ذلك شعاعة وطبعا وأعرض من الدين ما لم يكن لله ولم يكن مجاهداً في سبيل الله فكيف إذا
كان الذي يدعى الحق والسنة هو كظنه معصتي وباطل وسنة وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة
وبدعة وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكفر بعضهم بعضا وفق بعضهم بعضا
ولهذا قال تعالى فيهم وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة وما أمر إلا اليعبدوا
الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة وقال تعالى كان
الناس أمة واحدة حتى فاختلوا كافي سورة يونس وكذلك في قرأة بعض الصحابة وهذا على قراءة

الجهور من العصاة والتبايعين أنهم كانوا على دين الاسلام وفي تفسير ابن عطية عن ابن عباس أنهم كانوا على الشرك وهذا ليس بشئ وتفسير ابن عطية عن ابن عباس ليس ثابت عن ابن عباس بل قد ثبت عنه أنه قال كان بين آدم و نوح عشرين قرون كلها على الاسلام وقد قال في سورة يوسف وما كان الناس الا امة واحدة فخلقتهم على الاختلاف بعد أن كانوا على دين واحد فعمل الله أن كان حقا والاختلاف في كتاب الله على وجهين أحدهما أن يكون كله مذموما كقوله وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد والثاني أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل كقوله تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وأتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد لكن اذا أطلق الاختلاف فالجميع مذموم كقوله ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم ائمة اهل دين كان قلبكم بكم يقرئوا لهم واخذ لانهم على انبيائهم ولهذا افسروا الاختلاف في هذا الموضع بأنه كله مذموم قال القرامطة في اختلافهم وجهان أحدهما كفر بعضهم بكاتب بعض والثاني تبديل ما بدلوا وهو كما قال فان المختلفين كل منهم يكون معه حق وباطل فيكفر بالحق الذي مع الآخر وصدق بالباطل الذي معه وهو تبديل ما بدل فالاختلاف لا بد أن يجمع النوعين ولهذا ذكر كل من السلف أنواعا من هذا أحداهم الاختلاف في اليوم الذي يكون فيه الاجتماع فالיום الذي أمره يوم الجمعة قلت عنه الطائفتان فهذه أخذت السبت وهذه أخذت الاحد وفي العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نحن الآخرون السابقون يوم القيامة يبدأ بهم أوأ الكلابم قتلنا وأتينا من بعدهم فهذه اليوم الذي اختلفوا فيه هذا والله الناس لنا فيه تبع اليوم لنا وغدا لليهود وبعدهم لغيرهم وهذا الحديث يطابق قوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يصلي يقول اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلفوا فيه من الحق باذنك اذك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم والحديث الاول بين أن الله تعالى هدى المؤمنين لغير ما كان فيه المختلفون فلا كانوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وهو مما يبين أن الاختلاف كله مذموم والنوع الثاني القبلة فذهب من صلى الى المشرق ومنهم من صلى الى المغرب وكلاهما مذموم لم يشرع الله والثالث ابراهيم قال اليهود كان يهوديا وقالت النصارى كان نصرانيا وكلاهما كان من الاختلاف المذموم ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان خنيفسا مسلما وما كان من المشركين والرابع عيسى جعلته اليهودية وجعلته النصارى اهلها والخامس اكتب الملة لآدم آمن هؤلاء ببعض هؤلاء ببعض والسادس الذين أخذ هؤلاء بدين وهؤلاء بدين ومن هذا الباب قوة تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال اختصت يهود المدينة ونصارى نجران عند النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اليهود ليست النصارى على شئ ولا يدخل الجنة الا من كان يهوديا وثوروا بالانجيل وعيسى وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وكفروا بالتوراة وموسى فازل الله هذه الآلة والتي قبلها واختلاف أهل الدع هو من هذا النمط فالخارجي يقول ليس الشئ على شئ والشئ يقول ليس الخارجى على شئ والقدرى النافى يقول ليس المتيقن على شئ والقدرى

أو انقسام على حدوث الثبوت فكذلك يقول أيضا في حدوث الصفات قال والغريق بين الاستدلال بالمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الاول يقتضي أن لا يكون الفاعل جسما والثاني لا يقتضي ذلك قلت هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن وهي التي جاءت بها الرسل وكان عليها سلف الامة وأتتها وجاها بعد الغلاء من الآتين فان الله سبحانه يذكر في آياته ما يحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحوان وغير ذلك من الحوادث ويدكر في آياته خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار ونحو ذلك لكن القائلون بآيات الجواهر الفرد من المعزلة ومن وافقهم من الاشربة وغيرهم يسمون هذا استدلالا بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهورة حدوثها لم تحدث ذواتها بل الجواهر الاجسام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها ولا تزال موجودة وانما تقدر صفاتها كما تتقدر صفات الجسم اذا تحرك قبل السكون وكانت غير آوانه وكانت غير أشكاله وهذا مما يتكبر عليهم جواهر الغلاء من المسلمين وغيرهم وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الاشربة وغيرهم أن الرب لم يزل معطلا لا يفعل شيا ولا يتكلم شئ شبهه وقدرته

ثم انه ابداع جواهر من غير فعل يقوم
 به بعد ذلك ما بقي يخلق شيئا بل انما
 تحدث صفات تقوم بها يدعون
 ان هذا قول اهل الملل الانبياء
 واتباعهم وينهون الفلاسفة في
 هذا نزاع اعطافه كل من الفريقين
 فان الفلاسفة يقولون بان ثابت المادة
 والصورة ويجعلون الماد والصور
 جوهرين وهؤلاء يقولون ليست
 الصورة الاعراض قائمة بحسب
 والتعريف ان الماد والصور متلفظ
 يقع على معان كالمادة والصور
 الصناعة والطبيعية والكلية
 والاولية فالاول مثل الفضة اذا
 جعلت درهما وخاتما وسبيكة
 ونشب اذا جعل كرسيا والبن
 والحجر اذا جعل بيتا والغزل اذا
 نسج ثوبا ونحو ذلك فلما يب ان
 المادة هي التي يسمونها الهولي هي
 اجسام قائمة بنفسها وان الصورة
 اعراض قائمة بها فتقول الفضة
 من صورة الى صورة هو تحولها من
 شكل الى شكل مع ان حقيقة الم
 تتغير أصلا وبهذا يظهر لك خطأ
 قول القائل ان من أثبت افتقار
 المحدث الى الفاعل بالقياس على
 حدوث الذوات قال هنا كذلك
 وهذه الطريقة طريقة أي على
 أبي هاشم ومن وفقهها فاقال
 هؤلاء انما قاسوا على افتقار
 الكتابة الى كاتب والبناء الى بان
 ونحو ذلك ومع ما علم ان البناء
 والكتاب لم يسدع جدا وانما
 أحدث في الأجسام تأثيرا خاصا

الجبري مثبت يقول ليس الثاني على شيء والوحدانية تقول ليست المرحمة على شيء والمرحمة
 تقول ليست الوحدانية على شيء بل يوجد حتى من هذا ابن اهل المذاهب الاصولية والفروعية
 المنتسبين الى السنة فالكلابي يقول ليس الكراي على شيء والكراي يقول ليس الكلابي على شيء
 والاشعري يقول ليس السالبي على شيء والسالبي يقول ليس الاشعري على شيء ومنصف السالبي
 كما على الاهواري كتابا في ممالك الاشعري ومنصف الاشعري كان مساكرا كتابا يعض ذلك
 من كل وجه وذكر فيه مثالب السالبة وكذلك اهل المذاهب الاربعة وغيرها لاجل ما كتبه منهم قد
 تلبس بعض المقالات الاصولية وخلق هذا هذا فالحنلي والشافعي والمالكي يخلط مذهب
 مالك والشافعي واحدا من اصول الاشعرية والسالبة وغير ذلك ويضيفه الى مذهب مالك
 والشافعي واحدا وكذلك الحنفي يخلط مذهب أبي حنيفة من اصول المعتزلة والذكرامة
 والكلابية ويضيفه الى مذهب أبي حنيفة وهذا من جنس الرضا والتشيع لكنه تشيع في
 تفصيل بعض الطوائف والعلماء لا تشيع في تفصيل بعض العصابة والواجب على كل مسلم
 يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ان يكون أمسل قصده توحيد الله بعبادته وحده
 لا شريك له وطاعة رسوله يدور على ذلك ويتبعه أين وجده ويعلم ان أفضل الخلق بعد الانبياء هم
 الصحابة فلا ينتشر لشخص انتصارا مطلقا على الاصول الا الله صلى الله عليه وسلم والاطاعة انتصارا
 مطلقا على الاصلية رضى الله عنهم أجمعين فان الهدى بدور مع الرسول حث دار وبدور مع
 أصحابه دون أصحاب غيره حث داروا فاذا اجتمعوا لم يجتمعوا على خطا فكل مختلف أصحاب عالم
 من العلماء فانهم قد يجتمعون على خطا بل كل قول قائلون به لغيرهم من الاعتلا يكون الاخطا
 فان الذين يثبتون الله رسوله ليس مسلما الى عالم واحد وأصحابه ولو كان كذلك لكان ذلك
 الشخص نظيرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شبهه يقول الرافضة في الامام المعصوم ولابد ان
 يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي يثبت الله به الرسول قبل وجود المنبوذين
 الذين تنسب اليهم المذاهب في الاصول والفروع ويتبع ان يكون هؤلاء ما يعتق بخلاف ما جاء
 به الرسول فان كل ما خالف الرسول فهو باطل ويتبع ان يكون أحدهم علم من جهة الرسول
 ما يخالف الصحابة والتابعين لهم باحسان فان أولئك لم يجتمعوا على ضلالة فلا بد ان يكون قوله
 ان كان حقا ما أخذوا عما جاء به الرسول موجودا في قلبه وكل قول قيل في دين الاسلام خالف
 لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافة فانه قول باطل والمقصود هنا
 ان الله تعالى ذكر ان المختلفين جاءتهم اليه بعلم وانما اختلفوا باغيا ولهذا اذهم الله
 وعاقبهم فانهم لم يكونوا مجتهدين بخطئين بل كانوا قاصدين النبي عالمين بالحق معرضين عن القول
 وعن العمل به وتظهر هذا قوله ان الذين عند الله الاسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من
 بعد ما جاءهم العلم بضمايتهم قال الزجاج اختلفوا البقي لافسد البرهان وقال تعالى ولقد وانا
 بنى اسرائيل ميثاقا صدق ورزقناهم من الطيبات فاختلجوا حتى جاءهم العلم ان ربك يقضى
 بينهم يوم القامة فيما كانوا فيه يختلفون وقال تعالى ولقد اتينا بني اسرائيل الكتاب والحكم
 والنبوة ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين واتيناهم ببينات من الامر فاختلجوا
 الا من بعد ما جاءهم العلم ان ربك يقضى بينهم يوم القامة فيما كانوا فيه يختلفون ثم جعلنا
 على شريعتهم الامر واتبعها ولا تنزع أهول الذين لا يعاون اتهم لن يفنوا عنك من الله شأوان
 الفالين بعضهم اولياء بعض والله ولي المتقين هذا باصره لراسل وهدي روحه فهذه المواضع
 من القرآن تبين ان المختلفين ما اختلفوا حتى جاءهم العلم والبيانات فاختلجوا البقي والتزم للاجل

اشتبه الحق بالباطل عليهم وهذه حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء كلهم لا يختلفون
 إلا بعد أن يظهر لهم الحق ويحييهم العلم فينبغي بعضهم على بعض ثم المختلفون المذمومون
 كل منهم ينبغي على الآخر فكذلك جماعة من الحق مع علمه أنه حق وصديق عامع نفسه من
 الباطل مع علمه أنه باطل وهؤلاء كلهم مذمومون ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم
 مذمومين في الكتاب والسنة فإنه ما منهم إلا من خالف حقا وتبع باطلا ولهذا أمر الله الرسل
 أن تدعوا إلى دين واحد وهو دين الإسلام ولا تشركوا فيه وهو دين الأولين والآخرين من الرسل
 وأتباعهم قال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم
 وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما ندعواهم إليه وقال في الآية
 الأخرى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذه أممكم أمة
 واحدة وأنا ربكم فاتقون فقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون أي كتبوا
 اتبع كل قوم كتابا مستدعاهم كتاب الله فصاروا متفرقين مختلفين لأن أهل التفرق والاختلاف
 ليسوا على الحقيقة المخصصة التي هي الإسلام المحض الذي هو إخلاص الدين لله الذي ذكره الله
 في قوله وما أمر إلا بالعبادة والله مخلصني إليه الدين حنفا وما يقبل الصلاة ويؤتي الزكاة وذلك دين
 القيمة وقال في الآية الأخرى فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل
 لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة
 ولا تكلوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون فهذه
 أن يكون من المشركين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وأعاد حرف من ليس أن الثاني يدل من
 الأول والبدل هو المقصود بالكلام وما قبله وتوطئة وقال تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب
 فاختلف فيه ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم أي قوله ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة
 ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون وقد ذكر
 في غير موضع أن دين الأنبياء كلهم الإسلام كما قال تعالى عن فرح وأمرت أن أكون من المسلمين
 وقال عن إبراهيم إن الله اصطفى لكم الدين فلا تعززن الأولى أم تمسلون وقال يوسف فأطرد السحرة والارض
 آتت ولي في الدنيا والآخرة توفى مسلما وألحقني بالصالحين وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم
 بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين وقال عن الصخرة بنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين
 وقال عن بلقيس رباني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين وقال يحكم بها النبيون
 الذين أسلموا الذين هادوا والربانئون والاحبار وقالوا ذا وحيات إلى الحوارين أن آمنوا
 ويرسلوا قالوا آمنا واشهدوا بما أسلموا وفي الحصص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله عاشر
 الانبياء ديننا واحد وتنزع الشرائع لئلا ينع أن يكون الدين واحد وهو الإسلام كالدين الذي بعث
 الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فإنه هو دين الإسلام وأولاً وآخره وأول القبله في أول الأمر بيت
 المقدس ثم صارت القبله الكعبة وفي كلا الحالتين الدين واحد وهو دين الإسلام فهذه أسرار ما شرع
 للأنبياء قلنا ولهذا أحسن ذكر الحق في القرآن جعله واحدا وجعل الباطل متعددا كقوله
 وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله اهتدوا الصراط
 المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله اهتدوا هذا الصراط
 مستقيما وقوله ويهديك صراطا مستقيما وقوله الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى
 النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات وهذا يطابق ما في

وهو عرض من الأعراس فكيف
 يجعل مثل هذا محمدا المذوات
 ويجعل الذي خلق الإنسان من
 نطفة والشعر من فرائغا أحدث
 الصفات لكن الحق لا يقولون إن
 الجسم يحدث جسما وإنما يحدث
 عرضا والثاني من معاني المادة
 والصورة هي الطبيعة وهي صورة
 الحيوانات والنباتات والمعادن
 ويحدث ذلك فهذه أن أريد بالصورة
 فيها نفس الشكل الذي لها فهو
 عرض قائم بجسم وليس هذا مراد
 الفلاسفة وإن أريد بالصورة نفس
 هذا الجسم المتصور فلا ريب أنه
 جوهر محسوس قائم بنفسه ومن
 قال إن هذا عرض قائم بجوهر من
 أهل الكلام فقد غلط وحينئذ
 فيقول المتكلم إن هذه الصورة
 القائمة بالمادة والهوى إن أراد
 بذلك ما خلق منه الإنسان كالنفس
 وهو يرد ذلك فلا ريب أن ذلك
 جسم آخر قد واصل حاله وليس هو
 إلا أن موجودا بل ذات الصورة وهذا
 صورة والله تعالى خلق أحدهما من
 الآخر وإن أراد أن هذا هو
 قائم بنفسه غير هذا الجسم
 المشهود الذي هو صورة وإن هذا
 الجسم المشهود الذي هو صورة
 قائم بذلك الجوهر العقلي فهذه من
 خيالاتهم الفاسدة ومن هنا تعرف
 قولهم في الهوى النكبة حيث
 ادعوا أن بين أجسام العالم جوهرها
 قائم بنفسه تشترط فيه الأجسام
 ومن تصور الأمور وعرف ما يقول

وهي الجسم المصنوع قد استند
موجوب في الخارج أسلاسل كل
بمنها من غير أن يتنقصه
للتناوله لذاته وصفاته ولكن
يشتركان في المقدارية وغيرهما من
الاحكام اللازمة للجسام وعلم أن
اتصال الجسم بعد انفصاله هو
نوع من التفرق والتفرق والاحتجاج
ههنا من الاعراض التي وصف بها
الجسم فالاتصال والانفصال
عروضان والقابل لهما من الجسم
الذي يكون متصلانارة ومنفصلا
أخرى كما يكون مجتمعانارة ومنفترقا
أخرى ومنه كانه تواسا كئنا أخرى
وهذا مبسوط في غير هذا الموضع
(قال الرازي) والطريقة الخامسة
وهي عند التحقيق عائدة إلى الطرق
الأربع وهي الاستدلال بما
في العالم من الاحكام والاتقان على
علم الفاعل والذي يدل على علم
الفاعل هو بالذات على ذاته أولى
قلت والمقصود هنا التنبيه على أن
ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
هو الحق الموافق لصريح المعقول
وان ما ينشأ من الآيات والدلائل
والبراهين العقلية في اثبات الصانع
سجانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو
فوقها به العقول وان خيار ما عند
حذاق الاولين والآخرين من
الفلاسفة والمتكلمين هو بعض
ما فهمه كلهم بلبس الحق بالباطل
فلا مأقون به على وجهه كما أن طريقة
الاستدلال بمحدثات المحدثات على

(١) قوله ذكر كماله هكذا في الاصل

ولعل في الكلام نقصا أو تحريفا

غير ذكره صحيحه

كتاب الله من أن الاختلاف المطلق كله منقسم بخلاف المقد الذي قيل فيه ولكن اختلفوا
فهم من آمن ومنهم من كفر فهذا اقدمين أنه اختلاف بين أهل الحق والباطل كما قال هذان
خيمان اختصاصا في ربهم وقد ثبت في الصحيح أنها زالت في المقتنين يوم ينفى حجة علم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى وعبيد بن الحرث أبي جهم والمشركي الذين بارزوا في حجة
وشية والوليد بن عتبة وقد تدرت كتب الاختلاف التي يذكر فيها مقالات الناس اما فلا يجدوا
مثل كتاب المقالات لابي الحسن الاشعري وكتاب الملل والاضل لشهرستاني ولا يسي الوراق
أومع انتصار لبعض الأقوال كما رماصفه أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم فرأيت حاجة
الاختلاف الذي فهمان الاختلاف المعلوم وأما الحق الذي بعث الله رسوله وأزله فثابه
وكان عليه سلف الأمة فلا يوجد فيها في جميع مسائل الاختلاف بل يذكر أحد في المسئلة
عدة أقوال والقول الذي جاء به الكتب والسنة لا يذكره وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يذكره
بل لا يعرفونه ولهذا سكن السلف والأئمة يسمون هذا الكلام ولهذا اوجدوا الحد من هذه
النصف الذي غرضه الحق في آخر عمره يصرح بالحيرة والشك اذ لم يجد في الاختلافات التي نظر
فيها وانظر ما هو حق محض وكثير منهم يترك الجميع ويرجع إلى دين العامة الذي عليه الجاهل
والاعراب كما قال أبو المعالي وقت السباق لقد خفت العصر الحظم وخلفت أهل الاسلام
وعلمهم وداخلت في الذي نهى في عنه والآن ان لم يدركني رأي رجته فالو بل لائن الجوابي
وهذا اذ الموت على عتبة أمي وكذلك أبو حامد في آخر عمره استقر أمره على الوقف والحيرة بعد
أن نظر فيما كان عنده من طرق النظر أهل الكلام والفلسفة وسلك ما تنسره من طرق
العبدات والرياسة والزهد وفي آخر عمره اشتغل بالحديث البصاري وسلم وكذلك الشهرستاني
مع أنه كان من أخبر هؤلاء المتكلمين بالمقالات والاختلاف وصنف فيها كتابه المعروف بنهاية
الانقدام في علم الكلام وقال قد أشار على من أشارته غم وطاعته حتم أن أذكره من
مشكلات الأصول ما أشكل على ذوي العقول ولعله أسمن ذائرم ونضغ في غيرهم

لمرى لقد طبقت المعاهد كلها وسيدت طرق بين تلك العالم

فلم أرا لا واضعا كف حائر على ذنق أو قارعا سيق نادم

فأخبر أنه لم يجد الاثر انا كما مرنا وأمن اعتقدت ندمل اثنين بخطوة فالاول في الجهل
البسط كطلمات بعضها فوق بعض اذا خرج يدهم بكدرها وهذا دخل في الجهل المركب
ثم تبين له أنه جهل فقدم ولهذا تجد في المسائل يذكر أقوال الفرق ويجهلوا بكادر جرح شأ
البصرة وكذلك الامدى القاسم عليه الوقف والحيرة وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في
الموضع الواحد منه نصر قولاً في موضع آخر منه وأمن كتاب آخر ينسرق فيه ولهذا استقر
أمره على الحيرة والشك ولهذا لما ذكر أن كمل العلوم العلم بالله وبصفاته وأفعاله
(١) ذكر على أن كلامها اشكال وهذا كرت كلامه وبينت ما أشكل عليه وعلى هؤلاء في
مواضع فإن الله قد أرسل رسوله بالحق وحق عباده على الفطرة فمن كمل فطرته بما أرسل الله
بدرسه وجد الهدى واليقين الذي لا يربيه ولم يتناقض لكن هؤلاء أقصدوا فطرته العقلية
وشرعهم السبعة بما حصل لهم من الشبهات والاختلاف الذي لم يهتدوا معه إلى الحق كما
قد ذكر تفصيل ذلك في موضع غير هذا والمقصود هنا أن لما ذكر ذلك قال ومن الذي
وصل إلى هذا الباب ومن الذي ذاق من هذا الشراب

انبات الصانع لخلق هي طريقة
فطرية ضرورية وهي خيار ما عندهم
بل ليس عندهم طريقة صحيحة
غير الحكم اذ دخلوا فيها من الاختلال
والفساد ما يعرفه أهل التحقيق
والانتقاد الذين اتكلم الله الهدي
والسداد وقد بسط الكلام
على هذا لطالب في غير هذا الموضع
(فصل) وأما ما تكلموا به في
وجود واجب الوجود وتغييرهم فيه
هل وجود حقيقته أو زائد على
حقيقته وفي صفاته وأفعاله فهذا
بحر واسع قد بسطنا في غير هذا
الموضع وقد اعترف الرازي بحيرته
في مسائل الذات والصفات
والافعال وهو تارة يقول يقول
هؤلاء وتارة يقول هؤلاء
والآسدى متوقف في مسائل
الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه
لم يذكر دليلا على اثبات واجب
الوجود البتة فله نطن أن الطرق
المذكورة ترجع الى الاستدلال
بالمكان على المرجح الموجب فلم
يسلك في اثبات واجب الوجود
الاهذه الطريقة التي هي طريقة
ابن سينا لكن ابن سينا وأتباعه
قرروها أحسن من تقرير الآسدى
فإن أوكلنا أتينا واجب الوجود
بإبرهان العقلي الذي لا ريب فيه
لكن أحجموا على مقارنته لوجودات
المحسوسة بطريقهم المبنية على
نفي الصفات وهي باطلة وأما
الآسدى فلم يقرر اثبات واجب

(١) هكذا باض بالاصل

(٢) قوله ذكره لعل الصواب

ذكره بالافراد فتأمل كعبه معجبه

نهاية لإقدام العقول عقلا وأكرسى العالمين ضلالا
وأرواحنا في وحشة من جوسنا وحاصل دنيا أذى وويل
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جفنا قبل وقالوا

وقال لقد تأملت الطرق الكلامية والمتائج الفلسفية فإرا أنها تشفي غلبا ولا ترى غلبلا
ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الآيات إليه يصعد الكلم الطيب الرحمن على
العرش استوى وأقرأ في التي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ولا يحيطون به علما ومن
جرب مثل تحريق عرف مثل معرفتي وهو صادق فيما أخبر به أنه لم يستفد من بحثه في الطرق
الكلامية والفلسفية سوى أن جمع قبل وقالوا وأنه لم يجد فيها ما يشفي غلبا ولا يرى غلبلا فإن
من تدركه كماله لم يجد فيها مسئلة وأحلق من مسائل أصول الدين موافقة لشيء الذي يدل عليه
المنقول والمفعول بل يذكر في المسئلة عدة أقوال والقول الحق لا يعرف فلا يذكره كذا غيره
من أهل الكلام والفلسفة ليس هذا من خصائصه فإن الحق واحد ولا يخرج عما استبه الرسل
وهو الموافق لسراج العقل وفطر الله الى فطر عليها عباده وهؤلاء لا يعرفون ذلك بل هم من
الذين فرواد بهم وكانوا شيعا وهم مختلفون في الكتاب وإن الذين اختلفوا في الكتاب في شقاق
بعد وقال الامام أحمد في خطبة مصغرة في محبة في الرد على الزنادقة والجهمة فيما
شككت فيه من مشابه القرآن وتأولته على غير ما به قال الحمد لله الذي جعل في كل زمان قديما
الرسل يقيامين أهل العلم يدعون من ضل الى الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحبون بكتاب
الله الموقر ويبصرون بنور الله أهل الضلالة والهي فكيف من قتل لا بليس قد أحبوه وكهمن
نائه ضال قد هدوه فأحسن أزرهم على الناس وما أقيم أثر الناس عليهم يتقون عن كذب الله
تخريف العالمين واتصال المصلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا وآفة البدعة وألقوا عنان
الفتنه فهم مختلفون في الكتاب مختلفون في الكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون
على الله وفي الله وفي كتاب الله نغير علم يشككون بالمشابهة من الكلام ويخدعون جهال
الناس بما يلبسون عليهم وهو كما وصفهم رحمة الله فإن المختلفين أهل المقالات المذكورة في
كتب الكلام لما نقلنا مجرد الأقوال ولما نقلنا وبخاؤنا ذكر البعدال مختلفون في الكتاب كل
منهم موافق بعضا ويرد بعضا ويجعل موافق رأيه هو الحكم الذي يجب اتباعه وما يتخالف هو
المتشابه الذي يجب تأويله أو توقيفه وهذا موجود في كل مصنف في الكلام ويذكر النصوص
التي يحتج بها ويحتج بها عليه تجدي بتأويل النصوص التي تخالف قوله تأويلات لوفعلها غيره لأقام
القائمة عليه وتأويل الآيات بما يعلم بالاضطرار أن الرسول لم يرده (١) العلم وبما
لا يدل عليه اللفظ أم لا من الجهل وهو يشتم بعض الوجوه علما بما جاء به محمد صلى الله عليه
وسلم مفصلا وعلما بما في النوراة والاعتقيل مجعلا لما نقله الناس من النوراة والاعتقيل وبغيره يعلم
الرجل الحنفي أو السافعي أو المالكي أو الحنبلية عنده التي يعرف أصوله وفروعه واختلاف أهله
وأئنته بالنسبة الى (٢) يذكره من خلاف المذاهب الاخر فله انما يعرفه معرفة مجملة وهكذا
معرفة عنده أهل السنة والحديث مع أنهم من أعرف المتكلمين المصنفين في الاختلاف بذلك
وهو أعرف به من جميع أصحابه من القاضي أبي بكر وإن يقول وأبي إسحق وهؤلاء أعلم به من
أبي المعالي وذو ومن الشهرستاني ولو كان ما يذكره الشهرستاني من مذهب أهل السنة
والحديث ناقصا عما ذكره لاشهرى فإن الاشهرى أعلم من هؤلاء كلهم بذلك ونقلنا ونرجعها وهذا
كأن فيه الذي يكون أعرف من غيرهم من الفقهاء بالحديث وليس هو من علماء الحديث أو الحديث

الوجود والعدم بل قاله كتاب
أخبار الأفتكار في أعظم مسائل
الكتاب وهي مسألة اثبات واجب
الوجود لمذهب أهل الحق من
المشركين وطوائف الأهلين القول
بوجوب وجودهم وجود وجوده
لأنه لا تغير وكل ما سوا مقتوف
في وجوده عليه خلافا لما شاع
من الباطنية ونشأ الاحتجاج على
ذلك ما نشأ له من الموجودات
العينية وتحقق من الأمور الحسية
قوله أما أن يكون واجبا لذاته أو لا
يكون واجبا لذاته فإن كان الأول
فهو المطلوب وإن كان الثاني فكل
موجود لا يكون واجبا لذاته فهو
ممكن لذاته لا له لو كان محتاجا لذاته
لما كان موجودا وإذا كان ممكنا
فالوجود والعدم عليه بائزان
وعند ذلك فاما أن يكون في وجوده
مقترا إلى مرجع أو غير مقتري إليه
فإن لم يكن مقترا إلى المرجع فقد
ترجح أحد الجانبين من غير مرجع
وهو متع وإن اقتصر إلى المرجع
فذلك المرجع إما واجب لذاته أو لغيره
فإن كان الأول فهو المطلوب وإن
كان الثاني فذلك الغير إما أن يكون
معلولا لعلوه أو لغيره فإن كان
الأول فيلزم أن يكون كل واحد
منهما مقوما للآخر بل يزم من ذلك
أن يكون كل واحد منهما مقوما
للمقوم نفسه فيكون كل واحد منهما
مقوما لنفسه لأن المقوم المقوم
مقوم وذلك يجب جعل كل
واحد من الممكنين مقوما بنفسه

الذي يكون أفعه من غير من المحدثين وليس هو من أفعه الفقه والمقرر الذي يكون أخبر من غير
بالصور الأعراب وليس هو من أفعه الفقه والمقرر الذي يكون أخبر من غير بالقرآن وليس هو من
أفعه الفقه والمقرر الذي يكون أخبر من غير بالقرآن وليس هو من أفعه الفقه والمقرر الذي يكون أخبر من غير
وهذا الاختلاف القول وأما الاختلاف الجلي وهو الاختلاف بالبدو والسطو والسطو
فهو داخل في الاختلاف والخوارج والرافض والمعتزلة وغوهم يدخلون في النوعين
والملوك الذين يتقاتلون على بعض الدنيا يدخلون في الثاني والذين يتكلمون في العلم ولا يدعون
القول لا يتدعون ويحاربون عليه من خالفهم لا يبدو باللسان هؤلاء هم أهل العلم هؤلاء
خطوهم مغفور لهم وليسوا مذمومين لأن يدخلهم هو وعدوان أو نفي بغير بعض الأمور
فيكون ذلك من نفيهم فإن العدم أمور بالتمام الصراط المستقيم في كل أموره وقدرع الله
تعالى أن ناله ذلك في كل صلاة وهو أفضل الدعا وأقرب منه وأجمل لكل خير وكل أحد يحتاج
إلى الصلوة فهذا أوجه الله تعالى على الصديق في كل صلاة فإنه وإن كان قد هدى هدى مجازلا
إقراره بالاسلام حق والرسول حق فهو محتاج إلى التفصيل في كل ما يقوله ويقوله ويعتقده
فينبه أو ينقذه أو يرضه أو يرضه أو ينهيه عنه ويحمده أو يذمه وهو محتاج في جميع
ذلك إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا فإن كثيرا من سماعهم ذلك الكلام شغلا أو سماعهم
الطائفة الغالبة بجماله ولا يعرف تفاصيل الأمور من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية
والعامة ومن كان متوسطا في الكلام لم يصل إلى الغايات التي منها تفرقوا واختلغوا فخصه به
القول وقوله بغيره يقرأ كتاب التفسير والفقه وشروح الحديث وفيها تلك المقالات التي
كان ينهها فيقبلها من اختصاص آخر يحسن التلخيص بهم وقد كرهها بعبارة أخرى أو في شئ
تفسيرية أو حديث أو غير ذلك وهذا مما يوجد كثيرا والسالم من سله الله وأتمها بخلاف التفسير
المعروف عن الصحابة والتابعين وخلاف نصوص أخرى ولو ذكرنا ما عرفهم من ذلك كرت
خطا ولا استقي أحد من أهل البدع إلا من المشهورين بالبدع الكبار من معتق ورافض ونحو
ذلك ولا من المنتسبين إلى السنة والجماعة من كراي وأشعري وسالي ونحو ذلك وكذلك من صنف
على طريقتهم من أهل المذاهب الأربعة وغيره هذا كله رأيت في كتبهم وهذا موجود في
بعضهم في مسائل الصفات والقرآن ومسائل القدر ومسائل الاسماء وأحكام الأيمان والاسلام
ومسائل الوعد والوعيد وغير ذلك وقد سطنا الكلام على ذلك في غير موضع من كتبنا غير هذا
الكتاب بدو تعارض العقل والنقل وغيره ومن أجمع الكتب التي رأيت في مقالات الناس المختلفين
في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري وقد كرفيه من المقالات وتفصيلها لم أذكره وغيره
وذكر كرفيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم وليس في جنبه أقرب إليهم منه
ومع هذا نفس القول الذي بانيه الكتاب والسنة وقوله الصحابة والتابعين لهم بإحسان
في القرآن وفي الرؤى والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول الدين ليس في كتابه وقد
استقصى ما عرفهم من كلام المتكلمين وأما معرفة ما جاءه الرسول من الكتاب والسنة وأثر
الصحابة فعمل آخر لا يعرفه أحد من هؤلاء المتكلمين المختلفين في أصول الدين ولهذا كان سلف
الامة وأئمتهم متفقين على ذم أهل الكلام فإن كلامهم لا بد أن يشمل على تصديق بي بطل
وتكذيب بحق وخالفه الكتاب والسنة فذموا لما فيه من الكذب والخطا والضلال ولم يذم السلف
من كان كلامه حقا فإن ما كان حقا لله الذي جاءه الرسول ومع هذا انبثاقا من

كلامهم نقض بعضهم على بعض وسيان فساد قوله فان المختلفين كل كلامهم فيه شيء من الباطل
 وكل طائفة تقصد بيان بطلان قول الآخر فيبقى الانسان عند دلائل كثيرة يتدل على فساد قول
 كل طائفة من الطوائف المختلفين في الكتاب وهذا مما حذر به الاشعري فانه بين من فضاء
 المعقولة وتناقض أقوالهم وفسادها ما لا يبينه غيره لانه كان منهم من كان قد درس الكلام على أبي علي
 الجبائي أو بعين سنة وكان ذلك كما أنه جمع عنهم وصف في الرد عليهم ونص في الصفات طريقتان
 كلاب لها أقرب إلى الحق والسنّة من قولهم لم يعرف غيرها فانه لم يكن خيرا بالنسبة والحدوث
 وأقوال الصعابة والتابعين وغيرهم وتفسير السلف للقرآن والعلم بالنسبة الخاصة انما يستفاد
 من هذا ولهذا ذكر في مقالات المقالة المعقولة مفصلة بذق قول كل واحد منهم وما يبينهم من النزاع
 في الدق والجل ويجكي ابن أبي بديع مقالات أصحاب مالك ويجكي أبو الحسن القدوري اختلاف
 أصحاب أبي حنيفة ويذكر أيضا مقالات الخوارج والروافض لكن نقلها من كتب أرباب
 المقالات لأن عن مباشر من القائلين ولا عن خبر يكتفيهم ولكن فيها تفصيل عظيم ويذكر مقالة
 ابن كلاب عن خبرتها وطريق كتبه ويذكر اختلاف الناس في القرآن من عدة كتب فإذا
 حاصلة أهل السنّة والحدوث ذكر أمرنا بما يلحقنا ذكره عن زكريا بن يحيى الساجي وبعضه
 عن أخذ عنه من حنبلية بغداد ونحوهم وأن العلم المفصل من الأمر المحمل حتى أن كثير من
 هؤلاء يعظم أئمة ويذم أقوالا فيدلعن قائلها أو يكفر وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم
 ولعلهم أنهم قالوا له المائل القائل وكثير منها يكون قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 لا يعرف ذلك فان كان عن قبلها من المتكلمين تقليدا فانه يتبع من يكون في نفسه أعظم فان
 ظن أن المتكلمين حققوا ما يحقّقونه أنفسهم قلدهم وان ظن أن الأئمة أجل قدرا وأعرف
 بالحق وأتبع الرسول قلدهم وان كان قد عرف الحق الكلام على ذلك القول وبلغه أن
 أئمة يعظمهم قالوا بخلافه وبما الحديث بخلافه بقي في الحيرة وان رجع أحد الجانبين رجع
 على مضطرب وليس عنده ما يبي عليه وانما يستقر قلبه بما يعرف صحة أحد القولين جزما فان التقليد
 لا يورث الجزم فإذا جزم بان الرسول قاله وهو عالم بأنه لا يقول إلا الحق جزم بذلك وان خالفه بعض
 أهل الكلام وعلم الانسان باختلاف هؤلاء مردب بعضهم على بعض وان لم يعرف بعضهم فساد
 مقالة بعض هومن أنفع الأمور فانه ما منهم الا من قد فضل مقالته طوائف فاذا عرف ذلك الطائفة
 الاخرى على هذه المقالة عرف فسادها فكان في ذلك نهى عما فيها من التكرار والباطل وكذلك اذا
 عرف مردوها على أولئك فانه أيضا يعرف ما عند أولئك من الباطل فتبقى الباطل الذي معهم ثم
 من بين الله الذي جاء به الرسول اما بان يكون قولها لا تنازع في القولين اما بان يكون بعض
 قول هؤلاء وبعض قول هؤلاء وعرف ان هذا هو الذي كان عليه الصابة والتابعون لهم بإحسان
 وعليه دل الكتاب والسنّة كان الله قد أمّ عليه النعمة اذهابه الصراط المستقيم وجنبه صراط
 أهل البني والضلال وان لم يتبين له كان امتناعه من موافقة هؤلاء على ضلالهم وهو لا على
 ضلالهم نعمة في حقه واعتصم بما عرفه من الكتاب والسنّة مجالا وأمسك عن الكلام في تلك
 المسئلة وكانت من جملة ما لم يعرفه فان الانسان لا يعرف الحق في كل ما تكلم الناس به وانت
 تجددهم يحكون أقوالا متعددا في التفسير ونحو الحديث في مسائل الاحكام بل والعريسة
 والطب وغير ذلك ثم كثير من الناس يحكي الخلاف ولا يعرف الحق وأما الخلاف الذي بين
 الفلاسفة فلا محصاه أحد أكثره وتفرقهم فان الفلسفة عند المتأخرين كالغاري وان سينا
 ومن نسج على منوالهما هي فلسفة ارسطو وأتباعه وهو صاحب التعاليم المنطق والطبيع وما بعد

والمقوم بنفسه لا يكون ممكنا وهو
 خسلاف الفرض ولان التقوم
 إضافة بين المقوم والمقوم فيستدعي
 الغاية بينهما ولا مغايرة بينهما
 ونفسه وان كان الثاني وهو ان يكون
 ذلك الغير معاولا للغير الكلام في
 ذلك الغير فلا كلام في الاول وعند
 ذلك فاما ان يقف الامر على موجود
 هو مبدأ الموجودات غير مقتصر في
 وجوده الى غيره أو يتسلسل الامر
 الى غير النهاية فان كان الاول فهو
 المطلوب وان كان الثاني فهو متمنع
 ثم ذكر الأدلة المتقدمة على ابطال
 التسلسل وبين فسادها كما كان تقدم
 حكاية قوله واختار الحق المذكورة
 عنه التي حكيناها فقال وان كانت
 العلل والمعلولات المفروضة موجودة
 معا فلا يخفى أن النظر الى الجملة غير
 النظر الى كل واحد واحد من
 أجزائها فان حقيقة الجملة غير
 حقيقة كل واحد من الأجزاء وعند
 ذلك فالجملة موجودة وهي اما أن
 تكون واجبة لذاتها أو ممكنة
 لاحراز أن تكون واجبة والاما
 نت أجزائها ممكنة وقد قيل انها
 ممكنة كما سبق وان كانت واجبة
 فهو مع الاستحالة عين المطلوب وان
 كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح
 والمرجح اما أن يكون داخلها أو
 خارجها لا حازر ان يقال بالاول
 فان المرجح لجملة مرجح أجزائها
 ويزم أن يكون مرجح لنفسه
 ضرورة كونه من الأجزاء يخرج
 بذلك عن أن يكون ممكنا وهو خلاف

فهم غير من جميع ايضا وجميع ذلك ان الدور ثمة ان التسلسل فوجان اما الدور فمقد يراجه انه لا يوجد هذا الامع هذا ولا هذا الا مع هذا يسمى هذا الدور المسمى الاقتراف ويراد به انه لا يوجد هذا الابدع هذا ولا هذا الابدع هذا يتصور ذلك وهو الدور القلي فالاول يمكن كالامور المتضايقة مثل النبوة والابوة وكالمعالون لعله واحدة وسائر الامور المتلازمة التي لا يوجد اواحد منها الامع الاخر كصفات الخالق سمه المتلازمة وكصفاته مع ذاته وكسائر الشروط وكغير ذلك مما هو من باب الشرط والمشروط واما التي فتمنع فانه اذا كان هذا الوجود الابدع ذلك وذال الوجود الابدع هذا الزمان يكون ذلك الموجود قبل هذا وهذا قبل ذلك فيكون كل من هذا وذلك موجودا قبل ان يكون موجودا فيلزم اجتماع الوجود والعدم غير مره وذلك كله متع ومن هذا الباب ان يكون هذا فاعلا لهذا او علة فاعله او علة غائبة ونحو ذلك لان الفاعل والعلة ونحو ذلك يمنع ان يكون فاعلا لنفسه فكيف يكون فاعلا لفاعل نفسه وكذلك الاله الفاعله لا تكون علة فاعله لنفسها فكيف لعله نفسها وكذلك العلة الغائية التي يوجد بها الفاعل

(١) قوله بل عليك كذا في التسخ بغير نقط واما بل علائكة وسور كتبه معصمه

مثل تتأثر الكواكب والزلازل وغير ذلك والتعريف انما يكون بما هو سبب لتأثر الخلق كالأثر والربح العاصف والافاض وجوده كعدمه لا يحصل بمقتوف فعلم ان الكسوف سبب لشمس قد لا يكون عنه شرم القول فيه كالقول في سائر الاسباب هل هو سبب كما عليه جمهور الأمة أو هو مجرد اقتران عادة كما يقوله الحمية وهو صلى الله عليه وسلم أخبر عن اسباب الشرم عما يدفعه من العبادات التي تقوى ما انعقد سببه من الخير وتذوق وتضعف ما انعقد سببه من الشر كما قال ان السماء والارض والسموات والارض والفلاسة تعرف بهذا لكن هل ذلك بنا على ان الله يدفع ذلك بقدرته وحكمته أو بنا على ان القوى النفسانية تؤثر هذا معنى على اصولهم في هذا الباب ويحكى عن بطليموس انه قال فصيح الاصوات في هذا كل العبادات بقوت اللغات تحلل ما عقده الافلاك الدائرات وعن ابقراط انه قال واعلم ان طبنا بالنسبة الى طب ارباب الهياكل كتب البهارات بالنسبة الى طبنا فالقوم كانوا معتزفين بما رواه القوى الطبيعية والفلكية وليس ذلك مجرد القوى النفسانية كما يقوله ابن سينا واما نفسه (١) بل عليك بل العالم العاوي والسفلى والجن ايضا لا يحصى عددهم الا الله والله قد وكل الملائكة بتدبير هذا العالم عيشته وقدرته كادلت على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وكما استدلى على ذلك ايضا بآياته عقلية والملائكة احياء ناطقون ليسوا اعراضا قائمة بغيرها كما يزعمه كثير من المتأخرين ولا هي مجرد العقول العشرة والنفوس التسعة بل هذه باطلة بآلة كثيرة وما يثبتونه من المجرىات المفارقة لا يحصل معهم منه غير النفس الناطقة فانها تفارق بدناتها وما سوى ذلك فلا يثبت معهم على طريقتهم الا المجرىات المعقولة في الاذهان وهي الكليات المعقولة ولكنهم يظنون ثبوت ذلك في الخارج كما يظن شعبة افلاطون ثبوت المثل الاناطونية في الخارج فتثبت كليات قدسية ارباب ادمية مفارقة كائنات كلي وهذا هو غلطهم حيث ظنوا ما هو في الاذهان موجودا في الاعيان وكذلك ما يثبتونه من الجوهر العقلية وهي اربعة العقل والنفس والمادة والصورة وطاقمة منهم شعبة افلاطون تثبت جوهر اعقلها هو النهر وجوهر اعقلها هو الخير وتثبت جوهر اعقلها هو المادة الاولى المعارضة للصورة وكل هذه العقليات التي يثبتونها اذا حققت غاية التحقيق تبين انها امور معقولة في النفس فتصورها في نفسها فهي معقولات في قلبه وهي مجردة عن جزئياتها الموجودة في الخارج فان العقل دائما يترجم عن الاعيان المعينة المشهودة كليات مشتركة عقلية كما تصور زيد او عمرا وبكر اتم تصور انسا لا يستر كما كليا ينطبق على زيد وعمرو وبكر ولكن هذا المشترك انما هو في قلبه وهذه يعقله بقلبه ليس في الخارج انسان مشترك كشيء مشترك فيه وهذا بل كل انسان يخص بذاته وصفاته لا يشاركه غيره في شيء مما قام به قط واذا قيل الانسانية مشتركة او الحيوانية فالمراد ان في هذا حيوانية وانسانية تشابه ما في هذا من الحيوانية والانسانية ويشتركان في معنى الانسانية والحيوانية وذلك لشيء اذا اخذنا مشتركا كليات يمكن الا في الذهن وهو تارة يوجدهم مطلقا بشرط الاطلاق فلا يكون الا في الذهن عند عامة العقلاء الامن اثبت المثل الاطلاونية في الخارج وتارة يوجدهم مطلقا بشرط الاطلاق بحيث يتناول المعينات وهذا اقد يقال انه موجود في الخارج وهو موجود في الخارج مع معينا مقيدا لمخصوصا يقال هذا الانسان وهذا الحيوان وهذا الفرس واما وجوده في الخارج مع كونه مشترك في الخارج فهذا باطل ولهذا كان من المعروف عندهم ان الكليات ثابتة في الاذهان لا في الاعيان ومن قال ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج فجعله الصحيح ان ما هو كلي اذا كان في الذهن يوجد

فمن يكفر بالاعيان فقد سقط عمله ويقولون قد قال تعالى ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصدون ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير جئت علين بدخلونها فقد أخبروا ان التلائم قد دخلوا الجنة وقد سقى عن بعض غلاة المرجسة أن أحدنا من أهل التوحيد لا يدخل النار ولكن هذه الأعراف قد تلامعنا فأحكيه عنه ومن الناس من يحكيه عن مقاتل بن سليمان والقاهرة أغلظ عليه وهو لا يفقه يحكيون بهذه الآية ويحكيون بقوة فأنذرتكم نارا تلتقي لا يصلها الا الاشقي الذي كتب نوتى وقد ينج بعض الجهال بقوله ذلك بخوف الله بعباده قال فالوعيد شئ يحرقكم به ويسولون أما قوه ذلك بانهم كرهوا ما أنزل الله فاحبطوا أعمالهم فنهضوا في الكفار فانه قال والذين كفروا فاعمالهم وأشل أعمالهم ذلك بانهم كرهوا ما أنزل الله فاحبطوا أعمالهم وكذلك قوه ان الذين ارتدوا على أديارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سؤل لهم وأمل لهم ذلك بانهم قالوا الذين كرهوا ما أنزل الله سخطكم في بعض الامر والله يسلل اسرارهم فكيف اذا أوتيتهم الملائكة تضيرون وجوههم وأديارهم ذلك بانهم اتبعوا ما أصطفا الله وكرهوا رضوانه فاحبطوا أعمالهم فقد أخبر سبحانه أن هؤلاء ارتدوا على أديارهم من بعد ما تبين لهم الهدى وأن الشيطان سؤل لهم وأمل لهم أى وسع لهم في العمر وكان هذا بسبب وعدهم الكفار بالموافقة فقال ذلك بانهم قالوا الذين كرهوا ما أنزل الله سخطكم في بعض الامر ولهذا فسر السلف هؤلاء الذين كرهوا ما أنزل الله الذين كانوا سبب نزول هذه الآية بالمنافقين واليهود قالت الوعيدة الله تعالى انما وصفهم بعمد كراهة ما أنزل الله والكرهية على القلب وعندا الجمجمة الايمان مجرد التصديق بالقلب وعلمه هذا قول جهل والصالحى والاشعرى في المشهور عنه أو كراهية القلب وعند فقهاء المرجسة فقول اللسان مع تصديق القلب وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الايمان عندهم كإعمال الجوارح فيمكن أن يكون الرجل مصدقا بقلبه ولسانه مع كراهة ما أنزل الله وحيث فلا يكون هذا كافرا عندهم ولا آية تناهوا واذ ادلت على فقره دلت على فساد قولهم قالوا أو أما قولكم المتقون الذين اتقوا الشرك فهذه اخلاف القرآن فان الله تعالى قال ان المتقين في ظلال وعيون وقوا كما هما يشتهون ان المتقين في جنات ونهر وقال الله ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رمزناهم بنفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالآخرهم يؤمنون وقالت مريم ائني أعوذ بان من منك ان كنت نقابا لم ترده الشرك بل ارادت التقى الذي لا يقدم على التغيير وقال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى ان تقوا الله يجعل لكم فرقا لو يكفروا بكم فأتوا بغيركم وتبين من يتق ويصرف ان الله لا يضيع أجر المحسنين وقال تعالى لتبشروا في أموالكم وأفسكم وتبين من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور وقال تعالى نعم جعلنا على شرعتنا الامراض فأتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعقلون الى هوله والله ولي المتقين وقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وفولوا ولا سديا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم فهداهم أمناواتقوا الشرك فله يكن الذي أمرهم به بعد ذلك مجرد ترك الشرك وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته أيقول مسلم ان قطاع الطريق الذين يسلبون دماء الناس ويأخذون أموالهم اتقوا الله حق تقاته لكونهم لم يشركوا وان أهل القوا وحش وشرب الخمر وظلم الناس اتقوا الله حق تقاته وقد قال السلف ان مسعود وغيره كالحسن وعكرمة وقتاده وما تلى حق تقاته أن يطاع فلا يعصى وأن ينكر فلا يكفر وأن يذكر فلا ينسى وبعضهم

وان أردتم الهبة الاجتماعية من أجاد الاعداد فلا خفاء بكونه زائدا على كل واحد من الأجاد وهو المطلوب قولهم ما يمنع من أن تكون الجملة مترجمة ما حادها الاخلة فيها كالمقروء قلنا اما أن يقال ترجع الجملة بمجموع الأحاد الاخلة فيها أو بواحد منها فان كان بواحد منها فالحال الذي أرتبناه حاصل وان كان بمجموع الأحاد فهو نفس الجملة المفروضة وفيه ترجع الشئ بنفسه وهو حال فهذا ما ذكر في كتابه المشهور المعروف بابكار الانكار المصنف في الكلام وليس في هذا تعرض لابطال علل ومعلولات ممكنة مجمعة لانهاية لها ولكن فيه انبات واجب الوجود خارجا عنها وقد ذهب طائفة من أهل الكلام كاحصاء يعمر الى اثبات سعاد لانهاية لها مجمعة وهي الخلق وهي شرط في الحدوث ثم انه في كتابه المسمى بدقائق الحقائق في الفلسفة ذكر ههنا ملحة وزاد فيها ابطال اثبات علل ومعلولات لانهاية لها ولكنه اعترض عليها باعتراض وذكراته لاجواب عنه فقيت حجة على اثبات واجب الوجود وموقفه على هذا الجواب فقال بعد ان ذكر ما ذكرهنا الجملة اما أن تكون باعتبار ذاتها واجبة أو ممكنة لا بائز أن تكون واجبة والمال كانت أحادها ممكنة وما تبوهمه بعض الناس من قوله انه اذا كانت الأحاد ممكنة ومعناه انتفاء كل واحد الى

من خبرهم بمجرد هذا الكلام وقالت المربضة نصوص الوعيد عامة ومنان يشكر صيغ الموم
ومن أتيتها قال لا يصلح تناولها لكل فرد من أفراد العالم فمن لم يعذب لم يكن المقصد قد شمله
فقبلها واقعة منهم عندهم كبحر من أن لا يحصل الوعيد بأحد من أهل القبلة فإنهم تعطل نصوص
الوعد ولا يتبع لأحاطة ولا عامة وليس مقصودنا هذا استعمال الكلام في المسئلة وإنما الغرض
التبيل بالمناظر من الطرفين وأهل السنة والحديث وأمة الاسلام المتبعون للصحة
مستوطنين هؤلاء موهؤلاء لا يقولون بتفلسد أحد من أهل القبلة في النار كما تقولوا الخوارج
والمعتزلة لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة أنه يخرج من أهل النار
قلبه مثقال ذرة من إيمان وأخراجه من النار من يخرج بشفاعته نينا صلى الله عليه وسلم فمن يتبع
له من أهل الكبار من أمته وهذه أحاديث كثيرة مستقصية متواترة عند أهل العلم بالحديث ولا
يقولون أنفق في الأحكام المطلقة بل نعلم أن الله يدخل النار من يدخله من أهل الكبار وناس
آخر ولا يدخلونها لأسباب لكن تنازعوا هل يكون الداخلون بسبب اقتضى ذلك كعظم الذنوب
وكثرتها والذين لم يدخلوها بسبب منع ذلك كالحسنات المعارضة ونحوها وأنه سبحانه وتعالى يفعل
ما يفعله بحكمة وأسباب أم قد يفرق بين المتماثلين ببعض المشية فيعذب الشخص ويعفو عن
هو مثله من كل وجه بعض المشية هذا المهم فيه قولان والنصوص وأقوال السلف توافق الأول
والتحفظ في الشخص المعين فلا تشهد له بجنة ولا نار إلا على علم لا حقيقة باطنه ومات
عليه لا تحبط به لكن زجر الحسن وتخفيف على المسيء ولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال منهم
من لا يشهد بالجنة لأحد إلا لانيه وهذا قول محمد بن الحنفية والأوزاعي والثاني أنه يشهد بالجنة
لكل مؤمن جامع فيه نص وهذا قول كثير من أهل الحديث والثالث يشهد بالجنة لهؤلاء من شهد
له المؤمنون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أنتم شهداء الله في الأرض وقال يوشك أن تعلموا
أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ فأخبر أن ذلك مما
يعلم به أهل الجنة وأهل النار وكان أبو ثور يقول أن شهداء أحد من جن في الجنة ويخرج بهذا
ويستطه المسئلة أنه موضع آخر والإيمان عندهم يتفاضل فيكون إيمان كل من إيمان كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم أن كل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً فيقولون قوله إنما يتقبل الله من
المتقين أي من اتصاف في ذلك العمل ليس المراد به الخلو من الذنوب ولا مجرد الخلو من الشرك بل من
اتصاف عمل قلبه منه وإن كانت ذنوب أخرى بدليل قوله وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل
إن الحسنات يذهبن السيئات فلو كانت الحسنات لا تقبل من صاحب السيئة لم تحمها وقد ثبت
بالكتاب والسنة المتواترة الموازنة بين الحسنات والسيئات فكانت الكبرية تحبط الحسنات
لم تبق حسنة تزني معها وقد ثبت في الصحيحين أن غياضت كلها كفر لها سيئة قالوا وبأن آدم
لم يكن أحد لها شركاً ولكن لم يقصد التقرب إلى الله بالطيبين ماله كما جاز في الأثر فلها أن يتقبل
الله فرأيه وقد قال تعالى في حق المنافقين وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم أنهم كفروا بالله
ورسوله ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم كارهون فجعل لهم موافق قبول
النفقة دون مطلق الذنوب قال أهل الحديث ومن نفي عنه الإيمان فلا تترك بعض وإحاطة
والعبادة ينفي اسمها ينفي بعض وإحاطة لانها لم تبق كاملة ولا يلزم من ذلك أن لا يتبع منه شيء بل
قد دللت النصوص على أنه يتبع بعضه ويخرج من التار من يتبع معه بعضه ومعلوم أن العبادات
فيها واجب كالطهارة واجب إذا تركه كان جبه ناقصاً أي غير تارك ولا إعادة عليه بل يجبره بدم كرمي
الحجار وإن لم يجبره في ذمته فكذلك الإيمان ينقص بالذنوب فإن تاب عاد والابن ناقصاً نقصاً

علة لبعض منها لا يكون معلولاً لغيره
فهو خلاف الغرض وهذه الحالات
انما زلت من القول بعدم النهاية
فهو محال كيف وكل علل ومعلولات
قبل باستنادها إلى علة لا لعلها
فأقول بكونها غير متناهية أعداها
محال وجمع بين متناقضين وهو
القول بأنه مامن علة إلا ولها علة
والقول بأنها العلل والمعلولات إلى
علة لها فإذا اقتضى صحتها هذا
امتناع كون العلل والمعلولات
غير متناهية وأن القول بأن النهاية
لها محال (ثم قال) ولتأني أن يقول
أثبت الجلة لما ينتهي وإن كان
غير مسلم لكن ما يمنع من كون
الجنة ممكنة الوجود ويكون
ترجمها بترجم أحداها وترجم
أحداها كل واحد بالآخر إلى غير
النهاية على ما قبل (قال) وهذا اشكال
مشكل وربما يكون عند غيبي
حله (قلت) فهذا استدلاله على
واجب الوجود لم يذكر في كسبه غيره
وأما حدوث العالم فابطل طرق
الناس وينبذ على أن الجسم لا يتخلو
من الأعراس الحادثة إذا تعرض
لا يتبع زمانين واستدل على امتناع
حوادث لأول لها بعد أن أطل
وجود غيره بل وجه الذي تقدم
وتقدم ما فيه من الضعف الذي بينه
الارموي وغيره ثم أثبت حدوث
العالم قائم لم يستدل بالحدوث على
الحدث إلا بطريقة الذين بنوا ذلك
على الامكان وهو أن ذلك يتضمّن
التخصيص للمفترق إلى مخصص لانه

ترجم لا حسد طرفي الممكن فهو
لا يستدل بالحدوث على المحدث
الأنبأ على أن ذلك يمكن بفقراني
واجب ولا يحصل الممكن إلا على
الواجب الأنبأ على نفي السلسل
والسلسل قد أورده عليه السؤال
الذي قال أنه لا جواب له عنه وكل
هذه المقدمات التي ذكرها لا يفترق
اثبات الصانع الباطن بتقدير افتقاره
إليها فإبطال التسلسل يمكن فتم
ثبات المقدمات وذلك أن اثبات
الصانع لا يفترق إلى حدوث
الاجسام كما تقدم بل نفس ما
يشهد حدوثه من المحدثات يغني
عن ذلك والعلم بان المحدث يفترق
إلى المحدث هو من أين الصلوم
الضرورية وهو أين من اقتضار
الممكن إلى المخرج فلا يحتاج أن
يقرب ذلك بان الحدوث يمكن أو أنه
كان يمكن حدوثه على غير ذلك
الوجه فخصمه وجه دون وجه
يمكن جائر الطرفين فيحتاج إلى
مخرج مخصص بأحدهما وهذه
الطريقة تسلكها من يسلكها من
متأخرى أهل الكلام من المعتزلة
والأشعرية ومن وافقهم على ذلك
من أصحاب أجد ومالك والشافعي
وأبي حنيفة وغيرهم وقد ثبتنا على
أنهم وإن كانت صحيحة فإنها تطلو
بلا فائدة واستدلال على الظاهر
بالأشعي وعلى الأقوى بالاضطرار كما
لا يخفى الذي عاها أخفى منه وإن
كان الحمد مطابقا للحدوده طردا
منعكسا يحصل به التميز أن الحد

بأنه وقد جرم في أفعال أفعالها نقص وجه لم يطل كالنطب وليس الشيل بل يجرد ذلك
ولا يفسد من المحرمات الإجماع فكذلك لا يزول الإيمان كله إلا بفقر الحضي الذي لا يقي مع
صاحبه شيء من الإيمان قالوا وهذا هو الذي يحبط جميع الأعمال وأما ما دون ذلك فقد يحبط
بعض العمل كافي آية المن ولا شيء فان ذلك يطل ثلث الصدقة لا يطل سائر أعماله والذين
كروهوا أنزل الله كفر وأعمال القلوب مثل حب الله ورسوله وخشيته الله ويحذف كل ما من
الإيمان وكراهة ما أنزل الله كفر وأتوا عري الإيمان الحب في الله والبغض في الله وقد قال
تعالى لا تتحد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وقوله في السابق
والمقصد والقلم لنفسه ضلت عدد دخولها باليمن أن يكون العالم لنفسه قد عذب قبل هذا ثم
يدخلها وقوله لا يصلها إلا الأشتى لا يخفى ما أن يكون المراد بالي قواما من التعذيب كقولنا إن
الذي تصله النار هو الذي يحبط به وأهل القبلة لا تحرق النار منهم مواضع السجود أو تكون ناراً
مخصوصة وقوله يخوف الله عباده كفول النبي صلى الله عليه وسلم في التمس والقسم أنهما
آيتان من آيات الله يخوف الله عباده وقد قال تعالى وما نرسل بالآيات إلا تخوفاً
والآيات التي تخوف الله بها عباده تكون سبباً في شر ينزل بالناس فمن اتقى الله يشعل ما أمره به
وفي ذلك الشر ولو كان بما لا حقيقة له أسلام يخف أحد إذا علم أنه لا شر في الباطن وإنما في
القبول في الجاهل القدم كما يفرع الصبيان بالخيال وقد قال تعالى ذلك يخوف الله عباده
بعباد فأتوا خوف العباد مطلقاً وأمرهم بتقواه ثلاثاً لا يزل الخوف وأرسل الرسل مبشرين
ومنذرين ولا تذرهم بالعلام بما بين أيديهم وقد وجدت الخوفات في الدنيا عاقب الله على الذنوب
أما كثيرة كما قصه في كتابه وكأشودهم من الآيات وأخبر عن دخول أهل النار النار في
موضع من القرآن وقال تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء ولو كان الأمر كما يتوهمه
الجاهل لكان إنما يخشى من عباده الجهال الذين يصلون ما لا حقيقة له وهذا كله مبسوط في
موضعه وإنما الغرض هنا التمثيل بأقوال المختلفين التي كلها مطلية ومثال ذلك أن تنازع في القدر
القدرية من المعتزلة وغيرهم والقدرية المعبرية من الجهمية وغيرهم فقالوا اجعلوا الله هي محبة
ورضاه ثم قالت المعتزلة وهو صانع يحب الإيمان والعمل الصالح ويكره الكفر والفسوق
والهوان فلا يكون مريداه قالوا والدليل على ذلك قوله ولا يرضى لعباده الكفر وقوله أذيتون
حالا يرضى من القول وقوله والله لا يحب الفساد والفقهامتفقون على أن أفعال البر تنقسم إلى
واجب ومستحب والمستحب هو ما أحبه الله ورسوله وأن المنهى عنه كله مكروه كرهه الله ورسوله
وأكرهه فوعان كراهة تحريم وكراهة تزيه وقد قال تعالى لما ذكر المحرمات كل ذلك كان
سنة عند بل مكروها وفي الصحيحين عن أبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يكرهكم قبل
وقال وكثرة السؤال وأضاعه المال وفي الصحيح أيضاً أنه قال إن الله يحب العباس ويكره
التأويل قالوا فهذا دليل على أنه يكون في العالم ما هو مكروه لله فلا يكون مرادنا أنه فيكون في العالم
ما لا يريده الله وهو ما يأم الله به أو ينه عنه قالوا الأمر لا يعقل أمر إلا بآراءه الأمر لا يريده
من الأمور ومن قدر أن الأمر يطلب الأمور به طلباً لا يكون إرادته ولا استئذاناً لإرادته فهذا قد
ادعى ما يعلم فساد بالضرورة وما يتجبه به من التمثيل بأمر المحسن فذلك لم يكن طلباً للأمر به
ولا مريداه في السالطين بل أظهر أنه مريد طالب وقالوا قد قال الله تعالى يريده الله بكم اليسر ولا
يريد بكم العسر وقال تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته
عليكم لعلكم تشكرون وقال تعالى يريده الله ليعين لكم ومن يريده الله من قبلكم ومن يوب

عليكم والله علم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن يتوبوا مبدلاً
عظيماً يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً وقال الله تعالى اغتَابِرْ إِلَى اللَّهِ يَذْهَب
عَنْكُمُ الرِّجْسُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيراً فَمَاذَا لِمُرَادَاتِ كُلِّ قَدْرٍ أَمْ مِنْ عَادَةِ قَسَمٍ مِنْ أَلْفَاظِ
وَسَمِّهِمْ عَصَى فَعَلِمَ أَنَّهُ قَدِيرٌ يَدْنِ الْعِبَادِ لَا يَقْعَلُونَ كَيْبَارَ مَرْهَمٍ عَالِ الْأَصْحَافِ قَالَتْ الْقَدَرُ
الْجَبَرُ مِنْ يَمَنِ الْجَهْمَةُ وَمِنْ اتَّعَمِلُ بِأَرَادَةِ تَعَالَى تَتَنَاقَلُ مَا وَجَدَتْ مَالَهُ يَوْجِدُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ
مُتَّفِقُونَ عَلَى قَوْلِهِمْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ اللَّهُ وَبِإِشَاءِهِ لَمْ يَكُنْ وَلَئِنْ أَرَادَ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فَقَدْ كَانَ شَيْئاً
وَبِضَلِ اللَّهِ الظَّالِمِينَ وَبِفَعْلِ اللَّهِ مَا شَاءَ فَعَلْ مَا شَاءَ وَفَقْدُ فَعْلِهِ وَقَالَ تَعَالَى وَلَوْ شَاءَ لَنَبْتَلِيَ نَفْسَ
هَذَا مَا فَعَلْنَا أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ ذَلِكَ فَلَمْ يَرُدْ هَدَى كُلِّ أَحَدٍ وَأَنَّ قَدْرَ مَرْهَمٍ وَقَالَ تَعَالَى فَمَنْ يَرُدُّهُ أَنْ يَهْدِيهِ
يُشْرِحُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرُدُّ أَنْ يَضِلَّ يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَلَالاً جَاكِثاً بِصَدْقِ السَّمَاءِ فَعَلِمَ أَنَّهُ
يَرُدُّ الْأَضْلَالَ كَمَا يَرِيدُ بِشَرِّ الصَّدْرِ لِلْإِسْلَامِ وَقَالَ نُوحٌ وَلَا يَتَضَعَكُمُ نَفْسِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَضَعَ
لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ فَمَا قُدْرُ عَلَى أَنَّهُ يَرُدُّ غَوَايَ مِنْ غَوَايَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ
شَيْءٍ فَمَا يَكُنْ مَا وَجَدَ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ قَالُوا وَمَا أَرَادَ فَقَدْ أَحْبَبَهُ وَرَضِيَهُ وَقَوْلُهُ
لَا يَجِبُ الضَّادُ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْسُدْ وَلَا يَجْهَدُنَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكَفْرَ عَنِ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ
أَوْ لَا يَرْضَاهُ دِيناً كَمَا لَا يَجِبُ الْإِيمَانُ عَنِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ أَوْ لَا يَجْهَدُنَا غَيْرَ دِينٍ قَالَ الْمُنَازِعُونَ لَهُمْ مِنْ
الْمَعْتَذَةِ وَغَيْرِهِمْ فَقَدْ قَالَ أَذْهَبْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ مَنْ الْقَوْلِ وَأَوَّلُكُمْ مَنْ الْقَوْلِ وَذَلِكَ الْقَوْلُ يَحْرَمُ
عَلَيْهِمْ وَهُوَ وَاقِعٌ مِنْهُمْ وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَرْضَاهُ فَعَلِمَ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنَ الْمَعَاصِي لَا يَرْضَاهُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ إِنْ
تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَضِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكَفْرَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَرْضَاهُ بِتَقْدِيرِ وَقَعِهِ وَلَا يَقَالُ
أَنَّهُ يَرْضَى كُلَّ مَوْجُودٍ وَقَوْلُهُ لَمْ يَرْضَاهُ بِمَا نَقَلَ الرِّضَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْفِعْلِ لَا بِشَيْءٍ
مَحْذُوفٍ وَكَوْنُهُ لَا يَرْضَاهُ دِيناً عِنْدَكُمْ مَعْنَاهُ لَا يَرْضَى أَنْ يَنْبَغِي سَاحِبُهُ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْبَلِيْسَ
وَالشَّيَاطِينَ لَا يَرْضَوْنَهُ دِيناً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ عَنِ مَنْ الْبَلِيْسَ يَرْضَى الْكَفْرَ وَيَخْتَارُهُ قَالَتْ فَكَيْفَ
مَا يَغْضَهُ اللَّهُ وَيَغْضَى مَا يَجِبُ اللَّهُ لِيُغْوِيَ النَّاسَ بِنَظَرٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَتَقْتَضِيهِ وَذَرِيَّتُهُ وَأَوْلِيَاءُ
مِنْ دُونِهِ وَهُمْ لَكُمْ عِدُوٌّ بَشَرٌ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا وَقَالَ تَعَالَى أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا
الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَأَنْ أَعْبُدُونَ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ قَالُوا وَالْإِيمَانُ مُتَّفَقٌ عَلَى
أَنَّهُ سَاحِبُهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ وَيَجِبُ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَيَجِبُ التَّوَابِينَ وَيَجِبُ التَّطَهُّرِينَ
وَيَجِبُ الْمُقْسِطِينَ وَلَا يَجِبُ الْمَعَاصِي وَلَا يَرْضَاهُ وَاحْتِجَابُ هَذَا الْأَجَاعِ أَقْوَى مِنْ احْتِجَابِكُمْ
بِقَوْلِ اللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا يَشَاءُ لَمْ يَكُنْ فَانْتَهَمِ كُلَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّدَقَةَ وَالْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ
يَرْضَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُحِبُّهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَقُولُونَ عَنِ الْفَوَاحِشِ وَالْقُلُوبِ هَذَا الْإِيمَانُ وَرَسُولُهُ
وَلَا يَجِبُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَانْتَهَمِ خَالِفَتِ الْكِتَابَ وَالسُّنَنَةَ وَالْإِجْمَاعَ فِي قَوْلِكُمْ أَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ مِنَ الْكَفْرِ
وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَجْهَدُ بِمَرْضَاهُ قَالَتْ الْقَدَرُ مِنَ الْجَهْمَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنْتُمْ يَقُولُونَ
لَئِنْ اللَّهُ لَمْ يَخْتِمْ الْمُؤْمِنِينَ نِعْمَةً أَهْتَدَوْا بِهَا بَلْ نَعْتَمُ عَلَى الْكَفَّارِ وَالْمُؤْمِنِينَ فِي الْإِيمَانِ سَوَاءٌ هَذَا
خِلَافَ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْيَكِيمَ الْإِيمَانُ وَزِيَّتُهُ فِي قَوْلِكُمْ وَكَرِهَ الْيَكِيمَ
الْكَفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ وَأَوَّلُكُمْ الرُّشْدُونَ وَقَالَ تَعَالَى نَبِّئُونِ عَنْكُمُ أَنْ أَسْأَلُوكَ لِأَنْتُمْ
عَلَى أَسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ عَنِ عِلْمِكُمْ أَنَّ هَذَا كَمَا لِلْإِيمَانِ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَقَالَ تَعَالَى وَكَذَلِكَ
فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِقَوْلِ هَؤُلَاءِ لَمْ يَنْصَرِفْ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَيْنِنَا وَقَالَ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ
زَكَاةً مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَقَالَ تَعَالَى وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْغِقِ وَقُلُوبِهِ وَقَالَ لَخَلِطَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ بِمَا وَاجِبًا عَلَيْنَا الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَنْصَرِفْ اللَّهُ عَنْهُمْ وَذِيْنَتَنَا أَمْ مَسْئَلُهُ وَقَالَ وَاجْتَنِبْ وَبِئْسَ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ

والاستدلال بالأخفى قد يكون فيه
منفعة من وجود آخرى مثل من
حصلت شبهة ومعاينة في الأمر
الجلي فيبينه بتفسيره لكون ذلك
أظهر عند مدان الظهور والتفاهة
أمر نسي إضافي مثل من يكون من
شأنه الاستقصاف بالأمور الواضحة
التيينة فإذا كان الكلام طويلاً
مستغلفاً به وعظمه كما لو جدد في
جنس هؤلاء لكن ليس هذا مما
يتوقف العلم والبيان عليه مطلقاً
وهذا هو المقصود منها وهو لا كثيراً
ما يغلطون فيظنون أن المطلوب
لا يمكن معرفته إلا بما ذكره ومن
الحسد والدليل وبسبب هذا
الغلط ينزل من بضل حتى يتوهم
أن ذلك الطريق المعين إذا بطل
انتهى المعرفة ولهذا المأبى
اللامدى وغيره على هذه الطريقة
التي تعود إلى طريقة الامكان
وبنوا طريقة الامكان على نفي
التسلسل حصل ما حصل فكان
مثل هؤلاء مثل من عدلى أمره
المسلمين وجندهم الشجعان
الذين يدفعون العدو ويقاتلونهم
فقطعه ومنهم الرزق الذي به
يجاهدون وتركوا واحداً ظناً أنه
يكتفى في قتال العدو وهو أضعف
الجماعة ولا يحجزهم عنهم مع هذا
قطعوا رزقه الذي به يستعين فلم يبق
بإزاء العدو واحد ومثل تهر كبر
كدجلة والقرات كان عليه عبدة
جسور يصبر الناس عليها ومنه
ما هو قوى مكين في مكان قسري

فهد المتولى الى تلك الجسور فقطعها
 كهاوهم يترك الا واحد اطرو بلا يبعد
 ضيقا ثم انصرفه في اثنا عشر
 انقطع الطريق ولم يبق لاحد
 طريق الى العبور وهو مع هذا
 يستعمل الناس في الا لانات التي
 يصنع بها الجسور ويشعر الناس
 انه لا يمكن احدا ان يعبر الا بها
 يصنعها أو مثل رجل كان لمدينته
 أسوار متداخلة سور خلف سور
 كل سور منها يحفظ المدينة فهد
 المتولى فهد تلك الأسوار كلها
 وترك سوراهواضعفها وأطولها
 وأصعبها حفظا ثم انعم فترك
 منه ناحية يدخل منها العدو فلم
 يبق لمدينته سور يحفظها فيقال
 ان أثبات الصانع يمكن بطريق
 كثيرة منها الاستدلال بالحدوث على
 المحدث وهذا يكفي فيمحدث
 الانسان نفسه أو يحدث ما يشاهد
 من الحيوانات كالنبات والحيوان
 وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة ان
 المحدث لابد من محدث وإذا قدر
 انه أثبت الصانع يحدث العالم لزم
 أن المحدث لابد من محدث ثم اذا
 قدر انه استدلل بطريقة الامكان
 لما ابتدأه وما علم طريقة الحدوث
 فاعلم بان الممكن يقتضي الواجب
 علم ضروري لا يفقر الى نفي التسلسل
 وأيضا باطل التسلسل له طرق
 كثيرة وذلك انه يمكن أن يقال فيه
 وجود أحد هاتان الموجودات
 بأسرها اما أن تكون واجبة
 الوجود أو ممكنة الوجود أو متعينة

ربنا نحن أنخلنا كثيرا من الناس وقال تعالى لن شاه منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله
 رب العالمين وقال فن شاء اتخذنا له سبيلا وقال وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ان الله كان علما
 حكما وقال فلن شاه كره وما يدكرون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة وفد
 أمرنا أن نقول في الصلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذي أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين والذين أنعم الله عليهم المذكورون في قوله تعالى فاولئك تسبحونهم الذين أنعم الله عليهم من
 النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والآنعام المطلق انعام يدخل
 فيه المؤمنون فدل ذلك على أن الطاعة الخاصة من المؤمنين هو الذي أنعم بها ولو كانت نعمته
 عليهم كنعمته على الكفار لكان الجميع من النعم عليهم أهل الصراط المستقيم وقوله تعالى غير
 المغضوب عليهم مصفة لاستثناء لا نه خفض غير كما تقول العرب اني لامر بالصادق غير الكاتب
 فالمغضوب عليهم والضالون لم يدخلوا في النعم عليهم حتى يخرجوا بل بين أن هؤلاء مغايرون
 لأولئك كمغاير الصديق للكاتب وقد قال تعالى من هداه الله فهو لهدى ومن ضل فلن تجده
 وليا مرشدا فدل على أن كل من هداه الله اهتدى ولو هدى الكافر كاهدى المؤمن لاهتدى
 وقال الخليل رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي
 فتبين انه سبحانه هو الذي يجعله مقيم الصلاة وقال تعالى وجعلناهم أمة مبدون بامر لناصروا
 وقال تعالى وجعلناهم أمة يدعون الى النار فهو الذي جعل هؤلاء أمة هدى وهؤلاء أمة ضلال
 وقال تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فين أن لنت رحمة من الله وقال أهل الجنة الحمد لله الذي
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جدت رسل ربنا بالحق وقال تعالى لما
 ذكر الانبياء ومن آياتهم وذرياتهم واخوانهم واجتنبناهم وهديناهم الى صراط مستقيم ذلك
 هدى الله يهديهم من شامس عباده ولو أثر كواحلط عنهما كانوا يعلمون اني قوله أولئك
 الذين هدى الله فبما هم اقنوه فاحر انه يخص بهذا الهدى من شامس عباده وأخبر أن
 هؤلاء هم الذين هداهم الله فعلم انه يخص بهذا الهدى من اهتدى به دون من لم يهتد به ودل على
 تخصيص المهتدين بانه هداهم ولم يهد من لم يهتد والهدى يكون بمعنى البيان والدعوة وهذا
 يشترك فيه المؤمن والكافر كقوله تعالى وأما محمد فهدى بناهم فاستجبوا للهي على الهدى ويكون
 بمعنى جعله مهتدا وهذا يخص بالمؤمنين وهو المطلوب بقوله اهدنا الصراط المستقيم وقوله
 هدى للمتقين وذلك أن هدى بمعنى دل وأرشد قد يكون بالقوة فهذا مشترك وقد يكون بالفعل
 فهذا اختصاص كما تقول علمه فعمله فاعلم وكذلك هتدته فاهتدى به هتدته فاهتدى فاول
 مختص بالمؤمنين والثاني مشترك وليس تعليمه وهداه كعليم البشر بعضهم بعضا فان المعلم يقول
 والتعلم تعلم بلسان لا يتقدر عليها العلم والله تعالى هو الذي يجعل العلم في قلب من علم ولهذا
 يطلب منه ذلك فيقال اهدنا الصراط المستقيم ولا يقال ذلك للبشر فانهم لا يتقدرون عليه ويطلب
 العبد من الله ان يعلمه ويفهمه ويشعر صدره وأن يحب اليه الايمان والعمل الصالح ولا يطلب
 هدا من غير الله قال تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام فهو على نبي من ربه وقال فن رد الله أن
 يهديه بشر صدره للاسلام ومن رد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرا وقال ففهمنا لها سليمان
 نفس سليمان بالمشهور مع أنها كما ناسا كمين لم يخص أحدهما بعلم ظاهر وقال تعالى ونفس
 وما سواها انهما لهما حق وروها وتقواها وكانت أكثر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ومقلب
 القلوب وقال ما من قلب من قلوب العباد الا هو بين اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء ان
 يبقيه أقامه وان شاء أن يزفه أزاعه وقد قال تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لاترقله فبنا بعد

هذه ثمانية عشر رجلا أتت الوهاب وقال تعالى ولولا اندخلت جهنم لقلت ما شاء الله لا قوة الا بالله وقال ولوشاء بك لا من في الارض كلهم جميعا وقال ولوشاء بولك لجل الناس امة واحدة وقال ولوشاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاتهم البينات وقال ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وقال ولوشاء بك ما تفعلون وقال ولوشاء الله ما أشر كوا وقال لتجعلننا في أعناقهم أغلالا فهي الى الذقان فهم مقصرمون وجعلننا بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فاغشيناهم فهم لا يبصرون والآيات والنصوص المثبتة لا تقدر كثرة وحدا وهذا كله محتمل على بطلان قول المعتزلة وغيرهم من القدرية النافقة فصارع هؤلاء نصوص يقولون بها ومع هؤلاء نصوص وكل من الطائفتين تناول نصوص الأخرى بتأويلات فاسدة وتضم الى النصوص التي تخصها أمور الادلل عليها النصوص وأما أهل السنة والحديث من العصاة والتابعين لهم بإحسان وأمة المسلمين وعلماء أهل السنة والحديث رضي الله عنهم فأمتوا بالكتاب كله ولم يحرفوا شيئا من النصوص وقالوا نحن نقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونقول ان الله تعالى كل شيء وربه وملئكه فكل ما سوى الله مخلوق له حادث عيشته وقدرته ولا يكون في ملكه ما لا يشاءه ويخلق فلا يقدر أحد أن يمنع الله عما أراد أن يخلق فيكون قاته الواحد القهار ما يمنع الله للأنس من رحمة فلا عمل لها وما عصى فلا امر له لمن يعصده وهو العزيز الحكيم وقالوا ان الله يأمر بالآيمان والعمل الصالح وينهى عن الكفر والفسوق والعصيان ويجب كل ما أمر به وينهى عنه ويكره ما نهى عنه وينضبطه وهو سبحانه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر قالوا وليس كل ما أمر بالصلاة وأمرهم أن يعبدوا أرادوا أن يخلقهم لهم ويعينهم عليه بل اعانه على الطاعة لمن أمرهم بأفضل منه كسائر النعم وهو يختص برحمته من يشاء والطائفتان غلطوا من حيث انهم لم يزوا بين ارادته لما يخلق في عباده و ارادته لما يأمر بعباده وقد قال سبحانه إله الخلق والامر قارب خالق كل شيء وكل ما خلقه فإرادته خلقه فإشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن قائم يكن لم ير أن يخلق وما كان فقد أراد أن يخلق وهو لا يريد أن يخلق الا ما سيق عليه بأنه سخطه فان العلم بطائفي المعلوم وقد أمر العباد بالحسنات التي تنفعهم ونهاهم عن السيئات التي تضرهم والحسنات محبوبه مرضية لله والسيئات مكروهة في ينضبطها وينضبط على أهلها وان كان الجميع مخالفا له فله خلق جبريل وإبليس وهو يحب جبريل ويبغض إبليس وخلق الجنة والنار وجعل التللمات والنور وخلق الظل والحرو وخلق الموت والحياة وخلق الذكور والانثى وخلق الاعمي والبصير وقد قال لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون وقال وما يستوي الاعمي والبصير والتللمات ولا النور ولا الظل ولا الحار ولا البارد وما يستوي الاحياء ولا الاموات وقال أمصعب المسلمين كالحجر من ما لكم كيف تحكمون وقال ما يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالفلسدين في الارض أم تحصل المثقين كالخبيار وقال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محبيهم ومبغضهم ساء ما يحكمون وقد خلق الطيبان والنجاسات وليس الطيبان كنجاسات ولا الفواكه والحبوب كالبول والعذرة وهو سبحانه اليه يصعد الكلام والطيب والعل الصالح يرفعه وهو طيب لا يقبل الا طيبا وهو نظيف يحب النظافة وجعل يحب الجمال وليس كل ما خلقه يصعد اليه ويكون طيبا محبوبا له مرضاعته بل انما يسكن في حشته من ساسها ويصلح لها وكذلك النار قال تعالى طيبم فادخلوها خالدين وفي الصحيح انه اذا عبر أهل الجنة الصراط وقفوا على قطرة من الجنة والنار فيقتص بعض من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى اذا هذوا ونفقوا انهم لم يسمي

الوجود والاقسام الثلاثة باطلة فانهم أن يكون بعضها واجبا وبعضها ممكنا أما الثالث فهو باطل فان ما وجد لا يكون ممنوع الوجود والثاني باطل أيضا لان يمكن الوجود الذي يمكن وجوده وعدمه وما كان كذلك لم يوجد الا بغيره ولو كان مجموع الموجودات ممكنة لاقتضت الموجودات كلها الى غيرها وان ليس مجموع وجوده معدوم والمعدوم لا يفعل الموجود بالضرر ورد الاول باطل ايضا فاما شاهدتها بما يحدث بعد أن لم يكن كالحوان والتبسات والمعدن والصباب والامطار والحادث عدم مره وتوجد أخرى فلا يكون متمتعا لان المتمتع لا يوجد ولا واجب بنفسه لان الواجب بنفسه لا يعنى مثبت أنه ممكن وثبت أن في الموجودات ما هو ممكن بنفسه وان ليس كلها ممكنة ثابت أن فيها موجود ليس يمكن والموجود الذي ليس يمكن هو الواجب بنفسه فان الموجود اما أن يكون وجوده بنفسه وهو الواجب أو بغيره وهو الممكن ولا يجوز أن يكون فيها متمتع لان المتمتع هو الذي لا يجوز أن يوجد فيتمتع أن يكون في الوجود متمتعين ان في الموجودات واجبا وممكنا وليس فيها متمتع وان شئت قلت اما أن يقبل من جهة نفسه العدم وهو الممكن أو لا يقبل العدم وهو الواجب بنفسه وان شئت قلت اما أن يقتصر الى غيره وهو الممكن أو

لا يفتقر وهو الواجب وإذا كانت
الموجودات ما واجباً وما ممكنة
وليس كلها ممكنة ولا كلها واجبة
ان فيها واجبا وفيها ممكنة الوجه
الثاني أن يقال كل ممكن نفسه
لا يوجد لا يوجد واجب موجود
لأنه إذا لم يحصل ما به يجب وجوده
كان وجوده ممكناً قابلاً للوجود
والعدم فلا يوجد وما يجب وجوده
لا يكون ممكناً لأن الممكن لا يجب
به شيء لا يفتقر على غيره فالفتقر
إلى الممكن مفتقر إليه وإلى ما به
وجب الممكن وإذا كان الممكن
وحده لا يجب به شيء فلم افتقر
الممكن إلى واجب بنفسه الوجه
الثالث أن يقال طبيعة الامكان
سواء فرضت الممكنات متناهية
أو غير متناهية لا توجد الوجود
بنفسها فان ما كان كذلك لم يكن
ممكناً فلا بد للممكن من حيث هو ممكن
من موجود ليس بممكن والمراد
بالممكن في هذه المواضع الممكن
الامكان الخاص وهو الذي يقبل
الوجود والعدم فيكون الواجب
والممتنع قسمين فإذا أريد به الممكن
الامكان العام وهو قسم الممتنع
فكل موجود فهو ممكن بالامكان
العالم ثم الموجود إما موجود
بنفسه وإما بغيره وليس كل موجود
يوجد بنفسه لأن منها المحدثات
التي يعلم بضرورة العاقل أن
وجودها ليس بأنفسها هانث
أن من الموجودات ما هو موجود
بنفسه وما هو موجود بغيره

يدخل الجنة فلا يدخلون الجنة إلا بعد التهيؤ والتتقية كما قال تعالى طمأنينة فادخلوها خالدين
ولما قال أليس أن لهم من خلقتي من ناري وخلقتم من طين قال فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر
فيها فتخرج أطناباً الصاغرين فيمن أن ليس لمن في الجنة أن يتكبر وفي صحيح مسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه
مثقال ذرة من إيمان قال رجل يا رسول الله الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ولذته حسناً
أفنى الكبر ذاك قال لا إن الله جليل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغطت الناس وقوله جليل
يحب الجمال أي يحب أن يعمل العبد ويتزين كما قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
وهو بكرم أن يصلي العبد عريان بل يكره سبحانه أن تصلي المرأة مكشوفة الرأس وقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا بختار ولهذا لما كان المشركون
يطوفون بالبيت عراة يقولون ان الله امرنا بهذا قال تعالى ان الله لا يأمر الفعساء بقولون
على الله ما لا تعلمون فخصم النعل والثوب لعبادة الله هو من الفضل الذي يحبه الله ولو زين
لمعصية لم يحب ذلك والمؤمن الذي نور الله قلبه بالإيمان يظهر نور الإيمان على وجهه ويكسى
حبة ومهابة والمنافق بالعكس وأما الصورة المجردة سواء كانت حسنة مشبهة كشبه الرجال
للنساء والنساء للرجال أو لم تكن مشبهة فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
ان الله لا ينظر إلى صوركم ولا أموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ويقال ولا إلى لباسكم
وقد قال تعالى وإذا تنصلى عليهم أياتنا ينسأت قال الذين كفروا الذين آمنوا أي الفرس يقين خيراً مقاماً
وأحسن ندباً وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أئاماً وأزواً والاثاث اللباس والمال والرؤى
المنظورة والصورة وقال تعالى عن المنافقين وإذا ذابهم فصلأ أجسامهم وأن يقولوا تسمع لقولهم
كانهم خشب مستندة يمسسون كل حصة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أن يؤفكون فيمن
أن لهم أجساماً وما نظر قال ابن عباس كان ابن أبي جهم فاضحياً طلق اللسان قال المفسرون
وصفهم الله بحسن الصورة وأبانه المنطق ثم أبان أنهم في عدم الفهم والاستغفار عينة التلشب
المستندة المائلة إلى الجدار والمراد أنهم ليست بأشجار تنم بل هي خشب مستندة إلى حائط ثم
عالمهم بالجن فقال يمسسون كل حصة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أن يؤفكون أي
لا يسمعون صوتاً إلا طعنوا أنهم قفاً أو الماني قلوبهم من الرعب أن يكشف الله أسرارهم
فصاحب الصورة الجميلة إذا كان من أهل هذه الأعمال التي يبغضها الله كان الله يبغضه ولا
يحب له أما فان الله لا ينظر إلى صورته وإنما ينظر إلى قلبه وعمله ويوسف الصديق وإن كان
أجل من غيره من الأنبياء وفي الصحيح أنه أعلى شطر الحسن فلم يكن ذلك أفضل من غيره بل
غيره أفضل منه كإبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله
عليهم أجمعين ويوسف وإن كانت صورته أجمل فان إيمان هؤلاء وأعمالهم كانت أفضل من
إيمانهم وعملهم هؤلاء وذووا على نفس الأيمان والدعوة إلى الله فكان الدين عادوهم معادين لله
ورسوله وكان صبرهم صبراً على توحيد الله وعبادته وطاعتهم وهكذا أسرار قصص الأنبياء التي في
القرآن ويوسف عليه السلام إنما إذا ما أخوته تقرّبوا إليه حسداً على حظ من حفظ
الأنفس لا على دين ولهذا كان صبره على التي رواه وحسن الذين حبسوه على ذلك أفضل له من
صبره على أذى أخوته فان هذا صبره على تقوى الله باختياره حتى لا يقبل المحرم وذلك صبره على
أذى الغير الحاصل بغير اختياره فهذا من جنس صبر المصاب على مصيبته وذلك من جنس
صبر المؤمن على الذين يأمر به بالمعاصي ويدعونه إليها فيصبر على طاعة الله وعن معصيته ويغلب

هو الله وشهوته وهذا أفضل فالصالحون إبراهيم وموسى وعيسى ونبينا صلوات الله وسلامه عليهم على
 آدمي الكفار وبعد موتهم على الأيمان بالله ورسوله فذلك أفضل من هذا كله كأن التوحيد
 والأيمان أفضل من مجرد ترك الزنا وكان تلقى الطلعات أعظم الصبر عليها وعلى معادات أهلها
 أعظم وإضافتهؤلاء كانوا يطلبون قتل من يؤمن وأهلا كه بكل طريق لا يحبون المؤمنين أصلا
 بخلاف يوسف فله انما ابني باليس وكانت المرأة تعقبه بمناقبه بكثرة ذلك وقوله تعالى نحن
 نقص عليه ذلك أحسن القصص سواء كان القصص مصدر نقص نقص قصصا أو كان مفعولا أي
 أحسن القصص فذلك لا يختص بقصة يوسف بل قصة موسى أعظمها قدرا وأحسن ولهذا
 كرر ذكرها في القرآن وبسطها قال تعالى فلما جاءه نقص عليه القصص ولهذا قال بما أوحينا
 إليك هذا القرآن وقد قرئ أحسن القصص بالكسر ولا يختص بقصة يوسف بل كل ما قصه الله
 فهو أحسن القصص فهو أحسن مضمون وقد قصه الله أحسن قصص وقوله صلى الله عليه
 وسلم إن الله جليل يحب الجلال قاله جوابا للسائل في بيان ما يحبه الله من الأفعال وما يكرهه فانه
 صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه
 مثقال ذرة من إيمان ومعلوم أن هذا الكبر من كسب العبد الداخل تحت قدرته ومشيئته وهو
 منهي عنه وما مورضه مخاف السائل أن يكون ما يصح به الإنسان فيكون أهلا به ممن لم يعمل
 مثله من الكبر المذموم فقال إنما أحب أن يكون نبي حسنا ونبي حسنا أفن الكبر ذلك وحسن
 ثوبه وإلهه هو مما حصل بفعله وقصد ليس هو شائعا فإياه يتركبه كصورته فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم إن الله جليل يحب الجلال ففرق بين الكبر الذي يحقه الله وبين الجلال الذي
 يحبه الله ومعلوم أن الله إذا خلق شخصا أعظم من شخص أو كبريته في بعض الصفات إمامي
 جسمه وإمامي قوته وإمامي عقله وذلك لأنه ونحو ذلك لم يكن هذا شخصا فان هذا ليس باختيار العبد
 بل هذا خلق فيه بغير اختياره بخلاف ما إذا كان هو متكبرا على غيره بذلك أو بغيره فيكون هذا
 من عمله الذي يحقه الله عليه كما قال لا ليس لما يكون لك أن تكبر فيها كذلك من خلقه الله
 حسن اللون معتدل القامة جميل الصورة فهذا ليس من عمله الذي يحمد عليه أو يذم ونواب
 أو يعاقب ويحبه الله ورسوله عليه أو يفضله عليه كأنه إذا كان أسود أو قصيرا أو طويلا ونحو
 ذلك لم يكن هذا من عمله الذي يحمد عليه أو يذم ونواب أو يعاقب ويحبه الله ورسوله عليه
 أو يفضله ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا أفضل لعمري على عجمي ولا ليهيبي على عربي ولا
 لا بيض على أسود ولا لا أسود على أبيض إلا بالتقوى ولهذا لما كان المنافقون لهم مجال في الصورة
 وليس في قلوبهم إيمان يشبههم بالخشب المسند اليابسة التي لا تنمر فالحشة اليابسة إذا كانت
 لا تنمر فيها لا تدح ولو كانت غلبة وهكذا الصورة مع القلب نعم قد تكون الصورة عونا
 على الأيمان والعمل الصالح كما تكون القوة والمال وغير ذلك عيضا صاحبها إذا استعان بها في
 طاعة الله وتفريع معاصيه ويكون حجة في الجلال الذي يحبه الله ولو كان أسود وفعل ما يحبه
 الله من الجلال كان أيضا فيه الجلال الذي يحبه الله والمقصود هنا كرماء يحبه الله ورسوله
 وهو الذي يثاب أصحابه عليه ويدخلون الجنة ومن المعلوم أن الفرق بين مطلق الإرادة
 وبين المحبة موجود في الناس وغيرهم فالإنسان يريد كل ما يفعله باختياره وإن كان في ذلك
 ما هو يفضله إليه مكرهه يريد له لا وسيلة إلى ما هو محبوبه كما يريد المريض تناول
 الدواء الذي يكرهه ويتألم منه لا به وسيلة إلى ما يحبه من العافية وإلى زوال ما هو أبغض إليه من الألم
 والجبهة والقدرة في أعمال تفرق بين ما يشاؤه وما يحبه لاهتم لا يتنزه الله بحبه لبعض الأمور

الوجه الرابع أن يقال الموجودات
 ليست كلها موجودة بغيرها لأن
 الغيران كان معدوما متع أن يكون
 الموجود موجودا بغيرها
 بوجود وان كان الغير موجودا
 كان الموجود خارا جاعا جملة
 الموجودات وإذا لم تكن الموجودات
 كلها موجودة بغيرها فلما أن يكون
 كلها وكل منها موجودا بنفسه وإما
 أن لا يكون والاول مختص لان
 الأحداث التي يشهد حدوثها يعلم
 بالضرورة أنها ليست موجودة
 بنفسها وإذا لم تكن كلها موجودة
 بغيرها ولا كلها موجودة بنفسها تعين
 أن منها ما هو موجود بنفسه ومنها
 ما هو موجود بغيره وهذا لأن
 تعتبر في كل فرد من الموجودات
 وفي المجموع فتقول متع في كل فرد
 من الموجودات أن يكون موجودا
 بغيره موجودا إذا كان كل واحد
 من الموجودات موجودا بغيره موجود
 لزم أن يكون كل من الموجودات
 موجودا معدوم وهذا متع وإذا
 امتنع فلما أن يكون كل موجود
 موجودا بنفسه وإما أن يكون
 موجودا بوجود غيره وإما أن يكون
 منها ما هو موجود بنفسه ومنها
 ما هو موجود بغيره والاول
 متع لوجود الحوادث التي
 لا توجد بانفسها والثاني متع لان
 كل واحد واحد من الموجودات
 إذا كان موجودا بوجود غيره
 والغير من الموجودات التي لا توجد
 إلا بوجود غيره لم يكن فيها إلا

ما هو مقتدر محتاج الى التفسير وما كان نفسه مقتدر محتاجا الى العلم بوجد الا بوجود ذلك التفسير وما كان في نفسه لا يوجد الا بغيره فالقول ان لا يكون بنفسه مسببا لغيره فيلزم أن لا يكون في الموجودات ما هو موجود بنفسه ولا ما هو فاعل لغيره فيلزم حينئذ أن لا يوجد شيء من الموجودات لان الموجود امام موجود بنفسه واما موجود غيره وهذا انما زعم لا قدر أن كل موجود موجود بغيره فتعين أن من الموجودات ما هو موجود بنفسه وهو المطلوب وأما إذا اعتبر ذلك في المجموع فمجموع الموجود لا يكون واجبا بنفسه لان من أجزائه ما هو يمكن محدث كائن بعد أن لم يكن والمجموع يتوقف عليه والمتوقف على الممكن لا يكون واجبا بنفسه ولا يكون المجموع مقتبرا الى غيره المباني به فان ذلك لا يكون الامسودا والموجود لا يكون مقتبرا الى فاعل معدوم ليس بموجود ففسل عن مجموع الموجود فتعين أن يكون المجموع مقتبرا الى ما هو داخل في المجموع وذلك البعض لا يكون الا واجبا بنفسه اذ لم يكن واجبا بنفسه لكان يمكن مقتبرا الى غيره فيكون مجموع كل واحد من الموجودات مقتبرا الى غيره وذلك التفسير يمكن بنفسه وهو جزء من المجموع الممكن المقتبر الى غيره وبتعين أن يكون مجموع الممكنات ليس مقتبرا

المخلوقة دون بعض وفرا بتوبة التائب وكان أول من أنكر هذا الجعدن درهم فضحي به خالد ابن عبد الله القسري وقال نحو انقل الله ضحانا كم فاني مضرب الجعدن درهمه زعم أن الله يكلم موسى تكليما ولا اتخذ ابراهيم خليلا تعالى الله عما يقول الجعدن درهمه علوا كبيرا ثم نزل عن التبريق به فان الخلقة من وابع الحبسة في كل من أصله أن الله لا يحب ولا يحب لم يكن الله عنده مني والرسل صلوات الله عليهم أجمعين انما جاءوا بآيات هذا الاصل وهو أن الله يحب بعض الامور والمخلوقة ويرضاه ويبسط بعض الامور ويحبها وان أعمال العباد ترضيه تارة وتخطئه أخرى قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم وقال فلما أسفونا اتفقت منهم عن ابن عباس أغضونا قال ان قبة الأسف الغضب يقال أسفت أسفا أى غضبت وقال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدت عذابا عظيما وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لله أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بارض داوية مهلكة عليها طعمه وشربه فطافها فلم يجدها فقام تحت شجرة ينتظر الموت فاستقط فآذاهو ودابته عليها طعمه وشربه أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا راحلته والفرح انما يكون بحصول المحبوب والمذنب كالعبد الابن من مولا الفار منه فاذا تاب فهو كالعائد الى مولا والى طاعته وهذا المثل الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم بين من محبة الله وفرحه بتوبة العبد من كراهته لمعاصيه ما بين أن ذلك أعظم من التشبيل للعبد الابن فان الانسان اذا فقد الدابة التي عليها طعمه وشربه في الارض المهلكة فانه يحصل عنده ما لله به عليهم من التأذي من جهة فقد الطعام والشراب والمركب وكون الارض مفازة لا يمكنه الخلاص منها واذا طلفها فلم يجدها هاش وطأ الى الموت واذا استقط فوجدها كان عنده من الفرح ما لا يمكن التعبير عنه وجودا محبة ووصاه بعد الفقد المنافي لذلك وهذا بين من محبة الله لقلوب المتضمنة للاعان والعمل الصالح ومن كراهته لخلاف ذلك ما ردد على متكرري الفرق من الجهمية والقدرية فان الطائفتين تجعل جميع الاشياء بالنسبة اليه سواء ثم القدرية يقولون هو يقصد نفع العبد لكون ذلك حسنا ولا يقصد الظلم لكونه قبيحا والجهمية يقولون اذا كان لافرق بالنسبة اليه بين هذا وهذا امتنع أن يكون عنده شيء حسن وشئ قبيح وانما يرجع ذلك الى أمور اضافية للعباد فالحسن بالنسبة الى العبد ما يلائمه وما يرتب عليه ثواب بلائه والقيم بالعكس ومن هنا حاولوا المحبة والارادة سواء فلو أثبتوا أنه سبحانه يحب ويضر بحصول محبته كما أخبر به الرسول تبين لهم حكمته وتبين أيضا أنه يفعل الافعال لحكمة فان الجهمية قالوا اذا كانت الاشياء بالنسبة اليه سواء امتنع أن يفعل لحكمة والمصلحة قالوا يفعل لحكمة تعود الى العباد فقالت لهم الجهمية تلك الحكمة تعود اليه منها حكم أو لا يعود قالوا لا خلاف الاصل الذي أصقلوه والشأن متعين فتبين أن أحد اختار الحسن على القبح وان لم يكن له من فعل الحسن معنى يعود اليه فسكون فعل الحسن يناسبه بخلاف القبح فاذا قدرني ذلك امتنع أن يفعل لحكمة ثم ان هذه الصفة من أعظم صفات الكمال وكذلك كونه محبوبا لذاته وهو أصل دين الرسل فاتهم كاهنهم دعوا الى عبادة الله وحده وان لا اله الا هو والاله هو المستحق أن يعبد والعبادة لا تكون الا بتعظيم ومحبة والا فاني عمل لغيره لغرض يعطيه اياهم لم يكن محبة لم يكن جابدا له وقد قال تعالى يحبهم ويحبونه وقال تعالى والذين آمنوا أشد حبا لله وهؤلاء الذين ينعون أن الله يحب ويجب آخر أمرهم أنه لا يبق عندهم فرق

بالسبب الى الله بين اوليائه وبين أعدائه ولا بين الايمان والكفر ولا بين ما أمر به وما نهى عنه ولا بين بيوت التي هي المساجد وبين الخانات ومواقع الشرك وغاية ما يثبتونه من الفرق أن هذا علم على التخصيص للانسان وهذا علم على أتم يحصل للانسان فان كان من الصوفية الذين يجعلون الكمال في فناء العبد عن حظوظه خلقا في مقام الفناء فيوحيد الربوبية الذين يقولون فيه العارف لا يتحسن حسنة ولا يستقيم سيئة ويحصلون هذا غاية العرفان فيبقى عندهم لا فرق بين أولياء الله وأعدائه ولا بين الايمان والكفر به ولا بين حمله والثناء عليه وعبادته وبين سبه وشتمه وجمعه ثالث ثلاثة ولا بين رسول الله وبين أبي جهل ولا بين موسى وفرعون وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع وان كان من المتكلمين الذين يقولون ماتم الاما هو حفظ العبد من الخلوقات صار واستقر في العبادات مستغفلا لها وفي قلوبهم منع للشيطان فانه يقع لهم لم لا ينعم بالثواب بدون هذا التكليف فاذا أحاول انفسهم بان هذا الذي كان هذا من أبرد الاجوبة وأسمعها فان هذا انما يقال في المتكلمين وأما رب العالمين فلا أحدا وهو مقرر فضله واحسانه ثم يقال قد فصل يطلب الاثمن شقاوة الاكثري ما كان خلقهم في الجنة ابتداء بلا هذا الا ان أجود لهم وهو قادر على خلق ذات عظيمة الى أمثال هذا الاجوبة وان كان من المرحضة الذين اعياءهم بالوعد ضعيف استرسلت نفسه في المحرمات وترك الواجبات حتى يكون من شر المخلق بخلاف من وجد حلاوة الايمان بحبة الله وعلمه بالحب العبادات وأنه يحب أفعالا وأنصافا ويبغض أفعالا وأنصافا ويرضى عن هؤلاء ويبغض على هؤلاء ويفرح بنوبة التائبين الى غنى ذلك مما أخبر به الرسول فان هذا هو الاسلام الذي به يشهد العبد أن لا اله الا الله ومن لم يقل بالقرآن لم يجعل الله معبودا معه وأما ما يشهد أن لا رب الا هو والمشركون كانوا يقولون بهذه الشهادة لم يشهدوا أن لا اله الا الله والرسول عليهم الصلاة والسلام دعوا بتوحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية وأما توحيد الربوبية مجردا فقد كان المشركون يقولون بان الله وحده خالق السموات والارض كما أخبر الله بذلك عنهم في غير موضع من القرآن قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون وهذا قد بسطنا في موضع آخر وهو لا يدعون بحبة الله في الابتداء و يعظمون أمر محبته و يصبون السماع بالثناء والدفوف والشبابت و يرون قربة لان ذلك زعمهم محرك بحبة الله في قلوبهم واذا حقق أمرهم وحدت محبتهم نشب محبة المشركين لاجبة الموحدين فان محبة الموحدين بتابعة الرسول والمجاهدة في سبيل الله قال تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ويغفر لكم ذنوبكم وقال تعالى قل ان كان آبائكم وبنواؤكم وخواصكم وأرواحكم غير متمكنة من أموالكم فقدموها وتجارة تحبون كسادها وما كن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فبرصوا حتى يأتي الله بأمره وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لن يرتبتمكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أئله على المؤمنين أعزوه على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وهذا لا يحققون متابعة الرسول ولا الجهاد في سبيل الله بل كثر منهم أو أكثرهم يكرهون متابعة الرسول وهم من أعدائنا عن الجهاد في سبيل الله بل يعاونون أعداءه ويدعون بحبته لان محبتهم من جنس محبة المشركين قال الله فيهم وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ولهذا يحبون سماع القصائد أعظم مما يحبون سماع القرآن ويحبون في دعائهم الاستغاثة والاستغاثة بهم عند قبورهم وفي حياتهم في مغيبهم أعظم مما يحبون في دعائهم والاستغاثة به في المساجد والبيوت وهذا كله من فعل أهل الشرك

الى ما هو بعض المكتات فان مجموعهم أعظم من بعضها وذلك بعض بشرك المجموع في الفقر والاحتياج الى الغيرة فيه ما ليس من الاحتياج والفقر الى الغير مع أن المجموع أعظم منه فاذا كانت الاجزاء كلها فقيرة محتاجة والمجموع محتاجا فقيرا امتنع أن يكون شيء من الاجزاء بالمجموع وحده فضلا عن أن يكون يجزئه آخر فضلا عن أن يكون المجموع الذي كل أجزائه فقراء واحد من تلك الاجزاء الفقراء وهذا كله يبين ضروري لا يستريب فيمن تصوره ويمكن تصوره بهذه المواد على وجوده أخرى

(فصل) وكذلك يمكن تصوير هذه الالة في مادة الحدوث بان يقال الموجودات اما أن تكون كلها حادثه وهي تمتنع لان الحدوث لا بد لها من فاعل وذلك معلوم بالضرورة ومحدث الموجودات كلها لا يكون معدوما وذلك أيضا معلوم بالضرورة وما خرج عن الموجودات لا يكون الامعدوما فلو كانت الموجودات كلها محدثة لزم لها محدثها بالضرورة والمحدث لها محدثها وكلاهما معلوم الفساد بالضرورة وثبتت أنه لا بد في الوجود من موجود قديم وليس كل موجود قد قديم بالضرورة الحسية ثبتت أن الموجودات تنقسم الى قديم ومحدث وهاتان القمتان وهاتان كل حادث فلا بد من محدث وأن المحدث

لوجود لا يكون الاموجود مع
 أنهم ماعلمون بالضرورة وان كثيرا
 من اهل الكلام أخذوا يقررون
 ذلك بأدلة نظرية ويحتمون على
 ذلك بأدلة وهي وان كانت محسنة
 لكن النتيجة أين عند العقل من
 المقدمات فصرح كمن بهذا لا جلي
 بالآخر وهذا وان كان قد يمتنع كثير
 من الناس مطلقا فقد يتنفع به في
 مواضع مثل عند المناظر ومنازعه
 في المقدمة الخلية دون ما أخفى
 منها مثل حصول العلم بذلك من
 الطرق الدقيقة الخفية الطويلة التي
 يرى أن حصول العلم به يمثل هذه
 الطرق أعظم عنده وأجابه
 وأنه اذا خوطب بالأدلة الواضحة
 المعروفة للعام لم يكن له حجة على
 العامة ولم يقصد بمخاطبته بمثل
 ذلك أن مثل هذه الطرق معروفة
 معلوم عندنا لن نضعه عجزا وجعلا
 وانما أعرضنا عنه استغناء عنه بما هو
 خير منه واستغناء عما هو انفع من
 تطويل لا يحتاج اليه الى أمثال
 ذلك من المقاصد فاما كون الحوادث
 لا بد من محدث فهي ضرورة
 عند جاهل العلماء وكثير من
 متكلمي المعتزلة ومن اتبعهم جعلوه
 نظريا كما سيأتي ذكره بعده هذا
 وأما كون المعلوم لا يكون فاعلا
 للموجودات فهو أظهر من ذلك
 وإنك اعترف بكونه ضروريا من
 استدلال على أن المحدث لا بد من
 (١) في نسخة أبو عمرو بن نجد
 كتبه

ليس من فعل المخلصين لله دينهم كالصلاة والتسبيح لهم بحسان قالوا لئلا أنكر واحبته
 وهؤلاء دخلوا في محبة المشركين والطائفتان خارجتان عن الكتاب والسنة فنفس محبة
 أصل لعبادته والشرك في محبة أصل الاشراك في عبادته وأولئك فيهم شبه باليهود وعندهم
 كبر من جنس كبر اليهود وهؤلاء فيهم شبه من النصارى وفيهم شرك من جنس شرك النصارى
 والنصارى ضالون لهم عبادة ورجة ورجانية لكن بلا علم ولهذا يتبعون أهواءهم بلا علم قال
 تعالى يا أهل الكتاب لا تغالوا في دينكم ولا تقولوا على الله الاالحق وقال تعالى يا أهل الكتاب
 لا تغالوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
 السبيل أي وسط الطريق وهي السبيل القصد التي قال الله فيها على الله قصد السبيل وهي
 الصراط المستقيم فأعرب بقدم ضلوا عنهم كرسف ضلوا لهم والاهواء هي ارادات النفس بغير
 علم فكل من فعل ما يريد نفسه بغير علم بين أنه مصلحة فهو متبع هواء والعلم بالذي هو مصلحة
 الصلح عند الله في الآخرة هو العلم الذي جاء به الرسل قال تعالى فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما
 يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواء بغير هدى من الله وقال تعالى وان رضى عنك اليهود
 ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدى وثان اتبع أهواءهم بعد الذي جاء
 من العلم ما آمن الله من ولي ولا نصير وقال تعالى فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
 عما جاء من الحق وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين
 لا يعلمون ولهذا كان مشايخ الصوفية العارفين أهل الاستقامة يوصون كثيرا باتباع العلم
 ومتابعة الشيخ لان كثيرا منهم سلكوا في العبادة بغير دجحة النفس وارادتها وهو امان غير
 اعتصام بالعلم الذي يباه به الكتاب والسنة فظنوا بسبب ذلك ضلالا لا يسه ضلال النصارى ولهذا
 قال بعض الشيوخ وهو (١) عمر بن محمد ذلك وجدنا لشهداء الكتاب والسنة فهو باطل
 وقال سهل كل عمل بلا اقتداء فهو عيش النفس وكل عمل باقتداء فهو عذاب على النفس وقال أبو
 عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولوا فعلا نطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه
 قولوا فعلا نطق بالبدعة لان الله تعالى يقول وان تطيعوه تهتدوا وقال بعضهم ما ترك أحد شيئا
 من السنة الا كبر في نفسه وهو كما قالوا فانه اذا لم يكن متبعالا امر الذي جاء به الرسول كان يعمل
 بارادة نفسه فيكون متبعاله هو بغير هدى من الله وهذا عيش النفس وهو من الكبر فانه شعبة
 من قول الذين قالوا ان تؤمن حتى تؤذي مثل ما أوفى رسل الله وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل
 برضاة واجتهاد في العبادة وتقصه نفسه الى ما وصلت اليه الانبياء من غير اتباع طريقتهم
 وفيهم طوائف يظنون أنهم صاروا أفضل من الانبياء وأن الولي الذي يظنون هم أنه الولي أفضل
 من الانبياء وفيهم من يقول ان الانبياء والرسل انما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الاولياء
 ويدعي في نفسه خاتم الاولياء ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون ان هذا الوجود المشهود
 واجب بنفسه ليس له صانع مبدئ له لكن هذا يقول هو الله وفرعون ان أظهر الانكار بالكلمة
 لكن كان فرعون في الباطن أعرف منهم فانه كان مشتت الصانع وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق
 هو الوجود الخالق كما يقول ذلك ابن عربي وأما الله من الاتحادية والمقصود كمن عدل عن
 العبادات التي شرعها الرسول الى عبادات ارادته وذوقه فهو جده ومحبته وهو اموأهم صاروا في
 أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى ففهم من يدعي اسقاط وساطة الانبياء والوصول
 الى الله بغير طريقهم ويدعي ما هو أفضل من النبوة ومنهم من يدعي الاتحاد والحلول الخاص
 لما لنفسه وما لا يشقه وما لا طائفتها الاواصلين الى حقيقة التوحيد بزرعه وهذا قول النصارى

والتصاري موصوفون بالفلو وكذلك هؤلاء مبتدعة العباد الغلوهم وفي الرافضة ولهذا
 وحيد في هذه الصفين كثير من يدعي إمان نفسه وأمال شخصه الإلهية كأدعيه كثير من
 الاجميلة لا تهم بنوع عيسى وكأدعيه كثير من الغالبة إما لا تفي عشر وإما ألفهم من أهل
 البيت وغير أهل البيت كأدعيه التعرية وغيرهم وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن
 الكتاب والسنة من أهل التعبد والتصوف منهم طوائف من الصلاة يدعون الإلهية ودعوى
 ما هو فوق النبوة وإن كان متفلسفا في وجوده بعد محمد كالشعر وردي المقبول في الزندقة وإن
 سبعين وغيرهم صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاءه الشرع ورأى أن الشرع الظاهر
 لا سبيل إلى تعديره فإنه يقول النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم ويدي من الولاية ما هو أعظم
 من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وإن الأنبياء يستفيدون منها ومن هؤلاء من يقول
 بالحلل والاتحاد وهما في الحلل والاتحاد نوعان نوع يقول بالحلل والاتحاد الصام المطلق كابن
 عربي وأمثاله ويقولون في النبوة أن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي في مقام النبوة في رزخ
 فريق الرسول ودون الولي وقال ابن عربي في القصص وليس هذا العلم إلا الخاتم الرسل وخاتم
 الأنبياء وما يراه أحد من الأنبياء الآمن مشكاة خاتم الأنبياء وما يراه أحد من الأولياء الآمن
 مشكاة خاتم الأولياء حتى إن الرسل إذا رأوه لا يرونه الآمن مشكاة خاتم الأولياء فإن الرسالة
 والنبوة أعني رسالة التشريع ونبوته تقتطعان وأما الولاية فلا تنقطع أبدا فالمرسلون من كونهم
 أولياء لا يرون ما ذكرناه الآمن مشكاة خاتم الأولياء فكيف عن دونهم من الأولياء وإن كان خاتم
 الأولياء ناعا في الحكم لما جاءه خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدر في مقامه ولا يناقض
 ما ذهبنا إليه فإنه من وجه يكون أنزل ومن وجه يكون أعلى (قال) ولما ملئ النبي صلى الله عليه
 وسلم النبوة بالخالقين الذين فرأها قد كملت الأمور لئلا يكون له صلى الله عليه وسلم موضع
 اللبنة وأما خاتم الأولياء فلا يلبس من هذه الروايات فيرى ما ملئ النبي صلى الله عليه وسلم ويرى نفسه
 في الحائط موضع لبنتين ويرى نفسه تنطع في موضع اللبنتين فيكمل الحائط والسبب
 الموجب لكونه رآه لبنتين أن الحائط لبنتين ذهب ولبنة من فضة واللبنة الفضة هي ظاهره وما
 يتبعه فيه من الأحكام كأهوا خذ عن الله في السمر ما هو في الصورة الظاهرة فتسبع فيه لأنه يرى
 الأمر على ما هو عليه فلا يبدل أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن فإنه يأخذ من
 المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول (قال) فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل
 لك العلم النافع (قلت) وقد بسطنا الردي هؤلاء في مواضع وبيننا كشف ما هم عليه من
 الضلال والخلال والافتقار والزندقة وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهو لا منهم من يصرح
 بذلك وأما من كان عنده علم بالنصوص الظاهرة تورأى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في
 الظاهر فإنه يجعل هذا مما يشار إليه ويرمز به ولا يباح به ثم إن كان معظما للرسول والقرآن
 تلقى أن الرسول كان يقول بذلك فكيف لم يصح لأنه مما لا يمكن البشر أن يوحوا به وإن كان غير
 معظما للرسول زعم أنه نعتي أحد الرسول وهذا الضلال حدث قد علمنا من جهال العباد ولهذا كان
 العارفون كالجنيد بن محمد سيد الطائفة قدس الله سره لما سئل عن التوحيد قال التوحيد أفراد
 الحدوث عن التديم فإنه كان عارفا ورأى أقواما ينتهي بهم الأمر إلى الاتحاد فلا يميزون بين القديم
 والحديث وكان أيضا طائفة من أصحابه وقعوا في الضائق توحيد الربوبية الذي لا يميز بين المأمور
 والمحظور فدعاهم الجنيد إلى الفرق الثاني وهو توحيد الإلهية الذي يميز بين المأمور والمحظور
 فتم من واقعه ومنهم من خالفه ومنهم من لم يفهم كلامه وقد ذكر بعض ما جرى من ذلك أبو سعيد بن

محمد بن موصوفون بالفلو وكذلك هؤلاء مبتدعة العباد الغلوهم وفي الرافضة ولهذا
 وحيد في هذه الصفين كثير من يدعي إمان نفسه وأمال شخصه الإلهية كأدعيه كثير من
 الاجميلة لا تهم بنوع عيسى وكأدعيه كثير من الغالبة إما لا تفي عشر وإما ألفهم من أهل
 البيت وغير أهل البيت كأدعيه التعرية وغيرهم وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن
 الكتاب والسنة من أهل التعبد والتصوف منهم طوائف من الصلاة يدعون الإلهية ودعوى
 ما هو فوق النبوة وإن كان متفلسفا في وجوده بعد محمد كالشعر وردي المقبول في الزندقة وإن
 سبعين وغيرهم صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاءه الشرع ورأى أن الشرع الظاهر
 لا سبيل إلى تعديره فإنه يقول النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم ويدي من الولاية ما هو أعظم
 من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وإن الأنبياء يستفيدون منها ومن هؤلاء من يقول
 بالحلل والاتحاد وهما في الحلل والاتحاد نوعان نوع يقول بالحلل والاتحاد الصام المطلق كابن
 عربي وأمثاله ويقولون في النبوة أن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي في مقام النبوة في رزخ
 فريق الرسول ودون الولي وقال ابن عربي في القصص وليس هذا العلم إلا الخاتم الرسل وخاتم
 الأنبياء وما يراه أحد من الأنبياء الآمن مشكاة خاتم الأنبياء وما يراه أحد من الأولياء الآمن
 مشكاة خاتم الأولياء حتى إن الرسل إذا رأوه لا يرونه الآمن مشكاة خاتم الأولياء فإن الرسالة
 والنبوة أعني رسالة التشريع ونبوته تقتطعان وأما الولاية فلا تنقطع أبدا فالمرسلون من كونهم
 أولياء لا يرون ما ذكرناه الآمن مشكاة خاتم الأولياء فكيف عن دونهم من الأولياء وإن كان خاتم
 الأولياء ناعا في الحكم لما جاءه خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدر في مقامه ولا يناقض
 ما ذهبنا إليه فإنه من وجه يكون أنزل ومن وجه يكون أعلى (قال) ولما ملئ النبي صلى الله عليه
 وسلم النبوة بالخالقين الذين فرأها قد كملت الأمور لئلا يكون له صلى الله عليه وسلم موضع
 اللبنة وأما خاتم الأولياء فلا يلبس من هذه الروايات فيرى ما ملئ النبي صلى الله عليه وسلم ويرى نفسه
 في الحائط موضع لبنتين ويرى نفسه تنطع في موضع اللبنتين فيكمل الحائط والسبب
 الموجب لكونه رآه لبنتين أن الحائط لبنتين ذهب ولبنة من فضة واللبنة الفضة هي ظاهره وما
 يتبعه فيه من الأحكام كأهوا خذ عن الله في السمر ما هو في الصورة الظاهرة فتسبع فيه لأنه يرى
 الأمر على ما هو عليه فلا يبدل أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن فإنه يأخذ من
 المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول (قال) فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل
 لك العلم النافع (قلت) وقد بسطنا الردي هؤلاء في مواضع وبيننا كشف ما هم عليه من
 الضلال والخلال والافتقار والزندقة وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهو لا منهم من يصرح
 بذلك وأما من كان عنده علم بالنصوص الظاهرة تورأى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في
 الظاهر فإنه يجعل هذا مما يشار إليه ويرمز به ولا يباح به ثم إن كان معظما للرسول والقرآن
 تلقى أن الرسول كان يقول بذلك فكيف لم يصح لأنه مما لا يمكن البشر أن يوحوا به وإن كان غير
 معظما للرسول زعم أنه نعتي أحد الرسول وهذا الضلال حدث قد علمنا من جهال العباد ولهذا كان
 العارفون كالجنيد بن محمد سيد الطائفة قدس الله سره لما سئل عن التوحيد قال التوحيد أفراد
 الحدوث عن التديم فإنه كان عارفا ورأى أقواما ينتهي بهم الأمر إلى الاتحاد فلا يميزون بين القديم
 والحديث وكان أيضا طائفة من أصحابه وقعوا في الضائق توحيد الربوبية الذي لا يميز بين المأمور
 والمحظور فدعاهم الجنيد إلى الفرق الثاني وهو توحيد الإلهية الذي يميز بين المأمور والمحظور
 فتم من واقعه ومنهم من خالفه ومنهم من لم يفهم كلامه وقد ذكر بعض ما جرى من ذلك أبو سعيد بن
 محمد بن موصوفون بالفلو وكذلك هؤلاء مبتدعة العباد الغلوهم وفي الرافضة ولهذا
 وحيد في هذه الصفين كثير من يدعي إمان نفسه وأمال شخصه الإلهية كأدعيه كثير من
 الاجميلة لا تهم بنوع عيسى وكأدعيه كثير من الغالبة إما لا تفي عشر وإما ألفهم من أهل
 البيت وغير أهل البيت كأدعيه التعرية وغيرهم وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن
 الكتاب والسنة من أهل التعبد والتصوف منهم طوائف من الصلاة يدعون الإلهية ودعوى
 ما هو فوق النبوة وإن كان متفلسفا في وجوده بعد محمد كالشعر وردي المقبول في الزندقة وإن
 سبعين وغيرهم صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاءه الشرع ورأى أن الشرع الظاهر
 لا سبيل إلى تعديره فإنه يقول النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم ويدي من الولاية ما هو أعظم
 من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وإن الأنبياء يستفيدون منها ومن هؤلاء من يقول
 بالحلل والاتحاد وهما في الحلل والاتحاد نوعان نوع يقول بالحلل والاتحاد الصام المطلق كابن
 عربي وأمثاله ويقولون في النبوة أن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي في مقام النبوة في رزخ
 فريق الرسول ودون الولي وقال ابن عربي في القصص وليس هذا العلم إلا الخاتم الرسل وخاتم
 الأنبياء وما يراه أحد من الأنبياء الآمن مشكاة خاتم الأنبياء وما يراه أحد من الأولياء الآمن
 مشكاة خاتم الأولياء حتى إن الرسل إذا رأوه لا يرونه الآمن مشكاة خاتم الأولياء فإن الرسالة
 والنبوة أعني رسالة التشريع ونبوته تقتطعان وأما الولاية فلا تنقطع أبدا فالمرسلون من كونهم
 أولياء لا يرون ما ذكرناه الآمن مشكاة خاتم الأولياء فكيف عن دونهم من الأولياء وإن كان خاتم
 الأولياء ناعا في الحكم لما جاءه خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدر في مقامه ولا يناقض
 ما ذهبنا إليه فإنه من وجه يكون أنزل ومن وجه يكون أعلى (قال) ولما ملئ النبي صلى الله عليه
 وسلم النبوة بالخالقين الذين فرأها قد كملت الأمور لئلا يكون له صلى الله عليه وسلم موضع
 اللبنة وأما خاتم الأولياء فلا يلبس من هذه الروايات فيرى ما ملئ النبي صلى الله عليه وسلم ويرى نفسه
 في الحائط موضع لبنتين ويرى نفسه تنطع في موضع اللبنتين فيكمل الحائط والسبب
 الموجب لكونه رآه لبنتين أن الحائط لبنتين ذهب ولبنة من فضة واللبنة الفضة هي ظاهره وما
 يتبعه فيه من الأحكام كأهوا خذ عن الله في السمر ما هو في الصورة الظاهرة فتسبع فيه لأنه يرى
 الأمر على ما هو عليه فلا يبدل أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن فإنه يأخذ من
 المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول (قال) فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل
 لك العلم النافع (قلت) وقد بسطنا الردي هؤلاء في مواضع وبيننا كشف ما هم عليه من
 الضلال والخلال والافتقار والزندقة وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهو لا منهم من يصرح
 بذلك وأما من كان عنده علم بالنصوص الظاهرة تورأى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في
 الظاهر فإنه يجعل هذا مما يشار إليه ويرمز به ولا يباح به ثم إن كان معظما للرسول والقرآن
 تلقى أن الرسول كان يقول بذلك فكيف لم يصح لأنه مما لا يمكن البشر أن يوحوا به وإن كان غير
 معظما للرسول زعم أنه نعتي أحد الرسول وهذا الضلال حدث قد علمنا من جهال العباد ولهذا كان
 العارفون كالجنيد بن محمد سيد الطائفة قدس الله سره لما سئل عن التوحيد قال التوحيد أفراد
 الحدوث عن التديم فإنه كان عارفا ورأى أقواما ينتهي بهم الأمر إلى الاتحاد فلا يميزون بين القديم
 والحديث وكان أيضا طائفة من أصحابه وقعوا في الضائق توحيد الربوبية الذي لا يميز بين المأمور
 والمحظور فدعاهم الجنيد إلى الفرق الثاني وهو توحيد الإلهية الذي يميز بين المأمور والمحظور
 فتم من واقعه ومنهم من خالفه ومنهم من لم يفهم كلامه وقد ذكر بعض ما جرى من ذلك أبو سعيد بن

هذا السؤال والجواب عنه لا يحتاج اليه مع علمنا الضروري بان المؤثر في الموجود لا يكون الاموجود وهذا قد سبق اليه غير واحد من المتأخرين كالمعالى الجوينى فانه قال في الارشاد فان قال قائل قد سلم فيما سبقتم على العلم بالصانع فيتمكرون على من يقدر الصانع عدم خلقه لعدم عندنا في محض وليس المعدوم على صفة من صفات الانيات ولا فرق بين نفي الصانع وبين تقدير الصانع منقيا من كل وجه بل نفي الصانع وان كان باطلا بالدليل الدال على القول به غير متناقض في نفسه والمصير الى اثبات صانع منقضي متناقض وانما يلزم القول بالصانع المعدوم للعتاة حيث انبتوا للمعدوم صفات الانيات وقضوا بان المعدوم على خصائص الاجناس (قال) والوجه أن لا تعدل الوجود من الصفات فان الوجود نفس الذات وليس بمثابة التميز الجوهر فان التميز صفة زائدة على ذات الجوهر ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير تقدير من زيد (قال) والاثمة يتوسعون في عد الوجود من الصفات والعلم به علم بالذات (قال الكتاب الهزاسى الطبرى) اذا قلنا الباري موجود فوجوده ذاته هذا بالاتفاق من اصحابنا القائلين بالاحوال والناسين لها الاعلى رأى

(١) في نسخة والى هذا التوحيد باسقاط أهل كتبه محصيه

الاعراض في طبقات السالكين وكان من اصحاب الجند ومن شيوخ اهل طائفة المكي كان من أهل العلم بالحدوث وغيره من أهل المعرفة باخبار الزهاد وأهل الحقائق وهذا الذى ذكره الجندى من الفرق بين القديم والحدث والفرق بين المأمور والمخطور هما من اول ما وقع فيه كثير من الصوفية من هذا الضلال ولهذا كان الضلال منهم يسمون الجندى على ذلك كان عربى وأمثلة فانه كتابه الاسرار الى المقام الاسرى مضمونه حديث نفس ووساوس شيطان حصلت في نفسه جعل ذلك معراجا كمرج الانبياء وأخذ يعيب على الجندى وعلى غيره من الشيوخ ما ذكره ووجب على الجندى قوة التوحيد افراد الحدوث عن القدم وقال قلت له يا جندى ما بين الشين الامن كان خارجا عما وانت إما قديم أو محدث فكيف عجز وهذا جعل منه فان المميز بين الشين هو الذى يعرف أن هذا غير هذا ليس من شرطه أن يكون ثابته بل كل انسان عجز بين نفسه وبين غيره وليس هو ثابته والارب سبحانه عز بين نفسه وبين غيره وليس هنالك ثالث وهذا الذى فيه الجندى رحمه الله وأمثلة من الشيوخ العارفين وقع فيه خالق كثير حتى من أهل العلم بالقرآن وتفسيره والحدوث والآثار ومن المتأخرين لله ورسوله باطنوا ظاهرا المحين لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين عتوا وقوا في هذا غلطاً لا نعدها وهم يحسبون أن هذا نهاية التوحيد كما ذكر ذلك صاحب منازل السائر مع علمه وسنته ومعرفته ودينه وقد ذكر في كتابه منازل السائر أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة ولكن هو فيه ينتهى الى الغفاه في توحيد الربوبية ثم الى التوحيد الذى هو حقيقة الاتحاد ولهذا قال باب التوحيد قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو التوحيد تنزه الله عن الحدوث قال وانما نطق العلماء بانطقوا به وأشار المحققون الى ما أشاروا اليه في هذا الطريق لقد تصحح التوحيد وما سوا من حال أو مقام فكله مخصص بالعلل قال والتوحيد على ثلاثة أوجه الأول توحيد العامة الذى يصح بالشواهد والانيات توحيد الخاصة وهو الذى ثبت بالحقائق والوجه الثالث توحيد قائم بالقدم وهو توحيد خاصة الخاصة فاما التوحيد الاول فهو شهادة أن لا اله الا الله الاحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد هذا هو التوحيد الظاهر الجلى الذى نفي الشرك الاكبر والاعظم وعليه نصب القبله وبه وجبت الامة ومحقت السماء والاموال وانفصلت دار الاسلام من دار الكفر ووجهه الملة للعامة وان لم يقوموا بحسن الاستدلال بعد أن سلطوا من الشبهة والحيرة والريبة بصدق شهادة صحتها حول القلب وهذا توحيد العامة الذى يصح بالشواهد والانيات الشواهد والانيات تحب بالجمع وتوجب تبصير الحق وتنوع على مشاهدة الشواهد قال وأما التوحيد الثانى الذى ثبت بالحقائق فهو توحيد الخاصة وهو اسقاط الاسباب الظاهرة والسعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد وهو أن لا يشهد في التوحيد دليلا ولا فى التوكل سبباً ولا فى النجاة وسيلة فيكون مشاهداً سبق الحق بحكمه وعلمه ووضع الاشياء مواضعها وتعليلها باهاً باهاً بينوا اخفاءها باهاً فى رسومها وتحقق معرفة العلل وبسبب اسقاط الحدوث هذا هو توحيد الخاصة الذى يصح بعم الفناء ويصوفى علم الجمع ويحبذ الى توحيد ارباب الجمع (قال) وأما التوحيد الثالث فهو توحيد لخصته الحق لنفسه واستحقاقه بقدرة والاحسنه لتلجأ الى اسرار طائفة من صفوته وأخرهم عن نعمته وأعجزهم عن بشته والذى يشار اليه على ألسن المشيرين أنه اسقاط الحدوث واثبات القدم على أن هذا الرمز في ذلك التوحيد عليه لا يصح ذلك التوحيد بالاسقاطها هذا قبط الاشارة الى على ألسن علماء أهل هذا الطريق وان زخرفوا له نعمه وأوصفوا له تقصلا فان ذلك التوحيد تزيد العار خفاء والصفة تفور بالبسط صعوبة (١) والى أهل هذا

التوحيد شخص أهل الرياضة وأرباب الأحوال واليه قصد أهل التظيم وإياه عنى المتكلمون في
عين الجمع وعليه تصطلح الاشارات ثم لم ينطق عنه لسان ولم تشر إليه عبارة فان التوحيد وراء
ما يشير اليه مكتون أو متعاطا مخبرا أو بقله سبب (قال) وقد أجبت في صالفة الدهر سائلنا سألني
عن توحيد الصوفية بهذه القوافي الثلاث
ما وجد الواحد من واحد * اذ كل من وحده جاحد
توحيد من ينطق عن نفعه * عارية أبطلها الواحد
توحيد ما هو توحيد * ونعت من نفعه لاحد
(قلت) وقد بسطت الكلام على هذا أو مثاله في غير هذا الموضع لكن ننبه هنا على ما يلحق
بهذا الموضع فنقول أما التوحيد الاول الذي ذكره فهو التوحيد الذي جاءت به الرسل وزلت به
الكتب وبه بعث الله الاولين والآخرين من الرسل قال تعالى واسأل من ارسلنا من قبلك من
رسلنا اجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل امرة رسولا لان اعبدوا
الله واجتنبوا الطواغيت فهم من هدى الله ومنهم من حققت عليه الضلالة وقال تعالى وما ارسلنا
من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا الله فاعبدون وقد أخبر الله تعالى عن كل من الرسل
مثل نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم قال الله فاعبدوا الله ما لكم من اله غير هذا الاول
دعوة الرسل وآخرها قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المشهور امرت ان اقاتل
الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله فاذا قالوا هتفد عصوامي دجماهم وموالمهم
الاجعها وسجاسهم على الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انما من مات وهو
يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والقرآن كله
مملوء من تحقيق هذا التوحيد والدعوة اليه وتعليل النفاذ والفلاح واقتضاء السعادة في الآخرة به
ومعلوم ان الناس متفاضلون في تحقيقه وحقيقته خلاص الدين كله هو والفناء في هذا التوحيد
مقرون بالبقاء وهو ان ثبتت الالهية الحق في قلبك وتبني الالهية ماسواها فجمع بين النبي
والانبات فتقول لا اله الا الله فالتبني هو الفناء والانباء هو البقاء وحقيقته ان تقبى بعبادته عما
سواه ومحضته عن محبة ماسواه وبخشيتته عن خشية ماسواه وبطاعته عن طاعة ماسواه وبموالاته
عن موالاته ماسواه وبسؤاله عن سؤال ماسواه وبالاتعانة به عن الاستعانة بماسواه وبالتوكل
عليه عن التوكل على ماسواه وبالتفويض اليه عن التفويض الى ماسواه وبالاتابة اليه عن الاتابة الى
ماسواه وبالتحاكم اليه عن التحاكم الى ماسواه وبالتخاصم اليه عن التخاصم الى ماسواه وفي العيصين
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول اذا قام يصلي من الليل وقدرى انه كان يقول بعد التكبير
اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت نور السموات والارض ومن
فيهن ولك الحمد أنت الحق وقولك حق ووعدك حق وقائزك حق والجنة حق وال نار حق والتبوت
حق ومحمد حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وبك أمنت وبك خاصمت واليك ما كنت
فاعترى انه لا يغير الذنوب الا انت وقال تعالى قل اغفر لي ما فعلت بالسموات والارض وهو
يطعم ولا يطعم قال اغفر لي ما فعلت بالسموات والارض وقال اغفر لي ما فعلت بالسموات والارض
تأمر بى اعبدا بها الجاهلون ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك ان لا تشرك ليصطن عملك
وتشكون من اناس من رب الله فاعبدوكن من الشاكرين وقال تعالى قل انى هذا افري بى الى
صراط مستقيم ينالها لى ابراهيم حين فاقوا ما كان من المشركين قل ان صلاتى ونسكى ومحياى
ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين قل اغفر لي ما فعلت بالسموات والارض وهو رب

العترة الذين قالوا المعلوم شي وقال
أو القاسم الانصارى شارح الارشاد
القاضى أبو بكر وان اثبت الاحوال
فلم يحصل الوجود ما لان العلم
به علم بالذات وعندنا بى هاشم
وتبعه الوجود من الاحوال وه
من اثركون الفاعل قادرا (قال)
وما قاله امام الحرمين من ان الالفة
يتوسعون في عدد الوجود من
الصفات فاما قالوا ذلك لما ينشأ من
ان صفة النفس عندهم تقيدها
يفسدها النفس فلا فرق بين وجود
الجوهر وتجزئه وهكذا قال الكيا
الوجود بمنزلة التجزئة للجوهر فان التجزئة
الجوهر نفس الجوهر خالف ما للمعالى
(قال) ومن الدليل على وجود الصانع
اه موصوف بالصفات القائمة
به كالقدرة والقدرة والعلم ونحوها
وهذه الصفات مشروطة بوجود
محلها وقد يكون الشيء موجودا ولا
يكون محتصا بهذه الصفات
ويسهل الاختصاص بهذه
الصفات من غير تحقق وجود (قال)
وما يحقق ما قلناه قيام الدليل القاطع
على اه فاعل ومن شرط الفاعل
ان يكون موجودا قلت هذا
الثاني هو ما ذكره أبو المعالى فان
اثبات الصانع اثبات لوجوده والا
فصانع منتف كنى الصانع وأما
الاول فهو وان كان محصا لكن
النتيجة ان من المقدمات فان العلم
بان الصانع لا يكون الاموجودا ابرين
من العلم بثبوت صفاته وبان
الموصوف لا يكون الاموجودا

كل شيء ولا تكسب كل نفس الا عليها وهذا التوحيد كثير في القرآن وهو اول الدين وآخره
وباطن الدين وظاهره وذروته سنام هذا التوحيد لا ياتي العزم من الرسل ثم التثليلين بمحمد و ابراهيم
صلى الله عليهم ما وسلم تسليما فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غيرة وجهه قال ان الله
اتخذني خليلا كالخذ ابراهيم خليلا وافضل الرسل بعد محمد صلى الله عليه وسلم ابراهيم فانه قد
ثبت في الصحيح عنه انه قال عن خير البرية انه ابراهيم وهو الامام الذي جعله الله اماما و جعله
أمة والامة القدوة الذي يقتدى به فانه حقق هذا التوحيد وهو اخف صفة ملته قال تعالى قد
كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم ان انا راعيتكم وما تعبدون من
دون الله كفر بانيكم ويداينناو بينكم العدواة والبغضاء ابد احيى تؤمنوا بالله وحده لا تقول
ابراهيم لايه لا أستغفرن لك وما املك لك من الله من شيء رنا عليك توكلنا واليك انبنا واليك
المصير رنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا انك انت العزيز الحكيم لقد كان لكم
فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقال تعالى واذ قال ابراهيم لايه وقومه اني
براهم تصدونني الا الذي فطرني فانه سيدن وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون وقال
عن ابراهيم انه قال يا قوم اني بري عما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
حسنا وما انا من المشركين وجاهد قومه قال اتخا حوا في الله وفدهان ولا تخاف ما تشركون
به الا ان يشاء ربى يا قوم اني علم ا فلا تذكرون وكيف انا خاف ما تشركتم ولا تخافون
انكم ا شركتم بالله ما ينزل به عليكم سلطانا فأتى الفريقان احق بالامن ان كنتم تعلمون الذين
امنوا ولم يلبسوا اعانتهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون وتلك ههنا اتيناها ابراهيم على
قومه نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم وقال افرأيت ما تعبدون انتم و اباؤكم
الاقدمون فانهم عدو لى الارب العالمين والخليل هو الذى تخلط محبة خيله قلبه فلم يكن فيه
مسلك لغيره كما قيل

قد تخلط مسلك الروح حتى * وبذا سعى الخليل خليلا

وقد قيل اما اخون من الخليل وهو الفقيه مشتمن من الخلة بالفتح كما قيل

وان انا خليل يوم مضية * يقول لا تأتعب ما لى ولا حرم

والصواب انه من الاول وهو مستلزم لثاني فان كمال حبه لله ومحبة عبودية وانفجار ليست
كحبة الرب بعده فاما محبة استغناء و احسان ولهذا قال تعالى وقل الحمد لله الذى لم يقضدا
ولدا ولم يكن له شريك فى الملك ولم يكن له ولى من الذل وكبره تكبرا فاقرب الى الولي عبده من الذل
كجوارى الخلق لغرض بل واله احسانا لله والولى من الولاية والولاية ضد العداوة واصل الولاية
الحب واصل العداوة البغض واذ قيل هو ماخون من الولي وهو القرب فهذا جزء معناه فان الولي
يقرب من ولية والعدو يبعد عن عدوه ولما كانت الخلة تستلزم كمال المحبة واستعجاب القلب لم
يصل لى صلى الله عليه وسلم ان يخال الخلفاء بل قال لو كنت مقتدا من اهل الارض خليلا
لا اتخذت ابا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله ولهذا امتحن الله ابراهيم بذي ابنه والذبيح
على القول الصحيح ابنه الكبير اسمعيل كذا ثبت على ذلك سورة الصافات وغير ذلك فانه قد كان سال
ربه ان يهبه من الصالحين ففسره بالعلم بالحليم اسمعيل فبايبلغ معه السبي امره ان يذبحه
لثلاثين في قلبه محبة متخلف نراحم محبة الخلق اذ كان قد طلبه وهو بكره وكذلك في التوراة يقول
اذم ابنك وحده وفي ترجمة اخرى بكره ولكن القى المبدلون لفظ اسحق وهو باطل فان
اسحق هو الثاني من اولاده باتفاق المسلمين واهل الكتاب فليس هو وحده ولا بكره وانما وحده

وام هذا الفرق موجود طوائف انكروا
تسميات الصفات به واذ اقرروا قيام
الصفات به فيكون الفاعل لا يكون
الاموجود ائين من كون ما تقوم
به الصفة لا يكون الاموجودا
وكلاهما ماصول بالضرورة ولكن
الفاعل الذى يدع غيره احق
بالوجود وكما الوجود من يحصل
الصفة فان حصل الصفة قد يكون
جادا وقد يكون حيويا وقد يكون
قادرا وقد يكون عاجزا والصفة ايضا
قد تقوم بها الصفة عند كثيرين
الناس بشرط قيامها جميعا على
آخر فالصفة وان كانت ممتنعة الى
عمل وجودي فهو من باب الافتقار
الى المحل القابل واما المفعول
المتفقر الى الفاعل فهو من باب
الافتقار الى الفاعل ومعلوم ان
الحاجة الى الفاعل فيها فاعل
اقرى من الحاجة الى القابل فيها
قابل وايضا فان القابل شرط في
المقبول لا يجب تقدمه عليه بل
يجوز افتقارهما بمختلف الفاعل فانه
لا يجوز ان يشارن المفعول بل لا بد
من تقدمه عليه ولهذا اتفق
المصنف على انه لا يجوز ان يكون
كل من الشئين فاعلا لا آخر لاجبى
كونه على قاعة ولا ينفرد ذلك من
المعاني واما كون كل من الشئين
شرطا لا آخر فانه يجوز وهذا هو
الدور المعنى وذلك هو الدور التسلسلي
وقد بسط هذا في غير هذا الموضع
وبين ما يدخل على الفلاسفة من
الغلط في مسائل الصفات من هذا

ويكره اسمعيل ولهذا الماذكر الله قصة الذبيح في القرآن قال بعده هذا وبشرناه باسحق نبيا من الصالحين وقال في الآية الاخرى فبشرنا بها اسحق ومن وراة اسحق يعقوب فكيف بشره بولده بامر به بذيحه والبشارة باسحق وقعت لسائر وكانت قصدا من هاجي لما ولدت اسمعيل واما الله ابراهيم ان يذهب باسحق واما الله اليه مكة تملأ الجاه الضيف وهم الملائكة لا يراهم وبشره وها باسحق فكيف بامر به بذيح اسحق مع بقاء اسمعيل وهي لم تصبر على وجود اسمعيل وحده بل غارت ان يكون ابن من غير هاء فكيف تصبر على ذبح ابنها ويقاد من ضرته وكيف بامر الله ابراهيم بذيح ابنه واما بمبشرته وابنه ايضا فالذبح انما كان بمكة وقدر رأى النبي صلى الله عليه وسلم قرنى الكش في البيت فقال للساحب افرايت قرنى الكش في الكعبة فحمرها فانه لا ينبغي ان يكون في الكعبة شئ يلهي المولى واراهيم واسمعيل هما الاذان نبيا للكعبة نص القرآن واسحق كان في الشام والمقصود بالا بذرهم ان لا يبقى في قلبه محبة لغير الله وهذا اذا كان له ابن واحد فاذا صار له اثنان فالقصد لا يحصل الا بذهبهما جميعا وكل من قال انه اسحق فاعلم اخذته عن اليهود اهل التصريف والتبديل كما اخبر الله تعالى عنهم وقد سطرنا هذه المسئلة في مصنف مفرد والمقصود هنا ان الخليلين هما كل خاصة الخاصة بتوحيد افلا يجوز ان يكون في امة محمد صلى الله عليه وسلم من هو كل توحيد من نبي من الانبياء فضلا عن الرسل فضلا عن اولي العزم فضلا عن الخليلين وكال توحيدهما بتخصيص افراد الالهية وهو ان لا يبقى في القلب شئ لغير الله أصلا وكال هذه التوحيد وجب ان يبقى العبد مواليا به في كل شئ يجب ما أحب ويبغض ما أبغض ويرضى بما رضى ويسخط بما سخط وامر بما أمر ونهى عما نهى واما التوحيد الثاني الذي ذكره وسماه وحدا الخاصة فهو الفناء في توحيد الربوبية وهو ان يشهد بربوبية الرب لكل ما سواه وان وحده رب كل شئ ومليكه والفناء اذا كان في توحيد الالهية هو ان يستولي على القلب شهود معبوده وذكره ويحبته حتى لا يحس بشئ آخر مع العلم بثبوت ما أثبتته الحق من الاسباب والحكم وعبادته وحده لا شريك له بالامر والنهي ولكن غلب على القلب شهود الواحد كايثار غاب مجوده عن وجوده وعبوده عن عبادته وعذ كور عن ذكره ومجروفه عن معرفته كايثار ان رجلا كان يحب آخر فوقع المحبوب في الم فالتى الحب نفسه خلفه فقال له ايا وقعت فلما اذ وقعت أنت فقال غبت بك عني فظننت أنك ألتصاحب هذا الفناء اذا غاب في ذلك فهو معذور ولجزمه عند غلبه ذكر الرب على قلبه عن شعوره بشئ آخر كايثار من سمع الحق فبات او غشى عليه وكاعذر موسى صلى الله عليه وسلم لما صعد حين تحلى ربه للعل وليس هذا الحال غاية السالكين ولا لزاما لكل سالك ومن الناس من يظن انه لا بد لكل سالك منه وليس كذلك فينبغي ان الله عليه وسلم والسابقون الاولون هم افضل وما اصاب أحد منهم هذا الفناء ولا صعد ولا مات عند سماع القرآن وانما تحذف هذا الصعد في التابعين لاسباب في عباد البصيرين ومن الناس من يجعل هذا الفناء هو الغاية التي ينتهي اليها سير العارفين وهذا أضعف من الذي قبله وما بد ذكر عن أبي يزيد البسطامي من قوله ما في الجبة الا الله وقوله ابن ابي يزيد انا اطلب ابا يزيد منذ كذا وكذا سنة وتحذف ذلك جلوه على أنه كان من هذا الباب ولهذا يقال عنه انه كان اذا أفاق أكره هذا فهدوا نحوه كمر لكن اذا اراد العقل بسبب يعزف به الانسان كالنوم والانعما لم يكن مؤاخذا بما يصدر عنه في حال عدم التكليف ولا ريب ان هذا من ضعف العقل واللبز واما الفناء الذي يذكروه صاحب المنار فهو الفناء في توحيد الربوبية لاقى توحيد الالهية وهو ثبت توحيد الربوبية مع نفي الاسباب والحكم كما هو قول القدرية والمجبرة كالجهنم

الوجه حيث لم يميز وبين الشرط والملة الفاعلة بل قد يجعلون ذلك كلمة اذا العلة عندهم يدخل فيها الفاعل والغاية وهما العلتان المفضلتان التان هما يكون وجود المعلوم والقابل التي قد يسي مائة وهو يمع الصورة هما علنا حقيقة الشئ في نفسه سواء قيل ان حقيقة غير العين الموجود في الخارج كما يدعون ذلك أو قيل هي هي كما هو المعروف عن متكلمي أهل السنة والمقصود هنا ان الدليل لما دل على أنه لا يمن بوجود واجب بنفسه أي لا يكون له فاعل بوجوده لاعلة فاعلة ولا ما يسي فاعلا غير ذلك صاروا يطلقون عليه الواجب بنفسه ثم أخذوا ما يحتله هذا القيد من المعاني فأردوا انبائها كلها فصاروا ينفون الصفات ويقولون أن يكون له حقيقة موصوفة بالوجود كشلا تكون الذات متعلقة بصفة فلا تكون واجبة بنفسها ومعلوم أن كون الذات مستلزما للصفة كما عتبع تحققها بدونها لا واجب افتقارها الى فاعل أو علة فاعلة ولكن غاية ما فيه أن تكون الذات مشروطة بالصفة والصفة مشروطة بالذات وأن تكون الصفة اذا قيل بانها واجبة لا تقوم الا بعوضوف فاذا قيل هذا فيه افتقار الواجب الى غيره لم يلزم أن يكون ذلك الغير فاعلا ولا علة فاعله بل اذا قدر ان يطلق عليه غير فاعله هو شرط من الشروط وكون الذات مشروطة بالصفة

اللازم لثباتها والصفة مشروطة بالذات لا يمتنع أن يكون الجمع واجباً بنفسه لا يقتصر على فاعل ولا على فاعله وقد بسط هذا في غير هذا الموضع والمقصود أنه إذا كان قد علم أن الصفة للمشروطة بعملها تقتضي أن يكون محلها موجوداً فالمفعول المتقتر إلى فاعل يقتضي أن يكون فاعله موجوداً بطريق الأولى وأيضاً يقال الحوادث المشهودة لا بد لها من محدث إذ المحدث من حيث هو محدث وكل ما يقدر محدثاً سواء اقتدر متناهي أو غير متناه لا يوجد بنفسه بل لا بد له من فاعل ليس بمحدث والعلم بذلك ضروري إذ طبيعة الحدوث تقتضي الاعتقار إلى فاعل فلا بد لكل ما يقدر محدثاً من فاعل فيمتنع أن يكون فاعل المحدثات محدثاً فوجب أن يكون قديماً وأيضاً فالمحدث مقتصر إلى محدث كامل مستقل بالفعل إذ ما ليس مستقلاً بالفعل مقتصر إلى غيره فلا يكون هو وحده الفاعل بل الفاعل هو وذلك الغير أن كان محدثاً فلا يليه من فاعل أيضاً فلا بد له من فاعل مستقل بالفعل مستغن عن جميع محدثاته والعقل يعلم افتقار المحدث إلى المحدث الماعل ويقطع به ويعلم ضرورة ما بلغ من علمه بافتقار الممكن إلى الواجب الموجبه فلا يحتاج أن يقال في ذلك إن المحدث يقتضيه زمان دون زمان أو يقدر

ابن صفوان ومن اتبعه والاشعري وغيرهم في الإسلام وإن كان رحمه الله من أشد الناس سباًة للجمجمة في الصفات وقد صنف كتابه الفاروق في الفرق بين المتيقن والمعتل وصف كتاب تكفير الجمجمة وصف كتاب مذم الكلام وأهله وزاد في هذا الباب حتى صار وصف بالغلو في الآيات للصفات لكن في القدر على رأي الجمجمة نفاة الحكم والأسباب والكلام في الصفات نوع والكلام في القدر نوع وهذا الفناء عنه لا يجماع البقاء فإنه في كل ما سوى حكم الرب بآرائه الشاملة التي تخص أحد التامنين بلا تخصص ولهذا قال في باب التوبة في لطائف أسرار التوبة للطيفة الثالثة إن مشاهدة العبد الحكم لم تدع له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة لصعوده من جميع المعاني إلى معنى الحكم أي الحكم القدرى وهو خلقه لكل شئ بقدرته وأرادته فإن من لم يثبت في الوجود فربما بالنسبة إلى الرب بل يقول كل ما سواه محبوب له مرضى له مراده سواء بالنسبة إليه ليس بحب شيأ أو بغض شيأ فإن مشاهدة هذا لا يكون معها استحسان حسنة ولا استقباح سيئة بالنسبة إلى الرب إذا الاستحسان والاستقباح على هذا المذهب لا يكون إلا بالنسبة إلى العبد يستحسن ما يابغحه ويستقبح ما ينافيه وفي عين الفناء لا يشهد نفسه ولا غيره بل لا يشهد الأفعول به فعنده هذه المشاهدة لا يستحسن شيأ ويستقبح آخر على قول هؤلاء القدرية الجبرية المتعين لجهنم صفوان وأمثلة وهو لا وافقوا القدرية في أن مشيئة الرب وأرادته ومحبه ورضاه سواء تم قالت القدرية النفاة وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فهو لا يريد ولا يشاء فيكون في ملكها لا يشاء وقالت الجمجمة الجبرية بل هو يشاء كل شئ فهو يريد ويحب ويرضاه وأما السلف وأتباعهم فيقولون بين المشيئة والمحبة وأما الإرادة فتكون تاريخية المشيئة وتاريخية المحبة وقد ذكر الأشعري القولين عن أهل السنة المتيقنين للقدرة يقول من فرق بين المحبة والرضا وقول من سوى بينهما واختاروا التسوية وأول المعاني يقول إننا بالحسن أزل من سوى بينهما لكن رأيت في المورج قد حكى قوله عن سليمان بن حرب وعن ابن كلاب وعن الكرابيسي وعن داود بن علي وكذلك ابن عقيل يقول أجمع المسلمون على أن الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولم يقل إنه يحبه غير الأشعري وأما القاضي أبو يعلى فهو في المعتقد وافق الأشعري وفي مختصره ذكر القولين وذكر في المعتقد قول أبي بكر عبد العزيز أنه يقول بالفرق وتأول كلام أبي بكر تناو يل باطل لكن أهل الملل كلهم متفقون على أن الله يشب على الطاعات ويعاقب على المعاصي وإن كانت المشيئة شاملة للتوعين فهم يسلون الفرق بالنسبة إلى العباد والمذعن للفرق والحقيقة والفناء فيها يظنون أن لا يكون لهم مراد بل يريدون ما يريد الحق تعالى فيقولون الكمال أن تقتضي عن إرادته وتبقى مع إرادته بل وعندهم أن جميع الكائنات بالنسبة إلى الرب سواء أفاضل يستحسنون حسنة ولا يستقبحون سيئة وهذا الذي قاله يمتنع عقلاً غير شرعاً ولكن المقصود هنا بيان قولهم ولهذا قال شيخ الإسلام في توحيدهم وهو التوحيد الثاني أنه إسقاط الأسباب القاهرة فإن عندهم لا يخلق الله شيئاً بسبب بل يفعل عنده إياه (قال) والصدور عن تنازعات العقول وعن التعلق بالمشاهد وهو أن لا يشهد في التوحيد دليلاً ولا في التوكل شيئاً ولا في الصلوة شيئاً وذلك لأن عندهم ليس في الوجود شئ يكون سبباً لشيء أصلاً ولا شئ يجعل لأجل شئ ولا يكون شئ بشئ فالشعب عندهم لا يكون بالكل ولا العلم الحاصل في القلب بالدليل ولا ما يحصل للتوكل من الرزق والفقره سبب أصلاً ولا في نفسه ولا في نفس الأمر ولا الطاعات عندهم بسبب الثواب ولا المعاصي بسبب العقاب فليس للثناء وسبب له بل محض الإرادة الواحدة تصدر عنها كل حادث ويصدر مع الآخر مقترناً باقتراناً بالآب أحدهما

معلق بالآخر وأسببه أو سببه ولكن لاجل ما جرت به العادة من اقتراح أحدهما بالآخر
 يجعل أحدهما أمارة وعلمًا ودليلاً على الآخر بمعنى أنه إذا وجد أحد المقتربين عادة كان الآخر
 موجوداً معه وليس العلم الخاص في القلب ماصلاً بهذا الدليل بل هذا أيضاً من جهة الاقتراحات
 العادية ولهذا قال فيكون مشاهد سابق الحق بحكمه وعلمه أي بشهادته علم ما سيكون وحكمه
 أي أراد وقضاه وكتبه وليس عندهم شيء إلا هذا وكثير من أهل هذا المذهب يتركون الأسباب
 الذنوب ويقولون وجود السبب كعدمه ومنهم قوم يتركون الأسباب الأخوية فيقولون إن
 سبق العلم والحكم أنسدها ففرض سعاد وإن سبق أنا أنشأه ففرض أنشأه فلا فائدة في العمل
 ومنهم من يقول الدعاء يتأخر على هذا الأصل الفاسد ولا ريب أن هذا الأصل يخالف الكتاب
 والسنة وإجماع السلف وأئمة الدين ويخالف الصريح المعقول ويخالف الصريح والمشاهدة وقد
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن إسقاط الأسباب نظر القدر فذلك ثابت في الحاصين عنه
 صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد إلا وقد علم مقده من الجنة ومقده من النار
 قالوا يا رسول الله أفلا ندع العمل ونشكل على الكتاب فقال لا أعمالوا فكل ميسر لما خلق له وفي
 الصحيح أيضاً أنه قيل له يا رسول الله أرايت ما يكدر الناس فيه اليوم ويعملون أي قضى عليهم
 ومضى أم فيما يستقبلون عما أتاهم فيه آفة فقال بل شيء قضى عليهم ومضى فهم قالوا يا رسول الله
 أفلا ندع العمل ونشكل على كتابنا فقال لا أعمالوا فكل ميسر لما خلق له وفي السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قيل له أرايت أدوية تندأ ويهاور في نستر في بها وثقة تنهم أهل ترذن قدر
 الله شيئاً فقال هي من قدر الله وقد قال الله تعالى في كتابه وهو الذي يرسل الرياح ينشأ من يدي
 رحمته حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً استقاعاً فليبت فأنزل عليه الماء فاخر جناهم من كل الثمرات
 وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وقال فأتاهم بعذبتهم الله
 بأيديكم وقال ونحن نرخص لكم أن نبيكم الله بعذاب من عنده وأبدينا وقال بضل كثيراً
 ويهديه كثيراً وما بضل به إلا الفاسقين وقال هدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام وقال
 وإنك لنهدي إلى صراط مستقيم وقال ولكل قوم هاد فكيف لا يشهد الدليل وقال ويضي الله
 الذين اتقوا بغضائهم وقال إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم وقال والذين
 آمنوا واتبعنهم ذرئهم بإيمانهم ألحقناهم بذريعتهم وما آتاهم من علمهم من شيء وقال كتاب
 أنزلناه إليك لتفخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم وقال كلوا واشربوا هاتين شيئين
 في الأيام انشائية وقال ادخلوا الجنة عما كنتم تعملون وقال إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً
 وقال ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ورزقاً من حيث لا يحتسب وقال فيما راجع من الله أنت لهم
 وقال فقل لمن الذين هادوا من علمهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً
 وأخذهم الرباقته وأعانهم وأكلهم أموال الناس بالباطل وقال فأهلكناهم بذنوبهم وأنشأنا
 من بعدهم قرناً آخرين وقال فأتاهم الله بما فالواجبات تجري من تحتها الأنهار وقال وجزأهم بما
 صبروا الجنة وحيراً وقال إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي
 الأبصار وقال إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والسموات التي تجري في
 الصبر ما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل
 دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون وآء مثال ذلك
 في القرآن كثير وفي الحاصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لسعد عسي أن تخلف فينتفع
 بك أقوام وبضربك آخرون فكيف يمكن أن يشهد أن الله لم ينصب على توحيد مدلول ولا جعل

دون قدر ولا بد التخصيص من
 محض فان العلم بانفتار الحدث
 الى المحدث أين في العقل وأبدعه
 ولهذا قال تعالى أم خلقوا من غير
 شيء أم هم الخلقون قال جبيون
 مطعماً لمجعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بقرؤها أحسست
 بفؤادي قد انصدع وقال أفرأيت
 ما كنتمون أنتم تخلفون أم كنتم
 الخلقون إذ كان كل من القسمين
 وهو كونهم خلقوا من غير خلق
 وكونهم خلقوا أنفسهم معلوم
 الاتقاء بالضرورة فان الانسان
 يعلم بالضرورة أنه لم يحدث من غير
 محدث وأنه لم يحدث نفسه فلا
 كان العلم باله لابد من محدث وان
 محدثه ليس هو باله علماً ضرورياً
 ثبت بالضرورة أنه محدثاً خالقاً
 غيره وكل ما يقدر أنه مخلوق فهو
 كذلك والخلق يتضمن المحدثون
 والتقدير ففيه معنى الابداع
 والتقدير وإذا علمت أن الممكن
 لابد من من يجب به والام يكن
 موجوداً بل يبقى معلوماً على أصح
 القولين أو مستديداً في الوجود
 والعدم على الأقل فالحديث لابد من
 فاعل يستغنى به المفعول فيكون به
 والابقي مقتضراً الى غيره وإذا قدر
 محدثه أيضاً هو أيضاً محدث لم
 يستغن به لان ذلك المحدث
 مقتضراً الى غيره فالمتقاربه
 مقتضراً الى الغير الذي الاول
 مقتضراً اليه بطريق الاولى فلا
 توجد الحوادث الباقية غنى عن

غيره وكل محدث مبتدع في غيره فلا
توجد الحوادث الا بافعال قدم غير
محدث فلهذه طرق متعددة يثبت
بها الوجود الواجب بنفسه القديم
(فصل) واعلم بان علم الانسان
بان كل محدث لابد له من محدث
او كل ممكن لابد له من واجب او كل
فقيه فلا بد له من غنى او كل مخلوق
فلا بد له من خالق او كل معلم فلا بد له
من معلم او كل اثر فلا بد له من مؤثر
ولمجد ذلك من القضايا الكلية
والاخبار العامة هو علم كل بقضية
كلية وهو حق في نفسه لكن علمه
بان هذا المحدث المعين لابد له من
محدث وهذا الممكن المعين لابد له
من واجب هو ايضا معلوم له مع
كون القضية معينة مخصوصة
جزئية وليس علم بهذه القضايا
المعينة مخصوصة موقوف على العلم
بتلك الصفة العامة الكلية بل هذه
القضايا المعينة قد تنسحب الى فطرته
قبل أن يستشعر تلك القضايا
الكلية وهذا كله بان الكتابة
لا بد لها من كاتب والبناء لابد له من
باني فانه اذا راى كتابة معنيته علم انه
لا بد لها من كاتب واذا راى بنيانا
علم انه لابد له من باني وان لم يستشعر
في تلك الحال كل كتابة كانت أو
تكون أو يمكن أن تكون ولهذا
تجد الصبي يتخويع هذه القضايا
المعينة الجزئية وان كان عقله

(١) قوله فليست العلة الاثرية الخ
هكذا في الاصل وانظر كتبه

معجمه

القائمة عن عذابه وسيله ولا جعل لها بفعله المتوكل من عباده سدا وهو مسبب الاسباب وخالق
كل شيء بسبب منه لكن الاسباب كقائل فيها ابو حامد وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهما
الاتفاقات الى الاسباب شرك في التوحيد وبحوال الاسباب أن تكون أسبابا بتعريف وجه العقل
والاعراض عن الاسباب بالكلية قد حذف في الشرع والتوكل معنى يلتمس من التوحيد
والعقل والشرع فالوحيد للتوكل لا يلتفت الى الاسباب بمعنى أنه لا يعطينها الهوا لا يتوكل بها ولا
يرجوها ولا يعاقبها فانه ليس في الوجود سبب يستقل بحكمه بل حصيل سبب فهو مقتضى امور
أخرى تنضم اليه وله موانع وعوائق تمنع من وجبه ومانع سبب مستقل بالاحداث الامثلية الله
وحده مفادها كان وما لم يشأ لم يكن وما شاء خلقه بالاسباب التي يحدتها وبصرف عنه الموانع
فلا يجوز التوكل الا عليه كما قال تعالى ان نصركم الله فلا غالب لكم وان لم ينجلكم في ذلك اني
ينصركم من بعدي وعلى الله فليستوكل المؤمنون وما سبق من علمه وحكمه فهو حق وقد علم وحكم
بان الشيء القلبي يحدته هو سبحانه بالسبب القلبي فمن نظر الى علمه وحكمه عليه شاهد بالحدوث عما
أحدثه واذا نظر الى الحدوث بلا سبب لم يكن شهيدا بمطابق العلم وحكمه فمن شهد أن الله
تعالى خلق الولد لامرأى من سبق علمه وحكمه فهذا شهود على بل يشهد أن الله تبارك وتعالى
سبق علمه وحكمه بان يخلق الولد لامرأى من سبق علمه وحكمه قد أثبت السبب فكيف يشهد بالامور
يختلف ما هي عليه في علمه وحكمه والعلل التي تنفي فوات أحد ههنا تعتمد على الاسباب وتتوكل
عليها وهذا شرك محرم والثاني أن تترك ما أمرت به من الاسباب وهذا ايضا محرم بل عليك أن
تعبد بفعل ما أمرت به من الاسباب وعلينا أن نتوكل عليه في أن يعينك على ما أمرت به وان
يفعل هو ما اقتدرت عليه بدون سبب منك (١) فليست العلة الاثرية ما أمرت به الرب أمر
النجاب أو اسقيب ومن فعل ما أمر به كآمره فليس عنده علة ولكن قد يجعل حقيقة ما أمر
به فيكون منه علة وقول القائل يسلك سبيل اسقاط الحدوث ان أراد اني أسقط الحدوث من قلبي فلا أشهد بمحدثا
فهذا عكاز وكذب بخلق الرب وهذا لصانع وان أراد اني أسقط الحدوث من قلبي فلا أشهد بمحدثا
وهو مرادهم فهذا خلاف ما أمرت به وخلاف الحق بل قد أمرت أن أشهد أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله وأشهد حدوث الحدوثات بعينه عما خلقه من الاسباب ولما خلقه من الحكم
وما أمرت أن لا أشهد بقلبي حدوث شيء قط وقول القائل يغني من لم يكن ويسبي من لم ير لان
أراد ان يبقى على الوجه المأمور به بحيث يشهد ان الحق هو المحدث لكل ما سواه عما أحدثه من
الاسباب ولما أراد من الحكمه فهذا حق وان أراد اني لا أشهد قط مخلوقا بل لا أشهد الا القديم
فقط فهذا انقص في الايمان والتوحيد والتصديق وهذا من باب الجهل والخلال وهذا اذا غلب
على قلب العبد كان مذكورا اما ان يكون هذاهما أمر الله ورسوله فهذا خلاف الكتاب
والسنة والاجماع ولما كان هذا مرادهم قال هذا التوحيد الخاصة الذي يصح بعلم الفناء وبصوفي
علم الجمع ويجب الى توحيد باب الجمع فان المراد بالجمع أن يشهد بالاشياء كلها متجمعة في
خلق الرب ومشيته وأنها صادرة بآرادته لا ربح مثلا عن مثل فلا يفرق بين مأمور ومختار
وحسن وقبح وأوليا الله وأعدائه والوقوف عنده هذا الجمع هو الذي أنكره الحنابلة وغيره من
أئمة طريق أهل الله أهل التصديق فانهم أمروا بالفرق الثاني وهو ان يشهد مع هذا الجمع أن الرب
فرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه فليح هذا أو بغض هذا أو تأب على هذا أو عاب على هذا
فبب ما أحبه الله ورسوله وببغض ما أبغضه الله ورسوله ويشهد بالفرق في الجمع والجمع في

الفرق ولا يشهد بجماعتها ولا فرقا محضاً وأما قوله ويجذب إلى توحيد رب الجميع فبأنه
وهو لا يشروا من العنصر التي شرب منها ناقة القدر فان أولئك الذين قالوا الأمر أنف قالوا اذا
سبق علمه وحكمه بنى استمع أن يأمر بخلافه وجوب وجوده وفي ذلك إبطال الأمر والنهي
لكن أولئك كانوا معقلمين للأمر والنهي فقلنا أن اثبات ما سبق من العلم والحكم نافيه فاثبتوا
الشرع ونفوا القدر وهو لا يعتقد ذلك أيضاً لكن اثبتوا القدر ونفوا عن شاهدته أن يستحسن
حسنة يأمر بها أو يستقيم سبته بنى عنها ثابتوا لقدروا بطلوا الشرع عن شاهد القدر وهذا
القول أشد من قولنا من قول ناقة القدر قال وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصاصه
الحق لنفسه واستحقاقه بقدره إلى آخر كلامه وقد تقدم حكمائته فهو لا مهم الذين أنكروا عليهم
أئمة الطريق كالجنيد وغيره حيث يقر فواين التقدم والمحدث وحقيقة قول هؤلاء الاتحاد
والحلل الخاص من جنس قول التصاري في المسيح وهو أن يكون الموحد هو الموحد ولا يوجد
الله إلا الله وكل من جعل غير الله حادثة فهو جاحل عندهم كإمام
١. ما وحده الواحد من واحد ٢. أحسن وأصدق ٣. اذكر من واحد واحد ٤. فاهمه على
قولهم هو الموحد والموحد لهذا قال
توحيد من ينطق عن نعت ٥. عارية بطلها الواحد
يعني اذا تكلم العبد بالتوحيد وهو يرى أنه المتكلم فثما ينطق عن نعت نفسه فيستعبر باليس له
فيتكلم به وهذا معار بطلها الواحد ولكن اذا نفى عن شهود نفسه وكان الحق هو المتكلم على
لسانه حيث نفى من لم يكن ويمن من برز فيكون الحق هو الناطق بنعت نفسه لا نعت العبد
ويكون هو الموحد هو الموحد ولهذا قال ٦. توحدا ما به توحده ٧. أي توحيد الحق إياه أي
نفسه هو توحيد هو لا توحيد لغيره فانه لا يوجد عندهم مخلوق يعنى أنه هو الناطق بالتوحيد
على لسان خاصته ليس الناطق هو المخلوق كما يقوله التصاري في المسيح ان الالهوت تكلم بلسان
الناسوت وحقيقة الأمر أن كل من تكلم بالتوحيد أو تصوروه وهو يشهد بخبر الله فليس بموحد
عندهم واذا غاب وقتي عن نفسه بالكية فتم له مقام توحيد الفناء التي يجذب إلى توحيد رب
الجميع صار الحق هو الناطق المتكلم بالتوحيد وكان هو الموحد هو الموحد لا موحد غيره وحقيقة
هذا القول لا يكون الابن بصر الرب والعبد شياً واحداً وهو الاتحاد فيصدا الالهوت والناسوت
كما يقول التصاري ان المتكلم بما كان يسوع من المسيح هو الله وعندهما ان الذين جمعوا منه هم
رسل الله وهم عندهم أفضل من ابراهيم وموسى ولهذا تكلم بلفظ الالهوت والناسوت طائفتهم
السيوخ الذين وقعوا في الاتحاد والحلول مطلقاً ومعنا فكانوا يثبتون قصيدة ان الفارض
ويصلون بمافهم من تحقن الاتحاد العام ويرون كل ما في الوجود هو محيي ومظهر لظهوره عين
الحق واذا رأى أحدهم نظراً حسناً أنشد

يتجلى في كل طرفتين ٨. بلباس من الجبال جديد

وينشد الآخر

هيهات يسمد ناظري معكم سوى ٩. اذا أنتم عين الجوارح والقوى

وينشد الثالث

أعان في كل الوجوه جالكم ١٠. وأسمع من كل الجهات نداكم

وتلثان مرت على جسدي يدي ١١. لاني في التحقيق لست سواكم

ولما كان ظهور قول التصاري بين المسلمين بما ظهر أنه باطل لم يكن أصحاب هذا الاتحاد أن

يتكلموا به كالكلمة النصارى بل صار عندهم بما يشهد ولا ينطق به وهو عندهم من الأسرار
 التي لا يباحسها من باع بالسرفل وقد يقول بعضهم ان الخلاج لما باع هذا السر وجب قتله
 ولهذا قال هو توحيد اختصه الحق نفسه واستحقه بقدره والاحمته لا تخالى أسرار طائفة
 من صفوته وأخرسهم عن نعمته وأعجزهم عن بنه فقال أما توحيد الحق لنفسه بنفسه وهو
 علمه بنفسه وكلامه الذي يخبر به عن نفسه كقوله شهد الله أنه لا اله الا هو وقوله اني أنا الله لا اله
 الا أنا فاعبدني فذل المستفته الدائمة بما تقوم به أسرار صفاته من حياته وقدرته وغير ذلك وذلك
 لا يفارق ذات الرب وينتقل الى غيره أصلاً كسائر صفاته بل صفات الخلق لا تنفلق ذاتها وتنقل
 الى غيره فكيف بصفات الخالق ولكن هو سبحانه ينزل على أنبيائه من علمه وكلامه ما أنزله كما
 أنزل القرآن وهو كلامه على خاتم الرسل وقد قال سبحانه شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو
 العلم قائماً بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم فهو سبحانه يشهد لنفسه بالوحدانية والملائكة
 يشهدون وأولو العلم من عباده يشهدون والشهادات متطابقة متوافقة وقد يقال هذه الشهادة
 هي هذه بمعنى أنها توهوا وليس نفس صفة الخلق هي نفس صفة الخالق ولكن كلام الله الذي
 أنزله على رسوله هو القرآن الذي يقرؤه المسلمون وهو كلامه سبحانه سمعوا من المبلغين ليس
 تلاوة العبادة وسماع بعضهم بعض غيره سمع وحى له من الله بلا واسطة فان موسى سمع نفس
 كلام الرب كما سمع كلام المتكلم منه كما سمع الصحابة كلام الرسول منه وأما سائر الناس
 فسمعوا مبلغاً عن الله كما سمع النابغون ومن بعدهم كلام النبي صلى الله عليه وسلم مبلغاً عنه
 ولهذا قال رسوله بلغ ما أنزل اليك من ربي وقال لهم أن قد بلغوا رسالتهم وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم بلغوا عني وقال نصرته امرأ سمعته من عند الله بلغه الى من لم يسمعه فرب
 حامل فقهه الى غير فقهه وبموجب حامل فقهه الى من هو أفقه منه وقال الأرجل يحملني الى قومه
 لا يبلغ كلابهم فان قرئوا فممنوعون أن يبلغ كلابهم وقول القائل والاحمته لا تخالى أسرار
 طائفة من صفوته وأخرسهم عن نعمته وأعجزهم عن بنه فقال أفضل صفوته هم الانبياء
 وأفضلهم الرسل وأفضل الرسل أولو العزم وأفضل أولي العزم محمد صلى الله عليه وسلم وما الا حه
 الله على أسرار هؤلاء فهو كل توحيد يعرفه العباد وهم قد تكلموا بالتوحيد وتعمقوا به وشبهوا
 بقدر احد فقط أن ينقل عن نبي من الانبياء ولا وارثي أنه يدعى أنه يعلم توحيد الانبياء والطق به
 بل كل ما على القلب أمكن التعبير عنه لكن قد لا يفهمه البعض الناس فلما أن يقال ان محمد صلى
 الله عليه وسلم عاجز عن أن يبين ما عرفة الله من توحيد فلهذا ليس كذلك ثم يقال ان أر بهذا
 الا أني أن يكون الرب نفسه هو الموحد لنفسه في قول صفوته لا تحاد بهم وأحواله فهم فهذا
 قول النصارى وهو باطل شرعاً وعقلاً وان أراد بانه يعرف صفوته من توحيد ومعرفة والاعان
 به ما يعرفه غيرهم فهذا حق لكن ما قام بقولهم ليس هو نفس الخالق تعالى بل هو العلم ومحبه
 ومعرفة وتوحيد وقد يسمى المثل الاعلى ويسمى بقوله تعالى وله المثل الاعلى في السموات
 والارض أي في قلوب أهل السموات والارض ويقال له المثل الحبي والمثل العلي وقد يتخيل
 لنقص العقل اذا أحب شخصاً محبة تامة بحيث خفي في حبه حتى لا يشهد في قلبه غيره أن نفس
 المحبوب صار في قلبه وهو غاط في ذلك بل المحبوب في موضع آخر ما في بنه وما في السجود وما
 في موضع آخر ولكن الذي في قلبه هو مثاله كثيراً ما يقول القائل انت في قلبي وانت في فؤادي
 والمراد هذا المثل لانه قد علم أنه لم ينع ذاته فان ذاته منفصلة عنه كما يقال أنت بين عيني وانت
 دائماً على لساني كما قال الشاعر

القصبة المعينة صادقة والعلم بها
 قطري ضروري لا يحتاج أن
 يستدل عليه وان كان قد عيكن
 الاستدلال على بعض المعينات
 بالقصبة الكلية ويستفاد العلم
 بالقصبة الكلية بواسطة العلم بالمعينات
 لكن المقصود أن هذا الاستدلال
 ليس شرطاً في العلم بل العلم بالمعينات
 قد يعمل كاتعلم الكليات وأعظم بل
 قبيح يزعم بالمعينات من لا يحسن
 بالكليات ولهذا لا اتعد أحداً يشك
 في ان هذه الكتابة لا بد لها من كاتب
 وهذا البناء لا بد له من بان بل يعلم
 هذا ضرورة وان كان العلم بان كل
 حادث لا بد له من فاعل فدا عقدمه
 طوا أنفسهم النظر فطر ياتي
 أقاموا عليه دليلاً بما بقياس الشمول
 وأما بقياس التشييل فالاول قول
 من يقول كل محدث لا بد له من
 محدث والتالي قول من يقول هذا
 محدث فيقتضي الى محدث فاساعلى
 البناء والكتابة ثم القائلون بان
 كل محدث لا بد له من محدث منهم
 من يثبت هذا بالاستدلال على أن
 الحوادث مختص والقصص لا بد
 له من مختص فمن الناس من
 يثبت هذا بان المخصوص يمكن
 والممكن لا بد له من مخصص فم
 من الناس من يثبت هذا بان نسبة
 الممكن الى الوجود والعدم وسواهما
 بدمن ترجيح احد الجانين وكثير
 من الناس يجعل المقضية الاولى في
 هذه القضايا ضرورة بل يجعلها
 أي من الثانية التي استدلل بها

مثالث في عيني وذكر كره في نفسي * ومثولك في قلبي فكيف تغيب

وقال آخر ساكن في القلب بعمره * لست أنساء فاذ كره
بفعله ساكننا عاقر القلب لا ينسى ولم يرد أن ذاته حصلت في قلبه كما يحصل للانسان الساكن
في بيته بل هذا الحاصل هو المثال العلمي وقال آخر

ومن يجب أن أحسن اليهم * وأسأل عنهم من لقيت وهمي

وتعلمهم عني وهمي سوادها * وبشتاقهم قلبي وهمي من أصلي

ومن هذا الباب قول القائل القلب بيت الرب وما يذكره في الاسرار ثلثيات من قوله
ما وسعني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدی المؤمن التي التي الوجود الذين قلبي المراد
أن الله نفسه يكون في قلب كل عبد بل في القلب معرفته ومحبه وعبادته والتأثير في المنام
انسانا يتخلط به ويشاهد ويحجى عنه فصولا ونك المرقى فاعلى بيته أو ميت في قبره وأما
رأى مثله وكذلك يرى في المرأة الشمس والقمر والكواكب وغير ذلك من المراتب ويراها تكبر
بكبر المرأة وتصغر بصرها وتستدبر باستدارتها وتصغر بصفاها وتكبر المراتب القاتنة
بالمرأة وأما نفس الشمس التي في السماء فلم تصد ذاتها في المرأة وقد خاطبني مرة شيخ من هؤلاء في
مثل هذا وكان عن بطن أن الحلاج قال أنا الحق لكونه كان في هذا التوحيد فقال الفرق بين
فرعون والحلاج أن فرعون قال أنا ربكم الاعلى وهو يشير إلى نفسه وأما الحلاج فكان
غائبا عن نفسه والحق ينطق على أساه فقلته أقصار الحق في قلب الحلاج ينطق على أساه كما

ينطق الجنى على لسان المصروع وهو سبحانه بائن عن قلب الحلاج وغيره من المخلوقات فقل
الحلاج وأغيره كيف يسع ذات الحق ثم الجنى يدخل في جسد الانسان ويشتغل بجميع
أعضائه والاسنان المصروع لا يحس بما يقوله الجنى ويفعله بأعضائه لا يكون الجنى في قلبه فقط
فإن القلب كل ما فيه فأنما هو عرض من الازراض ليس شيئا موجودا قائما بنفسه ولهذا
لا يكون الجنى بقلبه الذي هو روحه وهؤلاء قد يدعون أن ذات الحق قامت بقلبه فقط فهذا
يستحيل في حق المخلوق فكيف بالخلق حل جلاله وقد يتحج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه
وسلم فإذا قال الامام سمع الله لمن جده فقولوا ربنا سؤالك الحمد فإن الله قال على لسان نبيه صلى الله
عليه وسلم سمع الله لمن جده فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ما أردتم من الحلول والاتحاد
ولكن أراد أن الله بلغكم هذا الكلام على لسان رسوله وأخبركم أنه سمع دعاء من جده فاجدوه

أنتم وقولوا ربنا سؤالك الحمد حتى يسع الله كل دعاءكم فإن الحمد قيل الدعاء سبب لاستجابة الدعاء وهذا
أمر معروف يقول المرسل لرسوله قل على لسانك ذكوا وكذا يقول الرسول لرسوله فلت على لسانك
ذكوا وكذا ويقول المرسل أيضا قلت لكم على لسان رسولي ذكوا وكذا وقد قال تعالى وما كان لبشر
أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيحى بأذنه ما يشاء فأنه تعالى إذا أرسل
رسولا من الملائكة أو من البشر يرسله كان مكلما بالعباد بواسطة رسوله بما أرسل به رسوله
وكان مبينا لهم بذلك كما قال تعالى قد نبأنا الله من أخباركم أي بواسطة رسوله وقال فإذا قرأناه
فاتبعه قرأه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرعون بنى حلقا وحيا نحن نقص عليك أحسن القصص
بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن لغافل فكانت ثلاث التلاوة والقراءة
والقصص بواسطة جبريل فله سبحانه تكلم عباده بواسطة رسول رسوله فبوحى بأذنه ما يشاء ولهذا
جاء بلفظ الجمع فإن ما فعله المطاع بحمده يقال فيه نحن نفعل كذا والملائكة رسل الله فيما يخاطبه
وبأمره فما خلقه وأمره واسطة رسوله من الملائكة قال فيه نحن فعلنا كما قال تعالى فإذا قرأناه

عليها وهذا الاضطراب انما يقع في
القضايا الكلية العامة وأما كون
هذا الشاغل لابلها من بان وهذه
الكلية لا بد لها من كاتب وهذا
الشوب الخطي لا بد له من شياطين
وهذا الأثر الذي في الأرض من
آثار الأقدام لا بد لها من مؤثر وهذه
الضربة لا بد لها من ضارب وهذه
الصياغة لا بد لها من صانع وهذا
الكلام المتخوم المسموع لا بد له من
متكلم وهذا الضرب والرى والطعن
لا بد له من ضارب ورام وطاعن
فهذه القضايا الكلية الجزئية لا يشك
فيها أحد من العقلاء ولا تنقصر
في العلم بها إلى دليل وإن كان ذكر
تطائرها حجة لها وذكر القضية
التي تتناولها وغير حاجة ثانية
فيستدل عليها بقباس التشبيل
وبقباس الشمول لكن هي في نفسها
معلومة العقلاء بالضرورة مع قطع
نظرهم عن قضية كلية كما يعلم
الانسان أحوال نفسه المعينة فأنه
يعلم أنه لم يحدث نفسه وإن لم
يختص زمان كل حادث لا يحدث
بنفسه ولهذا كانت فطرة الخلق
مجيولة على انهم همي شاهدوا شأنهم
الحوادث المتعددة كالرعد والبرق
والزلازل وكروا الله وسجوه لانهم
يعلمون أن ذلك المتعدد لم يتعدد
بنفسه بل لم يحدث أحد منه وإن
كانوا يعلمون هذا في سائر المحدثات
لكن ما اعتادوا واحد منه صار مأوفا
لهم بخلاف المتعدد القريب
والافعماء ما يذكره الله

فانبع قرآنه وفي العصمين عن ابن عباس قال ان علينا ان نجمعه في قلبك ثم نقرأه بلسانك فاذا
قرأ مجبريل فاستمع له حتى يفرغ كما قيل في الآية الأخرى ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى
اليك وحيه أى لا تجعل تلاوته ما يرفعك بل عيشك من قبل أن يقضى جبريل تلاوته بل استمع
له حتى تقضى تلاوته ثم بعد هذا اقرأ ما أنزل اليك وعلينا ان نجمع ذلك في قلبك وأن تقرأه
باساتك ثم ان تبتهل للناس بعد ذهاب جبريل عنك وقوله والذي يشار اليه على لسان المشيرين أنه
اسقاط الحديث وانبات القدم فيقال من ادعهم بهذا الحديث أى ليس هنا الا القديم وهذا
على وجهين فان أراد به في الحديث بالكلمة وان العبد هو القديم فهذا من قول النصارى الا
أنه قريب الى قول يعقوبية من النصارى فان يعقوبية يقولون ان الالهوت والناسوت امتزجا
واختلطافصارا جوهر واحد أو اقنوما واحد وطبيعة واحدة ويقول بعضهم ان الالدين اللتين
سماهما البدان اللتان خلقتهما آدم وأما السطورية فيقولون بحلول الالهوت في الناسوت
والمساكنية يقولون شخص واحد اقنوم واحد بطبيعة تين وشخصين وبشبهته بالحديدة والنار
والسطورية يشبهونه بالماء في الطرف واليعقوبية يشبهونه باختلاط الماء باللبن والماء والجر
فقول القائل اسقاط الحديث ان أراد به ان الحديث عدم فهذا مكابر وان أراد به اسقاط الحديث
من قلب العبد وأنه لم يبق في قلبه الا القديم فهذا ان أراد به ذات القديم فهو قول السطورية
من النصارى وان أراد به معرفته والاعيان به فهو حيداء وقيل مثله أو المثال العلى أو نوراء ونحو
ذلك فهذا المعنى صحيح فان قلوب أهل التوحيد ملوأم بهذا لكن ليس في قلوبهم ذات الرب القدم
وصفاته القائمة به وأما أهل الاتحاد العام فيقولون ما في الوجود الا الوجود القديم وهذا قول
الجهمية وأبو اسعيل لم يرد هذا فانه قد صرح في غير موضع من كتبه بتكفير أولاد الجهمية
الحولية الذين يقولون ان الله بذاته في كل مكان وانما يتغير الى ما يختص به بعض الناس وهذا
قال الأوحاشه لا تخال الى اسرار طائفة من صفوته والاتحاد والحلول الخالص وقع فيه كثير من
العباد والصوفية وأهل الأحوال فانهم يفتخرونهم بما يعجزون عن معرفته وتضعف عقولهم عن
تمييزه فظنونه ذات الحق وكثير منهم ظن أنه رأى الله بعينه وفهمهم من يحكى مخاطبته ومعاينته
وذلك كله احماء في قلوبهم من المثال العلى الذى في قلوبهم بحسب ايمانهم به ومعاينته
المثال العلى رؤية الرب تعالى في المنام فله يرى في صور مختلفة براه الله على حساب اعانته ولما
كان النبي صلى الله عليه وسلم أعظم أعما من غير آفة في أحسن صورة وهي رؤية منام بالمدينة كما
نظمت بذلك الأحاديث المأثورة عنه وأما السبله المراجح فليس في شيء من الأحاديث المعروفة
أنه رأى سبله المراجح لكن روى في ذلك حديث موضوع باقتناع أهل العلم بالحديث وروا انحلال
من طريق أبي عبيدود كره القاضى أبو يعلى في ابطال التأويل والذي نص عليه الامام أحمد
في الرؤية هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وما قاله أصحابه فتارة يقول رآه بفؤاده فتعالى
ذرفاه روى ما ساند عن أبي خريزى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بفؤاده وقد ثبت
في صحيح مسلم أن أبان رسال النبي صلى الله عليه وسلم له لم يأت ربك فقل نوراني أراه ولم يثبت هذا
السؤال عن غير أبي خريز وأما ما يذكره بعض العامة من أن أبان بكر رضى الله عنه سأل النبي صلى الله
عليه وسلم فقال تم رأيت وأن عائشة سأله فقال لم أراه فهو كذب لم يروه أحد من أهل العلم ولا يحسب
النبي صلى الله عليه وسلم عن مسئلة واحدة بالنبي والاثبات مطلقا ومنه عن ذلك فلما كان أبو
ذراعلم من غير أنه تبعه أحمد جمع ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال رآه فؤاده مرتين ونارة
يقول أحمد رآه مطلقا لا يقيد بعين ولا قلب اتباعا للحديث ونارة يستحسن قول من يقول

ويسمونه عند من الغرائب
المختصة قد شهدوا من آيات الله
المعدن ما هو أعظم منه ولم يكن
الخلق الانسان فانه من أعظم
الآيات فكل أحد يعلم أنه هو لم
يحدث نفسه ولا أب أو أجدانه ولا
أحد من البشر أحدته ويعلم أنه
لا بد له من محدث فكل أحد يعلم ان
له خالقه ما خلقه ويعلم أنه موجود حتى
عليه يد جميع بصير ومن جعل
غيره حيا كان أولى أن يكون حيا
ومن جعل غيره عليا كان أولى أن
يكون عليا ومن جعل غيره قادرا
كان أولى أن يكون قادرا ويعلم أيضا
ان فيه من الاحكام ما دل على علم
الفاعل ومن الاختصاص ما دل
على ارادة الفاعل وان نفس
الاحداث لا يكون الا بقدر المحدث
فعله بنفسه المعينة المشخصة
الجزئية بضده العلم بهذه الطال
وغيرها كما قال تعالى وفي أنفسكم
أفلا تبصرون

(فصل) اذا تبين ذلك
فلاية والعلامة والدلالة على الشيء
يجب أن يكون ثبوتها مستلزما
لثبوت المدلول الذى هي آية له
وعلمة عليه ولا تنفرد في كونها آية
وعلمة ودلالة الى أن تندرج تحت
قضية كلية سواء كان المدلول عليه
قد عرفت عينه أو لم تعرف عينه
بل عرف على وجه مطلق مجمل
فالاول مثل ان يقال علامة دار
فلان ان على بابها كذا وعلى
عنها كذا أو علامة فلان أنه كذا

وأما يقول بعين ولا قلب ولم ينقل أحد من أصحاب أحد الذين بشر وعنه أنه قال رأه بعينه وقد ذكر ما ينقله عن أحد الخلق في كتاب السنة وغيره وكذلك لم ينقل أحد باستداهم عن ابن عباس أنه قال رأه بعينه بل الثابت عنه إما الإطلاق وإما التقيد بقاؤه وقد ذكرنا في كتابنا عن أصحاب أحد كالقاضي أبي يعقوب ومن اتبعه عن أحد ثلاث روايات في رؤيته تعالى أحد أهل آراء بعينه واختاروا ذلك وكذلك اختاره الأشعري وطائفة ولم ينقل هؤلاء عن أحد قط صريحا بذلك ولا عن ابن عباس ولكن المنقول الثابت عن أحد من جنس النقول الثابتة عن ابن عباس لما تفيد الرؤية بالقلب وإما الخلافة أو ما تفيدها بالعين فلم يثبت لأحد ولا عن ابن عباس وأما من سوى النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الامام أحد اتفاق السلف على أنه لم ير أحد بعينه وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وأعلموا أن أحدنا منكم لم يره ربه حتى يموت وهذا البسط موضع آخر وإنما المقصود هنا أن كثير من السالكين يرد عليه من الأحوال ما يصلح معنى فظن أنه هو الحق وأن الحق فيه أو أن الحق يتكلم على لسانه وأنه يرى الحق أو نحو ذلك وإنما يكون الذي يشاهدونه ويخالطونه هو الشيطان وفيهم من يرى عرشه عليه نور يرى الملائكة حول العرش ويكون ذلك الشيطان وتلك الشياطين حوله وقد جرى هذا لغير واحد

(فصل) وقد اعترف طوائف بالله يستحق أن يحب وأنكره أنه يحب غيره إلا بعد في الإرادة العامة فإن محبة المؤمنين لهم أمر موجود في القلوب والفطر شبهة الكتاب والسنة واستفاض عن سلف الأمة وأهل الصفة واتفق عليه أهل المعرفة بالله وقد ثبت أن التذات المؤمنين يوم القيامة بالنظر إلى الله أعظم من ذلك في الجنة ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد بأهل الجنة أن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو الذي يبيض وجوهنا وينقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويخرنا من النار قال فكشفوا عن بطونهم ألوانهم كأنهم السحاب فأعطاهم شيا أحب إليهم من النظر إليه وهو الزيادة وفي حديث آخر رواه الترمذي وغيره سألت أبا ذر عن النظر إلى وجهه والشوق إلى لقاءه في غير عرض مضرة ولا فتنة مضلة فقله في الحديث الصحيح فأعطاهم شيا أحب إليهم من النظر إليه بين أن اللذة الحاصلة بالنظر إليه أعظم من كل لذة في الجنة والإنسان في الدنيا يجد في قلبه بذكر الله وذكر محبته وألوه وعبادته من اللذة ما لا يحده بشي آخر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت قرعة عني في الصلاة وكان يقول أرحنا بالصلاة يا بلال وفي الحديث إذا مررت برياض الجنة فارتعوا قالوا وما رياض الجنة قال مجالس الذكر ومن هذا الباب قوله ما بين يني ومن يرى روضة من رياض الجنة فإن هذا كان أعظم مجالس الذكر والمنكر ونزول رؤيته من الجهمية والمعتزلة تنكروا هذه اللذة وقد يفسرهم من يتأول الرؤية بجزء العلم على لذة العلم كالألذة التي في الدنيا بذكره ولكن تلك أكمل وهذا قول متصوفة الفلاسفة والنفاة كالغزالي وكان في حامد ومثله فإن ما في كتبه من الإحباء وغيره من لذة النظر إلى وجهه هو بهذا المعنى والفلاسفة تثبت اللذة العقابية وأبو نصر الغزالي ومثله من المتفلسفة تثبت الرؤية لله وفسرهم بهذا المعنى وهذه اللذة أيضا ثابتة بعد الموت لكنهم مقصرون في تحقيقها وإن غيروا من ذات الآخرة كما هو مبسوط في موضعه وأما أبو المعالي وابن عقيل ونحوهما فينكرون أن يثبت أحد النظر إليه وقال أبو المعالي يمكن أن يحصل مع النظر إليه لذة ببعض الخلوقات من الجنة فتكون اللذة مع النظر بذلك المخلوق ومع ابن عقيل رجلا يقول سألت أبا ذر عن النظر إلى وجهه فقال عجب أنه لو جها فثبت بالنظر إليه وهذا

وتخوض مما أنكر على ابن عقيل فإنه كان فاضلاً ذكياً وكان تساوياً آرائه في هذا الموضع ولهذا
يوجد في كلامه كثير مما وافق فيه قول المعتزلة والجماعة وهذا من ذلك أو المعاني في
هذا على أصل الجمعية الذي وافقهم فيه الأشعري ومن وافقه كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي
يعلى وغيرهما أن الله لا يحب ذاته ويرعون أن الخلاف في ذلك مع الصوفية وهذا القول من
بقايا أقوال الجهم بن صفوان وأول من عرف في الإسلام أنه أنكر أن الله يحب وأحببهم
ابن صفوان وشيخه الجهم بن درهم وكذلك هو أول من عرف بأنه أنكر حقيقة كلام الله موسى
وغيره وكان جهم بنقي الصفات والاسماء ثم انتقل بعد ذلك إلى المعتزلة وغيرهم فنقلوا الصفات
دون الاسماء وليس هذا قول أحد من سلف الأمة وأنهم يدل كلهم متفقون على أن الله يستحق
أن يحب وليس شيء أحق بأن يحب من الله سبحانه بل لا يصلح أن يحب غيره إلا لاجله وكل ما يحبه
المؤمن من طعام وشراب ولباس وغير ذلك لا ينبغي أن يفعله إلا لئلا يستعين به على عبادة من سبحانه
المتدبئة بحبته فإن الله إنما خلق الخلق لعبادته وخلق فيهم الشهوات لئلا يولوا ما يستعينون به
على عبادته ومن لم يعبد الله فإنه فاسد هالك والله لا يغفر أن يشرك به فعبده معه غيره فكيف بمن
عطل عبادته فلم يعبد الله كفر عوان وأمثله وقد قال: إلى أن الله لا يغفر أن يشركه ويغفر
مادون ذلك لمن يشاء والتعطيل ليس دون الشرك بل أعظم منه فالاستكبر عن عبادته
أعظم جرماً من الذين يعبدونه ويعبدون معه غيره وهو لا يغفر لهم وأولئك أولى وأما من مؤمن
الأولى قلبه حب الله ولو أنكر ذلك لبطلناه وهو الذي أنكرنا وأحبته من أهل الكلام وهم
مؤمنون لو رجعوا إلى فطرته التي فطر عليها واعتبروا أحوال قلوبهم عند عبادة لو وجدوا في
قلوبهم من محبة ما لا يعبر عن قدره وهم من أكثر الناس نظراً في العلم وبصفاته وذكره وذلك
كلهم من محبته والأفعال لا تحصر النفوس على ذكره إلا لملق حاجتها ولهذا يقال
من أحب شيئاً أكثر من ذكره والمؤمن يعبد نفسه محتاجة إلى الله في تحصيل مطالبه وبعد
في قلبه محبة لله غير هذا فهو محتاج إلى الله من جهة أنه ربه ومن جهة أنه لله قال تعالى
إياك نعبد وإياك نستعين فلا بد أن يكون العبد عابداً لله ولا بد أن يكون مستعيناً به ولهذا
كان هذا فرضاً على كل مسلم أن يقول في صلاته وهذه الكلمة بين العبد وبين الرب وقد روى
الحسن البصري رحمه الله أن الله أرسل مائة كتاب وأربعة كتب جمع سرها في الأربعة وجمع سر
الأربعة في القرآن وجمع سر القرآن في الفاتحة وجمع سر الفاتحة في هاتين الكلمتين إياك نعبد
وإياك نستعين ولهذا أتانا الله في كتابه في غير موضع من القرآن كقوله فاعبدوه وتوكل عليه
وقوله عليه توكلت وإليه أنيب وقوله عليه توكلت وإليه متاب وقوله ومن يتق الله يجعل له مخرجاً
ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه وأمثال ذلك وهم يتأولون محبته على
محبة عبادته وطاعته فيقال لهم فبتنع في الفطرة أن يجب الإنسان طاعة ومطاع وعبادته الآن
يكون محبة والآخر لا يجب لنفسه لا يجب الإنسان لأطاعته ولأداء ذاته ومن كان اتجاهاً
الطاعة والعبد للعباد الخلق فهو لا يجب إلا ذلك العوض ولا يقال إن هذا يجب الله ألا ترى
أن الكافر والظالم ومن يبغضه المؤمن قد ثبت أجر المؤمن على عمل يعمل به ليعمل المؤمن لأجل
ذلك لعوض ولا يكون المؤمن محباً لكافر ولا ظالم إذا عمل به عوض لأنه ليس مقصوده إلا
العوض فإن كان لا يريد من الله إلا العوض على عمله فإنه لا يجب له إلا محبة الفاعل لمن يسأله
ويعطيه العوض على عمله فإن كل محبوب إيمان يجب لنفسه وأما أن يجب لغيره فما أحب لغيره
ما محبوب في نفس الأمر هو ذلك الغير وأما هذا فإما أحب لكونه وسيلة إلى المحبوب والوسيلة

ومؤيد مقتضاها لكن علم القلوب
بمقتضى الآيات والعلامات لا يجب
أن يقف على هذا القياس بل تعلم
موجبها ومقتضاها وإن لم يحضر لها
أن كل يمكن فإنه لا يتبرح أحد
طرفه على الآخر إلا بمرج أو
لا يتبرح وجوده على عدمه الآخر
ومن هنا يشين ذلك ما تنازع فيه
طائفتان من النظار وهو أن عمله
الافتقار إلى الصانع هو الأصل
أو الامكان أو مجموعهما لا يحتاج
إليه وذلك أن كل مخلوق فنفسه
وذاته مفتقرة إلى الخالق وهذا
الافتقار وصفه لازم ومعنى هذا
أن حقيقة لا تكون موجودة إلا
بخلق يخلقها فإن شهدت حقيقة
موجود في الخارج علم أنه لا بد لها
من فاعل وإن تصور في العقل علم
أنها لا توجد في الخارج إلا بفعل
ولو قدر أنها تصور تصوراً مطلقاً
علم أنها لا توجد إلا بفعل
يعلم بنفس صورها وإن لم يشعر
القلب بكونها حادثة أو ممكنة وإن
كان كل من الامكان والحادث
دليلاً أيضاً على هذا الافتقار لكن
الحادث يستلزم وجوده بعد
العدم وقد علم أنها لا توجد إلا
بفاعل والامكان يستلزم أنها
لا توجد إلا بوجد وذلك يستلزم إذا
وجدت أن تكون بوجوده هي من
حيث هي هي وإن تدرج تحت
وصف كل من يستلزم الافتقار إلى
الفاعل أي لا تكون موجودة إلا
بالفاعل ولا تدوم وتبقى إلا بالفاعل

تكون مكرهة غاية الكراهة لكن يصلها الانسان لاجل المقصود كما يحصر المرض الدوا
الكريه لاجل محبته للعافية ولا يقال انه يجب ذلك الله والكره به فان كان الرب سبحانه
لا يحب الا لما يخلف من النعم فانه لا يحب . وقد قال تعالى ومن الناس من يقضن دون الله
أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله فأخبر أن المؤمنين أشد حبا لله من المشركين
وأن المشركين يحبون الانداد كحب الله . ومن المعلوم أن المشركين يحبون آلهتهم بحجة قوية
كما قال تعالى وأشرؤا في قلوبهم الجصل بكفرهم وهذا وإن كان يقال انه لما نظفوه فبهم من
أنها تنفعهم فلا ريب أن الشيء يحب لهذا ولهذا ولكن إذا ظن فيه أنه متصف بصفات الكمال
كانت محبته أشد سمع قطع النظر عن نفعه . والحديث الذي يرى أحبا لله لما يغدوكم به من
نعمه وأحبوا لله وأحبا الله يبق بحسب استاده ضعيف فان الله يحب أن يحب لذاته وإن
كانت محبته واجبة لاحتسابه . وقول القائل المحبة للاحسن محبة العامة وتلك محبة الخاصة
ليس بشئ بل كل مؤمن فانه يحب لذاته ولو أنكر ذلك بلسانه . ومن لم يكن الله ورسوله أحب
إليه مما سواهما لم يكن مؤمنا . ومن قال اني لأجد هذه المحبة في قلبي لله ورسوله فأجد الامر من
لزامه أن يكون صادقا في هذا الخبر فلا يكون مؤمنا فان أبجمل وأبالغ ومثاله ما إذا قالوا
ذلك كانوا صادقين في هذا الخبر وهم كضلوا خبر واعيا في نفوسهم من الكفر مع أن هؤلاء في
قلوبهم محبة الله لكن مع الشرك به فانهم اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ولهذا
أغضوا الرسول وعادوه لأنه دعاهم إلى عبادة الله وحده ورفض ما يحبونه معه فبهم أن يحبوا
شئاً كحب الله فأغضوا على هذا . فقد يكون بعض هؤلاء المشركين الذين اتخذوا من دون الله
أنداداً يحبونهم كحب الله بفضل ذلك التدعى الله في أشياء وهو لا قد يقولون أن الله أجل وأعظم
لكن تهوى نفوسهم ذلك التذكار . والرب تعالى إذا جعل من يحب الانداد كحب مشركين
فن أحب التذكار أكثر كان أعظم شركا وكفرا كما قال تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
فيسبوا الله عدوا بغير علم . فلو لا تعظمهم لا كرههم على الله لما سبوا الله . اسبأ آلهتهم وقال تعالى
وحفلوا لله مما ذرأ من الحرث والأبعام نصبيا فاولاد الله بزعمهم وهذا الشرك كانا كان
شركائهم فلا يصل إلى الله وما كان الله فهو يصل إلى شركائهم ما يحكمون وقال أوسفيان يوم
أحد . أعل هل أعل هل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تحبونه قالوا وما نقول قال
قولوا . الله أعل وأجل . وقال أوسفيان . إننا العزى ولا عزى لكم . قال ألا تحبونه
قالوا وما نقول قال قولوا . الله مولانا لا مولى لكم . ويوجد كثير من الناس يحلف بسبب جعله
الله وبنذره ويوالي في محبته ويعدى من بعضه ويحلفه فلا يكذب ويوفي بعهده وهو يكذب
إذا حلف بالله ولا يوفي بعهده لله ولا يوالي في محبة الله ولا يعادى في الله كالأولي ويعدى لذلك التذكار
في قال اني لأجد في قلبي أن الله أحب إلي مما سوا ما فجد الامر من لازم ما أن يكون صادقا
فيكون كافرا بخلافه في الناصر من الذين اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله . وما أن
يكون غائبا في قوله لأجد في قلبي هذا وإن الانسان قد يكون في قلبه ما عارف وأرادات ولا يدري
أسها في قلبه فوجود الشئ في القلب شئ والذرية به شئ آخر . ولهذا أوجدوا أحدا من هؤلاء يطلب
تحصيل ذلك في قلبه وهو حاصل في قلبه فتراه يتبع تبا كثيرا لجهله وهذا كالوسوس في الصلاة
فإن كل من فعل فعلا باختياره وهو يعلم ما يفعله فلا بد أن يتوبه ووجود ذلك بدون التوبة التي هي
الارادة مجتمع في كان يعلم أنه يتوب إلى الصلاة فهو بريء بالله ولا يصور أن يصلي الأوهو بر
الصلاة . فطلب مثل هذا التحصيل النية من جهله بحقيقة التوبة ووجودها في نفسه وكذلك

المحب الذي له انهم مفتقرة اليه في
حدوثها وبقائها سوا ما قبل ان
بقاها وصفتها أعليا . أول يقل
ولهذا يعلم العقل بالضرورة أن هذا
الحادث لا يبقئ الا بسبب يبقئ كما
يعلم أنه لم يحدث الا بسبب محدثه ولو
بشئ الانسان سقوا ولم يدع شيئا يحسكه
لقال له الناس هذا لا يدوم ولا يبقئ
وكذلك إذا خاط الشوب بخيوط
ضعيفة وخاطه خيطة فاسدة قالوا
له هذا لا يبقئ البقاء المطلوب فبهم
يعلمون بغير فهم استقار الامر
المقتضرة إلى ما يبقئ كما يعلمون
افتقارها إلى ما يحدثها ونشأها وما
يذكر من الامثال المضروبة والشواهد
المينة لكون الصفة تنفقر إلى
الصانع في حدوثها وبقائها إنما هو
لتنبيه على ما في الفطرة كما يتشبه
بالصفة في الحكاية المشهورة عن
بعض أهل العلم أنه قال له طائفة
من الملاحمة الدلالة على وجود
الصانع فقال لهم دعوني نفاطري
مشغول بامر غريب قالوا ما هو قال
بلغني أن في دجلة سفينة عظيمة
مملوءة من أصناف الامتعة الهيبة
وهي ذاهبة وراجعة من غير أحد
يحركها ولا يقودها عليها فقالوا له
أبحنون أنت قال وما ذاك قالوا هذا
بصدق عاقل فقال فكيف صدقت
عقولكم أن هذا العالم بما فيه من
الانواع والأصناف والحوادث
الهيبة وهذا القلق الدوار اسار
يجري وتحدث هذه الحوادث بغير
محدث وتتحرك هذا القصر كان بغير

محرك فمجردوا على أنفسهم باللام
وهذا اذا قيل فهذه السفينة
أثبتت نفسها في الساحل بغير
موتى أو ثقها ولا رابط ربطها
كذبت الحسول بذلك فهكذا اذا
قيل ان الحوادث تبقى وندوم بغير
مبق يبقها ولا يمسك عكها ولهذا
تبه سبحانه على هذا وهذا فالاول
كثير وأما الثاني ففي مثل قوله ان
الله يمسك السموات والارض ان
تزالا ولئن زالا ان أسكنهما من
أحد من بعده الله كان حليما
غفورا وقوله ومن آياته ان تقوم
السماء والارض بأمره وقوله رفع
السموات بغير عمد ترنها وهذا
الابقاء يكون بالرقة الذي عدا الله
به المخلوقات كما قال الله تعالى
الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم
ثم يحييكم هل من شركائكم من
يقول من ذلكم من شئ سبحانه
وتعالى عما يشركون وهذا الذي
ذكرناه من أن نفس الاعيان المحدثه
كالانسان تستلزم وجود الصانع
الخالق وأن علم الانسان بالله متووع
بستلزم العلم بصانعه بذاته من غير
احتياج الى قضية كالة تقرن
بهذا وهو معنى ما ذكره كثير من
الناس مثل قول الزهرستاني اما
تعطيل العالم عن الصانع العليم
القادر الحكيم فليست أراها مقالة
ولا عرفت عليها صاحب مقالة الا
ما نقل عن شزمة قليلة من الدهر به
انهم قالوا كان العالم في الازل أجزاء
مبتوثة تصير على غير استقامة

من كان يعلم أن غدا من رمضان وهو مسلم يعتقد وجوب الصوم وهو مريد بالصوم فهذا
الصوم وهو حين يتعشى عاشقان يريد الصوم ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء
ليلة شهر رمضان فليلة العيد يعلم أنه لا يصوم فلا يريد الصوم ولا ينزبه ولا يتعشى عاشقان يريد
الصوم وهذا مثل الذي يأكل ويشرب ويتعشى ويركب وليس اذا كان يعلم أنه يفعل هذه
الافعال فلا بد أن يردها وهذه تنهاها فقال بلسانه أربدان أمع يدى في هذا الا انه لا خذ لقمة
أكلها كان أحق عند الناس فهكذا من يتكلم بفعل هذه الانفاط في نسبة الصلاة والطهارة
والصيام ومع هذا فتجد خلقا كثيرا من المؤمنين يعلمون عبادته فيحصل هذه الثمرة
أعظم مما يحبهم يستخرج ما في قعر معدته من التيء أو من يتلغ الادوية الكريهة وكذلك
كثير من العارفين قد يكون في نفس الانسان ضرر ويا ضرر وهو يطلب الدليل عليه
لأعراضه عما في نفسه وعدم شعوره بشعوره فهكذا كثير من المؤمنين يكون في قلبه محبة الله
ورسوله وقد تفرق في كلام الجهمية والمعتزلة نفاة المحبة واعتقدوا لا يصح للمؤمن من محبة
شبهاتهم أو تقلد الهم فصل يقول بموجب هذا الاعتقادو يتكلم ما في نفسه فان في محبة الله
يقول المحبة لا تكون الا بما يناسب المحبوب ولا مناسبة بين القديم والحديث وبين الواجب
والمكن وبين الخالق والمخلوق فيقال لفظ المناسبة لفظ محمل فانه يقال لانسابة بين هذا وهذا
أحدهما أعظم من الآخر فلا ينسب هذا الى هذا كما يقال لانسابة لمال فلان الى مال فلان
ولانسابة لعلبه الى وجوده وأما الى علم فلان وجود فلان ومالك فلان رايه انه هذه النسبة
حقيرة صغيرة كالنسبة كما يقال لانسابة الخمر الى الحب والانسابة لقلب الى اليد الارباب فاذا أريد
بأنه لانسابة للحدث الى القديم هذا المعنى ونحوه فهو صحيح وليست المحبة مستلزمة لهذه
النسبة وان أريد بأنه ليس في القديم معنى محبة لاجله المحدث فهذا رأس المسئلة فلم قلت انه
ليس بين المحدث والقديم ما يجب المحدث القديم لاجله ولم قلت ان القديم ليس متصفا
بمحبة ما يحبه من مخلوقاته والمحبة لانسابة متفصالا هي صفة كمال بل هي أصل الارادة فكل
ارادة فلا بد أن تستلزم محبة فان التي انما اراد لانه محبب أو لانه وسيلة الى المحبوب ولو
قد عزم المحبة لا تمتنع الارادة فان المحبة لازمة للارادة فاذا اتفق الازم اتفقت الملزوم وكذلك
المحبة مستلزمة للارادة فمن أحب شأ فلا بد أن يتضمن حبه ابادا ارادة لبعض متعلقاته ولهذا كان
خلفه تعالى لمخلوقاته بحكمة والحكمة مرادة محبوبة فهو خلق ما خلق لم اراد محبب كما تقدم وهو
سبحانه يجب عبادته المؤمنين فيريد الاحسان اليهم وهم بحجونه فيريدون عبادته وطاعته وقد ثبت
في الخصصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده
ووالده والناس أجمعين وامن مؤمن الا وهو يجد في قلبه للرسول من المحبة ما لا يجد لغيره حتى
انه اذا جمع محبوه من أقاربه وأصدقائه بسب الرسول هان عليه عداوته ومهاجرته بل وقوله
لحب الرسول وان لم يفعل ذلك لم يكن مؤمنا قال تعالى لا تجد قوم يؤمنون بالله واليوم الآخر
واؤذون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كدس في
في قلوبهم الامعان وأبدىهم بروج منه بل قد قال تعالى قل ان كان آبواكم وبنواكم وإخوانكم
وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقرباوتهم وأحبوا يتخشون كسادها وما كن ترضونها أحب
اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتر بصوا حتى يأتي الله بأمره فتعود من كان الاهل والمال
أحب اليهم من الله ورسوله وجهاد في سبيله وفي الخصصين عنه صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من
كن فيه وجد خلاوة لايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواها ومن كان يحب المرء

فاضطكت اتفاقاً فحصل العالم
بشكله الذي نراه عليه (قال) ووليت
أرى صاحب هذه المقالة عن يسر
الصانع بل هو يستعرف بالصانع
لكنه يجعل سبب وجود العالم على
الضيق والاتفاق أحسن من
التعليل فاعتدت هذه المسئلة من
النظريات التي يقام عليها برهان
فإن الفطرة السليمة الانسانية شهدت
بضرورة فطرته ولو بديهية ففكرتها
بصانع عليم قادر حكيم أفي الله شيئاً
ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم وان هم غفوا عن هذه الغفوة
في حال السر فلا شأناً بهم ولغوون
المها في حال الضراء دعوا الله
مخلصين به الدين واذا مسكم الضر
في البسر رسل من تدعون الاياه
(قال) ولهذا البرد التكلف بعرفة
وجود الصانع وانما ورد بعرفة
التوحيد ونفي الشرك أمرت أن
أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
فاعلم أنه لا اله الا الله ولهذا جعل
محل النزاع بين الرسل وبين الخلق
في التوحيد ذلكم بله اذا دعى الله
وحده كفرتم وان يشرك به تؤمنوا
واذا ذكر الله وحده استأزمت قلوب
الذين لا يؤمنون بالآخرة واذا
ذكرت ربك في القرآن وحده ولولا
على أديارهم نفورا (قال) و قد ساء
المتكلمون طريقتا في اثبات الصانع
وهو الاستدلال بالمخاوت على
محدث صانع وسلك الاوائل طريقاً

الحبيب وقد بسطنا الكلام في حقائق هذه الكلمات في مواضع متعددة وإذا كان العباد
يحمدونه ويتنون عليه ويحسونه وهو صفة أحق بحمد نفسه والتعالي نفسه والمحبة لنفسه
كما قال أفضل الخلق لأحصى ثناء عليك أنت كما أئنتت على نفسك فلأننا من مشأعظم من
ثناء الرب على نفسه ولا نناء الإيجب ولا حب من محبوب محبوب أحب من محبة الرب لنفسه
وكل ما يحبه من عباده فهو تابع لمحبة نفسه فهو يحب المفسطين والمحسين والصابرين والمؤمنين
ويحب التوايين ويحب المتطهرين ويفرح بتوبة التائبين كل ذلك تابع لمحبة نفسه فإن المؤمن
إذا كان يحب ما يحبه من المخلوقات لله فيكون حبه للرسول والصالحين تبعاً لمحبة الله فكيف الرب
تعالى فيما يحبه من مخلوقاته أعماله لمحبة نفسه وخلق المخلوقات لحكمته التي يحياها
خلق شياً إلا لحكمة وهو صفة قد قال أحسن كل شيء خلقه وقال صنع الله الذي أتقن كل شيء
وليس في أسماءه الحسنى إلا اسم مدح به ولهذا كانت حكمها حدى والحسنى خلاف
السوإى فكلمها حسنة والحسن محبوب مدح فالفقود لا خلق ما يحبه ورشاه ذلك أمر
مدح ولكن قد يكون من لوازم ذلك ما ربه لا من لوازم ما يحبه ووسائله فإن وجود المذموم
بدون اللازم مجتمع كما يتبع وجود العلم والأرادة للاحياء ويتبع وجود المولود مع كونه مولوداً بلا
ولادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الاستسباح والخير ببديك
والشر ليس إليك وقد قيل في تفسيره لا يتقرب به إليك بناء على أنه الأعمال المنهى عنها وقد
قيل لا يضاف إليك بناء على أنه المخلوق والشر المخلوق لا يضاف إلى الله مجرداً عن الخير والشر
على أحد وجهي ثلاثة إمامع اضافته إلى المخلوق كقوله من شر ما خلق وإمامع حذف الفاعل
كقول الجن وأما لا ندري أن شرار يدعى في الأرض أم أراهم أم أراهم بهم رشداً ومنه في الفاتحة صراط
الذين أهدت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر الأناهم مضافاً إليه وذكر الغضب محذوفاً
فاعله وذكر الضلال مضافاً إلى العبد وكذلك قوله وإذا أمرت فهو يسئف وإمامن يدخل
في العموم كقوله خالق كل شيء ولهذا إذا ذكر باسمه انخاص قرن بالخير بقوله في أسماءه الحسنى
الضار النافع المعطى المنافع الخافض الرفع المعز المذل فجمع بين الاعين لما فيه من العموم والشمول
الدال على وحدانيته وحده يفعل جميع هذه الأشياء ولهذا لا يدعى بأحد الاسمين كاضار
والنافع والخافض والرافع بل يذكران جميعاً ولهذا كان كل نعمة فضلاً وكل نقمة منه عدلاً وفي
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين الله ملائكة لا يغيثونها نقمة - صاء الليل والتهار
أراهم ما نفق من خلق السموات والأرض فأنه لا بغض مافي عينه والقسط بيده الأخرى يخفض
ويرفع فإلحسان بيده البني والعدل بيده الأخرى وكتابه به عين مارة كما ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المفسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نواعين بين الرحمن
وكتابه به عين الذين يعدلون في أهلهم وما أولوا ولبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أنه
سبحانه إذا خلق ما يغيثه ويكرهه لحكمة يحياها ورشاهها فهو مريد لكل ما خلقه وإن كان بعض
مخلوقاته أعماله لغرض وهو يغيثه ولا يحبه وهذا الفرق بين المحبة والمشيئة وهو مذهب السلف
وأهل الحديث والفقهاء وأكثر متكلمي أهل السنة كالحنفية والكرامية والمعتزلة من
الحنبلية والمالكية والشافعية كما ذكرنا أبو بكر عبد العزيز في كتاب المقيع وهو أحد قولي
الاشعري وعليه اعتماد أبو الفرج ابن الجوزي ووجهي قول من قال لأحب الفساد للوهم
وألا يحبه ديناً وذكر أبو المعالي أن هذا أقول السلف وإن أول من جعلها مساواة أهل الأثبات
هو أبو الحسن والذين قالوا هذا من متأخري المالكية والشافعية والحنبلية كآب المعالي

آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات
على مرجح لأحد طريق الامكان
(قلت) وهذا الطريق الثاني لم يسلكه
الأوائل واتمسكوا ابن سينا ومن
وافقه ولكن الشرياني وأمثاله
لا يعرفون مذهب أرسطو والأوائل
إذا كان محدثهم فيما ينقلونه من
الفلسفة على مذهب ابن سينا (قال)
ويذكر كل واحد من جهة الاستدلال
ضرورية وبديهية (قال) وأما أقول
ما شهد به الحدوث أول عليه
الامكان بعد تقديم المقدمات دون
ما شهدت به القطر الإنسانية من
احتياجه في ذاته إلى مدبره
متهم بطلب الحاجات يرغب إليه
ولا يرغب عنه ويستغنى به
ولا يستغنى عنه ويتوجه إليه ولا
يعرض عنه ويفزع إليه في الشدائد
والمهمات فإن احتياجه نفسه
أوضح من احتياجه الممكن الخارج
إلى الواجب والحادث إلى المحدث
وعن هذا المعنى كانت تعريفات
الحق سبحانه في التزبل على هذا
المنهاج أهم من يحجب المضطر إذا
دعاه من فيصحبهم طلبات البر
والصبر أهم من رزقهم من السماء
والأرض أهم من يسدأ الخلق ثم
يعده وعلى هذا المعنى قال النبي
صلى الله عليه وسلم خلق الله العباد
على معرفته فاجتاتهم الشياطين
عنها (قلت) لفظ الحديث في
الصحيح يقول الله خلق عبادي
حنفاء فاجتاتهم الشياطين وحرمت
عليهم ما أحللت لهم وأمرهم

والخاص إلى بعضي وغيرهما هم في ذلك تبع للأشعري وبهذا الفرق يظهر أن الإرادة نوعان
إرادة أن يخلق وإرادة فعل أمره فأما المأمور به فهو مراد إرادته شرعية دينية متضمنة أنه يجب
ما أمر به ورضاه وهذا معنى قولنا سار بمن عبيده فهو يريد به كإيراد الأمر الناصح للأمر
المنصوح بقوله هذا أخيرا وأضعف ذلك وهو إذا فعله أحبه الله ورضيه والمخالفات مراد إرادة
خلقية كونية وهذه الإرادة متضمنة لما وقع دون ما يقع وقد يكون الشيء مراد الله غير محبوب
بل أراد الله إفضاءه إلى وجود ما هو محبوب له أو لكونه شرطاً في وجود ما هو محبوب له فهذه
الإرادة الخلقية هي المذمومة في قوله تعالى فنزل الله أن يهديه يسر صدره للإسلام ومن رد
أن يضلّه يجعل صدره ضيقاً حافياً في قوله ولا تنفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله
يريد أن يهديكم هو يهديكم وفي قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وفي قوله ولو شئنا
لأتينا كل نفس هداها وأمثال ذلك والإرادة الأمرية هي المذمومة في قوله يري الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر وفي قوله والله يريد أن يثوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن
تخلوا أملاً عظيماً يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً وفي قوله ما يريد الله ليجعل
عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وأمثال ذلك وإذا قبل الأمر هل
يستلزم الإرادة أم بما مر على اليد قبله ولا يستلزم الإرادة الأولى وهي إرادة الخلق فلس
كل ما أمر الله أراد أن يخلقه وأن يجعل العبد المأمور فاعله والقدرية تنفي أن يريد ذلك
لأنه عندهم لا يجعل أحد فاعلاً ولا يخلق فعل أحد وأما أهل السنة فنعندهم هو الذي جعل
الارباب أروا المسلمين مسلمين وعندهم من أمره وجعله فاعلاً للأمر صان فاعله وإن لم
يجعله فاعله لم يصرف فاعلاً فأهل الأيمان والطاعة أراد منهم إيمانهم وطاعتهم أمراً وخلقاً
فأمرهم بذلك وأعانهم عليه وجعلهم فاعلين لذلك ولولا إغاثة لهم على طاعته لما أطاعوه وأهل
الكفر والمعصية أمرهم ولم يجعلهم مطيعين فلم يرد أن يخلق طاعتهم لكنه أمرهم بها وأرادها
منهم إرادة شرعية دينية لكونها متضمنة لهم ومصلحة إذا فعلوها ولم يرد أن يخلقها لهم في ذلك من
الحكمة وإذا كان يجب انتقاد وجودها فنقد يكون ذلك مستلزماً لا مكرهه أو لفوات ما هو
أحب إليه منه ودفعه أحب إليه من حصول ذلك المحبوب فيكون ترك هذا المحبوب لدفع
المكره أحب إليه من وجوده كأن وجود المكره المستلزم لوجود المحبوب يجعل مراداً
لاحقه إذا كان محتمله أعظم من محبة لعدم المكره الذي هو الوسيلة وليس كل من نصته بقوله
عليك أن تفعل على الفعل الذي أمر به فلا ينافي الصالحون دائماً يحسون الناس وبأمرهم
ويدلونهم على ما إذا فعلوا كان صلاحهم ولا يعاوبونهم على أفعالهم وقد يكونون قادرين لكن
مقتضى حكمتهم أن لا يفعلوا ذلك لأسباب متعددة والرب تعالى على كل شيء قدير لكن ما من
شيء إلا وله ضد ينافيه وله لازم لا ينفك عنه فينبغي وجود الضدين معاً ووجود الملزوم بدون اللازم
وكل من الضدين مقدور لله والله قادر على أن يخلقه لكن بشرط عدم الآخر فأما وجود الضدين
معاً فمتنع لذاته فلا يلزم من كونه قادراً على كل منهما ما جوداً أحدهما مع الآخر والعباد قد
لا يعلمون الشافعي والتلازم فلا يكونون عالمين بالامتناع فظنونه يمكن الوجود مع حصول
المحور المطاوع للرب وقرئ بين العلم بالامكان وعدم العلم بالامتناع وإنما عندهم عدم العلم
بامتناع العلم بالامكان وعدمه لفاعله فأما من عدم علمهم وهو الجهل الذي هو أصل الكفر وهو
سجانه إذا اقتضت حكمته خلق شيء فلا بد من خلق لازم وفي اعتداده فإذا قال القائل لم يجعل
معه الضد المتناقض أو لم يوجد اللازم كان لعدم علمه بالحقائق وهذا مثل أن يقول القائل هلا

أن يشر كإي مالم أنزل به سلطاناً
(قال) فذلك المعروف في ضرورة
الاحتياج وذلك الاحتجال من
الشيطان هو توسله الاستغناء
وفي الحاجة والرسل معوتون
لتدبير وضع القطرة وتطهير هاهن
تسويلات الشياطين فانهم
الباقون على أصل القطرة وما كان
له عليهم من سلطان فذكر أن
نفعت الذي كرى سيد كرم يخشى
فقوله قولاً لينا عليه بتدكر أو
يخشى (قلت) الذي في الحديث
أن الشياطين أمرتهم أن يشركو
به مالم ينزل به سلطاناً وهذا المرض
العام في أكثر بني آدم وهو الشرك
كما قال تعالى وما يؤمن أكثرهم
بأنه إلا وهم مشركون وأما
التعطيل فهو مرض خاص لا يكاد
يقع إلا في عباد كالموقع لفرعون
وليس في الحديث أن الشياطين
سولت لهم الاستغناء عن الصانع
فإن هذا لا يقع إلا خاص البعض
الناس أو لكثير منهم في بعض
الأحوال وهو من جنس السفطة
بل هو من السفطة والسفطة
لا تكون عامة لعدم كثرة أمثالها
تعرض لبعض الناس أو لكثير منهم
في بعض الأشياء (قال) ومن رحل
إلى الله قريت مسافة حشر وجمع
إلى نفسه أدنى رجوع فعرف
احتياجه إليه في كونه وبقائه
وتقبله في أحواله وأتجانه ثم
استصر من آيات الأفاق والآيات
الأنفس ثم استشهد به على الملكوت

لا بالمحكوت عليه الخ (قلت) هو وطائفة معه فظنون ان الضمير في قوله حتى يتبين لهم انه الحق عائد الى الله ويقولون ههنا جعل طريق من استدل بالخلق على الخالق ومن استدل بالخالق على المخلوق والصواب الذي عليه المفسرون وعليه تدل الآية ان الضمير عائد الى القرآن وان الله يرى عباده من الآيات الاقضية وانفسه ما بين لهم ان القرآن حق وذلك يتضمن ثبوت الرسالة وان يسلم ما أخبر به الرسول كما قال تعالى قل ارايت ان كان من عند الله ثم كفرتم به من اضل ممن هو في شقاق بعيد سترهم اياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق والمقصود هنا التنبيه (١) على ان حاجة المعين الى العلم لا يتوقف على العلم بحاجة كل من هو مشبه ولا استدلال على ذلك بالقياس التمثيلي والتبشيلي وايضا فالحاجة التي يقترن مع العلم بها ذوق الحاجة هي اعظم وقعا في النفس من العلم الذي لا يقترن به ذوق ولهذا كانت معرفة النفوس بما تحبه وتكرهه وينفعها ويضرها هو ارحم فهم لمن معرفتها بما يحتاج اليه ولا تكرهه ولا تحبه ولهذا كان ما يعرف من احوال الرسل مع أهمهم بالاخبار المتواترة ورؤية

(١) قوله على ان حاجة المعين الخ كذا في الاصل ولعل في العبارة تحجر بها فخر كتيبه معجمه

خلق زيد اقبل ابيه فيقال له تتعجب ان يكون ابنه ويخلق قبله أو يخلق حتى يخلق آووه والناس تظهر لهم الحكمة في كثير من تفاصيل الامور التي يتدبرونها كما تظهر لهم الحكمة في ملاحظة ما اذعن وعذبه وما الغم ومرارة ما اذعن وما عذبه وما الصبر وذلك يدلهم على الحكمة فيما يعملوا حكمته فلان من رأى انسانا يراقى الخوا والاعباب والحساب أو الفقه وعلم انه أعلم منه بذلك اذا أشكل عليه بعض كلامه فلم يفهمه سلم ذلك اليه فرب العالمين الذي بهرت العقول حكمته ورحمته الذي أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا هو ارحم الراحمين وأحكم الحاكمين وأرحم بعباده من الوالدة بولدها كيف لا يجب على العبد ان يسلم ما جهله من حكمته الى ما علمه منها وهذا الامر بسيط وسهل في غير هذا الموضوع والمقصود هنا التنبيه على المختلفين في الكتاب الذين رد كل منهم قول الآخر وفي كلام كل منهم حق وباطل وقد ذكرنا ثلثين مثالا في الاسماء الاحكام والوعود والوعيد ومثالا في الشرع والقدر وذكرنا ثلثا في القرآن فان الآية والسلف اتفقوا على ان القرآن كلام الله غير مخلوق بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته لم يقل أحد منهم انه مخلوق ولا انه قدم وصاروا يختلفون بعدهم على قولين يقومون بقوله هو مخلوق خلقه الله في غيره والله لا يقوم به كلامه ويقولون الكلام صفة فعل لا صفة ذات ومرادهم بالعلم ما كان منفصلا عن الفاعل غرقا فيه وهذا لا يعقل أصلا ولا يعرف مستكلم لا يقوم به كلامه وقوم يقولون بل هو قديم لم يزل قائما بالذات أزلا وأبدا لا يتكلم لا يقدره ولا مشيئته ولم يزل نداؤه موسى اذ لم يزل وكذلك قوله يا ابراهيم يا موسى يا عيسى ثم صار هؤلاء آخرين جزا عارفا ان ما كان قديما لم يزل يتمتع ان يكون سرورا وأسرورا واصواتا فلان الحروف متعاقبة الباقيل السين والصوت لا يبقى بل يكون شيئا بعد شيء كالحركة فتحتم ان يكون الصوت الذي يسمعه موسى قديما لم يزل ولا يزال فقلوا كلامه معنى واحد قائم بذاته هو الامر بكل ما مأموروا به عن كل منهي عنه وان خبره بكل ما أخبر به ان عبر عنه بالعربية كان قرأنا وان عبر عنه بالعبرانية كان نورا وان عبر عنه بالسريانية كان انجيلنا وان ذلك المعنى هو امر بكل ما أمر به وهونهي عن كل ما نهى عنه وهو خبر بكل ما أخبر به وتكونه امر او نهى او خبرا صفاته اضافة مثل قولنا زبداب وعم وحال ليست انواعا ولا ينقسم الكلام الى هذا وهذا قالوا وراقه لم يتكلم بالقرآن العربي ولا بالثورة العبرانية ولا بالانجيل السريانية ولا جمع موسى ولا غيره منه بآذنه صوتا ولكن القرآن العربي خلقه الله في غيره وأحد تمجيد بل أو محمد يعبر به عابرا اذ افهامه من ذلك المعنى الواحد فقال لهم جمهور الناس هذا القول يخالف لصريح العقول وصريح النقول فاننا نعلم بالاضطرار ان معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين ولا معنى قل هو الله أحد هو معنى ثبت بداي اليه وقد عرب الناس الثورة فوجدوا فيها معاني ليست هي المعاني التي في القرآن ونحن نعلم قطعا ان المعاني التي أخبر الله بها في القرآن في قصة بدر وأحد والخندق ونحو ذلك لم ينزلها الله على موسى بن عمران كما لم ينزل على محمد تعزيم السبت ولا الامر بقتل عبا الجبل فكيف يكون كل كلام الله معنى واحدا ونحن نعلم بالاضطرار ان الكلام معانيه وهو حروفه تنقسم الى خبر وانشاء والانشاء منه الطلب والطلب ينقسم الى أمر ونهي وحقيقة الطلب غير حقيقة الخبر فكيف لا تكون هذه اقسام الكلام وانواعه بل هو موصوف بها كلها وايضا فانه تعالى يخبر به لما اتى موسى الشجرة ناداه فناداه في ذلك الوقت لم ينسأه في الازل وكذلك قال ولقد خلقناكم ثم نم سوزنا ثم قمنا تكملا لشجرة اسجدوا لادم وقال ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال واذا قال الرب للملائكة المواعظ كثيرة من القرآن تبين انه

تكلّم بالكلام المذكور في ذلك الوقت فكيف يكون أنزلنا ألبديا ما زال ولا يزال وكيف يكون لم
يزل ولا يزال قالوا يا نوح احبط بسلامنا يا يحيى الخ في متوفى رافعل الى ياموسى اننى انا
الله لا اله الا انا يا ابيهم المزل قبل الاقليلا وقال هؤلاء هذا القرآن العربى ليس هو كلام الله
وقال هؤلاء كلام الله لا يتعدولا يتبعض فقال لهم الناس موسى يا كله الله اقمه كلامه كله
أو بعضه ان قلت كله فقد صار موسى يعلم علم الله وان قلت بعضه فقد تبعض وهو عندكم واحد
لا تبعض وكذلك هذا القرآن العربى هو عندكم ليس كلام الله ولكنه عبارة عنه أو موعظة عنه
فهذا مجتمع أم عن بعضه فهذا مجتمع أيضا الى كلام آخر يطول ذكره هنا وقال الحرب الشافى بارأوا
فس ادهذا القول بل نقول ان القرآن قديم وانه حروف وأصوات وان هذا القرآن العربى
كلام الله كله على ذلك القرآن والسنة واجماع المسلمين وفي القرآن مواضع كثيرة تبين أن هذا
المزل هو القرآن وهو كلام الله وانه عربى واخذوا يستنوعون على أولئك بانكرهم أن يكون هذا
كلام الله فان أولئك انبتوا قسرين قرأنا قديما وقرأنا اخذوا ما أخذ هؤلاء يستنوعون على أولئك
بأبواب قرأتين فقال لهم أولئك فأنتم اذا جعلتم القرآن العربى وهو قديم كلام الله لزم أن يكون
مخفوا وكتمه موافق لله ثمرة فان قولكم ان القرآن العربى قديم مجتمع في صرائع العقول بل يقل
ذلك أحد من السلف ونحن جمع الطوائف تنكر عليكم هذا القول ونقول انكم
بتدعيوه وخالفتم العقول والمنقول والاكثيف تكون السين المعينة المسبوقة بالباء المعينة
قدعية أزلية وتكون الحروف المتعاقبة قدعية والصوت الذى كان في هذا الوقت قد عبأ ولم يقل
هذا أحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم وان كان بعض المتأخرين من اصحاب مالك والشافعى
وأحمد يقولونه ويقولونه ابن سالم واصحابه وطائفة من أهل الكلام والحديث فليس في هؤلاء أحد
من السلف وان كان الشيرى نافي ذكر في نهاية الاقدام أن هذا قول السلف والحنابلة فليس
هو قول السلف ولا قول أحد من حنبل ولا اصحابه القدماء ولا جمهورهم فصار كثير من هؤلاء
الموافقين للسلمة وأولئك الموافقون للكلاسة بينهم نزاعات وخاصيات بل وقتن وأصل ذلك
قولهم جميعا ان القرآن قديم وهى أيضا بدعية لم يقلها أحد من السلف وانما السلف كانوا يقولون
القرآن كلام الله غير مخلوق منه وبالله يعود وكان قولهم أو آله كلام الله كافيا عندهم فان
ما كان كلاما لم تكلم لا يجوز أن يكون منفصلا عنه فان هذا يخالف للعقول والمنقول في الكلام
وفي جميع الصفات مجتمع أن يوصف الموصوف بصفة لا تكون قط قائمه بل لا تكون الائمة
عنه وما يزرعه الجهمة والفتنة من أن كلامه وارادته ومحبه وكرهه ورضاه وغضبه وغير
ذلك كل ذلك مخلوقات منفصلة عنه هو ما أنكره السلف عليهم وجوه والخلف بل
قالوا ان هذا من الكفر الذى تضمن تكذيب الرسول وجحود ما يستحقه الله من صفاته وكلام
السلف في رده القول واخلاق الكفر عليه كثير منشر وكذلك لم يقل السلف ان غضبه على
فرعون وقومه قديم ولا ان فرجه بتوبة التائب قديم وكذلك ما رما وصفه نفسه من الجرائم
لعباده على الطاعة والمعصية من رضاه وغضبه لم يقل أحد منهم انه قديم فان الجزاء لا يكون قبل
العمل والقرآن صريح بان أعمالهم كانت سببا لذلك كقوله فلما أسقونا نتقمنا منهم وقوله
ذلك بانهم اتعوا ما أحبط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقوله فلان كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحبسكم الله وأمثال ذلك بل قد ثبت في الصحيحين من حديث الشفاعة أن كلام الرسل
يقول ان ربى مدغضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله وان يغضب بعذر مثله وفي الصحيحين
عن زيد بن خالد قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في ارضه كانت من

بغده لم فقط فان هذا بعيد العلم
مع الترهيب والتهيب في ذلك
القوتين أعلية والعلمة بتفسه
بجلاف ما يفيد العلم ثم العرف بعيد
العمل واهذا كان كثر الناس
على أن لا قرار بالصانع ضرورى
فطرى وذلك أن اضطرار النفوس
الذى أعظم من اضطرارها الى
ما لا تتعلق به حاجتها الا ترى أن
الناس يصرفون من أحوال من
تعلق بمنافعهم ومضارهم كولاة
أمورهم ومالكهم وأصدقائهم
وأعدائهم ما لا يعلمونه من أحوال
من لا يرجونه ولا يخافونه
ولاشئ أحوج الى شئ من الخلق الى
خالقه فهم محتاجون اليه من جهة
ربوبيته اذ كان هو الذى خلفهم
وهو الذى باتهم بالمنافع ويدفع عنهم
المضار وما يكمن من نفسه فبن الله
ثم لذا سكم الضرفا ليه تجارون
وكل ما يحصل من أحد فاعلموه
بخلقهم وتقديره وتبنيه وتيسيره
وهذه الحاجة التى توجب رجوعهم
اليه حال اضطرارهم كالحاجة اليه
بذلك في كتابهم محتاجون اليه
من جهة أهوية فله لا صلاح لهم
الابان يكون هو معبودهم الذى
يحسونه ويعظمونه ولا يحاطونه أن ائدا
يجوبهم كعب الله بل يكون ما
يجوبه سواء كان الله وصلى عباده
انما يحبونهم لاجله كافي المحبين

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حسلا والايمن من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنفذه الله منه كما يكره أن يسلق في النار ومعلوم أن السؤال والحلب والنذل والخوف والرياء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو الخوف للمحبود المعظم الذي تعترف النفوس بالحاجة إليه والافتقار الذي وازع كل شيء لغفلته واستسلم كل شيء لقدرته وذلك كل شيء لغزته فإذا كانت هذه الأمور على محتاج النفوس إليها ولا بد لها منها بل هي ضرورية فيها كان شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع والاقرباره أولى أن يكون ضروريا في النفوس وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة وقوله مما يروى عن ربه خلقت عبادي خفافا ونحو ذلك لا يتقن بمجرد الانفراد بالصانع فقط بل اقرارا بيبعة عبودية لله بالحلب والتعظيم واخلاص الدين له وهذا هو الحاشية وأصل الايمان (١) قول القلب وعمله أي عمله بالحلق

(١) قوله قول القلب وعمله أي عمله الخ كذا في الأصل وانظر كتبه

مصححه

الليل فلما انقضى من صلاته قال أندرون ماذا قال ربكم الليلة قلنا الله ورسوله أعلم قال فانه قال أصبح من عبدي مؤمن بي وكافري فمن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فهو مؤمن بي وكافري بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا أو كذا فهو كافري بمؤمن بالكوكب وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى ولا يزال عدى يتقرب إلى الناس بالزواجر حتى أحسنه وفي القرآن والحديث من هذا ما يطول ذكره وقد بسطنا هذا في كتابه نزهة العقل والنقل وغيره وقد أخبر الله تعالى في القرآن بندا أنه لعادم في أكثر من عشرة مواضع والسنداء لا يكون الا صوتا يوافق أهل اللغة وسائر الناس والله أخبر أنه نادى موسى حين جاءه لشجرة فقال فلما جاءه نادى أن هوذا من في النمل من حولها وسعدان الله رب العالمين قلنا أنا هو نادى يا موسى اني أمار بك فلما أتاه نادى من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة واذا نادى بك موسى أن انت القوم الظالمين وتلد يا سام من جانب الطور الايمن هل أتاك حديث موسى اذا نادى به الواد المقدس طوى وما كنت بجانب الطور اذا نادىنا ويوم نادى بهم فيقول أن شر كائن الذين كنتم تزعمون في موضعين ويوم نادى بهم فيقول ماذا أحببت المرسلين وتاداهما ربهما فمن قال انه لم يزل مناديا من الأزل الى الأبد فقد خالف القرآن والعقل ومن قال انه بنفسه لم ينادولكن خلق نداء في شجرة أو غير هالزم أن تكون الشجرة هي القائلة في أن الله وليس هذا كقول الناس نادى الامير اذا أمر مناديا أو المنادى ع الامير يقول أمر الامير بكذا ورسم السلطان بكذا لا يقول أنا أمرتكم ولو قال فلان انه الله الناس والمنادى قال لموسى اني أنا الله لا اله الا أنا عابدى اني أنا الله رب العالمين وهذا لا يجوز أن يقوله بل ان الله اذا بلغه من الله كانه امرنا نحن القرآن والمثل اذا أمره الله بالنداء قال كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أحب الله عبدا نادى جبريل اني أحب فلانا فأحبهم ثم ينادى جبريل في السماء ان الله يحب فلانا فأحبوه فيجبريل اذا نادى في السماء قال ان الله يحب فلانا فأحبوه والله اذا نادى جبريل يقول يا جبريل اني أحب فلانا ولهذا المائدة الملائكة ذكر ما قال تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب ان الله يبشرك بهي وقالوا قالت الملائكة يا مريم ان الله اصطفاك وطهرتك واصطفاك على نساء العالمين ولا يجوز قط لمخلوق أن يقول اني أنا الله رب العالمين ولا يقول من يدعى في استحسب له من بسأتي فأعطيته من يستغفرني فأعفره والله تعالى اذا خلق صفة في عمل كان العمل متصفا بها واذا خلق في عمل علما أو قدرة أو حية أو حركة أو لونا أو سمعا أو بصرا كان ذلك العمل هو العالم هو القادر المتعبر الخ المتلون السميع البصير فان الرب لا يتصف بما يتخلفه في مخلوقاته وانما يتصف بصفاته القائمة به بل كل موصوف لا يوصف الا بما يقوم به لا بما يقوم بغيره ولم يقم به فلو كان السنداء مخلوقا في الشجرة لم تكن هي القائلة اني أنا الله واذا كان ما خلقه الرب في غيره كلاما وليس له كلام الا ما خلقه له أن يكون انطاعة لاهل الانسان يوم القامة كلاما له وتسميع الحصى كلاما له وتسليم الحجر على الرسول كلاما له بل يلزم أن يكون كل كلام في الوجود كلاما له فثبت انه خالق كل شيء وهكذا طرد قول الحاشية الاتحادية كابن عربي فانه قال

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علنا نثره وظلما

ولهذا قال سليمان بن داود الهاشمي من قال ان قوله اني أنا الله لا اله الا أنا عابدى في مخلوق فقله من جنس قول فرعون الذي قال أبارك لكم الاعلى فان هذا مخلوق وهذا خلاق يقول ان هذا يوجب أن يكون ما خلق في هذا القول هو القائل له كما كان فرعون هو القائل لما قام به قالوا

وقولهم ان الكلام صفة فعل فيه تليس فقال لهم ان يدون به الله مفعول منفصل عن المتكلم أم
تردون به أنه قائم به فان قلتم الاول فهو باطل فلا يعرف قط متكلم بكلام وكلامه مستلزم كونه
منفصلا عنه والفعل ايضا لابد ان يكون قائما بالفعل كقائل السلف والا كثرون وانما المفعول
هو الذي يكون ثابتا عنه والمخلوق المنفصل عن الرب ليس هو خلقه اياه بل خلقه السموات والارض
ليس هو نفس السموات والارض والذين قالوا المخلوق هو المخلوق فقولوا من امور خلقها محدودة
وكان ما فوقها واليه شراها فوامته فانهم قالوا لو كان الخلق غير المخلوق لكان ما قد عاينوا ما حدثا
فان كان قد عاينهم قدم المخلوق وان كان حادثا فلا بد له من خلق آخر فليزم التسلسل فقال لهم
الناس بل هذا متقوض على اصلكم فانكم تقولون انه يربد بارادة قدعة والمراد ان كلها حادثه فان
كان هذا اجازة فلماذا لا يجوز ان يكون الخلق قد عاينوا المخلوق حادثا وان كان هذا غير جائز بل
الارادة تقارن المراد لزم جواز قيام المخلوقات به وحينئذ فيصور ان يقوم به خلق مقارن للمخلوق
فلزم فساد قولكم على التصديق وكذلك اذا قيل ان الخلق حادث فلم قلتم انه يحتاج الى خلق
آخر فانكم تقولون المخلوقات كلها حادثه ولا يحتاج الى خلق حادث فلم لا يجوز ان تكون مخلوقة
لمخلوق حادث وهو لا يحتاج الى خلق آخر ومعلوم ان حدوثها بمخلوق حادث اقرب الى العقول من
حدوثها كلها بلا خلق أصلا فان كان كل حادث يقتصر الى خلق بطل قولكم وان كان فيها
ما لا يقتصر الى خلق جاز ان يكون الخلق نفسه لا يقتصر الى خلق آخر وهذه المواضع مبسطة في
غير هذا الموضوع والمقصود التمثيل بكلام المختلفين في الكتاب الذين في قول كل واحد منهم حق
وباطل وان الصواب ما دل عليه الكتاب والسنة واقوال الصلبة والتابعين لهم باحسان والناس
لهم في طلب العلم والدين طريقان مستعدان وطريق شرعي فالطريق الشرعي هو النظر فيما
حاجبه الرسول والاستدلال بآدله والعلم بحر جها فلا بد من علم عاجباه وعمله لا يكفي أحدهما
وهذا الطريق متضمن للادلة العقلية والبراهين البقية فان الرسول بين بالبراهين العقلية
ما يتوقف السمع عليه والرسول بين الناس العقائد التي يحتاجون اليها كضرب الله في القرآن
من كل مثل وهذا الصراط المستقيم الذي امر الله عباده ان يسألوه هدايته وأما الطريقان
المتباعدان فأحدهما طريق أهل الكلام البديهي والراي البديعي وان هذا فيه باطل وكثير
وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الاعمال فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل
وهؤلاء مضرعون الى اليهودية الباطلة والثاني طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية
وهؤلاء مضرعون الى النصرانية الباطلة فان هؤلاء يقولون اذا صفي الانسان نفسه على الوجه
الذي يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم وكثير من هؤلاء تكون مباداته مبتدعة بل بخلافها
جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم فيفصح في فساد من جهة العمل وفساد من نقص العلم حيث لم
يعرفوا ما جاء به الرسول وكثيرا ما يقع بين هؤلاء وهؤلاء فتدح كل طائفة في الاخرى ويتعمل كل
منهم اتباع الرسول والرسول ليس ما جاءه موافقا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء ما كان ابراهيم يهوديا
ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا اصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام وازراي ولا على طريقة أهل البدع من أهل
العبادة والتصوف بل كان على ما بينه الله من الكتاب والحكمة وكثير من أهل النظر يزعمون
انه بمجرد النظر يحصل العلم بلا عبادة ولا دين ولا تركية لنفس وكثير من أهل الارادة يزعمون ان
طريقة لرياضة مجردة تحصل المعارف بلا تعلم ولا نظر ولا تدبر للقرآن والحديث وكلا الفريقين
غالط بل تركية النفس والعمل بالعلم وتقوى الله تاثير عظيم في حصول العلم لكن بمجرد العمل

وعبوديته الشائق والقلب مقطوع
على هذا وهذا وان كان بعض
الناس قد خرج عن القطرية بما
عرض له من المرض اما بجعله واما
بظله لخدما بان الله واسميتها
نفسه فلما وعالم يتبع ان يكون
الخلق ولدوا على القطرة وقدر كرتا
في غير هذا الموضوع طائفة من قول
من ذكر ان المعرفة ضرورية
والعلم الذي يقتضيه حب العلم قد
يسمى معرفة كافي الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فالمرسوف ما
تجبه القلوب مع العلم والمنكر ما
تكبره وتفرغه عند العلم به
فهذا قد يسمى من كان فيه مع
علمه الله حبه الله واتباعه اليه
عارفا بخلاف العالم الخالي عن حب
القلب وتاليه فانهم لا يسمونه عارفا
ومن المعلوم ان وجود حب الله
وخشيته والرغبة اليه وتوابعه في
القلب فرع وجود الاقاربه وهذا
الثاني مستلزم لاول فاذا كان هذا
يكون ضروريا في القلب فوجود
الاقرار السابق عليه اللازم له اولى
ان يكون ضروريا فان ثبوت
اللازم لا يكون الا مع ثبوت
اللازم وقد يراد بلفظ المعرفة العلم
الذي يكون معلومه معينات خاصا
وبالعلم الذي هو قسم المعرفة ما
يكون المعلومه كلياعاما وان كان
لفظ العلم يتناول النوعين في الاصل
كما بسط في موضع آخر وسأقي
كلام الناس في الاقرار بالماض هل
يحصل بالضرورة او بالانظر ويحصل

لا يفيد ذلك الابتظار ونذر وفهم لما بعث الله به الرسول ولتعبد الانسان ما عسى أن يتعبد لم يعرف ما خسر الله به محمد صلى الله عليه وسلم ان لم يعرف ذلك من جهته وكذلك لتقرر واستدل ما دأب على أن ينظر لم يحصل له المطلوب بالالتعلم من جهته ولا يحصل التعلم الاثنى النافع الاعمال به ولا لا فقد قال تعالى فلما ازاعوا ازاع الله قلوبهم وقال وما يشعركم انها اذا حات لا يؤمنون ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة وقال تعالى وقولهم لو كنا غلب بل طبع الله عليا بكفرهم وقال تعالى كلاب ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وقال ألم يهدلذين يرثون الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أصنامهم بذنوبهم ونطبع على قلوبهم فهم لا يسمعون وقال ولولا أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد ثبثا وإذا لا تنهاهم من لدنا أجر اعظيما ولهديناهم صراطا مستقيما وقال قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلاوي يخرجهم من الظلمات الى النور اذنه نور هديهم الى صراط مستقيم وقال هذا بيان للناس وهدى وموعظة للتقين وقال ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للتقين وكذلك لاجوع وسور وخلاص وتوفيل ما ذا عسى أن يفعل لا يكون مهتدا بان لم يتعبد للعبادات الشرعية وان لم يتلق علم القسب من جهة الرسول قال تعالى لا فضل لافلق الذي كان آرى الناس نفاوا كملهم عقلا قبل الوحي وكذلك أوحينا السلد وحامنا أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب ولا اليمان ولكن جعلناه نوراً هدى به من نشاء من عبادنا وقال قل ان ضللت فانا ضل على نفسي وان اهتديت فبما وحي الى ربى انه سمع قريب وقال فاما يا بنيكم فيهم هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فانه معيشة ضنكا ونحشر يوم القيمة أعمى قال رب لم تحشرنى أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتلك آياتنا فيسبها وتكذب اليوم تنسى وقال تعالى ومن يش عن ذكر الرحمن يفضله شيطانا فهو قرين أعمى الذك الذي أنزلته قال المفسرون يعنى عنه فلا يفت الى كلامه ولا يخاف عقابه ومنه قوله وهذا ذكر مباركة أنزلناه وقوله ما أتيتهم من ذكر من ربهم لم يحدث وشاهده في الآية الاخرى ومن أعرض عن ذكرى ثم قال كذلك أتلك آياتنا فيسبها وتكذب اليوم تنسى فكل من عشا عن القرآن فانه يفضله شيطان يشه ولتعبد عما تعبد ويعش روى عن ابن عباس يعنى وكذلك قال عطاء وابن زيد بن أسلم وكذلك أبو عبيدة قال نزل نطق عنه واختاره ابن قتيبة ويرجمه على قول من قال يعرض والعشا ضعف البصر ولهذا قيل فيه بعض وقالت طائفة يعرض وهو رواية الضحاك عن ابن عباس وقوله قتادة واختاره اقراءوا الزاج وهذا صحيح من جهة المعنى فان قوله يعش ضمن معنى يعرض ولهذا عدى بحرف الجر عن كما يقال أنت أعمى عن محاسن فلان اذا عرضت فلم تنظر اليها بقوله يعش أى يكن أعشى عنها وهو دون العشى فلم تنظر اليها انظر اضعفا وهذا حال أهل الضلال الذين لم ينتفعوا بالقرآن فانهم لا يتفكرون فيه كما ينظر ون في كلامهم فهم لا ينهم يحسبون أنه لا يحصل المقصود وهم الذين عشا عنه فقيض لهم الشياطين فتقرن بهم وتصد عن السبيل وهم يحسبون أنهم مهتدون ولهذا لا يجد في كلام من لم يتبع الكتاب والسنة بيان الحق علما بل الكثرة ما في كلامه من وساوس الشيطان وحديث غير مرير رجل وكان من أهل الفضل والذكاء ما هو المعرفة والدين أنه كان قد قرأ على شخص سماءى وهو من أكابر أهل الكلام والنظر دروسا من المحصل لابن الخطيب وأسماء من اشارات ابن سينا قال فرأيت حالى قد تغير وكان نور هدى ورويت به منامات مستفرا أصا لمب النسخة بحال سيئة فقضى عليه الرؤيا فقال هي من كتابك وأشار ابن سينا يعرف جمهور

بهذا وجه هذا وقد يناق غير هذا الموضوع الكلام على قولهم علة الحاشية الى المؤثر هل هي الحدوث أو الامكان أو مجموعهما يينا أنه ان أريد بذلك أن الحدوث مثلا دليل على أن المحدث يحتاج الى محدث أو أن الحدوث شرط في افتقار المفعول الى فاعل فهذا صحيح وان أريد بذلك أن الحدوث هو الذى جعل المحدث مقفرا الى الفاعل فهذا باطل وكذلك الامكان اذا أريد به أنه دليل على الافتقار الى المؤثر أو أنه شرط في الافتقار الى المؤثر فهذا صحيح وان أريد به أنه جعل نفس الممكن مقفرا فهذا باطل وعلى هذا فلا منافاة بين أن يكون كل من الامكان والحدوث دليل على الافتقار الى المؤثر وشرطا في الافتقار الى المؤثر وانما النزاع في مستثنين احدهما أن الواجب بغيره أولا وبداهل يصح أن يكون مفعولا لغيره كما بقوله من يقول من المتفلسفة ان الخلق قديم معلول يمكن لواجب الوجود أولا وبدا فهذا هو القول الذى يشكره جليلي العقلاء من بنى آدم ويقولون ان كون الشيء مفعولا مصنوعا مع كونه مقارنا لفاعله أولا وبدا يمتنع ويقولون ايضا ان الممكن الذى يقبل الوجود والعدم لا يكون الا موجودا نارة ومعدوما أخرى فاما ما كان دائم الوجود فهذا عند عامة العقلاء ضرورى الوجود وليس من الممكن الذى يقبل الوجود والعدم

المسلمين الذين يعرفون دين الاسلام أن فيها الحاديات كثيرا بخلاف المحصل بظن كثير من الناس أن فيه بجهونا محصل المقصود قال فكتب عليه

محصل في أصول الدين محصله • من يعتصم به أصل بلادين
أصل الضلالات والضلالت المينفا • فيه فأكبر وحى الشياطين

(قلت) وقد سئلت أن أكتب على المحصل ما يعرف به الحق فيما ذكره فكتب من ذلك ما ليس هذا موضعه وكذلك تكلمت على ما في الاشارات في مواضع أخرى المقصود هنا التنبيه على الجبل فما في المحصل وسائر كتب الكلام المتخالف أهلها وكتب الرازي وأمثاله من الكلاية ومن هذا حذوهم وكتب المعتزلة والشيعة والفلاسفة ونحو هؤلاء لا يوجد فيها ما يثبت الله به رسوله في أصول الدين بل يوجد فيها حق مبسوس باطل ويكفيك نفس مسئلة خلق الرب مخلوقاته لا تجد فيها الا قول القدرية والجهمية والهرية لما العلة التي تشبه الفلاسفة الدهرية أو القادر الذي تثبته المعتزلة والجهمية (١) ثم إن كان من الكلاية من أثبت تلك الارادات الكلية ومن عرف حقائق هذه الأقوال تبين أنه منهم مخالفتها الكتاب والسنة واجماع السلف بخلافه نصريح المعقول وكذلك قولهم في السنوات الفلاسفة تثبت التسوية على أصلهم الفاسد أنهم اقوة قدسية يختص بها بعض الناس لكونها أقوى سلا للعلم وأقوى تأثيرا في العالم وأقوى تخيلا لما يعقله في صورته فبعضه وأصوات متخيلة وهذه الثلاثة هي عندهم خاصة النبي ومن انصف فيها فهو نبي القولا القدسية العلمية والتأثير في الهيولى وما يتخلف في نفسه من أصوات هي كلام الله ومن صورته عندهم ملائكة ومعلوم عندهم اعتبار العالم أن هذا القدر يوجد لكثيرين أحاد الناس وأكثرا لأنهم نصب من هذه الثلاثة ولهذا اجمع كثيرون هؤلاء أن لا يصبر نيا ولهذا قال هؤلاء ان التسوية مكتسبة وانما قالوا هذا لأنهم لا يثبتون الله علما بالخرائبات ولا قدرة ولا كلاما يتكلم به بنزله ملائكة ثم إن الجهمية والمعتزلة يردون عليهم بآراء رافضة وأقاربها اضيعا لكونهم جعلوا أصناف العالم يرمي أحد المتأخرين بلام مرجع وجعلوا القادر المختار يرمي بلام مرجع وزعم أكثرهم أنه مع وجود القدسة والذات النام لا يجب وجود الفعل (٢) ففزعوا من الموجب بالذات ولفظا للموجب بالذات مجمل قالوا في ادعته المتخلفة باطل فانهم انبتوا موجبات مجردة عن الصفات لا تستلزم مفعولا له حتى لا يتأخر عنه شيء وأثبتوا الله من الوحدة ما يضمنونه في صفاته وأفعاله القائمة به وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد والواحد الذي ادعوه لاحقيقة له الا في الازهان لا في الاعيان والكلام على مذاهم وابطالها مبسوط في موضع آخر وقد بينا أنهم أكثر الناس تناقضا واضطرابا وان ادعواهم أنه علمه موجبة للعلول أزلا وأبدا فاسد من وجوه كثيرة وأما اذا قيل هو موجب بالذات بمعنى أنه موجب عينيته وقدرته ما يرد أن يفعله فهذا هو الفاعل بقدرته ومشيئته وتسمية السمي له موجبا بذاته زاع لفظي وأكثرا لجهمية والقدسية لا يقولون أنه بقدرته ومشيئته يلزم وجوده مقدوره بل قد يحصل وقد لا يحصل فيرجع أصل بل لا مرجع وهذه الأمور مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن الجهمية تثبت شئوا لا تستلزم فضل صاحبها ولا كماله ولا اختصاصه قط بشئ من صفات الكمال بل يجوز أن يجعل من هو أجهل الناس نيا ثم الجهمية المحضة عندهم يخلق الله كلاما في غيره فيزيل به الملك وأما الكلاية فعندهم الدعوة تعلق المعنى القائم بالذات بالنبي بمعنى أنه عبيد ورسولي فيقولون في التسوية جنس ما قالوا في أحكام أفعال العباد أنه ليس الحكم بمعنى التعلق المعنى القائم بالذات به والمعنى القائم بالذات المتعلق به لا يثبتون في الإيمان والتقوى والأعمال الصالحة خاصة تميزت بها عن السيات حتى أمر

وهذا مما وافق عليه الفلاسفة
قائليه حتى ابن سينا وأتباعه
ولكن ابن سينا تناقض فادعى
في باب اثبات واجب الوجود أن
الممكن قد يكون قديما أزليا مع كونه
ممكنا وناقضه على ذلك طائفة من
المؤخرين كالرازي وغيرهم ولم يعم على
ذلك من الاشكال تام بل قد روي
على جوابه كما قد بسط في موضعه
وعلى هذا فالامكان والحدوث
متلازمان فكل يمكن محدث وكل
محدث ممكن وأما تقدير يمكن
مفعول (٣) أو لا يجب غيره
مع أنه محدث فهذا مجتمع عند
جواهر العقلاء وأكثر الفلاسفة
من أتباع ارسطو وغيرهم مع الجهود
يقولون ان الامكان لا يعقل الا في
المحدثات وأما الذي ادعى ثبوت
ممكن قديم فهو ابن سينا ومن وافقه
ولهذا أورد عليهم في اثبات هذا
الامكان سؤالات لا جواب لهم عنها
والرازي لما كان مشتبها لهذا الامكان
موافقة لابن سينا كان في كلامه
من الاضطراب ما هو معروف في
كتبه الكبير والصغير مع أن هؤلاء
كلهم يثبتون في كتبهم المنطقية
ما وافقون فيه سلفهم ارسطو وغيره
(١) قوله ثم إن كان الخ كذا في
الاصل وفي العبارة نقص أو تحريف
غير
(٢) قوله ففزعوا من الموجب
الخ كذا هو في الاصل وانظر
(٣) قوله لا واجب غير هذا في الاصل
ولعل الصواب واجب لغيره وانظر
كتبه

أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحداثا كائنا بعد أن لم يكن وقدر كرايو الوجودين رشد الحفيد هذا وقال ما ذكره ابن سينا ونحوه من أن الشيء يكون ممكنا قبل الوجود والعدم مع لونه قديما أو ليا قبل بل ينفقه أحد من الفلاسفة قبل ابن سينا (قلت) وإن سينا نفذ كرايا في غير موضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحداثا مسوقا بالعدم كما قاله سلفه وسائر العقلاء وقد ذكرنا ألفاظه من كتاب الشفاء وغيره في غير هذا الموضع وهو مما يتبينه اتفاق العقلاء على أن كل ممكن يقبل الوجود والعدم فلا يكون الاحداثا كائنا بعد أن لم يكن وهذا مما يبين أن كل ما سوى الواجب بنفسه فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وهذا لا يناقض دوام قاعدته والمقصود هنا أن نفس الحدوث والامكان دليل على الافتقار الى المؤثر وأما كون احدهما جعل نفس المتأوقات مقننة الى الخلق فهذا خطأ بل نفس المتأوقات مقننة الى الخلق بذاتها واحتياجها الى المؤثر أمر ذاتي لها لا يحتاج الى علة فانه ليس كل حكم ثبت للذوات يحتاج الى علة ان ذلك يقضي الى تسلسل العلل وهو باطل باتفاق العلماء بل من الاحكام ما هو لازم للذوات لا يمكن أن يكون مفارقا للذوات ولا يفقر الى علة وتكون كل ما سوى الله فقيرا اليه محتاجا اليه

بها لاجلها وكذلك في النبوة والعصاة ومن وافقهم يشنون الله شريرة القياس على عباده فيرجون عليه من جنس ما يجب عليهم ويحزمون عليه من جنس ما يحرم عليهم ولا يحفلون أمرهم ومهمه وجهه ونقصه ورضاه وسخطه تأنيق الاعمال بل صفاتها باسنة بدون انطباع وانطباع مجرد كاشف بخرقة التي يخرج عن الشمس والقمر والكواكب عما هي متصفه به والله سبحانه قد أخبرنا به يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس والاصطفافا فعال من التصفية كما أن الاختيارا فعال من الخيرة فيضار من يكون مصطفي وقد قال الله أعلم حيث يجعل رسالته فهو أعلم عن يجعله رسولا من لم يجعله رسولا ولو كان كل الناس يصطفي للرسالة لا ممتنع هذا وهو عالم بتعيين الرسول وأنه أحق من غيره بالرسالة كدليل القرآن على ذلك وقد قالت خديجة رضي الله عنها لما خاها الوحي النبي صلى الله عليه وسلم ونافق من ذلك فقالت كلا والله لا يخزيك الله أبدا انك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتكسب المعدوم وترقي الضيف وتعين على نوائب الحق وكانت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها أعلم من الجهمية حيث رأيت أن من جعله الله على هذه الاخلاق الشريفة المضمنة للعدل واحسبه لا يخزيه الله فان حكمه الرب تأني ذلك وهو لا يعتقدهم هذا لا يعجز بل قد يخزي من يكون كذلك وقد نبأ عن الناس كما في جهل وغيره ولهذا أنكر المازري وغيره على خديجة كما أنكروا على هرقل استدلاله بما استدلل به في حديث ابي سفيان المشهور لما سأل عن صفات النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه اذا اتخذ رسولا فضله بصفت أخرى لم تكن موجودة فيه قبل ارساله كما كان يظهر لكل من رأى موسى وعيسى ومحمد من أحوالهم وصفاتهم بعد النبوة وتلك الصفات غير الوحي الذي ينزل عليهم فلا يقال ان النبوة مجرد صفة اضافية كاحكام الافعال كما يقوله الجهمية ولهذا لما صار كثير من أهل النظر كالرازي وأمثاله ليس عندهم الا قول الجهمية والقدرية والغلاسة تجددهم في تفسير القرآن وفي سائر كتبهم يذكرون أقوالا كثيرة متعددة كلها باطلة لا يذكرون الحق مثل تفسيره للهلل وقد قال تعالى سأولئك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج فذكر قول أهل الحساب فيه وجعله من أقوال الفلاسفة وذكر قول الجهمية الذين يقولون ان القادر المختار يحدث فيه الضوم بلا سبب أصلا والحكمة وكذلك اذا تكلم في المطر يذكرون قول أولئك الذين يجعلونه حاصل عن مجرد البخار المتصاعد والمعتقد في الجو وقول من يقول انه أحدثه الفاعل المختار بلا سبب ويذكر قول من يقول انه نزل من الافلاك وقدر يحرم هذا القول في تفسيره ويحرم بفساده في موضع آخر وهذا القول لم يقوله أحد من اصحابه ولا التابعين لهم باحسان ولا أئمة المسلمين بل سائر أهل العلم من المسلمين من السلف والخلف يقولون ان المطر نزل من السحاب ولفظ السماء في اللغة والقرآن اسم لكل ما علاه واسم جنس للعالي لا يتعين في شيء الا بما يضاف الى ذلك وقد قال قلعد بسبب الى السماء وقال أنزل من السماء ماء وقال أنتم من في السماء والمراد بالجميع العلوي ثم يتعين هنا بالسقف ونحوه وهنالك السحاب وهنالك عافوق العالم كله فقوله أنزل من السماء ماء أي من العلوي قطع النظر عن جسم معين لكن قد صرح في موضع آخر بنزوله من السحاب كما في قوله أفرا سم الماء الذي تشربون أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون والمزن السحاب وقوله ألم تر أن الله يرزق سحابا ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من خلاله والودق المطر وقال تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فأخبر سبحانه أنه يبسط السحاب في السماء وهذا مما يبين أنه لم يرد بالسماها ان الافلاك فان السحاب

والاحتياج أمر لازم ذاتي لكل مأسوي الله كما أن النقي والصدمة أمر لازم ذاتي لله فمتنع أن يكون سبحانه فقيرا ويحتاج أن يكون لا غنى عن كل مأسوءة ويحتاج فيها سواء أن يكون غنيا عنه ويحسبه من الوجوه ويحسب كل مأسوءة أن يكون فقرا محتاجا إليه دائما في كل وقت وهناتنا نزاع في المسئلة الثانية وهو أن المحدث المخلوق هل افتقاره إلى الخالق المحدث وقت الأحداث فقط أو هو دائما مفتقر إلى الله على قولين للفتور وكثير من أهل الكلام يلتقي عن جههم وبإي الهذيل ومن اتبعهم من المعتزلة وغيرهم يقولون أنه لا يفتقر إليه إلا في حال الأحداث لا في حال البقاء وهذا القول في مقابلة قول الفلاسفة المحرية الذين يقولون افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقاءه دائما لا وأبد فهو لا يزعموا وجود الفعل بلا حدوث شيء وأولئك زعموا أن المخلوق لا يفتقر إلى الخالق دائما وكلا القولين باطل كما قد بسط في موضعه والمقصود ههنا كثيرا مما يعجز عنه مقدمات في أدلة أنبات الصانع وإن كان حقا قاه لا يحتاج إليه عامة الفطر السلية وإن كان من عرضة له شبهة قد ينفع به والكلام على إبطال الدور والتسلسل هو من هذا الباب وما سلكوه من الطرق بقطع التسلسل والدور (١) قوله مثل مطر شركه كذا في الأصل ولعل ههنا مقصدا الأصل مثل مطر شهر إذا زهر كنهه

لا يبسط في الأفلاك بل الناس يشاهدون السحاب يسقط في الجو وقد يكون الرجل في موضع عال ما على جبل أو على غيره والسحاب يسقط من غير أن ينزل منه المطر والشمس فوقه والرازي لا يثبت على قول بل هو دائما ينصرفنا قولنا ههنا ما ينافيه لأسباب تقتضي ذلك وكثير من الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه وهو معنى فاسد ويحسبون ذلك يعارض العقل وقد يتناقض منصف مقدره تعارض العقل والنقل وقد كثر فيه عامة ما يدكر من من العقليات في معارضة الكتاب والسنة وبين أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ماسي معقولا فاسدا وهذا هو الغالب على كلام أهل البدع أو يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه ما أحدث موضوع واما فهم فاسدين نص لا يدل عليه واما نقل إجماع باطل ومن هذا كثير من الناس ذم الأحكام الحكومية ولا ورب أنهم مذمومة بالشرع مع العقل وإن انحطاقها أضعاف الصواب وأن من اعتد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة لكن قد يردونها على طريقة الجهمية ونحوهم بأن يدعوا أنه لا أثر لشيء من العلويات في السفليات أصلا إما على طريقة الجهمية لكن تلك لا تنفي العادات الاقترانية وإن ثبتت أسبابا وسببا وحكمة واما بناء على نفي العادات في ذلك ثم قد ينادون في استدارة الأفلاك ويدعون شكلا آخر وقد ينافي جواب المسائل التي سئلت عنها في ذلك أن الأفلاك مستديرة عند علماء المسلمين من العامة والتابعين لهم بإحسان كما ثبت ذلك عنهم بالاسانيد المذكورة في موضعها بل قد نقل إجماع المسلمين على ذلك غير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبار الناس بالمقرولات كما في الحسين ابن المنادي أحدا كابر الطبقة الثانية من أصحاب الامام أجدوله نحو أربعمائة مصنف وبأي محمد بن حزم الدمشقي وبأي الفرج ابن الجوزي وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كما قد بسط في الأحاطة وغيرها وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلق من الهوام ومن الضار المتصاعك لكن خلقه للمطر من هذا كخلق الانسان من نطفة وخلق الشجر والزرع من الحب والنوى فهذا معروفه بالمادة التي خلق منها ونفس المادة لا توجد ما خلق منها بتناسق العقلاء بل لا بد مما يخلق تلك الصورة على ذلك الوجه وهذا هو الدليل على القادر المختار الحكيم الذي يخلق المطر على قدر معلوم وقت الحاجة إليه والبلد الجرز يسوق إليها الماء من حيث أمطر كما قال أولم يروا أناسا يسوق الماء إلى الأرض الحرة فخرجه زرعانا كل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون فالأرض الجرز لا تمطر ما يكفيها كارض مصر لو أمطرت المطر المعتدل يكفيها فانها أرض بليزوان أمطرت مطرا كثيرا مثل (١) مطر شهر خربت المساكن فكان من حكمة البراري ورجته أن أمطر أرضا بعيدة ثم ساق ذلك الماء إلى أرض مصر فهذه الآية يستدل بها على علم الخالق وقدرته ومشيئته وحكمته وثابت المادة التي خلق منها المطر والنصر والانسان والحيوان مما يدل على حكمته ونحن لا نعرف شيئا فخلقنا الامن ما ندوا لا أخبر الله في كتابه بخلاف الامن مادة وكذلك كون كسوف الشمس وغيرها من سبب البعض الحوادث هو مما دلت عليه النصوص الصحيحة في الصحاح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة ولكنهما آيات من آيات الله عز وجل يخوف الله بهما عباده فاذا رأيت ذلك فاقربوا إلى الصلاة وقدمت عنه في الصحاح أنه صلى صلاة الكسوف بر كوع زائد في كل ركعة وأنه طولهوا نظوبا لم يطول في شيء من صلوات الجماعات وأمر عند الكسوف بالصلاة والذكر والدعاء والعتاف والصدقة والاستغفار وقوله يخوف الله بهما عباده كقوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوف بها هؤلاء كانت الصلوات شروعة عند الآيات عروما

لهذا الوجه من المأثرة القائلين بهذا
 ظاهرهم يشتركون المعلوم شيئا فيكون
 هذا الحادث في حال علمه شيئا وهذا
 الحادث في حال عدمه شيئا وحينئذ
 فهو حادثا لعدمه متيقنة ثابتة في الازل
 وهو لا عالم القائلون بهذا يقولون ذلك
 في كل معدوم ممكن سواء حدث
 أو لم يحدث فإذا قال القائل للحادث
 أعدم أزلية ثابتة في الازل متيقنة
 لم يتوجه الاعلى قول هؤلاء وهذا
 القول قد عرف فساده وبتقدير
 تسليمه فيقبل عنه عاذر هؤلاء
 وهو أن اجتماعها في الازل بمعنى
 غير انتهاء السببية متعنع وعدم
 البداية ليس أمرا موجودا حتى
 يعقل فيه اجتماع وعلى هذا يقال
 لانسل أن الازل شيء مستقر وأشئ
 موجود (١) حتى وليس للازل حد
 محدود حتى يعقل فيه اجتماع بل
 الازل عبارة عن عدم الانتهاء
 وما لا ابتداء فهو أزلي وما لا انتهاء
 له فهو أبدي وما من حين يقدر
 موجودا أو ليس هو الازل ففي
 كل حين بعضها موجود وبعضها
 معدوم فوجود البعض مقارن
 لعدم البعض دائما وحينئذ
 فاجتماعها في الازل معناها اشتراكها
 في أن كل واحد ليس له أول وعدم
 اجتماعها فيه معناه أنه لم يزل في كل
 حين واحد منها موجودا وعدمه
 (١) قوله حتى كذا في الاصل ولعل
 هذا اللفظ مخرف عن حقيقته وأمين
 زيادة التاميم فمركبه محصيه

أقضى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالدينونة خرج بالمسلمين إلى المصلى فصفهم صفوا في صفه
 وأخبرهم بحقوقهم ومبادئهم وقال أن أهلكم صالحين أهل الحسنة الحات وكثير من شرائع الإسلام
 أو أكثرها لم يكن يدخل فيها لجهنم عن ذلك فلم يهاجروا لمجاهدة ولا جاليت بل قد روي أنه لم يكن
 يصلي للصلاة الخمس ولا يصوم شهر رمضان ولا يؤتي الزكاة الشرعية لأن ذلك كان يظهر عند
 قومه فيشكرونه عليه وهو لا يملكه مخالفتهم ونحن نعلم قطعا أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم
 القرآن والله قد فرض على نبيه بالدينونة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله
 إليه وحده أن يقتضوه من بعض ما أنزل الله إليه وهذا مثل الحكم في الزنا لمصن بمحمد الرحيم وفي
 الذبات بالعدل والنسوبة في السماء بين الشريف والوضيع النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك
 والخاص ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن فإن قومه لا يقرونه على ذلك وكثيرا ما يتولى الرجل
 بين المسلمين والتتار فاضايل وأما وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل
 هناك من يمنع ذلك ولا يكلف الله نفسا الأوسعا وعمر بن عبد العزيز زعودي وأبو عبيد بن جراح
 ما أقامه من العدل وقيل أنه سمى على ذلك فاختاروا وأما السعداء في الجنة وإن كانوا لم يتعمروا من
 شرائع الإسلام لا يقدر على التزامه بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يحكم بها الحكماء أو بهذا
 جعل الله هؤلاء من أهل الكتاب قال تعالى وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم
 وما أنزل اليهم حاشعين لله لا يشتركون بآيات الله غافلين أولئك لهم أجرهم عند ربهم إن الله
 سريع الحساب وهذه الآية قد قال طائفة من السلف أنها تزل في الخاصي وروى هذا عن جابر
 وابن عباس وأنس ومنهم من قال فيه وفي أصحابه كآمال الحسن وقادة وهذا مراد الصحابة ولكن
 هو المطاع فان لفظ الآية لفظ الجمع لم يرد بها واحد وعن عطاء قال تزل في أربعين من أهل نجران
 وثلاثين من الحبشة وعناية من الروم وكأولاء دين عيسى فأمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم ولم
 يدركوه لآمن آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم بالدينونة مثل عبد الله بن سلام وغيره من كان يهوديا
 وسلمان الفارسي وغيره من كان نصرانيا لا أن هؤلاء صاروا المؤمنين فلا يقال فهم وإن من أهل
 الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم ولا يقول أحدان اليهود والنصارى بعد
 إسلامهم وهم منهم ويدخلونهم في جملة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال انهم من أهل الكتاب كما
 لا يقال عن الصحابة الذين كانوا مشركين وإن من المشركين لمن يؤمن بالله ورسوله فانهم بعد
 الايمان ما بقوا مشركين فدل على أن هؤلاء قوم من أهل الكتاب أي من جملة من قد
 آمنوا بالرسول كما قال تعالى في المقتول خطأ وإن كان من قوم ينسبكم وينهم ميثاق إلى قوله عدو لكم
 وهو مؤمن فمصر رقيقة مؤمنة فهو من العدو ولكن هو كان قد آمن وما يمكنه الهجرة وإظهار
 الايمان والتزام شرائعه فسموا مؤمنين لانه فعل من الايمان ما يقدر عليه وهذا كما أنه قد كان يحكم
 جماعة من المؤمنين يستخفون بإيمانهم وهم عاجزون عن الهجرة قال تعالى إن الذين توفاهم
 الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا أتكن أرض الله
 واسعة فتهاجروا فيها قالوا لا والله ما أحببناهم وساعتصمنا الا المستضعفين من الرجال والنساء
 والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا قالوا لك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا
 غورا فغير سبحانه المستضعف العاجز عن الهجرة وقال تعالى وما لكم لا تقاؤون في سبيل
 الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم
 أهلها وادس لنا من ذلك ولبا واجعل لنا من لدنك ذمرا قالوا لك كانوا عاجزين عن إقامة دينهم
 فقد سقط عنهم ما عجزوا عنه فإذا كان ذنبا عمن كان مشركا آمن بما الظن من كان من أهل الكتاب

وجوده لا تنفصها فإذا ارتكن
مفعولة تنفصها فكيف تكون
مفعولة لمفعول نفسها فهذا نحو
من الدور (٢) التسلسل تقدم
الشيء على نفسه أو على المتقدم
على نفسه وكونه فاعلاً لنفسه
المفعولة أو لمفعول مفعول نفسه
أو على نفسه المفعولة أو لمفعول
مفعول نفسه أو لمفعول مفعول
لنفسه أو لمفعول نفسه ومفعول
نفسه كل ذلك متتبع ظاهر الامتناع
ولهذا اتفق العلماء على امتناع
ذلك وأما التسلسل في الآثار
والشروط ونحو ذلك ففيه قولان
مسروران لاصناف الناس وأما
التسلسل في الفاعلين والعلل
الفاعلة ونحو ذلك فهذا متتبع بلا
ريب فإذا تبين هذا فنقول لو كان
جميع الموجودات ممكنة منفردة إلى
فاعل غير مفعول الغير كان هو
الفاعل الفاعل له لزم كون كل منهما
فاعلاً لا تحرو هذا من الدور القبلي
المتتبع باتفاق العقلاء وإن كان
ذلك الغير غيراً آخر لزم وجود فاعلين
ومفعولين إلى غير غاية وإن شئت
قلت لزم مؤثر وزن كل منهما مؤثر
في الآخر إلى غير غاية وإن شئت قلت

(١) قوله ليس بعينه إلى قوله أي
ما تصورته في النفس موجوداً كما
في الأصل وانظر

(٢) قوله وأما أن يقال الخ كذا في
الأصل ولعل لفظ يقال مريد من
الناسخ وحرركه معجمه

(٣) قوله التسلسل كذا في الأصل
ولعل الصواب المستلزم قائل

كلمة معجمه

في الخارج لكن لا يوجد في الخارج كما لو هذا كما يقال ما يتصوره الذهن قد يوجد في الخارج وقد
لا يوجد ولا يراد بذلك أن نفس الصورة الذهنية تكون بعينها في الخارج ولكن يراد به أن ما يتصور
في الذهن قد يوجد في الخارج كما يوجد مثاله في الخارج كما يتصور الإنسان داراً بينهما وعلا بعمله
ويقول الرجل لغير محبت عما كان في نفسي وفعلت هذا كما كان في نفسي وقال عرب بن
الخطاب رضي الله عنه زوّرت في نفسي مقالة فجاء أو بكري في بدنيته بأحسن منها وهذا كله
معروف عند الناس فإن الشيء لا يوجد في نفسه وله مثال مطابق له في العلم وللفظ يدل على ذلك
المثال العلمي وخط يطابق ذلك اللفظ ويقال له وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في
اللسان ووجود في البنان ووجود عيني وعلى ولفظي ورسمي كالشمس الموجودة والكعبة
الموجودة ثم إذا رأى الإنسان الشمس عيلاً في نفسه ثم يقول بلسانه شمس وكعبة ثم يكتب
بخطه شمس وكعبة فإذا كتب وقيل هذه الشمس التي في السماء وهذه الكعبة التي يصلى
إليها المسلمون لم ير بذلك أن الخط هو الشمس والكعبة ولكن المعنى معروف كما إذا قيل يازيد
فالمناذى لا ينادى بالصوت وإذا قال ضربت يذ بالمرءة ضرب الحروف لكن قد عرف
أنه إذا أطلق الاسم فالمراد اسمها التي جعلت الأسماء دالة عليها وإذا كتبت الأسماء
فالمراد بالخط ما أراد باللفظ فإذا قيل لما في الوجود هذه الكعبة من العجز فالمراد المسمى بالاسم
اللفظي الذي مطابق للخط ومثل هذا كثير يعرفه كل أحد فإذا قيل لما في النفس (١) ليس بعينه هو
الموجود في الخارج فهو بهذا الاعتبار أي ما تصورته في النفس موجود في الخارج لكن مطابق
مطابقة للمعالم العلم فإذا قيل الكلى الطبيعي في الخارج فهو بهذا الاعتبار أي يوجد في الخارج
ما مطابق الكلى الطبيعي فإنه المطلق لا بشرط فطابق المعينات بخلاف المطلق بشرط الإطلاق
فإن هذا لا يطابق المعينات (٢) وأما أن يقال في الخارج ج أمراً كلاماً مشتركاً فبعبارة هو في
هذا المعين وهذا المعين فهذا لا يطل قطعاً وإن قد قاله طائفة وأثبتوا ما هيته مجردة في الخارج
عن المعينات وقالوا إن تلك الماهية غشيتا غشا غير بقوان أسباب الماهية غير أسباب
الوجود وهذا قد بسط الكلام عليه في الكلام على المنطق وعلى الإشارات وغير ذلك وبين أن
الذي لا ريب فيه أن ما يتصور في الأذهان ليس هو الموجود في الأعيان فمن عني بالماهية مافي
الذهن وبالوجود مافي الخارج فهو مصب في قوله الوجود مافي الماهية وأما إذا عني بالماهية
مافي الخارج وبالوجود مافي الخارج أو بالماهية مافي الذهن وبالوجود مافي الذهن وادعى أن في
الذهن شيئ وإن في الخارج ج شيئين وجوداً وما هيته فهذا يتجلى خيالاً لا حقيقة وبهذا
التفصيل يزيل الاشتباه الحاصل في هذا الموضوع ولفظ الماهية مأخوذ من قول السائل ما هو
وما هو سؤال عما يتصوره المسؤول لا يجب عنه وتلك هي الماهية التي في نفسه والمعنى المدلول
عليه باللفظ لا بد أن يكون مطابقاً للفظ فتكون دلالة اللفظ عليه بالمطابقة ودلالة اللفظ على بعض
ذلك المعنى بالتضمن ودلالتيه على لازم ذلك المعنى بالاتزام وليست دلالة المطابقة دلالة اللفظ
على ما وضع كما يظنه بعض الناس ودلالة التضمن استعمال اللفظ في جزم معناه ودلالة الاتزام
استعمال اللفظ في لازم معناه بل يجب الفرق بين ما وضعه اللفظيون معناه المشكك باللفظيين
ما يحتمل المستمع عليه اللفظ فالأحكام إذا استعمل اللفظ في معنى فذلك المعنى هو الذي عناه
باللفظ وسمى معنى لاه عن أي قصد أو لا يدب ذلك فهو مراد المشكك ومقصوده بلفظه ثم قد يكون
اللفظ مستعملاً فيما وضع له وهو الحقيقة وقد يكون مستعملاً في غير ما وضع له وهو الجارح وقد
يكون المجاز من باب استعمال لفظ الجمع في البعض ومن باب استعمال المذكر في اللازم وقد

لازم على كل شئها معاً لا تزال
 عليها وكل من هؤلاء يمكن الوجود
 مقترناً بغيره لا يوجد بنفسه فهنا
 سؤالان أحدهما قول القائل لم
 لا يجوز أن يكون المجموع واجباً
 بنفسه وإن كان كل فرد من أفراد
 ممكن بنفسه وقد أجيب عن هذا
 بأنه يستلزم ثبوت واجب الوجود
 بنفسه مع أنه باطل أيضاً لأن
 المجموع هو الأجزاء المتضمنة
 الهيئة الاجتماعية وكل من الأجزاء
 ممكن بنفسه والهيئة الاجتماعية
 عرض من الأعراض لا يقوم
 بنفسه فهو أيضاً ممكن بنفسه بطريق
 الأولى فكل من الأجزاء ومن الهيئة
 الاجتماعية ممكن بنفسه فاستنتج
 أن يكون هناك ما يقدر واجب بنفسه
 وأيضاً فإن ما توصفه الأفراد قد
 يوصفه المجموع وقد لا يوصف
 فإن كان أوصاف الأفراد بطبيعة
 مشتركة بينها وبين المجموع وجب
 اتصاف المجموع بغير خلاف ما إذا
 حدث للمجموع التركيب ووصف
 متف بالافراد ومعلوم أن كل واحد
 واحد إذا لم يكن موجوداً بغيره
 وهو فقير محتاج فكثرة المفترقات
 المحتاجات واجتماعها لا يجب
 استغناء هالي أن يكون في بعضها
 معاون لا حركة لضعفين إذا اجتماع
 حصل باجتماعها فلو أن كلامها
 مستغن عن غيره من وجه محتاج
 اليه من وجه وأما انفراد كلا
 منهما فمقتضى إلى غيره من كل وجه
 امتنع أن يحصل لهما بالاجتماع

يكون في غير ذلك وذلك كدلالة القسط على مجموع المعنى وهي دالة الطائفة سواء كانت الدالة
 حقيقية أو مجازية أو غير ذلك ثم ذلك المعنى الدلول عليه بالقسط إذا كان له صورة دالة القسط
 عليه فتميز لأن القسط تضمن ذلك الجزء ودلائله على لازم ذلك المعنى هي دالة القزم وكل
 لفظ استعمل في معنى فلا تلزم عليه مطابقة لأن القسط طائفي المعنى بألفه كان سواء سمي ذلك
 حقيقة أو مجازاً فالماهية التي بعينها المتكلم بلفظه دالة لفظه عليها دالة مطابقة ودلائله على
 ما دخل فيها دالة تضمن ودلائله على ما ينزهها وهو خارج عن عهدة الدالة التزام فأدق الصفات
 الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية وعن ما دخل ما دل عليه اللفظ والتضمن
 والخارج ما دل عليه بالالتزام فهذا صريح وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصور المتكلم
 فن تصور حيواناً غافقاً قال إنسان كانت دلائله على المجموع مطابقة وعلى أحدهما تضمن وعلى
 الالتزام كونه ضاحكاً التزام وإذا تصور إنساناً ضاحكاً كانت دلائله إنساناً على المجموع مطابقة
 وعلى أحدهما تضمن وعلى الالتزام كونه ناطقاً التزام وأما أن تكون الصفات اللازمة
 للوصف في الخارج بعضها داخل في حقيقة وماهية وبعضها خارج عن حقيقة وماهية
 والداخل هو الذاتي والخارج ينقسم إلى لازم للماهية والوجود واللازم للوجود دون الماهية
 فهذا كله ما يبدى الكلام عليه في مواضع وبيننا في المنطق اليوناني من الأغاليط التي بعضها
 من معلهم الأول وبعضها من تفسير المتأخرين وتكلمنا على ما ذكرنا في ذلك واحد واحداً
 كان بيننا في البركات وغيرها وأنه يوجد من كلامهم بأنفسهم ومن رد بعضهم على بعض
 ما بين أن ما ذكره من تقسيم الصفات اللازمة للوصف إلى هذه الأقسام الثلاثة تقسيم باطل إلا
 إذا حصل ذلك باعتبار ما في ذهن من الماهية لا باعتبار ماهية موجود في الخارج وكذلك
 ما فرغ على هذا من أن الإنسان مركب من الجنس والفصل فإن هذا التركيب ذهني لاهية
 له في الخارج وتركيبه من الحيوان والناطق من جنس تركبه من الحيوان والضايف إذا جعل كل
 من الصفتين لازماً لمز وما أراد الضاحك بالقوة والناطق بالقوة وأما إذا قيل في الخارج
 الإنسان مركب من هذا وهذا فإن أريد به أن الإنسان موصوف بهذا وهذا فهذا أصح
 وهكذا إذا قيل بين الصفات اللازمة للإنسان التي لا يكون إنساناً إلا بها كالحوانة والناطقية
 والضايفية وبين ما يعرض لبعض الناس كالسواد واليباض والعريسة والجمجمة فهذا أصح
 أما إذا قيل هو مركب من صفاته اللازمة له وهي أجزائه وهي متقدمة عليه تقدماً ذاتياً فإن
 الجزء قبل الكل والمفرد قبل المركب وأريد بذلك التركيب في الخارج فهذا كله تخليط فإن
 الصفة تابعة للوصف فكيف تكون متقدمة عليه وجه من الوجوه وأدقيل هو مركب من
 الحيوانية والناطقية ومن الحيوان والناطق فإن أريد أنه مركب من جوهرين قائمين
 بأنفسهما لم أن يكون في كل موصوف جوهر كثيرة هذه صفاته فتكون في الإنسان جوهر هو
 جسم وجوهر هو حساس وجوهر هو نام وجوهر هو متحرك لا بالارادة وجوهر هو ناطق ومعلوم أن
 هذا خطأ بل الإنسان جوهر قائم بنفسه موصوف بهذه الصفات فيقال جسم حساس نام متحرك
 بالارادة ناطق وإن أريد به أنه مركب من عرضين فالإنسان جوهر والجوهر لا يتركب من
 أعراض لاحقة له فضلاً عن أن تكون سابقة له متقدمة عليه وهذا كله قد بطننا في مواضع
 وإنما كان المقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيراً ما يغلطون في جعل الأمور الذاتية المعنوية
 في النفس فيصعبون ذلك بعنه أموراً موجودة في الخارج فأجابنا غورس القائلون بالأعداد
 المحددة في الخارج من هنا كان غلطهم وأجاب أفلطون الذين أثبتوا المثل الأفلاطونية من

هنا كان غلطهم وأصحاب صاحبهم اسروا الذين اثبتوا جواهر معقولة مجردة في الخارج مقارنة
 الجواهر الموجودة المحسوسة كالمادة والصورة والمهابة الزائدة على الوجود في الخارج من هنا
 كان غلطهم وهم اذا اثبتوا هذه المهابة قبل لهم أي في الذهن أم في الخارج في أي جهة اثبتوها
 ظهر غلطهم وإذا قالوا اثبتوها مطلقاً قطع النظر عن هذا وهذا أو عنهم هذا وهذا قبل
 عدم نظر الناظر لا يضر الحقائق على أي شيء في نفس الامر ما في الذهن وما في الخارج وما كان
 أهم منها فهو أيضاً في الذهن فأنشدنا أقدرت مهابة لافي الذهن ولا في الخارج لم تكن مقدراً إلا
 في الذهن ومعنى ذلك أن هذا التقدير في الذهن لأن المهابة التي قبل عنها ليست في الذهن هي
 في الذهن بل المهابة التي تصورها الانسان في ذهنه يمكنه تقديرها ليست في ذهنه من أن تقديرها
 ليست في ذهنه هو في ذهنه وان كان تقديرها يحتاج بل يجب الفرق بين المهابة المقيدة بكونها
 في الذهن وبين المهابة المطلقة التي لا تتغير بذهن ولا خارج مع العلم بان هذه المهابة المطلقة
 لا تكون أيضاً لافي الذهن وان أعرض الذهن عن كونها في الذهن فكأنها في الذهن شيء والعلم
 بكونها في الذهن شيء آخر وهو لا يتصورون أشياءه بقدرتها وذلك لا يكون لافي الذهن لكن
 حال ما يتصور الانسان شيئاً في ذهنه ويقدره قد لا يشعر بكونه في الذهن كمن رأى الشيء في
 الخارج فاشتغل بالمرى عن كونه رائي له وهذا يشبه ما يشبه بعضهم الفناء الذي يقضي على كونه من
 ذكره ومحبوبه عن محبة ومحبوبه عن عبادة ونحو ذلك كما بقدر الشيء بخلاف ما هو عليه كما
 اذا قدر أن الجبل من ياقوت والجر من زئبق فتقدير الامور على خلاف ما هي عليه هو تقدير
 اعتقادات باطلة والاعتقادات الباطلة لا تكون لافي الازهان فمن قدر مهابة لافي الذهن ولا في
 الخارج فهو مثل من قدر موجود الاوجيا ولا يمكنه ولا قد يعا ولا يحدث ولا قائماً بنفسه ولا قائماً
 بغيره وهذا التقدير في الذهن وقد بسطنا الكلام على ذلك لما بينا فساد احتياج كثير من أهل
 النظر بالتقديرات الذهبية على الامكانات الخارجية كما يقوله الرازي وغيره ما يمكن أن نقول
 الموجود ما داخل العالم وما خارج العالم وما داخل العالم ولا خارجه وكل موجود ما مبين
 بغيره وما معما به واما الامكان ولا يحتاج فيه ايدل على امكان القسم الثالث وكذلك اذا قلنا
 الموجود ما متخيز واما قائم بالمتخيز واما لا متخيز واما قائم بالمتخيز وهذا ايدل على امكان القسم الثالث
 وهذا غلط فان هذا كقول القائل الموجود اما قائم بنفسه واما قائم بغيره واما قائم بنفسه
 ولا بغيره فدل على امكان القسم الثالث فان هذا غلط وكذلك اذا قيل اما قديم واما محدث
 واما لا قديم ولا محدث واما واجب واما ممكن واما لا واجب ولا ممكن وكذلك ما أشبه هذا
 ودخل الغلط على هؤلاء لمحيث ظنوا أن مجرد تقدير الذهن وفرضه يقتضي امكان ذلك في
 الخارج وليس كذلك بل الذهن يفرض أموراً يمكنه لا يجوز وجودها في الخارج ولا تكون تلك
 التقديرات لافي الذهن لافي الخارج وهذه الامور مبسطة في موضع آخر ولكن المقصود هنا
 ذكر ما اختلف فيه الناس من جهة الذهن والعتاب وبين ان الحال يرجع الى اصليين أحدهما
 أن كل ما تنازع فيه الناس هل يمكن كل أحد اجتهدا يعرف به الحق أم الناس ينقسمون الى
 قادر على ذلك وغير قادر والاصل الثاني المجتهد العاجز عن معرفة الصواب هل يعاقبه الله أم لا
 يعاقب من اتقى الله ما استطاع وغير عن معرفة بعض الصواب واذا عرف هذان الاصلان
 فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمع ما يطعن به فيهم أكثره كذب والصدق منه غاية
 أن يكون ذنباً أو خطاً وانطام مغفور والذنب أساليب متعددة توجب المغفرة ولا يمكن أحداً
 أن يقطع بأن واحد منهم فعل من الذنوب ما يوجب التناول حاله وكثير ما يطعن به على أحدهم

قوة أو معونة من أحدهم إلا خرافة
 التقدير أن كلامهم ليس به شيء إلا
 من الآخر وهذا الدور القليل دور
 الفاعلين والعلل الفاعلة والغاية
 فلا يحصل لأحدهما من الآخر
 شيء والتقدير أنه ليس به نفسه
 شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود
 أصليين هذا أن كل جزء فهو مقتصر
 من كل وجه الى غيره والمجموع
 أيضاً مقتصر من كل وجه الى الأفراد
 فانه أي فرد من الأفراد قدر عدمه
 لزوم عدم المجموع وليس في المجموع
 وجود يعطيه للأفراد ولا شيء من
 الأفراد وجود يعطيه للمجموع أو
 لغيره من الأفراد وهذا بخلاف
 ما إذا اجتمعت أحوال العشرة فان
 كونها عشرة لا يحصل للأفراد كما
 أن كل فرد ليس وجوده مستغداً
 من اجتماع العشرة فلما لم يكن كل
 من الأفراد وجوده من العشرة
 ولا من غيره من الأفراد أمكن
 وجوده بنفسه وأمكن أن يكون
 شرطاً لوجود الفرد الآخر وأن
 يكون الحكم الحاصل بالاجتماع
 العشرة لا يحصل لفرد فرد فيشأن
 مجموع للممكنات لا يكون الامكان
 وقد بسط هذا في غير هذا الموضع
 والسؤال الثاني سؤال أمدى
 وهو قوة ما مانع من كون الجملة
 ممكنة الوجود وكون ترجيحها ترجيح
 آحادها وترجح كل واحد بالآخر الى
 غير نهاية فقال عن هذا اجوبة
 الاول أنه اذا كان كل من الجملة
 ممكنات بنفسه لا يوجد الا بغيره فكل

يكون من محاسن مفضاله فهذا جواب مجمل

ثم نحن نتكلم على ما ذكره الرافضة من الطعن على وجه التفصيل هكذا ذكره افضل الرافضة في زمانه صاحب هذا الكتاب لما ذكر ان الكلي صنف كتابا في المسائل قال الرافضي وقد ذكر غير منها أشياء كثيرة نحن نذكر منها شيئا يسيرا منها ما رواه عن أبي بكر أنه قال على المنبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعصب بالوحى وان شيطانا يعترفني فان استقيمت فأعترفوني وان زغت فقوموني وكيف تجوز امامة من يستعين بالرعية على تقويه مع ان الرعية تحتاج اليه والجواب ان يقال هذا الحديث من أكبر فضائل الصديق رضي الله عنه وأذله على أنه لم يكن يريد علو في الارض ولا فسادا فلم يكن طالب رياسة ولا كان ظالما لوالاه انما كان ناصر الناس طاعة الله ورسوله فقال لهم ان استقيمت على طاعة الله فأعترفوني عليها وان زغت فقوموني قالوا يا أباها الناس أطيعوني ما أطع الله فأعصت الله فلا طاعة لي عليكم والشيطان الذي يعترف به يعترف جميع بنى آدم فانه مامن أحد الا وقد قول الله بقرينه من الملائكة وقرينه من الجن والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم كما في العصيين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مامن أحد الا وقد قول الله بقرينه من الملائكة وقرينه من الجن قبل وأنت يا رسول الله قالوا يا أباها الله أعانني عليه فاسلم فلا يمرني الا بخير وفي الصحيح عنه قال لما مر به بعض الانصار وهو يتحدش مع صفية ليلال قال على رسلكم انما الصفة بنت حني ثم قال اني خبت أن يخذف الشيطان في قلوبكم شيئا ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ومقصود الصديق بذلك اني لست معصوما كالرسول صلى الله عليه وسلم وهذا حق وقول القائل كيف تجوز امامة من يستعين على تقويه بالرعية كلام جاهل بحقيقة الامامة فان الامام ليس هو رب الرعية حتى يستغنى عنهم ولا هو رسول الله اليهم حتى يكون هو الواسطة بينهم وبين الله وانما هو والرعية شراكة متعاونون وهم هو على مصلحة الدين والدنيا فلا بد من اعانتهم ولا بد لهم من اعانته كما مير القافلة الذي يسير بهم في الطريق ان سلك بهم الطريق اتبعوه وان اخطأ عن الطريق تبعوه وأرشدوه وان خرج عليهم سائل يصلو عليهم تعاون هو وهم على دفعه لكن اذا كان كلهم على قدر نور وجه كان ذلك أصح لاحوالهم ولذلك امام الصلاة ان استقام صلوا بصلواته وان مباحوا به فقوموه اذا زاع وكذلك دليل الحاج ان مشى بهم في الطريق مشوا خلفه وان غلط قوموه والناس بعد الرسول لا يعلون الدين من الامام بل الائمة والامة كلها يعلون الدين من الكتاب والسنة ولهذا يأمير الله عند التنازع براد الامر الى الائمة بل قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول الآية فأمر بالرعد التنازع الى الله والرسول لا الى الائمة وولاة الامور وانما امر بطاعة ولاة الامور تبع الطاعة الرسول ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وقال لا طاعة لخلق في معصية الخلق وقال من أمركم بمعصية فلا تطيعوه وقول القائل كيف تجوز امامة من يستعين بالرعية على تقويه مع ان الرعية تحتاج اليه وادق كل متعاونين ومشاركين يحتاج كل منهما الى الآخر حتى الشراك في التجارات والصناعات وامام الصلاة هو بهذه المنزلة فان الامام من يحتاجون اليه وهو يحمل عنهم السهو وكذلك القراءة عند الجمهور وهو يستعين بهم اذا سها فبينه على سهوه يقومونه ولو زاع عن الصلاة فخرج عن الصلاة الشرعية لم يتبعوه فيها وتظاهر متعددة ثم يقال استعانة على رعيته ومجاورة اليهم كانت كدمن استعانة أبي بكر وكان يقوم بأبي بكر رعيته وطاعتهم اعظم من تقوم على رعيته وطاعتهم

من الاستعانة بوجوده بنفسه والجملة ليس وجودها بنفسها فليس هناك شئ وجوده بنفسه وكل ما ليس وجوده بنفسه فلا يكون وجوده الا بغيره فعين أن يكون هنالك غير ليس هو جملة مجموع الممكنات ولا شيئا من الممكنات وماليس كذلك فهو موجود بنفسه وهو الواجب بنفسه ضرورة وأما قوله يكون ترجيح كل واحد بالآخر أي يكون كل من الممكنات موجودا يمكن آخر على سبيل التسلسل فيقال له نفس طبيعة الامكان شاملة لجميع الاحاد وهي مشتركة فيها فلا يتصور أن يكون شئ من أفراد الممكنات خارجا عن هذه الطبيعة العامة الشاملة ونفس طبيعة الامكان توجب الانتقال الى الغير فلو قدر وجوده مكتبات بدون واجب بنفسه لزم استغناء طبيعة الامكان عن الغير فيكون ما هو ممكن مقترن الى غيره ليس ممكنا مقفرا الى غيره وذلك جمع بين التقيض بين ذلك أنه مما قد مر من الممكنات التي ليست متشابهة فانه ليس واحد منها موجودا بنفسه بل هو مقترن الى ما يبدعه ويفعله فالتالي منها مشارك لا ولا في هذه الصفة من كل وجه فليس شئ منها وجود من نفسه ولا الجملة فلا يكون هنالك موجودا مسللا اذا قال القائل هذا موجودا بآخر والاخر بآخر الى غير نهاية وهذا أبدعه آخر والاخر بآخر الى

فان ابا بكر كان اذا انازعه اقام عليهم الحق حتى يرجعوا اليه كما اقام الحق على عمر في قتال ما نهي الزكاة وغير ذلك وكانوا اذا امرهم بالعمى وعلى رضى الله عنه لما ذكر قوله في أمهات الاولاد انه اتفقوا به وراى عمر على أن لا يعين ثم راى أن يعين فقال له فاشبه عبيدة الجباري راى على مع عمر في الجماعة أحب الناسم راى بذلك وحل في الفرقة وكان يقول اقتضوا كما كنتم تقضون فاقى أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي وكانت رعيته كثيرة المعصية له وكانوا يسرون عليه راى إلى الذي يخالفهم فيه ثم يتبين له أن الصواب كان معهم كما أشار عليه الحسن بأمور مثل أن لا يخرج من المدينة دون الميابعة وأن لا يخرج إلى الكوفة وأن لا يقتل بسفين وأشار عليه أن لا يعزل معاوية وغير ذلك من الأمور وفي الجلة فلا يسلط عاقل أن السياسة انتقلت لابي بكر وعمر وعثمان ما لم تنتظم على رضى الله عنهم فان كان هذا لكمال المتولى وكال الرعية كانوا هم ورعيته أفضل وان كان لكمال المتولى وحدهم فوايبلغ في فضلهم وان كان ذلك لفرط نقص رعية على كان رعية على أنقص من رعية أبي بكر رضى الله عنه وعمر وعثمان ورعيته هم الذين قالوا لمعاوية وأقروا بامامته ورعية الثلاثة كانوا مقرين بامامتهم فاذا كان المقرين بامامة الثلاثة أفضل من المقرين بامامة على زعم أن يكون كل واحد من الثلاثة أفضل منه وأيضا فقد انتقلت السياسة لمعاوية ما لم تنتظم على فيلزم أن تكون رعية معاوية بخيرا من رعية على ورعية معاوية شيعته عثمان وفهم النواصب المغضون لعلى فتكون شيعته عثمان والنواصب أفضل من شيعته على فيلزم على كل تقدير اما أن تكون الثلاثة أفضل من على واما أن تكون شيعته عثمان والنواصب أفضل من شيعته على والرافض وأيهما كان زعم قساده مذهب الرافضة فانهم يدعون أن عليا أكمل من الثلاثة وأن شيعته الذين قالوا لمعاوية أفضل من الذين بايعوا الثلاثة فضلا عن أصحاب معاوية والعلم بانفاق الناس أن الامر انتظم لثلاثة ولعلاوية عالم ينتظم على فكيف يكون الامام الكامل والرعية الكاملة على راى بهم أعظم اضطرابا واقل انتظاما من الامام الناقص والرعية الناقصة بل من الكافرة والغاشقة على راى بهم ولم يكن في أصحاب على من العلم والدين والشجاعة والكرم الاماهودون ما في رعية الثلاثة فلم يكونوا أصلي في الدنيا ولا في الدين ومع هذا فلم يكن لشيعته امام ذو سلطان معصوم زعمهم أعظم من على فاذا لم يستقيموا معا كانوا ان لا يستقيموا مع من هو دونه أو لى أخرى فلم أنهم أنقص من غيرهم وهم يقولون المعصوم انما وصيت بحمته لما في خلق من العطف بالكلية والمصلحة لهم فاذا علم أن مصلحته غير الشيعية في كل زمان خيرا من مصلحة الشيعة والعطف بهم أعظم من العطف بالشيعة علم أن ما ذكره من اثبات العصمة باطل وتبين حيثما جلجلة الآفة الى الامنة وان الصديق هو الذي قال الحق واقام العدل أكرم من غيره

(فصل) قال الرافضى وقال أقولنى فليست بخيركم وعلى فيكم فان كانت امامته

حقا كانت استحقاقه منها معصية وان كانت باطلا لم يزم الطعن في جواب أن هذا كذب ليس في شيء من كتب الحديث ولله استناد ما لم يسمعه من قبل وعلى فيكم بل الحديث الذى ثبت عنه في الصحيح أنه قال يوم السقيفة يا أيها الذين آمنوا من الرجلين عمر بن الخطاب وأبا عبد الله الجراح فقال له عمر بل أنت سيدنا وخبرنا وأحبنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر كان والله لأن أقدم فترضعتنى لا يفرقنى ذلك الى أم أحب الى من تأمرى على قوم فهم أو بكر ثم قال وعلى فيكم لاختلفه مكان عمر فان أمره كان مطاعا وأما قوله ان كانت امامته حقا كانت استحقاقه منها معصية فيقال ان ثبت أنه قال ذلك فان كونها حقا ما يجع كونها باطلة والباطل لا يجوز تركه

بين الصفة والأذن يفهمونه وسواء قيل إن المؤثر في مجموع المكتبات هو قدرة الله تعالى بدون أسباب أو قيل إن المؤثر فيها بالأسباب التي خلفها أو قيل إن بعضها مؤثر في بعض بالاجباب والابداع أو التوليد أو الفعل أو غير ذلك مما قيل فإن كل من قال قولا من هذه الأقوال لابد أن يجعل للمؤثر وجودا من موجود بنفسه لا يمكن أحدا أن يقول كل منهما مؤثر وليس له من نفسه إلا العدم وليس هناك مؤثر له من نفسه وجودا فإنه يعلم بصرح العقل أنه إذا قدر أن كل تلك الأمور ليس لشيء منها وجود من نفسه ولا نفسه لم يكن له تأثير من نفسه ولا بنفسه فإن ما لا يكون موجودا بنفسه ومن نفسه فأي أن لا يكون مؤثرا في وجود غيره بنفسه ومن نفسه فإذا لم يكن هناك ما هو موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه بل كل منها غير موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه كان كل منهما معدوما بنفسه معدوم التأثير بنفسه فتكون قدرته أمورا متسلسلة كل منها لا وجود له بنفسه ولا تأثير له بنفسه وليس هناك مغاير لها يكون موجودا مؤثرا فيها فلا يسأل هناك لا وجود ولا تأثير قطعا وإذا قال الناقل كل من هذه الأمور التي لا توجد بنفسها بعبء الآخر الذي لا يوجد بنفسه كان بصرح العقل يقول له فما لا يكون موجودا بنفسه لا يكون مؤثرا بنفسه فكيف يجعله مؤثرا في غيره ولا حقيقة له فإن

ولما يعني كونها واجبة إذا لم يولوا غير مولم يشكروا وأما إذا قالوا وولوا غيره لم تكن واجبة عليه والإنسان قد صدق بجماعها وإحارة ويكون العنق حقا من طلب الأقالة وهو تواتر واضحه وثقل الحبل عليه قد يطلب الأقالة وإن لم يكن هناك من هو أحق بها منه وتواضع الإنسان لا يسقط حقه

(فصل) قال الرافضي وقال عمر كانت سبعة إلى بكر فلة وفي الله شرها في عاد إلى مثلها فأتوا ولو كانت أمامته مصححة لم يستحق فاعلمها القتل فلزم طرق الطعن إلى عمر وإن كانت باطلة لزم الطعن عليهما جميعا والجواب أن لفظة الحديث حسائي قال فيه فلا تغترن أمر وأن يقول نعم كانت سبعة إلى بكر فلة فقتلوا أو أنها قد كانت كذلك ولكن وفي الله شرها وليس فيكم من قطع إلى الاعتناق مثل أبي بكر ومعناه أن سبعة إلى بكر وبودر الهام غير يث ولا انتظار لكونه كان متعصلا لهذا الأمر كما قال عمر ليس فيكم من قطع إلى الاعتناق مثل أبي بكر وكان ظهور فضيلة أبي بكر على من هو أمامه وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على سائر الصحابة أمر انما هو معلوم فكانت دلالة النصوص على تعيينه تقضي عن مساورة وانتظار غيره يتخالف غيره فإنه لا يجوز ما يبعثه الابعاد المساورة والانتظار والتريث فمن بايع غير أبي بكر غير انتظار وتساؤل لم يكن له ذلك وهذا قد اجمعت على حديث عمر هذا في خطبته المشهورة الثابتة في الصحيح التي خطب بها من جمع من الخلق آخر عمر وهذه الخطبة معروفة عند أهل العلم وقد رواها الضاري في حصصه عن ابن عباس قال كنت أقرئ رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله نبي وهو عند عمر بن الخطاب في آخر جمعة جمعا أذيع إلى عبد الرحمن بن عوف فقال لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قدم مات هو لقد بايعت فلانا فوالله ما كانت سبعة إلى بكر الألفة فقتل غضب عمر ثم قال إني أنشأ الله لقاء العشرة في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يعضوهم أموره فقال عبد الرحمن فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الموسم يجمع رعايا الناس وغوغاءهم وأنهم هم الذين يظنون على قريش حين تقو في الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطربها عنك كل مطير وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها فأهل حق تقدم المدينة فأنه أدار الهجرة والسنة فخلص باهل الفقه وأشراف الناس فتقول مقاتل متبنا في أهل العلم مقاتل ويضعونها على مواضعها فقال عمر أما والله أن شأ الله لا قوم بذلك أول مقام أقوم به المدينة قال ابن عباس فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة فلما كان يوم الجمعة عجلت بالرواح حين زاعت الشمس حتى أجلس سيدنا زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن المنبر فجلس تحوله خمس ركعتي ركعتي فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلما أيت به مقبلا فالت بسعد بن زيد يقولون العشرة مقالة لم يقلها منذ استخلف فأنكر على وقال ما عبت أن يقول ما لم يقل قبله فجلس عمر على المنبر فلما سكنت المؤذن قام فأتاني على الله عما هو أهله ثم قال أما بعد فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها لأدري لعلي بن أبي طالب في عقلها وعلمها فليصحت بها حيث انتهت به راحتته ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي أن الله بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق وأزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرحمة فقرأناها وعقلناها وعينها ربحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعنا بعده فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما نجد آية الرحمة في كتاب الله فيقولوا بترك فريضة أنزلها الله والرحمة في كتاب الله حتى علي من زني إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ثم أنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آياتكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آياتكم ألا

قال بل حقيقته توجد بذلك الغير
قبله ليس هناك غير يتحقق به فان
الغير الذي قدرته هو ايضا لا وجود
له ولا تأثيرا اصلا لا عما قد يرد من غير
آخر ليس له وجود ولا تأثير وتكثرت
هذا الجواب أن تقدير الفعل لما
لا يوجد بنفسه بعد ولا يتحقق به
وجوده بغيره وكونه مؤثرا مبدا لغيره
من أعظم الامور بطلانا وفسادا
فان ابداءه لغيره لا يكون الا بعد
وجوده وهو مع كونه محكما يتقبل
الوجود والعدم ليس موجودا فكل
ما قدر انما هي معدومات ووضع
هذا الجواب الثالث وهو ان تقول
قول القائل الممكن الذي لم يوجد هو
معدوم ليس بوجود اصلا والعدم
الذي يحصل له ما ينقض وجوده
هو باق مستمر على العدم واذا قال
القائل الممكن لا يتخرج احد طرفيه
الا بخرج فهذا بين ظاهر في جانب
الاثبات فانه لا يكون موجودا الا
بمقتضى وجوده ما في الشيء من الناس
من يقول عليه عدمه عدم على وجوده
ويجعل لعدمه على كمال وجوده على
وهذا قول ابن سينا وانما عاينه
والتحقيق الذي عليه جمهور الفلاس
من المتكلمين والمتفلسفين وهو
الاخر من قول الرازي أن عدمه
لا يتقرر على علة يجعله معدوما
فعدم المحض لا يعطى ولا يعطى له
اذ عدم المحض المستمر لا يقتصر
الى فاعل ولا علة ولكن عدمه على
مستلزم لعدمه ودليل على عدمه

وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطروني كما تطروا النصارى عدتني من مريم وولولوا عبد
الله وسووه ثم انه بلغني أن قاتلا منكم يقول والله لو ماتت عربا بعت غلاما فلا يشتري امرؤا
يقول انما كانت بيعة أبي بكر فقلت فمت ألاوانا هذا قد كانت كذلك ولكن الله وفي شره اولى
فيكم من تقطع الاعناق اليه مثل أبي بكر من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو
ولا الذي يبايعه فتمرة أن يقتلوا به قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن الانصار
خالقونا واجتمعوا بامرهم في ساحة فوالف عتالي والزيبر ومن معهم واجتمع
المهاجرون الى أبي بكر فقلت لا يكره يا أبا بكر انطلق بنا الى اخواننا هؤلاء من الانصار فانطلقنا
نريدكم فلما قدونا منهم لقينا منهم رجلا من صالحان فذكر اماننا على الله العزم فقالوا ان يردون
يا معشر المهاجرين فقلنا ردوا اخواننا هؤلاء من الانصار فقالوا لا عليكم أن لا تقر بهم اقضوا امركم
فقلت والله لنأتيهم فانطلقنا حتى أتيناهم في ساحة فبقي سبعة من بايعهم فذكر رجل من أهل بيعة
فقلت من هذا فقالوا هذا سعد بن عباد فقلت ما قالوا وعل فلما جلسنا قليلا تشبهنا عظيم
فأتى على الله عبادا هؤلاء ثم قال أما بعد فمن انصار الله وكتيبة الاسلام وأنتم معشر المهاجرين
رهب وقد دفت دافعة من قومكم فاذ هم يردون أن يحتلوا نملنا أسلنا وأن يحضرونا من الامر فلما
سكت أردت أن أنكم وكنت زورت معاهدة أعتقت أن أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت
أدري منه بعض الحد فلما أردت أن أنكم قال أبو بكر على رسلك فكرهت أن أغضيه فتنكم أو
بكر فكان هو أعلم بي وأقر والله ما تركت كلمة أعجبني في تزوي الا قال في بيعة مثلها أو
أفضل منها حتى سكت فقال ما ذكرت فيكم من خير فاتمه أهل ولن يعرف هذا الامر الا الله
الحق من قريش هم أوسط العرب نسبوا دارا وقد رزيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا بهما
شتم فاخذ بيدي ويبدأ عبيد بن الجراح وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها كان والله
أن أقدم فغضب عني لا يقر في ذلك من اثم احب الي من أن تأمر على قوم فهم أبو بكر
اللهم الا أنسول في نفسي عند الموت شيئا لأجده الا أن فقال قائل من الانصار ألا تجد بها
الحكمك وعذيقها المرحبنا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش فكثرت اللفظ وارتفعت الاصوات
حتى فرقت من الاختلاف فقلت باسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته
الانصار وروى ناعلي سعد بن عباد فقال قائل منهم قلتم سعد بن عباد فقلت قتل الله سعد بن عباد
قال عمرو ان الله ما وجدنا فيها حشرنا من امر أقوى من مبايعه أبي بكر خشيت ان فارقتا القوم
ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا فلما بايعناهم على ما لا ترضى واما أن تخالفهم فيكون
فساد فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو والذي يبايعه فتمرة أن يقتلوا
مائلوا أخبرتني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان الرجلين اللذين لقيناهما معي من ساعدتو معي بن
عدى وهما من شهد بدر قال ابن شهاب وأخبرني سعد بن المسيب أن الذي قال ألا تجد بها
الحكمك وعذيقها المرحب الحباب بن المنذر وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر بايع فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وقال عمر والله ما كان يقع في قلبي الا ذلك وابيعته الله فليقطعن أيدي رجال
وأرجلهم فبأه أبو بكر رضي الله عنه فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله فقال بأبي
وأعي طبت حيا وميتا والذي نفسي بيده لا يربك الله الموتين أبدا فخرج فقال أبا الحارث على
رسلك فلما تكلم أبو بكر جلس عمر فحمد الله وأبكر وأتى على عدمه فقال لا آمن كان بعد محمد فان
محمد اعد مات ومن كان بعد الله فان الله حي لا يموت والله تعالى انك لم تستوا منهم ينون وقال

فإذا أريد به علمه ما يستلزم
علمه ويدل على علمه فهو صحيح
وان أريد به علمه تحقق العلم
الذي يقتضي تحققه على علمه متوجبة
له فليس ذلك فان العلم المستمر
لا يقتضي على علمه متوجبة فقول القائل
الممكن لا يوجد الا بوجوه كثيرة قوله
لا يوجد بنفسه لا يوجد لغيره ولا
يحتاج أن يقول ما لا يوجد بنفسه
لا يعلم الا بغيره فان ما لا يوجد
بنفسه فليس له من نفسه وجود
واذا قلنا من نفسه العلم فهذا
له من ان أريد أن حقيقته
مستتمة للعدم لا تقبل الوجود
فليس كذلك بل هي قابلة للوجود
وان أردت ان حقيقته لا تقتضي
الوجود بل ليس لها من نفسها غير
العدم وان وجودها لا يكون الا من
غيرها لا من نفسها فهذه جميع
فالتفرق بين كونه ليس له من نفسه
الا لعدم وبين كونه نفسه مستتمة
للعدم فرق بين مع أن قولنا له من
نفسه وليس له من نفسه لا يرد به
أنه في الخارج نفس ثابتة ليس لها
الا لعدم وهي مستتمة للعدم فان
هذا يتصل به من قول العدم ومثلي
ثابت في الخارج أو يقول الماهيات
في الخارج أم ورمية فمارة للوجود
الحق في الخارج وهذا كله خيال
باطل لا يندبط في موضعه ولكن
الماهية والشيء قد يقدر في الذهن
قبل وجوده في الخارج ويعد ذلك
خافي الاذهان مغاير لما في الاعيان
واذا قلنا هذا الممكن بقبل الوجود

وما عند الرسول قلصت من قبله الرسل أمائن مات أو قتل انقلبت على أعقابكم ومن ينقلب على
عقبه قلن بضرا لشيء وسجى الله الشاكرين قال فقتل الناس يسكنوا وجمعت الانصار الى
سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا امير ومنكم امير فذهب اليهم أبو بكر وعمر بن الخطاب
وأبو عبيدة بن الجراح فذهب عمر بنكلم فأسكتهم أبو بكر وكان عمر يقول والله ما أريد بذلك الا
أن يأتى هات كلاما قد أعجبتني خشيت أن لا يليقه أبو بكر ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس فقال
في كلام مضى الامر اؤتم الوزار ام فقال جبل بن المنذر لا والله لا نفضل منا امير ومنكم امير
فقال أبو بكر لا ولكننا الامراء اؤتم الوزار ام فقال عمر بن نبالع أنت فانت سيدنا وخيرنا وأحبنا الى رسول الله
عمرأ وأبا عبيدة بن الجراح فقال عمر بن نبالع أنت فانت سيدنا وخيرنا وأحبنا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخذ عمر يمد فباعوه ببيعة الناس فقال قائل قتلتم والله سعد افعال عمر
قتله الله وفي جميع الضاري عن عائشة في هذه القصة قالت ما كان من خطبتهما من خطبة الانفع
الله بها القصد خوف عمر الناس وان فيهم نفاقا فتردهم الله بذلك ثم لقد بعرو أبو بكر الناس الهدي
وعزهم الحق الذي عليهم وفي جميع الضاري عن أنس بن مالك أنه سمع خطبة عمر الاخرة حين
جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد أبو بكر وصات
لايتكلم قال كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدين نار بدلك أن
يكون آخرهم فان يكن محمد قدامت فان الله قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به به هدى الله
محمد وان أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين وانه أولى المسلمين بأمرهم
فقوموا فبايعوه وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة وكانت بيعة العامة على
المنبر وعنه قال سمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ اصعد المنبر فمزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس
عامة وفي طريق أخرى لهذه الخطبة أما بعد فاختار الله رسوله الذي عنده على الذي عندهم
وهذا كتاب الله الذي هدى الله به رسوله فخذوا به تهتدوا والمهاجدي الله به رسوله صلى الله

عليه وسلم

(فصل) قال الرافضي وقال أبو بكر عندهم ليني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم هل الانصر في هذا الامر حتى وهذا يدل على أنه في شك من امامته ولم تقع صوابا والجواب
أن هذا كذب على أبي بكر رضي الله عنه وهو لم يذكره اسنادا ومعلوم أن من اخفى في أي مسألة
كانت بشي من النقل فلا بد أن يذكر اسنادا تقوم به الحجة فكيف يعين بطن في السابقين الاولين
بمجرد محاكاة لاسناد لها ثم يقال هذا يتقدح فيما تدعونه من النص على علي فإنه لو كان قد نص على
علي لم يكن للانصار في حق ولم يكن في ذلك شك

(فصل) قال الرافضي وقال عند احتضاره لبيت أمي لم تلدن ليني كنت تنه في لبتة مع
أمهم قد نزلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم له قال ما من محتضر محتضر الا وري مقعد من الجنة
والنار والجواب أن تكلم به عند الموت غير معروف بل هو باطل بل لا ريب بل الثابت عنه أنه
لما احتضر وتعلت عنده عائشة بقول الشاعر

لعمري ما يغني التراء عن الفتى - اذا حشرت وما وضاق بها الصدر

فكشف عن وجهه وقال ليس كذلك ولكن قولني واجعت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه
تحيد ولكن نقل عنه انه قال في محتمل أمي لم تلدن ونحوه اقاله خوفا من صم القلب عنه
ومثل هذا الكلام منقول عن جماعة منهم فالو خوفا وهيه من أهوال يوم القيامة حتى قال
بعضهم لو خيرت بين أن أحاسبوا دخل الجنة وبين أن أصير أبا الاخترت أن أصير أبا وري

والعدم أو نفسه أو حقيقة
لا تقتضي الوجود ولا تستلزم العلم
فتعني به أن ما تصور العقل من
هذه الحقائق لا يكون موجوداً في
الخارج بنفسه وليس له في الخارج
وجود من نفسه ولا يجب عدمه في
الخارج بل يقبل أن تتحقق حقيقة في
الخارج فيصير موجوداً ويمكن أن
لا تتحقق حقيقة في الخارج فلا
يكون موجوداً وليس في الخارج
حقيقة ثابتة أو موجودة تقبل
الاثبات والنفي بل المراد أن
ما تصورنا في الأذهان هل يتحقق
في الأعيان أو لا يتحقق وما يتحقق
في الأعيان هل يحققه بنفسه أو
بغيره فإذا قدر أن المتصورات في
الأذهان ليس فيها ما يتحقق بنفسه
في الخارج فليس فيها ما هو مبدع
بنفسه لا سيما في الخارج بطريق
الأولى وليس فيها إلا ما هو معدوم في
الخارج بل ليس فيها إلا ما هو مجتمع
في الخارج فإن الممكن إذا قدر عدم
موجود بنفسه يبدعه كان محتتماً
لغيره فإذا قدر أنه ليس له في الخارج
الامتناع له وجوده بنفسه لم يكن في
الخارج إلا ما هو مجتمع الوجود لما
لنفسه وما لم يتصور ولا يكون عدم شيء
من ذلك مستقراً إلى علة توجب عدمه
بل هو معدوم بنفسه سواء أمكن
وجوده أو امتنع وجوده فلا يكون
في الخارج العدم المستتر وإذا
قبل بعد هذا الذي لا يوجد له
من نفسه موجود هذا الذي لا يوجد
له من نفسه وهو إما أن كان غلبة أن

الامام أحمد بن حنبل رحمه الله قال والله لو دلت آفة شجرة تعضد وقد روى أبو يعين في الحلية قال
حدثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن علي الصائغ حدثنا سعيد بن منصور حدثنا أبو يعين
حدثنا السري بن يحيى قال قال عبد الله بن مسعود لو وقتت بر الجنة والنار فقبل لي اخترت في
أيهما تكون أو تكون وماذا اخترت أن أكون زماناً وروى الامام أحمد حدثنا يحيى بن
سعيد بن جبال عن الشعبي عن مسروق قال قال رجل عند عبد الله بن مسعود ما أحب أن
أكون من أصحاب النبي أكون من المقربين أحب إلي فقال عبد الله بن مسعود لكن هنالك رجل
وذاة إذا مات لم يبعث يعني نفسه والكلام في مثل هذا هل هو مشعر أم لا له موضع آخر
ولكن الكلام الصادر عن خوف العدم من الله يدل على إيمانه بالله وقد غفر الله له نفاقه حين
أمر أهله بتصرفه وتذرية نصفه في البر ونصفه في الصرم أنه لم يعمل خيراً قط وقال والله لن
قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً لا يصفه أحد من العالمين فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر الصر
فجمع ما فيه وقال ما حلت علي ما صنعت قال من خشيتك يا رب فغفر له أخيراً في العاصمين فإذا
كان مع شك في القدرة والمعاد اقبل ذلك غفر له بخوفه من الله علم أن الخوف من الله من أعظم
أسباب المغفرة للامور الحقيقية إذا قدر أنها ذنوب

(فصل) قال الرافضي وقال أبو بكر الباق في طلبه بنى ساعدة ضربت يدي على يدا أحد
الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير قال وهو يدل على أنه لم يكن صالحاً ليرضى لنفسه
الامامة والجواب أن هذا أن كان فله فهو أدل دليل على أن علياً لم يكن هو الامام وذلك أن
قائل هذا إنما يقوله خوفاً من الله أن يضع حق الولاء وأنه إذا ولي غيره وكان وزيراً له كان أرباً
لنفسه فلو كان علي هو الامام لكانت وليته لأحد الرجلين واضعة للامامة أيضاً وكان يكون
وزيراً لهما غيره وكان قدما على غيره بدنيغيبه وهذا لا يفعله من يخاف الله ويطلب براعته
وهذا كما لو كان الميت قد وصي بدين فاعتقد الوارث أن المستحق لها شخص فإرسالها إليه مع
رسوله ثم قال ليني أرسلها مع من هو أدنى منه خوفاً أن يكون الرسول الأول مقصراً في الوفاء
تقرضاً أو خيانة وهذا شخص حاضر يدعي أنه المستحق لدين دون ذلك الغائب فلو علم الوارث أنه
المستحق لكان يعطيه ولا يحتاج إلى الإرسال به إلى ذلك الغائب

(فصل) قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مرة بعد أخرى
مكرراً لذلك أنفذوا جيش أسامة لعن الله المخلف عن جيش أسامة وكانت الثلاثة تمعه ومنع أبو
بكر عمر من ذلك والجواب أن هذا من الكذب المتفق على أنه كذب عند كل من يعرف السير
ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل أباً بكر وأعثمان في جيش أسامة
وأما الذي ذك في عمر وكيف يرسل أباً بكر في جيش أسامة وقد استخلفه صلى الله عليه وسلم في مرضه
وكان ابتداء مرضه من يوم الخميس إلى الخميس إلى يوم الاثنين اثني عشر يوماً ولم يقدم في الصلاة
بالمسلمين إلا أباً بكر بالنقل المتواتر ولم تكن الصلاة التي صلاها أبو بكر بالمسلمين في مرض النبي
صلى الله عليه وسلم صلاة فلاحين ولا صلوات يوم ولا يومين حتى يظن ما دعيه الرافضي من
التليس وأن عائشة قدمت بغير أمره بل كان يصلي بهم مدة مرضه فإن الناس متفقون على أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بهم في مرض موته إلا أبو بكر وعلى أنه صلى بهم مدة أيام وأقل
ما قيل أنه صلى بهم سبع عشرة صلاة صلى بهم صلاة العشاء الأخيرة ليلة الجمعة وخطب بهم يوم
الجمعة هذه مما تواترت به الأحاديث الصحيحة ولم ير صل بهم إلى غير يوم الاثنين صلى بهم
صلاة الغدير وكشف النبي صلى الله عليه وسلم الستارة فراهم يصلون خلف أبي بكر فلما راه كادوا

يقال هذا المعلوم موجود بهذا المعلوم وهو جراب غزاة أن يقال هذا المتع موجود بهذا المتع فيكون هذا تناقضا حيث جعلت المعلوم موجودا بعد موصوله ذلك فبقيت بين تسلسل العدومات وبين جعل كل واحد منهما هو الذي أوجد المعلوم الآخر (الوجه الرابع) أن يقال الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد ممكن آخر فإن ذلك الممكن الآخر لا يتحقق وجوده على علمه لا يغيره وإذا كان الممكن الذي قدرناه الفاعل المؤثر المرح لم يتحقق وجوده على علمه بل يقبل الوجود والعدم فالممكن الذي قدرناه الأثر المفعول المصنوع المرح وأولى أن لا يتحقق وجوده على علمه بل هو قابل للوجود والعدم بل الممكن لا يكون موجودا الا عند ما يجب به وجوده فانه مادام مترددا بين إمكان الوجود والعدم لا يوجد فاد حصل ما به يجب وجوده وجد وإذا كان كذلك فنفس الممكن لا يجب بممكن بل لا يجب الممكن الواجب والواجب اما بنفسه واما بغيره والواجب بغيره هو الممكن من نفسه الذي لا يوجد الا بما يجب وجوده وحينئذ فبقيت تسلسل الممكنات بحيث يكون هذا الممكن هو الذي وجب به الآخر بل انما

(١) قوله أكثر من ذلك الجمعة التي قبل كذا في الاصل وفي العبارة تحريف يحتاج لتحرير كتبه معصمه

يفتنون في حياتهم ثم أرتى الستار وكان ذلك آخر عهدهم به وتوفي يوم الاثنين حين اشتد الضحى قرب ما من الزوال وقد قيل انه صلى بهم (١) أكثر من ذلك الجمعة التي قبل ليكون قد صلى بهم مائة مرة من كل هلكن خرج النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدا متلوا وحذفت في نفسه فقدم وجعل أبا بكر عن يمينه فكان أبو بكر يأتي بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس بأعوان أبي بكر وقد كشف الستار يوم الاثنين صلاة الغدير وهم يصلون خلف أبي بكر ووجهه صلى الله عليه وسلم كله ورقة مصحف فسر بذلك لما رأى اجتماع الناس في الصلاة خلف أبي بكر ولم يروه بعدها وقد قيل إن آخر صلاة صلاها كانت خلف أبي بكر وقيل صلى خلفه غيره فأكف بصور أن بأمره بالغزو وح في الغزاة وهو بأمره بالصلاة بالناس وأضافه جهز جيش أسامة قبل أن عرض فله أثره على جيش عامتهم المهاجرين منهم عمر بن الخطاب في آخر عهده صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة آلاف وأمره أن يغير على أهل مؤتة وعلى جانب فلسطين حيث أصيب أبو وهجر وان راحة ففحص أسامة بن زيد بالغزو وخرج في ثقله إلى الجرف وأقام بها أياما لشكوى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة فقال اغد على بركة الله والنصر والعافية ثم أغرح حيث أمرتك أن تغرب قال أسامة يا رسول الله قد أصعبت ضعفا وأرجو أن يكون الله قد عافاك فأذن لي فأمكن حتى يشفي الله فاني إن خرجت وأنت على هذه الحالة فخرجت في نفسي منك قرحة وأكره أن أسأل عنك الناس فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بأيام فاحس أبو بكر الحلاقة أن قد منع ذلك الجيش غير أنه استأنه في أن يأذن لعمر بن الخطاب في الأمانة لأنه ذرأى ناصح للاسلام فأذنه وسار أسامة لوجه الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصاب في ذلك العدو مصيبة عظيمة وغنم هو وأصحابه وقتل قاتل أبيه وذهم الله سالين إلى المدينة وانما أنفجيش أسامة أو بكر الصديق بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقال لأجل راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار عليه غير واحد أن رد الجيش خوفا عليهم فاتهم خافوا أن يقطع الناس في الجيش عوت النبي صلى الله عليه وسلم فامتنع أبو بكر من رد الجيش وأمر بانفاذه فلما أراه الناس يفرزون عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك مما بدا لله الدين وشده قلوب المؤمنين وأذله الكفار والمنافقين وكان ذلك من كمال معرفة أبي بكر الصديق وإيمانه وبقائه وتديروا به

(فصل) قال الرافضى وأيضاً من النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر البتة علفا في وقته بل وفي عليه عمرو بن العاص تارة وأسامة أخرى ولما أنفذ بسور رة اعترده بعد ثلاثة أيام وحى من الله وكف برضى العاقل امامه من لا يرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى من الله لاداعشراً بأن من راة والجواب أن هذا من أين الكذب فانه من العلوم المتواترة عند أهل التقى والغزاة والسر والحدث والفقه وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا بكر على الخيام تسع وهو أول حج كان في الاسلام من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن قبله حج في الاسلام الا الحجة التي أقامها عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية من مكة فان مكة فحقت سنة ثمان وأقام في ذلك العام عتاب بن أسيد الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أهل مكة ثم أمر أبا بكره تسع الحج بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك وفيها أمر أبا بكر بالناداة في الموسم أن لا يخرج بعد العام مشركا ولا يظوف بالبيت عربان ولم يضر النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر على نل هذه الولاية فولا به أبي بكر كانت من خصائصه فان النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم ثم يؤمر على الحج أحدًا كتابيرًا أي بكر ولم يستخلف على الصلاة أحدًا كاستخلاف أبي بكر
 وكان على من رعيته في هذه الحجة فله فقه فقال أميرًا مأمور فقال علي بل مأمور وكان على
 يصلي خلف أبي بكر مع سائر المسلمين في هذه الولاية وبأمر لأمه كما يأمره سائر من معه وتنادى على
 مع الناس في هذه الحجة بأمر أبي بكر وأما ولاية غيره أي بكر فكانت مما يشاكره فيها غيره كولاية علي
 وغيره فلم يكن لعلي ولاية الألف من مثلها بخلاف ولاية أبي بكر فقام من خصائصه وهو لمول النبي
 صلى الله عليه وسلم على أبي بكر لا أسامة بن زيد ولا عمرو بن العاص فأمّا تأميرًا سامة عليه فهو من
 الكذب المتفق على كذبه وأما فصة عمرو بن العاص فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان أرسل عمرا
 في سرية وهي غزوات السلاسل وكانت إلى بني عذرة وهم أخوال عمرو فامر عمر باليكون
 ذلك سبيلًا لسلامهم للقراءة التي له منهم ثم أرفده بأبي عبيدة ومعه أبو بكر وعمرو وغيرهم
 المهاجرين وقال تطاولوا واختلافوا لخلق عمرا قال أمسي بأصحابي وتصل بأصحابك قال بل أنا
 أصلي بكم فقام أنت مدني فقال له أوعبيدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في أن
 أطاوعك فإن عصيتني أطيعك قال فاني أعصيتك فأراد عمرو أن يتنازع في ذلك فأشار عليه أبو بكر
 لا تفعل وراي أبو بكر أن ذلك أصح للأمر فكانوا يصليون خلف عمرو مع علم كل واحد أن أبكر
 وعمر وأبي عبيدة أفضل من عمرو وكان ذلك من فضلهم وصلاتهم لأن عمرا كانت أمارته قد
 تقدمت لأجل ما في ذلك من تأليف قومه الذين أرسل إليهم لكونهم أقاربه ويجوز ولاية المفضل
 لمصلحة راجحة كما أمر أسامة بن زيد ليأخذ بثأر أبيه زيد بن حارثة لما قتل في غزوة مؤتة فكف
 والنبي صلى الله عليه وسلم ثم يؤمر على أبي بكر أحدًا في شيء من الأمور بل قد علم بالتفصيل العام
 المتوارث أنه لم يكن أحد عنده أقرب إليه ولا أخسبه ولا أكثر اجتماعه ليلها ونهارا سرا وعلاية
 من أبي بكر ولا كان أحد من العصابة يتكلم بخسرة النبي صلى الله عليه وسلم قبله في أمر وهي
 ويخطب ويقتى ويقتر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك رأيًا بما يفعل ولم يكن ذلك تقدمًا بين
 يديه بل باذن منه قد علمه وكان ذلك معونة للنبي صلى الله عليه وسلم وتبليغا عنه وتنفيذا لأمره لانه
 كان أعلمهم بالرسول وأحبهم إلى الرسول وأنصحهم به وأما قول الرافضي أنه لما أنفذه يراقرده
 بعد ثلاثة أيام فهذا من الكذب المعلوم أنه كذب فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أتم أبكر
 على الحج ذهب كما أمره وأقام الحج في ذلك العام عام تسع للناس ولم يرجع إلى المدينة حتى قضى
 الحج وأنفذ به ما أمره النبي صلى الله عليه وسلم فان المشركين كانوا يجحون البيت وكانوا يطوفون
 بالبيت عمرة وكان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين جهود مطلقه فبث أبكر وأمره
 أن ينادي أن لا يجح بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عر بان فساده بذلك من أمره أبو بكر
 بالنساء ذلك العام وكان على أبي طالب من حيلة من نادى بذلك في الموسم بأمر أبي بكر ولكن
 لما خرج أبو بكر أرفده النبي صلى الله عليه وسلم بعلي بن أبي طالب ليندب إلى المشركين العهد وقالوا
 وكان من عادة العرب أن لا يعقد العهد ولا يفسخها إلا بالأطاع وأرجل من أهل بيته فبث عليا
 لأجل فسخ العهد التي كانت مع المشركين خاصة لم يعنه شيء آخر ولهذا كان علي يصلي خلف
 أبي بكر ويسفع بدفعه في الحج كسائر رعية أبي بكر الذين كانوا معه في الموسم وكان هذا بعد غزوة
 تبوك واستخلافه فيها على من تركه بالمدينة وقوله أنه مات رضي أن تكون منى بمنزلة هرون من
 موسى ثم بعد هذا أتم أبكر على الموسم وأرفده بعلي مأمورًا عليه لا يكر الصديق رضي الله
 عنه وكان هذا بعد علي أن علي لم يكن خليفة إلا مدغمه عن المدينة فقط ثم أتم أبكر
 عليه عام تسع ثم أنه بعد هذا بعث عليا وأما موسى الأشعري ومعهذا إلى اليمن فرجع على

يجب ألا يخبر بما هو واجب وما
 كان يمكنه أن يفعل في الامكان لم يكن
 واجبا لنفسه ولا غيره فاذا قدر
 تسلسل الممكنات القابلة للوجود
 والعدم من غير أن يكون فهم موجود
 بنفسه كانت باقية على طسعة
 الامكان ليس فيها واجب فلا يكون
 فيها ملصق به شيء من الممكنات
 بطريق الأول فلا يوجد جدي شيء من
 الممكنات وقد وجدت الممكنات
 هذا خلف وإنما الزم هذا المقدور
 ممكنات توجد ممكنات ليس لها من
 نفسها وجود من غير أن يكون
 هناك واجب بنفسه في وعلم أن
 الناس قد تنازعوا في الممكنات هل
 يقتضو وجودها في ما يجب
 وجودها بحيث تكون اما واجبة
 الوجود معهما واما متعنة العدم
 أو قد يحصل ما تكون معهما بالوجود
 أو لمع امكان العدم وتكون
 موجودا مع الوجود مع امكان
 العدم فالاول قول الجمهور والثاني
 قول من يقول ذلك من المستنزة
 ونحوهم وكثير من الناس يتناقض
 في هذا الاصل فاذا ابتنا على القول
 الصحيح فلا كلام وان أردنا أن نذكر
 ما بين القولين قلنا الوجه الخامس
 أن الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد
 ممكن آخر لم يتحقق وجوده بل
 لا يتحقق وجوده إلا بما يتحقق
 وجوده وحيث قد اقتدرنا الجميع
 ممكنات ليس فيها ما يتحقق وجوده لم
 يحصل شرط وجود شيء من
 الممكنات فلا يوجد جدي شيء من

فأعل بر حده فهو في هذا الحال لم
يتحقق وجوده بعده فانه مادام
مقترا الى أن يصير موجودا فليس
بوجود فان كونه موجودا
ينافي كونه مقترا الى أن يصير
موجودا فلا يكون فيه موجود
فلا يكون فيه ما يحصل بشرط
وجود الممكن فضلا عن أن يكون
فيها ما يكون مبدئيا لممكن أو فاعلا
له فلا يوجد يمكن وقد وجدت
الممكنات فتسلسل الممكنات
يكون كل منها مؤثرا في الآخر متع
وهو المطلوب واعلم أن تسلسل
المؤثرات لا كان متعاطا ظاهر
الامتناع في فطر جميع العقلاء
يكن متقدما للتأثير فيكون في
تقرر يمكن المتأخر أن أخذوا
يقررونه وكان من أسباب ذلك
اشتباه التسلسل في الآثار التي هي
الافعال بالتسلسل في المؤثرين
الذين هم الفاعلون فان جسمين
صقروا بأبأ الهذيل العلاف ومن
اتبعهما من أهل الكلام المحدث
الذي ذه السلف والأئمة وسلكه
من سلكه من المعتزلة والكلابية
والكرامية وغيرهم اعتقدوا بطلان
هذا كله وعن هذا امتنعوا أن
يقولوا ان الرب يزل متكلما اذا
شاء ثم اختلفوا هل كلامه مخلوق
أو حادث النوع أو قديم العين وهو
معنى أو قديم العين وهو حرف
أو حرف وأصوات مقترة بعضها
ببعض أزلا وأبدا على الأقوال
(١) قوله يد السارق كذا في الأصل
غير مقيد بالسري والمقام يحتاج
اليه كنهه معصية

وأومس الى وهو حكمة في حجة الرداع وكل منها قائل أهل بالهلال النبي صلى الله عليه وسلم فامامه إذ
فلم يرجع الى بعده وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه
(فصل) قال الرافضي وقطع (١) يد السارق ولم يعلم أن القطع اليد العيني والجواب أن قول
القائل أن أبا بكر مجهول هذان أظهر الكذب ولوقدر أن أبا بكر كان يحضر ذلك لكان قول
سائغ لان القرآن ليس في ظاهرهما عين العين لكن تعين العين في قرآن من مسجودا قطعوا
أعيانها وبذلك مضت السنة ولكن أن النقل بذلك عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قطع السري
وأن الاستناد الثابت بذلك وهذه كتب أهل العلم بالأطراف موجودات ليس فيها ذلك ولأن أهل
العلم بالاختلاف ذلك قولهم لا يعظمهم لا يكرهه رضي الله عنه

(فصل) قال الرافضي وأسرقت النجاة السلي بالنار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن الاحراق بالنار والجواب أن الاحراق بالنار عن علي أشهر وأظهر منه عن أبي بكر وأنه
قد ثبت في الصحيح أن عليا أتى يقوم ثلاثة من غلاة الشيعة فخرهم بالنار فبلغ ذلك ابن عباس
فقال لو كنت أعلم أحرقتهم بالنار لمتي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب بعد الله ولضربت
أعناقهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتل فبلغ ذلك عليا فقال وجع ابن أم
الفضل ما أقطع على الهات فغلي حرق جماعة بالنار فان كان ما فعله أو بكرتمكر افعل على
أنكرتمه وان كان فعل على عمالنا بكرتمه على الأئمة فابكر أولي أن لا ينكره عليه

(فصل) قال الرافضي وخفي عليه أكثر أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلالة وقال
أقول فيها رأي أن يكن صوابا فمن الله وان يك خطأ فمن الله ومن الشيطان وقضى في الجلب سبعين
قضية وهو يدل على قصوره في العلم والجواب أن هذان أعظم البهتان وكيف يخفى عليه
أكثر أحكام الشريعة ولم يكن يحضره النبي صلى الله عليه وسلم من يقضى وبقي الأهور لم
يكن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر مشاورة لاحد من أصحابه منه ولهم ولم يكن أحد أعظم
اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم منه ثم عمر وقد ذكر غير واحد مثل منصور بن عبد
الجبار السعاف وغيره واجماع أهل العلم على أن الصديق أعلم الأمة وهذا بين فان الأمة تختلف
في ولايته في مسألة الافضلها هو بعلم بينه لهم وحجة ذكرها لهم من الكتاب والسنة كما بين
لهم موت النبي صلى الله عليه وسلم وتبيينهم على الأمار وقراءته عليهم الآية ثم بين لهم موضع
دفنه وبين لهم قتال ماني الزكامل استراب فيه عمر وبين لهم أن اخلافة في ريش في شقة بني
ساعدا ملطن من ظن أنها تكون في غرق ريش وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أول
حجة حجت من مدنية النبي صلى الله عليه وسلم وعلم الناس أدق ما في العبادات ولولا سعة علمه
بها لم يتم له وكذلك الصلاة استعمله فيها ولولا علمه بها لم يستخلفه ولم يستخلف غيره لافي حج
ولافي صلاة وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها أنس من أبي بكر
وهو أصح ما روي فيها وعليه اعتمد الفقهاء وفي الجملة لا يعرف لا يكره مسألة من الشريعة غلطها
وقد عرف الغير بمسائل كثيرة كالبط في موضعهم وقد تنازعت الصحابة بعده في مسائل مثل
الجد والآخر ومثل العمرين ومثل العول وغير ذلك من مسائل الفرائض وتنازعوا في مسألة
الطرام والطلاق الثلاث بكلمة والخلبة والبرية والسنة وغير ذلك من مسائل الطلاق وكذلك
تنازعوا في مسائل صارت مسائل نزاع بين الأمة الى اليوم وكان تنازعهم في خلافة عمر نزاع اجتihad
محض كل منهم يقر صوابه على اجتihadه كتنازع الفقهاء أهل العلم والدين وأما خلافة عثمان
فقوى النزاع في بعض الأمور حتى صار يحصل كلام غلط من بعضهم لبعض ولكن لم يقاتل

بعضهم بعضا بسد ولا بسف ولا غيره وأما في خلافة علي فتغلط النزاع حتى تغفلوا بالسوف
 وأما في خلافة أبي بكر فلم يعلم أنه استقر بينهم نزاع في مسئلة واحدة من مسائل الدين وذلك لكمال
 علم الصديق وعده ومعرفته بالأدلة التي تزيل النزاع فلم يكن يقع بينهم نزاع إلا ظهر الصديق من
 الجهة التي تفصل النزاع ما يزيل معه النزاع وكان عامة الحجج الفاصلة للنزاع يأتي بها الصديق ابتداء
 وقيل من ذلك بقوله عمر وغيره فقرة أبو بكر الصديق وهذا مما يدل على أن الصديق ورعته
 أفضل من عمر ورعته وعثمان ورعته وعلى ورعته فان أبو بكر ورعته أفضل الأئمة والأمة بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم الأقوال التي خولف فيها الصديق بعدموته قوله فيها أربع من قول من
 خالفه بعدموته وطرد ذلك الجدلوا الأخوة فان قول الصديق وجهور العصاة وأكابرههم أنه
 يسقط الأخوة وهو قول طوائف من العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي
 وأحمد كابن العباس بن سريج من الشافعية وأبي حفص البرمكي من الحنابلة وقد كثر ذلك رواة
 عن أحمد والذين قالوا بنسب الأخوة مع الجد كعلي وزيد بن مسعود اختلغا باختلاف
 معروف وكل منهم قال قولا خالفه فيه الآخر وأقره بقوله عن سائر العصاة وقد بسط الكلام على
 ذلك في غير هذا الموضوع في مصنف مفرد وبيننا أقول الصديق وجهور العصاة وهو الصواب
 وهو القول الرابع الذي يدل عليه الأدلة الشرعية من وجوه كثيرة ليس هذا موضع بسطها
 وكذلك ما كان عليه الأمر في زمن صديق الأمر في الله عنه من جواز دفع الحجج إلى العرة
 بالتمتع وإن من طلق ثلاثا بأكلمة واحدة لا يملكه المطلقة واحدها والراجح دون من يحرم القسح
 ويترك الثلاث فان الكتاب والسنة إنما يدل على ما كان عليه الأمر في عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم وخلافه في بكدون القول المخالف لذلك وما يدل على كمال حال الصديق وأنه أفضل من
 كل من وفي الأمة بل وعن ولي غيرهما من الأمر بعد الانبياء أنه من المعلوم أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أفضل الأولين والآخرين وأفضل من سائر الخلق من جميع العالمين وقد ثبت عنه
 في الصحيحين أنه قال كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدى
 وسيكون خلفاء ويكررون قالوا يا رسول الله فمتأخرنا قال أوفوا بيعة الأول فالأول ومن
 المعلوم أن من تولى بعد الفاضل إذا كان فيه نقص كثير عن سياسة الأول ظهر ذلك النقص
 ظهورا يبين أنه هذا المعلوم من حال الولاية إذا تولى حاكم بعد مقلد أو قاض بعد قاض أو شيخ بعد شيخ أو
 غير ذلك فان الثاني إذا كان ناقص الولاية نقصا يبين أنه ظهر ذلك فيه وتغيرت الأمور التي كان الأول
 قد نظمها ألغها ثم الصديق تولى بعد ذلك كل خلق سياسة فلم يظهر في الإسلام نقص وجه من
 الوجه بل قاتل المرتدين حتى عاد الأمر إلى ما كان عليه وأدخل الناس في الساب الذي خرجوا
 منه ثم شرع في قتال الكفار من أهل الكتاب وعلم الأمة ما خفي عليهم وقواهم لما ضعفوا
 وجعلهم لما جبنوا وأسرفهم سيرة توجب صلاح دينهم ودنياهم فاصبح الله بسببه الأمة في
 علمهم وقد تهم دينهم وكان ذلك ملاحظا لله على الأمة دينها وهذا مما يحق أنه أحق الناس
 بخلافه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قول الرافضي لم يعرف حكم الكلالة حتى قال
 فيها أنه فالجواب أن هذا من أعظم علمه فان هذا الرأي الذي رآه في الكلالة قد اتفق عليه
 جاهل العلماء بعد فهمه أخذوا في الكلالة بقول أبي بكر وهو من الأولياء ولا والد القول بالرأي
 هو معروف عن سائر العصاة كابن بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود زيد بن ثابت ومعاذ بن
 جبل لكن الرأي الموافق للعق هو الذي يكون لصاحبه أجران كراي الصديق فان هذا خير
 من الرأي الذي غاية صاحبه أن يكون له أجر واحد وقد قال قيس بن عباد لعل رأيت مسيرك

المعروفة في هذا الموضوع ثم إن
 جميعا وأما الهذيل الصلاف فمتعا
 ذلك في الماضي والمستقبل ثم إن
 جميعا كان أشد تعظيلا فقال بقتله
 الجنة والنار وأما أبو الهذيل فقال
 بفعله حر كات الجنة وسعدا الرب
 تعالى فيما لا يزال لا يمكن أن يتكلم
 ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكنه
 أن يتكلم وأن يفعل ثم صار الكلام
 والفعل يمكننا غير حدوث شيء
 يقتضي امكانه وأما أكثر أتباعهما
 ففروا بين الماضي والمستقبل كما
 ذكر في غير هذا الموضوع والمقصود
 هنا أنه لما جعل من جعل التسلسل
 نوعا واحدا كما جعل من جعل
 الدور نوعا واحدا حصلت شبهة
 فصار بعض المتأخرين كالأمدي
 والأبهري يوردون أسسولة على
 تسلسل المؤثرات ويقولون أنه
 لأجواب عنهم أفلا ذلك احتيج إلى بسط
 الكلام في ذلك
(فصل) وما سلمه هؤلاء
 المتأخرون في انطال الدور والتسلسل
 في العلل والمعلولات دون الآثار
 فهو طريق صحيح أيضا وإن كان
 منهم من يورد على ذلك شكوكا يجهز
 بعضهم عن حلها كما قد بسط في غير
 هذا الموضوع لكنه طريق طويل
 مشق لأحاجة السهول وهذا يسلكه
 أحسن النظار المتقدمين من أهل
 الكلام المحدث فضلا عن السلف
 والأئمة فشيخ المعتزلة والأشعرية
 والكرامية وغيرهم من أصناف
 أهل الكلام أثبتوا الصانع بطريق

هذا العهد بعده النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً على أن يتفقوا بل رأى رأيه ورواه أبو داود وغيره فلما كان مثل هذا الرأي الذي حصل به من سفك الدماء حاصل لا نفع صاحبه أن يكون عالماً فكيف بذلك الرأي الذي اتفق جماهير العلماء على حسنه وأما ما ذكره من قضائه في الجد سبعين قضية فهذا كذب وليس هو قول أبي بكر ولا نقل هذا عن أبي بكر بل نقل هذا عن أبي بكر بل على غاية جهل هؤلاء الرافض وكذبهم ولكن نقل بعض الناس عن عمر أنه قضى في الجد سبعين قضية ومع هذا أبو طالب عن عمر أنه لم يمت في خلافته سبعون جدًا كل منهم كان لابن ابنه أخوة وكانت تلك الوقائع تحتل سبعين قولاً مختلفة بل هذا الاختلاف لا يمتثل كل حديق العالم فليعلم أن هذا كذب وأما مذهب أبي بكر في الجد فإنه جعله أباً وهو قول بضعة عشرين العصاة وهو مذهب كثير من الفقهاء كما تقدم وهو أظهر القولين في البطلان ولهذا يقال لا يعرف لأبي بكر خطأ في الفتيا بخلاف غير من العصاة فإن قوله في الجد أظهر القولين والذي وزعوا الأخوة مع الجد وهم علي وزيد وابن مسعود وعمر في إحدى الروايتين عنه تفروفاً ذلك وجهور الفقهاء على قول زيد وهو قول مالك والشافعي وأحمد فالفقهاء في الجد إمام على قول أبي بكر وإمام على قول زيد الذي أمضاه عمر ولم يذهب أحد من أئمة الفتيا إلى قول علي في الجد وذلك لما يبين أن الحق لا يخرج عن أبي بكر وعمر فإن زيدا قاضي عمر مع أن قول أبي بكر أرفع من قول زيد وعمر كان متوقفاً في الجد ثلاثاً وثلاثين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين لنا الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا وذلك لأن الله تعالى سمى الجد باباً في غير موضع من كتابه كما قال تعالى أخرج أبو بكر من الجنة وقوله ملأ أيكم أبراهيم وقد قال يابن إسرائيل يابن آدم في غير موضع وإذا كان ابن الابن ابناً كان أبو الابن أباً ولأن الجد يقوم مقام الأب في غير مورد النزاع فإنه بسقط ولد الأم كالأب ويقدم على جميع العصبات سوى البنين كالأب ويأخذ مع الولد السدس كالأب ويجمع بين الفرض والتعصيب مع البنات كالأب وأما ما عرفت من زوج وأبون وأزوجة وأبون فإن الأم تأخذ ثلث الباقي والباقي للأب ولو كان معها جد أخذت الثلث كله عند جهور العصاة والعلماء إلا ابن مسعود لأن الأم أقرب من الجد وأما الجد فغير الجد والأم تأخذ ثلث الأب والجد لا تأخذ مع الجد إلا السدس وهذا مما يقوي به الجد ولأن الأخوة مع الجد الأدنى كالأعمام مع الجد الأعلى وقد اتفق المسلمون على أن الجد الأعلى يقدم على الأعمام فكذلك الجد الأدنى يقدم على الأخوة لأن نسبة الأخوة إلى الجد الأدنى كنسبة الأعمام إلى الجد الأعلى ولأن الأخوة لو كانوا الكونهم بنى الأب يشاركون الجد لكان بنوا الأخوة كذلك كما يقوم بنوا البنين مقام آبائهم ولما كان بنوا الأخوة لا يشاركون الجد كان آبائهم الأخوة كذلك وعكسه البنون لما كان الجد يفرضه مع البنين فرضه مع بنى البنين وأما الحجة التي تروى عن علي وزيد في أن الأخوة يشاركون الجد حديث شهود ذلك بأصل شجرة خرج منها فرع خرج منه غصنان فأحد الغصنين أقرب إلى الأصل وأخر منه فرع آخر منه فرع واحد ولأن الجد هو أقرب إلى الآخر أقرب من الجد إلى الفرع الأول هضمون هذه الحجة أب الأخوة أقرب إلى المسكن الجد ومن تدبر أصول الشريعة علم أن حجة أبي بكر وجهور العصاة لا تعارضها هذه الحجة فإن هذه لو كانت صحيحة لكان بنوا الأخوة أولى من الجد ولكان لهم أولى من الجد لأن نسبة الأخوة من الأب إلى الجد أبي الأب كنسبة الأعمام بنى الجد إلى الجد الأعلى جد الأب فلما أجمع المسلمون على أن الجد الأعلى أولى من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الأخوة وهذه حجة مستقلة تقتضي ترجيح الجد على الأخوة وأيضاً لقائلون بمشاهدة الأعمام بعد الجد أقوال

الحديث والامكان وما يتعلق بذلك من غير احتياج إلى بناء ذلك على إبطال الدور والتسلسل كما هو الموجود في كتبهم فلا يوجد بناء اثبات الصانع على قطع الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الآثار في كلام مثل أبي علي الجبائي وأبي هاشم وعبد الجبار بن أحمد وأبي الحسين البصري وغيرهم ولا في كلام مثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي بكر بن فورس وأبي الحسن الأسفراييني وأبي المعالي الجويني وأمثالهم ولا في كلام محمد بن كرام ومحمد بن الهيصم وأمثالهما ولا في كتبهم يوافق المتكلمين في كثير من طرقهم مثل كلام أبي الحسن التيمي والقاضي أبي يعلى وأبي الوفا بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وكذلك غير هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وفي كلام مشككي الشيعة كالسوى والطوسي وأمثالهما لأعلم أحد من متكلمي طوائف المسلمين جعل اثبات الصانع موقفاً على إبطال الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الآثار وإن كان هؤلاء ينفون ما يطلونه من الدور والتسلسل فللمقصود أنهم لم يجعلوا اثبات الصانع متوقفاً عليه بل من ذكرهم منهم إبطال التسلسل يتركه في مسائل الصفات والأفعال فإن هذا فيه نزع مشهور

فيسد كرون ابطال التسلسل
مطلقا في العلل والا ثارا لاطال
حوادث لا أول لها بدليل التطبيق
ونحوه وأما التسلسل في الفاعلين
والعلل الفاصلة والعلل القائسة
دون الا ثارتا فمهم مع اتفاقهم على
بطلانه لا يحتاجون اليه في اثبات
الصانع وأما التسلسل في الآثار
والشروط فهذا يحتاج اليه من
احتياج من نفاة ما يقوم به من
المقدورات والمرادات كالكلالية
وأكثر المعتلة والكرامية ومن
وافق هؤلاء ومن أقدمهم رأيته
ذكر نفي التسلسل في اثبات
واجب الوجود في الموقرات خاصة
دون الا ثوارين سينالوهو يراه
على نفي التسلسل في العلل فقط
ثم اتبعهم سلك طريقته
كالمسهروردي المقتول وأمثاله
وكذلك الرازي والطوسي وغيرها
لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج
الطريقة التي في الدور أيضا والدور
القبلي مما اتفق المقلد على نفيه
ولو صرح انتقائه لم ينجح المتقدمون
والجهوهر الى ذلك لان
المستدل بدليل لس عليه أن
يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال
من الاحتمالات وينفيه فان هذا
لانهاية وانعاليه أن ينفي من
الاحتمالات ما يتقدم ولا ريب أن
انقصاد الاحتمالات يختلف
باختلاف الاحوال ولعل هذا هو
السبب في أن بعض الناس يذكر
في الالفة من الاحتمالات التي ينفيها

معارضه متافضة الدليل على شيء منها كما يعرف ذلك من يعرف القرائض فعلم أن قول أبي بكر في
الجداء صريح الاقوال كما أن قوله دائما صريح الاقوال

(فصل) قال الرافضى فأى نسبة له عن قال سألوني قبل أن تفقدوني سألوني عن طرق
السماة فأى أعرف بها من طرق الارض قال أبو البصري رأيت عليه بعد المنبر بالكوفة وعليه
مدرة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم متقدما بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم معيا
بما ترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده ما ترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدم على المنبر
فكشف عن بطنه فقال سألوني من قبل أن تفقدوني فأتينا بين الجوامع منى علمهم هذا سقط العلم
هذا العابد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما رزقني رسول الله صلى الله عليه وسلم رزقا من
غروى أى إلى فوائده (١) بيتى وسادة فخلست عليها لاقتبأ أهل التوراة بتوراتهم
وأهل الانجيل بالانجيلهم حتى ينطق الله التوراة والانجيل فتقول صدق على قدأناكم عما
أرسل الله في وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون والجواب أما قول على سألوني فأتينا كان
يخاطب بهذا أهل الكوفة ليعلمهم العلم والدين فان عليهم كانوا لاجها لا يركوا النبي صلى الله عليه
وسلم وأما أبو بكر فكان الذين حول منبره كبراء أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين تعلوا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم والدين فكانت رعية أبي بكر أعلم الامة وأدينها وأما الذين
كان على مخاطبتهم فمهم من جلة عوام الناس التابعين وكان كثير منهم من شرار التابعين ولهذا
كان على رضى الله عنه ينهم ويدعو عليهم وكان التابعون بمكة والمدنية والشام والبصرة خيرا
منهم ووجد جمع الناس الاقضية والقضاة المتغولة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى فوجدوا
أصوبها وأهلها على علم صاحبها أمروا أبي بكر عمر ولهذا كان ما وجد من الامور التي وجد
نص يخالفها عن عمر أقل مما وجد من على وأما أبو بكر فلا يكاد يوجد نص يخالفه وكان هو الذي
يفصل الامور المشبهة عليهم ولم يكن يعرف منهم اختلاف على عهده وعامة ماتنا زعوا فيهم من
الاحكام كان بعد أبي بكر والحديث المذكور عن على كذب ظاهر لا يجوز نسبة مثله الى على
فان عليا أعلم بالله ودين الله من أن يحكم بالتوراة والانجيل اذ كان المسلمون متفقين على أنه
لا يجوز لمسلم أن يحكم بين أحد الا بما أنزل الله في القرآن واذا انحساركم اليهود والنصارى الى
المسلمين لم يجز لهم أن يحكموا بينهم الا بما أنزل الله في القرآن كما قال تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك
الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا باقوا فمهم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون
للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوا الى قوله فان حاكم فاحكم بينهم وأعرض عنهم وان تعرض
عنهم فلن يضر شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين الى قوله فاحكم
بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما دلت الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو
شاء الله لجلعكم امة واحدة ولكن ليسوا قوما اتاكم فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم
جميعا الى قوله وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض
ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم بعض ذنوبهم وان كثير من الناس
لما سقون واذا كان من المعلوم والكتاب والسنة والاجماع أن الحاكم بين اليهود والنصارى
لا يجوز أن يحكم بينهم الا بما أنزل الله على محمد سواء وافق ما يدينهم من التوراة والانجيل
أو يوافقهم كان من نسب عليا إلى أن يحكم بالتوراة والانجيل بين اليهود والنصارى أو يفتهم
بذلك ويندبه بذلك إما أن يكون من أجل الناس بالدين وما يجد حجة صاحبه وامان أن يكون

(١) قوله يثبت كذا في الاصل

والمعروف وضعت فتركته معصية

ما لا يحتاج غيره إلى ذلك ولكن هذا ضابطه كإثبات الأسوة والمعاضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لانهائية لها فان هذا من باب الخواطر الفلسفة وهذا لا يحسبه أحد إلا الله تعالى وإذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فان الله يسر من الهدى ما يسير له فساد ذلك فان هدايته خلفه وأرشادهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطولهم في قصد أو عذر ولهذا لما شرح الرازي طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود قال انه لم يذكر فيها بطلان الدور وكسر ما ذكره في ابطال الدور ثم قال والانصاف أن الدور معلوم للطلان بالضرورة وابن سينا اعتماده لذلك والطريقة التي سلكها ابن سينا في اثبات واجب الوجود ليس هي طريقة أئمة الفلاسفة القدماء كاربسطو وأمثاله وهي عند التحقيق لا تفيد الاثبات بمجرد وجود واجب وأما كونه مغاير للاطلاق فهو مبني على نفي الصفات وهو نوع جديد من الفساد الذي هدى بنافساده في غير هذا الموضع (١)

من سلك هذه الطريقة قد يفتى في الامر بالاسكال وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كما يقوله أهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود من متأري متصوفة هؤلاء الفلاسفة

(١) بياض بالاصل

زئبقا لهذا أو أراء القدر حتى على مثل هذا الكلام الذي يستحق صاحبه الذم والعقاب دون المدح والثواب

(فصل) قال الرافضي وروى البيهقي بإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر إلى آدمي في علمه وإلى غيره في تفقه أو إلى إبراهيم في حله وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فليستقر إلى علي بن أبي طالب فائتبه ما تفرق فيهم والجواب أن يقال أولاً أن اسناد هذا الحديث والبيهقي يروي في فضائل الأحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة كما ثبت عادة أمثاله من أهل الحديث ويقال ثانياً هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ريب عند أهل العلم بالحديث ولهذا لا يذكر أهل العلم بالحديث وإن كانوا أحراراً على جمع فضائل علي كالتسائي فإنه قصد أن يجمع فضائل علي في كتاب سماه الخصائص والترمذي قد ذكر أحاديث متعددة في فضائله ومنها ما هو ضعيف بل موضوع ومع هذا لم يذكرها وهذا ونحوه

(فصل) قال الرافضي قال أبو عمر الزاهد قال أبو العباس لأنه لم أحد أقوال بعدنبيه مدفوع من ثبت إلى محمد الأعلى فسأله الأكارب أبو بكر وعمر وأشباههم ما حق انقطع السؤال ثم قال بعد هذا بما بكل من زاد إلى ههنا علماً جالوا أصبته حجة الجواب أن هذا النقل ان صح من ثعلب فثعلب لم يذكره أسناداً حتى يحتج به وليس ثعلب من أئمة الحديث الذين يعرفون مصحبه من سبقه حتى يقال قد صح عنه إذا قال ذلك أحد أو يوجب من معين أو البخاري ونحوهم بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء يذكر أحاديث كثيرة لا أصل لها فكيف ثعلب وهو قد سمع هذا من بعض الناس الذين لا يذكر ما يقولون عن أحد وعلى رضى الله عنه لم يكن يقول هذا بالمدينة لا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان وإنما كان يقول هذا في خلافة في الكوفة يعلم أولئك الذين لم يكونوا يفعلون ما ينبغي لهم علمه وكان هذا التصريح في طلب العلم وكان على رضى الله عنه بأمرهم بطلب العلم والسؤال وحديث دليل من زاد يدل على هذا أن كميلاً من التابعين لم يحسبه إلا بالكوفة فدل على أنه كان يرى تقصير من أولئك عن كونهم حله للعلم ولم يكن يقول هذا في المهاجرين والانصار بل كان عظم التنازع عليهم وأما أبو بكر فلم يسأل علياً قط عن شيء وأما عمر فكان يشاور العصاة عثمان وعلياً وعبد الرحمن وإن مسعودي زيد بن ثابت وغيرهم فكان على من أهل الشورى كعثمان وابن مسعود وغيرهما ولم يكن أبو بكر ولا عمر ولا غيرهما من كبار العصاة يتخصان علياً بسؤال والمعروف أن علياً أخذ العلم عن أبي بكر كافي السنن عن علي قال كتب إذا سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً فتعني الله به ما شاء أن ينفعني وإذا حدثني غيره حديثاً استعملته فإذا حدثني مسدقة وحديثي أبو بكر وصديق أبو بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مؤمن يذنب ذنباً فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي ثم يستغفر الله اغفر الله له

(فصل) قال الرافضي وأهل حدود الله فلم يقتص من خالدين الوليد ولا حذته حيث قيل ما لبث من نورة وكان مسلماً وتزوج امرأته له قتله وضاحجهما وأشار عليه عمر بقتله فلم يقتله والجواب أن يقال أولاً أن كان ترك مثل قاتل المعصوم مما يكره على الأئمة كان هذا من أعظم حجة شيعة عثمان على علي فان عثمان خرم من ملء الأرض من مثل ما لبث من نورة وهو خافعة المسلمين وقد قتل مظلوماً شهيداً بلا تأويل مسوق لقتله وعلى لم يقتل قتله وكان هذا من أعظم ما اعتن به شيعة عثمان عن مبايعته علي فان كان علي له عذر شرعي في ترك قتل عثمان

44

كاتب عربي وابن سبعين وأمثالهما
والقول بوحدة الوجود قول حكمة
أرسطو وأتباعه عن طائفة من
الفلاسفة وأبطاله والقاتلون
بوحدة الوجود حقيقة قولهم هو قول
ملاحدة الدهرية الطبيعية الذين
يقولون ما هم موجود الألهة العالم
المشهود وهو واجب بنفسه وهو
القول الذي أطهره فرعون لكن
هو لا ينامعون أولئك في الاسم
فأولئك يسمون هذا الوجود
بأسماء الله وهو لا يسمونه
بأسماء الله وأولئك يحسبون أن
الاله الذي أخبرني عنه الرسل هو
هذا الوجود وأولئك يقولون هذا
وأولئك لهم وجهه إلى الوجود
الخلق وأولئك ليس لهم توجه إليه
وفساد قول هؤلاء يعرف بوجوهها
العلم عايشا حدوده كالطير
والصهاب والحيوان والنبات
والمعدن وغير ذلك من الصور
والاعراض فإن هذه مجتمع أن يكون
وجودها واجبا لكونها كانت
معدومة ويجمع أن تكون متعة
لكونها وجدت فهذه مما يعلم
بالضرورة أنها لم تكن ليست واجبة
ولا متعة ثم إن الرازي جعل هذه
الطريقة التي سلكها ابن سينا هي
العمدة الكبرى في إثبات الصانع كما
ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب
الوجود ونهاية العقول والمطالب
العالية وغير ذلك من كتبه وهذا
مما لم يسلكه أحد من النظار
المعروفين من أهل الإسلام بل لم

يكن في هؤلاء من سلك هذه الطريقة في اثبات الصانع فضلا عن أن يجعلها هي المذوق يجعل منهاها على ما سلكه كره من المقدمات وقدر أيت من أهل عصرنا من يصف في أصول الدين ويصنعون عند جميع الدين على هذا الأصل تعالى ولا يمكن منهم لا يترك دليلا أصلا بل يجعل عمدته في النهاية امتناع وجود ما لا يتناهي من غير جهة أصلا ولا تفريق بين النوعين وربط على ذلك جميع أصول الدين فمن هؤلاء المصنفين من يدخل مع أهل وحدة الوجود المدعين التصديق والعرفان ويعقد جهة قصيدة ابن الفارض لكونه قراها على القنوي وأعان على شرحها لمن شرحها من اخوانه وهم مع هذا يدعون أنهم أعظم العالم توحيدا وتحقيقا ومعرفة فلينظر العاقل ما هو الرب الذي اثبت هؤلاء وما هو الطريق لهم الى اثباته وتناقضهم فيه فالقائلين بوحدة الوجود يقولون بقسم العالم تصريحا ولا يوافقون مستلزم التسلسل ودليله الذي اثبت به واجب الوجود عمدته فيه في كل ما يسمى تسلسلا أو إضافيا قيماته من أصول الدين يذكر حدوث العالم موافقة للتكليم المبطلين للتسلسل مطلقا في المؤثرات والا تثار ومع هؤلاء يقول وحدة الوجود المستلزقة تقدمه والتسلسل موافقة لتصفوه الفلاسفة الملاحدة

تكون مسئلة اجتهاد كل رأى أي بكر فيها أن لا يقتل ظالما وكان رأى عمر فيها قتله وليس عمر بأعلم من أي بكر لا عند السنة ولا عند الشيعة ولا يجب على أي بكر ترك رأيه لرأى عمر ولم يظهر دليل شرعي أن قول عمر هو الراجح فكيف يجوز أن يجعل مثل هذا على أي بكر الامن هو من أقل الناس علما ودينا وليس عندنا أخبار صحيحة ثابتة بان الأمر جرى على وجهه وجب قتل ظالما وأما ذكره من تزوجه بأمر أنه ليلته قتله فهذا مما لم يعرف ثبوته ولو ثبت أن كان هنالك تأويل يمنع الرجم والفقهاء مختلفون في عدة الوفاة هل يجب للكافر على قولين وكذلك تنازعوا هل يجب على النعمة عند وفاته على قولين مشهورين للسلمين بخلاف عدة الطلاق فان تلك بسبب الوفاة فلا بد من راحة الرحم وأما عدة الوفاة فمجرد العقد فاذا مات قبل النكاح لم يجب لها فهل تعتمد من الكافر أم لا فيه نزاع وكذلك ان كان دخل بها وقد حاضت بعد النكاح حصة هذا اذا كان الكافر مسلما أو ما لم تذاق اقل أو مات على رذته ففي مذهب الشافعي وأحدوا في يوسف ومحمد ليس عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بائنة لان النكاح بطل بردة الزوج وهذه الفرقة ليست طلاقا عند الشافعي وأحدوه طلاقا عند مالك وأبي حنيفة ولهذا لم يوجبوا عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بائنة فان كان لم يدخل بها فلا عدة عليها كالمسلمين عليها عدة من الطلاق ومعلوم أن ظالما قتل مائة من نوره لانه رآه مرتدا فاذا كان لم يدخل بأمراته فلا عدة عليها عند عامة الفقهاء وان كان قد دخل بها فله يجب عليها استبراء بحضة لا بعده كاملة في أحد قولهم وفي الآخر بثلاث حضض وان كان كافرا أو ضلعا ليس على امرأته عدة وفاة في أحد قولهم وإذا كان الواجب استبراء بحضة فقد تكون حاضت ومن الفقهاء من يجعل بعض الحضة استبراء فاذا كانت في آخر الحيض جعل ذلك استبراء لانه لا تملك على امرأته الرحم وبالجملة فنحن نعلم أن القضية وقعت على وجه لا يبرح فيها الاجتهاد والظن بمثل ذلك من قول من يتكلم بلا علم وهذا ما حرمه الله ورسوله

(فصل) قال الرافضي وخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في توريث بنت النبي صلى الله عليه وسلم ومنعهما فقلت وتسمى بخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أن يتخلفه والجواب أما الميراث فجميع المسلمين مع أي بكر في ذلك ما خلا بعض الشيعة وقد تقدم الكلام في ذلك وبنينا أن هذا من العلم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن قول الرافضة ما طلق قطعوا وكذلك ما ذكر من فذلك والتخلف بعد أي بكر على هذا القول وأبو بكر وعمر لم يتعلقا من ذلك ولا غيرهما من الصغار بشئ ولا أعيا أهلهم من ذلك شيئا وقد أعيا بني هاشم أمعاف أضاف ذلك ثم لواحق محتج بأن عليا كان يمنع المال ابن عباس وغيره من بني هاشم حتى أخذ ابن عباس بعض مال البصرة وذهب به لم يكن الجواب عن علي إلا أنه أمام عادل قاصد للفق لا يهتم في ذلك وهذا الجواب هو في حق أي بكر بطريق الأولى والأخرى وأبو بكر أعظم محبة فاطمة ومراعاة لها من علي لأن عباس وابن عباس بعلي أشبهس فاطمة بأبي بكر فان فضل أبي بكر على فاطمة أعظم من فضل علي على ابن عباس وليس تبرئة الانسان لفاطمة من الظن والهوى وأولى من تبرئة أبي بكر فان أبي بكر أمام لا يتصرف لنفسه بل للسلمين والمال لم يأخذ لنفسه بل للسلمين وفاطمة تطلب لنفسها والضرورة تعلم أن بعدنا حكم عن اتباع الهوى أعظم من بعدنا الحكم الطالب لنفسه فان علي أبي بكر وغيره مثل هذه القضية لكثرة تسليتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من علم فاطمة وإذا كان أبو بكر أولى بعلم مثل ذلك وأولى بالعدل في جعل فاطمة أعظم منه في ذلك وأعدل كان من أجعل الناس لاسما وجميع المسلمين الذين لا غرض لهم مع أي بكر في هذه

المسئلة فجميع ائمة الفقهاء عندهم أن الانبياء لا يورثون مالا ولا كلهم يحب فاطمة ويكظم قدرها
رضى الله عنها لكن لا يترك ما علموه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحدهم الناس ولم
يامرهم الله ورسوله أن يأخذوا دينهم غير محمد صلى الله عليه وسلم لأن آفانه ولا عن غير آفانه
وانما أمرهم الله بطاعة الرسول واتباعه وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال ما أطلع قوموا أمرهم
أمر أفكف يسوع للايمان تعدل عما علمت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يحيى عن
فاطمة في كونها طلبت الميراث فظن أنها تارث

(فصل) وأما نصيبته بخليفة رسول الله فان المسلمين مجمعون على أن كان الخليفة هو
المستخلف كما ادعاه هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخلفه كما يقول ذلك من يقوله
من أهل السنة وان كان الخليفة هو الذي خلف غيره وان كان لم يستخلفه ذلك الغير كما يقوله
المجهول فيصح في هذا الاسم الى الاستخلاف والاستعمال الموجود في الكتاب والسنة يدل على
أن هذا الاسم يتناول كل من خلف غيره سواء استخلفه أو لم يستخلفه كقوله تعالى ثم جعلناكم
خلافا في الأرض من بعدهم لنتفكر كيف تعملون وقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف
الأرض الآية وقال ولولا ما جعلنا منكم ملائكة في الأرض تخلفون وقوله وانما جعلكم
انجيلكم خلفاء من بعدكم فوج وفي القصة الأخرى خلفاء من بعد عاد وقال موسى لآخيه
هرون اخلقي في قومي فهذا استخلاف وقال تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفا لمن
أراد أن يذكر وقال ان في اختلاف الليل والنهار في هذا اختلاف هذا وهذا اختلاف هذا وهذا
يتعاقبان وقال موسى عسى ربكم أن يهلك عديكم ويستخلفكم في الأرض فنتظر كيف تعملون
وقال تعالى وعاد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين
من قبلهم وقال للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة وقال يادادوا جعلنا خليفة في الأرض
فقال هذه المواضع ليكون الثاني خليفة عن الأول وان كان الأول لم يستخلفه وسمى الخليفة
خليفة لأنه خلف من قبله والله تعالى جعله بخلفه كما جعل الليل بخلف النهار والنهار بخلف الليل
ليس المراد أنه خليفة عن الله كما ظنه بعض الناس كما قد بسطناه في موضع آخر والناس يسمون
ولاة أمور المسلمين الخلفاء وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهتدين من بعدى ومعلوم أن عثمان لم يستخلف عليا وعمر لم يستخلف واحدا معينا وكان يقول
ان استخلف فان أبابكر استخلف وان لم استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف
وكان مع هذا يقول لا يكرى بالخليفة رسول الله وكذلك خلفاء بني أمية وبني العباس كثير منهم
لم يستخلفه من قبله فعلم أن الاسم عام فيمن خلف غيره وفي الحديث ان من دبت أنى رأيت أو
قال رجة الله على خلفائي قالوا ومن خلفاؤك يا رسول الله قال الذي يحسن سني ويعلمها الناس
وهذا ان صرح من قول النبي صلى الله عليه وسلم فهو صحبة في المسئلة وان لم يكن من قوله فهو يدل
على أن الذي وضعه كان من عادتهم استعمال اللفظ الخلفه من خلف غيره وان لم يستخلفه فاذا قام
مقامه وسد مسدده في بعض الأمور فهو خليفة عنه في ذلك الأمر

(فصل) قال الرافضي ومنها ما رووه عن عمرو بن لوثيم الحافظ في كتابه حلية الأولياء أنه
قال لما حضره باليتي كنت كبت القوم فيسموني ما بدالهم ثم جاءهم أحب قومهم اليهم
فذهبوني وجعلوا نفي شرا ونفي قديدا قالوا في كون عذرة ولا كون بشرا وهل هذا
الاسم والقول الكافر باليتي ثبت ترابا (قال) وقال ابن عباس عند احتضار مولانا لى لعل الأرض
ذهبوا وشه معه لا فتدبته بنفسى من هول المطلاع وهذا مثل قوله ولولأن الذين ظلموا ما في

أحمد هي الأولى لمفوضي أو غيرهم
فوجود كل ممكن الوجود هو من
غيره ثم قال تنبيه أمان بتسلسل
ذلك إلى غير النهاية فيكون كل واحد
من أحدات السلسلة ممكن في ذاته
والجملة معقدة بها فتكون غير
واجبة أيضا ويجب تغييرها ولتزد
هذا بياناً (١) شرح كل جملة كل
واحد منها معلول فإنها تقتضي علته
خارجة عن أحداتها ذلك لأنها إما
أن لا تقتضي علته أصلاً فتكون
واجبة غير معلولة وكيف يتأتى هذا
وإنما يجب بذاتها وأما أن تقتضي
علته هي الأحدات بأسرها فتكون
معلولة أحداتها فإن تلك الجملة
والكل شيء واحد وأما الكل بمعنى
كل واحد فليس بحسبه الجملة وأما
أن تقتضي علته هي بعض الأحدات
وليس بعض الأحدات أولى بذلك من
بعض أن كان كل واحد منها معلولاً
ولأن علته أولى بذلك وأما أن
تقتضي علته خارجة عن الأحدات
كلها وهو الثاني (إشارة) كل علة
جملة هي غير شيء من أحداتها فهي
علة أولاً لا لأحداتها جملة ولا
فتكون الأحدات غير محتاجة
إليها فالجملة إذا خلت بأحداتها
لم تحتاج إليها بل ربما كان شيء علة

(١) قوله بياناً شرح كذا في الأصل
ولعل لفظ شرح من غير من الناسخ
أو يكون الأصل بياناً وشرحا
وعلى كل حال فأقول الكلام كل جملة
الح كنه معصمه

الأرض جميعاً وبشئ معه لا فتدوا به من سوء العذاب فليختر لنفسه العاقول قول الرجلين عند
احتضارهما قول علي متى أتى الأجداد مجدداً وخزيه متى ألقاها متى بعث أشقاها
وقوله حين ضربه ابن مسلم فزوت ورب الكعبة والجواب أن في هذا الكلام من الجهالة
ما يدل على فطرية جهل قائله وذلك أن ما ذكره على قد نقل مثله عن هودون الذي بكره
وعثمان وعلى بل نقل مثله عن بكره عن بني أبي طالب من أنوار ج كقول بلال عتيق أبي بكر
عند الاحتضار وأمر أنه يقول وأمر به وهو يقول وأمره أن يقول الأجداد مجدداً وخزيه
وكان عمر قد طالعنا لعمري في قصة الأرض فقال اللهم اكفني بلالاً ونوبه فاحال الحول وفيهم
عين تطرف وروى أبو نصير في الحلية حدثنا القطيعي حدثنا الحسن بن عبد الله سعد ثناء عمر بن
سأرحه ثناء عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن الحريث بن حمير
قال طعن معاذ وأبو عبيدة وشريحيل بن حسنة وأوفاءك الأشعري في يوم واحد فقال معاذ له
رحمك ربكم ودعونيكم وقض الصالحين عليكم اللهم آت آل معاذ النسيب الأوفر من هذه الرحمة
فما أمسى حتى طعن ابنه عبد الرحمن بكراهة الذي كان به بكى وأحب الخلق إليه فخرج مع المسجد
فوجد مسقراً وباقفال بأحد الرجن كيف أنت قال بأب الحقي من ربك فلا تكون من المتعثرين
قال وأما سمعني أن شاء الله من الصابرين فأمسك لئلا تم دفنه من القدو طعن معاذ فقال حين
اشتدبه التزعزع فزعزع فرعاً لم ينزع أحد وكان كلما أفاق فزع طرفة وقال رب اخنق خنقاً فزعزعك
أنك لتعلم أن علي يجهل وكذلك قوله فزوت ورب الكعبة قد قالها من هودون على قالها عمر بن
فهيمة مولى أبي بكر الصديق لما قتل يوم بئر معونة وكان قد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مع سرية
قبل مجده قال الجلاء بالسير طعن جبار بن سلمي فأنفذ فقال عمر فزوت والله فقال جبار ما قوله
فزوت والله قال عروة بن الزبير يرون أن الملائكة دفنته وشب الخارجي لما طعن دخل في
الطعنة وجعل يقول ومعلت البيداء رتضى وأعرف شخصاً من أصحابنا بالحضرة الوفاة
جعل يقول حبسني ها قد حبستك حتى خرجت نفسك ومثل هذا كثير وأما خوف عرفني
جميع الضاري عن السور بن خزيمة قال لما طعن عمر جعل يالم فقال ابن عباس وكان يهجره
أي يزيل جوعه يا أمير المؤمنين لئن كان ذلك لقد صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحسنت
حبيبته ثم فارقت وهو عند راض ثم صحبت أبا بكر فأحسنت حبيبته ثم فارقت وهو عند راض ثم
صحبت المسلمين فأحسنت حبيبهم ولئن فارقتهم لتفارقتهم وهم عند راضون فقال أماً ما ذكر من
صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه فإن ذلك من من الله به علي وأما ما ذكر من صحبة
أبي بكر ورضاه فإن ذلك من من الله به علي وأما ما ترى من خزي فهو من أجل ما أحل
أصحابك والله لو أن لي طلاع الأرض لا فتدبت به من عذاب الله قبل أن أراه وفي جميع الضاري
عن عمرو بن ميمون في حديث قاتل عمر قال يا ابن عباس أقتر من قتلي قال ساعة ثم جاء فقال
غلام الغيرة قال الصنع قال نعم قال قائله الله لقد أمرت بمعروفه والحمد لله الذي لم يجعل قلبي بيد
رجل يدعى الإسلام فدكت أنت وأولئك تحبان أن يكثر العالج بالمدينة وكان العباس أكرهم
رفقاً فقال إن شئت فعلت أي أن شئت قتلناهم قال كذبت بعدما تعلموا لبساتكم وصلوا
قبلتكم وجروا بحكم فاحتمل إلى بيته فأنطقنا معه وكان الناس لم تصبهم مصيبة قبل ومثد فاقائل
يقول لا بأس وقائل يقول أخاف عليه فأتى بسيفه فشر به فخرج من جوفه ثم أتى بلبن فشر به فخرج
من جوفه ففعلوا به بيت ودخلنا على وجاءه الناس يشنون عليه وجاء رجل شاب فقال أبشر يا أمير
المؤمنين بيشري الله الله من حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم في الإسلام ما قد علمت

ووليت فعلت ثم شهادة قال وحدث ذلك ثقافا لعل ولاي قلبا دبرا اذا الزوم على الارض فقال
 ردوا علي السلام قالوا يا ابن ابي ارفع ازارك فانه اني لثوبك واثقي لركب يا عبد الله من عمر
 انظر معا علي من الدين خسيه فوجسته وثمانين الفا او نحو ذلك قال ان وفيه مال الا عمر فاذن
 اموالهم والا فاسأل في بني عدي بن كعب فانهم ثقات اموالهم والا فاسأل في قرش ولا تعمد الي
 غيرهم فاذن في هذا المال انطلق الي عائشة ثم المؤمن فقل بقرأ عليك عمر السلام ولا تقل امير
 المؤمنين فاذن في اليوم للمؤمنين اميرا وقل يستأذن عمر بن الخطاب ان يدفن مع صاحبه فسلم
 واستأذن ثم دخل عليها فوجدها قاعده تبكي فقال بقرأ عليك عمر السلام ويستأذن ان يدفن مع
 صاحبه قالت كنت اريد من نفسي ولا وثريه اليوم على نفسي فلما اقبل قبل هذا عبد الله بن عمر
 قنجا فقال ارفعوني فاستند رجل اليه فقال ما الذي قال الذي تحب يا امير المؤمنين اذنت
 قال اذنت لهما كان شي اهمهم من ذلك فاذا انقضت فاجلوني ثم سلم وقل يستأذن عمر بن الخطاب
 فان اذنت لي فادخلوني وان ردتني فردوني الي المقابر المسلمين وذكروا الحديث في نفس
 الحديث انه يوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عترة راض ووعيته عترة مشرورة مقرون
 بعده فيهم ولما مات كانهم يصابوا عصبية قبل مصيبتهم لعظم الحزن فحدث في الصباح ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذين آمنوا انتم خير امة اخرجت للناس تعلمون انهم خير امة
 وشر اراعتكم الذين يفتضونهم ويغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم ولم يقتل عمر رضي الله عنه
 رجل من المسلمين لرضا المسلمين عنه وانما قتله كافر فارسي مجوسي وخشيته من الله لكال عليه
 فان الله تعالى يقول انما يخشى الله من عباده العلماء وكان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 ولصبره اذ زين كافر زلزل من الكه وقرأ عليه ابن مسعود سورة النساء فبلغ الي قوله فكيف
 اذا جن من كل امة شهيد وجنايا على هؤلاء شهيد اقال حسبل فظفرت الي عصبية وهما
 تذرفان وقد قال تعالى قلما كنت بدعا من الرسل وما ادرى ما يفعل بي ولا بكم وفي جميع مسلم
 انه قال لما قتل عثمان بن مظعون قال ما ادرى والله وان رسول الله ما يفعل بي ولا بكم وفي
 الترمذي وغيره عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اني ارى ما لا ارون واسمع ما لا
 اسمعون املت السماء وحق لها ان تظلم فافها موضع اربع اصابع الا ومثل واضع جبهة ساجدا
 لله والله لو تعلمون ما علم لضحكتم قلسا وليكنتم كثيرا وما تلذذتم بالنساء على الفراش ونفرتم الي
 الصدقات تحارون الي الله وحدث اني كنت خبيرة تعضد وقوله وحدث اني كنت خبيرة تعضد قبل
 انه من قول ابي ذر لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ان الذين هم من خشيته هم
 مشفقون والذين هم بآيات ربهم يوشكون والذين هم يبرهم لا يشركون الآية وفي الترمذي
 عن عائشة قالت قلت يا رسول الله هو الرجل يزي ويسرق ويخاف فقال لا يا ابنة الصديق ولكنه
 الرجل يصلي ويتصدق ويخاف ان لا يقبل منه واما قول الراضي وهل هذا الا مساو لقول
 الكافر بالتي كنت تراها فهذا اجل منه فان الكافر يقول ذلك يوم القيامة حين لا تقبل توبة
 ولا تنفع حسنة واما من يقول ذلك في الدنيا فهذا ياقوله في دار العمل على وجه الخشية لله فشاب
 على خوفه من الله وقد قالت مريم بالتي متى قبل هذا وكنتم نساء منساي لم يكن هذا اكثري
 الموت يوم القيامة ولا يجعل هذا كقول اهل النار كما اخبر الله عنهم بقوله وتنادوا يا مالك لبعض
 علينا بك ذلك قوله ولوان الذين تلجوا امانا في الارض جميعا ومنه معه لا فتدواهم سوء
 العذاب يوم القيامة وبداهتهم الله ما يكونوا يحسنون فهذا الاخبار عن احوالهم يوم القيامة
 حين لا ينفع توبة ولا خشية واما في الدنيا فبعد ان اخبره كان خوفه مما يشبه الله عليه فن

لبعض الاحاد دون بعض ولم يكن
 حلة لجملة على الاطلاق (اشارة)
 كل جملة مترتبة من عل ومعلولات
 على الولاء وقها لغير معلولة فهي
 طرف لا لها ان كانت وسطا فهي
 معلولة (اشارة) كل سلسلة مترتبة
 من عل ومعلولات كانت متناهية
 او غير متناهية فقد ظهر انها
 اذا لم يكن فيها الامعول احتاجت
 الي غلة خارجة عنها لكن ينصل بها
 لا محالة طرف فظهر انه ان كان فيها
 ما ليس بمعلول فهو طرف ونهاية
 فكل سلسلة تنتهي الي واجب
 الوجود بذاته (قلت) مضمون هذا
 الكلام ان الموجود اما واجب بنفسه
 واما يمكن لا يوجد الا بغيره فافهم ذلك
 في الاشرفين لكن قد قيل ان
 في الكلام تكرار الاحتجاج اليه
 واذا كان الممكن لا يوجد الا بغيره
 فهو مفعول معلول ويتعنى تسلسل
 المعلولات لان كل واحد من تلك
 الاحاد يمكن والجملة متعلقة بتلك
 الممكنات فتكون ممكنة بغير واجبة
 ايضا فثبت بغيرها وما كان غير
 جملة الممكنات واحدا فهو واجب
 فهذا معنى قوله اما ان يتسلسل ذلك
 الي غير النهاية فيكون كل واحد من
 احاد السلسلة ممكنة بذاته والجملة
 معلقة بها فتكون غير واجبة
 ايضا ويجب تفسيرها لكن قوله
 اما ان يتسلسل محتاج ان يقال
 واما ان لا يتسلسل فقيل انه حذى

ذلك اختصارا اذ كان هو مقصوده والمعنى وان لم تتسلسل المكنت انتهت الى واجب الوجود وهو المطلوب ولويليل بدل هذا اللفظ ان تتسلسل ذلك كان هو العبارت المناسبة لطاويه تذكير شمس هذا الدليل على وجه تفصيلي بعد ان ذكره مجملا فقال اذا تسلسلت المكنت وكل منها معاول فانها تقتضي علة خارجة عن احادها لانه اما ان يكون لها علة واما ان لا يكون واذا كان لها علة فالعلة اما المجموع واما بعضه واما خارج عنه والاقسام متممة الا الاخير اما الاول وهو ان لا تقتضي علة اصلا فتكون الجلة واجبة غير معلولة فهذا لا يتناقض لانها انما تجب باحادها وما يجب باحاده كان معلولا واجبا بغيره وهذا يقرره بعضهم كالرازي ويجهل أحدهما أن الجلة كمرتب من الاحاد واحادها غيرها وما افتقر الى غيره لم يكن واجبا بنفسه وهو نقر بضعف لانه لو قدر ان كل واحد من الاجزاء واجب بنفسه لم يتع أن تكون الجلة واجبة بنفسها فان مجموع الامور واجبة بنفسها لا يتع ان تكون غير محتاجة الى امور خارجة عنها وهذا هو المراد بكونه واجبا بنفسه ولكن هذا من جنس تجهم على نقي الصفات بنى التركيب وهي حجة داخضة

(١) قوله ويظلمهم هكذا في الاصل ولعله بضم فتفتح قسمة الالام المكسورة أي ينسبهم الى الظلم كتبه معهم

حاف الله في الدنيا آمنه يوم القيامة ومن جعل خوف المؤمن من ربه في الدنيا كخوف الكافر في الآخرة فهو كمن جعل الظلمات كالنور والنور كالظلمة ورواها الاحاد كالاموات ومن تولى امر المسلمين فصل بينهم عدلا يشهد به عاتقهم وهو في ذلك يخاف الله أن يكون ظلم فهو افضل ممن يقول كثير من رعيته انه ظلم وهو في نفسه آمن من العذاب مع أن كلهم آمن من أهل الجنة والخوارج الذين كفروا عليه واعتقدوا انه ظالم مستحق للقتل مع كونهم ضلالا عظيما هم راؤون عن عمر معظمون لسيرة وعده وبعدل عمر يضرب المثل حتى يقال سيرة العمرين سواء كانا عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز كما هو قول أهل العلم والحديث كما جدوا غيره او كانا ابا بكر وعمر كما تقوله طائفتان من أهل الحق كما في عبيد وغيره فان عمر بن الخطاب ادخل في ذلك على التقديرين ومعلوم ان شهادة الرعية لرأعيا أعظم من شهادة هول نفسه وقد قال تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر عليه بحجارة فأتوا عليه باخبر افعال وجبت وجبت ومرت عليه بحجارة فأتوا عليه باخبر افعال وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الحجارة انتم عليها اقبلت وجبت لها الجنة وهذه الحجارة انتم عليها شرافقت وجبت لها النار انتم شهداء الله في أرضه وفي المستدعي النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوشك أن تغلوا أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالثناء الحسن وبالثناء السيئ ومعلوم ان رعية عمر انشئت شرقا وغربا وكانت رعية عمر خيرا من رعية علي وكان رعية علي جزأ من رعية عمر ومع هذا افكلمهم بصغون عده وزهده وسياسة وعظومته والامة قرا بعد قرن نصف عده وزهده وسياسة ولا يعرف أن أحدا علم في ذلك والرافضة لم تعين في ذلك بل لما غلت في علي جعلت ذنب عمر كونه تولى وحاولوا يطيلون ما بينه وبين ظلمه فليعجبكم ذلك وأما على رضي الله عنه فان أهل السنة يحبونه ويتولونه ويشهدون بآمنه من الخلفاء الراشدين والائمة المهديين لكن نصف رعيته يطعنون في عده فالخوارج يحرقونه وغير الخوارج من أهل بيته وغير أهل بيته يقولون انه لم ينصفهم وشيعة عثمان يقولون انه من ظلم عثمان وبالجملة لم يظهر لعل من العدل مع كثرة الرعية وانتشارها ما ظهر لعمر ولا قريسته وعمر لم يول أحدا من أقاربه وعلي تولى أقاربه كما تولى عثمان أقاربه وعمر مع هذا يخاف أن يكون ظلمهم فهو أعدل وأخوف من الله من علي فهذا مما يدل على أنه افضل من علي وعمر مع رضاء رعيته عنه يخاف أن يكون ظلمهم وعلي يسكون رعيته (١) ويظلمهم بسوء عليهم ويقول اني أنصفهم ويبغضوني وأسأهم وسأمو في الظلم فابذلني بهم خيرا منهم وأبدلهم في شرا مني فأني القريبين أحق بالامن ان كنت تعلمون

(فصل) قال الرافضي وروى اصحاب الصحاح من مسند ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته اتوني بدواء وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلون به من بعدى فقال عمران بن الرجل لي هجر حينا كتاب الله فذكر الخط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجوا عني ما بيني والتنازع الذي فقال ابن عباس الرزية على كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عمر لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتت محمد ولأعوت حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم فلما تهاه أبو بكر وتلا عليه انكسرت وانهم يبتون وقوله أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم قال كاني ما سمعت هذا الآية والجواب ان يقال اما عمر فقد ثبت من علمه وفعله ما ثبت لاحد غير أبي بكر ففي صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

(الوجه الثاني) ان كل واحد من
الاحاد يمكن غير واجب الجلة
لا تحصل الايمان لا يحصل الا
بالممكن اولى ان يكون ممكنا وهذا
التقرير غير من ذلك وهذا التقرير
الثاني هو الذي ذكره السهروردي
في تلويحاته وهو احد الوجهين
الذين ذكرهما الرازي وهو احد
وجهي الاسدي ايضا (قال
السهروردي لما كان كل واحد من
الممكنات يحتاج الى العلة فجميعها
محتاج لانه معلول الاحاد الممكنة
فيقتضي علة خارجة عنه وهي غير
ممكنة لانها لو كانت ممكنة كانت
من الجلة فتكون اذا واجبة الوجود
وقد قررنا الاسدي بوجه ثالث
وهو انما ان كانت الجلة واجبة
بذاتها فوعين المطلوب فقال
الجلة اما ان تكون واجبة لذاتها
واما ان تكون ممكنة لا جاز ان
تكون واجبة والا لما كانت احادها
ممكنة وقد قيل انها ممكنة ثم قال
وان كانت واجبة فهو مع الاستحالة
عين المطلوب وهذا الوجه الثاني
الذي ذكره بوجه ثالث وليس
هذا يحصل للقصور لانه حينئذ
لا يلزم نبوت واجب بنفسه خارج
عن جملة الممكنات وقد اورد بعضهم
على هذا اسوأ الا فقال اذا كانت
الاحاد ممكنة ومعناه اقتضار كل
واحد الى علته وكانت الجلة هي
مجموع الاحاد فلا مانع من اطلاق
الرجوع وعدم الامكان عليها بمعنى
انها غير ممتدة الى امر خارج

انه كان يقول قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في امتي احد فمهر قال ابن وهب تفسير
محدثون ملهون وروى الضاري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انه كان فيما
مضى قبلكم من الامم محدثون وانه ان كان في امتي هلم منهم فانه عرب في الخطاب وفي لفظ
الضاري لقد كان فممن كان قبلكم بنو اسرائيل رجال يكلمون من غير ان يكونوا انبياء
فان يكن في امتي منهم احد فمهر وفي الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا
انا نائم اذ رأيت فلانا أتته فقبلت منه حتى القى اري يخرج من اظفاري ثم
أعطيت فضلي عرب في الخطاب قالوا اما اولته يا رسول الله قال العلم وفي الصحيحين عن ابي سعيد قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا انا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قصص منها ما يبلغ
الندي ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر عمن الخطاب وعليه قصص يحرقها قالوا ما ازلت ذلك يا رسول الله
قال الدين وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث في مقام ابراهيم وفي الجلب
وفي اسارى بدر وفي الضاري عن انس قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث ووافقت ربي في ثلاث
قلت يا رسول الله اهلوا اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فقلت ان اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وقلت
يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر قالوا امرت امهات المؤمنين بالجلب فانزل الله آية الجلب
ولبقى معانة النبي صلى الله عليه وسلم بعض ازاوجه فدخلت عليهن فقلت ان اتتهن انا وليبدن
الله رسوله خيرا منكن حتى انت احدي نسائه فقالت يا عمر انا في رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما نفذت نسائي حتى تعطين انت فانزل الله عسى ربه ان طلقك ان يبدله أزواج خيرا منك
الآية وأما قصة الكتاب الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد ان يكتبه فقد جاءنا
كافي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه اذ هي
بالأزواج حتى أكتب كتابا في اثنى عشر يومين متين ويقول قائل أنا وياي الله والمؤمنون
الآباء بكر وفي صحيح الضاري عن القاسم بن محمد قال قالت عائشة واراها فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو كان وانا في فاستغفر لك وأدعوك قالت عائشة واثكل كلاء والله اني لاطلكت تحب
موتي فلو كان ذلك لطلعت آخر يوم لمصر سايعض أزواجك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بل انا واراها لقد هممت ان أرسل الى ابي بكر وابنه فاعهد ان يقول القائلون أو ترضى التمتنون
ويدفع الله وياي المؤمنين وفي صحيح مسلم عن ابن ابي مليكة قال سمعت عائشة وصلت من كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخفا أو استخلف قالت أبو بكر فقيل لها ثم من بعد ابي بكر
قالت عمر قيل لها ثم من بعد عمر قالت أبو عبيدة عمر بن الجراح ثم اتت الى هذا وأما عمر فأنشده
عليه كل قول النبي صلى الله عليه وسلم من شغل المرض أو كان من أقواله المعروفة والمرض
جاءت على الانبياء ولهذا حاله أهدر فشفق في ذلك ولم يجزم به هجر والشيخ جازع على عمر فانه
لامعصوم الا النبي صلى الله عليه وسلم لاسيا وقد شغل بشه فان النبي صلى الله عليه وسلم كان
مرضا فابدر كلامه كان من وجه المرض كما مرض للررض أو كان من كلامه المعروف الذي
يجب قوله ولذلك ظن انه لم يمت حتى تبين انه قدامت والي صلى الله عليه وسلم قد عزم على ان
يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة فلما رأى ان الشغل قد وقع علم ان الكتاب لا يرفع الشغل فلم
يقب فيه فائدة وعلم ان الله يجمعهم على ما عزم عليه كما قال وياي الله والمؤمنون الا ابا بكر وقول
ابن عباس ان الرزية كل الرزية مما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ان يكتب الكتاب
يقضي ان هذا الحائل كان رزية وهو رزية في حق من شغل في خلافة الصديق وأنتبه عليه
الامر فانه لو كان هنالك كتابا لكان هذا الشغل فاما من علم ان خلافة حق فلا رزية في حقه والله

الجد ومن قهرهم أن هذا الكتاب كان بخلافه على فهو حال باتفاق عامة الناس من علم السنة
والسبعة أما أهل السنة فنفقون على فضيل أبي بكر وتقدية وأما السبعة القائلون بأن عليا
كان هو المستحق للإمامة فيقولون أنه قد نص على إمامته قبل ذلك فصاحبنا ظهر أمره و
وحسن ظفر يكن محتاج إلى كتاب وإن قيل إن الإمامة نجت النص العاصم المشهور فلا ن
تكم كتابنا حصر طائفة قلله أو إلى أخرى وأضاف لم يكن يجوز عند سدهم تأخير البيان إلى
مرض موته ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شكه ولو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بياته
وكتابته لكان الذي صلى الله عليه وسلم بينه وبينه ولا يلتفت إلى قول أحد قائله أطوع الخلق
له فعل أم لم تترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا ولا كان فيه من الدين ما يجب كتابته حينئذ اذلو
وجب فعله ولو أن عمر رضي الله عنه اشتبه عليه أمر ثم تبين له أو شك في بعض الأمور فليس هو
أعظم ممن يقتضى بأمور ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بخلافها بمجرد ذلك
ولا يكون قد فعل حكم النبي صلى الله عليه وسلم فإن الشك في الحق أخفى من الجزم بنقضه وكل
هذا اجتهدنا منع كان غايته أن يكون من الخطأ الذي يقع الله المؤاخذه كإفضى على في الحامل
المتوفى عنها زوجها أنها تعد أبعد الأجلين مع ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه لما قيل له إن أبا السنايل بن بكت أفتى بنك سبعة الأجلة فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذب أو السنايل حلت فأنكهي من شئت فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي
أفتى بهذا أو أوالسنايل لم يكن من أهل الاجتهاد وما كان له أن يقتضى بهذا مع حضور النبي صلى
الله عليه وسلم وأما علي وابن عباس وإن كانا أفتيا بذلك لكن كان ذلك عن اجتهاد وكان ذلك بعد
موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن بلغهما قصة سبعة وهكذا سائر أهل الاجتهاد من الصحابة
رضي الله عنهم إذا اجتهدوا فافتوا وقضوا وحكموا بأمر والسنة بخلافه ولم تبلغهم السنة كأولئنايين
على اجتهادهم مطيعين لله ورسوله فيما فعلوا من الاجتهاد بحسب استطاعتهم ولهم أجر على ذلك
ومن اجتهد منهم وأصاب فله أجران والناس متنازعون هل يقال كل مجتهد مصيب أم المصيب
واحد وفصل الخطب أنه إن أريد بالمصيب المطيع لله ورسوله فكل مجتهد أفتى الله ما استطلع
فهو مطيع لله ورسوله فإن الله لا يكلف نفعا أو سعيها وهذا جازع معرفة الحق في نفس
الامر ففسق عنه وإن عني بالمصيب العالم بحكم الله في نفس الامر فالمصيب ليس الا واحدا فإن
الحق في نفس الامر واحد وهذا كالمجتهد في القضية إذا أفضى اجتهاد كل واحد منهم إلى جهة
فكل منهم مطيع لله ورسوله والفرض ساقط عنه بصلاته إلى الجهة التي اعتقد أنها الكعبة
ولكن العالم بالكعبة المصلى إليها في نفس الامر واحد وهذا قد فعله الله بالعلم والقدر على معرفة
الصواب والعمل به فأجره أعظم كأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي
كل خير ورواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك فتى على رضى الله عنه في
المقوضة لأنهم هادسقط بالوت مع قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في روع بنت واشق بأن لها
مهر نسائها وكذلك طلبه نكاح بنت أبي جهل حتى غضب النبي صلى الله عليه وسلم فرجع عن
ذلك وقوله لما نذبه وفاطمة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة بالليل فاتحج بالقدر أن قال
ألا تصلين فقال علي إنما أنفستنا سيد الله فإذا شاء أن يعشتنا ابتغنا في النبي صلى الله عليه وسلم
وعو يضرب نفسه ويقول وكان الإنسان أكثر شئ جدلا وأمثال هذا المبرد حق على لكونه كان
مجتهدا ثم رجع إلى ما تبين له من الحق فكذلك عمر لا يقدح فيه ما قاله اجتهدا مع رجوعه إلى
ما تبين له من الحق والأمور التي كان ينبغي لعلي أن يرجع عنها أعظم بكثير من الأمور التي كان

عنها وإن كانت أبعثها ما يقتصر بعضها إلى بعض قال الأمدى وهذا ساقط لأنه إذا كانت الجملة غير ممكنة كانت واجبة بذاتها وهي مجموع الأحاد وكل واحد من الأحاد ممكن فالجملة أيضا ممكنة بذاتها والواجب بذاته لا يكون ممكنا بذاته (قلت) وهذا السؤال يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يقال إنها واجبة بالأحاد والاجتماع جمعا وعلوم أن الجملة هي الأحاد واجتماعها فإذا كان ذلك ممكنا كانت الذات ممكنة فيكون السؤال ساقطا كما قال الأمدى (الثاني) أن يقال المجموع واجب بأحاده الممكنة ولا يحصل المجموع نفسه ممكنا بل يقال المجموع واجب بالأحاد الممكنة وهذا هو السؤال الذي يقصد من يفهم ما يقول وحينئذ فسيأتى جوابه بأن الاجتماع الذي لم تكن أولى أن يكون ممكنا لكونه عرضا لها والعرض محتاج إلى موارد فإذا كانت ممكنة كان هو أولى بالإمكان وغير ذلك (الاحتسار الثالث) أن يقال كل واحد من الأحاد يترجم بالآخر والمجموع ممكن أيضا لكنه يترجم بترجم الأحاد المتعاقبة وهذا السؤال ذكره الأمدى موداه على هذه الجحفة في كتابه السعي بدقائق الحقائق قال ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجمها بترجم أحادها وترجم أحادها كل واحد بالآخر إلى غير انتهية (حال) وهذا اشكال مشكل وربما

ينبغي لهم أن يرجع عنهما مع أن عمر قد رجع عن عامة تلك الأمور وعلى عرف يرجوعه عن بعضها فقط كرجوعه عن خطبة بنت أبي جهل وأما بعضها فكتبت ما بان المتوفى عنها الحامل فتعداً بعد الاجل وان المفوضة لامهرها اذا مات الزوج وقوله ان الخيرة اذا اختارت زوجها فهي واحدة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نسائه ولم يكن ذلك طلاقاً فلهذا لم يعرف الاقوام عليها حتى مات وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب اختلافه على وعبد الله بن كرهها محمد بن نصر المروزي في كتابه رفع اليدين في الصلاة وذكرها لموجود في الكتب التي يذكر فيها أقوال الصحابة لما استنادوا ما يفتوا به منصف عبد الرزاق ومن سعيدين منصور ومنصف وكيع ومنصف أبي بكر بن أبي شيبة ومن الأثر ومسانيد حروب وعبد الله بن أحمد وصالح أمثالهم مثل كتاب ابن المنذر وابن جرير الطبري وابن نصر وابن خزم وغير هؤلاء

(فصل) قال الرافضي ولما عظمت فاطمة أبا بكر في ذلك كتب لها كتابا واوردها عليه ان خرجت من عنده فلقبها عمر بن الخطاب فزكى الكتاب فذعت عليه بما فعله أولوؤه وعطل حدود الله فلم يجدوا غير من شعبة وكان يعطى أرواح النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكثر مما ينبغي وكان يعطى عائشة وحفصة في كل سنة عشرة آلاف درهم وغير ذلك الله تعالى في المنفين وكان قليل المعرفة في الأحكام والجواب أن هذا من الكتب التي لا يستريب فيه هام ولم يذكر هذا أحد من أهل العلم بالحدوث ولا يعرفه اسناد وأبو بكر لم يكتب فدا كلف لاحد لافاطمة ولا لعمر ولا لفاطمة على عمر وما فعله أولوؤه كرامة في حق عرضي الله عنه وهو أعظم مما فعله ابن ملجم يعني رضى الله عنه وما فعله قتله الحسين رضى الله عنه فان أبا لؤلؤة كافر قتل عمر كافر يقتل الكافر المؤمن وهذه الشهادة أعظم من شهادة من يقتله مسلم فان قيل الكافر أعظم درجة من قتل المسلمين وقيل أبي لؤلؤة لعمر كان بعدموت فاطمة عند خلافته أي بكر وعمر الاسمة أشهر فمن أين يعرف أن قتله كان بسبب دعاء حصل في تلك المدة والداعي اذا دعا على مسلم بان يقتله كافر كان ذلك دعا طاعة لعل عليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو لاصحابه بضو ذلك كقوله بغض الله فلان فيقولون لو امتعتناه وكان اذا دعا لاحد بذلك استشهد له وقال قائل ان عليا ظلم أهل صفين وانحوار ح حتى يدعو عليه بما فعله ابن ملجم لم يكن هذا بعد عن العقول من هذا وكذلك لو قال ان آل سفيان بن حرب يدعو على الحسين بما فعل به وذلك أن عمر لم يكن له غرض في ذلك لم يأخذها لنفسه ولا لاحد من أقاربه وأصدقائه ولا كان له غرض في حرمان أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يقدمهم في العطاء على جميع الناس ويغضلهم في العطاء على جميع الناس حتى انه لما وضع الديوان للعطاء وكتب أسماء الناس قالوا تبدأ أبك قال لا بدوا بأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوا عمر حيث وضعه الله فبدأ بي هاشم وضم اليهم من المطلب لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعلموا هاشم وبنو المطلب شي واحد انهم لم يباروا في جاهلية ولا اسلام فقدّم العباس وعلي والحسين وفرض لهم أكثر مما فرض لغيرهم من سائر القبائل وفضل أسامة بن زيد يعني ابنه عبد الله في العطاء فغضب ابنه وقال تفضل علي أسامة قال فاه كان أحب الي رسول الله منكم وكان أبوه أحب الي رسول الله من أبيك وهذا الذي ذكرناه من تقدمه في هاشم وتفضيله لهم أمر مشهور وعند جميع العلماء بالنسبة لم يحتلف فيه اثنان فمن تكون هذه مراعاة لأقارب الرسول وعترته انظر ما أقرب الناس اليه وسيدة نساء أهل الجنة وهي مصابة في يسيرين المال وهو يعطى أولادها أنصف في ذلك المال ويعطى من هو بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم منها ويعطى علياً ثم العادة الجارية

يكون عند غيره حله ولما قال أن يقول ان أريد يكون الجبهة ممكنة أنها ممكنة بغير واجبة بل مقترة الى أمر خارج عنها فذلك وجب افتقارها الى غيرها وهو المطلوب وان أريد أنها ممكنة بنفسها واجبة بالاحاد المتسلسلة فهذا السؤال هو في معنى السؤال الذي قبله وانما الاختلاف بينهما في أن الأول قال لم لا تكون واجبة بنفسها بمعنى انها غير مقترة الى أمر خارج عن آحادها بل المجموع واجباً بآحاده الممكنة والثاني قال لم لا تكون ممكنة بنفسها واجبة بآحادها على وجه التسلسل لكن قد يقال انه في أحد التقديرين ادعى وجوب الهيئة الاجتماعية بنفسها مع امكان الآحاد وفي الثاني ادعى أن الهيئة الاجتماعية ممكنة بنفسها لكنها واجبة بالاحاد المتسلسلة ومعلوم أن كلامه باطل والأول أظهر بطلان من الثاني فانه اذا كانت الآحاد كلها ممكنة والاجتماع فسهة وضاقة بينهما غاية أنه أن يكون عرضاً قائماً بها امتنع أن يكون واجباً بنفسه فان الموصوف الممكن مجتمع أن تكون صفته واجبة الوجود بنفسها وأما الثاني فلان الهيئة الاجتماعية اذا كانت معمولاً الآحاد الممكنة كانت أولى بالامكان فان معمول الممكن أولى أن يكون ممكناً وان شئت قلت المعترض الى الممكن أولى أن يكون ممكناً والا حليس فيها الاماهو ممكناً فلا يكون في الاجتماع

أولى أن يكون ممكنًا لئلا يتحقق أن يكون

معلول الممكن واجبًا بالممكن قبل وجوب الممكن والممكن لا يجب إلا بالواجب بنفسه بل ما كان واحد من الممكنات جزءه عليه لوجوده فهو ممكن فكيف إذا كان كل من الممكنات التي لانهاية لها جزءه وجوده فان الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة التي هي علل ومعلولات يتوقف كل واحد من تلك الامور التي كل منها علل ومعلول فالاجتماع أولى بالامكان وأبعد عن الوجوب ان قدر أنه حقيقة غير لاحداثت أنه انقدر سلسلة العلل والمعلولات كل منها ممكن فلا بد لها من امر خارج عنها وهذا امر متفق عليه بين العقلاء وهو من أقوى الصانم اليقينة والمعارف القطعية ولولا أن طوائف من متأخري النظار طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم كالأندلسي واليهري لما بسطنا فيه الكلام وأصل هذا السؤال سناه على أن المجموع ليس هو كل واحد واحدا من الأحاد المجموع مغاير لكل من الأحاد فقد يقال هو واجب بكل واحد واحدا من الأحاد وحده فالمجموع ممكن من جهة كونه مجسوعا واجب بالأحاد المكسرة لاسما وهو لاه الفلاسفة الذين احتجوا بهذاهم وأكبر الساس يقولون لا يجب في كل جملة أن توصف بما وصفه أحادها قال ابن سينا ليس إذا صح

(١) قوله فيما أطن هكذا في نسخة وسقطت من أخرى وحرر المسئلة

كبحه مصححه

بتفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فليقدح فيه بتفضيل رجال أهل بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وتقدحهم على غيرهم

(فصل) وأما قوله وغير حكم الله في المؤمنين فالجواب ان التعبير لحكم الله بما ينقض حكم الله مثل اسقاط ما أوجبه الله وتحرر ما أحله الله والتي في النحر كان من باب التعزير الذي يسوغ فيه الاجتهاد وذلك أن النحر لم يقدر النبي صلى الله عليه وسلم حدها لقدره ولا صفته بل جاز في الضرب بالجر يد والنعال وأطراف الشارب وعشكول الفضل والضرب في حد القذف والزنا انما يكون بالسوط وأما العدد في النحر فقد ضرب العصابة أربعين وضربوا ثمانين وقد ثبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه انه قال وكل سنة والقها ما لم يفي ذلك قولان قيل الزيادة على أربعين حد واجب كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقيل هو تعزير لا إمام ان يفعله وأن يتركه بحسب المصلحة وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى وهو أظهر وكان عمر رضي الله عنه يحلف في شرب الخمر وبنى أيضا وكان هذا من جنس التعزير العارض فيها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة والأمام أحمد والترمذي وغيرهما وقد تنازع العلماء هل هو منسوخ أم لم ينسخ وأمر من باب التعزير الذي يفعله الإمام ان احتاج اليه ولا يجب على ثلاثة أقوال وعلى رضي الله عنه كان يضرب في الحد فوق الأربعين وقال مالك أحمد أقيم عليه الحد فميت فأحد في نفس الشارب الخمر فانه لو مات لوديته فانه شيء فعلته برأيه والشافعي وغيره واستدل الشافعي بهذا على أن الزيادة من باب التعزير التي يفعل بالاكتفاء ثم ذهب إلى مسألة أخرى وهو أن أقيم عليه حدا وتعزير أو قصاص فأت من ذلك هل ضمن اتفق العلماء على أن الواجب القدر كالحدا ضمن سرائه لانه واجب عليه واختلوا في المباح كالقصاص وفي غير المقدار كالتعزير وضرب الرجل امرأته وضرب الرافض للدين والمؤذنب للصبي على ثلاثة أقوال فقبل لاضمن في الجميع لانه مباح وهو قول أحمد بن حنبل ومالك (١) فيما أطن وقيل ضمن في المباح بدون الواجب الذي ليس بتقدير لانه تركه وهو قول أبي حنيفة وقيل ضمن غير المقدار وهو قول الشافعي لان غير المقدارين انه أخطأ اذا تلفعه قال الرافضي وكان قليل المعرفة بالأحكام أمر برجم حامل فقال له على ان كان ذلك عليه سبيل فلا سبيل لي على ما في بطنها فأسس وقال لولا على لهلك عمر والجواب أن هذه القصة ان كانت صحيحة فلا تخلف من أن يكون عمر لم يعلم أنها حامل فأخبره على بحملها ولا رب أن الأصل عدم العلم والامام اذا لم يعلم أن المسحقة لقتل أو أوجع حامل فعرته بعض الناس بمحالتها كان هذا من جهة اخباره بأحوال الناس الغيبات ومن جنس ما يشبهه عنده الشهود وهذا أمر لا يمتنه مع كل أحد من الانبياء والائمة وغيرهم وليس هذان الأحكام الكلية الشريعة ولما ان يكون عمر قد ثبت عنه كون الحامل لا ترجع فلما ذكر عمر في ذلك ولهذا أسس ولو كان رأي ان الحاصل رجم لرجل جهول لم يرجع إلى رأي غيره وقد مضت سنة النبي صلى الله عليه وسلم في القامدية لما قالت اني حبل من الزن فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ذهبي حتى تضعيه ولو قدر اني عليه علم هذه المسئلة حتى عرفه لم يقدح ذلك فيه لان عمر ساس المسلمين وأهل الأمة يعطى الحقوق ويقوم الحدود ويحكم بين الناس كلهم وفي زمنه انتشر الاسلام ونظر ظهور الم يكن قبله مثله وهو دائما يقضي ويفتي ولولا كثر علمه لم يصدق ذلك فاذا اخضت عليه قضية من مائة ألف قضية ثم عرفها أو كان نسبها قد كرها فأى عيب في ذلك وعلى رضي الله عنه قد خفي عليه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أضعف ذلك ومنها ما مات ولا يعرفه ثم قال ٤ رضي الله عنه قد بلغ

من عليه وعده ورحمته بالذرية أن كان لا يفرض لصغير حتى يطمع ويقول يكفيه البني فسمع
امرأته تكبره بنها على القطام ليفرضه فأصبح فتأذى في الناس أن أميا المؤمنين يفرض للقطم
والرضع وتضرر الرضيع كان باكر أمه لا يفعله هو لكن رأى أن يفرض للرضعاء لم يمنع
الناس عن أذاهم فهذا الحسانه الخذرية المسكين ولا يب أن العقوبة إذا أمكن أن لا تعدى بها
الحاني كان ذلك واجبا ومع هذا فإذا كان الفسادي تركه عقوبه الحاني أعظمهم الفساد في
عقوبة من لم يحسن دفع أعظم الفسادين بالترام أذاهما كجاري النبي صلى الله عليه وسلم أهل الطائف
بالمخنيق مع أن المخنيق قد يصيب النساء والصبيان وفي العيصين أن الصعب بن خثامة سأل
النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يتنون فيصاب من ذراريهم فقال هم منهم
ولو صالت المرء لتلطم على النفوس والأموال المعصومة فلم يندفع صياها الا بقتلها قتلته وان
قتل جنيتها فإذا قدر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ظن أن أقامه الحد ومن هذا الباب حتى
تنبه أنه ليس من هذا الباب يمكن هذا أعظمهم القتل يوم الجبل وصفن الذي أفضى إلى أنواع
من الفساد أعظمهم هذا وعلى رضى الله عنه كان مع كثره واجتهاده لا يظن أن الأمر يبلغ إلى
ما بلغ ولعمري ذلك لما فعل ما فعل كأخبر عن نفسه

(فصل) قال الرافضي وأمر برجم مجنونة فقال له على رضى الله عنه أن القلم رفع
عن المجنون حتى يفيق فأمسك وقال لو ألقى لهلك عمر والجواب أن هذه الزيادة ليست
معروفة في هذا الحديث ورجم المجنونة لا يتحول لما أن يكون لم يعلم مجنونها فلا بد من ذلك في عليه
بالأحكام أو كان ذاهلا عن ذلك فذكر بذلك وأنظر الطائفة أن العقوبة لا تدفع الضرر في الدنيا
والمجنون قد يعاقب بدفع عدوا به على عمر من العقلاء والمجانين والزنا هو من العدوان فعاقد
على ذلك حتى يتبين أنه أن هذا من باب حدود الله تعالى التي لا تقام على أعلى المكلف والشرعة
قد جاءت بعقوبة الصبيان على ترك الصلاة قال صلى الله عليه وسلم مر بهم بالصلاة تسليع
واضر بهم عليها العشر ورفقوا بينهم في المضايح والمجنون إذا صال لم يندفع صياها الا بقتله قتل
بل البهية إذا صالت ولم يندفع صياها الا بقتلها قتلته وان كانت مملوكة لم يكن على قاتلها تضامن
لأنك عند جمهور العلماء كالك والثاقبي وأحد وغيرهم وأبو حنيفة يقول أنه يضمانها المالك لأنه
قتلها المصلحة فهو كالقوتلها في المحضة والجمهور يقولون هناك قتلها بسبب منه لا بسبب عدوانها
وهنا قتلها بسبب عدوانها ففي الجملة قتل غير المكلف كالصبي والمجنون والبهية بدفع عدوانهم
حار بالنص والاتفاق إلا في بعض المواضع كقتلهم في الأتاع والسياسة والمخنيق وقتلهم بدفع
صياهم وحديث رفع القلم عن ثلاثة أعقاب على دفع لاثم لا بد على رفع الحد لا العقوبة أخرى
وهو أن يقال من لا فاعله لأحد عليه وهذه المقدمة فيها خفاء فإن من لا فاعله عليه قد يعاقب أحيانا
ولا يعاقب أحيانا والفصل بينهما يحتاج إلى علم خفي ولو استكره المجنون أمره على نفسها لم
يندفع الا بقتله فلهاته بل عليه ذلك بالنص واتفاق أهل العلم فلو اعتقد بعض المجتهدين أن الزنا
عدوان فكسما الله تعالى عدوانه بانه من ابني رواد ذلك فأولئك هم العادون فيقتل به المجنون
حتى يتبين أنه أن هذا حد الله فلا يقام إلا بعد العذر بالتصريح والمجنون لم يعلم التصريح لم يندفع عليه
في هذا الا من شنع بأعظم منه على غيره فلو قال قاتل قتال المسلمين هو عقوبة لهم فلا يعاقبون حتى
يعلموا الإيجاب والتعزير وأصعب معاوية الدين قتلهم على لم يكونوا يعلمون أن لهم ذنبا لم يجز على
قتالهم على ما لا يعلمون أنه ذنب وان كانوا ذنبيين فإن عاياه ما يقال لهم أنهم تركوا الطاعة الواجبة
لكن كثير منهم وأكثروا لم يكونوا يعلمون أنه يجب عليهم طاعة على ومتابعته بل كان لهم من

على كل واحد حكمه صم على كل
محصل والامكان يسمع أن يقال
الكل من غير التناهي يمكن أن
يدخل في الوجود لان كل واحد
يمكن أن يدخل في الوجود فعمل
الامكان على الكل كاجل على كل
واحد وكذلك قال السهروردي
الحكم على الكل بما على كل واحد
لا يجوز أن كل يمكن غير الحركة
حائر وقوعه دفعة واحدة وليس
كذلك الجميع وكل واحد من
الضدين يمكن في محل والكل معا
غير يمكن وهذا السؤال يحل عنه
باجوبة أحدها أن يقال نفس
الاجتماع مجتمع أن يكون واجبا
بنفسه بدون الأجزاء وان فساد
هذا معلوم بالضرور وهو لم يقله أحد
كيف والاجتماع عرض يقتصر
إلى محله فإذا كان محل العرض غير
واجب بنفسه كان العرض للمعتبر
إلى الممكن بنفسه أو لئلا يكون
ممكنا غير واجب بنفسه وانما
يتوهم وجوبه بالأجزاء الممكنة
وحديث فيكون ذلك الاجتماع
ممكنا بنفسه واجبا بالأجزاء وإذا
كان ممكنا بنفسه فنفس اجتماع
الأحاد من جملة أجزاء المجموع
فيقال المجموع هو الأحاد مع
الهيئة الاجتماعية وكل واحد
من ذلك يمكن ليس واجبا بنفسه
وحديث فلا يكون هنا مجموع
منفصل عن جميع الأجزاء فلو
قبل وجب المجموع بالأحاد لكان
قولا بوجوب أحد الجزأين الممكنين

الشهاد والتأويلات مانع عنهم بالوجوب فكيف جاز قتال من لم يعلم أنه ترك واجباً وفعل محرماً ماع كونه كان معصوماً يمكن مثل هذا فصدق إمامنا على فكيف يكون ذلك فصدق إمامنا على عر لا سيما والقتال على ترك الواجب انما يشرع اذا كانت مفسدة القتال أقل من مفسدة ترك ذلك الواجب والمصلحة بالقتال أعظم من المصلحة بتركه ولو لم يكن الأمر كذلك فإن القتال لم يحصل الطاعة المطلوبة بل زاد بذلك عصيان الناس على حتى عصاه وخرج عليه خوارج من عسكره وقاته كثير من أمر اجبته وأكثروهم لم يكونوا مطيعين له مطلقاً وكانوا قبل القتال أطوع له منهم بعد القتال فإن قيل على كان محتمد في ذلك معتقداً أنه بالقتال يحصل الطاعة قيل فإذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفوراً مع أنه أفضى إلى قتل الأوف من المسلمين بحيث حصل الفساد ولم يحصل المطلوب من الصلاح أفلا يكون الاجتهاد في قتل واحد لقتل لخصم به نوع مصلحة من الزجر عن الفواحش اجتهاد مغفوراً مع أن ذلك لم يقتله بل هم به وتركه وولى الأمر إلى معرفة الاحكام في السياسة العامة الكلية أحوج منه إلى معرفة الاحكام في الحدود الجزئية وعمر رضى الله عنه لم يكن يخفى عليه أن المجنون ليس بمكلف لكن المشكل أن من ليس بمكلف هل يعاقب بغيره الفساد هذا موضع مشتبك فإن الشرع قد جاء يعقوبه غير المكلفين في دفع الفساد في غير موضع والعقل يقتضى ذلك لحصول مصلحة الناس والعلام الذي قتله الخضر قد قيل أنه كان لم يبلغ وقته لدفع صوله على أوبه بان يره هماً طغياناً وكفراً وقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن المسي حتى يستلم والمجنون حتى يفتق والتاسم حتى يستنطقاً يقتضى رفع القلم لا رفع الضمان باتفاق المسلمين فأولوا تلفوا نفساً أو مالا لئلا يمتنعوا وأما رفع العقوبة إذا سرق أحدهما أوزنى أو قطع الطريق فهذا أعلم (١) بدليل منفصل بمجرد هذا الحديث ولهذا اتفق العلماء على أن المجنون والصغير الذي ليس بمكلف ليس عليه عبادة بدنية كالصلاة والصام ولا حج ولا تقوى على وجوب الحقوق في أموالهم كالنفقات والأعنان واختلوا في الزكاة فقالت طائفة كآبي حنيفة أنها لا تجب الا على مكلف كالصلاة وقال الجمهور كآبي والشافعي وأحمد بن الزكاة من الحقوق المالية كالعشر وصدقة الفطر وهذا قول جمهور الصلبة فإذا كان غير المكلف قد تغيبه بعض الواجبات هل تجب في ماله أم لا فكذلك بعض العقوبات قد تشبهه هل يعاقب بها أم لا لأن من الواجبات ما يجب بذمه بالاتفاق ومنها ما لا يجب بذمه بالاتفاق وبعضها يشبهه هل هو من هذا وهذا وكذلك العقوبات ومنها ما لا يعاقب به بالاتفاق كالقتل على الاسلام فان المجنون لا يقتل على الاسلام ومنها ما يعاقب به كدفع ماله ومنها ما قد يشبهه ولا نزاع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغا وكذلك المجنون يضرب على ما فعله لئلا يجر لكون العقوبات التي فيها قتل أو قطع هي التي تسقط عن غير المكلف وهذا انما علم لشرع وليس هو من الامور الظاهرة حتى يعاقب من خضعت له حتى يعاقبها وأيضاً فكثير من المجانين أو أكثرهم يكون حاله أفاقه وعقل قلل عمر نطن أنها زنت في حال عقلها وافاقتها ولفظ المجنون يقال على من به المجنون المطبق والمجنون الخائض ولهذا يقسم الفقهاء المجنون إلى هذين النوعين والمجنون المطبق قليل والغالب هو الخائض وبالجملة فإذا كرم من المطاعين في عمر وغيره رجع إلى حيثين أما نقص العلم وأما نقص الدين ونحن الآن في ذكر مفاذ كرم من منع فاطمة ومحاباته في القسم ودر الحدود ونحو ذلك رجع إلى أنه لم يكن عادلاً بل كان ظالماً ومن المعلوم لافاض والائمان أن عدل عمر لم لا أفاق وصار يضرب المثل بما قيل بسيرة العمرين وأحمد هاعر بن الخطيب والاسخويل أنه عمر بن عبد العزيز وهو قول أحد بن حنبل وغيره من

(١) قوله بدليل منفصل بمجرد داخ
هكذا في الاصل ولعل في الكلام
تحريراً وسقطاً فامل وحركته
مصححه

أهل العلم والحدیث وقيل هو أبو بكر وعمر وهو قول أبي عبد وطائفة من أهل العلم والنور وكفى
 الانسان أمثال الخوارج الذين هم أشد الناس تعصبا لرضون عن أبي بكر وعمر في سيرتهم وأكذلك
 الشيعة الأولى أصحاب علي كانوا يقدمون عليه بأبكر وعمر وروى ابن بطينة ما ذكره الحسن بن عرفة
 حدثني كثير من معدن الفلستين عن أنس بن سفيان عن غالب بن عبد الله العقيلي قال لما طعن
 عمر دخل عليه رجال منهم ابن عباس وعمر بن عبد الله بن قيس وهو بيكي فقال له ابن عباس ما يبكيك
 يا أمير المؤمنين فقال له عمر أما والله ما يبكي جزعا على الدنيا ولا شوقا إليها ولكن أخاف هول المظلم
 قال فقال له ابن عباس فلا تبك يا أمير المؤمنين فوالله لقد أحلت فكان إسلامك فصحا ولقد أمرت
 فكانت أمارتك فصحا ولقد ملأت الأرض عدلا وما من رجل من المسلمين يكون بينهما ما يكون
 بين المسلمين فتذكر عندهما الأرض يقول وقنعه قال فقال عمر أحسبوني فلما جلس قال عمر
 أعد علي كلامك يا ابن عباس فاعده فقال عمر أنت هذا لي هذا عند الله يوم القيامة يا ابن عباس
 قال نعم يا أمير المؤمنين أنا أشهدك بهذا عند الله وهذا علي يشهدك وعلي بن أبي طالب
 جالس فقال علي بن أبي طالب نعم يا أمير المؤمنين وهذا أهل العلم الذين يصئون الليل والنهار
 عن العلم وليس لهم غرض مع أحد بل رجحون قول هذا الصلبي نازة وقول هذا الصلبي
 تارة يحسب ما رآه من أدلة الشرع كسعيد بن المسيب وفقهاء المدينة مثل عروة بن الزبير
 والقياس من محمد وعلي بن الحسن وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان
 ابن يسار وخارجة بن زيد وسالم بن عبد الله بن عمر وغير هؤلاء من بعدهم كان شهاب الزهري
 ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وبيعة ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وغيرهم
 ومثل طاووس الأيماني ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وعبيد بن عمر وعكرمة مولى ابن عباس ومن
 بعدهم مثل عمرو بن دينار وابن جريج وابن عيينة وغيرهم من أهل مكة ومثل الحسن البصري
 ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد أبي الشعثاء ومطرف بن عبد الله بن الشخير ثم أوب الضعفاء
 وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وقسادة وسعيد بن أبي عروبة وجادين سلة وجادين زيد
 وأمثالهم مثل علقمة والاسود وشريح القاضي وأمثالهم ثم إبراهيم النخعي وطاهر الشامي
 والحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر إلى سفيان الثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك إلى
 وكيع بن الجراح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأمثالهم ثم الشافعي وأحمد بن حنبل وأصحق
 ابن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام والجليدي عبد الله بن الزبير وأبو نوري ومحمد بن نصر
 المروزي ومحمد بن جرير الطبري وأبو بكر بن المنذر ومن لا يحصى عددهم إلا الله من أصناف
 علماء المسلمين كلهم خاضعون لعدل عمر وعلمه وقد أقره العلماء مناقب عرفته لا يعرف في سير
 الناس كسيرة ذلك قال أبو المعالي الجويني قال ما دار الفلك على شكله قالت عائشة رضي
 الله عنها كان عمر أحوذا ناسج وحده قد أعذل أمور أقرانها وكانت تقول زينا بحالكم
 بذكر عمر وقال ابن مسعود أقرس الناس ثلاثة بنيت صاحب مدين إذ قالت يا أبا ستأخره
 أن خير من استأجر القوى الأمين وخديجة في النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حين استأخرف
 عمر وكل هؤلاء العلماء الذين ذكرناهم يعلمون أن عدل عمر كان أهم من عدل من ولي بعده وعلمه
 كان أهم من علم من ولي بعده وأما التفاوت بين سيرة عمر وسيرة من ولي بعده فأمر قدرته
 العامة والخاصة فأعمال ظاهرة وسيرة بينة يظهر لمرقها من حسن النية وقصد العدل
 وعدم الغرض وقع الهوى لا يظهر من غيره ولهذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم ما رأيت
 الشيطان سالكا في الأسلاك فإغير فجعل لأن الشيطان أنما يستطيل على الانسان بهواه

لا يوجد نفسه فلا يوجد غيره
 بطريق الأولى وهو معنى قولهم
 المعلق بالمكن أولى أن يكون مكنما
 الوجه الثالث أن يقال المجموع
 اما أن يكون مقار الكل واحد
 واحد واما أن لا يكون فأن لم يكن
 مقار بطل هذا السؤال ولم يكن
 هالك مجموع غير الأحاد الممكنة
 وإن كان مقارها فهو محال لها
 ومحال الممكن أولى أن يكون مكنما
 وهذا معنى قول ابن سينا إن الجملة
 إذا لم تقتض علما أصلا لم تستلزم
 علما تكون مرجحة للجملة كانت
 واجبة غير معسولة وكيف
 يتأق هذا وأما يجب بأحاديثها
 يقول هي لم يجب بنفسها وانما
 وجبت بأحاديثها وما يجب بغيره لم
 يكن واجبا بنفسه وإيضاح هذا
 بالكلام على عبارة الأملى حيث
 قال هذا الشكل مشكل ورعا
 يكون عند غيره حله مع أنه عظم
 ما يتكلم فيه من الكلام والفلسفة
 ويقول في خطبة كآبة ابتكار الأفكار
 ما تنقوله الفلاسفة من أنما كان
 كمال كل شيء وتعامه يحصل بآلاته
 الممكنة كان كمال النفس الإنسانية
 يحصل ماله من الآلات وهي
 الأحاطة بالمعولات والعلم بالجهولات
 ولما كانت العلوم مكتسبة والمعارف
 متعددة وكان الزمان لا يتسع
 لتحصيل كلها مع تقاصر المهام
 وكثرة القواطع كان الواجب السعي
 في تحصيل أكلها والأحاطة
 بأفضلها تفديا لما هو الأهم والأهم

وما انتفى معرفته أم ولا ينفي

ان أولى ما تراه اليه البصر البصار
البصائر وتحتجوا أعناق الهمم
والخواطر ما كان موضوعه أجل
الموضوعات وغايته أشرف الغايات
واليه مرجع العلوم الدينية
ومستند التاميس الشرعية وبه
صلاح العالم ونظامه وحله وإبرامه
والطرق الموصلة اليه يقينيات
والمساك المرشدة نحو قطعات
وذلك هو العلم الملقب بعلم الكلام
الساحق في ذات واجب الوجود
وصفاؤه وأفعاله ومنطقه ولما
كنامع ذلك قد صدقنا أصوله
ونحن فافصوله وأحطنا بمجانيه
وأوضحنا مبادئه وأظهرنا أغواره
وكشفنا أسرار وفرائقه بقصب
سبق الأولين وحررنا غايات أفكار
المتقدمين والمتأخرين واستزجنا
منه خلاصة الأبواب وفصلنا
القشر من الباب سألتي بعض
الاحباب والفضلاء من الطلاب
جمع كتاب حاو لمسائل الأصول
جامع لا يكثر أفكار العقول وذكر
تمام الكلام فهو مع هذا الكلام
ومع مافي كلامه من ذكر مباحث
أهل الفلسفة والكلام يذ كر
مثل هذا السؤال الوارد على
طريقه معرفة واجب الوجود الذي
له يذ كر طريقه سواء يذ كر أنه
مشكل وليس عنده حل ولكن من
عدل عن الطرق العصبية الجليلة
القطعية القريبة اليه الى طرق
طويلة بعيدة يؤمن عليه مثل هذا

(١) قوله الأسعني هكذا في نسخة
وفي أخرى الساعني ولتحرر الرواية

ومعرقه هواه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو لم يستفهمكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله حبيب
الحق على لسان عمر وقوله ووافي به في غير واحد تنزل فيها القرآن على ما قال وقال ابن عمر كنا
نصعد ان السكينة تنطق على لسان عمر وهذا الكلام نفسه بالعلم والعدل قال الله تعالى وبت
كلمة ربك صدقوا وعدلان قال الله تعالى بعث الرسل بالعلم والعدل فكل من كان أم على ولا
كان أقرب الى ما حاط به الرسل وهذا كان في عمر أظهر منه في غيره وهذا في العمل والعدل ظاهر
لكل أحد وأما في العلم فيعرف رأي به وخبره بمصالح المسلمين وما ينفعهم وما يضرهم في دينهم
ودنياهم ويعرف بمسائل التزاع التي له فيها قول ولقيه فيها قول فان صواب عمر في مسائل التزاع
وموافقه للنصوص أكثر من صواب عثمان وعلى ولهذا كان أهل المدينة التي قوله أسئل
ومذهبهم أرجح مذهب أهل الاصهار فانه لم يكن في مدائن الاسلام في القرون الثلاثة أهل
مدنية أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم متفقون على تقديم قول عمر على قول علي
وأما الكوفيون فالطبعة الاولى منهم أصحاب ابن مسعود يقدمون قول عمر على قول علي وأولئك
أفضل الكوفيين حتى قضاه شريح وعبيدة السبائي ومثالهما كأما ابن جحون قول عمر على قوله
وحده قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما رأيته مرعوظا ولا أوائله لي أن بين عنيه ملكا
يسدده وروى الشعبي عن علي قال ما كنا بعد ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال حذيفة
ابن اليمان كان الاسلام في زمن عمر كالرجل المقبل لا يزداد الاقر فالجاء قتل كان كالرجل المدبر
لا يزداد الا بعدا وقال ابن مسعود ما رأينا عمر منذ أسلم عمر وقال أيضا اذا ذكر الصالحون فيها ليعمر
كان اسلامه نصرا وامارة نصفا وقال أيضا كان عمر علما يكتب الله وأقنعنا في دين الله وأعرفنا
بالله والله لهو بين من طريق (١) الساعني يعني أن هذا عمر بين يعرفه الناس وقال أيضا عبد الله
ابن مسعود لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الأرض في كفة لم يرفع علمهم وقال أيضا
لما مات عمر أتاني لأحسب هذا قد ذهب بنسبة أعشار العلم وأني لأحسب تسعة أعشار العلم ذهب
مع عمر يوم أصيب وقال مجاهد اذا اختلف الناس في شيء فاطرروا ما صنع عمر فخذوا برأيه وقال
أبو عثمان النهدي إنما كان عمر من الأبطال كذا ولا يقول كذا وهذه الأثارة أضعافها مذكرة
بالأسانيد الثابتة في الكتب المصنفة في هذا الباب ليست من أحاديث الكذابين والكتب
الموجودة فيها هذه الأثارة كذرة بالأسانيد الثابتة كثيرة جدا قال عبد الله بن أحمد بن حنبل
حدثني أبي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسمعيل بن أبي خالد حدثنا قيس بن أبي حازم قال قال عبد الله
ابن مسعود ما رأينا عمر منذ أسلم عمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وابن
عباس وغيرهما أنه قال اللهم أعز الاسلام ما في جهل من هشام أو بعير من الخطباء قال فقد أعر على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم يومئذ وفي لفظ أعز الاسلام بأحب هذين الرجلين البك
وروى النضر عن عكرمة عن ابن عباس قال لما أسلم عمر قال المشركون قد انتصف القوم منا وروى
أحمد بن منيع حدثنا ابن علي حدثنا أبو جعفر عن أبي معشر عن إبراهيم قال قال ابن مسعود كان عمر
حاشا حيا ينال على الاسلام يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه فلما قتل عمر انزل الحائط قال الناس
اليوم يخرجون منه وروى ابن بطي بالاسناد المعروف عن الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن
شهاب عن أم أيمن قالت وهي الاسلام يوم مات عمر والثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة
قال كان الاسلام في زمن عمر كالرجل المقبل لا يزداد الاقر فالجاء قتل كان كالرجل المدبر لا يزداد
الا بعدا ومن طريق المجاشون قال أخبرني عبد الواحد بن أيمن عن عوف بن الغاصم بن محمد كانت
عائشة رضي الله عنها تقول من رأى عمر بن الخطاب علم أنه خلق غنا لا اسلام كان والله أحودا ناسج

وحده قد أعد الامور افرانها وقال محمد بن اسحق في السيرة اسلم عمر بن الخطاب وكان رجلا ذا
شكسية لا يرام ما ورا فظهره فاستمع به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عزوا وكان عبد الله
ابن مسعود يقول ما كنا نقعدوا نصلى عند الكعبة حتى اسلم عمر بن الخطاب فلما اسلم قاتل قريشا
حتى صلى عند الكعبة وصلينا معه وكذلك رواه مسندنا محمد بن عبد الطنقاسي قال حدثنا اسعيل
عن قيس بن ابي حازم قال قال عبد الله بن مسعود ما رأنا أعرضا من قبل عمر واهله ولا يفتونا ولا نستطيع
أن نصلى بالكعبة ظاهرين حتى اسلم عمر فقامت لهم حتى تركوا فوصلنا وقد روى من وجوده ثابتة عن
مكيهون عن غضيف عن أبي خذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله جعل الحق
على لسان عمر وقلبه وأولاه ولسانه وهذا مروي من حديث ابن عمر وأبي هريرة وقد ثبت من غير
وجه عن الشعبي عن علي قال ما كنا بعد أن الكعبة تنطق على لسان عمر ثبت هذا عن الشعبي
عن علي وهو قد رأى عليا وهو ممن أخبر الناس بأصحابه وحديثه وفي العيصين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في امي منهم أحد فعمر بن الخطاب
وثبت عن طارق بن شهاب قال ان كان الرجل يحدث عمر بالحدث فيكذب الكعبة فيقول
اجس هذه ثم يحدثه بالحدث فيقول اجس هذه فيقول كل واحد منهما حق الا ما امرتني أن
أجسه وروى ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب
بعث جيشا وأمر عليهم رجلا يدعى سارية قال فينا عسر يخطب في الناس فجلس يصيح على
النهر يسارية الجبل يسارية الجبل يسارية الجبل قال فقدم رسول الجيش فساه فقال يا أمير
المؤمنين لقينا عدا وناقهمزونا فاذا صلح يسارية الجبل يسارية الجبل فاستندنا ظهورنا إلى الجبل
فهرمهم الله فقبل لهم بن الخطاب انك كنت تصيح بذلك على المنبر وفي العيصين عن عمر أنه
قال وافترق ربي في ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فزنت واتخذت من
مقام ابراهيم مصلى وقلت يا رسول الله ان نساء يدخل عليهن البر والفاجر فلأمرهن أن يجتمعن
قال فقلت آية الاحجاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الغرة فقلت لهن عسى
ربه ان يطلقكن أن يبدلهن أو اجابهن امكن فزنت كذلك وفي العيصين أن لما مات عبد الله
ابن أبي اسلول دعي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلى عليه قال عمر فلما قام دثوب اليه فقلت
يا رسول الله انصلي عليه وهو منافق فأزل الله والله واتصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره
وأزل الله استغفر لهم ولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وثبت عن
قيس عن طارق بن شهاب قال كنا تصدق أن عمر يتحدث على لسانه ملك وعني مجاهد قال كان عمر
إذا رأى الرأي نزل به القرآن وفي العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كأن الناس
عرضا على وعلمهم قصص منها ما بلغ الندى ومنها ما هو دون ذلك وعرض على عمر بن الخطاب وعليه
قصص مجرمة قال فما أولته يا رسول الله قال الذين وفي العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ينسأ أنا نائم رأيتني أتت بقدر فشربت سميتني حتى لا يرى الذي يخرج من أطفاي ثم
أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا ما أولت ذلك يا رسول الله قال العلم وفي العيصين عنه قال
رأيت كأنني أترع على قلب بدلو فأخذها بن أبي خافة فتزعذني بأذنوني وفي زعزع ضعف والله
يفقره ثم أخذها عمر بن الخطاب فاستحالت في يد عمر فأفلم أوعقر يامن الناس يفرى فربه حتى
ضرب بالسبعطن وقال عبد الله بن أحمد حدثنا الحسن بن جاحد ثنا وكيع عن الأعمش
عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الارض
في كفة أخرى علمهم بعلمه قال الأعمش أنكرت ذلك وذكره لابراهيم فقال ما أنكرت من ذلك

الاشطاع كآله العلماء على ذلك غير
مرة وذكر وأن الطرق المتبدعة
اما أن تكون محظرة لظواهرها وقتها
واما أن تكون فاسدة ولكن من
سلك الطريق المخوفة وكانت
طريقا محصية فله برهجة الوصول
إلى المطالب ولكن لما فصل هؤلاء
ما فعلوا وصاروا يعارضون بعضهم
طرقهم جميع المنقول وصريح
المقول ويدعون أن لا معرفة الا
من طريقهم وأن لا يكون عالما
كاملا الا من عرف طريقهم احتج
التي تبين ما فيها فعالين بحجاب الله
ورسوله ويسى في الارض فسادا
وبسائر الطرق النافعة غير طريقتهم
وبسائر أهل العلم والايان عالمون
بمقائق ما عندهم ليسوا عاجزين
عن ذلك ولكن من كان قادرا على
قطع الطريق فقتل ذلك إماما
واحتسابا وطلبا للعدل والحق
وجعل قوته في الجهاد في أعداء الله
ورسوله كان خير ما من جعل
ما أوتي به القوة فيا يشبهه قطع
الطريق وإذا قبل لهم لا تصدوا
في الارض قالوا انما نحن مصلون
الا انهم هم المفسدون ولكن
لا يشعرون وإذا قبل لهم آمنوا كما
آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن
الصفهاء الا انهم هم الصفهاء ولكن
لا يعلمون وإذا القوا الذين آمنوا قالوا
آمنوا وإذا القوا الذين آمنوا قالوا
آمنوا كما آمنوا نحن مستهزؤون
الله يستهزئ بهم ويبدل في شفيعاتهم
يبدلون أولئك الذين اشتروا

قد قال ما هو أفضل من ذلك قال أفى لحسب تسعة عشر العلم ذهب مع عمر بن الخطاب وروى
ابن بطة بالاسناد الثابت عن ابن عيينة وجاد بن حلة وهذا القطع عن عبد الله بن جبر عن زيد بن
وهب أن رجلاً أقر أم معقل بن مقرن أو غيره بأية وأقرها عمر بن الخطاب أقرها إلا أن يسعود
عنها فقال لأحد هلمن أقرأ كما قال أو غيره معقل بن مقرن وقال لا تحزن أقرأ كما قال
عمر بن الخطاب فبكي ابن مسعود حتى كثرت دموعه ثم قال أقرأها كما أقرأ كما عمر فانه كان
أقرأ أن الكتاب الله وأعلنه بن الله ثم قال كان عمر حساناً حسيماً يدخل في الاسلام ولا يخرج
منه فلما ذهب عمر انزل الحسن ثلثة لا يسبها أحد بعده وصحان اناسك طريقاً اتبعناه
ووجدنا سهلاً فاذا ذكر الصالحون فجليل بعمر وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أبي حدثنا هشيم
حدثنا العوام عن مجاهد قال اذا اختلف الناس في شيء فانظر وامانع عمر فذله وروى ابن
مهدي عن جاد بن زيد قال سمعت خالد الخداه يقول نرى أن التامع من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما كان عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وروى ابن بطة من حديث أحمد بن يحيى
الخلوافي حديث ثنائين جاد بن حلة عن ثنائين عن مسلم عن صالح المرادي عن عبد خير قال رأيت علياً
صلى العصر فصفه أهل بخران صفين فلما صلى أو ما راجل منهم إلى رجل فخرج كما كانوا في
أباه فلما أقرأ أدمعت عيناه ثم رفع رأسه إليهم فقال يا أهل بخران أو يا أصحابي هذا والله خطي
يسئلي واملا عرني فقالوا يا أمير المؤمنين أعطنا منه فذويت منه فقلت أن كان ردا على عمر
يوماً قال يوم رجع عليه فقال لست ردا على عمر شأني فأنه كان رشيد الأمر وان عمر أعطاكم
خير مما أخذتمكم وأخذ منكم خير مما أعطى ولم يجز لهم نفع ما أخذتمكم إنما أخذناه
للماعة المسلمين وقد روى أحد رواه ثري وغيرهما قال أحمد حدثنا عبد الرحمن المقرئ حدثنا
حيوة بن شريح حدثنا بكر بن عمرو الماعري عن مشر عن عاهن عن عقبة بن عامر الجهني قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب ورواه ابن
وهب وغيره عن ابن لهيعة عن مشر فهو ثابت عنه وروى ابن بطة من حديث عقبة بن مالك
الطلمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب وفيه لعل
أبعت فيكم لبعث فيكم عمر وهذا اللطيف في الترمذي وقال عبد الله بن أحمد حدثنا شجاع بن
مخالد حدثنا يحيى بن عمار حدثنا صفوان بن عمرو بن محمد بن سالم بن عبد الله عن أبي موسى
الاشعري أنه أباطا عليه خبر عمر فكلما مر ألقى بطنه ليطيان فقالت حتى يحيى مشيطاني فأسأله
فقال رأيت عمر متزوا بكسبه من أجل الصدقة وذلك لا يراه الشيطان الاخر فخر به لذلك الذي بين
عينيه روح القدس ينطق على لسانه ومثل هذا في المصيصين عن سعد بن أبي وقاص قال
استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده فاسمن من يش يكلمونه ويستكثرونه
عالية أسوأهم فلما استأذن عمر فأنشدن الحجاب فأذن له رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بصفه فقال عمر فبهد الله سنك يا رسول الله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم عجبت من هؤلاء الا في كن عندي فلياسعن صوتك ابستدرن
الحجاب فقال عمر فقلت يا رسول الله أنت أحن أن يهن ثم قال عمر أي عدوات أنفسهن تهني
ولا تهين رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن نعم أنت أفض وأعظم من رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رسول الله الذي ينصني يدهم القليل الشيطان قط سالنا كما لا اسلك فاجاب عن ذلك
وفي حديث آخر أن الشيطان يفر من حسن عمر وقال أحمد بن حنبل حدثنا سعد بن جرحي حدثنا
صفوان عن واصل عن مجاهد قال كما تحدث أن النبي لم يكن كانت مصفدة في إمارة عمر

ثم جاءه جفوسون بالله ان اردنا الا
احسانا ووفقا او تلك الذين يعلم الله
ما في قلوبهم فاعرض عنهم وعظمهم
وقل لهم في انفسهم قولايضا
ومن اعظم المصائب ان يصاب
الانسان فيما لا يعقله ولا يحسنه
الابيه ويصلب في الطريق الذي
يقول انه به يعرفه ويرد عليه فيه
اشكال لا يصلح مع انه من اكبر
رؤس طوائف اهل الكلام والفلسفة
بل قد يقال انه لم يكن فيسبى وقته
مثله والمقصود هنا ذكر عبارته
في الاشكال الذي اوردته وهو قوله
ما المانع من كون الجملة ممكنة
الوجود ويكون ترجمته بترجم احادها
وترجم احادها كل واحد لا حوالى
غير نهاية فيقال والامور التي شملها
وجوبها او امكانها او امتناعها وغير
ذلك ان لم يكن هناك الامور دخول
ذلك الوصف لها من غير وجودي
زائد على الاحاد فليس اجتماعها
زائدا على افرادها وان كان هناك
اجتماع خاص كالتأليف الخاص
فهذا التأليف والاجتماع الخاص
زائد على الامراء واذا كان
كذلك فليس في مجرد تقدير ممكنات
شملها الامكان ما يقتضي ان يكون
اشتموا كها في ذلك قدر انا زائد على
الاحاد كان العشرة المطلقة ليست
قدرا زائدا على اعداد العشرة لكن
نحن نذكر التسميات الممكنة التي
تختص بالبال ليكون الدليل جامعا
نقول اذا قال القائل في مثل العلوات
الممكنة الحلة متعلولة بالاحاد فيقال

حديث محمد بن اسحق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب يا ابن عباس ما يصلح لهذا الامر الا القوي في غير عتف القوي في غير ضعف الجواد في غير سرف المستلحق في غير بخل قال يقول ابن عباس فوالله ما أعرفه غير عمر وعن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سالم عن أمية أنه كان اذا ذكر عمر قال لله دور لقل ما سمعته يقول بحر لشفيته بشي قط يخوفه الا كان حقاً

(فصل) قال الرافعي وقال في خطبة له من غالى في مهر امرأته جعلت في بيت المال فقالت له امرأته كيف تتعنا ما أعطاك الله في كلبه حين قال وأتيت أحداهن قطاراً فقال كل أحد أقمه من عمرتي الخدرات والجواب أن هذه القصّة دليل على كمال فضل عمر ودينه وتقواه ورجوعه الى الحق اذا تبين له وأنه يقبل الحق حتى من امرأته ويتواضع له وأنه معترف بفضل الواحد عليه ولو في أدنى مسئلة وليس من شرط الفضل أن لا ينه المضبول لامر من الامور فقد قال الهدد سليمان أعطت عمال تحطبه وحشلت من سائبا يقين وقد قال موسى الخضر هل أسمع أني أن تعلى مما علمت رشداً والفرق بين موسى والخضر أعظم من الفرق بين عمر وبين أشباههم العصابة ولم يكن هذا الذي أوجب أن يكون الخضر قريبان من موسى فضلاً عن أن يكون مثله بل الانبياء المتبعون لموسى كهرون ويوشع وداوود سليمان وغيرهم أفضل من الخضر وما كان عمر قد رآه فهو ما يقع مثله ليشهد الفاضل فان الصدق في حق الله تعالى ليس من جنس الثمن والجرة فان المال والمنفعة يستباح بالباطح ويجوز به بلا عوض وأما البضع فلا يستباح بالباطح ولا يجوز النكاح بغير صدق لغير النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين واستعمال البضع بنكاح لأصدق اقربين خصائص التي صلى الله عليه وسلم لكن يجوز عقده بدون التسمية ويجب مهر المثل فلو مات قبل أن يفرض لها فحق قولان العصابة والفقهاء أحدهما لا يجب شيء وهو مذهب علي ومن اتبعه كمالك والشافعي في أحد قوله والثاني يجب مهر المثل وهو مذهب عبد الله بن مسعود ومذهب أبي حنيفة وأحمد والشافعي في قوة الآخر والشيء صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشقي بمثل ذلك فكان هذا اقتضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلم يستقر قوله على خلاف النص فكان حاله أكمل من حال من استقر قوله على خلاف النص وإذا كان الصدق في حق الله ما يمكن أن يكون مقدراً بالشرع كان كراهة وقدبة الاذى وغير ذلك ولهذا ذهب أبو حنيفة وما إلى أن أقله مقدراً بكتاب السرقه وإذا جاز تقدير الله حاز تقديره أكره وإذا كان مقدراً اعتبر بالسنة فلم يتجاوز به ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسائه وبناته وإذا قدر أن هذا لا يسوغ فإن كانت الزيادة قد بذلت لمن لا يستحقها فلا يعطاهما البذل لحصول مقصوده ولا الأخذ لكونه لا يستحقها فتوضع في بيت المال كما تقول طائفة من الفقهاء ان المهر عمال غيره يتصدق بالربح وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات وكما يقوله محققو الفقهاء في بيع سلاح في الفتنة أو عصير أو عتيا لغيره ان يتصدق بالثمن ففي الجملة عرلوا في جهادهم لكن أشنع من ثبوت جهاد غيره الذي أنفذوه كيف ولم ينفذه وقوله تعالى وأتيت أحداهن قطاراً يتناول كثير من الناس ما هو أصرح منها بان يقولوا هذا قيل بالمعنى كما قالوا في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائفاً من حديثه أنه على سبيل المبالغة فإذا كان المقدور لادانته بتأول مثل هذا حاز أن يكون المقدراً لاعلاه يتأول مثل هذا وإذا كان في هذا منع لرأه المستحقة فكذلك منع المفروضة المهر الذي استحقته بستر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسباب المروجة بلا تسمية لم تنال في الصدق وعمر

له اما أن لا يكون هنا جملة غير الاحاد كالبس عشرة جملة غير أحادها عشرة واما أن تكون الجملة غير الاحاد كالشكل المثلث فان اجتماع الاضلاع الثلاثة غير موجودها مفترقة وكالعشرة المصفوفة فان اصطفاها غير عشرة المطلقة فان كان الاول فالجملة هي الاحاد المتعاقبة وكلها ممكنة فالجملة كلها ممكنة وان كان الثاني فالجملة اما أن يراد بها الهيئة الاجتماعية دون أفرادها واما أن يراد بها الأفراد دون الاجتماع واما أن يراد بها الأصهارن والاول هو الذي أراد به بالسؤال لكن ذكرنا كل ما يمكن أن يقال فلذا قال الاجتماع ممكن وترجمه بالاحاد المتعاقبة قبله فيكون الاجتماع معاول الاحاد وموجها ومقتضاها والاحاد ممكنة ومعاول الممكن أولى أن يكون ممكنة فيكون حيث ذكرنا من الاحاد ممكنة ونفس الجملة ممكنة لكن هذا الممكن معاول تلك الممكنات وقد علم أن الممكن لا يوجد بنفسه فلا يكون شيء من تلك الاحاد موجوداً بنفسه ولا الجملة موجودة بنفسها فلا يكون شيء من تلك الاحاد موجوداً بنفسه ولا يوجد بنفسه اذا وجد فلذلك من موجودهما بين ذلك أن الجملة اذا قيل هي ممكنة معاول الاحاد المتعاقبة كان هنالك يمكن زيدي تلك الممكنات فكان الممكنات التي هي معاولات متعاقبة بذات معاول آخر ومعول أنها بذات معاول آخر تكون

مع هذا البصر على ذلك بل رجع الى الحق فعمل أن تأيد الله وهدايته اياه أعظم من تأييده
لغيره وهدايته اياه وان أقواله الضعيفة التي رجع عنها لم يصبر عليها خبر من أقوال غيره الضعيفة
التي لم يرجع عنها والله تعالى قد غفر لهذا الأمل الخطأ وان لم يرجعوا عنه فكيف يرجع عنه
وقد ثبت في موضع غير هذا أن اجتماعات السلف من الصباية والتابعين كانت أكل من
اجتماعات المتأخرين وأن صوابهم أكل من صواب المتأخرين وخطأهم أخف من خطأ
المتأخرين فالذين قالوا من الصباية والتابعين بصحة نكاح المتعة خطئوا هم ليس من خطأ من قال
من المتأخرين بصحة نكاح المحلل من أكثر من عشرين وجهاً فقد ذكرنا هنا في مصنف مفرد
والذين قالوا من الصباية والتابعين بحجاء الدرهم بدرهمين خطئوا هم أخف من خطأ من جاوز
الحيل الربويين المتأخرين وان الذين أنكروا ما قاله الصباية وغيره في مسألة المفقود من
أن زوجها إذا أتى خبيرين أمر أنه ومهرها قولهم ضعف وقول الصباية هو الصواب الموافق
لاصول الشرع والذين عذوا هذا اخلاف القياس وقالوا لا ينفذ حكم الحاكم إذا حكمه قالوا
ذلك لعدم معرفتهم بما أخذ الصباية ودقة فهمهم فان هذا مبني على وقف العقود عند الحاجة وهو
أصل شريف من أصول الشرع وكذلك ما فصله عمر من جعل أرض العنوة فيا هو ربه على
الصواب دون من لم يفهم ذلك من المتأخرين وان الذي أشار به على أنى طالب في قتال أهل
القبيلة كان على رضى الله عنه فيه على الصواب دون من أنكروه عليهم من أنوارج وغيرهم وما
أتى به ابن عباس وغيره من الصباية في مسائل الايمان والتزود والطلاق وإطعام قولهم في باهر
الصواب دون قول من خالفهم من المتأخرين وبالجملة فهذا باب يطول وصفه والصباية أعلم الأمة
وأفقهها وأدبها ولهذا أحسن الشافعي رحمه الله في قوله هم فوقنا في كل علم وقفة وبين وهدي
وفي كل سبب ينال به علم وهدي ورايهم متأخرون رأينا لأنفسنا وكلاماً مذهباً معناه وقال أحمد
ابن حنبل أصول السنة عندنا التسليم بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال أيها الناس من كان منكم مستناً فليستن
بمن قبلنا فان الحى لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد كانوا أفضل هذه الأمة أرهاقوا
وأعقها علماً وأقلمها تكلفاً قوم اختارهم الله لصحة نبه وإمامة دينه فأعزوا لهم فضلهم
وأتبعوهم في آثارهم وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم
وقال حذيفة رضي الله عنه يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن
استقيمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً وان أخذتم عتالوا لما لا تعدو ظلمت ضلالاً بعيداً

(فصل) قال الرازي ولم يحذف دامة في الجرح لانه تلا عليه ليس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وأمنوا الاية فقال له على ليس قدام من أهل هذه
الآية فلم يدرك بحمد فقال له أمير المؤمنين حذيفة عاتين ان شارب الخمر اذا شرب سكر واذ اسكر
هذى واذ هذى اقترى والجواب أن هذا من الكذب البين الظاهر على عمر رضي الله عنه فان
علم عمر بن الخطاب بالحكم في مثل هذه القضية أي من أن يحتاج الى دليل فانه قبله في
الجرح مريضه وأبو بكر قبله وكانوا يضرون فيه آثاراً أربعين وثلاثة عاتين وكان عمر أحياناً يهرز
فها يحلق الرأس والنسب وكانوا يضرون فيها نارة الجرح يدونه بالثعال واليدى وطراف الشاب
وقد تنازع علماء المسلمين في الزائد عن الأربعين الى الثمانين هل هو حجب اقامته أو تغزير
يختلف باختلاف الأحوال على قوانين مشهورين بهار وبيان عن أحد أحدهما الحد لان
أقل الحد وثمانون وهو الحد القدرى وادعى أصحاب هذا القول أن الصباية أجمع على ذلك

أخرج الى الواجب من العلم ترك ذلك
المعلول ولقول أنها زينة علم محكمة
لم يثبت عنها شيئاً فكيف اذا زينت
معلولا يمكنها وما بين هذا أن
الجملة قد تكون مقترنة وقد تكون
متعاقبة فالمتقنة مثل اجتماع
أعضاء الانسان واجتماع أبعاض
الجسم المركب سواء كان لها ترتيب
وضعى للجسم أو لم يكن كاجتماع
الملائكة والناس والجن والبهائم
وغير ذلك وأما المتعاقبة فمثل تعاقب
الحوادث كالיום والامس والوالد والولد
والجسم والمعدوم والجملة المتعاقبة
أحق بالاجتماع ما تعاقبت أفرادها
فان ما تعاقبت أفرادها قد يقال أنه
ليس بموجود لان الماضى معدوم
والمستقبل معدوم ولهذا يجوز من
جوز عدم التساهي في هذا دون ذلك
وفرق من فرق بين الماضى والمستقبل
لان الماضى دخل في الوجود
بجملته المستقبل وفرق قائل ثالث
بين ماله اجتماع وترتيب كالجسم
وبين ما فقد أحدهما كالنفوس
والحركات واذا كان كذلك فافان
قال القائل بالجملة يمكنه توهي معلولة
الاحاد فلو كانت الجملة هنا مقترنة
بجمعة في زمان واحد لكان الامر
فها أظهر من المتعاقبة التي لا اقتران
لأحادها ولا اجتماع لها في زمن
واحد والمعلول والمعلولات لا تكون
الاجتمعة لا تكون متعاقبة لكن
المقصود أن ما يذكره يميل القسرين
فلوقد رأيتهم متعاقبة لكان ذلك
يتملها والآن مدى جعل الجملة في

ففي تشاهي العلل والمعلولات على
انه قال والاقرى في ذلك ان ية ليو
كانت العلل والمعلولات غير متاهية
وكل واحد منها يمكن على ما وقع به
الفرض فهي اما متعاقبة واما معا
فان قيل بالاول فقد اطل بثلاثة
او بوجه ثم زيفها وقال والاقرى
ذلك ان يقال لو سككت العلل
والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها
حدث لامحالة وعند ذلك فلا يتخلو
اما ان يقال بوجود شئ منها في الازل
اولا وجود شئ منها في الازل فان
كان الاول فهو مجتمع لان الازلي
لا يكون مسؤولا بالعدم والحدث
مسبوق بالعدم وان كان الثاني
فخلة العلل والمعلولات مسبوقة
بالعدم يلزم من ذلك ان يكون لها
ابتداء وانها به واما ابتداء وانها به
فهو متوقف على سبق غيره عليه
واما ان كانت العلل والمعلولات
المفروضة موجودة معاً فمستحسنة
الدليل كما حكى عنه وهذه
التقسيم والتطوير لا يحتاج اليها
وهي باطل في نفسها فزاد في الدليل
ما يستغنى عنه فيكون توقف الدليل
عليه مبطلاً اذا لم يطل الاجماع
ذكره وهذا كثيراً ما يقع في كلام
اهل الكلام المذموم يطولون في
الحدود والآلة بما لا يحتاج
التعريف والبيان اليه ثم يكون
ما يطولون به مانعاً من التعريف
والبيان فيكون مثل من يريد ان يطلع
فيذهب من الشام الى الهند وانقطع

وان ما نقل من الضرب اربعين كان بسوطه طرقتان فكانت الاربعون فاقعة مقلم الثمانين وهذا
مذهب ابي حنيفة ومالك وغيرهما واشتد الخرق والقاضي ابو يعلى وغيرهما والثاني ان الزائد
على الاربعين جائز ليس بمحذور واجب وهو قول الشافعي واختاره ابو بكر وابو محمد وغيرهما وهذا
القول اقوى لانه قد ثبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه انه جلد الوليد اربعين وقال جلد رسول
الله صلى الله عليه وسلم اربعين وجلده ابو بكر اربعين وجلده عمر ثمانين وكل سنة وهذا احب الى
وفي الصحيح عن انس قال قال ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قد شرب الخمر فضربه بالثعلل
بمئتين اربعين ثم اتي به ابو بكر ففعل به مثل ذلك ثم اتي به عمر فاستشار الناس في الحدود
فقال ابن عمر اخف الحدود عما نون فضربه عمر ولا يجوز الضرب فيه بغير السوط كالجر يد
والثعلل والايدي وطراف الشباب فلما لم تكن سعة الضرب مقتدر بل يرجع فيها الى الاجتهاد
فكذلك مقتدر الضرب وهذا ان احوال الناس بين مختلف ولهذا امر ألا يقتل الشارب في المرة
الرابعة وقد قيل ان هذا نسخ وقيل بل هو محكم وقيل بل هو تعزير جائز يفعل عند الحاجة
اليه وهذا لان الضرب بالنوب ليس امر محدود بل يختلف باختلاف قلته وكثرة ونقصه
وعظمته والنقص قد لا ينتهي فيه عند مقدار فرقتا اكثر العقوبات فيه الى الاجتهاد وان
كان اعظم المقدار كما كان من التعزيرات ما يقدر كثره ولا يقدر اقله واما قصه فمقدمة
فقد روي ابا اسحق الجوزجاني وغيره حديث ابن عباس ان قد امتن مطعون شرب الخمر فقال
له عمر ما يحل على ذلك فقال ان الله يقول ليس على الذين آمنوا وعلوا الصلوات جناح فيما
طمو اذا ما اتقوا وامنوا وعلوا الصلوات الاية وان من المهاجرين الاولين من اهل بدر واحد
فقال عمر اجيبوا الرجل فسكتوا عنه فقال لان عباس اجه فقال انما انزلها الله عند السامعين
لمن شربها قبل ان تحرم وانزل انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه جمعي الناس ثم سأل عمر عن الحد فها فقال علي بن ابي طالب اذا شرب هذي واذا هذي
افترى فاحلده ثمانين جلدة لخدم ثمانين ففقه ان علما اشار بالثمانين وفيه نظر فان الذي ثبت في
الصحيح ان عليا جلد اربعين عند عثمان بن عفان لما جلد الوليد بن عتبة وانه اضاف الثمانين
الى عمر وثبت في الصحيح ان عبد الرحمن بن عوف اشار بالثمانين فلم يكن جلد الثمانين مما استفاد
عمر من علي وعلى قد نقل عنه انه جلد في خلافته ثمانين فدل على انه كان يجلد تارة اربعين وتارة
ثمانين وروي عن علي انه قال ما كنت لاقم حدا على أحد فموت فاجد في نفسي الا صاحب الخمر
فانه لو مات لودت به لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسه لنا وهذا لم يقل به أحد من الصحابة والفقهاء
في الاربعين فادونها ولا ينفى أن يحمل كلام علي على ما يخاف الاجماع واعتنازع الفقهاء
فما اذا زاد على الاربعين فلتف هل يضمن على قولين فقال جمهورهم لا يضمن ايضا وهو
مذهب مالك وابي حنيفة وأحمد وغيرهم وقال الشافعي يضمنه اما بنصف الدية في أحد القولين
جعلناه قد تلف بفعل مضمين وغير مضمين واما ان تقطع الدية على عدد ضربات كلها فيجب
من الدية بقدر الزيادة على الاربعين في القول الآخر والشافعي يبي هذا على أن الزيادة تعزير
غير مقدر ومن أصله أن من مات بعقوبة غير مقدرة ضمن لاه بالتلف يتبين عدوان المعزير كما
اذا ضرب الرجل امرأته والمؤنب الصبي والراض الدابة واما الجمهور فمهم من مخالفة في
الاصلي ومنهم من مخالفة في أحدها فابو حنيفة ومالك يقولان الثمانون حدا واجب وهو قول
أحمد في احدي الروايتين وفي الاخرى يقول كل من تلف بعقوبة حارة فخلق قلته سواء كانت
واجبة او مباحة وسواء كانت مقدرة او غير مقدرة اذ لم يتعد وعلى هذا الايض عند مسراة القود

في الطرف وإن لم يكن واجبا وقد اتفق الاثني على أنه إذا تلف في عقوبة مقدرة واجبة لا يضمن كالجدي في الزنا والقطع في السرقة وتنازعوا في غير ذلك فذهب من يقول بضمن في الجناز ولا يضمن في الواجب كقول أبي حنيفة فإنه يقول بضمن سرية القود ولا يضمن سرية النزع بلحق الله تعالى ومنهم من يقول بضمن غير المقدور ولا يضمن في المقدور سواء كان واجبا أو جازا أو كقول الشافعي ومنهم من يقول لا يضمن لأبي هذا ولا في هذا كقول مالك وأحمد وغيرهما

(فصل) قال الرافضي وأرسل إلى حامل يستدعيهم فأسقطت خوف فقال له العصابة بالزور وبلاشي عليه ثم سأله أمير المؤمنين فأوجب الدية على عاقلة والجواب أن هذه مسئلة اجتهد تنازع فيها العلماء وكان عمر بن الخطاب يشاور العصابة رضى الله عنهم في الحوادث يشاور عثمان وعلاء وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود ويزيد بن ثابت وغيرهم حتى كان يشاور ابن عباس وهذا كان من كمال فضله وعقله ودينه فلم يزلوا يمشون في الناس رأيا وكان يرجع نارة الذي رأى هذا وتارة الذي رأى هذا وقد أتى بامرأته قد قربت زنا فأتوا فقروا على رجها عثمان ساكت فقال مالك لا تكلم فقال أراها تستهل به استهل من لا يعلم أن الزنا محرّم فرجع فأسقط الخدمتها لما ذكره عثمان ومعنى كلامه أنها تستجره وتبوح به كما يجهر الإنسان وبوح بالشيء الذي لا يراه فيأمن بالكل والشرب والتزويج والتسرى والاستهلال ورفع الصوت ومنه استهلال الصبي وهو دفعه صوته عند الولادة وإذا كانت لا تعلم قصصا كانت جاهلة بغيره والحدانما يجب على من بلغه التحريم فإن الله تعالى يقول وما كنا معذبين حتى نبغى رسولنا وقال تعالى أمثالا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولهذا يجوز قتل الكفار الذين لم تبلغهم الدعوة حتى بدعوا إلى الإسلام ولهذا من أتى شيئا من المحرمات التي لم يعلم تحريمها بقرب عهد الإسلام ولو كونه ناسيا لم يحل له أن يقتل بل يقتل بالحد ولهذا ما يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم من كل من أخطأ به حتى يتبين له الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود لأنهم أخطأوا في التأويل ولم يعاقب أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال لاله الله لانه ظن جواز قتله لما اعتقد أنه قالها تعذرا وكذلك السرية التي قتل الرجل الذي قال له مسلم وأخذت ماله لم يعاقبها لأنها كانت متأولة وكذلك خالد ابن الوليد لما قتل بني جذية لما قالوا أصابنا لم يعاقبه لتأويله وكذلك الصديق لم يعاقب خالد على قتل مالك بن نويرة لانه كان متأولا وكذلك العصابة لما قال هذا لهذا أنت منافق لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان متأولا ولهذا قال الفقهاء الشبهة التي يسقط بها الخدش شبهة اعتقاد أو شبهة ملك فخر تزويج نكاحا اعتقد أنه جائز ووطئ فيه لم يحد وان كان حراما في الباطن وأما إذا علم التحريم ولم يعلم العقوبة فإنه يحد كما حد النبي صلى الله عليه وسلم ما عجز بن مالك إذ كان قد علم تحريم الزنا ولكن لم يكن يعلم أن الزنا في المحسن برجم فرجه النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه بتعزيم الفعل وإن لم يعلم أنه يعاقب بالرجم والمقصود أن عمر رضى الله عنه كان يشاورهم وأنه من ذكر ما هو حق قبله وذلك من وجهين أحدهما أن يتبين في القصة المنة من سائط الحكم الذي يعرفونه كقول عثمان إنها جاهلة بالتحريم فإن عثمان لم يفهم معرفة الحكم العام بل أرادهم أن هذا المعلن هو من أهله وكذلك قول علي أن هذه مجنونة قد يكون من هذا فأخبره بمجنونته أو بجعلها وأخبروك والثاني أن يتبين نص أو معنى نص يدل على الحكم العام كتبيين المرأة على قوة تعالى وآتيت أحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وكالحق عبد الرحمن بن حذاف السهمي

عليه الطريق فلم يصل إلى مكة وبیان ذلك وجود أحد هاتين يقال ما ذكره من الدليل على امتناع علل والمعاملات مجتمعة يتناول العلل والمعاملات مطلقا سواء كانت متعاقبة أو لم تكن وإذا كان دليل الامتناع بعم القسمين فلا حاجة إلى التخصيص ولكن زيادة هذا القسم كزيادة القسم فيما ذكره بعد ذلك حيث قال وإن كانت العلل والمعاملات معا فالنظر إلى الجهة غير النظر إلى كل من الأحاد وحيد فالجهة إما أن تكون واجبة وإما أن تكون ممكنة وهذا لا يحتاج إليه أيضا فإنه قد ذكر أن الأحاد ممكنة مفتقرة إلى الواجب في تقدير أن لا تكون الجهة زائدة على الأحاد يكون الأمر أقرب وهو بهذا هذا قد أورد أنه لا يلزم من كون الأفراد ممكنة كون الجهة ممكنة وأجاب عن ذلك بأن هذا أسقط وهذا السؤال والجواب كاف عن ذلك التطويل بزيادة قسم لا يحتاج إليه لكن هذا القسم وإن لم يحتاج إليه فإنه لم يضر بخلاف ما ذكره من زيادة تعاقب العلل فإنه زيادة أفسد بهادله مع استغناء الدليل عنها وذلك بالوجه الثاني وهو أن يقال لو كانت العلل والمعاملات متعاقبة فكل واحد منها حادث لا محالة فلزم أن يكون الزاني حادثا أو تكون كلها حادثا متسبوبة بالعدم وهذا قد استدل به طائفة من أهل الكلام على امتناع حوادث لا تنتهي وقد تقدم الاعتراض عليه وبعبارة الفرق

(فصل) قال الرافضي وتنازعنا أمرأان في طفل ولم يعلم الحكم وفرغ فيه إلى أمير المؤمنين

ين ما هو حادث بالتزويج وحادث
 بالشخص وان ما كان لم يزل أحاده
 متعاقبة كان كل منها عقبة الآخر
 وكل منها سبق بالعدم وليس
 التزويج مسبقاً بالعدم وقول القائل
 الأزلي لا يكون مسبقاً بالعدم فقط
 مجمل فان أراد به أن الواحد الذي هو
 بعينه الأزلي لا يكون مسبقاً بالعدم
 فهذا صحيح وليس الكلام فيه وان
 أراد أن النوع الأزلي لا يبدى الذي
 لم يزل ولا يزال لا يكون مسبقاً
 بالعدم فهذا محل النزاع فقد صدر
 على المطلوب تفسير العبارة وكأنه قال
 لا يمكن دوام الحوادث كالأقاليم
 الأبدية لا يكون منقطعاً وكل من
 الأفراد المستقبلة متقطع فلا
 تكون المستقبلات أبدية فيقال
 النوع هو الأبدى ليس كل واحد
 أبدياً كذلك يقال في الماضي وهذا
 الكلام قد بسط في غير هذا الموضع
 (الوجه الثالث) أن يقال هذه المقدمة
 فيها نزاع مشهور بين العقلاء ولعل
 أكثر الاسم من أهل الملل
 والفلاسفة تنازع فيها وأما وجود
 علل ومعالجات لانتهاء لها فلما يتنازع
 فيها أحسن العقلاء والعرفين فلو
 قدر أن تلك المقدمة المتنازع فيها
 صحيحة لكان تقرير المقدمة المجمع
 عليها بمقدمة متنازع فيها
 خلاف ما ينبغي في التعليم والبيان
 والاستدلال لا سيما وليست أوضع منها
 ولا لها دليل يخصها فلهذا كررت
 المقدمة المتنازع فيها لاختصاصها
 ببائيل أو وضوح ونحو ذلك وما

على فاستدعى أمير المؤمنين المرتضى وعظماء قومه ترجعوا فقالوا اتوني فتنافسوا المرتضى
 ما تصنع فقال أقدمه ينكح نصفه فنأخذ كل واحد نصفه فرفضت واحدة وقالت الأخرى
 الله الله يا الحسن إن كان ولا يمن ذلك فقد سمعت له يقول فقال على الله أكبر هو أبى الله
 ولو كان أبى الله فاعتزفت الأخرى أن الحق مع صاحبها فرفض حمر ودعا أمير المؤمنين
 والجواب أن هذه قصة لم يذكر لها السناد ولا يعرف محتها ولا أعلم أحد من أهل العلم ذكرها ولو
 كان لها حقيقة لم يذكرها ولا تعرف عن عمرو وعلى ولكن هي معروفة عن سليمان بن داود وعليها
 السلام وقد ثبت ذلك في العصمين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسأ امرأ أن معها ابناً لها ما لا تشاء فذهب بان أحداهما فقالت
 لصاحبها اتخذه ابناً وقالت الأخرى اتخذه ابناً فقالت الأولى فذهب به إلى كبرى
 فخر حتا على سليمان بن داود فخرته فقال اتوني بالسكن أشق بينكما فقالت الصغرى لا تفصل
 يرحم الله هوايتها فرفض به للصغرى قال أبو هريرة قال قال الله أن سمعت بالسكنين الا يومئذ كنتا تقول
 الا اللدبية فان كان بعض الصباية على أو غيره سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعها
 أبو هريرة سمعوا من أبي هريرة فلهذا غير مستبعد وهذه القصة فيها أن الله تعالى فهم سليمان
 من الحكم ما لم يفهمه داود كما فهمه الحكماء في الحكمة في الحرب اذ نقضت في غم القوم وكان
 سليمان قد سأل ربه حكماؤا في حكمه ومع هذا فلا يحكم بغير ذلك بان سليمان أفضل من داود
 عليها السلام

(فصل) قال الرافضى وأمر رجلاً من أمراء ولدت لسته أشهر فقال له على ان خاصمك
 بكاب الله تعالى خسمك ان الله يقول وجهه وقضاه ثلاثون شهراً وقال تعالى والوالدان رضى
 أولاد من حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة والجواب أن عمر كان يستشير الصباية فتأثر بشي
 عليه عثمان بما رآه صاباً ونارة يشير عليه ونارة يشير عليه عبد الرحمن بن عوف ونارة يشير عليه
 غيرهم وبهذا مدح الله المؤمنين بقوة تعالى وأمرهم شورى بينهم والناس متنازعون في المرأة إذا
 ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج ولا سيد ولا اعتسبه هل ترجع فذهب مالك وغيره من أهل
 المدينة والسلف أنها ترجع وهو قول أحد الروايتين ومذهب أبي حنيفة والشافعى
 لا ترجع وهي الرواية الثانية عن أحمد قالوا لانها قد تكون مستكرهة على الوطء وموطوءة بشبهة
 أو جلت بغير وطء والقول الأول هو الشائع بين الخلفاء الراشدين وقد ثبت في العصمين ان
 عمر بن الخطاب خطب الناس في آخر عمره وقال الرجيم كتاب الله حتى على من زنى من الرجال
 والنساء اذا قامت البينة أو كان الحمل والاعتراف بجعل الحمل دليلاً على ثبوت الزنا كالشهود
 وهكذا هذه القضية وكذلك اختلافوا في الشارب هل يحد انقاصاً أو وجبت منه الرخصة على قولين
 والمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أنهم كانوا يحدون بالراححة والقي وكان
 الشاهد اذا شهد بفسادها كان كسها بانه شر بها والاحتمالات البعيدة هي مثل احتمال
 غلط الشهود أو كذبهم وغلطه في الإقرار أو كذبه بل هذه الدلائل الظاهرة يحصل بها من العلم
 ما لا يحصل بكثير من الشهادات والقرارات والشجاعة على الزنا لا يكاد يقام بها حد وما أعرف
 أحداً أقام بها أو اتعاقب الحد ما باعتراف وإما جعل ولكن يقام بها حد كالأدوار ما
 متجردد في الحلف ونحو ذلك فلما كان معروفاً فاعتد الصباية أن الحد يقام بالحبل فلو ولدت المرأة
 لدون سنة أشهر أقام عليها الحد والولادة لسنة أشهر نادرة لك الغاية والامور انسانية قد لا تتخطى
 ببائيل فاجرى عمر ذلك على الأمر المعتاد المعروف في النساء كافي أقصى الحمل فان المعروف من

بدون ذلك فهو خلاف الصواب في الاستدلال (الوجه الرابع) أن القرائن سلكا في صحة الفلاسفة عن إثبات الصانع بأن قل دليلكم مبني على نفي التناهي عن العلل والمحوالات قال وأنت لا يمكنك ذلك مع إثباتكم حوادث لا تتناهي فان ما تدكرونه من دليل نفي النهاية في العلل يلزم منه في الحوادث وما تدكرونه مما يستترغ وجود حوادث لا تتناهي يلزمكم تظهير في العلل وهذا النفي قاله وان استدر كمن استدر كعليه لكن هو أجود مما فعله الامدي فان مقصوده انما هو أحد أمرين اما عدم إثبات الواجب واما الاقرار بحدوث العالمين أن إثبات الصانع معلوم بآيات الحوادث وأن افتقار الحدث الى الحدث أمر ضروري فهذا اخبرني أن يحصل إثبات الصانع موقوفا على نفي التسلسل في العلل ويحصل في التسلسل فيها موقوفا على تفسيها الى التعاقب والافتقار

(١) قوله فان نسبة بني الاخوة الخ كذا في الاصل وفي العبارة غير مفيد يعلم من مثل عبارة فيما تقدم قريبا ونصا فان نسبة الاخوة من الاب الى الجد في الاب كسبة الاعمام بي ا د الى الجد لا على الجد الاب فلما اجمع المسلمون على أن الجد الاعلى اول من الاعمام كان الجد الادنى اول من اخوة ا ه فتأمل

ك - مصححه

الاسماء المرأة ثلث التسعة أشهر وقديو جد قليل من ثلثي سنين ووجدنا من ولدت الاربع سنين ووجد من ولدت لسبع سنين فلذا تولدت امرأت بعد ابان تقز وجه هذه المدة فهل بلغه التسب فيه نزاع معروف وهذه من مسائل الاجتهاد كثير من العلماء بعد لا في الجمل المدة النادرة هذا بعد سنين وهذا بعد اربع سنين وهذا بعد سبعا ومنهم من يقول هذا امر نادر لا يلتفت اليه واذا بانها وجماعت بالولد على خلاف المعتاد مع ظهور كونه من غير ما يجب الحاقه

(فصل) قال الرافضي وكان يضطرب في الاحكام فقضى في الجد عما قضيه والحواب أن عمر رضى الله عنه أسعد العصاة المختلف في الجد بالحق فان العصاة في الجد مع الاخوة على قولين أحدهما أنه يسقط الاخوة وهذا قول أبي بكر وأكثرا الصلبة كابي بن كعب وأبي موسى وابن عباس وابن الزبير ويزكر عن أربعة عشر منهم وهو مذهب أبي حنيفة وماتفق من أصحاب الشافعي وأحمد كان سريعا من أصحاب الشافعي وأبي حفص البرقي من أصحاب أحمد ويزكر هذا روايت عن أحمد وهذا القول هو الصحيح (١) فان نسبة بني الاخوة من الاب الى الجد كنسبة الاعمام بني الجد الى الجد في الاب وقد اتفق المسلمون على أن الجد ا ب الاب اول من الاعمام فيجب أن يكون الجد ا ب الاب اول من الاخوة وضا فان الاخوة لو كانوا كونهم يكونون بنوة الاب بمنزلة الجد لكان ا ب انا وهم وهم بنو الاخوة كذلك فلما كان اولادهم ليسوا بمنزلة علم أنهم لا يتقدمون بنوة الاب الا ترى أن الابن لما كان ا ب من الجد كان ابنه بمنزلة ا ب ايضا فان الجدة كالأب فيجب أن يكون الجد كالأب ولان الجد يسمى ا ب وهذا القول هو إحدى الروايتين عن عمر والقول الثاني أن الجد يقاسم الاخوة وهذا قول علي وزيد وابن مسعود وروى عن عثمان القولان ولكم مختلفون في التفصيل اختلافنا ما بينا وجهه ا هل هذا القول على مذهب يزيد كماله والشافعي وأحمد واما قول علي في الجد فلم يذهب اليه أحد من أئمة الفقهاء وانما يزدكر عن ابن ابي ليلى أنه كان يقضي به ويزكر عن علي فيه أقوال مختلفة فان كان القول الاول هو الصواب فهو قول عمر وكان عمر ينفذ قضاءه في الجد لوعه لانه كان يرى أن الجد كالأب مثل قول أبي بكر فلما صار جد ا ب ورضى الامر في ذلك ازيد وقول القائل انه قضى في الجد بعامة قضية ان صح هذا لم يرد به أنه قضى في مسألة واحدة بعامة قول فان هذا غير ممكن وليس في مسائل الجد نزاع أكثر مما في مسألة الخرفاء ا م وأخت وجد والاقوال قياسا فستعلم أن المراد به ان مكان محصا أنه قضى في مائة حادثة من حوادث الجد وهذا مع أنه ممكن لكن لم يخرج قوله عن قولين أو ثلاثة وقول علي يختلف ايضا وهل القرائن يرضى بعلون هذا مع أن الاشبه ان هذا كتب فان وجود جد واخوة في القرينة قليل جدا في الناس وعمر انما تولى عشر سنين وكان قد أسكن عن الكلام في الجد وبنت عنه في الصحيح أنه قال ثلاث ووددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهن لنا الجد والكلالة وأبواب من أبواب الرابا ومن كان متوقفا لم يحكم فيها بشئ وما بين هذا أن الناس انما يتولوا عن عمر في قرينة واحدة قضاءه في قضية في المشرقة فروى عنه بالاسناد المذكور في كتب أهل العلم أنه قضى فيها مرة بعدم التشريك وهذا قول علي وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل في المشهور عنه وقضى في نظرها في العام الثاني بالتشريك وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى وهذا قول يزيد وهو قول مالك والشافعي فانهم ما غيرهم لما قلنا ان يزيد في القرائن وهي رواية جوب عن أحمد بن حنبل وهذا مما استدله الفقهاء على أن الاجتهاد لا ينفذ بالاجتهاد وعلى رضى الله عنه يوافق على ذلك قاله

وقد ثبت عنه أنه قال كان رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يعين ثم قد رأيت أن يعين فقال له قاضيه عبيدة السلمي رأيي أنه مع عمر في الجماعة أحب إلي الناس رأيي وحيد في الفرقة فعلى له في المسئلة قولان ومعلوم أن قاضيه في عتقهم ومنع يعين هو عمر لم يكن ينقصه وإنما كان يرى أن يستأنف فيما بعده يجوز يعينهم والمسائل التي لم يلق فيها قولان وأكثر كثيرة ونفس الجدمع الأخوة قد نقل عنه فيها اختلاف كثير ونقل عنه أنه كان إذا أرسل إليه بعض وياه يسأله عن قضية في ذلك يأمر فيها بالاجتهاد ويقول قطع الكتاب فإنه مرضى الله عنه رأي أنه إنما يتكلم فيها بالاجتهاد الضرورة وهو مضطرب إلى الاجتهاد في هذه المعنة وكراه أن يقلده غيره من غير اجتهاد منه فأمره بتقطيع الكتاب لذلك بخلاف ما إذا كان معه فيها نص فإنه كان يبلغه ويأمر بتدليفه ولا يأمر بتقطيع كتابه والعلماء يختلفون في بيع الكتب التي فيها العلم بالرأي هل يجوز على قولين

(فصل) قال الرافضي وكان يفضل في القنية والعطاء وأوجب الله تعالى التسوية والجواب أما القنية فإن يكن يقسمها لنفسه وإنما يقسمها الجيش الغامضون بعد الجنس وكان الجنس يرسل إليه كما يرسل إلى غيره فيقسمه بين أهله ولم يقل عمر ولا غيره أن القنية يجب فيها التفضل ولكن تنازع العلماء هل للأمام أن يفضل بعض الغامضين على بعض إذا تبين له زيادة نفع فيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد أحدهما أن ذلك جائز وهو مذهب أبي حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقل في يدايته الأربع بعد الجنس وفي رجعتة الثلث بعد الجنس رواه أبو داود وغيره وهذا يفضل لبعض الغامضين من أربعة الأشخاص ولأن في جميع مسائل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم راجل فارس في غزوة القلابة وكان راجلا لأنه أتى من القتل والقنية وأرهاب العدو بما أتى به غيره والقول الثاني لا يجوز ذلك وهو مذهب مالك والشافعي ومالك يقول لا يكون النفل إلا للآمن الجنس والشافعي يقول لا يكون إلا للآمن جنس الجنس وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل مجده فبلغت سهماننا اثني عشر بعدا ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدا بعدا وهذا النفل لا يقوم به جنس الجنس وفي الجلة فهذه مسألة اجتهاد فإذا كان عمر يسوغ التفضل للصلمة فهو الذي ضرب الله الخنق على لسانه وقبله وأما التفضل في العطاء فلا ريب أن عمر كان يفضل فيه ويجعل الناس فيه على مراتب وروى عنه أنه قال لئن عشت إلى قابل لأجعل الناس بيانا أو أحدا أو نوعا أو أحدا وكان أبو بكر يسوق في العطاء وكان على يسوق أيضا وكان عثمان يفضل وهي مسألة اجتهاد فهل للأمام التفضل فيه للصلمة على قولين هما روايتان عن أحمد والتسوية في العطاء اختيار في حنفية والشافعي والتفضل قول مالك وأما قول القائل أن الله أوجب التسوية فيه فهو لم يذكر على ذلك دليلا ولو ذكر دليلنا لكانت عليه كما تكلم في مسائل الاجتهاد والذين أمروا بالتسوية من العلماء أحصوا بأن الله قسم المواريث بين الجنس الواحد بالسواء ولم يفضل أحدا بصفة وأجاب الفضائلون بأن تلك تستحق بسبب لا بعلم واحصوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم ساق في الغنائم بين الجنس الواحد فأعطى الرجال سهمها وأعطى الفارس ثلاثة أسهم كما ثبت في الصحيحين وهو قول الجمهور ومالك والشافعي وأحمد وقيل أعطاهم سهمين وهو قول أبي حنيفة وقد روى في ذلك أحاديث ضعيفة والناصب في الصحيحين أنه عام خير أعطى المدارس ثلاثة أسهم بهماله وسهمين لفارسه وكانت الخيل مائتي فرس وكأوا أربعة عشر مائة فقسم خير على ثمانية عشر سهما كل مائة في سهم فأعطى أهل الخيل تسعة أسهم وكأوا مائتين وأعطى ألفا ومائتين ثلاث

وقد ثبت عنه أنه قال كان رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يعين ثم قد رأيت أن يعين فقال له قاضيه عبيدة السلمي رأيي أنه مع عمر في الجماعة أحب إلي الناس رأيي وحيد في الفرقة فعلى له في المسئلة قولان ومعلوم أن قاضيه في عتقهم ومنع يعين هو عمر لم يكن ينقصه وإنما كان يرى أن يستأنف فيما بعده يجوز يعينهم والمسائل التي لم يلق فيها قولان وأكثر كثيرة ونفس الجدمع الأخوة قد نقل عنه فيها اختلاف كثير ونقل عنه أنه كان إذا أرسل إليه بعض وياه يسأله عن قضية في ذلك يأمر فيها بالاجتهاد ويقول قطع الكتاب فإنه مرضى الله عنه رأي أنه إنما يتكلم فيها بالاجتهاد الضرورة وهو مضطرب إلى الاجتهاد في هذه المعنة وكراه أن يقلده غيره من غير اجتهاد منه فأمره بتقطيع الكتاب لذلك بخلاف ما إذا كان معه فيها نص فإنه كان يبلغه ويأمر بتدليفه ولا يأمر بتقطيع كتابه والعلماء يختلفون في بيع الكتب التي فيها العلم بالرأي هل يجوز على قولين

(فصل)

قال الرافضي وكان يفضل في القنية والعطاء وأوجب الله تعالى التسوية والجواب أما القنية فإن يكن يقسمها لنفسه وإنما يقسمها الجيش الغامضون بعد الجنس وكان الجنس يرسل إليه كما يرسل إلى غيره فيقسمه بين أهله ولم يقل عمر ولا غيره أن القنية يجب فيها التفضل ولكن تنازع العلماء هل للأمام أن يفضل بعض الغامضين على بعض إذا تبين له زيادة نفع فيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد أحدهما أن ذلك جائز وهو مذهب أبي حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقل في يدايته الأربع بعد الجنس وفي رجعتة الثلث بعد الجنس رواه أبو داود وغيره وهذا يفضل لبعض الغامضين من أربعة الأشخاص ولأن في جميع مسائل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم راجل فارس في غزوة القلابة وكان راجلا لأنه أتى من القتل والقنية وأرهاب العدو بما أتى به غيره والقول الثاني لا يجوز ذلك وهو مذهب مالك والشافعي ومالك يقول لا يكون النفل إلا للآمن الجنس والشافعي يقول لا يكون إلا للآمن جنس الجنس وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل مجده فبلغت سهماننا اثني عشر بعدا ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدا بعدا وهذا النفل لا يقوم به جنس الجنس وفي الجلة فهذه مسألة اجتهاد فإذا كان عمر يسوغ التفضل للصلمة فهو الذي ضرب الله الخنق على لسانه وقبله وأما التفضل في العطاء فلا ريب أن عمر كان يفضل فيه ويجعل الناس فيه على مراتب وروى عنه أنه قال لئن عشت إلى قابل لأجعل الناس بيانا أو أحدا أو نوعا أو أحدا وكان أبو بكر يسوق في العطاء وكان على يسوق أيضا وكان عثمان يفضل وهي مسألة اجتهاد فهل للأمام التفضل فيه للصلمة على قولين هما روايتان عن أحمد والتسوية في العطاء اختيار في حنفية والشافعي والتفضل قول مالك وأما قول القائل أن الله أوجب التسوية فيه فهو لم يذكر على ذلك دليلا ولو ذكر دليلنا لكانت عليه كما تكلم في مسائل الاجتهاد والذين أمروا بالتسوية من العلماء أحصوا بأن الله قسم المواريث بين الجنس الواحد بالسواء ولم يفضل أحدا بصفة وأجاب الفضائلون بأن تلك تستحق بسبب لا بعلم واحصوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم ساق في الغنائم بين الجنس الواحد فأعطى الرجال سهمها وأعطى الفارس ثلاثة أسهم كما ثبت في الصحيحين وهو قول الجمهور ومالك والشافعي وأحمد وقيل أعطاهم سهمين وهو قول أبي حنيفة وقد روى في ذلك أحاديث ضعيفة والناصب في الصحيحين أنه عام خير أعطى المدارس ثلاثة أسهم بهماله وسهمين لفارسه وكانت الخيل مائتي فرس وكأوا أربعة عشر مائة فقسم خير على ثمانية عشر سهما كل مائة في سهم فأعطى أهل الخيل تسعة أسهم وكأوا مائتين وأعطى ألفا ومائتين ثلاث

وجوب حدوث الاعراض انه لا تكون
الاجزاء التي تركبها الجسم الا
بعد الاقتراق فاذا جوز وامر بها
قدحيا امكن ان يوجد اجتماع لم
يتقدمه اقتراق وحركته يتقدمها
سكون وانما هذا امكن ان
يوجد جسم ذو اعراض قديمة ولم
يصح لهم ان ما لا يتخلو عن الحوادث
سألت ما ذكره أبو حامد
مستقيم بطل القول الفلاسفة
وما ذكره ابن رشد انما شأن من
حده ما في اللفظ من الاجال
والاشترار وكلامه في ذلك ان
مخلطة من كلام ابن سينا التي اقر
بفسادها وضعفه وذلك ان هؤلاء
قالوا اني حامدوا المنبئين اذا ائتمروا
ذات اوصفة وحاولوا الاصفة بآيات فهو
مركب وكل مركب يحتاج الى
مركب قاب لهم قول القائل كل
مركب يحتاج الى مركب كقول
القائل كل موجود يحتاج الى
موجود ومقصوده بان ان هذا
المعنى الذي يشتهر بكياليين
معنى كونه مركب الا كون الذات
موصوفة بهذه ذاتة بها ليس
معناه ان كان هناك شيء متفرق
فرئيسه مركب بل ولاهنة شيء
يقف تهريق فان كلامهم هو
في ان صدق يجب وجود
الذات كذا في قوله
ولا يكون له
ما في قوله
بمعناه ان

على الانسان ان يصلها الا اذا حصل الامام وسائر الهدى الذي لا يجب عليه السفر اليه الا
مع رفقة يامن معهم وامن من كبره دابته فلا يجب عليه اذا لم يحصل من فعله معه ذلك ودفع
الظلم عن الطريق اذ لم يمكن الا باعوان لم يجب على من لا اعوانه فلذا قالوا ان الرب يجب عليه
تحصيل هذه المصالح لصلاته المصلحة بحلق المصوم وهو لا يحصل الا بوجود من يطيعه والله
تعالى على هذا التقدير لا يمكنه ان يحصل الناس بطيعونه لم يكن خلق المصوم واجبا عليه لعدم
وجوب ما لا يحصل الواجب الا به وعدم حصول المطلوب للمصوم وان قيل يخلفه لعل بعض
الناس يطيعه قبل اولا هذا امتنع عن يعلم عواقب الامور وقيل نانا اذا كان شرط المطلوب قد
يحصل وقد لا يحصل وهو في كثير من الاوقات او تأتيا او بوجبه لا يحصل امكن ان يخلق غير
المصوم يكون عادلا في كثير من الامور ويتسلم في بعضها اذا كانت مصلحة وجوده اكثر من
مفسده غيره من لا يدري على ان يعدل بحال ولا يرفع شأن الظلم من هذا الاصلحة في بحال وان
قالوا الرب فعل ما يجب عليه من خلق المصوم ولكن الناس فوق المصلحة بحسبهم قبل اولادها
كان يعلم ان الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة بل يصونه فيعذبون لم يكن خلقه واجبا بل ولا
حكمة على قولهم ويقال نانا ليس كل الناس عصاة بل بعض الناس عصوه ومنعوه وكثير من
اناس تؤثر طاعته ومعرفة ما يقوله فكيف لا يمكن هؤلاء من طاعته فلذا قيل اولئك الظلة
معوا هؤلاء قيل فان كان الرب قادرا على مع الخلة فهل انهم على قولهم وان لم يكن ذلك
مقدورا فهو يصلح ان حصول المصلحة عزيمة دور فلا يفعله فلم قلته على هذا التقدير انه يمكن
خلق مصوم غير نبي وهذا لازم فانهم ان قالوا ان الله خالق افعال العباد امكنه صرف دواعي
الظلمة حتى يتمكن الناس من طاعته وان قالوا ليس خالق افعال العباد قيل فالحكمة اعانت كون
بن يري انفعال الحساب ولا يري السليثات وهو عندكم لا يشتر ان يعير ارادة أحد فلا يقدر
على جعله مصوما وهذا ايضا دليل مستقل على افعال خلق أحد مصوما على قول القدرية
فان العصمة انما تكون ان يكون امره بالصحة غير من السليثات ولذا كان هو المحدث
لارادة ولتة تعني عند القدرة لا يقدر على احدث ارادة أحد متم منه ان يجعل أحدا
معصوما واذا تافوا بخلقهم تعيل ارادته في التفرق ان كان ذلك لم يشار الى التكليف وان لم يكن
المبدأ يدفع وان كان ذلك مقدور عنه كم فعله بحسب العباد فله اعطى لهم ادا واجبت
على الله ان يعطي الاصلح بكل عذر ذلك لا يمنع الجواب عنكم بل لا يمنع في حق المصوم (الوجه
الوجه) ان الله سبحانه لا يري بينه وبينه غضب من حاجة الملية الذي يتساها واذا
كان الله في حقيقته لا يري بينه وبينه غضب من غضب عليه ان يخلق رئيسا لمصوم
سأله ان كان الله يري بينه وبينه غضب من غضب عليه ان يخلق رئيسا لمصوم
فمنه ما يري بينه وبينه غضب من غضب عليه ان يخلق رئيسا لمصوم (الوجه العاشر)
فمنه ما يري بينه وبينه غضب من غضب عليه ان يخلق رئيسا لمصوم فلو كان
موجودا لم يري بينه وبينه غضب من غضب عليه ان يخلق رئيسا لمصوم فلو كان
موجودا لم يري بينه وبينه غضب من غضب عليه ان يخلق رئيسا لمصوم فلو كان

ولكن الله يسخر رسله على من يشاء وأمسك التي الرجوع والله خلق الخلق لعبادته وأعطاهم
 الأموال يستعملون بها على عبادته قال كفارنا كفروا بالله وعبدوا غيره لم يبقوا مستحقين
 للأموال فاباح الله لعباده قتلهم وأخذ أموالهم فصارت فداً لعبد الله على عباده المؤمنين لأنهم هم
 المستحقون له وكل حال أخذ من الكفار قد يسمى فاسق النجبة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 في غنائم حسين ليس لي مما أضاف الله عليكم إلا الجنس والجنس مردود عليكم لكن لما قال تعالى وما
 أضاف الله على رسله منهم فإي وضعهم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أضافه على رسله من أهل
 القرى صار من التي عند الأخلاق لما أخذ من الكفار بغير قتال وجهور العلماء على أن التي
 لا يخمس كقول مالك وأي حنيفة وأحد وهذا قول السلف فاطمة وقال الشافعي والحرق ومن
 وافقه من أصحاب أحمد بن حنبل والصواب قول الجمهور فإن السنن الثابتة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وخلفائه تقتضي أنهم لم يخصوا فداً قبل أموال بني النضير كانت أول التي ولم
 يخصها النبي صلى الله عليه وسلم بل خمس غنيمة بدر وخمس خيبر وغنائم حنين وكذلك الخلفاء
 بعدهم لم يكونوا يخصون الجزية والخراج ومنشأ الخلاف أن ما كان لقطاة الجنس وآه التي
 واحداً اختلف فهم الناس لقرآن قرأت طائفة أن آية الجنس تقتضي أن يقسم الجنس بين الله
 بالنسبة وهذا قول الشافعي وأحد وادود الظاهري لا يهتم لنوا أن هذا ظاهر القرآن ثم أن
 آية التي في لفظها كلفنا أن الجنس فقرأى بعضهم أن التيء كله بصرف أيضاً بصرف الجنس إلى
 هؤلاء الخمسة وهذا قول داود بن علي وآبناعه وماعل أحد من المسلمين قال هذا القول قبله
 وهو قول يقتضي فساد الإسلام إذا دفع التيء كله إلى هذه الأصناف وهؤلاء يتكلمون أحساناً
 يظنون ظاهر اللفظ لا يتدبرون وعواقب قولهم ورأى بعضهم أن قوله في آية التي فقهه والرسول
 وذئ القري المراد بذلك الجنس التيء فقرأوا أن التي يخمس وهذا قول الشافعي ومن وافقه من
 أصحاب أحمد وقال الجمهور وهذا ضعف جداً لأنه قال الله والرسول وذئ القري وبني النضير
 والمساكين وابن السبيل لم يقل خمسة هؤلاء ثم قال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من
 ديارهم وأموالهم والذين تبوءوا الدار والأبنا من قبلهم والذين جاؤا من بعدهم وهؤلاء هم
 المستحقون التيء كله فكيف يقول المراد خمسة وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 أنه لما قرأ هذه الآية قال هذه خمس المسلمين كلهم وأما وحنيفة ومن وافقه فوافقوا هؤلاء على
 أن الجنس يتخمس هؤلاء لكن قالوا أن سهم الرسول كان يتخمس في حياته ونزوق به كانوا
 يستحقونه لصهره وهذا قد سقط جوده فسقط سهمهم كما سقط سهمه والشافعي وأحد قال لا بل
 يقسم سهمه بعد موته في مصرف التيء لما في الكراع والسلاح ولما في المصالح مطلقاً واختلف
 هؤلاء هل كان التيء ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته على قولين أحدهما نعم كما قاله الشافعي
 وبعض أصحاب أحمد لأنه أضيف إليه والثاني لا يمكن ملكاً لأنه لم يكن يتصرف فيه تصرف
 المالك وقالت طائفة ذوو القري هم ذوو قري القاصم المتولي وهو الرسول في حياته ومن يتولى
 الأمر بعده واحتموا بما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أطعم الله نبياً طعمة إلا كانت لمن
 يتولى الأمر بعده والقول الخامس قول مالك وأهل المدينة أنكروا كسر السلف أن مصرف الجنس
 والتيء واحد وأن الجميع لله والرسول بمعنى أنه يصرف فيما أمر الله به والرسول هو المبلغ عن الله
 فما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال إني والله لا أعطى
 أحداً ولا أمتنع أحداً وإنما أنا قاسم أمتنع حيث أمرت فدل على أنه يعطي المال لمن أمر الله به
 لا لمن يريد هو ودل على أنه أضافه إليه كونه رسول الله لا كونه مالكة وهذا بخلاف نصيبه من

معلولاتها كان أولى أن يكون ممكناً
 لا يوجد بنفسه ولا يوجد يمكن
 يمكن لا يوجد له فان ما لم يوجد
 نفسه أولى أن لا يوجد بغيره فإذا لم
 يكن في الأصل ما يوجد بغيره كان
 أولى أن لا يوجد بغيره لا لاجله ولا
 غيرهما من الآحاد بين هذا أن
 الممكن لا يوجد بنفسه بل لا يوجد
 إلا بغيره فإذا قدر أن تم إمكانات
 موجودة سواء كانت عللاً أو لم تكن
 وسواء كانت متناهية أو غير
 متناهية لم يكن فها هو يوجد بنفسه
 فإذا كان المجموع لا يوجد إلا بها
 وليس فيها شيء موجود بنفسه لم
 يكن في جميع ما ذكر ما يوجد بنفسه
 لاجله ولا لتفصيله وإذا وجد ما لا
 يوجد بنفسه لم يوجد بغيره إلا
 يرى أنه لو قال الحوادث لا توجد
 بنفسها لم يكن فرق بين الحوادث
 التي لها نهاية والتي لا نهاية لها بل
 كل من الحوادث التي لا تنتهي
 لا يوجد بنفسه بل لا بد منه من محدث
 والذين إذا قدر إمكانات محصورة
 ومحدثات محصورة وليس لها محدث
 ولا بدع علم امتناع ذلك فإذا
 قدرها لا تنتهي لم تكن هذه الحال
 توجب استغنائها عن المحدث
 البدع وتجعلها غنية عن مبدع
 خارج عنها بل كلما كثر ذلك كان
 أولى بالحاجة إلى المبدع فما لا يوجد
 بنفسه أضاف إليه ما لا يوجد
 بنفسه مرات متناهية أو غير
 متناهية كان ذلك مثل ضم
 المعلومات بعضها إلى بعض وذلك

لا يقتصر حال عدمه على فاعل وأما
هذه التي لا بد لها من فاعل إذا
كثرت كان احتياجها إلى الفاعل
أزكد وأقوى وتسلسل الممكنات
لا يتخرجها عن طبيعة الأماكن
الموجبة لفقرها إلى المدع (١) كأن
طبيعة الحدوث لا يتخرج المحدثات
عن طبيعة الحدوث الموجبة
لفقرها إلى الفاعل ومن جاوز
تسلسل الحدوث وقال كل منها
حادث والتوهم ليس بجائز لا يمكنه
أن يقول كل من الممكنات يمكن
والجمله ليست ممكنة كالجمله أن
يقول كل من الموجودات موجود
والجمله ليست موجودة ولا يقول كل
من الممكنات تمتنع والجمله ليست
ممتنعة بل الامتناع للجمله المتعدي
أولى منه لا أحداها وكذلك الأماكن
لجمله الممكنات أولى منه لا أحداها
والفقر إلى الصانع الذي يستلزمه
الامكان لجمله الممكنات أولى منه
لا أحداها وأما الوجود للجمله الموجودات
فليس هو أولى منه لا أحداها وإن قيل
هو واجب للجملة ونقل أن جملة
الموجودات موقوفة على وجود كل
منها بخلاف وجود الواحد منها فإنه
لا يتوقف على وجود الجملة وأما
المتعدي فامتناع جملتها ليس
موقفا على امتناع كل منها بل كل
منها متنع لذاته فامتناع الجملة
لذاتها أولى وأحرى المهم الآن
يكون الامتناع مشروطا بافترادها
كالملازمين الذين يمتنع وجود
(١) قوله كأن طبيعة الحدوث الخ
كذا في الأصل ونعل فيه تحريضا
ووجه الكلام كأن تسلسل
الحدوث لا يتخرج إلى غير ذلك

المغنى وما وصي به فإنه كان ملكه ولهذا سمي النبي ممال الله بمعنى أنه المال الذي يجب صرفه فيما
أمر الله به ورسله أي في طاعة الله أي لا يصرفه أحد غير ما بدوان كان مساحا بخلاف الأموال
المملوكة وهذا بخلاف قوله وأتوهم مال الله الذي أتاكم فإنه لا ينفسه إلى الرسول بل جعله
مما آتاهم الله فالأول قوله تعالى وإلى القريب واليتامى والمساكين وإن السبيل يخص
هو المال ذكره للاعتناء بهم لا لاختصاصهم بالمال ولهذا قال لا يكون دولة بين الأغنياء
منكم أي لا تدولة وتحرمون الفقراء ولو كان مختصا بالفقراء لم يكن للاغنياء فضل على أن
يكون دولة وقد قال تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فدل على أن
الرسول هو القاسم فيء والمعامن ولو كانت مقسومة محدودة كالفرائض لم يكن الرسول أمر
فيها ولا نهى وأما الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه تدل على هذا القول
فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص قط شخصا من أجزائه ولا خلفاء ولا كانوا يعطون
اليتامى مثل ما يعطون المساكين بل يعطون أهل الحاجة من هؤلاء وهؤلاء وقد يكون
المساكين أكثر من يتامى الأغنياء قد كان بالمدينة يتامى أغنياء فلم يكونوا يسوقون بينهم وبين
الفقراء بل ولا عرف أنهم أعطوهم بخلاف ذوى الحاجة والأحاديث في هذا كثيرة فليس هذا
موضع ذكرها

(فصل) قال الرافضى وقال بالرأى والحديث واللقن والجواب أن القول
بالرأى لم يخص به عمر رضي الله عنه بل على كان من أقولهم بالرأى وكذلك أبو بكر وعثمان
وزيد بن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون بالرأى وكان رأى على في دعاء
أهل القبلة ونحوه من الأمور العظام كافي سنن أبي داود وغيره عن الحسن بن قيس بن عباد
قال قلت لعلي أخبرنا عن مسيرك هذا عهد هذه للرسول الله صلى الله عليه وسلم أم رأيي
قال ما عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شيء ولكن رأيي رأيته وهذا أمر ثابت وله الأمر وعلى
رضي الله عنه في قتال الجمل وصفين شيئا كما روى قتال الخوارج بل روى الأحاديث الصحيحة
هو غير من الصحابة في قتال الخوارج المارقين وأما قتال الجمل وصفين فلم يروا أحدهما فيه
نصا إلا القاعدون فانه روى الأحاديث في قتال الفتن وأما الحديث الذي يروى أنه أمر
بقتل النسا كثير والقاسطين والمارقين فهو حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن
الرأي أن لا يمكن مذموما فلا يلزم على من قال به وإن كان مذموما فلا رأى أعظم نهما من رأى أرى به
دم أوف مؤلفه من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم بل نقص الخير
عما كان وزاد الشر على ما كان فإذا كان مشل هذا الرأي لا يعاب به رأيي عمر وغيره في مسائل
الرافض والطلاق أولى أن لا يعاب مع أن عليا نشر كهف في هذا الرأي وأما زيارته في دعاء
وقد كان ابنه الحسن وأكبر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة وكان هذا الرأي أصح من
رأي القتال باللائل الكثيرة ومن المعلوم أن قول علي في الجدد وغيره من المسائل كان بالرأى
وقد قال أجمع رأيي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد والآن فقد رأيت أن يعين فقال
له فاضه صيغة السلفي رأيت مع رأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيي وحل في الفرقة وفي
صحيح البخاري عن أبي عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال أقضوا كما كنتم تقضون فاني أكره
الاختلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كلمات أوصيها قال وكان ابن سيرين يرى عامة
ما يروى عن علي نذب وقد جع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت من قول
علي وابن مسعود بل عرفت شيئا كثيرا وكثيرا منها قد جفت السنة بخلافه كالنفي عنها الحامل فان

مذهب على رضى الله عنه أنها اعتدوا بعد الأجلين بذلك، ألقى أو السنايل بن بعلك في حجة
 التي صلى الله عليه وسلم فلما حجة سبعة الأسبوع وذكر ذلك قال كتب أو السنايل بل حلت
 فالتكى من شئت وكان زوجها قد توفي عنها حجة في حجة الوداع فان كان القول بالراى ذنباً
 فذنب غير عمر كعلي وغيره أعظم فان ذنب من استكمل دماء المسلمين رأى هو ذنب أعظم من ذنب
 من حكم في قضية جزئية برأيه وان كان منه ما هو صواب ومنه ما هو خطأ فمرضى الله عنه
 أسعد بالصواب من غيره فان الصواب برأيه أكثر منه في رأى غيره والخطأ في رأى غيره أكثر منه
 في رأيه وان كان الرأى كله صواباً فان الصواب الذي حصلته أعظم هو خير وأفضل من
 الصواب الذي حصلته دون ذلك وأراء عمر رضى الله عنه كانت مصالحها أعظم للسليين فعلى
 كل تقدير عرفت فوق القائلين بالرأى من الصواب فيما يحدوهوا أخف منهم فيما يلزم وما يبدل على
 ذلك ما ثبت في العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انه قد كان في الامم قبلكم محدثون
 فان يكن في امتي أحد فخير ومعلوم أن رأى المحدث للملهم أفضل من رأى من ليس كذلك وليس
 فوقه الا النص الذي هو حال الصديق المتقى من الرسول ونحن نسلم أن الصديق أفضل من عمر
 لكن عمر أفضل من سائرهم وفي المسند وغيره أن الله تعالى ضرب الحق على لسان عمر وقبلة وقال
 عبد الله بن عمر ما سمعت عمر يقول لشيء أنى لأراه كذا وكذا الا كان كما يقول فالتصوص والاجماع
 والاعتبار يدل على أن رأى عمر أولى بالصواب من رأى عثمان وعلى وطاعة والزير وغيرهم من
 الصابة رضى الله عنهم ولهذا كانت آثار رأيه محموداً فيها صلاح الدين والدينافيهو الذي فتح بلاد
 فارس والروم وأمر الله به الاسلام وأدله الكفر والنفاق وهو الذي وضع الدينون وفرض العطاء
 وأزعم أهل الفقه بالصغار والقيار وقع الفجار وقوم العمال وكان الاسلام في زمنه أعز ما كان
 وما يتبارى في كمال سيرة عمر وعلمه وعنده وفصله من له أدنى مسكة من عقل وناصف ولا يظعن
 على أي بكر وعمر رضى الله عنهما الا أحد رجلين إما رجل متافق زنديق لم يجد عدواً للاسلام يتوصل
 بالظن فيها الى الطعن في الرسول وبين الاسلام وهذا حال العلم الاول للرافضة اول من ابتدع
 الرافض وحال أئمة الساطنة وإما جاهل مفرط في الجهل والهوى وهو الغالب على عامة الشيعة اذا
 كانوا مسلمين في الباطن واذا قال الرافضى على "كان معصوما لا يقول برأيه بل كل ما قاله فهو مثل
 نص الرسول وهو الامام المعصوم للتصوص على امامته من جهة الرسول قبله بظلال في البدعة
 الخوارج كلهم بكفرون عليهم أنهم أعلم وأصدق وأدبرين من الرافضة لا يستريب في هذا
 كل من عرف حال هؤلاء وهؤلاء وقد ثبت في العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم وقد فاتهم
 في حياته وقتله واحد منهم ولهم جيوش وعلماء ومداين وأهل السنة والله الحمد مستحقون
 على أنهم مبتدعة ضالون وأما يجب قتالهم للتصوص بالصحة وأن أمير المؤمنين علياً رضى الله
 عنه كان من أفضل أعماله قتاله الخوارج وقد اتفقت الصحابة على قتالهم ولا خلاف بين علماء
 السنة أنهم يقاتلون مع أئمة العدل مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ولكن هل
 يقاتلون مع أئمة الجور فنقل عن بعضهم أنهم يقاتلون وكذلك قال فبين نقض العهد من أهل
 النمة لا يقاتلون مع أئمة الجور ونقل عنه أنه قال ذلك في الكفار وهذا مستقول عن مالك وبعض
 أصحابه ونقل عنه خلاف ذلك وهو قول الجمهور وأما كثر أصحابه خالفوه في ذلك وهو مذهب أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد وقالوا بغرض مع كل أميراً كان أو فاجراً اذا كان الفرو الذي يفسد على
 جازاً فاذا قاتل الكفار والمرتين وأنقض العهد والخوارج قتالاً مشروفاً وقول معه وان

أحد هادون الآخر ولا يمنع
 اجتماعهما وكذلك المكاتب اذا
 كان كل منها ممكلاً فإنه يصح
 إلى الفاعل ولا يوجد بنفسه فليس
 امكان كل منها مشروطاً بالآخر
 ولا لعاقبه ولا لامكان هذا أن يرقى
 امكان هذا كافي الامتناع بخلاف
 الموجودات فإنه قد يكون وجود
 أحد الآخر من امشروطاً واماعلة
 لا أثر بخلاف ما اذا قد موجودات
 واجبة بأنفسها فإنه حينئذ
 لا يكون وجود بعضها موقوفاً على
 وجود البعض وأما ما هو ممكن بنفسه
 أو متع بنفسه فليس امكانه وامتناعه
 مشروطاً بقية بل نفس تصور
 حقيقته توجب العلم بامتناعه
 وامكانه وحينئذ فكما كثر أفراد
 هذه الحقيقة كان العلم بامتناعها
 أو امكانها أكثر والعلم بامتناع
 الجملة أو امكانها أولى وأحرى ولو
 قدرنا واجبات بأنفسها غفنة عن
 الغير بحيث لا يكون بعضها مشروطاً
 في البعض لكانت الجملة واجبة ولم
 يكن وجودها بدون وجوب الأحاد
 وامتنع أن يقال الجملة متمتعة
 أو ممكنة متع وجوب كل من الأحاد
 بنفسه وجوباً لا يقف فيه على غيره
 فحينئذ أنه اذا كان من الامور ما هو
 ممكن في نفسه لا يقف امكانه على
 غيره ومعنى امكانه أنه لا يستحق
 بنفسه وجوداً أو متع وجوده
 بنفسه وهو بالنظر الى نفسه فقير
 محض أي الفقير الذاتي الذي يتع
 مع غيره بنفسه وسواء قلنا ان

ثنتين إما ما شئوا أو لا ما شئوا
 يكون لهم من التحويل والتعبد
 ما يضر ولا ينفع ومع هذا فخل هذا
 التحويل والتعبد قد يكون فيه
 منفعة لمن يسقط ويعاد ولن
 لا تنفذ نفسه الاجتهاد في كماله
 تبين عليه في غير هذا الموضوع
 ومضمون ما ذكره ودور في الاستدلال
 فلا يكون استدلالا صحيحا فله اذا
 قدر على معالومات متعاقبة
 وأثبت امتناع ذلك لان الحادث
 لا يكون أزليا لم أن هذا المثل
 محدثة فقال له فلم لا يجوز أن يكون
 استناد المحدثات الى علل محدثة فلا
 بد أن يقول على طريقته ان
 المحدث ممكن والممكن يقتضي العلة
 وعلة لا تكون محدثة فيكون
 حقيقة كلاما المحدث يقتضي
 محدث لان المحدث يقتضي محدث
 اذ كل حقيقة ما يقوله ان المحدث
 لابد له من علة لانه ممكن فيقتضي
 مرجع ومرجع لا يكون محدثا لان
 المحدث ممكن لادبه من علة وان علة
 العادة فقال هذا الممكن لادبه من
 علة والعلة لا تكون ممكنة لان
 الممكن لابد له من علة كان قد قال
 الممكن له علة لان الممكن له علة
 وكل ذلك اثبات الشيء بنفسه
 والمقصود هنا ما ذكر من امتناع
 التسلسل في العلل يشمل ما اذا
 قدرت متعاقبة كذا قدرت متعاقبة
 وأنه حينئذ يكون الاجتماع مع لولا
 للأفراد واذا كان كل من الافراد
 ممكلا لا يوجد بنفسه والاجتماع

وما تقرر رجل وكان أكثرهم كمالا على الاصل فلم يسهم الا بل عام خبير والمتميز بين التفضيل قالوا
 بل الاصل التسوية وكان أحبا بفضل فدل على جواز التفضيل وهذا القول أصح ان الاصل
 التسوية وأن التفضيل لمصلحة راجحة حائز وعمره بفضل لهوى ولا حاشى بل قسم المال على
 الفضائل الدينية فقدم السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ثم من بعدهم العصابة ثم من
 بعدهم وكان ينقص نفسه وأقاربه عن نظر انهم نقص ابنه وابنته عن كماله فضل منه وانما
 يعطى في تفضيل من فضل لهوى أمان كان قصد وجهه الله تعالى وطاعة رسوله وتعظيم من
 عظمه الله ورسوله وتقديم من قدمه الله ورسوله فهذا مدح ولا يذم ولهذا كان يعطى عليا والحسن
 والحسين ما لا يعطى لغيرهم وكذلك سائر أقارب النبي صلى الله عليه وسلم وليسوى لم يحصل لهم
 الا بعض ذلك وأما الحسن فقد اختلف احتجاده العلماء فيه وقالت طائفة سقطت النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا يستحق أحد من بني هاشم شيئا بالحسن الا أن يكون فيهم يتيم أو مسكين فعطى لكونه
 يتيما أو مسكينا وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره وقالت طائفة بل هو الذي قرى في ولى الامر بعده
 فكل ولى امر يعطى أقاربه وهذا قول طائفة منهم الحسن وأبو ثور فمالأطن وقد نقل هذا
 القول عن عثمان وقالت طائفة بل الحسن يقسم خمسة اقسام بالسوية وهذا قول الشافعي
 وأحد في المشهور عنه وقالت طائفة بل الحسن الى احتجاده الامام يقسمه بنفسه في طاعة الله
 ورسوله كما يقسم النبي وهذا قول أكثر السلف وهو قول عرب عبد العزيز ومذهب أهل المدينة
 مالك وغيره وهو الرواية الاخرى عن أحد وهو أصح الاقوال وعليه يدل الكتاب والسنة كما قد
 بسطنا في موضعه فصرف النبي ونامر واحد فكان ديوان العطاء الذي أمر يقسم فيه
 الحسن والعطاء جمعا وأما ما نقوله الرافضة من أن الحسن مكاتب المسلمين يؤخذ منهم ويصرف
 الى من يرونه هونا اب الامام المعصوم والى غيره فهذا قول بل يقوله أحد من العصابة لا على ولا
 غيره ولا أحد من التابعين لهم باحسان ولا أحد من القرباء لا بنى هاشم ولا غيرهم وكل من
 نقل هذا عن علي أو عله أو أهل بيته كل حسن والحسين وعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر
 ابن محمد فقد كذب عليهم فان هذا اخلاق المتوارثين سيئة على رضى الله عنه فله قد تولى الخلافة
 أربع سنين وبعض أخرى ولم يأخذ من المسلمين من أموالهم شيئا بل يكفى ولايته قط خسر
 مقوم أما المسلمون فما خسر لاهو ولا غيره أموالهم وأما الكفار فاذا غنمت منهم أموال خسر
 بالكتاب والسنة لكن في عهد لم يفرغ المسلمون لقتال الكفار بسبب ما وقع بينهم من الفتنة
 والاختلاف وكذلك من المعلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس أموال المسلمين
 ولا طلب أحد اقط من المسلمين خمس ماله بل انما كان يأخذ منهم الصدقات ويقول ليس لآل
 محمد منائى وكان يأمرهم بالجهاد بأموالهم وانفسهم وكان هو صلى الله عليه وسلم يقسم
 ما أفاض الله على المسلمين يقسم الغنائم بين أهلها ويقسم الحسن والنبي وهذه الأموال المشتركة
 السلطانية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يتولون قسمها وقدمت العلماء لها
 كتابا مفردة وجعوا بينها في مواضع يذكرون قسم الغنائم والنبي والصدقة والذي تنازع فيه أهل
 العلم لهم فيه مأخذ فتارة عا في الحسن لان الله تعالى قال في القرآن واعلموا انما غنمتم من شئ فان
 لله حصة والرسول ولذي القربى وللمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أمرنا على
 عبدنا يوم العرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير وقال في النبي ما أفاض الله على رسوله من
 أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى وللمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين
 الاغنياء منكم وقد قال قبل ذلك وما أفاض الله على رسوله منها فها وأجتمعت عليه من خيل ولا ركاب

فان منه ما هو كذب معلوم الكذب أو غير معلوم الصدق وما علم أنه صدق فليس فيه ما يوجب
الطعن على عروضي الله عنه بل ذلك معدوم من فضائله وعلمته التي ختم الله بها عمله ولكن
هؤلاء القوم يفرجه لهم وهو اهم يقبلون لسلطاني في المنقول والمقول فأقول ان الامور التي
وقعت وعلم أنها وقعت فحقولنا وقعت والى امور ما كانت وعلم أنها كانت فحقولنا كانت
وبأقول ان الامور التي هي خير وصالح فحقولنا هي فساد والى الامور التي هي فساد فحقولنا هي
خير وصالح فليس لهم عقل ولا عقل بل لهم نصيب من قوله وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في
أصحاب السعير وأما قول الرافضي وجعل الامر شورى بينه ونافيه من تقدمه فليجواب
أن الخلاف نوعان خلاف تضاد وخلاف تنوع فالاول مثل ان يوجب هذا شيئا ويحرمه الآخر
والنوع الثاني مثل القرآن الذي يجوز كل منها وان كان هذا يختار قرأه وهذا يختار قرأه كما
ثبت في الصحاح بل استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان القرآن أنزل على سبعة
أحرف كلها شافى كاف وثبت ان عمر وهشام بن حكيم بن حزام اختلعا في سورة الفرقان فقرأها
هذان على وجه واحد على وجه آخر فقال لكلهما هكذا أنزلت ومن هذا الباب أنواع الشهادات
كشهادان مسعود الذي أخر جافق الصيحين وشهد أني موسى الذي رواه مسلم وأما شاهدان
متخالفين وشهدان عباس الذي رواه مسلم وشهد عمر الذي علمه الناس على منبر النبي صلى الله عليه
وسلم وشهدان عمرو عاتقة وجابر التي رواها أهل السنن عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل
ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فهو سائغ وجاز وان اختلف كل من الناس بعض
الشهادات أمان كونه هو الذي علمه ولا اعتداه اياه وأما الاعتقاد برهانه من بعض الوجوه
وكذلك الترجيع في الاذان وترد الترجيع فان الاول قد ثبت في الصحيح في أذان أبي محذورة
وروي في أوله اشكير من بكر وأما رويها كلاً وأما داود وترد الترجيع هو
الذي رواه أهل السنن في أذان بلال وكذلك وتر الأمانة هو الذي ثبت في أذان بلال وسفع
الأمانة ثبت في الصحيح في أذان أبي محذورة فأجد وغيره من فقهاء الحديث أخذوا بأذان بلال
واقامته وشافعي أخذوا بأذان أبي محذورة واقامة بلال وأبو حنيفة أخذوا بأذان بلال واقامة
أبي محذورة وكل هذه الامور جائزة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان من الفقهاء
من بكره بعض ذلك لا اعتداه أنه لم يثبت كونه من في الاذان فنذلك لا يقدح في علم من علم أنه سنة
وكذلك أنواع صلاة الخوف فانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنواع متعددة كصلاة
ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة متحد فانه صلى الله عليه وسلم فيها بعض ان جاءت صلاة واحدة لكن جعلهم
صفتين بالصلاة الواحدة ركعوا مع جعوا وحدهم الصلوة الاولى وتختلف الآخر عن المتابعة
لرسولنا ثم أتمر الانقسام في الركعة الثانية بالعكس فكان في ذلك من خلاف الصلاة المعتادة
تختلف أحد الصفتين عن الصلوة معه لأجل الحرس وهذه مشروعة اذا كان العدو وراء
القبلة وصار هذا أصلاً للقبلة فيختلف المأموم بعد في اذان الركعة كالركعة واليوم والخوف
وغير ذلك لا يبطل الصلاة وأنه يفعل ما تخاف عنه وأكثر الصلوات كان يجعلها طائفتين
وهذا يتبع اذا كان العدو في غير جهة القبلة فتارة صلى بطائفة ركعة ثم يقرأ قون ويؤمن
لانفسهم ثم يصلي بالطائفة الثانية الركعة الثانية ويؤمن لانفسهم قل سلامه فيسلم هم
فتكون الاولون أحراراً معه والآخر ومن سلوا معه يخلص هم في ذات الرقاع وهذه أشهر الأنواع
وأكثر الفقهاء يختارونها لكن منهم من يختار أن تسلم الثانية بعده كالمسوق لم يروى عن
مالك والاكثر يختارون ما ثبته النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولان المسوق قد صلى

بحيث يستخفي به عساؤه فذلك
الخير الذي يقتصر اليه للممكن من
شرطه أن يكون مستقلاً بابلغ
الممكن لا يحتاج الى غيره ويحتمل
الرجوع في قدراته محتاج الى غيره
كان الممكن محتاجاً الى هذا التغيير
والى هذا الغير فلا يحصل وجوده
ياحد الغيرين بل لا بينهما وكذلك
لو قدر من الاضمار ما يقدر فلا بد
أن يكون ما يقتصر اليه الممكن غير
محتاج الى غيره ويحتمل من الوجه
وليس في الممكنات ما هو بهذا
الشرط بل كل منها يحتاج الى غيره
فلو قدر أن الممكن يوجد ممكن الى
نهاية أو غير نهاية والجهة الممكنة
توجد بالافراد لكن الغير الذي
يقتصر اليه الممكن محتاجاً الى غيره
مع أن كلام المحتاج لا يفي عن
نفسه أصلاً البتة يزيد هذا
ايضاحاً للممكن مع عدم التقضي
النام يكون محتاجاً لا يمكناً واعني
بالتقضي التام الذي يلزم من وجوده
وجود للتقضي لكن يكون محتاجاً
لغيره فإذا كان كل من الممكنة
عليه ممكنة والعللة الممكنة ليست
مقتضياتاً لها فتألفاً لا يوجد الا بغيرها
اذا الممكن مقتضى الى غيره فوجوده
مجردا عن مقتضيه متعاضداً
أن يكون مقتضيات الغيره فإذا لم يكن
مع شيء من الممكنات مقتضى تام
كان كل منها محتاجاً وتقدر محتاجات
لانهايتها لا يوجب قوة امتناعها
ومتعاضد ذلك أن تكون محتاجات
ممكنة فضلاً عن أن تكون واحدة

فتبين بذلك أن جهة العلل للمكنايات
التي لا تنهاى جملة متنوعة فاستنتج
أن يقال هي موجودة مع علولة
الأفراد لان المنع لا يكون موجودا
للمعول ولا غير معول بين ذلك أن
تقدير معول لعلته لا يمنع والممكن
الموجود معول لغيره فإذا قدر
علل ممكنة لا تنهاى كان كل منها
معولا لا فقد قدر معولات لا تنهاى
ومن المعلوم بالضرورة أن وجود
معولات لا تنهاى لا يقتضى
استغناها عن العلة وإذا قيل ان
الجملة معولة لآحاد فقد ختم معول
الى معولات لا تنهاى وذلك
لا يقتضى استغناها عن العلة
فتبين أن من فهم كون العلل
الممكنة التي لا تنهاى التي هي
معولات لا تنهاى يمكن أن يكون
لها مدلول لا ينهاى فانهما قد ثبتت
معولات لا تنهاى ليس فيها علة
وإذا كانت المعلولات المتناهية لا بد
لها من علة فالمعولات التي
لا تنهاى أولى بذلك فان طبيعة
العلول تستلزم الاقتدار الى العلة
وهذا يظهر باعتبار المعاني التي
يوصف بها الممكن فانه معول
مفترق مبدع مدبر معقول
لا يوجد بنفسه لا يستحق الوجود
فإذا قدر واحد من هذا النوع
كان ذلك مستلزما لعلته وموجبه
وصانعه وقاعه ومبدعه وإذا قدر
اثنان كان الاستلزام أعظم فانه إذا
كان الواحد منهما بدون الواجب
ممتعا فالأثنان مجتمع ومجتمع وتقدير

مع الامام غيره الصلاة كلها فيسلم بهم بخلاف هذا فان الطائفة الاولى لم تتم معه الصلاة فلا
يسلم الا بهم ليكون تسليبه بالأمميين فان في السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال مفتاح الصلاة
الظهور وعمرها التكبير وتخليلها التسليم فهذا مروى عن علي وغيره ومنها صلاة يجده صلى
بطاقتهم كعته ثم ذهب الى وجوب الدعوات الطائفة الثانية ففصل فيهم الثانية ثم ذهب الى وجوب
الدعوى ورجع الاولون فاتفقوا بر كعته ثم رجع هؤلاء فاتفقوا بر كعته وهذه مختارها أبو حنيفة لانها على
وفق القياس عندهم انكس فيها الالامل الكثير واستبدال القبلة لعذر وهو يحتمل ذلك لمن سبقه
الحديث ومنها صلوات أخرى والصحيح الذي لا يجوز أن يقال بغيره أن كل ما ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو جائز وإن كان المختار يختار بعض ذلك فهذا من اختلاف التنوع
ومن ذلك أنواع الاستغناحات في الصلاة كاستغناح أبي هريرة الذي رواه عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهو في الصبيح واستغناح علي بن أبي طالب الذي رواه وسلم واستغناح عمر الذي كان يجهر به
في حجاب النبي صلى الله عليه وسلم بعله الناس متفق عليه وهو في السنن من رفعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم وغير ذلك من الاستغناحات ومن ذلك صفات الاستعاذة وأنواع الادعية في آخر الصلاة
 وأنواع الاذكار التي تعال في الركوع والصعود مع التسبيح المأمورة ومن ذلك صلاة التطوع
يخبر فيها بين القيام والقعود ويخبر بين الجهر والهمس بالليل الى أمثال ذلك ومن ذلك تخيير الحاج
بين التهلل في يومين من أيام منى وبين التأخر الى اليوم الثالث وهذا الاختلاف قسمان أحدهما
يكون الانسان يخير فيه بين النوعين بدون اجتهاد في أصلهما والثاني يكون تخييره بحسب ما يراه
من المصلحة وتخييره المتصرف لغيره هو من هذا الباب كولي الشيم ونظر الوقف والوكيل
والضارب والشريك وأمثال ذلك عن تصرف لغيره فانه إذا كان يخبر بين هذا التقدير وهذا التقدير
أو بين التقدير والنسبة أو بين ابتاع هذا الصنف وهذا الصنف أو البع في هذا السوق وهذا السوق
فهو يخبر بمصلحة واجتهاد فليس له أن يعدل عما يراه أصل لما انته اذ لم يكن عليه في ذلك مشقة
تسوغ له تركه ومن هذا الباب تصرف ولي الأمر للسليح كالأمير الذي يخبر بين القتل والاسترقاق
وكذلك بين المني والقضاء عند أكثر العلماء ولهذا استشار النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فيهم يوم
بدر فاستشار عليه أبو بكر رضي الله عنه بأخذ القداه وشبهه النبي صلى الله عليه وسلم بأبراهيم وعيسى
وأشار عليه عمر رضي الله عنه بالقتل وشبهه صلى الله عليه وسلم بنوح وموسى ولم يعب واحد منهما
بما أشار عليه بل مدحه وشبهه بالانبياء ولو كان مأورا من أحد الأحرار من حتمنا استشارهم فيما
يفعل وكذلك اجتهاد ولي الأمر فيمن ولي فعله أن يختار أصل من يراه ثم ان الاجتهاد يختلف
ويكون جميعه صوابا فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يراه أن يولي خالد بن الوليد في حروبه
وكان عمر بن الخطاب يراه يراه فلا يعزله ويقول انه سيفسده الله على المشركين ثم ان عمر لما ولي
عزله وولي أبا عبيدة بن الجراح وما فعله كل منهما كان أصلي في وقته فان أبا بكر كان فيه لين وعمر
كان فيه شد وكذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرهما النبي وروى عنه أنه قال إذا
اتفقتا على شيء لم أحلف كما وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض مغازبه ان
يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا وفي رواية في الصحيح كيف ترون القوم صنعوا حين فقدوا نبيهم
وأرهمتهم صلاتهم قلنا الله ورسوله أعلم قال ليس فهم أبو بكر وعمر ان يسمعوهما فقد رشدوا
ورشدت أمهم وان يسمعوهما فقد غرروا وغوت أمهم قالوا ثلاثا وقد روى مسلم في صحيحه من
حديث ابن عباس عن عمر قال لما كان يوم بدر فطر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين
وهم أهل الأوثان وأصحابه وهم ثلثة وتسعة عشر رجلا فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم

مذبه لجعل يمتد به اليهم ما وعدتني اليهم اتى ما وعدتني اليهم انك ان تم لك هذه
 العصابة من اهل الاسلام لا تصدق الارض فلان الي يمتد به ما ذابده مستقبلا القليلة حتى سقط
 رداؤه عن منكبيه فاتاه او بكر فاخذ رداه فالتقى الله منكبيه ثم التزمه من ورائه وقال يا بني الله
 كفك مناشد تلزك فله سيفك لما وعدك فانزل الله تعالى اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم
 اني معكم يا آل من الملائكة مرفدين فامده الله بالملائكة قال ابو زميل لحدثني ابن عباس قال
 بينما رحل من المسلمين يومئذ يستدق اثر رجل من المشركين امامه اذ سمع ضربة بالسوط فوقه
 وصوت القارص يقول اقدم حيز وم فتنظر الى المشرك امامه فمر مستلقا فتنظر اليه فاذا قد خطم
 انفه وشنق وجهه كضربة السوط فاختصر ذلك اجمع لقاء الانصارى لحدث بذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال صدقت ذلك من مدد السماء الثالثة فقتلوا يومئذ سبعين واربعة
 فقال ابو زميل قال ابن عباس فلما اسروا الاسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره
 ما ترون في هؤلاء الاسارى فقال ابو بكر يا بني الله هم بنوالم والعيرة ارى ان تأخذهم فدية فتكون
 لنا قوة على المشركين فسمى الله ان يهديهم الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ترى يا ابن
 الخطاب قلت لا والله يا رسول الله ما ارى الذي ارى او بكر ولكني ارى ان نمنكننا فنضرب اعناقهم
 فتمكن علينا من عقل فيضرب عنقه وتكني من فلان نسب لعمر فاضرب عنقه فان هؤلاء امة
 الكفر وضاد بهافهم وى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر ولم يهو اقلت فلما كان من
 الغد جئت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم واو بكر فاعدن يكيان قلت يا رسول الله ما يبيك
 انت وصاحب فان وجدت بكاء بكيت وان لم تجد بكاء ما بكيت لكان بكاء فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ابكي الذى عرض على اصحابك من اخذهم الفداء لقد عرض على عذابهم اذى من
 هذه الشجرة شجرة قريبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى ما كان لني ان يكون
 له امرى حتى يخفى في الارض الآية قال فاحل الله لهم الغنية وروا عبد الله بن مسعود وقال
 فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مثلك يا ابا بكر كمثل ابراهيم قال فن يخفى فاه منى ومن
 عصاى فانك تغفرو رحيم او كمثل عيسى قال ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
 العزيز الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تدعنى الارض من الكافرين ديارا وامثل
 موسى قال واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقدر وى هذا المعنى من
 حديث ام سلمة وابن عباس وغيرهما وقدر وى احدني المسند من حديث ابي معاوية ورواه ابن
 بطه وروى يثا في جزاء ابن عرفة عن ابي معاوية وهذا لفظه قال لما كان يوم بدر قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما تقولون في هؤلاء الاسارى فقال ابو بكر يا رسول الله قولي واماك استبقهم
 واستان بهم لعل الله يتوب عليهم وقال عمر يا رسول الله كذبوك واخرجوك فربهم واضرب
 اعناقهم فذكر الحديث قال فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد عليهم شيئا قال فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان مثلك يا ابا بكر كمثل ابراهيم قال فن يخفى فاه منى ومن
 عصاى فانك تغفرو رحيم وان مثلك يا ابا بكر كمثل عيسى قال ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر
 لهم فانك انت العزيز الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تدعنى الارض من الكافرين
 ديارا وان مثلك يا عمر كمثل موسى قال واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم

وروى ابن بطه بالاسناد الثابت من حديث الزنجي بن خزيمة عن ابي عبيد بن امية قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يكره ولا انك يا خلتفان على ما ناسكوا وكان السلف متفقين على
 تقديرهم ما حتى شيعته على رضى الله عنه وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بابي العباس

(١١) قوله قد يتوهم الخ هكذا في
 الأصل وأصل في العبارة تكرارا
 وتكريرا فافانظر وسرركه معصمه

في وجود الموجود مكان وجوده
موقوف عليها كلها وكان أبعد عن
الوجود من الموجود الذي لا يتوقف
الاعلى بعض تلك الأمور فإذا كان
الممكن لا يوجد بعلته واحدة ممكنة
بل يتمتع بوجودها فإذا كثرت
العلل الممكنة التي يتوقف وجوده
عليها كان وجودها أعظم في
الامتناع وأبعد عن الجواز وإذا
كانت الممكنات قد وجدت فقد
وجد قطعاً مقتض لها مستغن عن
غيره وكما تدر المنبر هذه المعاني
ازداد لها يقيناً وعلم أن كل ما يقدر
وجوده من الممكنات فإنه دال على
الواجب الغني بنفسه عن كل ممكن
مدان له ومن العجب أن هؤلاء
يذكرون في إثبات واجب الوجود
من إثبات ما يذكرون وإن كانوا
يحيون عظاماً أحد أو وجودها ما
ميرها ما ماسماً ووصفوه من
الصفات السلبية بأمور يدل عليها
مادل على وجوده بل يصفونه بما
يتمتع معه وجوده حتى يعلم أن
ما وصفوه واجب الوجود لا يكون
الامتنع الوجود كما يبدى في غير
هذا الموضع ولا يذكرون من
القواعد المعارضة لتلك السلب
بعض ما يذكرون في إثبات وجوده
وإن هموا بإطلاقها مع أن تلك
المعارضات هي صحيحة فادحة فيها
ينفي صفاته بل الشبهات باقي المهم
من الشبهات الفادحة في الحق مالم
حصل لهم نظير من الأمور الفادحة

ابن مسروق حدثنا محمد بن جندب ثنا جرير بن سفيان عن عبد الله بن زياد بن جندب قال قدم
أبو إسحق السبيعي الكوفي قال لنا شمر بن عطية قوموا إلى فلسنا إليه فحدثنا أبو إسحق
خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديهما وقلمت الآن وهم
يقولون ويقولون ولا والله ما أدرى ما يقولون وقال حدثنا التيسوري حدثنا أبو أسامة الحلبي
حدثنا أبي حدثنا شمر عن سعيد بن حسن قال سمعت سفيان بن أبي سلمة يقول أدركت الشيعة
الاولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً وقال أحد بن حنبل حدثنا ابن عيينة عن خالد بن
سلمة عن الشعبي عن مسروق قال حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهم من السنة ومسروق من
أهل تابعي الكوفة وكذلك قال طاوس حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهم من السنة وقدرى
ذلك عن ابن مسعود وكف لا تقدم الشيعة الأولى أبابكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر وقدرى هذا
عنهم طرق شيرة فقبل أنها تبلغ تخانين طريفاً وقدرى الجارية عنه في صحيحه من حديث
الهمداني الذين هم أخص الناس بعلي حتى كان يقول

ولو كنت جواً في باب جنة لقلت لهما دنا حتى يسلم

وقد رواه الضارقي من حديث سفيان الثوري وهو حديث عن منذر وهو حديث عن محمد بن
الحنفية قال قلت لأبي بابت من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني أوما
تعرف فقلت لا قال أبو بكر فقلت نعم قال عمر وهذا قوله لابنه يته وبنيه ليس هو ما يجوز
أن قوله ثقة ويرويه عن أبيه خاصة وقوله في المنبر وعنه أنه كان يقول لأبوقر أحد فضلي
على أبي بكر وعمر الإجلالة جلد المتري وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم إنه قال اقتدوا بالذين
من بعدي أبي بكر وعمر ولهذا كان أحد قولي العلماء وهو إحدى الروايتين عن أحدنا قولهما
إذا اتفقتا على لا يجوز العدول عنها وهذا أظهر القولين كأن الأظهر أن اتفاقاً لخطأ الأربعة
أيضاً لا يجوز خلافاً لا امر النبي صلى الله عليه وسلم بأربع منهم وكان ينصلي الله عليه وسلم
سبعوناً بعدل الأمور أو كلها فهو الضعيف القتل وهو نبي الرحمة ونبي المحبة بل أمته
موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى أشداء على الكفار رحاء بينهم وقوله تعالى أنه على المؤمنين أمة
على الكافرين فكان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين شدة هذا وأبى هذا فمما هو
العدل وهما بطبيعة تكون أفعالهما على كمال الاستقامة فلما قبض الله عليه وصار كل منهما
حليقة على المسلمين خلافة نبوة كل من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن ولي الشديدي وسبعين
بل يعتدل أمره ويحط الشدة بالإنسان مجرد الدين بفسد ويجرد الشدة بفسد ويكون قد
قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم فكان يستعين باستأذنه وعمر واستأذنه خالده ونحو ذلك وهذا
من كماله الذي صار به حليقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا أشد في قتال أهل الردة شدة رز
بها على عمرو وغيره حتى روى أن عمر قال له يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم تألف
الناس فتألفهم تألفهم على حديثه فترى ثم على شعر معتدل وقال أنس خطبنا أبو بكر
عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وإننا لك الشهاب لما رآنا شجعنا حتى صرنا كالأسود
وأما عمر رضي الله عنه فكان شدة في نفسه فكان من كماله استعانته بالإنسان ليعتدل أمره
فكان يستعين بأبي عبد الله الجراح وسعد بن أبي وقاص وأبي عبد الله الثقفي والنعمان بن
مقرن وسعد بن عمار وأما حذو لاعم من أهل إصلاح والزهد الذين هم أعظم زهداً وعبدان
مثل خالد بن أنس وسعد بن عمار ومن هذا الباب عمر الشوري فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان

في الباطل لما اعتقدوه فهذا كله

اذا اردت بالجهة الاجتماع المتغير لكل واحد واحد وان اردتها كل واحد واحد كان الامر اظهر واين فان كل واحد واحد يمكن مقتضى الفعل فاذا لم يكن هناك جهة تغير الاحاد امتنع ان يكون هناك غير الاحاد المحركة مما يوصف ويحوي او امكان وان اردت بالجهة مجموع الامر من الاحاد والاجتماع كان الاجتماع جزاء اجزاء المجموع فيكون هناك اجزاء متعاقبة وبخلاف هو الاجتماع وهذا الجزم متنع ان يكون واجبا بنفسه لانه مفقود الى المكنات ولانه عرض قائم بنفسه واحسن احواله ان يكون كالنائف مع المؤلف فاذا كان المؤلف مكنيا بنفسه فثالبه اولى بل قد يقال ليس للجهة هنا امر وجودي متغير للذات في المتعاقبة وانما لها امر نسبي اعتباري كالنسبة التي بين افراد العشر وهذا وغيره مما يسامع وجودها بنفسها فيقضي هذا الجزم مكنيا بنفسه فقصر الى غيره كسائر الاجزاء فيكون حديثه هناك مكنيا كل منها محتاج الى الموجد فيصاح كل منها الى الموجد والجهة هنا داخل في قولنا كل منها فان جزؤ من هذا الكل فتبين انه كيف ادر الامر ليس في المكنات المتعاقبة لا واجب بنفسه ولا بغيره الا ان يكون هناك واجب بنفسه خارج عن المكنات اذا كان كل فرد قد مكنيا والاجتماع ايضا يمكن بطريق (١) قوله حتى جلبته وفوه فيها سائق وانتهى لغرضنا كذا بالاصل وحرر الجلبتين من اهل صحیح مصححه

كثيرا المشاورة للصحة فيما بين فيه امر الله ورسوله فان الشارع نصوه كلمات جوامع وفضايا كلية وقواعد عامة فتعني ان ينص على كل فرد من جزئيات العالم الى يوم القيلة فلا ينص الاجتماع في المكنات هل تدخل في كماله الجامعة ام لا وهذا الاجتهاد يسمى بتحقيق المناط وهو مما اتفق عليه الساس كلهم بغاة القياس وشبهة فان الله اذا امر ان يستشهدوا عدل فتكون الشخص المعين من ذوي العدل لا يعلم بالنص العام بل بجهة خاص وكذلك اذا امر ان تؤدى الامانات الى اهلها وان يولى الامور من يصلح لها فيكون هذا الشخص المعين صالحا لذلك او راجعا الى غيره لا يمكن ان تدل عليه التصوص بل لا يعلم بالايجاب اذ خاص والرافض ان زعم ان الامام يكون منصوب صاعليه وهو معصوم فليس هو اعظم من الرسول ووثابه وعما ليسوا معصومين ولا يمكن ان ينص الشارع على كل معينة ولا يمكن النبي ولا الامام ان يعلم الباطن في كل معينة بل قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يولى الوليد بن عتبة ثم نزل الله فيه ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصبروا وما لوجهه وقد كان ظن ان الحق في قضيتهم ابن ابيرق ثم نزل الله بالانزالنا البلد الكتاب بالحق لتحكم بين الناس عما اراد الله ولا تكن للفائتين خصما الايات واما على رضى الله عنه فظهر والامر في الجزئيات بخلاف ما ظنه كثير جدا فعلم انه لا يفتن الاجتهاد في الجزئيات من المعصومين وغير المعصومين وفي الصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الحق بحجة من بعض وانما انصى بضوعا اسمع فن قضيت له من حق ابيه شافلا باخذ فائنا اقطع له قطعة من النار فحكمه في القضية المعينة انما هو باجتهاده ولهذا انتهى المحكومه ان باخذ ما حكم به اذا كان الباطن بخلاف ما ظهر وعمر رضى الله عنه امام وعلمه ان يختلف الاصلي للعلمين فاجتهاد في ذلك ورأى ان هؤلاء السنة احق من غيرهم وهو كآرى فانه يضل احد ان غيرهم احق منهم وجعل التعيين اليهم خوفا وان يعين واحد منهم ويكون غيرهم اصل لهم فانه يظهر له رجحان السنة دون رجحان التعيين وقال الامر في التعيين الى السنة يعنون واحد منهم وهذا احسن اجتهاد امام عادل ناصح لاهوى له رضى الله عنه وايضا فقد قال تعالى وامرهم شورى بينهم وقال وشاورهم في الامر فكان مافعله من الشورى مصلحة وكان مافعله او بكر رضى الله عنه من تعيين عمر هو المصلحة ايضا فان ابا بكر تبين له من كمال عمر وفضله واستحقاقه فلا مرام يفتح معه الى الشورى وظهر اثر هذا الرأي الماركة الميوز على المسلمين فان كل عاقل منصف يعلم ان عثمان وعليا وطولجة او الزبير او سعدا وعبد الرحمن بن عوف لا يقوم مقام عمر فكان تعيين عمر في الاستحقاق كتميين ابي بكر في مبايعتهم ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه افرس السلس ثلاثة بنت صاحب مدين حيث قالت يا بابت استأجرنا من خير من استأجرنا اقوى الامين وامرأة العزيز حيث قالت عسى ان ينفعنا او نتفقه ولدا واو بكر حيث استأف عمر وقات طائفة رضى الله عنها في خطبتها الى وماي والله لا نعطوه الاى ذلك ولو منصف وفرع عمد ههات كذبت الظنون انجج انا كذبت وسق اندونتم سبق الجواد اذا استولى على الامه قى قرش نشنا وكهنا كها بفلطاعها وبرش ملحقها وبرأبشعها (١) حتى جلبته فو بها ثم استشرى في الله فابرحت سكمته في ذات الله تعالى تشد حتى اتخذ فثائه مسجدا يحيى فيه ما مات المبطون وكان رجس الله عز رب المعة وقذا الجواذ شجى الشيخ فتقصف عليه نسوان مكة وولادتها بضرورن منه ويستبرزنه الله يهزرنهم ويهدهم في طبقاتهم بمهون فاكبرن ذاك رجالات قرش فثنته قسما وفوقت له ساهما وانتهى لغرضنا فافوا له صفاه ولا

الاولى والامرية ان الممكن ان يطرق
الاولى والامرية وحسب كل من
الافراد مستغن عن الهيئة
الاجتماعية فانه موجود بدونه
وما احتاج الى الممكن المستغنى عنه
كان اسبق بالمكان وايضا ذلك انه
اذا قدر كل موجود معلول مقول
مفتقر وليس في الوجود الاما هو
كذلك كما اذا قدر ان الممكن ليس
لهما مقتضى واجب بنفسه فانه
يكون الامر كذلك وان لم يحصل
بعضها معلولا لبعض فهذا التقدير
يقضي ان لا يوجد شيء منها الا
لا توجد بانفسها هذا التقدير كذلك
وما لم يكن موجودا بنفسه فهو
أولى ان لا يوجد غيره فلا يكون شيء
من موجودا بنفسه ولا موجودا
بغيره ومعلوم ان الموجود اما
موجود بنفسه واما موجود بغيره
فلاذا قدر انهما موجود وقدر مع
ذلك انهما لا موجودا بانفسهما ولا
موجودا بغيره واجد هازم الجمع بين
التفصيلين ولو رتبنا لهما فقلنا
لا يجب ان يكون شيء منهما موجودا
بنفسه فلا يقتضي ان يكون
موجودا بغيره والمعلوم لا يوجد غيره
فاذا لم يكن فيها ما هو موجود بنفسه
لم يكن فيها ما هو موجود بغيره وهذا
اعظم امتناعا من تقدير افعال
لا فاعل لها وحوادث لا محدث لها
فان ذلك يكون التقدير فيها انها
وجدت بانفسها ولا هناك ما هو
موجود بنفسه يوجد هاولا ولا هناك
غير موجود يوجد هاولا نعم المقدر

(١) قوله فرقة وقوله فمما سأتى
فطرته كذا في الاصل وحز الفظان
كتبه مصححه

فصولة قتاه ومر على سياسته حتى اذا ضرب الدين بجرانه والى بركه ورست اولاده ودخل
الناس فيه افواجا ومن كل (١) فرقة رسالا واشتات اختار الله عليه صلى الله عليه وسلم ما عنده فلما
قض الله عليه نصب السلطان ووافقه وذم طبعه ونصب حياته فظن رجال ان قد تحققت
أطماعهم ولا تخين التي برحون والى والصديق بن أظهرهم فقام حاسرا مشررا لجمع
حاشيته ورفع قدرته فردشرا الاسلام على غيره ولبس عتبه بطنه وأقام أولاده نفاقه فوقه
النفاق وطمأنه وانتاش الدين فنعشه فلما اراح الحق على أهله وقرر الراس على كواهلها وحسن
الدماع في أيها آتته منيته فذم له بطريق الرحمة وشقته في السيرة والمعهلة ذلك ان
انخطب الله أم حلفت وذرت عليه لقد أحدثه فقع الكفر ومرد الشرا شذمرد وبيع
الارض وبجمعها فقات أكلاها ولقت خيبتها ترامو ويصنعها وتصدى له وبابها ثم ورع
فها وودعها كاحصها فاروى ما تريدون وأى وى ان تقفون ايام افاته انعدل فيكم أم يوم
قلعه وقد نظر لكم اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم وروى هذه المصلحة جعفر بن عون عن
أبي عن عائشة وهؤلاء الامرواة الصبيحين وقدر واما ابواسامة عن هشام بن عروة عن أبيه وبعضهم
رواه عن هشام بن عروة فانه عروة واما عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرأى الامر في السنة متقاربا فاتهم وان
كان بعضهم من الفضيلة ما ليس لبعض فلذلك المفضول مر به أخرى ليست الا حرواى انه اذا
عين واحد افعي يحصل ولا ينفذ نوع من التلثل فيكون منسوب اليه قبل التعيين خوافا من الله تعالى
وعلم انه ليس واحدا حتى هذا الامر منهم جميع بين المصلحين بين تعيينهم اذا احق منهم وتزل
تعيين واحد منهم لما تخوفه من التقصير والله تعالى قد اوجب على العبد ان يفعل المصلحة بحسب
الامكان فكان ما فعله غاية ما يمكن من المصلحة واذا كان من الامور ما لا يمكن دفعها فذلك
لا يدخل في التكليف وكان كآراء فعمل انه انولى واحدا من السنة فلا بد ان يحصل نوع من التأخر
عن سيرة ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وان يحصل بسبب ذلك مشاجرة كما حصل الله على ذلك طابع
بن آدم وان كانوا من اولياء الله المتقين وذكر كل واحد من السنة الامر الذي منعه من
تعيينه وتقدمه على غيره ثم ان العصابة اجتمعوا على عثمان رضي الله عنه فلان ولايته كانت
اعظم مصلحة وأقل مفقده من ولايته غيره والواجب ان يقدموا كذا الامر من مصلحة وأقلهما
مفسدة وعمر رضي الله عنه خاف ان يتقاد امر يكون فيه ما ذكره وراى انهم اذا بايعوا واحدا
منهم اختارهم حصلت المصلحة بحسب الامكان وكان الفرق بين حال الحيا وحال الممات انه
في الحيا يتولى امر المسلمين فيجب عليه ان يولى عليهم ابلغ من مكانه واما بعد الموت فلا يجب
عليه ان يستخلف معينا اذا كانوا يجتمعون على امثلهم كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم انهم
يجمعون على ابي بكر استغنى بذلك عن كتابة الكتاب الذي كان قد عزم على ان يكتبه لابي بكر
واضافا لدليل على انه يجب على الخليفة ان يستخلف بعده قبل تملكه وعرجا واولا هذا روى جمع في
استخلاف المعين وقيل له ارايت لو انك استعيت فقال ان الله تعالى لم يكن يضع دينه ولا خلافته
ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم فان جعل في امره فالحق لا شورى بين هؤلاء السنة الذين
توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وعما ينبت ان يعلم ان الله تعالى بعث الرسل
وازل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لارفع الفساد بالكلية فان هذا المجتمع
في الطسعة الانسانية لا بد فيها من فساد ولهذا قال تعالى انى جاعل في الارض خليفة قالوا
اتجعل فيها من يفسد قداما يفسد الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك الآية ولهذا لم تكن
أمة من الامم الا وفيها شر فساد وامثل الامر قبلنا بنو اسرائيل وكان فيهم من الفساد والشر

ما قدم بعضه وأمتناخير الامم وأكرمها على الله وخيرها القرون الثلاثة وأفضلهم العصابة
 وفي أمتناخير كثير ولكنه أقل من شري بني اسرائيل وشري بني اسرائيل أقل من شري الكفار الذين
 لم ينجوا نيبا تفرعون وقومه وكل خير في بني اسرائيل في أمتناخيرهم وكذلك أول هذه
 الامة وأخرها فكل خير في المتأخرين في المتقدمين ما هو خير منه وكل شر في المتقدمين في
 المتأخرين ما هو شر منه وقد قال تعالى فأتقوا الله ما استطعتم ولا رب أن الستة الذين وفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض الذين عنهم عز لا يوجد أفضل منهم وإن كان في كل
 منهم ما كرهه فإن غيرهم يكون فيه من المكروء أعظم ولهذا لم يتول بعد عثمان خيرته ولا
 أحسن سيرة ولا تولى بعد علي مثله ولا تولى حلف من أولي المسلمين أحسن سيرة من معاوية رضي
 الله عنه كما ذكر الناس سيرته وقضائه وإذا كان الواحد من هؤلاء ذنوب فغيرهم أعظم ذنوبا
 وأقل حسنة فهذا من الامور والتي ينبغي أن تعرف فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع الا على
 العقر ولا يقع على الصبيح والمائل يزن الامور بجهالة وهذا هو لاء الرافضة من أجل
 الناس يصيبون على من يذمونه ما يعاب أعظم منه على من يمدحونه فذا سلك سبيلهم ميزان العدل
 تبين أن الذي ذموا أولى بالفضل من مدحوه وأما ما روي من ذكر لسلم مولى أبي حذيفة
 فقد علم أن عمرو وغيره من العصابة كانوا يعلمون أن الامة في قرش كما استفاضت بذلك الستة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في العصبين عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قرش ما بقي في الناس اثنتان وفي لفظ ما بقي منهم اثنتان وفي
 العصبين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقرش في
 هذا الشأن مؤمنهم تبع لمؤمنهم وكافرهم تبع لكافرهم وهذا مسلم في حديث جابر قال الناس
 تبع لقرش في الخبر والنسر وخرج البخاري عن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ان هذا الامر في قرش لا يعاديه أحد الا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين وهذا ما
 احتجوا به على الانصار يوم السقيفة فكيف يظن بعمرانه كان يولي رجلا من غير قرش بل من
 الممكن أنه كان يوايه ولا يجرئة أو يستشير فيه يولي ويخوذ من الامور التي يصلح لها سالم
 مولى أبي حذيفة فان سالما كان من خيار العصابة وهو الذي كان يؤمهم على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما قدم المهاجرون وأما قول الرافضي وجع بين الفاضل والمفضول ومن حق الفاضل
 التقدم على المفضول فقال له أولا هؤلاء كانوا متقاربين في الفضيلة ولم يكن تقدم بعضهم على
 بعض ظاهرا كتقدم أبي بكر وعمر على الباقيين ولهذا كان في السورى نارة يؤخذ برأى عثمان
 ونارة يؤخذ برأى علي ونارة برأى عبد الرحمن وكل منهم فضائل لم يسر فيها الاخر ثم يقال له
 ناسيا وإذا كان قيسهم فاضل ومفضول فلم قلت ان عليا هو الفاضل وعثمان وغيرهم المفضولون
 وهذا القول خلاف ما أجمع عليه المهاجرون والانصار كما قال غير واحد من الائمة منهم أيوب
 السخستاني وغيره من قدم عليا على عثمان فقد رى بالمهاجرين والانصار وقد ثبت في العصبين
 عن عبد الله بن عمر قال كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان
 وفي لفظ ثم نذبح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لفاضل بينهم فهذا الخبر مما كان عليه العصابة
 على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان وقد روى أن ذلك كان يبلغ
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا يذكره وحديثا فيكون هذا التفضيل ثابتا بالنص والافيدون ثابتا بما
 ظهر بين المهاجرين والانصار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبر وبما ظهر لآل توفى
 عرفانهم كالمهاجرين عثمان بن عفان من غير رغبة ولا رغبة ولم يسر هذه اولية منكرتهم قال

معلومات معتقرات والمعاول من حيث هو معاول والمعتقر من حيث هو معتقر ليس فيه ما يقتضيه وجوده وإذا لم يكن لها وجودها لمقتضياتها وجودها انتفاء الوجود عنها كلها وهذا ما كونه معاول وجود جمع بين النقيضين وهذا كاذب محقق وتبينه الانسان بان يعلم أن مجرد تقدير معاولات ممكنة لاهي موجودة بنفسها ولا فيما يعمله موجودة بنفسها لا يقتضي وجود ذلك في انوار حج فليس كل ما قدرنا الاذهان أمكن وجوده في الاعيان لا سيما مع سلب الوجود عنها من نفسها من موجود هو جدها وإذا قدرنا المعاول الممكن له علمة ممكنة فهي أيضا معدومة من تلقا نفسها لما هو معدوم من تلقا نفسه فليس فيما قدر قط شيء موجود فرب أن يحصل لها الوجود (فصل) وقد أورد الاجمراء ومن اتبعه على هذه الحجة المذكورة لقطع التسلسل في العلل اعتراض زعم أنه بين ضعفها فقال في كلامه على ملخص الرازي وغيره قوله القائل مجموع تلك العلل الممكنة يحتاج الى كل واحد منها الخ قلنا لا يجوز أن يكون المؤثر في ذلك المجموع واحدا منها أما قوله بان ذلك لا يكون علمة لنفسه ولما قبله فلا يكون علمة للمجموع قلنا لانسلم وانما يلزم ان لو كان علمة المجموع علمة لكل واحد من أجزائها فلم قلنا كذا وكذا وهذا الان الشئ

جائز أن يكون علم المجموع من حيث هو مجموع ولا يكون علم لكل واحد من أجزائه فان الواجب ذاته علمه لمجموع الموجودات وليس علمه لكل واحد من أجزائه لاستحالة كونه علم لنفسه لا يقال بان مجموع تلك العلل المتسلسلة يمكن وكل ممكن فهو مقتضى العلم الخارجية فذلك المجموع اقتضى العلم الخارجية عنه لا نقول لان العلم ان كل ممكن فهو محتاج الى العلم الخارجية فان المجموع المركب من الواجب والممكن يمكن لاقتضائه الى الممكن وليس مقتضى العلم الخارجية عنه لا يقال بان المجموع المركب من أحاد كل واحد منها يمكن محتاج الى العلم الخارجية لا نقول لان العلم ان يكون كذلك ان لو لم يكن كل واحد منها معلولا لآخر الى غيرا نهاية لا يقال ان جملة ما يقتضيه اليه المجموع اما ان يكون نفس المجموع أو داخلا فيه أو خارجا عنه والاول محال والالكان الشيء علمه نفسه والثاني محال والالكان بعض الاجزاء كافيا في المجموع والثالث حق قلنا ان أردتم بحسب ما يقتضيه اليه المجموع جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها انه مقتضيه فلم يتم له لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والذي يدل عليه ان جملة الامور التي يقتضيه اليها الواجب والممكن ليس داخلا في المجموع لنوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه فهو نفس المجموع وان أردتم

الامام أحمد لم يجمعوا على بيعة أحدما اجتماعا على بيعة عثمان وسئل عن خلافة التوبة فقال كل بيعة كانت بالمدينة وهو كما قال فانهم كانوا في آخر ولاية يعمر عزماء كانوا أو ملهماء كانوا قبل ذلك وكلهم بايعوا عثمان بالرغبة بذلهم لهم ولارغبة قائم له بعد أحد على ولايته لا مالا ولا ولاية وعبد الرحمن الذي بايعه لم يوليه ولم يعطه مالا وكان عبد الرحمن من ابعد الناس عن الاغراض مع أن عبد الرحمن شاور جميع الناس ولم يكن لني أمية شك ولا كان في الشورى منهم أحد غير عثمان مع أن العصاة رضى الله عنهم كانوا كما وصفهم الله عز وجل بهم وبجسدهم أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وقد بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن يقولوا الحق حينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم ولم ينكر أحد منهم ولاية عثمان بل كان في الذين بايعوه عمار بن ياسر ومسيب وأبوذر وخباب والمقداد بن الاسود وابن مسعود وقال ابن مسعود ولينا أعلامنا فاقولنا لم وفيهم العباس بن عبد المطلب وفيهم من التقياسم عبد بن الصامت وأمثاله وفيهم مثل أبي أيوب الأنصاري وأمثاله وكل من هؤلاء ومن غيرهم لو تكلم بالحق لم يكن هناك عذر يسقطه عنه فقد كان يتكلم من يتكلم منهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولاية من يولي وهو مستحق للولاية ولا يحصل لهم ضرر وتكلم طمعه وغريبه ولا به عزمنا استغفله أو بكر وتكلم أسد بن حضير في ولاية أسامة بن زيد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد كانوا يكلمون عمر بن الخطاب ووليه ويعزله وعثمان بعد ولايته وقوة شوكته وكثرة أصاره وظهور بني أمية كانوا يكلمون فحين يوليهم يعطيه منهم ومن غيرهم ثم في آخر الامر لما اشتكوا من بعضهم عزله ولما اشتكوا من بعض من يأخذ بعض المال منه فاجابهم الى ما طلبوا من عزل ومنع من المال وهم أطراف من الناس وهو في عز ولايته فكيف لا يسبح كلام العصاة التيهم وكبرائهم مع عزهم وقوتهم لو تكلموا في ولاية عثمان وقد تكلموا مع الصديق في ولاية يعمر وقالوا ماذا تقول بل وقد وليت علينا فظا غليظا فقال بالله تحذوني أقول وليت عليهم خيرا هلك فيهم الصديق في عهده لمصرع شدة ومن شأن الناس أن براعوا من شئ فولاية فجابوا به خوفا منه أن ينتقم منهم اداوى رجاءه وهذا موجود فهو لا يملحوا ولا يابا بكر مع ولايته فكيف يحاؤون عثمان وهو بعد لم يتول ولا شوكته فلو لاعلم القوم بان عثمان أحقهم بالولاية لما ولوه وهذا أمر كلياته به انظروا زاده خبره وعلموا ولا شوكته الامن لم يتدبره من أهل العلم بالاستدلال أو من هو جاهل بالواقع أو بطريق النظر والاستدلال والجهل بالادلة أو بالنظر فيها ورث الجهل وأما من كان عالما بالواقع والادلة والمالبطريق النظر والاستدلال فله قطع قطع لا يتأري فيه أن عثمان كان أحقهم بالخلافة وأفضل من بني بعده فقامت عليهم على بيعة عثمان بغير نكير دلل على أنهم لم يكن عندهم أصل من هؤلاء كان في ذلك كراهية في الباطن من بعضهم لا جهادا وهو في هذا الضيق فيها لا بدح في غيرهم من الولايات كولاية أسامة بن زيد وولاية أبي بكر وعمر وياضقان ولاية عثمان كان فيهم من الصالح والحجرات ما لا يعلمها الا الله وما حصل فيهم من الامور التي كرهوها كاستمرار بعض بني أمية واعطائهم بعض المال ونحو ذلك فقد حصل في ولاية من بعدهم ما هو أعظم من ذلك من الفساد لم يحصل فيهم من الصلاح ما حصل في امارته عثمان وأما انكار بعض الناس بولاية أو مال من كون الامية يسبق لبعضها دماء بعض وتستغل بذلك عن مصلحتهم ودينها حتى يطعم الكفار في بلاد المسلمين وأما اجتماع المسلمين وقتل لادلاء من الفرقة وثقتين المسلمين وعزهم عن الاعدام حتى يأخذوا بعض بلارحهم أو بعض أموالهم قهرا أو صلحا في وأما قول الرافضي انه طعن في

كل واحد من اختياره لشورى وأظهر أنه بكره أن تقلد أمر المسلمين ميتا كما تقلد حيا تم تقلده
 بأن جعل الإمامة في سنة فالحواجب أن عمر لم يعط فقيم طعن من يجعل غيره هم أحق بالإمامة
 منهم بل لا يمكن عنده أحق بالإمامة منهم كأيض على ذلك لكن بين عذره المانعة من تعيين
 واحد منهم وكره أن يقلد ولا يعين ولم يكره أن يقلد تعيين السنة لأنه قد علم أنه لا أحد أحق
 بالامر منهم فالتى عليه وعلم أن الله يشبه عليه ولا يتبعه عليه فيه أن تقلده هو اختيار السنة
 والذي خاف أن يكون عليه فيه تبعه وهو تعيين واحد منهم تركه وهذا من كمال عقله ودينه رضى
 الله عنه وليس كراهته تقلده ميتا كما تقلده حيا لطنه في تقلده حيا فإنه انما تقلد الأمر حيا
 باختياره وبأن تقلده كان خبره والامة وإن كان خاف من تبعه الحساب فقد قال تعالى
 والذين يؤتون ما آتوا وقولهم وحيلة أنهم هم المرحومين قال تعالى يا رسول الله أهو الرجل
 يرفى ويسرق ويشرب الخمر ويخاف أن يعاقب قال لا يا نبي الله صلى الله عليه وسلم ولكنه الرجل يصوم ويصلى
 ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه خوفه من التصديق الساعته من كمال الطاعة والفرق بين تقلده
 حيا وميتا في حياته كان رقبته على تروا به متعبا لافعالهم بأمرهم بالجميع كل عام ليحكم بينهم
 وبين الرعية فكان ما يفعلونه مما يكرهه يكنه منهم منه وتلافيه بخلاف ما بعد الموت فإنه
 لا يمكنه لا منعهم مما يكرهه ولا تلافى ذلك فهذا كره تقلد الأمر ميتا وأما تعيين السنة فهو عنده
 واضح بين لعله أنهم أحق الناس بهذا الأمر وأما قوله ثم ناقض جعلها في أربعين سنة في ثلاثين
 في واحد فجعل إلى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف والقصور فالحواجب
 أولاته ينبغي لمن احتج بالمقول أن يثبت أولا وإذا قال القائل هذا غير معلوم الصحة لم يكن عليه
 حجة وللحق التائب في جميع المضاري وغيره ليس فيه شيء من هذا بل هو يدل على نقض هذا
 وأن السنة هم الذين جعلوا الأمر في ثلاثة ثم الثلاثة جعلوا الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف
 واحد منهم ليس لعرف ذلك أمر وفي الحديث التائب عن عروى ميمون أن عمر بن الخطاب لما
 طعن قال إن الناس يقولون إنه لف وان الأمر إلى هؤلاء السنة الذين توفي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو عندهم راض على عثمان وطه والزيد وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك
 وبشهادة عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء قال أصاب الخلافه سعدوا ولا فليس من من
 ولي قالى أعزله ثم عجز ولا خيانة ثم قال أوصى الخليفة من بعده بشورى الله تعالى وأوصيه
 بالمهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم
 حرمهم وأوصيه بالانصار الذين تنووا الدار والابن من قبلهم أن يقبل من محبتهم ويحفظوا
 عن مسيئهم وأوصيه بأهل الأمصار خيرا فاتهم بده الاسلام وغنط العدو وجباة الاموال لا يؤخذ
 منهم الا فضلهم عن رضائهم وأوصيه بالاعراب خيرا فاتهم أصل العرب ومادة الاسلام أن يأخذ
 منهم من حوائش أموالهم قدر على فقرائهم وأوصيه بنعمة الله ورسوله أن يوفى لهم بعددهم
 ويقال من ورأهم ولا يكلفوا الا طاعتهم فقد أوصى الخليفة من بعده بجميع أجناس الرعية
 السابقين الأولين من المهاجرين والانصار وأوصاه سكان الأمصار من المسلمين وأوصاه بأهل
 البوادي وبأهل الامة قال عروى ميمون فهاقص انطلقنا غنى فلم عبد الله بن عمر وقال
 يستأذن عمر بن الخطاب قالت أدخلوه فدخل فوضع هذا مع صاحبه فلما فرغ من دفته اجتمع
 هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم قال الزبير قد جعلت
 أمرى إلى على وقال طه قد جعلت أمرى إلى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى إلى عبد الرحمن
 ابن عوف وقال عبد الرحمن أيكم يرام من هذا الأمر ففعله انه والله عليه والاسلام لم يظن

العله الفاعلة فلم تلم له بلزم أن
 يكون بعض الأجزاء كافيا في المجموع
 وإذا كان المجموع يمكن أن نفسه
 فهو مقتدر على غيره بما يقتدر اليه
 المجموع إما أن يكون هو المجموع
 أو اختلافه أو أجزاؤه أو الأول
 محال والالكان الشيء على نفسه
 والثاني محال والالكان بعض الأجزاء
 كافيا في المجموع لأن المجموع إذا
 كان يمكنه أنما يقتصر على البعض
 لزم أن يكون البعض هو المقتضى
 للمجموع فلازم أن يكون مقتضيا
 لنفسه ولعلته وإن كان ما يقتصر
 إليه المجموع خارجا عن المجموع فهو
 المطلوب وهذا التصريح بوجوب أن
 يكون البعض علة فاعلة للمجموع
 والعله الفاعلة كافية للمجموع
 وقوله إن أردتم بحيلة ما يقتدر اليه
 المجموع حيلة الأمور التي يصدق
 على كل واحد منها أنه مقتدر اليه
 فلم تلم به لا يجوز أن يكون هو
 نفس المجموع فيقال له لأن المجموع
 إن لم يكن زائدا على تلك الأمور
 التي كل منها معاول فليس هنا
 مجموع غير المعاولات والمعاولات
 التي لا يوجد شيء منها بنفسه بل
 لا بد من موجود موجود إذا لم
 يكن فيها موجود موجودا امتنع أن
 يكون مجموعها حاصلًا بمجموعها
 وإن كان المجموع معاولا لها فهو
 أولى بالتفكير وهذا الأمر معلوم
 بالضرورة وما قدح فيه كان قدما
 في الضرورية فلا يسلم

أفضل من نفسه فاستبكت الشيطان فقال عبد الرحمن أنصفوه لي والله على أن لا ألحق أفضلكم
 قالوا نعم فأخذ بيد أحدهما فقال للآخر له من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الإسلام
 ما قد علمت والله عليك أن أمرتك لتعلمن ولئن أمرت عليك لتسعين ولتطعن ثم خلا بالآخر
 فقال له مثل ذلك فلما أخذ الشياطين قال أرفع يدك يا عثمان فبايعه وبايعه على وبلغ أهل الدار
 فبايعوه وفي العصيين من حديث المسورين بحمزة قال إن الرهط الذين ولاهم هم عراجتوا
 فقتلوا وأولاهم عبد الرحمن استبالي أناسكم في هذا الأمر ولكن إن شئتم اخبرتم لكم
 منكم فجاءوا ذلك لعبد الرحمن بن عوف فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم مال الناس على عبد الرحمن
 حتى ما أرى أحدا من الناس يتبع أولئك الرهط الذين ولاهم هم عرو لا يطاعه قال ومال الناس
 إلى عبد الرحمن يشاورونه تلك الليلة حتى إذا كانت الليلة التي أمضيتها قال المسور طرقتني
 عبد الرحمن بعد جمع من الليل ف ضرب الباب حتى استغثت فقال أراك ناعما والله ما كحللت
 هذه الثلاث بك يوم أنطلق فادع لي الزبير وسعد فادعوا فاشاورهما حتى دعاني فقال ادع لي عليا
 فدعوت فناما حتى أتمار الليل ثم قام علي بن عتبه وهو على طمع وقد كان عبد الرحمن يحسن من
 علي شيئا ثم قال ادع لي عثمان فناما حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح فلما صلى الناس الصبح اجتمع
 أولئك الرهط عند المنبر أرسل إلي من كان حاضرا من المهاجرين والاضرار وأرسل إلي أمراء
 الأجناد وكانوا واقفوا تلك الليلة مع عمر لما اجتمعوا تشبه عبد الرحمن ثم قال ما بعد باع لي في غد
 نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا يتحمل علي نفسك سبيلا فقال يا أبا عبد الله سنة
 الله ورسوله وأهل بيته من بعده فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس والمهاجرون والاضرار وأمراء
 الأجناد والفسلون وأما قوله ثم قال إن اجتمع علي وعثمان فاقول ما قالوا من صابروا ثلاثة
 فاقول قول الذي صار فهم عبد الرحمن لعلمه أن علوا وعثمان لا يجتمعان في أمر وإن عبد الرحمن
 لا يعدل بالأمر عن أخيه عثمان وابن عمه فقال له من الذي قال إن عرفك ذلك وإن كان قد
 قال ذلك فلا يجوز أن تظن به أنه كان عرض له ولا بعثمان بمحاكمة ومنع على معاداة فله أن كان
 قصد هذا الولي عثمان ابتداء ولم يتطع فباع عثمان كذب والذين عاشوا بعده قد عاينوا بدون
 نصيب عمره فلو كان عمره لكانوا أعظم متابعة وطاعة سواء كانوا يا بقوله المؤمنين أهل
 دين وخير وعبدل أو كانوا كآية وله المناقون الطاعون فهم إن مقصودهم الظلم والشر لا سيما
 وعمر كان في حال الحياة لا يخاف أحد أو الرافضة تسبيح فرعون هذه الأمة وإذا كان في حياته لم
 يخف من تقدم أي بكر والأمر في أوله والفوس لم تنوط على طاعة أحدهم بعد النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا صار لهم أمر فكيف يخاف من تقدم عثمان عدمه والناس كلهم مطيعوه
 وقد عرفوا على طاعته فعلم أنه لو كان غرض في تقدم عثمان لقدموه ولم يخفوا هذه الدورية
 البعيدة ثم أي عرض يكون نهرة في الله عنه في عثمان دون علي وليس يشك وبين عثمان من
 أسباب الصلوة كتر ما بينه وبين علي لا من جهة القبلة ولا من غير جهة القبلة وعمر قد أخرج
 من الأمر أرب و لم يسأل في الأمر ابن عمه سعيد بن زبير وهو أحد العشرة المشهود لأعيانهم بلجنة
 في حديث واحد منهم من قبله بن عدي ولا كان يولي من بني عدي أحدا بل ولجربا منهم ثم
 عزيه وكان ينفذ الناس لا تأخذ في القول لأمه فأي داع يدعو إلى المحاربة بدون عمرو ولا
 غرض يحصل من الدنيا فمن أقصى عشيرة وأمراء بن الذين الذي عليه لا يوفي إلا من مال أقاربه
 منهم من مال بني عدي فمن مال قريش ولا يؤخذ من بيت المال شيء ولا من سائر الناس فأي حاجة
 له إلى عثمان أو علي أو غيرهما حتى يقدموه وهو لا يحتاج إليه لا في أهله الذين يحفظهم ولا في دينه

(الوجه الثالث) الجواب عن
 معارضة وهو قوله إن جلة الأمور التي
 يتوقف عليها الواجب والممكن ليس
 داخل في المجموع لتوقفه على جزئيه
 ولا خارج عنه فهو نفس المجموع
 ولمخص هذا الكلام أن مجموع
 الموجودات ليس متوقفا على بعض
 الأجزاء لتوقفه على الجميع ولا
 متوقفا على ما خرج عن المجموع
 فالمجموع متوقف على المجموع
 فيقال له هذا يناقض ما ذكرتم أولا
 من أن المؤثر في مجموع الموجودات
 واحد منها وزعمت أن هذا معارضة
 لقوله مجموع الممكنات لا يجوز أن
 يكون المؤثر فيها واحدا وإذا كان
 هذا يناقض ذلك فاما أن تقول
 للمؤثر في المجموع جزؤه أو المؤثر
 فيه هو المجموع فان قلت له جزؤه
 بطل هذا الاعتراض وسلم هذا
 الدليل الدال على امتناع معلولات
 ممكنة ليس لها عللة واجبة وبذلك
 يحصل المقصود من إثبات واجب
 الوجود وأن قلت أن المؤثر هو المجموع
 بطل اعتراضك على ذلك الدليل وسلم
 ذلك الدليل عن المعارضة فحصل به
 المقصود (الوجه الرابع) أن يقال
 قوال جلة الأمور ومجموع الأمور
 الذي يقتصر إليه الواجب والممكن
 ليس داخل في المجموع يتضمن أن
 مجموع الموجودات يقتصر إلى أمر
 من الأمور وأن لم تذكر على ذلك
 دليلا فقلت إن مجموع الموجودات
 يقتصر إلى أمر وأولئك إنما

الذي عليه والانسان انما يخاف من تولى بعينه لحاجته اليه في نحو ذلك فن لا يكون له حاجة
لالى هذا ولا الى هذا فأتى داع يدعو الى ذلك لاسيما عند الموت وهو وقت يسلم فيه الكافر
وتوب فيه الفاجر فلو علم ان لهلى حقادون غير ما أو أنه أحمق بالامر من غير ما كان الواجب
أن يسلمه حيثما توبه الى الله وأما تحضه للذنب فانه اذا لم يكن له ما نهى ديني لم يبق الا الدين
فلو كان الدين يقتضي ذلك لفعله والا فلا في العادة ان الرجل يفعل ما يعلم انه يعاقب عليه
ولا يتنصع به لافي دين ولا ديني بل لا يفعل ما لاغرض فيه ام لا ويرتد لما يحتاج اليه في دينه
عند الموت مع صحة العقل وحضوره وطول الوقت ولو قدر والعاذ بالله انه كان عدوا مبغضا لاني
صلى الله عليه وسلم غاية البغضة فلا ريب انه نال بسبب النبي صلى الله عليه وسلم ما ناله من
السعادة ولم يكن عمر من يخفى عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق مصدوق فانه كان
من اذكي الناس ودلائل النبوة فمن اطهر الامور فهو يعلم انه ان استمر على معاداة الله بعد نبذ في
الآخرة وليس له وقت الموت غرض في ولا به عثمان ونحوه فكيف يصرف الامر عن مستحقه
لتصغير غرض وان قيل انه كان يخاف ان يقال انه ربيع وتاب كاشاف او يطلب من الاسلام
وقت الموت فقال قد كان عكسه ولا ينبغي بلا اظهار توبه فانه لو تولى عليا وغيره لسمع الناس
وأطاعوا ولم يتنصع في ذلك غترتان والانسان قد يكون عليه مثقال فتودها على وجه لا يعرف انه
كان ظالما فيوصي وقت الموت لفلان بكذا ولفلان بكذا ويحمله او يصيبيكون امام معتقدا واما
خائفا ان يكون حقا واجبا عليه وليس لغيره من يخاف عليه بعد موته فان اثاره صرف الامر عنهم
وهو يعلم ان عليا عدل واخي من ان يظلمهم ولقد ان عليا كان ينتقم من الذين لم يبايعوه اولا
فتنوعدى كانوا بعد الناس عن ذلك فانه لم يكن لهم شوك ولا كانوا كثيرين وهم كلهم محبوب
لعل معطلون ليس فهم من بغض عليا وبغضه على واقتل على منهم احدا لافي جاهلة
ولا اسلام وكذلك توثيق كلهم كانوا يحبون عليا وعلى يحبهم ولم يقتل على منهم احدا في
جاهلة ولا اسلام ويقال ثانيا عرما زال اذ رجوع وما زال يعرف غير ما تارة يتبين له
الحق فيرجع اليه فان هذا توبه ويقول رجل اخطا وامرأة اصاب ويحدد التوبة لما يعلم انه
تائب منه فهذا كان بفعله في حال الجاهلية وهو ذو سلطان على الارض فكيف لا يفعله وقت
الموت وقد كان يمكنه ان يحتال لعل في بحيلة يتولى بها ولا يظفر بما به يذم كما يزعمون انه احتال
لعثمان ولوعلم ان الحق كان لعل دون غيره لكان له طرق كثيرة في نصينه تخفى على اكثر الناس
ونذلك قول القائل انه علم ان عليا وعثمان لا يجتمعان على امر كذب على عمر رضي الله عنه ولم
يكن بين عثمان وعلى نزاع في حيا عرا صلا بل كان أحدهما اقرب الى صاحبه من سائر الاربعة
الهما كلاهما من بني عبد مناف ومارال بنو عبد مناف بدوا واحدة حتى ان ابا سفيان بن حرب أتى
عليا عن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وطلب منه ان يتولى الامر لمكون على كان ابن عم أبي
سفيان وابو سفيان كان فيه بقايا من جاهلية العرب بكره ان يتولى على الناس رجل من غير قبيلته
وأحب ان تكون الولاية في بني عبد مناف وكذلك خالد بن سعيد كان غابا فلما قدم تكلم مع
عثمان وعصلى وقال أرضيت من يخرج الامر عن بني عبد مناف وكل من يعرف الامور العادية
ويعرف ما تقدم من سيرة القوم يعلم ان بني هاشم وبني أمية كانوا في غاية الاتفاق في أيام النبي
صلى الله عليه وسلم واولي بكرهم وعمر حتى ان ابا سفيان لما خرج من مكة عام الفتح بكشف الخيل ورواه
العباس اخذته وأركبه خلفه وأتى به النبي صلى الله عليه وسلم وطلب من النبي ان يشرفه النبي لما
قاله ان ابا سفيان رجل يحب الشرف وكل هذا من حجة العباس لابي سفيان وبني أمية لانهم
كلهم بنو عبد مناف وحقه ان كان بين علي وبين رجل من المسلمين منارعة في حد فخرج عثمان

في موكب فيهم معاوية ليقتلوا على الحد فابتدعوا معاوية سؤال عن معلوم من معالم الحد هل كان هذا على عهد عمر فقالوا نعم فقال لو كان هذا الخلفاء لغيره عمر فانتصر معاوية لعل في تلك الحكومة لم يكن على حاضرا بل كان قد وكل ابن جعفر وكان على يقول ان الخصومات قصاوان الشيطان يحضرها وكان قد وكل عبد الله بن جعفر عنه في المحاكمة وبهذا اتفق الشافعي وغير واحد من الفقهاء على جواز التوكيل في الحكومة بدون اخضرار الخصم كما هو مذهب الشافعي واصحاب اجماع واحد وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة فلما رجوا ذلك وانك لعل فقال أندري لم فعل ذلك معاوية فعل لأجل المنافة أي لأجل أن أجعل بني عبد مناف وكانت قد وقعت حكومة شاورني فيها بعض قضية القضاة وأحضرت كتابا فيه هذه الحكومة ولم يعرفوا هذه القطة لقطعة المنافة فينتها لهم وقسرت لهم معتادها والمقصود أن بني عبد مناف كانوا متفقين في أول الامر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وإنما وقعت الفرقة بينهم بعد ذلك لما تفرقوا في الامارة فكان بنو هاشم كانوا متفقين على عهد الخلفاء الاربعة وعهد بني أمية وإنما حصلت الفرقة لما ولوا بنو العباس وصار بينهم وبين بعض بني أبي طالب فرقة واختلاف وهكذا عادة الناس يكون القوم متفقين اذ لم يكن بينهم ما يتنازعون عليه من جاه أو مال أو غير ذلك وان كان لهم خصم كانوا جميعهم ألباوا احدا عليه فلما صار الامر اليهم تنازعوا واختلوا فكان بنو هاشم من آل علي والعباس وغيرهم في الخلافة الاموية متفقين لئلا يزاع بينهم ولما خرج من يدعو اليهم صار يدعو الى الرضا من آل محمد ولا يعينه وكانت العلوية تطمع أن يكون فيهم وكان جعفر بن محمد وغيره قد علوا أن هذا الامر لا يكون الا في بني العباس فلما زالوا الدولة الاموية وصارت الدولة هاشمية وبني السفاح مدنية سمها الهاشمية ثم تولى المنصور وقع نزاع بين الهاشميين فخرج محمد وارباهم ابنا عبد الله بن حسن على المنصور وسم المنصور الهاميين بقاتلها وكانت قتلته غلبة قتل فيها خلق كثير ثم ان العباسيين وقع بينهم نزاع كما وقع بين الاميين والمأمون أمورا عرفها هذه الامور فخرجوها من الامور التي حوت بها العادة ثم ان عثمان وعليهما اتفقا على تفويض الامر الى عبد الرحمن بن عوف من غير أن يكره أحدهما الآخر في قوله ان عمر علم أن عبد الرحمن لا يعبد الامر عن أخيه وابن عمه فهذا كذب بين علي عمرو وعلى أنسابهم فان عبد الرحمن ليس أخا لعثمان ولا ابن عمه ولا من قبله أصل بل هذا من بني زهرة وهذا من بني أمية وبنو زهرة في بني هاشم أكثر ميلانهم إلى بني أمية فان بني زهرة أخوال النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم هذا خالي فليكرم امرؤاؤه ولم يكن أيضا بن عثمان وعبد الرحمن مؤاخاة ولا مخالطة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوافق بين مهاجري ومهاجري ولا بين أنصاري وأنصاري وإنما أخى بين المهاجرين والأنصار فأخى بين عبد الرحمن بن عوف وبين سعد بن الربيع الأنصاري وحديته مشهور ثابت في الصحاح وغيرها يعرفه أهل العلم بذلك ولم يوافق بين عثمان وعبد الرحمن في ما قوله ثم امر بضرب أعناقهم ان تأخروا عن السعة ثلاثة أيام فقال أولامن قال ان هذا اصعب وأن النقل الثابت بهذا وإنما المعروف أنه أمر الأنصار أن لا يفرقوهم حتى يبايعوا أو أحد منهم ثم يقال ثانيا هذا من الكذب على عمر ولم ينقل هذا أحدا من أهل العلم بالسند يعرف ولا أمر عمر بقتل الستة الذين يعلم أنهم خير الامة وكيف يأمر بقتلهم وإنما قد قالوا كان الامر بعد قتلهم أشد فسادا ثم أمر بقتلهم فقال ولوا بعد قتلهم فلا والله لا نكف يا عمر بقتل المستحقين لا مرو ولا يولي بعدهم أحدا رأيت سائق أتى يسكن من قتل هؤلاء والامة كلها مطيعة لهم والعساكر

وفساد هذا معلوم بالاضطرار بعد جودة التصور وإنما أشكل على من أشكل لعدم التصور التام قاله اذا قال القاتل عل لا تنتهي أو بمكانات لا تنتهي كل من هاترج أو ماحول بالآخر فهم الذين أن هذا يتضمن تقدير موحودات في الخارج كل منها معلول الموجود الآخر وأن الامر هكذا الى غير نهاية وله هذا أراد طائفة أن يطلوا هذا التسلسل بحسن ما يطلونه لا آثار التي لا تنتهي كالمسركات التي لا تنتهي وهذا غلط فان المقدور هو امور ليس فيها ما يوجد بنفسه بل لا يوجد الا بعلة مابينة لها موجود أو كمالها بهذه المثابة التي غير نهاية وهذا في الحقيقة تقدير معدومات بعضها على بعض في وجوده الى غير نهاية من غير أن يوجد شي منها وكان المدعوم اذا قدر أنه معلل بعلة معدومة الى غير نهاية مع أنه لم يوجد ولم يوجد شي منها كان باطلا وان قدر وجوده مع ذلك كان جعابا في التقيضين واذا كان تقدير معلول معدوم بعلة معدومة تنقضي وجوده ولم يوجد مما تتناقض به العقل من جهة أنه لم يوجد من جهة أن علة ليست موجودة كثره هذه العلة أولى بالاشتغال وتسلسلها الى غير نهاية أعظم وأعظم في الاشتغال فكذلك اذا قدر ما هو معلول يمكن لا يوجد الا بوجوده وقد رآه ليس هنالك موجود بوجوده فان وجوده يكون متعاقبا قدر موجودا كان جعابا

والخود ومعهم ولو أرادت الانتصار كلهم قتل واحد منهم لغير راع ذلك وقد أعاد الله الانتصار من ذلك فكيف بأمر طائفة قليلة من الانتصار بقتل هؤلاء الستة جميعا ولو قال هذا امر فكيف كان بسكت هؤلاء الستة ويكون الانتصار منهم ويحتعون في موضع ليس فيهم ينصرهم ولو فرضنا أن الستة لم يتولوا واحد منهم لم يجب قتل أحد منهم بذلك بل يولي غيرهم وهذا عبد الله بن عمر كان دائما تعرض عليه الولايات فلا يتولى وما قبله أحد وقد عين للخلافة يوم الحكيم فتعجب عنه وما إذا ما أحفظ وما مع قطن أحد المتع من الولاية فقتل على ذلك فهذا من اختلاف معتد لا بدى ما يكتب لاشريعاء عادة ثم تقول جوابا لم كمالا لخلو ما ان يكون عمرا مريضا أو لم يكن أمر به فان كان الأول بطل انكاره وان كان الثاني فليس كون الرجل من أهل الجنة أو كونه ولي الله مما يمنع قتله اذا اقتضى الشرع ذلك فله قد ثبت في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم الغامدية وقال لقد نابتوه بولوتها صاحب مكس لغفره وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله فهذا يشهد لها الرسول بذلك ثم لما كان الحد قد ثبت عليها أمر برجمها ولو وجب على الرجل قصاص وكان من أولياء الله وتاب من قتل الحدوتة بنصحوها وجبان عكن أولياء المقتول منه فان شأوا قتلوه ويكون قتله كفارة والتعزير بالقتل اذا لم تحصل المصلحة بدونه مسألة الاجتهاد به قتل الجاسوس المسلم العلماء فيه ولا معروفان وهما قولان في مذهب أحد أئمة الحديث وهو مذهب مالك واختيار ابن عقيل والثاني لا يجوز قتله وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي واختيار القاضي أبي يعلى وغيره وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يردن يفرق جماعتكم فاقتلوه وقال في شارب الخمران ثم جهاني الرابعة فاقتلوه وقد تنازع العلماء في هذا الحكم هل هو منسوخ أم لا فلو قد نزع أمر بقتل واحد من المهاجرين الأولين لكان ذلك منه على سبيل الاجتهاد السامع ولم يكن ذلك ما لعلم من كون ذلك الرجل في الجنة ولم يقدح في عدل هذا ولا في دخول هذا الجنة فكيف اذا لم يقع شيء من ذلك ثم من المجهول أن الرافضة يزعمون أن الذين أمرهم بقتلهم بتقدير رحمة هذا النفل يصحون القتل الاعيان كان عرا أمر بقتلهم فلماذا ينكرون عليه ذلك ثم يقولون انه كان يحاييهم في الولاية وبأمر بقتلهم فهذا جاعل بين الضدين وان قلتم كان مقصوده قتل على قبل لم يابوا الاعيان لم يكن ذلك يضرب الولاية فانما يقتل من يخاف وقد تخلف سعد بن عباد عن سبعة أبي بكر ولم يضرب ولم يحبسوه فضلا عن القتل وكذلك من يقول ان عليا وبنى هاشم يختلفون سبعة أبي بكر ستة أشهر يقولون انهم لم يضربوا أحد منهم ولا أكرهوه على السبعة فاذا لم يكره أحد على مبايعة أبي بكر التي هي عند متبينة فكيف بأمر بقتل الناس على مبايعة عثمان وهي عند غير متبينة وأبو بكر وعمر مدخلان فيهما ما زالوا من غاية الاكرام لعلي وسائر بني هاشم قدموهم على سائر الناس ويقول أبو بكر أرى الناس ارقبوكم محمد ارقأ أهل بيته وأبو بكر ذهب وحده إلى بيت علي وعنده بنو هاشم في ذلك كرههم فضلهم ويكرهون قتلهم ويعترفون له باستحقاقه للخلافة ويعترفون من اتخاها وبابونه وهو عندهم وحده والالتفات لواتر عما كان بين القوم من المحبة والاشتراك في قبح كذب من نقل ما يخالف ذلك ولو أراد أبو بكر وعمر في ولايتهم انما على بطريق من النظر لكان أقدر على ذلك من صرف الامر عنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا المفترون يزعمون أنهم ظلموه في حال كان فيها أقدر على دفع الظلم عن نفسه ومنعهم من ظلمه وكان أعجز عن ظلمه لو أراد ذلك فلهذا ظلمه بعد قتلهم ما وطاعة الناس نهما كانا مريين ظلمه ومن العادة المعروفة

بين التقيض وتسلسل هذه العلوات من غير أن تنتهي الى موجود بنفسه أعظم في الامتناع لكن من توهم انها موجودات متسلسلة التس على الامر وتقدر كونها موجودات متسلسلة تمتنع في نفسه بل هو جمع بين التقيض لان التقدير بأنه ليس فيها ما وجد بنفسه ولا وجد الا وجود موجود واذا لم يكن فيها ما وجود بنفسه ولا موجود موجود امتنع ان يكون فيها الامعوم فتقدر وجودها جمع بين التقيض وبين ان ذلك ان كلامها هو فتنقصر الى موجود وحده فلا يوجد بنفسه وعلمته لم توجد بنفسها فليس فيها ما وجود بنفسه وليس هناك موجود بنفسها فلماذا قدر في كل منها انه موجود بغيره فذلك الغير هو عزته أيضا ووجوده من نفسه فليس هناك موجود يوجدها الا ما يقدر منها وكل منها اذا لم يكن له من نفسه وجود فانه لا يكون موجودا بغير بطريق الاولى والاخرى فلا له من نفسه وجود ولا إيجادا بغيره من جنسه ليس له من نفسه وجود ولا إيجادا فمن أين يكون شيء منها وجودا ولا وجود لنفسه ولا إيجادا اذا لا إيجادا فرع الوجود هذا الاعتراض فاسد جدا وبيان فساد من وجوه (أحدها) أن يقال هو اعتراض على قولهم مجموع العطل الممكنة يمكن لاقتضار المجموع الى الأحاد لممكنة ولا يجوز أن يكون المؤثر في المجموع

واحد من العلل الممكنة لان ذلك لا يكون على نفسه ولا ما قبله من العلل فانتفى عن أن يكون مؤثرا في المجموع فقال المعتز انما يلزم هذا أن لو كان علل المجموع على لكل واحد من أجزائه فلم يمتد ذلك فيقال له أولا نحن لانعني بالمجموع مجرد الهيئة الاجتماعية بل نصفه بكل واحد من الافراد والهيئة الاجتماعية وحيد فتكون علل المجموع على كل واحد من أجزائه وهذا معلوم بالضرورة فان المؤثر اذا كان مؤثرا في مجموع لا جامع الهيئة الاجتماعية فقد أثر في كل جزء من أجزائه فانه لم يؤثر في كل جزء من الاجزاء اما انتفاء ذلك الجزء وان انتفى انتفى المجموع والتقدير ان أثر في المجموع بحيث جعل المجموع موجودا والمجموع هو الافراد والهيئة الاجتماعية فلو قدر انه غير موجود لم يجمع بين التضييق وهو منع وهذا المستع لزم من تقدير كونه مؤثرا في المجموع بحيث جعل المجموع موجودا مع تقدير عدم بعض أجزائه المجموع فعلم انه يلزم من كونه اثر في المجموع وجود المجموع ويلزم من وجود المجموع أن لا ينتفى شيء من أجزائه فعلم ان ما استلزم ثبوت المجموع استلزم ثبوت كل من أجزائه وان لم يكن المستلزم عللة فاعلة فكيف اذا كان المستلزم عللة فاعلة فتبين ان ثبوت العللة الفاعلة

التي هي في ولاية وهنك من هو مرشح لها يخاف أن ينازعه أنه لا يقر حتى يدفعه عن ذلك إما بحبس وإما بقتل سرا وعلانية فليجرب عادلة الخلق فإذا كانا يصلان أنهما على ما له وهو مظلوم يعرف أنه مظلوم وهو مرشح بولاية فلا بد أن يخاف منه فكان ينبغي لو كان هذا حق أن يسعيا في قتله وأجسه ولو بالحيلة وهذا لو أراد ما كان أسهل عليهم من شدة ابتداع وجود النص ولو أراد أن يمتدح على بعض الجيوش وأصاب بعض أهل الجيوش أن يقتله ويسمعه كان هذا أمكنه في الجملة دفع المتولي بل يعرف أنه ينازعه ويقول أنه أحق بالامر منه أمر لا بد منه وذلك بأنواع من أهائه وابتداعه وحسن وقتل وإبعاد وعلى رضى الله عنه ما لا المكرم من له غاية الاكرام بكل طريق مقصدين بل ولسائر بني هاشم على غيرهم في العظام مقصدين له في المرتبة والحرمة والهيبة والموااة والنشأة والتعلم كما يفعلان بنظر الله وبقضائه بافضله الله وجعل به على من ليس مثله ولم يعرف عنهم كلمة سوى على قطبل ولا في أحد من بني هاشم ومن المعلوم أن المعاداة التي في القلب توجب ارادة الاذى لمن يعادى فإذا كان الانسان قادرا اجتمعت القدرة مع الارادة الجائزة وذلك وجوب وجود المقدور فلو كانا مدينين يعلى سوا كان ذلك مما يوجب ظهوره مقدرة ما فكيف ولم يظهر منهما الا الهبة والموااة وكذلك على رضى الله عنه قد تواتر عن من يحب ما وما اوتاهما وتغلبهما وقد جمعا على سائر الامة ما يصلح له حاله في ذلك ولم يعرف عنه قط كلمة سوى حقهما ولا أنه كان أسبق بالامر منهما وهذا معروف عند من عرف الاخبار انانية المتواترة عند الخاصة والعامة والمنقولة بأخبار الثقات وأما من رجع الى ما ينقله من هو من أجهل الناس بالنقول وأبعد الناس عن معرفة أمور الاسلام ومن هو معروف بافتراء الكذب الكثير الذي لا روج الا على الهام وروج كذبه على قوم لا يعرفون الاسلام اما قوم سكان البوادي وأرويس الجبال أو بلادهم من أقل الناس علما وأكثرهم كذبا فلهذا هو الذي بضل وهكذا الرافضة لا يتصور قط أن مذهبه يروج على أهل مدينة كبيرة من مدائن المسلمين فيها أهل علم ودين وانما يروج على جهال سكنوا البوادي والجبال أو على محلة في مدينة أو بلدة أو طائفة يظهر ون الناس خلاف ما يسمعون لظهور كذبهم حتى ان القاهرة لما كانت مع العبيدين وكانوا يظهر ون الشيعة لم يتكلموا في ذلك حتى منعوا من فيها من أهل العلم والدين من اظهار علمهم ومع هذا فكأنوا خائفين من سائر مدائن المسلمين يقدم عليهم الغريب من البلدان البعيدة فيكون عنه قولهم ويداونه ويتقونه كما يخاف الملك المطاع وهذا لاهم أهل قرية وكذب وقد قال تعالى ان الذين اتخذوا الجبل سنداهم تخسف من ربه ومنه في الحياة الدنيا وكذلك تجري المقتدين قال أبو قتادة هي لكل مقتدر من هذه الأمة الى يوم القيامة في ذلك قوله أمر يقتل من خالف الاربعة وأمر يقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن فيقال هذا من الكتب المقتري ولو قدر أنه فعل ذلك لم يكن عمر قد خالف الدين بل يكون قد أمر يقتل من يقصد الفتنة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من جاءكم وأمركم على رجل واحد يربدان يفرق جماعتكم فاضروا عنه بالسيف كائنا من كان والمعروف عن عمر رضى الله عنه أنه أمر يقتل من أراد أن يفرق بين المسلمين ببيعة بلا مشاورة لاجل هذا الحديث وأما قتل الواحد المتخلف عن البيعة اذا لم تقم فتنة فلم يأمر عمر بقتل مثل هذا ولا يجوز قتل مثل هذا وكذلك ما ذكره من الاشارة الى قتل عثمان ومن الاشارة الى ترك ولاية علي كذب بين على عمر فان قوله لن فعلت يقتل الناس اخبار عما يفعله الناس ليس فيه أمر لهم بذلك وكذلك قوله لا يولونه اياها اخبار عما يقع ليس فيه نهى لهم عن الولاية مع ان هذا اللفظ بهذا السياق ليس ثابت عن عمر بل

هو كذب عليه والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضى وأما عثمان فانه ولى أمور المسلمين من لا يصلح له ولا يتحقى
 تظهر من بعضهم القسوق ومن بعضهم الخيانة وقسم الولايات بين أقاربه وعوتب على ذلك مرارا
 فلم يرجع واستعمل الولدين عبيد حتى ظهر منه شرب الخمر وولى بالناس وهو صكران واستعمل
 سعد بن العاص على الكوفة وظهر منه ما ادعى الى أن أخرجه أهل الكوفة منها وولى عبد الله بن
 مسعود بن أسى سرح مصر حتى ظلم منه أهلها وكتبه أن يستمر على ولايته سراخلافا لما كتب
 إليه جبراً وأمر بقتل محمد بن أبى بكر وولى معاوية الشام فأحدث من الفتن ما أحدث وولى
 عامر بن عبد الله البصرة ففعل من المنكر ما فعل وولى مروان أمره وألقى إليه مقابلة أموره
 ودفع إليه خاتمه فحدث من ذلك قتل عثمان وحدث من الفتنة بين الامة ما حدث وكان يؤثر أهله
 بالاموال الكثير من بيت المال حتى انه دفع الى أربعة نفر من قریش زوجهم بنته أربعة مائة
 ألف دينار ودفع الى مروان ألف ألف دينار وكان ابن مسعود يلعن عليه ويلغره ولما حكم
 ضربه حتى مات وضرب عمارا حتى صار به فتق وقد قال فيه النسي صلى الله عليه وسلم عمار حلد
 ما بين عني تقتله الفئة الباغية لا تألهم الله شفاعتي يوم القيامة وكان عمار يلعن عليه وطرد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاكم بن أبى العاص عم عثمان عن المدينة ومعه ابنه مروان فلم
 يزل هو وابنه طردين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فلما ولى عثمان وأواه ورده الى
 المدينة وجعل مروان كاتبه وصاحب تدييعه أن الله تعالى قال لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم
 الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو أزواجهم
 ضرا وجعلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقه ما أقلت العبراء ولا أثبت الخضراء
 من ذى الهبة أصدق من أبي بكر وقال ان الله أوحى الى أنه يجب أربعة من أصحابي وأمرني بحبهم
 فقبل من هم يا رسول الله قال سيدهم على وسلمان والمقداد وأبوذر وضع حدود الله فلم يقتل
 عبد الله بن عمر بن قتل الهرمز بن مولى أمير المؤمنين بعد اسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب
 عبد الله لأقامة القصص عليه فخلق معاوية وأراد أن يعطل حد الشرب في الولدين عبيد حتى
 حقدوا أمير المؤمنين وقال لا يعطل حد الله وأما حاضر وزاد الأذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة وصار
 سنة الى الآن ونالته السلون كلهم حتى قتل وعاوا أفعاله وقالوا له غبت عن بدر وهربت
 يوم أحد ولم تشهد سبعة الرضوان والاخبار في ذلك أكثر من أن تحصى

(الجواب) أن يقال نواب على خاتمو وعصمو أكثر مما كان عمال عثمان له وعصوه
 وقد منصف الناس كتابين ولى على فأخذ المال وخاه وفيمن تركه وذهب الى معاوية وقدرى
 على رضى الله عنه يادن أسى فسفان أباع عبد الله بن زياد فقاتل الحسين وولى الاشترا النضى وولى
 محمد بن أبى بكر وأمثال هؤلاء ولا يشك عاقل أن معاوية بن أسى سفين رضى الله عنه كان خيرا
 من هؤلاء كلهم ومن الجب أن الشيعة ينكرون على عثمان ما يدعون أن عليا كان أبلغ فيه
 من عثمان فيقولون ان عثمان ولى أقاربه بنى أمية ومعلوم أن عليا ولى أقاربه من قبل أمية
 وأمه كعبدة الله وعبد الله ابني العباس فولى عبد الله بن عباس على اليمن وولى على مكة والطائف
 قثم بن العباس وأما المدينة فقبل أنه ولى عليها سهل بن حنيف وقيل ثمامة بن العباس وأما البصرة
 فولى عليها عبد الله بن عباس وولى على مصر ربيعة بن محمد بن أبى بكر الذي ربا في حجره ثم ان الامامة
 تدعى أن عليا نص على أولاد في الخلافة أو على ولده وولده على ولده الآخر وعلم جرا ومن المعلوم أنه
 ان كان نواصة الاقر بين منكر اقولية الخلافة العظمى أعظم من اماره بعض الاعمال وقولية

لجميعهم تضمن أن يكون علة لكل
 من أجزائه ولو تخيل مختل أن
 الواحد من العلة على تسائر الأجزاء
 والأجزاء على الجميع أو أنه علة
 للجميع والجميع علة للأجزاء
 فيكون ذلك الواحد علة العلة
 قلنا هذا لا يصح لأن علة العلة علة
 ولا يمتنع في الواحد أن يكون علة
 نفسه فيمتنع أن يكون علة علة
 نفسه بطريق الأولى فلو كان بعض
 الأجزاء علة للجميع والجميع علة
 لكل من الأجزاء أو بالعكس لم أن
 يكون ذلك الجزء علة لنفسه
 وعلة علة على نفسه وهو ما قبل
 ذلك الجزء من العلل التي قدراته
 لانها يتلها وهذا بين لا يتصوره
 أحد الا يعلم امتناعه بالبدية ومن
 نازع فيه كان ما لا عدم تصوره
 له وأما العنادة وحديثي أن يقال
 هذا معلوم بالبدية فالشبهة الواردة
 عليه من جنس شبه السوفسطائية
 فلا يستحق جوابا (الوجه الثاني)
 أن يحل ما ذكره من المعارضة وهي
 قوله وهذا لان الشيء جاز أن يكون
 علة للجميع من حيث هو مجموع
 ولا يكون علة لكل واحد من أجزائه
 فان الواجب ذاته علة للجميع
 الموجودات وليس علة لكل واحد
 من أجزائه لاستحالة كونه علة لنفسه
 قلنا لا نسلم أن الواجب ذاته علة للجميع
 الموجودات وإنما هو علة لبعض
 الموجودات وهي المكتات وأما
 الوجود الواجب بنفسه فلا علة له

وهو من الموجودات وإذا كانت
الموجودات منقسمة الى واجب
ويمكن والواجب على الممكن لا يمكن
الواجب على مجموع الموجودات
بل على بعضها وبعضها لا على
قبل انما قلنا ان الواجب على المجموع
من حيث هو مجموع لا لكل واحد
واحد فهو على الهيئة الاجتماعية
قبل اولا لانهم ان المجموع له وجود
يزيد على الاتحاد (١)

ونالنا لانهم ان المجموع المركب
من الواجب والممكن يكون الواجب
وحده على بل علىه الاجزاء
جميعها وذلك لان المجموع متوقف
على كل من الاجزاء الواجب
والممكنات فالمجموع من حيث هو
مجموع توقفه على كل جزء كتوقفه
على الجزء الآخر اذا كان لا يوجد الا
يوجد كل من الاجزاء ثم اذا كان
بعض الاجزاء على بعض كان
المجموع مقترا الى الجزء الواجب
والى الجزء المفتقر الى الجزء الواجب
ولا يلزم من ذلك ان يكون مجرد
الواجب مقتضيا للمجموع بلا واسطة
بل لولا الجزء الآخر الممكن لما
حصل المجموع فثبت ان الواجب
لا يكون وحده على المجموع من
حيث هو مجموع وانما يكون على

(١) وقع هنا باض باصله سقه
فيه الثاني كما هو ظاهر من قوله اولا
ثم قال ونالنا كتبه محصيه

الاولاد اقرب الى الاسكار من ولية بنى العم ولهذا كان الوكيل والولى الذى لا يسترى لنفسه
لا تسترى لابنه ايضا في أحد قولى العلماء والذى فغ اليه المال لمعطه لمن شاء لا يأخذ لنفسه ولا
يعطى لولده في أحد قولهم وكذلك تنازعوا في خلافه هل الخليفة أن وصى به الولد على قولين
والشهادة لابنه مردودة عند أكثر العلماء ولأرد الشهادة لبني عمه وهكذا غير ذلك من الأحكام
وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت وما لك لا يسئ وقال ليس لواجب أن يرجع في هبته
الا لوالديه ما هو لولده فان قالوا ان عليا رضى الله عنه فعل ذلك بالنص قيل اولا نحن نفتقد أن
عليا خليفة تراشد وكذلك عثمان لكن قيل أن نعلم جهة كل منهما فما فعل فلارب أن تطرق
الظنون والتمس الى ما فعله على أعظم من تطرق اليهم والظنون الى ما فعله عثمان وإذا قال
القائل لعل جهة ما فعله قبل له وجه عثمان فيما فعله أعظم وإذا ادعى لعل العصبة ونحوها مما
يقطع عنه أسنة الطاعنين كان ما يدعى لعثمان من الاجتهاد الذى يقطع أسنة الطاعنين
اقرب الى المعقول والمنقول فان الرافضى يحى الى أشخاص ظهر بصره المعقول وصحبه
المقول أن بعضهم كمن سيرة من بعض فيحصل الفاضل مذموما مستحقا للقدح ويحصل
المفضول معصوما مستحقا للحد كما فعلت النصارى يحثون الى الانبياء صلوات الله عليهم
وقد فضل الله بعضهم على بعض فحصلوا من الفضول الهاء والفاضل منفضولون الحواريين
الذين يحسبوا المسيح فيكون ذلك قلبا للحقائق وأعجب من ذلك أنهم يجعلوا الحواريين الذين
ليسوا انبياء معصومين عن الخطيئة مدحون في بعض الانبياء كسليمان وغيره ومعهم ان
ابراهيم ومحمد أفضل من نفس المسيح صلوات الله وسلامه عليهم بالاثبات الكثيرة بل وكذلك
موسى فكيف يجعل الذين يحسبوا المسيح أفضل من ابراهيم ومحمد وهذا من الجهل والغلو الذى
نهاهم الله عنه قال تعالى يا أهل الكتاب لا تغوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق انما المسيح
عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم مودود منه وكذلك الرافضة موصوفون
بالفوعة والامة فان فيهم من ادعى الالهية في على وهو لا شئ من النصارى وفيهم من ادعى النبوة
فهو ومن أثبت نبيا بعد محمد فهو شبهة بائع مسلبة الكذاب وأمثلة من التنسب الان
عليارضى الله عنه يرى من هذه الدعوة بخلاف من ادعى النبوة لنفسه كسليمة وأمثلة وهذه
الامامية يدعون ثبوت امامته بالنص وأنه كان معصوما هو وكثيرين من ذريته وأن القوم ظلموه
وغصبوه ودعوى العصبة تضاهي المشاركة في النبوة فان المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول
لا يجوز أن يخاف في شئ وهذه خاصة الانبياء ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل اليهم فقال تعالى قولوا
آماناتنا وما أزل لنا وما أزل الى ابراهيم واسحق ويعقوب والاساط وما أوفى موسى
وعيسى وما أوفى النبون من ربه لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فأمرنا أن نقول آمنا
بما أوفى النبون وقال تعالى آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفر الله لرسوله والذين آمنوا قال
تعالى ولكن الذين آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين قالوا بما جاء به
النبون بما أمرنا أن نقوله ونؤمن به وهذا ما اتفق عليه المسلمون أنه يجب الايمان بكل نبى
ومن كفر بنى واحد فهو كافر ومن سبه موجب قتله باتفاق العلماء وليس كذلك من سوى الانبياء
سواء هم اولاد أو أئمة أو حكماء أو علماء أو غير ذلك فمن جعل بعد الرسول معصوما يجب الايمان
بكل ما يقوله فقد أعاضه معنى النبوة وان لم يعطه لفظها ويقال لهذا الفرق بين هذا وبين انبياء
بنى اسرائيل الذين كانوا مأمورين باتباع شريعة التوراة وكثير من الغلاة في المشايخ يعتقد أحدهم

لسائر الاجزاء وهو سائر الاجزاء على
 المجموع نعم يلزم أن يكون عليه بنفسه
 للمكانات وهو متوسط المكانات أو
 مع المكانات على المجموع من حيث
 هو مجموع ومثل هذا امتنع في الاجزاء
 الممكنة عليه لا يمكن أن يكون
 على المجموع لانفسه ولا بتوسط
 غيره أما الاول فلان الجزء الواجب
 اذا لم يكن وحده على المجموع
 فالجزء الممكن اولى ولان المجموع
 متوقف على جميع الاجزاء فلا
 يستقل به واحدها وأما الثاني
 فلان الممكن لا يكون عليه بنفسه
 ولما قبله من الملل بالضرورة
 فان المعلوم لا يكون عليه علته واذا
 امتنع كونه عليه بنفسه وسائر
 الاجزاء المتقدمة عليه لم يحصل به
 وحده هذه الاجزاء والمجموع
 متوقف على هذه الاجزاء فلا
 يكون شئ من الاجزاء الممكنة عليه
 للمجموع لانفسه ولا بتوسط
 معلوله بخلاف الجزء الواجب
 فله اذا قبل عنه انه عليه للمجموع
 بنفسه وتوسط معلوله كان هذا
 الممتنع متناعاً في الممكن فالعنى
 الذى يمكن أن يحصل فيه الواجب
 على للمجموع الذى هو واحد منه
 متنع مثله في المكانات فلا يتصور
 أن يكون عليه للمجموع الذى هو
 واحد منه وهذا يكشف
 ما في الاعتراض من التليس
 والقطر (الوجه ١) الرابع أن يقال
 لانسأل أن الواجب على المجموع من
 حيث هو مجموع بل الواجب علة

في شئته نحو ذلك ويقولون الشيخ محفوظ ويا مرون باتباع الشيخ في كل ما يفعل لا يخالفه شئ
 أصلاً وهذا من جنس غلو الرافضة والصارى والاسمعية تدهى في انقيادهم كانوا معصومين
 وأصحاب ابن تورم التي ادى أنه المهدي يقولون انه معصوم ويقولون في خطبة الجمعة الامام
 المعصوم والمهدي المعلوم ويقال انهم قتلوا بعض من أنكر أن يكون معصوماً ومعلوم أن كل
 هذه الاقوال مخالفة لدين الاسلام فكذلك السنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها فان الله تعالى
 يقول أطعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعت في شئ فردوه الى الله والرسول
 الآية فلم يأمر بالرد عند التنازع الا الى الله والرسول فن أثبت شخصاً معصوماً غير الرسول أو جب
 رد تنازع عواقيه اليه لانه لا يقول عنده الا الحق كالرسول وهذا خلاف القرآن وأيضاً فان
 المعصوم يجب طاعته مطلقاً بالقدوس مخالفه يستحق الوعيد والقرآن انما أثبت هذا في حق
 الرسول خاصة قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين
 والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال ومن يعص الله ورسوله فإنه لا ربه
 خالدين فيها أبداً فدل القرآن في غير موضع على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة
 ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد وان قدرناه
 أطاع من نزلنا أنه معصوم فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى فرق الله بين أهل الجنة وأهل
 النار وبين البراءة والقبيل وبين الحق والباطل وبين النقي والرشاد والهدى والضلال وبوجه القسيم
 الذى قسم الله به عباده الى شقي وسعيد فمن اتبعه فهو السعيد ومن خالفه فهو الشقي ويست هذه
 المرتبة لغيره ولله اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص سوى الرسول
 فله يؤخذ من قوله ويترك الا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فله يجب تصديقه في كل ما أخبر
 وطاعته في كل ما أمر فله المعصوم الذين لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي وهو الذى يسأل
 الناس عنه يوم القيامة كما قال تعالى فليستل الذين أرسل اليهم ولتستل المرسلين وهو الذى يحسن
 به الناس في قلوبهم فيقال لأحدهم من ربك وما ديتك من نبيك ويقال ما تقول في هذا الرجل
 الذى بعث فيكم فثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيقول هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات
 والهدى فأستأبه واتبعناه ولود كرهنا الرسول من ذكر من العصابة والافتخ والتابعين والعلماء
 لم ينفعه ذلك ولا يحسن في قبره شخص غير الرسول والمقصود هنا ما عذر به عن على بما
 أنكر عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان فان علياً قاتل على الولاية وقتل بسيفك خلق كثير
 عظيم ولم يحصل في ولايته لا قتالاً لككراً ولا فزعاً لادهم ولا كان المسلمون في زيادة خيرة وقبول
 من أقاربه من ولاه فوالله الا قارب مشركه ووالعثمان كانوا أطوع من نواب على وأبعد
 عن الشر وأما الاموال التي تأول فيها عثمان فكان تأول على في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم
 ويقال فاستأبه هذا النص الذى تدعونه أنه فيه محتفلون اختلافاً واجب العلم الضروري به
 ليس عندكم ما يعتمد عليه بل كل قوم منكم يفترون ما شاءوا وأيضاً فاعلم السالكين
 يقولون فانهم علموا بانه ابل ضرورياً كذب هذا نص بطرق كثيرة معسوط في مواضعها
 ويقال نال اذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان فان عثمان يقول ان بنى أمة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يستعملهم في حياته واسلمهم بعد من لا يهتم بقراءة فهم أبو بكر الصديق
 رضى الله عنه وعمر رضى الله عنه ولا عرف قبيلة من قبائل قريش فم أعمال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أكثر من بني عبد شمس لانهم كانوا أكثر من كسعين وكان فهم شرف وسود فاستعمل
 النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة الاسلام على أفضل لارض مكة غنائب بن أسيد بن أبي ااص

(١) قوله الرابع لم يتقدم الاوجه
 وانظر هل هو محرف عن الثالث أو سقط
 التام من الاصل كتبه مصححه

لبن أمية واستعمل على بحران أبي سفيان بن حرب بن أمية واستعمل أيضا خالد بن سعيد بن العاص على صدقات بني مذحج وعلى صفوان بن عمرو بن حنظل حتى مات رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على بني مازن وخيبر وقرى عريضة واستعمل أبان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على البصر فلم يزل عليها بعد العلاء بن الحضرمي حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستعمل الوليد بن عتبة بن أبي معيط حتى أنزل الله فيه أن حكمه كحكم قاضي بني قتيبة وأن تصيبوا قوما بجهالة الآية فيقول عثمان أنا لم استعمل إلا من استعمله النبي صلى الله عليه وسلم ومن جنسهم ومن قبيلتهم وكذلك أبو بكر وعمر بعده فقد ولي أبو بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب في فتوح الشام وأقر عمر بن أبي بكر بعده أخاه معاوية وهذا النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه بل متواتر عند أهل العلم ومنه متواتر عند علماء الحديث ومنه ما يعرفه العلماء منهم ولا ينكرونه أحد منهم فكان الاحتجاج على جواز الاستعمال من بني أمية بالنص الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ظهر عند كل عاقل من دعوى كون الخلافة في واحد معين من بني هاشم بالنص لأن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالنقل وذلك المصدق باتفاق أهل العلم بالنقل وأما بنو هاشم فلم يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم منهم إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على اليمن وولي أمضا على اليمن معاذ بن جبل وأما موسى الأشعري وولي جعفر بن أبي طالب على قتال مؤنة وولي قبل جعفر زيد بن حارثة مولاه وقبل عبد الله بن رواحة فهذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم في الولاية زيد بن حارثة مولاه وهو من كاب على جعفر بن أبي طالب وقدرى أن العباس سأل ولادة فلي بولها ماها وليس في بني هاشم بعد علي أفضل من حرة وجعفر وعبيدة بن الحر بن المطلب الذي قبل يوم بدر حمزة فبئس شافاه قتل يوم أحد شهيد ارضى الله عنه وما يشبه بعض الترتيل وشيوخهم من سيرة حرة وتبدا ولونها بينهم وبز كرونه حرو وأوصارات وغر ذلك فكله كذب من جنس ما يذكره المذاكر من الغزوات المكذوبة على علي بن أبي طالب بل وعلى النبي صلى الله عليه وسلم من جنس ما يذكره أبو الحسن البكري صاحب تنقيلات الأنوار فيما وضعه من السيرة فإنه من جنس ما يشتريه الكذابين من سيرة داهية والباطلين والعيارين ونحو ذلك فإن مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم معروفة مضبوطة عند أهل العلم وكانت بضعا وعشرين غزوة ولكن لم يكن القتال منها إلا في تسع مغاز بدر وأحد والخندق وبي المصطلق والغابة وفتح خيبر وفتح مكة وحنين والطائف وهي آخر غزوات القتال (١) لكن لما حاصر لطائف وكان بعدها غزوة تبوك وهي آخر المغازي وأكثرها عددًا وأشفها على الناس وفيها أنزل الله سورة براءة ولكن لم يكن فيها قتال وما يذكره جهال الحجاج من حصار تبوك كذب لا أصل له فلم يكن يتبول حصن ولما قتاله وقد أقام بها صلى الله عليه وسلم عشرين ليلة ثم رجع إلى المدينة النبوية وإذا كان جعفر أفضل بني هاشم فمد على في حياته مع هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وهو من كاب عليه علم أن التقديم بفضيلة الإيمان والتقوى وبحسب أمور آخر بحسب المصلحة لا بالنسب ولهذا أقدم النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر وعمر على أقاربه لأنه رسول الله يأمر بأمر الله ليس من المولود الذين يقدمون بأهوائهم لأقاربهم ومواليهم وأصدقائهم وكذلك كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قال عمر بن أمي رجلًا لقرباءة أوصداقته بينهما وهو يحذف المسلمين خيرًا منه فقد

خان الله ورسوله وخان المؤمنين

(فصل) والقاعدة الكلية في هذا أن لا تعتقد أن أحدا معصوما بعد النبي صلى الله عليه

البعث ومثل هذا لا يمكن أن يقال في مجموع العلم المكتبة ولا في مجموع الممكنات فإنه لا يمكن أن يكون شيء متناهية لتساير الأجزاء ذلك منها معلول لا يكون علته بنفسه ولا لعلله وإذا كان كل من الأجزاء معلولا والمجموع معلول الأحاد كان المجموع أولى بأن يكون معلولا (الوجه الخامس) أن يقال في إبطال هذا الاعتراض نحن نأخذ كونا هذه الحجة لاثبات أن يكون في لوجود واجب بنفسه فإما أن يكون في الموجودات واجب بنفسه وإما أن لا يكون فإن كان فيها واجب بنفسه حصل المقصود وأن لم يكن فيها واجب بنفسه بطل الاعتراض (الوجه السادس) أن يقال الاعتراض مبناه على أن مجموع الموجودات له علة هو بعضه وهو الواجب فإن لم يكن في المجموع بعض واجب بطل الاعتراض وهذا الاعتراض مذکور على سبيل المعارضة لا ناقد ذكرنا أننا علم بالضرور وأن مجموع العلم المكتبة إذا كان له علة كان له لكل منها وأن العلم بذلك ضروري وينتج بالآثار بغيره وإذا تبين أن حجة الاعتراض مستلزمية لشروط واجب الوجود كان واجب الوجود ثابتا على تقدير حجة الاعتراض وعلى تقدير فسادها وإذا كان ثابتا على التقديرين بتقدير انتفي والاثبات ثبت أنه ثابت في نفس الأمر وهو

(١) قوله لكن لما حاصر لطائف الخ هكذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفًا وسقطا فركبه صحيحه

وسلم بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ والذوب التي تقع منهم قد يتوبون منها وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة وقد يتوبون أيضا بصائب يكفر الله عنهم ما وقد يكفر عنهم بغير ذلك فكل ما يشغل عن عثمان غايته أن يكون ذنباً أو خطياً وعثمان رضي الله عنه قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها ما يقتضيه إيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد بل بشره بالجنة على بلوى نصبه ومنها أنه تاب من عامته ما أنكره عليه وأنه استبى بسلامة عظم فكفر الله به خطاياهم وصبر حتى قتل شهيداً مظلوماً وهذا من أعظم ما يكفر الله به الخطايا وكذلك على رضي الله عنه ما تنكره الخوارج وغيرهم عليه غايته أن يكون ذنباً أو خطياً وكان قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها ما يقتضيه إيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته وشهادته النبي صلى الله عليه وسلم له بالجنة ومنها أنه تاب من أمور كثيرة أنكرت عليه وندم عليها ومنها أنه قتل مظلوماً شهيداً فهذه القاعدة تغني أن نجعل كل ما فعل واحد منهم هو الواجب أو المستحب من غير حاجة بالنظر في الناس المخرفون في هذا الباب حسنات القادحون الذين يقدحون في الشخص بما يفرضه الله والملاحون الذين يجادلون الأمور المغفورة من باب السبي المشكور فهذا يغلو في الشخص الواحد حتى يجعل سياسته حسنة وذلك يحفو فيه حتى يجعل السبب الواحد منه محبة للحسنات وقد أجمع المسلمون كلهم حتى الخوارج على أن الذنوب شئ بالثبوت وأنهم يماضي بالحسنات وما يمكن أحد أن يقول أن عثمان وعلياً أو غيرهم يتوبون من ذنوبهم فهذه جملة على الخوارج الذين يكفرون عثمان وعلياً وعلى الشيعة الذين يقدحون في عثمان وغيره وعلى الناصبة الذين يخصمون علياً بالقدح ولأرباب عثمان رضي الله عنه تقالبت فيه طائفتان شيعتان من بني أمية وغيرهم وبغضهم من الخوارج والزيدية والامامية وغيرهم لكن شيعته أقل غلو فيه من شيعته على فبالغنا أن أحدانهم اعتقد فيه بخصوصه الالهة والانبيا ولا يلغوا أن أحداً اعتقد ذلك في أي بكر وعمر لكن قد يكون بعض من يغلو في جنس المشايخ ويعتقد فيهم الحلول والاتحاد والعصبة يقول ذلك في هؤلاء لكن لا يخصصهم بذلك ولكن شيعة عثمان الذين كان فيهم انحراف عن علي كان كثير منهم يعتقد أن الله إذا استخلف خليفة يقبل منه الحسنات ويمحو عنه السيئات وأنه يجب طاعته في كل ما أمر به وهذا مذهب كثير من شيوخ الشيعة العثمانية وعلمائهم ولهذا المايج سليمان بن عبد الملك وتكلم مع أي حازم في ذلك قال له أوجازم بأمر المؤمنين أن الله تعالى يقول يا داود اتبعه ذلك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى قبضاً عن سبيل الله أن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد عذاباً مؤلماً وأوم الحجاب وموعظة أي حازم سليمان معروفة والمولى عمر بن عبد العزيز أنظر من السنة والعدل ما كان قد خفي ثم مات فطلب يزيد بن عبد الملك أن يسير سيرته بجاه إليه عشرون شياخاً من شيوخ الشيعة أنه شانه خلفوا بالله الذي لا اله الا هو أن الله إذا استخلف خليفة يقبل منه الحسنات ويمحو عنه السيئات حتى أسكنه مثل طرفة عين أن عبد العزيز زولهذا كانت فيهم طاعة مطلقة لتولي أمرهم فقام كواثرون أنه رجب عليهم طاعة ولي أمرهم مطلقاً وأن الله لا يؤاخذهم على سياسته ولو بلغنا أن أحدانهم كان يعتقد فيهم أنهم معصومون بل يقولون أنهم لا يؤاخذون على ذنب كانهم دون أن ساءت أولئك مكرهة بحسناتهم كانت كفرانها بواجبها لكن أئمة هؤلاء إذا كانوا لا يرون أمية خلدت بني أمية معاوية بن عبد الله مؤاخذين بذنب فكيف يقولون في عثمان مع سبائته وفعله وحسن سيرته وعده وأنه من الخلفاء الراشدين وأما الخوارج فقد وثق بكفرون عثمان وعادوا بجعلوا مكن لهم اختصاص بهم

المذكور فلا تقدر انتفاء هوجزه
الدليل على بطلان الاعتراض ليس
هو على بطلان الاعتراض ومن
المعلوم أن انتفاء الدليل لا يوجب
انتفاء المدلول عليه في نفس الامر
فان الدليل لا يجب عكسه فلو كان
انتفاؤه في نفس الامر وحده دليلا
على بطلان الاعتراض لم يلزم صحة
الاعتراض بتقدير نفي هذا
الدليل فكيف اذا كان جزئيا
فان قبل بطلان جزء الدليل يوجب
بطلان الدليل فيمثل ما ذكر من
الدليل على فساد الاعتراض قيل
لنقضه الدليل بحمل فان اريد
بالجزء قسم من الاقسام المقدرة
كان هذا باطلا فانه لا يلزم من
بطلان قسم من الاقسام المقدرة
بطلان الدليل اذا كان غير من
الاقسام حصصا وان اريد بجزء الدليل
مقدمة من مقدماته فهذا صحيح
فانه اذا بطلت مقدمة الدليل
بطل لكن مقدمة الدليل هنا
صحيحة فانه تقسيم دائري بين النفي
والاثبات ومن المعلوم ان التقسيم
الدائري بين النفيين يستلزم بطلان
أحد القسمين في نفس الامر ومقدمة
الدليل ليست اجتماع التقصيص
فان هذا اجتماع وانما هي صحة
التقسيم الى النفي والاثبات والمقدمة
اثباتية بيان حصول المطلوب على
كل من التقديرين فاذا كان تقسيم
دائري بين النفي والاثبات والمساب
حاصل على كل منهما ثابت حمولة

عثمان وأما شيعته على فكرتهم أو أكثرهم يذهب عثمان حتى الزيدية الذين يترجون على أبي بكر
وعمر فيهم من بسب عثمان ويبنونه وخيارهم الذي سكت عنه فلا يترجم عليه ولا يلعبه وقد كان
من شعبة عثمان من بسب عليا ويحجر بذلك على المنابر وغيره لاجل القتال الذي كان بينهم وبينه
وكان أهل السنة من جميع الطوائف تنكر ذلك عليهم وكان فيهم من يؤخر الصلاة عن وقتها فكان
المتمسك بالسنة يظهر حجة على وموالاه ويحافظ على الصلوات في مواقيتها حتى روى عمرو بن مرة
الجلي وهو من خدراهل الكوفة شيخ الثوري وغيره بصلواته فقل له ما فعل الله بلفظ فقال غفر لي
يجب علي بن أبي طالب ويحافظ على الصلاة في مواقيتها وعلت شعبة على في الجانب الآخر حتى
صاروا يصلون العصر مع الظهر دائما قبل وقتها الخاص ويصلون العشاء مع المغرب دائما قبل وقتها
الخاص فيصنعون بين الصلاتين دائما في وقت الاولى وهذا خلاف الموازين من سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فان الجمع انما كان بفعله لسبب لاسيما الجمع في وقت الاولى فان الذي تواتر عند
الأئمة أنه فعله بعرفة وأما ما فعله بغيره فافقه نزاع ولا خلاف أنه لم يكن بفعله دائما في الحضر
ولا في السفر بل في جهة الوداع لم يجمع الا بعرفة ومن دافعه ولكن روى عنه الجمع في تبوك وروى
أضانه جمع بالمدينة لكن بادر السبب والغالب عليه ترك الجمع فكيف يجمع بين الصلاتين دائما
وأولئك اذا كانوا يؤخرون الظهر الى وقت العصر فهو خير من تقديم العصر الى وقت الظهر فان
جمع التأخير خير من جمع التقديم فان الصلاة بفعله التام والناس قضاء بعد الوقت وأما الظهر
قبل الزوال فلا تصلح بحال وهكذا تجب في غالب الامور بدع هؤلاء ما شئ من بدع أولئك ولم
يكن أحد منهم يترفض لابي بكر وعمر والباقي والنساء والتغيب ولا يفتان أحد انهم
كفر عليا كما كفرته الخوارج الذين خرجوا عليه من أصحابه وانما غاية من يعتدي منهم على
على رضي الله عنه ان يقول كان ظالموا ويقولون لم يكن من الخلفاء وبر وونه أنسياء من
المعاونة على قتل عثمان والاشارة بقتله في الباطن والرضا بقتله وذلك كذب على على رضي
الله عنه وقد حلف رضي الله عنه وهو الصادق بلعين أنه لم يقتل عثمان ولا ما على قتل بل ولا
رضي بقتله وكان يلعن قتل عثمان وأرضى بذلك فما قالته شعبة على في عثمان أعظم مما قالته شعبة
عثمان على في فان كثيرا منهم يكفر عثمان وشعبة عثمان لم تكفر عليا ومن لم يكفره بسبه
ويغضه أعظم مما كانت شعبة عثمان بغض عليا وأهل السنة يتولون عثمان وعليا جميعا
ويتبرون من التشيع والتفرق في الدين الذي وجب موالاة أحدهما ومعاداة الآخر وقد استقر
أمر أهل السنة على أن هؤلاء مشهود لهم بالجنة والطلحة والزبير وغيرهما ممن شهدته الرسول بالجنة
كما قد بسط في موضعه وكان طائفة من السلف يقولون لاشهد بالجنة الارسل الله صلى الله
عليه وسلم خاصة وهذا قول ثور بن الحنفية والاراضي وطائفة أخرى من أهل الحديث كعلي بن
الدينري وغيره يقولون هم في الجنة ولا يخولون تشيعهم بالجنة والصواب اننا شهدهم بالجنة
كما استقر على ذلك المذهب أهل السنة وقد اطرأ أحد من جنس لعلي بن الدينري في هذه المسئلة
وهذا موم عندنا بخبر الصادق وهذه المسئلة لسطها موضع آخر والكلام هنا ما يدركهم
من أمور يراها الظن عليهم فطائفة تغلو فيهم فترى ان تجعلهم معصومين أو كالمعصومين
وطائفة ترى ان يسبهم وتتهمهم بأمور ان كانت صدقهم مغفور لهم وأهم غير ما اخبر بها
عليه السلام ان سب أخطأ في الاجتهاد والخطأ لا يرفع الله المؤاخذة عنه هذه الأمة والذنب
لغيره عدة سبب كانت وحده فقه ربه اعلان عام وخاص أما العام فان لشخص

الواحد يجمع فيه أسباب الثواب والعقاب عند عامة المسلمين من العصاة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين والنزاع في ذلك يقع المواريج والمعترضة الذين يقولون ما ثم الأثماني في الآخرة أو يعاقب ومن دخل النار لم يخرج منها إلا بشقعة ولا غيره يقولون إن الكبرية تحبط جميع الحسنات ولا يبق مع صاحبها من الإيمان شيء وقد ثبت بالنصوص المستفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم إخراج أقوام من النار بعدما احتسبوا وثبت أيضا شقعة التي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبار من أمته والا نار بلك متواترة عند أهل العلم بالحديث أعظمهم وتأثر الاثار بنصب السيرة وورجهم الزاني الحصن ونصب الزكوة وجوب الشقعة وميراث الحدة وأمثال ذلك ولكن هذا الأصل لا يحتاج إليه في عثمان وأمثاله من شهد به الجنة وأن الله رضى عنه وأنه لا يعاقب في الآخرة بل تشهد أن العشرة في الجنة وأن أهل بيعة الرضوان في الجنة وأن أهل بدر في الجنة كآبث الخبر بذلك عن الصادق المصدق الذي لا ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى وقد دخل في الفتنة خلق من هؤلاء المشهود لهم بالجنة والذي قتل عمار بن ياسر هو أبو الغاوية وقد قيل إنه من أهل بيعة الرضوان ذلك أن خرم فخص نشهد له بالجنة ولعاقلة إن كان من أهل بيعة الرضوان بالجنة وأما عثمان وعلى وطهارة ولا يرهم أجل قدر من غيرهم ولو كان عنهم ما كان فخص لا نشهد أن الواحد من هؤلاء لا ينسب بل الذي يشهد به أن الواحد من هؤلاء إذا أذنب فإن الله لا يعذبه في الآخرة ولا يسخه النار بل يسخه الجنة بالرب وعقوبة الآخرة تزلزل عنه إما بتوبته منه وإما بحسناته الكثيرة وإما بعصائه المخفزة وإما بغير ذلك كما قد بسطناه في موضعه فإن الذنوب مطلقا من جميع المؤمنين هي سبب العذاب لكن العقوبة بها في الآخرة في جهنم تنفذ نحو عشرة أسباب (السبب الاول) التوبة فإن التائب من الذنب يكن لا ذنب له والتوبة مقبولة من جميع الذنوب والكفر والفسق والعصيان قال الله تعالى للذين كفروا إنهم يتوبوا فغفر لهم ما دسلف وقال تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من الله إلا الله واحد وإن لم ينهوا عما يحبون لبسن الذين كفروا منهم عذاب أليم أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم وقال أن الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم تبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق قال الحسن البصري انظروا إلى هذا الكرم والجود فسقوا أولياءه وعذبوهم بالنار ثم هو يدعوهم إلى التوبة والتوبة عامة لكل عبد مؤمن كما قال تعالى وجلها الإنسان له كان ظلوها مجولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما وقد أخبر الله في كتابه عن توبه أبياتاه ودعاهم بأنوبة كفواه فقل أن آدم من ربه كما تفتاب عليه أنه هو السواب الرحيم وقول إبراهيم واسماعيل ربنا قبل منا نازل أن السبع لعلم ربنا واحد مسلمين يكون ذنبتنا أمة مسلمة تبارك مساكنا وتوب علينا ذلك أنت التواب الرحيم وقال موسى أنت وليت فأغفر لنا وإرحمتنا أنت خير الخافين وأكتبنا في كتابنا حسنات وفي الآخرة آمهنا السك وقوله رب اني ظلمت نفسي فأغفر فغفرت له هو تغفر الرحيم وعبرته بت يسأوا توب المؤمنين وكذلك ما ذكر في قصة داود وسليمان وغيرهما وأما المؤمنون نبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فكثير مشهور وأجعله كانوا أفضل قرون الأمة فهم عرف الله ورون الله وأشدهم خشية وكأول قوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته نحن ذكرنا عيب عليهم وقد كرتو تهم اتى بهن رفع الله درجاتهم كما طالبهم كجوى من يعنهم يوم الحديبية وقد تابوا منه مع أنه كان

في نفس الامر وإن كان أحد القسرين متصفا في نفس الامر فإن المطلوب حاصل على التقدير الآخر فلا يضرب اتفاق هذا التقدير وإنما ذكرت هذه التقديرات ليقين أن ما ذكره المعترض لا يصدق في صحة الدليل المذكور وعلى واجب الوجود دليل الدليل صحيح على تقدير التخصيص وهذا من أحسن الدورات في التطور والمناظرة لا يطل الاعتراضات الفاسدة غزاة عتق قدم بر يدعارة الطبع وهناك طريق يمكن أن يأتي من كل منها فإذا وكل بكل طريق طائفة يأخذونه كان من المعلمين الذي يصادفه طائفة ولكن إرسال تلك الطوائف ليعلم أن منع الحق وعلى كل تقدير إذا كان من الناس من هو خائف أن يأتي من طريقه فربما لم يمكن يزول خوفه ويوجب أمته ويمكن إيراد الجواب على وجه آخر وهو أن يقال إمامنا لا يفسد فساد هذا الاعتراض في نفس الامر وأما أن يقدر حصته فله لا يخلو من أحدهما وذلك أنه إمامنا يكون مفسدا للدليل المذكور على بطلان تسلسل المؤثرات وأما أن لا يكون مبطلا مفسدا فلن يمكن مفسدا للدليل نفسه في نفسه ثبت صحة الدليل وهو المطلوب وإن كان مفسدا للدليل فلا يفسده إلا إذا كان متوجها بها فإذ لا اعتراض الفاسد لا يفسد الدليل وإذا كان متوجها بها فإذ لا يفسد ثبوت واجب الوجود فله لا يصح

علمه لا يقتصر الى مرجع أو قلنا ان
 عدم لعدم المرجع وقدر لعدم
 المرجع فهو في الموضوع لا يستحق
 الالعدم لا يستحق وجودا أصلا
 ففكره مثل هذا وتقديره لا ينتهي
 من هذا الضرب لا يقتضي حصول
 وجوده أو غنى في وجوده عن غيره
 ولا وجود بعض هذه الأمور ببعض
 فان كثرة هذه الأمور التي لا تستحق
 الالعدم توجب كثرة استحقاتها
 لعدم وكثرة اقتضائها الى وجود
 يكون موجودا بنفسه فلا قدر
 أمور لانها به لها ليس فيها شيء يستحق
 الوجود كان قول القائل ان بعضها
 يوجد ببعضها في غاية الجهل فان ما لا
 يستحق في نفسه أن يكون موجودا
 كيف يستحق أن يكون موجودا
 لغيره وكيف يكون وجوده بوجود
 ما هو مساو في أنه لا يستحق
 الوجود بين هذا إذا كان هذا
 لا يستحق الوجود وهذا لا يستحق
 الوجود لم يكن جعل هذا علة
 و آخر معاولا با من العكس
 فان شرط الفاعل أن يكون موجودا
 فادام يكن موجودا المتع أن يكون
 فاعلا وكل منهما لا يستحق أن
 يكون موجودا فلا يكون فاعلا
 وإذا قلنا أن أحدهما وجد
 بالآخر فهذا انما يعقل اذا كان
 الآخر موجودا وذلك الآخر
 لا يكون موجودا بنفسه لا يكون
 موجودا لا بغيره وذلك الغير الذي
 يضره اليه الممك ليس هو أي غير
 كان بل لا يضمن غير يحصل به وجوده

قاتل قتالا غيرا لم يقاتل معه فيعاون على البر والتقوى ولا يعاون على الاتم والعدوان فكان
 الرجل يسافر مع من يحب ويصبر وان كان في العاقلة من هو ظالم فاطالم لا يجوز أن يعاون على
 الظلم لان الله تعالى يقول وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال موسى
 رب عبا أنت علي قلن أكون ظهيرا للجبرين وقال تعالى ولا تركوا الى الذين ظلموا فمككم النار
 وقال تعالى ومن ينسحق شفاعته سبعة يكن له كفل منها والشقيع المعين فكل من أعان شخصا
 على أمر فقد شفعه فيه فلا يجوز أن يعان أحد لولا أمر ولا غيره على ما حرمه الله ورسوله وأما
 اذا كان للرجل ذنوب وقد فعل بها فذا اذا أعين على البر لم يكن هذا محرمًا كما لو أراد من ذنبا أن يؤدي
 زكاته أو يخرج أو يقضي دينه أو يربض ما عند من الظالم أو يوصي على بناته فهذا اذا أعين
 عليه فهو اعانة على بر وتقوى ليس اعانة على اثم وعدوان فكيف بالاول والعامة والجهاد لا يقوم
 به الاولا الامور فان لم يفرعهم لمزم أن أهل الخير لا يزالوا لا يحاهدون فتفرع عن مات أهل الدين عن
 الجهاد فلما أن يعطل وأما أن يفرقه الصغار فيلزم من ذلك استيلاء الكفار وأطوار الصغار
 لان الدين لم يقاتل عليه وهذا الرأي من أفسد الآراء وهو رأى أهل البدع من الرافضة والمعتزة
 وغيرهم حتى قيل لبعض شيوخ الرافضة اذا جاء الكفار الى بلادنا فقتلوا النفوس وسبوا الحرم
 وأخذوا الاموال هل نقاتلهم فقال لا المذهب بالانصر والامع المعصوم فقال ذلك المستحق
 مع عامية والله ان هذا المذهب نجس فان هذا المذهب يقضي الى فساد الدين والدنيا وصاحب
 هذا القول نوع عقبا فظنه ظلما فوقع في أضعاف ما تورع عنه بهذا الروع الفاسد وأن ظلم بعض
 ولادة الامور من استيلاء الكفار بل من استيلاء من هو أظلم منه فالأقل ظلما ينبغي أن يعاون
 على الاكثر ظلمًا فان الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد
 وتقليلها بحسب الامكان ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين حتى يقدم عند التراجع خير الخيرين
 ويدفع شر الشرين ومعلوم أن شر الكفار والمترين والخوارج أعظم من شر القائل وأما
 اذا لم يكونوا يظلمون المسلمين والمقاتل لهم يريد أن يظلمهم فهذا اعدوان منه فلا يعاون على
 العدوان

(فصل) قال الرافضي وجعل الامر شوري يعلمو خالف فيه من تقدمه فانه لم يفرض
 الامر فيه الى اختيار الناس ولا نص على امام بعده بل تأسف على سالم في أي حذيفة وقال
 لو كان حيا لم يختلف في شدة وأسير المؤمنين على حاضر وجمع بين الفاضل والمفضول
 ومن حق الفاضل التقدم على المفضول ثم طعن في كل واحد من اختياره للشورى وأظهر أنه
 بكرة أن يتقدم امر المسلمين ميتا كالتقدم ميتا ثم تقدم ميتا بان جعل الامامة في سنة ثم تناقض
 فجعلها في أربعة ثم في ثلاثة ثم في واحد جعل الى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه
 بالضعف والقصور ثم قال ان اجتمع امير المؤمنين وعثمان فاقول ما قاله وان صاروا ثلاثة
 فاقول قول الذي صار فيهم عبد الرحمن بن عوف أهله أن عليا وعثمان لا يجتمع على أمر واحد
 وان عبد الرحمن لا يعدل الامر عن أخيه عثمان وهو ان عمه أمر يضرب أعناقهم ان
 تخرجوا عن البيعة لانه أباهم عنهم عندهم العشرة المبشرة بالجنة وأمر يقتل من خالف
 الاربعة منهم وأمر يقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن وكل ذلك يخالف الدين وقال لعلي
 ان وثنيوا يسوا بفعا لعلن تركبتم على المحبة البيضاء وفيه إشارة الى أنهم لا يولونه اياها وقال
 لعثمان ان لبنا الترتن آل بني ميط على رقاب الناس وان فعلت تقتل وفيه إشارة الى الامر
 بقتله والجواب أن هذه الكلام كله لا يخرج عن قسمين إما كذب في الدل وأما قدر في الحق

ثم لا يعلم إلا بعض الصفات دون
 بعض فما علم زومه لا يمكن تقدير
 وجود الذات دونها وما لم يعلم زومه
 أمكن الذهن أن يتقدر وجوده دون
 وجود تلك الصفة التي لم يعلم زومها
 لكن هذا الامكان معناه عدم العلم
 بالامتناع لا العلم بالامكان في
 انكار جاذب كل مالم يعلم الانسان
 عدمه فهو ممكن عنده امكانا فذهبا
 بمعنى عدم علمه بامتناعه لا امكانا
 خارجا بمعنى أنه لم يعلم امكانه في
 انكار جاذب بين العلم بالامكان
 وعدم العلم بالامتناع وكثير من
 الناس يشبهه عليه هذا فإذا
 تصور ما لا يعلم امتناعه أو سئل عنه
 قال هذا ممكن وهذا غير متعقد وهذا
 لو فرض وجوده لم يكن من فرضه
 محال وإذا قيل له قولي أنه لو فرض
 وجوده لم يلزم منه محال قضيه كلية
 ولب طعن من أين علت أنه لا يلزم
 من فرض وجوده محال والناس في
 عليه الدليل كأن المتيقن عليه
 الدليل وهل علت ذلك بالضرورة
 المشتركة بين العقلاء أم بنظر مشترك
 أم بضرورة اختصاص بها أم بنظر
 اختصاص بها فان كان بالضرورة
 المشتركة وجب أن يشرك
 نظائرهم من العقلاء في ذلك وليس
 الامر كذلك عندهم وان كان بنظر
 مشترك فإين الدليل الذي تشرك
 فيه أنت بهم وان كان بضرورة
 مختصة وأطرخص فهذا أيضا
 باطل الوجهين أحدهما الذي يدعي
 أن هذا بما يشترك فيه العقلاء

فكثير من الذين لا يعلمون أن الله تعالى
 عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حب آل محمد يوم آخر من عبادته ومن مات
 عليه دخل الجنة وقوله عن علي أنا وهذا الحق الذي خلقه هو أحد بنان موضوعان عند أهل
 العلم بالحديث وعبادة ستة فيها الايمان والصلوات الخمس كل يوم وصوم شهر رمضان وقد اجمع
 المسلمون على أن هذا لا يقوم مقام حب آل محمد شهرافاضلا عن حبهم وما وكذلك حجة الله على
 عباده قامت بالرسول فقط كما قال تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولم يقل بعد الرسل
 والائمة أو الأوصياء وغير ذلك وكذلك قوله لو اجمع الناس على حب علي لم ينفع الله الناس من
 آية الكذب باتفاق أهل العلم والايمان ولو اجمعوا على حب علي لم ينفعهم ذلك حتى يؤمنوا بالله
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويعملوا صالحا وإذا فعلوا ذلك دخلوا الجنة ولم يدرقوا
 عليا بالكلية ولم يخطر بقلوبهم لاحبه ولا يفضله قال الله تعالى بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن
 فله أجره عند رب ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك هم
 الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال
 تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون
 في السر أموالهم الصالحين الكاملين الخفاء والعافين عن الناس والله يحب المحسنين والذين إذا فعلوا
 فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب أالله ولم يصبروا على
 ما فعلوا وهم يعلمون أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها
 ونعم أجر العاملين فهو لا في الجنة ولم يشترط عليهم ما ذكر من حب علي وكذلك قوله تعالى ان
 الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا الا المصلين إلى قولة أولئك
 في جنات مكرمون وأمثال ذلك ولم يشترط حب علي وقد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم عدة
 وفود واستنابوا به آمن به طوائف من لم يروه وهم لم يسعوا بذكر علي ولا عرفوه وهم من المؤمنين
 المتقين المحققين الجنة وقد اجمع على دعوى حبه الشيعة والرافضة والنسرية والامامية
 وجهودهم من أهل النار بل يحدون في النار
فصل وكذلك الحديث الذي ذكر في العهد الذي عهد الله في علي وأمه ربه الهدي
 وامام الأولياء وهو الكلمة التي أنعمها المتقين الخ فان هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة
 بالحديث والعلم ويجرد رواية صاحب الحلية لا تصدق ولا تدل على الصحة فان صاحب الحلية
 قدر وفي فاضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والأولياء وغيرهم أحداث ضعيفة بل موضوعة
 باتفاق أهل العلم وهو أمثلة من الحطاط الثقات وأهل الحديث ثقات قبيار وروى عن شيخهم
 لكن الآفة ممن هو قوتهم وهم لم يكتفوا في النقل عن ثقاتهم بل يكون واحد من رجال
 الاستناد ممن يتعد الكذب ويطلق وهم يلغون عن حديثهم ما سيعومونه ويروون الغرائب
 لتعرف وعامة الغرائب ضعيفة كما قال الامام أحمد اتقوا هذه الغرائب فان علمها تضعف
 وقوله في الحديث هو كلمة التقوى مما سمى أن هذا كذب فان تسمية كلمة من جنس تسمية
 المسيح كلمة الله والمسيح سمي بذلك لان مثله عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قاله كن فيكون
 فهو مخلوق بالكلمة وأما على فهو مخلوق كخلق سائر الناس وكلمة التقوى مثل لاله الا الله
 والله أكبر من الكلمات التي يصدق للمؤمنون بضموعها ان كانت خبرا وبطعنوها ان كانت
 أمرا فكل كلمة طيبة كشجرة طيبة أما كذابت وفرعها في السماء ومثل كلمة خبيثة كشجرة
 خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة

لا يتغير وجهه ولا يطلع فيه الامير ولا تنفق فيه كرائم الاموال ولا يسرق فيه الشرب ولا
يحبب فيه الفساد ولا يتقي فيه الغلول فذا الحسب حاجه أن يرجع كفاها وقيل لبعض
السلف الحاج كثير فقال الباج كثير والحاج قليل ومثل هذا كثير فاحو والتكبر يقع بما يتقبل
من الاعمال وأكثر الناس يقصرون في الحسنات حتى في نفس صلاتهم فليس يدمنهم من يكتب
له تصفها وهم بضلون الشياطين كثيرا فلهاذا تكبر عما يقبل من الصلوات الخسئ شي وبما يقبل
من الجمعة شي وبما يقبل من صيام رمضان شي وآخر وكذلك سائر الاعمال وليس كل حسنة تحو
كل سيئة بل المحو يكون للصغار تارة ويكون للكبار تارة باعتبار الموازنة والنوع الواحد من
العمل قد يفعله الانسان على وجه يكمل فيه اخلاصه ويعود به الله فغفر الله له به كباير كما في
الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال يصاح رجل من أمي يوم القيامة على رؤس الخلائق فينشر عليه تسعة وتسعون سجلا كل
سجل منها مائة النصر فيقال هل تنكر من هذا شي فيقول لا يا رب فيقول لا طم اعينك فترجعه
بمطافعة قدر الكف فيها شاهدان لا اله الا الله فيقول أين تقع هذه البطاقة مع هذه الصلوات
فتوضع هذه المطافعة في كفة والصلوات في كفة فتغفل البطاقة وتلثت الصلوات فهذه حال
من قالها باخلاص ومضى كما قالها هذا الشخص والافا هل الكبار الذين دخلوا النار كلهم كانوا
يقولون لا اله الا الله ولم يرجع قولهم على سيئاتهم كما يرجع قول صاحب البطاقة وكذلك في العصيين
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يشار رجل عيسى بن ماري اشتد عليه العطش فوجد بئرا
فترسل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا
الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني فترسل في البئر فلا تخفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى
الكلب فشكر الله فغفر له وفي لفظ في العصيين أن امرأته تضرع إلى كلب في يوم حار يطيف به
قد أدلج لسانه من العطش فترعته موقها فسقته فغفر لها وفي لفظ في العصيين أنها كانت
تغيص بغيا باني اسرائيل وفي العصيين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما
رجل عيسى في طريقه وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله فغفر له وعن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة ربطتها لا هي أعطتها ولا
هي تركتها ما كل من خشا الأرض حتى ماتت فهذه سفت الكلب بايمان خالص فغفر لها ولا
فأما كل من سقت كلبا فغفر لها وكذلك هذا الذي يحى غصن الشوك عن الطريق فعلة انذار
باعتبا خالص واخلاص قائم بقلبه فغفر له بذلك فان الاعمال تتفاضل بنفاضل ما في القلوب من
الاعمال والاخلاص وان الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحد وبين صلاتهما كما بين السماء
والارض وليس كل من يحى غصن شوك عن الطريق يعفله قال الله تعالى لن ينال الله قومها ولا
حماؤها ولكن بسلامة التقوى يحكم قال ابن سيرين كون في الهدايا والعصا ما والله لا يناله الدم المهرق
ولا اللحم المأكول والمسد دقه لكن يناله تقوى القلوب وفي الاثر ان الرجلين ليكون مقامهما في
الصف واحد وبين صلاتهما كما بين المشرق والمغرب فإذا عرف أن الاعمال الطاهرة يعظم قدرها
ويصغر قدرها بما في القلوب وما في القلوب يتفاضل لا يعرف مقدار ما في القلوب من الايمان الا الله
عرف الانسان ثم ما قاله الرسول كله حتى ولم يضرب بعضه ببعض وهذا قال تعالى والذين يؤتون
ما أتوا زكراهم وجهلة أنهم إلى ربهم راجعون وفي الترمذي وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت
يا رسول الله أحوال الرجل برقى وسرق وشرب وأخرو يخاف أن يعاقب قال لا بأية الصدق بل هو
الرجل يصوم ويصلي ويتصن وتخشى أن لا يقبل منه وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله

من وجوده على كل تقدير وهذا
وقير يظهر الجواب عن اعتراضه
على سائر ما ذكره من التقديرات
في احتياج مجموع المكتبات الى
واجب خارج عنها وعن نين ذلك
قوله لا يقال بأن مجموع تلك
السلسلة يمكن وكل يمكن فهو
مفتقر الى علة خارجة عنه وذلك
المجموع مفتقر الى علة خارجة
عنه لا نقول لانسان كل يمكن
فهو محتاج الى علة خارجة فان
المجموع المركب من الواجب والممكن
يمكن لافتقاره الى الممكن وليس
محتاجا الى علة خارجة والحجوب
عن هذا أن يقال قول القائل ان كل
يمكن فهو مفتقر الى علة خارجة
عنه قضية بدعية ضرورة بعد
تصورها فان المعنى بالممكن مالا
يوجد بنفسه بل لا بد له من موجد
مقتضى سواء سمى فاعلا أو علة
فاعلة أو مؤثرا وإذا كان كذلك
فإذا كان المجموع يمكنه لا يوجد
بنفسه لم يكن له بد من موجد
يوجد وقد علم أن المجموع لا يوجد
بنفسه اذ لو كان كذلك لكان
واجبا بنفسه ومن المعلوم بالضرورة
أن المجموع الذي هو الافراد واجتماعها
اذا يمكن موجد مقتضا فيض
المجموع أولى ألا يكون مقتضا
موجدا فانها من المعلوم بدية
العقول أن المجموع اذا لم يجز أن
يكون موجدا ولا مقتضيا ولا
فاعلا ولا علة فاعله بعضه أولى أن
لا يكون كذلك قال المجموع يسجل

في الجملة على ما بين اليقين والتخمين ويحتمل ضعفه في أن من هو دون العصابة قد تكون له
 حسنة فهو مثل ما يذهب من أحدهم فكيف العصابة (السبب الرابع) الدعاء للمؤمن فإن
 صلاة المسلمين على الميت ودعاهم من أسباب المغفرة وكذلك دعاءهم واستغفارهم في غير صلاة
 الجنائز والعصابة ما زال المسلمون يدعون لهم (السبب الخامس) دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
 واستغفاره في حياته وبعد مماته كشف عنه يوم القيامة فاتهم أحسن الناس بدعائه وشفاعته في
 مجيئه ومجتمعه (السبب السادس) ما يفتل بعد الموت من عمل صالح يهديه مثل من تصدق
 عنه ويحج عنه ويصوم عنه فقد ثبت في الأحاديث العصابة أن ذلك يصل إلى الميت وينفعه وهذا
 غير دعاء ولله قال ذلك من عمله قال النبي صلى الله عليه وسلم أن مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث
 صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ورواه مسلم قوله من كسبه ودعاؤه محسوب من
 عمله بخلاف دعاء غيره الولد فإنه ليس محسوب من عمله والله ينفعه (السبب السابع) المصاب
 الذنوبية التي يكفر الله بها الخطايا كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما يصيب
 المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من
 خطيائه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمن مثل النخلة مثل النخلة من الزرع
 تفشيها الرياح تقزمها نارة وتغليها أخرى ومثل المنافق كمثل شجرة الأرز لا تزال ثابتة على أصلها
 حتى يكون الخعاف فمرة واحدة وهذا المعنى من أن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة
 والعصابة رضوان الله عليهم كانوا يتلون بالمصاب الخاصة وابتلاء عصابة مستركة للمصاب التي
 حصلت في الفن ولولم يكن الآن كثيرا منهم قتلوا والأحياء أصيبوا بأهلهم وأقاربهم وهذا أصيب
 في ماله وهذا أصيب بجراحه وهذا أصيب بذهاب ولايته وعن أبي غيث في ذلك فلهذه كلها ما يكفر
 الله بها ذنوب المؤمنين من غير العصابة فكيف العصابة وهذا مما لا يدمنه وقد ثبت في الصحيح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت ربي ثلاث فأعطاني اثنين ومنعني واحدة سألته أن
 لا يهلك أمي بسنة علمة فأعطانيها وسألته أن لا يسلط عليهم عدوان غيرهم فصالحهم فأعطانيها
 وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم بغية فمضى في الصبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل
 قوله تعالى قل هو القادر على أن يعطيك عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله عليه وسلم أعوذ
 بوجهك أو من تحت أرجلكم قال النبي صلى الله عليه وسلم أعوذ بوجهك أو بليسك من دعا بذي
 بعضكم بأس بعض قال هذا أهون وأبسر فهذا الأمر لا يدمنه إلا دعاء عموما والعصابة رضي الله عنهم
 كانوا أقل فتنا من سائرهم فلهذا كتماننا هذا العصر عن النبوة كثرة التفرق والخلاف ولهذا
 لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان بدعة
 الخوارج الكفر بن علي وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته وأنبؤته وألأهته ثم لما
 كان في آخر عصر العصابة في أماره أن الزبير وعبد الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية ثم لما كان
 في أول عصر الباطنية في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة الجهمية المعلقة والمنبهة المشبهة
 ولم يكن على عهد العصابة شيء من ذلك وكذلك قتل السيف فإن الناس كانوا في ولاية معاوية
 رضي الله عنه منفقين يفرزون العدو ولما مات معاوية قتل الحسين وحوضر ابن الزبير عكة ثم جرت
 فتنة الحرقة بالمدينة ثم لما ماتت بزي جرت فتنة بالشام بين مروان والنخعيين ثم جرت فتنة
 المختار على ابن زياد فقتله وجرت فتنة ثم جرت فتنة بين الزبير وفتنة المختار وجرت فتنة ثم ذهب
 عبد الملك إلى مصر فقتله وجرت فتنة وأرسل الخوارج إلى ابن الزبير فحاصروا مدنه ثم قتله
 وجرت فتنة ثم تولى الخوارج خراج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت

كانت مجموع الموجودات
 في الممكنات وهو نفس الهيئة
 لا تتوكل من الأفراد يمكن والمجموع
 التوقف على الممكن أولى بالمكان
 وأما مجموع الموجودات فليس كل
 منها يمكن بل منها الواجب فليس
 المجموع ممكنا بمعنى أن كل واحد
 منها يمكن فظهر الفرق ويثبت
 فيقال هذا باطل من وجوه
 أحدها أن يقال أنت قد قلت
 في الاعتراض على الدليل الأول أن
 الواجب لذاته علة للمجموع
 الموجودات وقلت هناك المجموع
 مفترقا للممكن فإن كان معلول
 الواجب يجب استغناؤه عن
 الممكنات بطل الاعتراض الأول
 وصح الدليل الأول لأنه حيث
 لا يكون المجموع مستقنيا
 بالواجب بل هو محتاج إلى الممكنات
 فلا يكون الواجب علة للمجموع إلا
 مع اقتضائه لجميع الممكنات فهو
 مع الممكنات أما المجموع وأما علة
 المجموع ومثل هذا منتف في مجموع
 الممكنات فإن الواحد منها لا يجوز
 أن يكون علة لسائرهما لأنفسه
 لنفسه ولعقله وعقله وإذا لم
 يكن في الممكنات إلا ما هو معلول
 لم يكن فيها ما وجب سائرهما فلم يكن
 فيها ما يصلح أن يكون علة للمجموع
 بوجه من الوجوه وإن قلت أن
 معلول الواجب يجب استغناؤه عن
 الممكنات سواء اقتضاه وسطا أو غير
 وسط وأنه لما كان الواجب مقتنيا
 للوسط كانت الحاجة في الحقيقة
 إلى الواجب والغنى به إذا كان هو سبب

كان الكلام في الجسم انما هو في
الزمن الثاني من وجود الجسم
فالزمن الثاني ليس هو (١) الاحالة
الاولية وعند ذلك لا يلزم ان تكون
الجسم ألا لا يتصلو عن الحركة
والسكون (قال) وان لمنا الحصر
فلم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية
وما ذكر ومن الوجه الاول في
الدلالة فاقمنا يلزم أن لو قيل بان
الحركة الواحدة الشخص أزلية
وليس كذلك بل المعنى يكون الحركة
أزلية أن أعداداً متضامها المتعاقبة
لا أول لها وعند ذلك فلا منافاة
بين كون كل واحدة من أحاد
الحركات المنخفضة حادثة ومبسوطة
بالغيريين كون جملة أحادها أزلية
بمعنى أنها متعاقبة إلى غير النهاية
(قال) وما ذكر وفي الوجه الثاني باطل
أيضاً فان كل واحد من الحركات
الجزئية وان كانت مسبوبة بعدم
لأدبائه فهي اجتماع الأعدام
السابقة على كل واحد من الحركات
في الازل أنه لا أول لتلك الأعدام
ولأدبائه ومع ذلك فالعدم السابق
على كل حركة وان كان لأدبائه
فيقاربه وجود حركات قبل الحركة
المفروضة لانهاية لها على جهة
التعاقب أي بعاقبة وجود حركات
لانهاية لها قبل الحركة المفروضة
وليس فيه مقارنة السابق للسبوق
وعلى هذا أفكركم الكلام في العدم
السابق على حركة حركة وعلى هذا

القدرية فيقتضي خبر بعة فما يجب عليه ويحرم عليه بالقياس على عباده وقد تكلمنا على قول
الفر بغير في مواضع وذ كرنا في ذلك في هذا الكتاب فيما تقدم لمنا تكلمنا على ما نسب
هذا الرافضي إلى جمع أهل السنن قول هؤلاء الجهمية الجبرية وبيننا أن هذه المسئلة لا تتعلق
بمسئلة الامانة والتفضيل بل من الشعة من يقول بالجبر والقدر وفي أهل السنن يقول بهذا
وبهذا والمقصود هنا أن ندين أن الكلام في تصويب المتأزعين مصيبين أو خطئين متأين أو
معاقين مؤمنين أو كفاراً هو فرع عن هذا الأصل العام الشامل لهذه المسائل وغيرها وبهذا
يظهر القول الثالث في هذا الأصل وهو أنه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق
ولا يستحق العبيد الامن ترك ما مورا أو فعل محظور أو هذا هو قول الفقهاء والاعتقاد هو القول
المعروف عن سلف الامة وقول جمهور المسلمين وهذا القول يجمع الصواب من القولين فالصواب
من القول الاول قول الجهمية الذين وافقوا به السلف والجمهور وهو أنه ليس كل من طلب
واجتهد واستدل على الشيء يتمكن من معرفة الحق فيه بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة
والقدرية يقولون أن الله تعالى سوى بين المكلفين في القدرة ولينخص المؤمنين بمغافلتهم على
الكفار حتى آمنوا ولاخص المطيعين بمغافلتهم على العصاة حتى أطاعوا وهذا من أقوال
القدرية والمعتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل الصريح كما
يسق في موضعه ولهذا قالوا أن كل مستدل فعه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق ويعلم
أن الناس إذا انتهت عليهم القليلة في السفر فكذلك ما مورا وبنا اجتهدوا الاستدلال على جهة
القلة ثم بعضهم يتمكن من معرفة حقيقتها وبعضهم يجهز عن ذلك فيغلط فيغلن في بعض الجهات
أنها جهتها ولا يكون مصيباً في ذلك لكن هو مطيع لله ولا ثم عليه في صلاته اليه الله لا يكلف
نفساً ولا سمعها فجهز عن العلم بها كجهز عن التوجه اليها كالمفتقد الخاف والجسوس والمرضى
الذي لا يمكنه التوجه اليها ولهذا كان الصواب في الأصل الثاني قول من يقول أن الله لا يعذب
في الآخرة الامن عصاه ترك المأمورا وفعل المحظور والمعتزلة في هذا وافقوا الجماعة بخلاف
الجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم فاتهم بالاول يعذب من لا ذنب له أو نحو ذلك ثم
هو لا يتحققون على المعتزلة في نفس الإيجاب والتعزيم العقلي بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى
نبعث رسولا وهو وجه علمهم أضاف في العذاب مطلقاً لا بعد إرسال الرسل وهم يجوزون
التعذيب قبل إرسال الرسل فأولئك يقولون يعذب من لم يبعث اليه رسولا لأنه فعل القبائح
العقابة وهو لا يقولون بل يعذب من لم يفعل فيحاطت كالأطفال وهذا يخالف الكتاب والسنة
والعقل أيضاً قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقال تعالى عن النار كما أتت فيها
فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء أن آثم
الاف في خلال كبير فقد أخبر سبحانه وتعالى بصيغة العموم أنه كما أتت فيهم فوج سألهم خزنة
هل جاءهم نذير فيعترفون بأنهم قد جاءهم نذير فلم يقر فوج يدخل النار الا وقد جاءهم نذير فلم
يأنه نذير لم يدخل النار وقال تعالى لا يلبس لاملان جهنم منك ومن تعبعت منهم أجمعين فقد أقسم
سبحانه أنه ملأهم من ابليس وأتباعه وأنما أتباعه من أطاعه فن لم يعمل ذنباً لم يطعه فلا يكون ممن
تخلأه النار وإذا ملئت أتباعه لم يكن لغربهم فيها موضع وقد ثبت في الصحاح من حديث
أبي هريرة وأبو أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال يلقي في النار ويقول هل من مزيد
حتى يضع رب العزة فيها قدمه وفي رواية فيضع قدمه عليها فنقول فليقلوا ينزوي بعضها إلى بعض
أي يقول حسبي حسبي وأما الجنة فيقول فيقول فيفضل فينتهي الله لها خلقاً فيسكنهم ففسول

لا موزع بل على هذا التقدير فمجموع الموجودات التي فيها الواجب بنفسه ليس يفترق إلى شيء من الممكنات بل افتقارها إلى الواجب وحده فعمل اعتراضك على هذا الدليل الثاني وأى الدليلين صحيح حصول المقصود وتلخيص هذا الجواب أن مجموع الموجودات من حيث هو مجموع أن قال هو معلول الواجب وحده وبسبب بحيث لا يقال هو يفترق إلى غيره بطل هذا الاعتراض وهو كونه مفترقا إلى الممكن وإن قال هو معلول الواجب ليكون الممكن معلول الواجب وهو معلول الممكن (١٨٥) والواجب كان هذا مقسدا للاعتراض على

الدليل الأول لكون مجموع الممكنات لا يكون معلولا لإحتمالها بوجه من الوجوه (الوجه الثاني) إن يقال قولك لا نسلم أن كل ممكن فهو محتاج إلى علة خارجية لأن المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن وليس محتاجا إلى علة خارجية غلط وذلك لأن لفظا الممكن فيه أجال قد يراد بالممكن ما ليس بمقتنع فيكون الواجب بنفسه ممكنا ويراد بالممكن ما ليس موجودا مع إمكان وجوده فيكون ما وجد ليس بممكن بل واجب بغيره ثم ما يقبل الوجود والعدم هو المحدث عند جهو العقل لا بل جميعهم وبعضهم تناقض فجعله يعم المحدث والقديم الذي زعم أنه واجب بغيره ويراد بالممكن ما ليس له من نفسه وجود بل يكون قابلا للعدم وهو كل جزء من أجزائه وأنت قد سميت مجموع الموجودات ممكنا وما أدلت أن المجموع يقبل العدم ولا يقبله كل من أجزائه وهو لا الذين قالوا إن مجموع الممكنات أو مجموع العطل الممكنة ممكن مرادهم أن كل ما كان لا يقبل الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم بنفسه وكل جزء من أجزائه قابل للعدم يفترق إلى علة خارجية

فتنة كبيرة فهذا كله بعد موت معاوية ثم جرت فتنة ابن الهلب بخراسان وقتل يزيد بن علي بالكوفة وقتل خلق كثيرا آخر يوم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرى حرب وقتل بطول وصفها ثم هلم جرافهم يكن من ملوك المسلمين ملك خيبر من معاوية ولا كان الناس في زمان ملكتين الملوك خيبر منهم في زمن معاوية إذا نسب إلى أيامهم بعده وأما إذا نسب إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل وقد روي أبو بكر الأثرم قال لو أوصيتهم في مثل عمل معاوية لقال أكرهكم هذا المهدى وكذلك رواد ابن بطة بإسناده الثابتين وجهين عن الأعمش عن مجاهد قال لو أدركتم معاوية لقتلتم هذا المهدى ورواه الأثرم حدثنا محمد بن حوشب حدثنا أبو هريرة المكي قال كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبد العزيز وعنه فقال الأعمش فكيف لو أدركتم معاوية قالوا في حله قال لا والله بل في عهده وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحق قال لما قدم معاوية فرفض الناس على أعطية آتاهم حتى انتهى إلى فأعطاه ثلثمائة درهم وقال عبد الله أخبرنا أبو سعيد الأنصاري حدثنا أبو أسامة الثقفني عن أبي إسحق يعني السبيعي أنه ذكر معاوية فقال لو أدركتم ما أدر أكرم أم لا فقلت كان المهدى وروى الأثرم حدثنا محمد بن عبد الله عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق قال ما رأيت بعده مثله يعني معاوية وقال البخاري حدثنا سويد بن سعيد حدثنا فاهم بن اسمعيل عن أبي قيس قال كان معاوية قد جعل في كل قبيل رجلا وكان رجل من بني كنانة يبيع كل يوم فيدور على المجالس هل ولد فيكم الليلة وهل حدثت الليلة حدث هل زل اليوم بكم نازل قال فعقولون نعم نزل رجل من أهل البني بعلال بسموه وعياله فإذا فرغ من القبيل كمل له أني الديوان فأوقع أسماء هب في الديوان وروى محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة حدثنا ابن أبي مريم عن علقمة بن قيس قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يخطفنا يقول إن في بيت مالكم فضلا بعد أعطيتكم وأني قاسمه بينكم فإن كان يا تينا فضل ما ما قبلنا فسنأخذ عليكم والافلاعبة على فإنه ليس على وأما هو مال الله الذي آتاه عليكم فضائل معاوية في حسن السيرة والعدل والاحسان كثيرة وفي الصحيح أن رجلا قال لئن عباس هل لك في أمير المؤمنين معاوية أنه أوتر ركعة قال أصاب أفضقه وروى البخاري في صحيحه ما أسند مورواه ابن بطة من وجه آخر كلاهما عن سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن قيس بن الحرث عن الصنائعي عن أبي الدرداء قال ما رأيت أحدا أشبه صلاة بصلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمامكم هذا يعني معاوية فهذه شهادة الصعابة بفقهه ودينه والشاهد بالحقه ابن عباس ومحسن الصلاة أبو الدرداء وهما معا والآن كثر الموافقة لهذا كثيرة هذا معاوية ليس من السابقين

(٢٤ - منهاج ثالث) عنه وهذا هو المفهوم عند الإطلاق فهم الممكن بنفسه المقتدر إلى علة خارجية فإن الممكن بنفسه ما لا يوجد بنفسه أي نفسه قابلة للعدم وهذا لا يكون عندو حوب بعضها فإن القابل للعدم حيثما أعما هو بعض نفسه لأجله نفسه فاعطال وتعلطل حصل مما في نظام الممكن بنفسه من الاجل والادلة العقلية مما يعترض على معانيها بل كنت وأردت هذا سؤالا لفظيا كان قليل الفائدة وإن كان سؤالا معنويا كان باطلا في مسه والقوم لما قالوا الموجود ما أن يكون واجبا بنفسه وأما أن يكون

يمكنه نفس الشيء الموجود متصرفاً في هذين القسمين أي جعلوا كل واحد واحد من الموجودات متصرفاً في هذين القسمين وأما في
الجهة الخامسة فلهذا أو هذا أقسى جامعة للقسمين ومرارهم الممكن في أحد القسمين ما يكون كل شيء منه لا يوجد الشيء منفصل عنه
مرارهم والواجب بنفسه ما لا يقتصر إلى ميان له بوجه من الوجوه ومن المعلوم أن الأول مقتصر إلى مقتض خارج عنه وأن مجموع تلك
الممكنات يمكن مقتصر إلى ما هو مقتصر إلى (١٨٦) مقتض ميان له وأما افتقاره إلى نفسه وأجزائه فهذا الاتفاق كونه غنياً عما ياتيه

وحيث أن مجموع الموجودات التي
بعضها واجب وبعضها ممكن ليس
هو من الممكن بهذا التصريح بل هو
من الواجب لعدم افتقاره إلى ميان
وإذا قيل أن المجموع واجب بنفسه
لكونه واجباً عما هو واجب بنفسه أو
قيل هو واجب بنفسه وأرى بذلك
أن فيه ما هو واجب بنفسه وسأراه
مستغنى بذلك الواجب بنفسه
فالمجموع واجب ببعضه والواجب
ببعضه يدخل بهذا الاعتبار في
الواجب بنفسه تبين مغلطة
المعارض وقيل له قولك المجموع
المركب من الواجب والممكن يمكن
أقصى به أنه مقتصر إلى أمر ميان أم
تعني به أنه مقتصر إلى بعضه أما الأول
فباطل وأما الثاني فحق ولكن إذا
قيل أن مجموع الممكنات التي كل
منها مقتصر إلى ميان له هو أيضاً ممكن
مقتصر إلى ميان لهذا المجموع لم
يعارض هذا مجموع الموجودات
فإن مجموع الموجودات لا يصح أن
يكون ممكناً عسى أنه مقتصر إلى
ميان له أذ ليس في أجزائه ما هو
مقتصر إلى ميان للمجموع فإذا
كان هو متوقفاً على أحاده وليس في
أحدهما هو متوقف على أمر ميان
له لم يجب أن يكون هو متوقفاً على

الأول بل قد قيل له من مسألة الفتح وقيل بل أسلم قبل ذلك وكان يعرف أنه ليس من فضلاء
الصباية وهو تفسيره مع عموم ولايته فإنه قال في ولايته تمن خراسان إلى بلاد أفر بنية بالقرب ومن
قبرص إلى اليمن ومعلوم بإجماع المسلمين أنه ليس قبري سليمان عثمان وعلى فضلاء أبي بكر وغير
فكيف يشبه غير الصباية بهم وهل في حادثة أحسن الملوثة مثل سرعة ماوية والمقصود
أن أقصى التي بين الامتيازات التي لها بعد الصباية أكثر وأعظم ومع هذا فكيف
الزوب بموجوداتهم وأما الصباية فجمهورهم وجمهورها فاضلهم ما دخلوا في فتنة قال
عبد الله ابن الإمام أحمد حدثنا أبي حدثنا اسمعيل بن عيسى بن عبد الله بن أبي يعقوب السعدي
عن محمد بن سيرين قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال له ما هو مقتضى ما رواه
فأخبرهم أنهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين وهذا الاستناد أصح استناد على وجه الأرض
ومحمد بن سيرين من أروع الناس في منقطه ومراره من أصح المراسل وقال عبد الله حدثنا
أبي حدثنا اسمعيل بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن قال قال النبي لم يشهد الجبل من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم غير علي وعمر وطه واليزيد فان جاءوا بخمسة فانا كتاب وقال عبد الله
ابن أحمد حدثنا أبي حدثنا أبي بن خالد قال قيل له شعبة أن أباشيرة روى عن الحكم بن
عبد الرحمن بن أبي ليلى قال شهد صفين من أهل بدر سبعين رجلاً فقال كذب والله لقد
ذاكرت الحكم بذلك وإذا كره (١) في بيته فها وجدنا شهد صفين من أهل بدر غير سبعين ثابت
(قلت) هذا الذي يدل على أنه من حضره أو قد قيل أنه حضره أهل بدر سبعين وأبو أوب
وكلام ابن سيرين متقارب فيما كذب كرامة واحد وقدرى ابن بطة عن بكر بن الأشج قال أما
إن رجلاً من أهل بدر زعموا سيوتهم بعد قتل عثمان فلم يرجعوا إلى قبورهم (السبب
الثامن) ما ينشأ به المؤمن في قبر من الضغطة وفتنة الملك (السبب التاسع) ما يحصل
له في الآخرة من كرب أهوال يوم القيامة (السبب العاشر) ما ثبت في النصيب أن المؤمنين
إذا عبروا الصراط وقفوا على قطرة بين الجنة والنار فيقتصص لبعضهم بعض فآذا هذا واتفقوا
أذن لهم في دخول الجنة فهذه الأسباب لا تقوت كلها من المؤمنين إلا القليل فكيف بالصباية
رضوان الله عليهم الذين هم خير قرون الأمة وهذا في الذوب الحقيقة فكيف بما يكذب عليهم
فكيف بما يجعل من سيأتهم وهو من حسناتهم وهذا كما ثبت في الصحيح أن رجلاً أراد أن يطعن
في عثمان عند ابن عمر فقال أنه قد فر يوم أحد ولم يشهد بدر ولم يشهد بعة الرضوان فقال ابن
عمر أما لو أحد فقد عفا الله عنه في المنظر يوم أحد فغفوا الله عنه وأذن عند كذبنا فغفوا
عنه وأما ما يدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه على ابنته وضرب به بسهم وأما ببيعة
الرضوان فأما كانت بسبب عثمان فإن النبي صلى الله عليه وسلم بعته إلى مكة وبايعه عن يده

ويد

أمر ميان له وأضاف المعلوم بالضرور أن مجموع الموجودات لا يتوقف على أمر ميان له إذا الميان لمجموع

الموجودات ليس بوجود مجموع الموجودات لا يكون معلولاً لغيره موجودات لا يكون الممكنات فله يكون معلولاً لغيره غير ممكن
فكيف يقاس أحدهما بالآخر كما كيف يعارض هذا جهذا ويقال إذا كان مجموع الموجودات لا يقتصر إلى أمر خارج عنها ليس بموجود
فكذلك يجوز أن يكون مجموع الممكنات لا يقتصر إلى أمر خارج عنها ليس بممكن وهل هذا الاعتناء من قال إذا كان مجموع الموجودات
(١) قوله في بيته في نسخة أخرى في ثلاثة وأضرب وحر كسبه مصححه

لاشتماري في مقوده على ما ليس موجود في مجموع العدود ان لا شتماري وجوده على ما ليس معدوم وقيل هذا لا يجوز بمقابلة لظنه منع
 شرط الثاني في المتي وهل يقول عاقل ان الموجود الواجب بنفسه والموجود الذي يجب بغيره اذا اجتمع في معدوم فاللعدوم لا تقوم
 بحب بنفسه ولا بغيره بكونه موجودا ام معدوم والممكن ليس له من نفسه وجود بل لا وجود الا من غير ما عاقل ان عمله لا يشتمل
 الى خلافه او قيل ان عمله لعدم مقتضاه فمجموع الممكنات التي ليس فيها (١٨٧) ما وجوده بنفسه لا تكون الا معدومة

وكل منها لا يكون موجودا الا اذا
كان وجوده بغيره سواء متى هو
مطلوب التبره أو مفعول للتبره (١) كيف
تكون موجوده بغيرها وتكون
هذا الجواب ان لفظ الممكن برأيه
الممكن بالامكان الذي يوصفه
الممكنات المنفردة التي تقتضيه
فلازم ان لا يكون لها ولا شيء منها
وجوده بغيره من الوجوه الامن
الباين وأما الامكان الذي يوصفه
مجموع الموجودات فعندها ان ذلك
المجموع لم يجب الا بوجوب ما هو
داخل فيه فيض ذلك المجموع
واجب بنفسه فلا يكون ذلك
المجموع يقتصر الى باين ولا ينضم
هذا الوجه الثالث وهو انقول
ابتداء كل موجود فاما ان يكون
وجوده بغير باين واما ان لا يكون
وجوده بغير باين وكل ما كان
وجوده بغير باين لا يكون
موجودا الا بوجود ما يباينه ومجموع
الممكنات لا توجد الا بغيرها فلا
يوجد شيء منها الا بغيرها ولا بعضها
ليس بغيرها فلا يوجد بعضها
بمختلف مجموع الموجودات فانها
لا تقتصر الى باين لها وانما تقتصر
اليه بها وحدها فلا يصح ان قلنا
على هذا الوجه تعالى لا بد من

ويد التي صلى الله عليه وسلم خير من يد عثمان فقد أجاب ابن عمر بان محبته عيما كان منه
 عيا فقد عفا الله عنه والياق ليس بعبد بل هو من الحسنات وهكذا اعطاه ما عابه بالصحة هو
 اما حسنة واما مفعونه وحيد فقول الرافضي ان عثمان ولى من لا يصلح للولاية اما ان يكون
 هذا باطلا ولى الامن يصلح واما ان يكون ولى من لا يصلح في نفس الامر لكنه كان مجتهدا
 فذلك فظن انه يصلح فحفظنا له وهذا لا يقدح فيه وهذا الوليد بن عتبة الذي انكر عليه ولايته
 قد اشتهر في التفسير والحديث والبرهان التي صلى الله عليه وسلم ولا على صدقات الناس من
 العرب فلما قرب منهم خرجوا اليه فقتل انهم يحاربونه فآمر الى التي صلى الله عليه وسلم يذكر
 محاربهم فأراد التي صلى الله عليه وسلم ان يرسل اليهم جيشا فآمر الله تعالى اليها الذين آمنوا
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبوا على ما فعلتم فاجابوا فاذا كان حال
 هذا حتى على التي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يخفى على عثمان واذا قبل ان عثمان ولا بعد
 ذلك فقال باب التوبة مقترح وقد كان عبد الله بن سعد بن ابى سرح اذن عن الاسلام ثم جاء
 تابا وقبل النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه وتوبته بعد ان كان اهدر دمه وعلى رضى الله
 عنه تبين له من عمله ما لم يكن يظنه فبهذا الايدى قد حرق عثمان ولا غيره وغاية ما يقال ان عثمان
 ولى من يعلم ان غيره اصلح منه وهذا من موارد الاجتهاد او يقال ان محبته لا قار به سبته البهم حتى
 صار ظنهم احق من غيرهم وان ما فعله كان ذنبا وتقدم ان ذنبه لا يعاقب عليه في الآخرة وقوله
 حتى ظهر من بعضهم الفتى ومن بعضهم الخيانة فقال ظهور ذلك بعد الولاية لا يدل على توبته
 كان ثابتا حين الولاية ولا على ان المولى علم ذلك وعثمان رضى الله عنه لم يعلم ان الوليد بن عتبة
 شر به لظروطلبه واقام عليه الحد وكان يعزل من يراه مستحقا للعزل ويقسم الحد على من يراه
 مستحقا لافادة الحد عليه وامافوه وقسم المال بين اقرابه فهذا غاية ما ان يكون ذنبا لا يعاقب
 عليه في الآخرة فكيف اذا كان من موارد الاجتهاد فان الناس تنازعوا فيما كان التي صلى الله
 عليه وسلم في حياته هل يستحقه ولى الامر بعده على قولين وكذلك تنازعوا في ولى التيمم هل له ان
 ياخذ من مال التيمم اذا كان غنيا اجرة مع غناه او الترك افضل او التبرك واجب على قولين ومن
 يجوز الاخذ من مال التيمم مع التقي يجوز له العمل على بيت مال المسلمين وجوز له لقاضى وغيره
 من الولا ومن قال لا يجوز ذلك من مال التيمم فهم من يجوزون من مال بيت المال كما يجوز للعامل
 على الزكاة الاخذ مع التقي فان العامل على الزكاة يجوز له اخذ جعالت مع غناه ولى التيمم
 قد قال تعالى فيه ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلنأكل بال المعروف وايضا فذهب
 بعض الفقهاء الى ان سهم ذوى القربى هو لقرباه الامام كما قاله الحسن وابو ثور واما التي صلى
 الله عليه وسلم كان يعطى اقرابه بحكم الولاية وسقط حق ذوى قرباه عنه كما يقول ذلك كثير من

موجود ميان السمکات خارج عنها وهو المطلوب وأن مجموع الموجودات لا يلهيها من موجود هو نقصا
ثبوت واجب الوجود على التقديرين فكان مذكري من الاعتراض دليلا على إثبات واجب الوجود لا
هو لا غلطوا في سمي واجب الوجود وهما يقتضيه البطلان من ذلك حتى صاروا في طريق نقص
حتى يجب لموجود المطلقا بقولون هو الوجود الذي في الموجودات فيجب لكون وجود كل ممكن واما
(١) قوله في تكوين وجوده بغيره كذا في الاصل وفي الصانع ما يحتاج الى تأمل كتبه معصمه

٢١ **بطلان ذلك** حقيقته متوهمتهم كمال غري وبان سبعين والقوتوي والتسائي وأمثالهم وتارة تسدحون في نفس الوجود الواجب ويعدرون به
 يكون كل موجود ممكن بنفسه لأفعله وان مجموع الوجود ليس فيه واجب بنفسه بل هذا معلول بمفعول وهذا معلول بمفعول وليس في
 الوجود إلا ما هو معلول بمفعول فلا يكون في الوجود ما هو فاعل مستغن عن غيره وتارة يجعلون كل موجود واجباً بنفسه وتارة يجعلون كل
 موجود ممكن بنفسه ومعلوم بضروية **(١٨٨)** العقل بطلان كل من القسبين وان من الموجودات ما هو حادث كان تارة

العلماء كالي حقيقته وغيره ثم لما سقط حقيقته فحقه الساقط قبل انه يصرف في الكراع
 والسلاح والمصالح كما كان يفعل أبو بكر وعمر وقيل هولاء ولي الامر بعده وقيل ان هذا ما
 تأوله عثمان وتقول عن عثمان رضي الله عنه نفسه أنه ذكر هذا وأنه يأخذ به وأنه ذلك جائز
 وان كان ما فعله أبو بكر وعمر أفضل فكان له الاخذ بهذا وهذا وكان يصلي أقرباءه ما يخص به
 فكان يعطهم لكونهم قدوى قرى الامام على قول من يقول ذلك وبالجملة فنعامة من ولي الامر
 بعد عمر كان يخص بعض أقاربه اما ولاية واما مال وعلى أقاربه أيضا وأما قوله استعمل
 الوليد بن عتبة حتى ظهر منه شرب الخمر وصلى بالناس وهو سكران فيقال لا جرم طلبه وأقام عليه
 الحد عشره من على بن أبي طالب وقال لعلي فاضربه فاضربه فأمر على الحسن بضربه فامتنع وقال
 لعبد الله بن جعفر فاضربه فاضربه أربعين ثم قال أسلمت ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة هذا أحب الي رواه مسلم وغيره فإذا أقام الحد
 برأى على وأمره فقد فعل الواجب وكذلك قوله أنه استعمل سعد بن العاص على الكوفة ونظر
 منه ما أدى الي أن أخرجه أهل الكوفة منها فقال جبر دارج أهل الكوفة لا يدل على ذنب
 يوجب ذلك قال القوم كانوا يقومون على كل وال قد قاموا على سعد بن أبي وقاص وهو الذي فتح
 البلاد وكسر جنود كسرى وهو أحد أهل الشورى ولم يتزل عليهم نائب مثله وقد شكوا غيره
 مثل عمار بن ياسر (١) وسعد بن أبي وقاص والمقبور بن شعبة وغيرهم ودعا عليهم عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه فقال اللهم انهم قد لبسوا على فليس عليهم واذا قدر أنه ذنب ذنبا فجرد
 ذلك لأيوح أن يكون عثمان راضيا بذنبه ونوابي قد أنذرتونا بكثرة وانما يكون الامام
 مذنباً اذا ترك ما يجب عليه من إقامة حد أو استيفاء حق أو اعتداء ويحوز ذلك واذا قدر ان هناك
 ذنبا فقد علم الكلام فيه وأما قوله ولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر حتى تظلم منه أهلها
 وكتبه أن يستمر على ولايته سرا خلافا لما كتب اليه جبراً والجواب أن هذا كذب على عثمان
 وقد حلف عثمان أنه لم يكتب شيأ من ذلك وهو الصادق البار باليمين وغاية ما قيل ان مروان
 كتب بغير علم وأمرهم بطلبوا أن يسلم اليهم مروان ليقبضوا فمتمن فان كان قتل مروان لا يجوز
 فقد فعل الواجب وان كان يجوز ولا يجب فقد فعل الجائر وان كان قتله واجبا فاذ من موارد
 الاجتهاد قلنا لم يثبت لمروان ذنب يوجب قتله شرعاً فان مجرد التزويج لا يوجب القتل وتقدير
 أن يكون ترك الواجب فقد قدسنا الجواب العام وأما قوله أمر بقتل محمد بن أبي بكر فهذا من
 الكذب المعلوم على عثمان وكل ذي علم بحال عثمان وانصافه يعلم أنه لم يكن ممن يأمر بقتل
 محمد بن أبي بكر ولا أمثاله ولا عرف منه قط أنه قتل أحداً من هذا الضرب وقد سوا في قتله
 ودخل عليه محمد بنين دخل وهو لا يأمر بقتالهم فدفعان نفسه فكيف يستدعي بقتل معصوم الدم

موجودات وأمر معدوما وهذا
 لا يكون واجبا بنفسه وهذا لا بد
 من موجود واجب بنفسه ومن
 غلطهم في مسمى واجب الوجود
 أنهم لم يعرفوا ما هو الذي قام عليه
 الدليل والذي قام عليه الدليل أنه
 لا بد من واجب بنفسه لا يحتاج الي
 شيء ميان له فلا يكون وجوده
 مستغداً من أمر ميان له بل وجوده
 بنفسه وكون وجوده بنفسه لا يفي
 أن يكون موجوداً بنفسه وأن
 يكون ما دخل في مسمى نفسه من
 صفاته لازماً والدليل دل
 على أنه لا بد للممكنات من أمر خارج
 عنها يكون موجوداً بنفسه فلا يكون
 وجوده ما يخرج عنه ويحتث
 فأنصفه بصفاته سواء سمي ذلك
 تركياً أو لم يسم له لا يتعنه أن يكون
 واجبا بنفسه لا يقتضي أن أمر
 خارج عنه ولهذا كانت صفاته
 واجبة الوجود بهذا الاعتبار وان
 لزمن ذلك تعدد مسمى واجب
 الوجود بهذا المعنى بخلاف ما إذا
 عني به أنه الموجود الفاعل للممكنات
 فان هذا واحد جهاته لا شريك له
 وأما ادعاه في الوجود بنفسه القائم
 بنفسه فالصفات اللازمة بكون
 ممكنة لكن هذا يقتضي أن تكون

في الممكنات ما هو قد مر أني وهذا المثل كما سطرناه في موضع آخر (الوجه الثالث) أن يقال فوالجاء مجموع المركب وان

من الواجب والممكن يمكن مجموع بان يقال ليس المجموع إلا الأفراد الموجودة في الخارج والمجموع هو جميع تلك الأفراد وتلك الأفراد
 بعضها واجب وبعضها ممكن والجميع ليس هو صفة ثبوتية قائمة بالأفراد وإنما هو أمر نسبي اضافي كالعدد الموجود في الخارج فليست

(١) قوله وسعد بن أبي وقاص كذا في الاصل وانظر مع الضمير في قوله وقد شكوا غيره وقوله يرجع الى سعد المذكور كتبه مصححه

جلته غير آحاده المعينة ومعلوم أن الجلة ليست هي كل واحد من الأساديين لكن هي الأساديين كلها إلا عابدين هاهي الجلة والمجموع وهذا الاحتقاف غير إلا جادوالآحاد بعضها واجب وبعضها ممكن بين ذلك أنه قد قال بعد هذا أن جلة الأمور التي تنوقف عليها الواجب والممكن ليس داخل في المجموع تنوقف على كل جزء منها ولا خارج عنه فهي نفس المجموع فان قال بل المجموع هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة باجتماع الواجب والممكن وتلك ممكنة تنوقف على غيرها قيل تلك النسبة ليست أعياناً قائمة بانفسها ولا صفات ثبوتية قائمة بالاعيان بل أمر نسبي اضافي سواء كانت نسبة عسمية أو ثبوتية اذ اقبل (١٨٩) هي ممكنة لم يضر فان الواجب الذي هو واحد من المجموع موجب لساير

الممكنات وتلك النسبة من الممكنات ولا يكون جزء المجموع وجبا للمجموع بمعنى أنه موجب لكل واحد من الأفراد فان هذا يقتضي أن يكون موجباً لنفسه وهو متع بل يعني أنه موجب لما سواه والهيئة الاجتماعية أو يقال هو موجب لما سواه والهيئة الاجتماعية أن كانت ثبوتية فهي ممكنة من جملة الممكنات التي هي سواء وان كانت عسمية فالأمر ظاهر (الوجه الرابع) أن يقال مجموع الموجودات اما أن يكون فيها واجب بنفسه واما أن لا يكون أي اما أن يقدر ذلك واما أن لا يقدر فان قدرها واجب بنفسه ثبت وجود الواجب بنفسه وهو المطلوب وان لا يقدر ذلك بطلت هذا حاجة وقد تقدم نقر بهذا الكلام واما الدليل الثالث على ابطال التسلسل وهو قولهم ان جملة ما يفترق اليه المجموع اما أن يكون نفس المجموع أو داخل فيه أو خارجاً عنه والاول محال والا

وان ثبت أن عثمان أمر بقتل محمد بن أبي بكر لم يطمع على عثمان بل عثمان ان كان أمر بقتل محمد بن أبي بكر أو بالاطاعة ممن طلب قتل مروان لان عثمان امام هدى وخليفة راشد يجب عليه سياست برعته وقتل من لا يدفع شره بالاعتق له وأما الذين طلبوا قتل مروان فقوم خوارج مفسدون في الأرض ليس لهم قتل أحد ولا إقامة حد وغايتهم أن يكونوا ظلوماً في بعض الأمور وليس لكل مظلوم أن يقتل بسببه كل من ظلمه بل ولا يقبض الحد وليس مروان أو بالفتنة والشر من محمد بن أبي بكر ولا هو أشهر بالعلم والدين منه بل أخرج أهل الصحاح عدة أحاديث عن مروان قوله مع أهل الفتيا واختلف في حبسه ومحمد بن أبي بكر ليس بهذه المدة عند الناس ولم يدرك من حجة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أشهر أقله من ذي القعدة إلى أول شهر ربيع الأول فله ولد بالشجرة ثمس بقي من ذي القعدة ثم حجة الوداع ومروان من أقران ابن الزبير فهو قد أدرك حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أنه رأى عامض مكة أو عامض الوداع والذين قالوا لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قالوا أن أباه كان بالطائف فغلبت التي صلى الله عليه وسلم وأبوه بالطائف وهو مع أبيه ومن الناس من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي أبيه إلى الطائف وكثير من أهل العلم ينكر ذلك ويقول انه ذهب بأخيه وأبوه معه ليس له استناده انما يكون بعد فتح مكة فقد كان أبوه بمكة مع سائر الطغاة وكان هو قد فرّ من التيمز وأضاف قد يكون أبوه مع جمع الناس فرأه في حجة الوداع ولعله قدم إلى المدينة فلا يمكن الجزم بنفي رؤيته لثبوت في صلى الله عليه وسلم وأما أقرانه كالسورين بن حنيفة وعبد الله بن الزبير فهؤلاء كانوا بالمدينة وقد ثبت أنهم مع مروان النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله وفي معاوية الشام فحدث من الفتى ما أحدثه فالجواب أن معاوية إنما ولده عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما مات أخوه يزيد بن أبي سفيان ولده عمر مكان أخيه واستمر في ولاية عثمان وزاد عثمان في الولاية وكانت مسيرة معاوية في رعيته من خوارسب الولاء وكان رعيته يحبونه وقد ثبت في العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خبار أغتكم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشراراً أغتكم الذين تغضونهم ويغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم وانما طهر الاحداث من معاوية في الفتنة لما قتل عثمان ولما قتل عثمان كانت الفتنة شاملة لا تترك الناس لم يخص بها معاوية بل كان معاوية يطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الشر من كثير منهم ومعاوية كان خيراً ممن اشترا الضعي ومن محمد بن أبي بكر ومن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ومن أبي الأعور السلمي ومن هاشم بن هاشم المرقالي ومن الأشعث بن قيس الكندي ومن بسر بن أبي أربة وغير هؤلاء من الذين كانوا معه ومع علي بن أبي طالب رضي الله عنهما . وأما قوله وفي عبد الله بن عامر البصري ففعل من المساكير ما فعل فالجواب أن عبد الله بن عامر له من الحسنات والمجبة في

ما يفترق اليه المجموع جلة الأمور التي يصدق على كل واحد منها أنه مفترق اليه فمفترق بل لا يجوز أن يكون هؤنفس المجموع والذي يدل عليه أن جلة الأمور التي يفترق اليه الواجب والممكن ليس داخل في المجموع تنوقف على كل جزء منه ولا خارجاً عنه فهو نفس المجموع وان أردت العلة الفاعلة فلم قلته أنه يلزم أن يكون بعض الأجزاء كافياً للمجموع والجواب عنه من وجوه أحد هذان نقول العلم يكون مجموع العلالات الممكنة معلولاً بممكناً أمر معلول بالاضطرار فان المجموع مفترق إلى العلالات الممكنة والمفترق إلى العلالات الأولى أن يكون

بغيره وان لم يحصل امتنع وجوده لا تنفاد المؤثر التام فوجوده لا يحصل الا بغيره واما عدمه فقد قيل ايضا لا بد من علته وهو قول ابن حنبل
 واتباعه المتأخرين الذين يقولون ان الممكن لا يرجع احد طرفيه على الآخر الا بالامر وجوبه لا يحتاج عدمه الى علة وهو قول قسطل
 السنة المشهورين كالفاضي أبي بكر وأبي المعالي والفاضي أبي يعلى وابن عقيل وهو آخر قول الرازي فانه يقول يقول هؤلاء تارة وهو لا تارة
 لكن هذا آخر قوله فالعدم عندهم لا يقتصر الى علة وقيل عدم العلة علة (١٩١)

لا انه هو الذي اوجب عدمه
 بل اذا علمت علة علته انما معدوم
 فكان ذلك دليلا على عدمه لان
 أحد العدمين اوجب الآخر فان
 العدم لا تأثير له في شيء أصلا بل
 عدمه يستلزم عدم علة وعدم علة
 يستلزم عدمه من غير أن يكون
 أحد العدمين مؤثرا في الآخر واما
 وجوده فلا بد له من المؤثر التام
 واذا حصل المؤثر التام وجب
 وجوده والا امتنع وجوده ولهذا
 تنازع الناس في الممكن هل من
 شرطه أن يكون معدوما فاذي
 عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو
 واتباعهم المتقدمين والمتأخرين
 كان رشد وغيره حتى القاراي
 معلهم الثاني فان أرسطو معلهم
 الاول وحتى ابن سينا واتباعه
 وافقوا هؤلاء بضال لكن تناقضوا
 وعليه جمهور نظائر أهل الملل من
 المسلمين وغيرهم ان من شرطه أن
 يكون معدوما وان لا يعقل الامكان
 فيما يمكن معدوما وذهب ابن سينا
 واتباعه الى أن القديم الموجود
 بغيره يوصف بالامكان وان كان قدما
 أرياهم بزل واجابهم بطل كنه قد
 صرح هو وأصحابه في غير موضع
 بنقض ذلك كما قاله الجمهور

أن ولي الأمر يصله من مال بيت المال مما جعله الله لأولي القربى استحقاقا عثلا هذا أن يصلوا من
 بيت المال ما يستحقونه لكونهم أولي قربي الإمام وذلك أن نصر ولي الأمر والقب عنه متعين
 وأقاربه ينصرونه ويدعون عنه ما لا يفضله غيرهم وبالجمله فلا بد لكل ذي أمر من أقوام ياتهم على
 نفسه ويدعون عنهم من يريد ضرره فان لم يكن الناس مع امامهم كما كانوا مع أبي بكر وعمر احتاج
 ولي الأمر الى بطانة يطمئن اليهم وهم لا دخلهم من كفاية فهذا أحد التأويلين والتأويل الثاني
 انه كان يعمل في المال وقد قال الله تعالى والعالمين عليها والعامل على الصدقة الفقيه انه
 باخذ بحالته باتفاق المسلمين والعامل في مال اليتيم قد قال الله تعالى فيه ومن كان غنيا
 فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل البعر وفيه دلالة على ما لا يستحق من أموال ايجاب أو أمر
 استصحاب على قولين وولي بيت المال ونظر الوقف هل هو كامل الصدقة استحقاقا مع الفقيه وإذا
 جعل كولي اليتيم فقيه القولان فهذه ثلاثة أقوال وعثمان على قولين كانه لا اخذ مع الفقيه
 وهذا مذهب الفقهاء ليس كغرض المولى التي لم وافق عليها أحد من أهل العلم ومعلوم ان
 هذه التأويلات ان كانت مطابقة فلا كلام وان كانت مرجوحة فالتأويلات في العلماء التي جرت
 من على ليست باوجه منها والاحتجاج بهذه الأقوال أقوى من الاحتجاج بقول من رأى القتال
 وأما قوله وكان ابن مسعود يطعن عليه ويكفره فالحجواب أن هذا من الكتب التي على ابن
 مسعود فان علماء أهل النقل يعلون أن ابن مسعود ما كان يكفر عثمان بل لما ولي عثمان وذهب
 ابن مسعود الى الكوفة قال ولينا أعلاما ذاقوا ولم نأل وكان عثمان في السنة الاولى من ولايته
 لا ينضمون منه شيئا ولما كانت السنة الاخيرة فقصوا منه أشياء بعضهاهم معدورون فيه وكثيرها
 كان عثمان هو المعذور فيه من جهة ذلك أمر ابن مسعود فان ابن مسعود يفتي في نفسه من أمر
 المصنف لما فوض كتابته الى يده وذهب أصحابه أن يضاوا مصاحفهم وجهورا أصحابه
 كانوا على ابن مسعود مع عثمان وكان زيد بن ثابت قد انتدبه قبل ذلك أبو بكر وعمر لجمع
 المصنف في المصنف فنسب عثمان من تدب أبو بكر وعمر وكان زيد بن ثابت قد حفظ العروة
 الاخيرة فكان اختيار تلك أحب الى أصحابه فان جبريل عرض النبي صلى الله عليه وسلم
 بالقرآن في العام الذي قبض فيه مرتين وايضا فكان ابن مسعود أنكر على الوليد بن عتبة لما
 شرب الخمر وقد قدم ابن مسعود الى المدينة وعرض عليه عثمان السكاح وهو لا للبدعة
 غرضهم التكفير والنسب الخلفاء الثلاثة بأشياء لا يفسق بها واحد من الولاة فكيف يفسق بها
 أولئك ومعلوم أن مجرد قول الخلفاء في حصصه لا يوجب القدح في واحد منهما وكذلك كلام
 المتأخرين في الآخر ثم يقال بتقدير أن يكون ابن مسعود طعن على عثمان رضي الله عنهما
 فليس جعل ذلك قدحا في عثمان وأولى من جعله قدحا في ابن مسعود واذا كان كل واحد منهما

وقد كرت بعض الفاظ في كتابه المسمى بالتفاقي غير هذا الموضع وأصحابه العارضة المتبعين لارسطو وأصحابه مع الجمهور أنكر وادك
 عليه وقالوا انه خالفه سلفهم كالحاقه جمهور النظائر خالفه ما ذكره مصر جابه في غير موضع وذلك لان الممكن بنفسه هو ادى
 يمكن أن يوجد وعن أن لا يوجد ذلك انما يعقل فيما كونه معدوما ويمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد بدليل يستمر عدمه فلما لم يزل
 موجودا بغيره فكيف يقال فيه انه يمكن وجوده وعدمه أو يقال فيه انه قبل الوجود والعدم وما يوضح ذلك أن القابل للوجود والعدم ما

أن يكون باطلاً في الخارج أو الماهية للوجود في الخارج عن عدمه يقول الوجود في الخارج على الماهية أو ما ليس هو جوداً في الخارج
فلا يقبل بالأول فهو متع لأن ما كان موجوداً في الخارج أزالوا بما واجباً بقوله لا يقبل لعدم أصله فكيف يقال أنه يقبل الوجود
والعدم دون قبل أمر آخر فذلك لأحقته حتى يقبل وجوداً أو عدماً لأن جود كل شيء عين ماهيته في الخارج ولكن الذهن قد يتصور
ماهية غير الوجود في الخارج حتى فإذا اعتبرت (١٩٣) الماهية في الذهن والوجود في الخارج وبالعكس فأحدهما غير

الآخر وأما إذا اعتبر ما في الخارج فقط وأما في الذهن فقط فليس هناك وجود وماهية زائدة وليس وجود هذا وجوداً تاماً ينافي فيه وأما ينافي عن لم يميز بين الذهن والخارج واشتباه عليه أحدهما بالآخر وأيضاً (١) فلا بد أن في الخارج ماهية وجودها واجب قديم أزلي فهذا كما يقوله كثير من المتكلمين أن واجب الوجود ماهية زائدة على وجوده وجبته فقل وجود هذا الماهية لا يقبل عدمه كأن وجود الماهية الواجبة لا يقبل عدمه وأن قيل نحن نريد بذلك أن ماهية الممكن الزائدة على وجود القديم الأزلي كاهية الفصل هي من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها وعدمها تقبل الوجود والعدم قبل اثبات هذه الماهية زائدة على الوجود باطل كما قد بين في موضع آخر وتقدر التسليم فهذا كما يقدر أن وجود واجب الوجود قائم على ماهيته ومعالم أنه لا يستلزم ذلك كون ماهية قابلة لعدم ثم يقال قول

مجتهد أقما قاله الله على حسنة وغفر له خطأ وإن كان صدر من أحد ههنا بذهب فقد علمنا أن كلامه ما ولي الله من أهل الجنة وأنه لا يدخل النار فذهب كل منهما لا يعبد الله عليه في الآخرة وعملنا أفضل من كل من تكلم فيه هو أفضل من ابن مسعود وعمار وأبي ذر ومن غيرهم من وجوه كثيرة كآبث ذلك بالدلائل الكثيرة فليس جعل كلام المفسر قانداً في الفاضل بأولى من العكس بل أن مكن الكلام بينهم ما يعلم وعدلوا أنكم بما يعلم من فضلهم وأديبهم وكان ما شجر بينهم وتنازع فيه أمره إلى الله ولهذا وأصولاً لا يمكن أن ينهمم إلا لأن الله على ذلك كما قال عمر بن عبد العزيز تلك دماء طهر الله منها يدى فلا أحب أن أخطئ بها الساقى وقال آخر تلك أمة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبت ولا تستولن عما كانوا يعملون لكن إذا ظهر استدع بقدر فهمه الباطل فلا بد من التبع عنهم وذكر ما يطل حجة يعلم وعدل وكذلك ما نقل من تكلم عمار في عثمان وقول الحسن فيه ونقل عنه أنه قال لقد كفر عثمان كفره صلحاء وإن الحسن بن علي أنكر ذلك عليه وكذلك على وباعمار أنكفرب رب آمن به عثمان وقد تبين أن الرجل المؤمن الذي هو ولي الله قد يعتقد كفر الرجل المؤمن الذي هو ولي الله ويكون محطاً في هذا الاعتقاد ولا بدح هذا في إيمان واحد منهما وولامته كآبث في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسمع بن عبادة تحضره النبي صلى الله عليه وسلم أنتم منافق تجادل عن المنافقين وكما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما طلب من أبي بلتعة دعني بأرسول الله أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله الملع على أهل بدر فقال أعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم فغير أفضل من عمار وثمان أفضل من حاطب بن أبي بلتعة بدرجات كثيرة وجهه عرفنا قال حاطب أظلم من حجة عمار ومع هذا فكلهما من أهل الجنة فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة وإن قال أحدهما لا تخرم قال مع أن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك وأما قوله أنه لما حكم ضرب ابن مسعود حتى مات فهذا كذب باتفاق أهل العلم فإنه لما ولي أقراب مسعود على ما كان عليه من الكوفة إلى أن جرى من ابن مسعود ما جرى ومات ابن مسعود من ضرب عثمان أصلاً وفي الجلة فاذا قيل أن عثمان ضرب ابن مسعود وعمار أفضله لا يقدح في أحد منهم فانا نشهد أن الثلاثة في الجنة وأنهم من أكابر أولياء الله المتقين وقد فهمنا أن ولي الله قد يصدر منه ما يستحق عليه العقوبة الشريعة فكيف بالتعزير وقد ضرب عمر بن الخطاب أبي بن كعب بالردة

القال الماهية من حيث هي هي تقدير الماهية مجردة عن الوجود والعدم وهذا تقدير متع في نفسه وإن

الماهية لو قدر تحققها فاما أن تكون موجودة أو معدومة فلا يمكن تقديرها مجردة في الخارج حتى يقال أن تلك الماهية تقبل الوجود والعدم وأيضاً فلو قيل أنه يمكن تقديرها مجردة فهذا انما يمكن في الماهية إذا كانت يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة وأما ما كان الوجود لازماً لها قد عايننا اجتماع عدمه فكيف يتصور أن يقال إن هذه الماهية تقبل عدمه وهي لم تزل واجبة الوجود فليس لها لوقت من الأوقات تقبل فيه العدم وإذا قدر مجردة في الذهن فليس هذا المقدرة في الذهن هي الموجودة في الخارج المستلز

(١) قوله فلا بد أن في الخارج الماهية في الأصل ولا تتحول العبار من مجردة فافطر وحركه معصية

لوجود القديم الأزلي فان قيل هذا كما تقولون في ماهية المحدث انه يقبل الوجود والعدم قبل ان يسمي لكم ان ماهية المحدث ذاتية على وجوده مع العلم لاسرار العقلاء على انه ينتج تحققاتها في الخارج اذا كانت موجودة وحين وجودها لا تكون معدومة بمعنى كونها تقبل الوجود والعدم وقد (١) أن يقال الماهية المقدسة في الله هي يمكن أن تكون موجودة في الخارج وعين أن تكون معدومة ذاتاً أي على هذا الحديث يمكن أن تكون في الخارج معدومة تارة وموجودة أخرى فإذا احرازنا ذلك حال عدمها فلا يمكن وجودها بعد العلم وان كان عند وجودها قيل يمكن عدمها بعد الوجود ومثل هذا امتنع في الماهية (١٩٣) القديسة الأزلية التي يجب وجودها ويتبع عدمها سواء قدر أن وجودها منها

كان صفات الرب عند آفة السلف
مكتسبة كونها سابقة زلية واجبة
بالذات فانها عندهم لا يمكن عدمها
ولا تنقله فان ما حو قبده من
الامور الوجودية امتنع عدمه باتفاق
العقلاء فان ما يجب قبده لا يكون
الا واجباً بنفسه وان قدرنا ليس
واجباً بنفسه فلا بد أن يكون واجباً
بغيره وما ليس واجباً بنفسه ولا
بغيره ليس قديماً باتفاق العقلاء
فانه اذا قدرنا ليس واجباً بنفسه
فلا بد أن يكون من لوازم الواجب
بنفسه فانه اذا لم يكن من لوازمه بل
حاز وجوده تارة وعدمه أخرى
لم يكن هناك موجباً لـ

ولا ذاته واجبة بنفسها
فامتنع عدمه واذا كان من لوازم
الواجب بنفسه امتنع عدمه
(٢) والاول عدم المزموم
فان الا لازم لا يثبت اذا اتنى المزموم
والمزموم الواجب بنفسه امتنع
عدمه فبمع عدم لازمه وما امتنع
عدمه لا يكون يمكن العدم فان قيل

لمارأي الناس عشرون خلفه فقال ماهية ايام المؤمنين قال هذه الالة للاتباع وفنته للتعويج فان
كان عثمان آتياً هؤلاء فاما ان يكون عثمان مصيباً في تعويجهم لا تصحاقهم ذلك ويكون ذلك
الذي عزروا عليه تاوأمته واكثر عنهم بالتميز وغيره من المصائب وبجسنتهم العظيمة او بغير
ذلك واما ان يقال كانوا مظلومين مطلقاً والقول في عثمان كالقول فيهم وزيادة فانه افضل منهم
واحق بالمغفرة والرحمة وقد يكون الامام يجتهد في العقوبة مثلاً باعظها او لئلا يجتهدون فيها فاعوا
لا ياتون به بل يشاؤون عليه لاجتهادهم مثل شهادة في بكره على المغيرة فان ابا بكر ترحل صالح من
خيار المسلمين وقد كان محتسباً في شهادته معتقداً انه شاب على ذلك وعمره ايضا محتسب في اقامة
الحديثه مثلاً على ذلك فلا يمتنع أن يكون ماجري من عثمان في تاديب ابن مسعود وعمار بن
هذا الباب واذا كان المقتلون قد يكون كل منهم يجتهد مغفوره خطؤه فالتقصمون اولى بذلك
واما أن يقال كان مجتهداً وكذا واجتهدين وثل هذا يقع كثيرا يفعل الرجل شيأ باجتهاده ويرى
ولي الامر ان مصلحة المسلمين لا تتم الا بعقوبة كانهما لا تتم الا بعقوبة المتعدى وان تاب بعد رده
الى الامام فالزاني والسارق والشارب اذا تاب بعد الرفع الى الامام وثبت الوجود عليهم لم يسقط الخلد
عنهم بالتوبة بل يعاقبون مع كونهم بالتوبة مستحقين الجنة ويكون الحد بما يشاؤون عليه
ويؤجرون عليه ويكفر الله به ما يحتاج الى التكفير ولو ان رجلاً قتل من اعتقه مستحقاً للقتل
فصاماً واخذ مالا يعتقد انه في الباطن ثم ادعى اهل القتل واهل المال بحقهم عند ولي
الامر حكم لهم به وعاقب من امتنع من تسليم المحكوم به اليهم وان كان متأولاً فيما فعله بل بشار
في الباطن واكثر الفقهاء يحذون من شرب النبيذ المتنازع فيه وان كان متأولاً كذلك بآراء
بقتال الساعي المتأول دفع بغيره وان كانوا مع ذلك لا يفسقونه لتأويله وقد ثبت في الصحيح أن
عمار بن ياسر لما ارسله على الى الكوفة هووا الحسن لعينوا على عائشة قال عمار بن ياسر اننا نعلم
انها زوجة نبيكم في الدنيا والاخرة ولكن الله ابتلاكم بها لينظر اياه تطيعون ام اياه تفسدون فاشهد
لها عمار بانها من اهل الجنة زوجة رسول الله على الله عليه وسلم في الاخرة ومع هذا دعا الناس
الى دفعها عما يمكن من قتال وغيره فاذا كان عمار يشهد لها بالجنة ويقاتلها فكيف لا يشهد له
عثمان بالجنة ويضربه وغاية ما يقال ان ما وقع كان هذا وهذا وهذا من بين فيه وقدمنا
القاعدة الكلية ان القوم مشهود لهم بالجنة وان كان لهم ذنوب وأما قوله وقال فيه النبي

(٣٥ - منهاج ثالث)

فالممكنات التي هي محدثة واجبة بغيرها اذا تحجب وجودها فاشاء الله كان
ووجب وجوده وما لم يشأ لم يكن وامتنع وجوده وهي متمتعة حال عدمها ومع هذا فهي تقبل الوجود والعدم ولا يلزم من عدمها عدم الواجب
قيل الفرق بينهما من وجهين أحدهما ان تلك كانت معدومة تارة وموجودة أخرى فثبت قبولها للوجود والعدم فلا يمكن أن يقال انها
لا تقبل العدم بخلاف ما هو لم يعدم قط ولم يمكن عدمه (١) من الاثر البار (الثاني) ان هذه لا يوجبها نفس الواجب اذ لو كان كذلك
لكانت لازمة لذاته قديمة أزلية بل اما ان توجه الذات مع ما يحتمل الشروط التي هي بآثار حصولها التي انما لها فحش لبست من

(١) هنا يابض بالاصل في هذا الموضوع وما بعد (٢) قوله الاول عدم المزموم في الاصل واصله محرف والوجه والاعدم المزموم والكلمات
المجردة عن النقط في هامش هذا المحضية والتي بعدها التي هي من بعض حرفها هي كذلك في الاصل فخرها من اصل صحيح كتبه مصححه

لَوَازِمُ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ مِنْ لَوَازِمِ قَدَمِهِ (١) مَا الْمَالُ مِنْ حَيْثُ لَا الْأُمُورَ الْحَادِثَةَ الَّتِي هِيَ شَرْطُ وَجُودِهَا وَأُذِعْتُمْ فَهَذَا قَدَمُ الْإِنْفِصَاحِ بَعْضُ هَذِهِ الْأَشْرُوطِ الْحَادِثَةِ وَأُلْغِدْتُ مَا مَعَ شَرْطِ وَجُودِهَا مُتَمَتِّعٌ أَنْ سَامَ عَلَيْهِ السَّامَةُ فَعُدَّتْ لِحَدَمِ بَعْضِ الْخَوَادِثِ أَوْ وَجُودِ بَعْضِ الْخَوَادِثِ كَمَا وَجَدْتُ لِحَدُوثِ بَعْضِ الْخَوَادِثِ وَقَدْ بَعْضُهَا سَامَ قَدْ نَامَ يَكُنْ مِنْ لَوَازِمِهَا لِحَدَاقِ الْأَزْلِ بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنْ لَوَازِمِهَا أَنْ هَذَا لَا يَزِيدُ أَنْ يَتِمَّ لِحَصَرِهَا فِي الْأَزْلِ بِذَلِكَ فَقَدْ عَرِضَ لِحَدَمِهَا لَمْ يَكُنْ عَدَمُ الْإِذَاةِ الْوَاجِبَةِ الْوَسُودِ عِنْدَ مَتَمِّعِ قَدَمِهَا لَا يَزِيدُهَا الْأَزْلِيَّةَ مَتَمِّعٌ فَلَا يَكُونُ لَزَامُ الْأَزْلِ عِنْدَ الْإِنْفِصَاحِ بِلَا يَكُونُ الْأَوَاجِبُ فَعَدَا زَيْلًا لِقَبُولِ ذَلِكَ الْعَدَمِ وَهَذَا الْمَطْلُوبُ فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا كَانَ زَيْلًا لَهُ الْوَاجِبُ الْوَسُودِ عِنْدَ مَتَمِّعِهَا لَكُنْ الْإِسْتِثْنَاءُ هُوَ (١٩٤) اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ وَأُولَاهُ وَأَعْرَوْهُ حَتَّى ارْطُوْا جَمِيعَ أَتْبَاعِهِ الْفَلَسَافَةِ إِلَى

القاراي وغيره وكذلك ابن سينا
وإنما يمكن هؤلاء تناقضوا وإن افقوا
سلفهم والجمهور في موضع ونالوا
العقلاء فاطمة مع مخالفتهم لأنهم
في هذا الموضع حشقتوا وجود
موجود يقبل الوجود والعدم
كونه قدما أزليا وأحيا الفاعل هو
واجب تغيره ولهذا لا يوجد هذا
القول من أحد من المتأخرين غير
هؤلاء ولأنه أهل المقالة تن
أحد من الطوائف (١) وإن وجد
من كلام هؤلاء أن هذا القول
البار

هؤلاء وإن قيل نحن نرى يده العلم
الاستقبالي أي يقبل أن يعلم
في المستقبل قبل فهذا يطل
قولكم لأن ما كان وأجاب بغيره
أنزليما يقبل العلم لافي الماضي ولا
في المستقبل وكذلك هو عندكم
ما كان أنزليما كان أي يتبع عندكم
علمه وإن قيل نرى يده أن تصور
في الذهن يمكن وجوده في الخارج
وعين أن لا يوجد قبل إذا كان
أنزليما وأجاب بغيره لم يمكن أن يقبل
العدم محال فلا يكون محكما له.

صلى الله عليه وسلم عمار جلدته بين عيني فتقبله الفئة الباغية لأألهم الله شفاعة يوم القيامة فقال
الذي في الصحيح يقتل عمار الفئة الباغية ولما قف من العلماء مضغوا هذا الحديث منهم الحسين
الكريسي وغيره ونقل ذلك عن أحد أيضا وأما قوله لأألهم الله شفاعة فكذب مزيف
الحديث لم يروا أحسن من أهل العلم بأسنا معروف وكذلك قوله عمار جلدته بين عيني لا يعرفه
استناد ولو قيل مثل ذلك فقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال إنما طاعة بضعة مني يربني
مار بها وفي الصحيح عنه أنه قال لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وثبت عنه في الصحيح
أنه كان يحب أسامة ثم يقول اللهم إني أحبه فأحبه وأحسب به ومع هذا لما قيل ذلك الرجل
أنكر عليه أنكارا شديدا وقال يا أسامة أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا
الله قال فماذا لي بكموه على حتى غبت إني لم أكن ألت الأيوبيذ وثبت عنه في الصحيح أنه
قال يا فاطمة بنت محمد لا أخفي عنك من الله شيئا يا عباس عم رسول الله لا أخفي عنك من الله شيئا
الحديث وثبت عنه في عبد الله حارثه عكاز ضرب على شرب الخمر مرة بعد مرة وأخير
عنه أنه يحب الله ورسوله وقال في نفسه منصف من صفوف الله ولما قيل في بني جذعة ما فعل
قال اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد وثبت عنه أنه قال لعلي أنت مني وأنا منك ولما خطب بنت
أبي جهل قال إن بني المغيرة أساذقوني في أن يزوجوا بناتهم عليا وإني لا أنتم لأن لا أنتم لأن لا أنتم لأن لا
أن يربد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم والله لا تتجسس بنات رسول الله وبنت عدو
الله عند رجل واحد وفي حديث آخر أنه رأى أبا بكر يضرب عبده وهو محرم فقال انظروا
ما يفعل المحرم ومثل هذا كثير فكون الرجل محبوا لله ورسوله لا يمنع أن يؤذوا بأمر الله
ورسوله فإن التي صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هدم ولا
خزن ولا غم ولا أذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها أخرجا في الصحيحين
ولما رآه قوله تعالى من يعمل سوءا يجز به قال أبو بكر يارسول الله قد جاءت قاصمة الظهر فقال
أنت تجزن أنت تستتب أنت تصيبك الاوافق وما تجز به روماء جد وغيره وفي الحديث
الحدود كفارات لأهلها وفي الصحيحين عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معرفي

لا يكون ممكنًا أن لم يكن معدوماً في الماضي والمستقبل وإذا قيل إن الممكن يقبل الوجود والعدم لم يرد على أنه يقبله ما على سبيل الجمع فإن هذا جامع بين التخصيص بل المراباة أنه يقبل الوجود والعدم والعدم بلا عن الوجود فإذا كان معدوماً كان بلا إلهادوام العدم وقابلًا لحدوث الوجود وإذا كان موجوداً قبل دوام الوجود وقبل حدوث العدم هذا إذا اعتبرناه

(١) هكذا وقعت في الاصل هذه الحروف بصورتها وكذلك الكلمات التي في الاسطر الثلاثة بعدها وحررها من نسخة مصححة
(٢) قوله وان وجد الخ: كذا في الاصل وهي عبارة متحررة قيمة وبعد ها باض متروكة شبه عليه في الاصل وبالجملة نسخة الاصل في هذا
الموضع آخر الكتاب قيمة جدا كثيرة الفحرف والسقطات وليس بدنا غير والله المستعان كنه مصححه

في الخلق واذا اعتبر حاله في النعم فالمراد ان ما يتصور في النعم يمكن ان يوجد في الخلق ويمن ان لا يوجد له بكل حال واما اعتبار
الممكن ذهنيا واما لا يتحقق فيه الامكان الامع امكان العدم نازو وجوده اخرى فما كان ضروري العدم فالجمع بين التفضين
لا يكون ممكنا وما كان ضروري الوجود هو القديم الذي لا يكون ممكنا وقد وافق على هذا الجمع الفلاسفة ارسطو وجميع اصحابه
المقدمين والعقلاء اجمع وجوب وجوده بنفسه او بغيره اما فلا فيس هناك يمكن يحكم عليه بقبول الوجود والعدم ولمسلك الرازي
وخصوصا سبيل ابن سينا في اثبات امكان مثل هذا اضطرورا (١٩٥) في الممكن وورد عليهم فيه اشكالات كثيرة

كلهم وجوب في كسهم كما ورد
الرازي في محصله من الطبع الباطن
على نفي هذا الممكن ولم يكن له
على اجواب الادعاء ان ما كان
متغيرا قلما يعلم امكانه بالضرورة
وهذه الدعوى مخالفة فيها جمهور
العقلاء حتى ارسطو واصحابه وهذا
الذي ينهنا عليه هو احد ما يستدل
بمعي ان كل ممكن فهو مسوق
بالعدم وكل ما سوى الله ممكن فكل
ما سوى الله حادث عن عدم كانه
يسقط في موضعه والمقصود هنا ان
الذين استدلوا بهذه الادلة على
افتقار الممكنات الى واجب خارج
عنها فان مرادهم بقوله ممكن
ما ينقضي اليه مجموع الممكنات هو
المؤثر التام وهو المبرج التام الذي
يلزم من وجوده بتأثيره التام
وجوده كذا ذكرنا من ان الفاعل
بالتأثير اذا وجدت قدرته التامة
وارادته التامة وجب وجود
المقدور وهي الممكنات واما قوله
قلنا بلزم ان يكون بعض الاجزاء
كافيا في المجموع فلما ذكرنا من ان
المؤثر التام يستلزم وجوده فاذا

على ان لا تنسركوا بالله شيئا ولا تزوا ولا تسرقوا ولا تاتوا بهتان فتقره بين ايديكم وارجلكم
ولا تصوم في معروف فمن في منكم فاجره على الله ومن اسباب ذلك شافعه في
الدين فهو كلفه ومن اسباب ذلك شافعه الله عليه فاجره الى الله ان شاء الله وان شاء
غفره فاذا كانت المسائب السواء التي تجري بغير فعل بشر ما يكفر الله بها الخطايا فما
يجري من اذى الخلق والمظالم طريق الاولى كما يصاب المجاهدين من اذى الكفار وكما يصاب
الانبياء من اذى من يكذبهم وكما يصاب المظلومين من اذى الظالم واذا كان هذا مما يقع مصيبة
له ورسوله فما يفعله ولي الامر من اقامة حدوده عزير يكون تكفير الخطايا به اولى وكانوا في زمن
هم اذا شرب احدهم الخمر جاء بنفسه الى الامير وقال طهرني وقدم اماما عزير ماله والغامدية
الى النبي صلى الله عليه وسلم وطالبنا منه التطهير واذا كان كذلك فكيف الرجل والباله
لا يتبع ان يحتاج الى ما يكفر الله به سيئاته من تاديب ولي الامر الذي امره الله عليه وغير ذلك
واذا قبلهم مجتمعون معذورون فيما اذهبهم عليه عثمان فعثمان اولى ان يقال فيه كان
مجتهدا معذورا فيما اذهبهم عليه فانه امام ما موبشعهم بعينه وكان عثمان ابعد عن الهوى
واولى بالعلم والعدل فيما اذهبهم عليه رضي الله عنهم اجمعين ولو قدح رجل في علي بن ابي طالب
بانه قاتل معاوية واصحابه وقتل طه والزيبر لقل علي بن ابي طالب وافضل واولى بالعلم والعدل
من الذين قاتلوه فلا يجوز ان يجعل الذين قاتلوه هم العادلين وهو ظالم لهم كذلك عثمان فمن اقام
عليه حدا او تعزير اراهواولى بالعلم والعدل منهم واذا وجب التنبع عن علي بن زيد ان يتكلم فيه
بمثل ذلك فالنبي عن عثمان بن زيد ان يتكلم فيه بمثل ذلك اولى وقوله وطرد رسول الله صلى الله
عليه وسلم الحكم بن ابي العاص عم عثمان عن المدينة ومعه ابنة مروان فلم يرزل هو وابنة طردت
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واى بكر وعمر فلما ولي عثمان آواه وزده الى المدينة وجعل
مروان كاتبه وصاحب تدبير مع ان الله قال لا تتخذ قوما يؤمنون بالله واليوم الاخر واخوان من
حاذ الله ورسوله الآية والجواب ان الحكم بن ابي العاص كان من مسلمة الفتح وكانوا الى رجل
ومروان ابنة كان صغيرا اذ ذلك فانه من اقربان ابن الزبير والمسلمين بحزبه عمره حين الفتح من
التيما ما سبع سنين او اقل بقليل فلم يكن لمروان ذنب بغيره عليه على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم ولم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فان كان

قدرا ان المؤثر التام في المجموع هو بعض المجموع لزم ان يكون بعض اجزاء المجموع هو المؤثر في المجموع فيكون مؤثرا في نفسه وفي
غيره وهذا ظاهر فانه اذا قدر مجموع الممكنات وقدرا ان واحدا منهم مؤثر في المجموع اى في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية لزم
ان يكون مؤثرا في نفسه وفي غيره فيكون بعض اجزاء المجموع موجبا لوصول المجموع المسكور ومن المجموع نفسه وهذا
ممتنع واما المجموع المركب من الواجب والممكن فهناك ليس بعرض مؤثر في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية فان من المجموع

الواجب بنفسه ولم يؤثر فيه شيء فظهر الفرق. وأيضاً الواجب مؤثر في الممكن وفي الهيئة الاجتماعية وليس مؤثراً في نفسه بخلاف مجموع الممكنات فإن كل واحد منها لابد من مؤثر والاجتماع لابد من مؤثر فالجموع عمتقر في المؤثر بأي تفسير فسر فإن فسر بالهيئة الاجتماعية فهي متوقفة على الأفراد الممكنة والمتوقف على الممكن أو لئلا يكون ممكنات مع الهيئة الاجتماعية نسبة وإضافة متوقفة على غيرها فهي أدخل في الامكان والافتقار من غيرها وهي من أمثلة الاعراض المتوقفة على الاعيان ان قدر لها ثبوت وجودي والافلا

(١٩٦)

بكل واحد واحد وبالاجتماع أو بغير ذلك بأي شيء فسر يمكن الاستعانة بمقتضى غيره وكما كثرت الامكانات كثر الافتقار والحاجة فإذا قيل المؤثر في ذلك واحد منها وهو ممكن لزم أن يكون الممكن الذي لم يوجد بعد فاعلا لجميع الممكنات ونفسه من الممكنات فإن نفسه لا بد لها من فاعل أيضاً وهذا المعترض أخذ الجموع المركبة من الواجب والممكن فعارضه بالجموع المركبة من الممكنات ولغفل الجموع في واجبال يراد به الاجتماع ويراد به جميع الأفراد ويراد به الامران فكانت معارضة في غاية الفساد فإن ذلك الجموع فيه واجب بنفسه للاحتياج الى غيره وما سوا من الأفراد والهيئة الاجتماعية مفعول في هذا معقول فأنه تعالى هو الموجد الواجب بنفسه خالق لكل ما سواه وأما الهيئة الاجتماعية ان قدر لها وجود في الخارج فهي حاصلة به أيضاً به وتعالى وأما الجموع التي كل من مقتضى من يبدعه وليس فيه موجود بنفسه فمتنع أن

يكون فاعلهم واحداً منهم لأنه لابد من فاعل فلو كان فاعلهم كان فاعل نفسه وغيره من الممكنات ولزم أن يكون عنهم بعض أجزاها الممكنات كافي في مجموع الممكنات وإذا كان مجموع الممكنات متبعض أن يكون فاعلها فلا يتبعض أن يكون بعضها فاعلها بطريق الأولى فإن ما كان متعذراً على الجموع بتعذر على بعضه بطريق الأولى ولا يقتصر اليه بالجموع يقتصر اليه بعضه بطريق الأولى وهذا المعترض أخذ ما يقتصر اليه بالجموع لفظاً محلاً فالافتقار قد يكون افتقاراً مشروطاً الى شرطه وقد يكون المفعول الى فاعله ثم أخذ بوجهي

هذا وعلى هذا ونحن نجيب على كل تقدير (الوجه الرابع) أن يقال: أتعي بجملة ما يشترك إليه المجموع ما إذا وجد أحد المجموع وما لا يوجد المجموع إلا بوجوده كله مع قطع النظر عن كونه شرطاً أو فعلاً فإن جملة ما يشترك إليه الشيء هو الجملة التي تشتمل على كل ما يشترك إليه الشيء، وكل ما كان الشيء مشتركاً إليه فهو داخل في هذه الجملة وإذا حصل كل ما يحتاج إليه الشيء لم يبق الشيء محتاجاً إلى شيء أصلاً فليس موجوده حينئذ فله ما دام مشتركاً إليه في لم يوجد وإذا حصل كل ما يتوقف وجوده عليه ولم (١٩٧) يبق وجوده متوقفاً على شيء أصلاً لم يوجد وجوده فنعني بجملة ما يتوقف وجود الشيء

عليه الأمور التي إذا وجدت وجد المجموع وإن لم يوجد وجد جميعها لم يوجد المجموع ومعلوم أنه إذا عني بذلك لم يمكن أن يكون ذلك بعضاً لانه يلزم حينئذ أن يكون بعض الأجزاء كافياً في المجموع فانه قد قسم الجملة بما إذا حصل وجب حصوله المجموع وإن لم يحصل لم يحصل بعضه فلو كان بعض الأجزاء هو تلك الجملة لوجب أن يكون ذلك البعض كافياً حصول المجموع سواء قلنا وأفعلاً لنفسه وبأقوال الجملة أو قدراً حصوله هو حصول المجموع أو قدراً غير ذلك من التقديرات المتممة فأي تقدير قدركان محتجاً فإن جملة ما يشترك إليه المجموع لا يكون بعض المجموع عاياً تفسيره وهو المطلوب ولكن لفظ المجموع فيه إجمال فله قد يعنى به مجرد الهيئة الاجتماعية وقد يعنى به كل من الأفراد أو كل من الأفراد مع الهيئة الاجتماعية فان عني به الأول فلا ريب أن هذا قد يكون بعض الأفراد وهو جملة كافة المجموع المركب من الواجب والممكن فان الواجب هو الواجب للممكنات وهو الموجود أيضاً للهيئة الاجتماعية والهيئة الاجتماعية

عظم وروضاؤه فلا يدفع هذا بقل لا يثبت استناد ولا يعرف كيف وقع ويجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقته بل مثل هذا مثل الذين يعارضون الحكم بالمشابهة وهذا من فعل الذين في قلوبهم سهو يخلف الذين يتفنون الفتنة ولا ريب أن الرافضة من شرار الزنبيين الذين يتفنون الفتنة الذين ذمهم الله ورسوله وبالجملة فنعني قطعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يأمر بنقي أحد الثعالب برذع عثمان معصية قه ورسوله ولا ينكر ذلك عليه المسلمون وكان عثمان رضي الله عنه أتقى لله من أن يقدم على مثل هذا بل هذا بما يدخله الاجتهاد فقلل أبابكر وعمر رضي الله عنهما إرادته لم يطلب ذلك منهم حاول به من عثمان فأجابه إلى ذلك وأطلعهم ليعين لهم ما يتوهمون ذلك لعثمان وفاجبه ما يقدر أن يكون هذا خطاً من الاجتهاد وذنبا وقد تقدم الكلام على ذلك وأما استكتابهم مروان فمراد أن لم يكن في ذلك ذنب لانه كان سفيراً لمصر عليه القلم ومات النبي صلى الله عليه وسلم ومروان لم يبلغ الحلم باتفاق أهل العلم بل غايته أن يكون له عشرين سنة أو قريب منها وكان مسلماً باطنياً ظاهريراً القرآن ويتفقه في الدين ولم يكن قبل الفتنة معروفاً شياً يعاب فيه فلا ذنب لعثمان في استكتابه وأما الفتنة فأصابته من هو أفضل من مروان ولم يكن مروان عن يمينه الله ورسوله وأما إياه الحكم فهو من الطلقاء والطلاق حسن إسلاماً كرههم وبعضهم فيه نظر ومجرد ذنب بعز عليه لا يوجب أن يكون منافقاً الباطن والمنافقون تجرى عليهم سبب الظاهر أحكام الإسلام ولم يكن أحدهم من الطلقاء بعد التفتيح ظهر الحاد قلته ورسوله بل روث وورث ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين وتجري عليه أحكام الإسلام التي تجرى على غيره وقد عرف تغلق جماعة من الأوس والخزرج كعبه الله في ابن سار وائله ومع هذا كان المؤمنون يتعصبون لهم أحياناً كما تعصب سعد بن عبادته لابن أبي بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لسعد بن معاذ والله لا تقتله ولا تقدر على قتله وهذا وإن كان ذنباً من سعد لم يخرج به عن الإيمان بل سعد من أهل الجنة ومن السابقين الأولين من الانصار فكيف بعثمان إذا أوى رجلاً لا يعرف أنه منافق ولو كان منافقاً لم يكن الاحسان إليه موجباً للتعني في عثمان فان الله تعالى يقول لا ينهيك الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين وقد ثبت في الصحيح أن أسماء بنت أبي بكر قالت يا رسول الله إن أمة قدمت وهي راغبة أفأصلها قال نعم صلى الله عليه وسلم وقد أوصت صفية بنت حيي بن أخطب لقرابة لها من اليهود فإذا كان الرجل المؤمن قد يصل أقراره الكفار ولا يخرج من ذلك عن الأيمان فكيف إذا وصل أقراره المسلمين وغاية ما قدم أن يتم موافقاً وأما المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب كان أبوها من رؤس

أمر يمكن خارج عن الواجب ليس هو بعض الهيئة الاجتماعية لكنه بعض الأفراد والهيئة نسبة وإضافة وليس هو بعض النسبة والإضافة ولكن هو بعض الأفراد المنسوب بعضها إلى بعض والنسبة وسائر الأفراد غيره وهو الموجب لكل ما هو غيره وأما المجموع الذي هو الأفراد فلا يكون بعضه هو الموجب لكل من الأفراد فان هذا يقتضي أن يكون ذلك البعض موجباً لنفسه وأفعلاً لانه وهذا مجتمع بأخروية واتفاق العقلاء بل هو من أبلغ الأمور امتناعاً والعالم بذلك من أوضح العرف وأجلاها ولهذا يقول هذا أحسن العقلاء وإذا كان المجموع كالمن

الافرامع اليه فصره اذ عن ان يكون واحد من الافرامع موجب لنفسه وليس الاقرامع الهمة الاجتماعية وغيره من الامور
والنفة وانما يشل هذه الاعراض مع صحة الفطرو حسن النظر بطرقها ومثل هذه الخواطر القاسية تأتي فقد حفي المحققين
لا نهاية لها ولا يمكن استقصاء ما رد على النفوس من وساوس الشيطان ولولا ان (١) هذين الرجلين الذين كان يقال انهما
من افضل اهل زمانها في المباحث العقلية (١٩٨) كلامها وفضلها وورد كل منهما ما ذكره وصار ذلك عندهما نافع من صحة

الحريق المذكور في اثبات واجب الوجود لما ذكرنا كرت ذلك المظهر
فبانه عندهم انه تصور جميع المذكورة
فضلا عن نور الله قلبه ثم ان هؤلاء
الفلاسفة يقولون كما زعم الادمي
ان كمال النفس الانسانية هو
الاحاطة بالمعقولات والعلم
بالمجولات وهم مع هذا لم يعرفوا
الوجود الواجب فأي شيء عرفوه
وقد بلغني باننا متصل عن بعض
رؤسهم وهو انطونجي صاحب كشف
الاسرار في المنطق وهو عند كثير
منهجا في هذا الفن انه قال عند
الموت اموت وما علمت شيئا الا ان
الممكن يفترق الى الواجب ثم قال
الاقتدار وصف عدني اموت وما
علمت شيئا وذكر الثقة عن هذا
الادمي انه قال اعمت النظر في
الكلام وما استفدت منه شيئا الا
ما علمته العوام او كلاما هائلا معناه
ونك ان هذا الادمي لم يعرف في
كتبه لا التوحيد ولا حدوث العالم
ولا انساب واجب الوجود بل ذكر
في التوحيد طرقات فيها وذكر
طريقة زعم انه ابتكرها وهي اضعف
من غيرها وكان ابن عربي صاحب
الفصوص والفنوحات وغيرها
يعظم طريقته ويقول ان الطريقة التي

الحاجين لله وسوره وكانت هي امر اصالحه من امهات المؤمنين المشهوره ولها بالجنة ولما ماتت
اوصت لبعض اقرارها من اليهود وكان ذلك على تعمد عليه لانها تدعي عليه وهذا ما احتج به الفقهاء
على جواز صلته المسلم لاهل الذمة بالصدقة عليهم والوصية لهم فكيف بامير المؤمنين اذا احسن
الى عهده المظهر للاسلام وهذا ما احتج به ابي بلتعلم كاتب المشرقين باخبار التي صلى الله عليه
وسلم علم الفقه وقد اخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم انه من اهل الجنة لشهوده بدرا والحدبية وقال
لمن قال انه متافق ما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اهلوا ما شئتم فقد غفرت لكم واين
حالم من عثمان فلو قدر والعباد بالله ان عثمان فعل مع اقراره ما هو من هذا الجنس لكان
احسانا القول فيه والتهاذله بالجنة اولى بذلك من حالم وامام قوله انه في اباذر الى الرتبة
وضربه ضربا جاعا مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق ما اقلت الغراء ولا اظلت
انخضرا من ذي لهجة اصدق من ابي ذر وقال ان الله اوصى الى ابي بصير اربعة من اصحابي
واحرني بحجم قتيل له من هم بارسل الله قال علي سيدهم وسلمان والمقداد ابوذر فاجابوا
ان اباذر سكن الرتبة ومات به السبب ما كان يقع بينهم وبين الناس فان اباذر كان رجلا صالحا
زاهدا وكان منهجه ان الزهد واجب وانما اسكه الانسان فاضلا عن حاجته فهو كثر بكوى
بقي النار واحتج على ذلك بما لا حجة فيه من الكتاب والسنة واحتج بقوله تعالى والذين
يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وحصل الكثر بما يفضل عن الحاجة واحتج بما
سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو انه قال يا اباذر ما احب ان لي مثل احد ذهابي على ثلثة
وعندي منه دينار الا يشارا او رصدا لمن وانه قال الاكثر وهم الاقل يوم القيامة الامن قال
بالمال هكذا وهكذا ولما توفي عبد الرحمن بن عوف وخلفه لاهل ذلك ابوذر من الكثر الذي
يعاقب عليه عثمان بناطر في ذلك حتى دخل كعب وفاق عثمان فضر به ابوذر وكان قد وقع
ينتمون معاوية بالسام هذا السبب وقد وافق اباذر على هذا طائفة من النسل كما يذكر عن
عبد الواحد بن زيد بنحوه ومن الناس من يجعل الشيء من ارباب هذا القول واما الخلفاء
الراشدون وجواهر الصحابة والتابعين فعلى خلاف هذا القول فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة
وليس فيما دون خمس اواق صدقة فتفي الوجوب فيما دون المائتين ولم يشترط كون صاحبها
محتاجا اليها ام لا وقال جمهور الصلبة الكثر هو المال الذي لم تؤذ حقوقه وقد قسم الله الموارث
في القرآن ولا يكون المرات الا لمن خلفه ام لا وقد كان غير واحد من الصحابة مال على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار بل ومن المهاجرين وكان غير واحد من الانبياء مال

ابتكره في التوحيد بدرجة عظيمة او ما هو بجوهذا حتى اغشى الامر بعض اعيان القضاة الذين نظروا في
كلامه الى ان قال التوحيد لا يقوم عليه دليل عقلي وانما يعلم بالسمع فقام عليه اهل بلد مدسوعوا في عقوبته وجرته فهو كذلك الاصحابي
اجتمع الشيوخ اراهم الجعري ومافقاله بت الجارية افكر الى الصماحي دليل على التوحيد سامع عن العارض فما وجدته وكذلك
حدثني من قرأ على ابن واصل الجعري انه قال ايها البايل واستلق على ظهري واضع الحففة على وجهي واييت اقبل اذله هؤلاء بانه هؤلاء
(١) اي الادمي والابهرى كذا بحاشية الاصل كتبه مصححه

وبالعكس وأصبح وما ترجم عندي شيء كما ينبغي أدلة المتكلمين والطلافة وقد بسطنا الكلام في التوحيد وأدلت في شرح هذا الموضوع وذكرنا أن الناس قبلنا قد أخذوا من الأدلة العقلية القينية مثل ما لله ولكن الإنسان يريد أن يعرف ما قاله الناس وما سبقوا إليه وبيننا أضياف القرآن ذكر من ذلك ما هو خلاصة ما ذكره الناس وفيه من بيان توحيد الألوهية ما لم يهتد إليه كثير من النظار ولا العباد بل هو الذي بعث الله رسوله وأنزل به كتابه وهو لا يذبح كثر انضماموا إلى أصحاب نظر (١٩٩) وفكر وبحث واستدلال وأصحاب

أرادت عبادة وتوالة وهذا فكان منتهى أولئك الشك يستمرى هؤلاء الملتطع فأولئك يشكون في نبوت واجب الوجود أو يجهزون عن إقامة الدلالة عليه وإذا لم يكن في الوجود واجب لم يوجد شيء ثم لا يكون الموجودات كلها معدومات فيفرض بهم سوء النظر إلى جعل الموجودات معدومات أو تحوير كونها معدومات وجعل الموجود الواجب كجعله لاجل الواجب كحكاية التعطيل والآخرين يجعلون كل موجود واجب الوجود ويجعلون وجود كل موجود هو نفس وجود واجب الوجود فلا يكون في الوجود وجود هو عندهم مخلوق ولا مصنوع ولا مقتدر على غيره ولا محتاج إلى سواه فلا يكون في الوجود ما وجد بعده عدمه ولا ما عدم بعده وجوده وهذا فيه من جعل المعدوم موجودا ومن جعل الممكن واجبا وجعل العبد بواجب المحدث فديعاما هو غاية الكفر والشرك والضلal هذا مع أن إثبات الموجود الواجب الغنى الخالق وإثبات الموجود الممكن المحدث الفقير المخلوق هو من أظهر المعارف وأبين العلوم أما نبوت الموجود المقتدر المحدث

وكان أبو ذر يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم وينه عن ما لم ينههم الله عليه مع أنه يجتهد في ذلك مثاب على طاعته ورضى الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه إيجاب إنما قال ما أحب أن يعفى عليّ لأنه وعندي منه شيء فهذا يدل على استحباب إخراج ذلك قبل الثالثة لا على وجوبه وكذلك قوله المكرهون هم المقصون دليل على أن من كرماله قلت حسنة يوم القيامة إذا لم يخرج منه وذلك لا يوجب أن يكون الرجل القليل الحسنات من أهل النار إذا لم يأت بغير قول يتركه فريضة من قرأ رض الله وكان عربن الخطاب رضى الله عنه يقوم بعرضه تقويمًا لما لا يقصد إلا الأغنياء ولا الفقراء فلما كان في خلافة عثمان توسع الأغنياء في التناضح حتى زاد كثرتهم على قدر المباح في المقدار والتنوع وتوسع أبو ذر في الإنكار حتى نههم عن المباحات وهذا من أسباب الفتنة بين الطائفتين فكان اعتزال أبي ذر لهذا السبب ولم يكن لعثمان مع أبي ذر عرض من الأغراض وأما كون أبي ذر من أصدق الناس فذلك لا يوجب أنه أفضل من غيره بل كان أبو ذر مؤمنا ضعيفا كاتب في الصحبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قاله يا أبا ذر إنني أرى الضعفاء في أحب إليّ ما أحب لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير فاهل الشورى مؤمنون أقوياء وأبو ذر وأمثاله مؤمنون ضعفاء فالمؤمنون الصالحون لخلافة النبوة كعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف أفضل من أبي ذر وأمثاله وأحدث المذكور بهذا اللفظ الذي ذكره الرافضى ضعيف بل موضوع وليس له إسناد يقوم به وأما قوله أنه منيع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر حين قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد إسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لأقامة القصاص عليه فلحق بجماعة وأراد أن يعطل حد الشرب في الوليد بن عتبة حتى حذمه أمير المؤمنين وقال لا تعطل حدود الله وأما حاضر فالجواب أما قوله إن الهرمزان كان مولى على فن الكذب الواضح فإن الهرمزان كان من الفرس الذين استنابهم كسرى على قتال المسلمين فأمره المسلمون وقد موأبه على عرفا ظهير الاسلام ومن عليه حمروا عتقه فإن كان عليه ولا فهو للسليمان وإن كان الزمان بشر العتق فهو لهم وإن لم يكن عليه ولا بل هو كالأسير إذا من عليه فلا ولا عليه فإن العلماء تنازعوا في الأسير إذا أسلم هل يصير رقبا بسلامة أم يبقى حرا يجوز للمن عليه والمفادة كما كان قبل الاسلام مع اتفاقهم على أنه عصفه بالاسلام دمه وفي المسئلة قولان مشهوران هما قولان في مذهب أحد وغيره وليس لعلى سعى إلى استرقاقه ولا في اعتاقه ولما قتل عربن الخطاب رضى الله عنه كان الذي قتله أبولؤلؤ الكافر الجوسى مولى المعيرة بن شعبه وكان يبيد وبين الهرمزان بحجاسة وذكرنا عبيد الله

لفقر فبما نشاهد من كون بعض الموجودات وحده بعدمه وعدم وجوده من الخواص والنبات والمعدن وما بين السماء والأرض من أصحاب المطر والعدو والبرق وغير ذلك وما نشاهد من حركات الكواكب وحديث الليل بعداها والهار بعد الليل فهذا كما هو من حدوث موجود بعدمه وعدم وجوده وما هو مشهود بلنى آدم ربه بأبصارهم ثم إذا شهدوا ذلك فنقول معلوم أن المحدث لا بد له من محدث والعلم بذلك ضرورى كما قد بينا ولا بد من محدث لا يكون محدثا لو كل محدث ممكن والممكن لا بد منه من واجب وكل محدث

وتمكن من قتلهم من غير أن يكونوا قد ماتوا بالقتل لا بد لهم من غنى والموت لا بد لهم من غنى والموت لا بد لهم من غنى والموت لا بد لهم من غنى
 الموجود ما أن يكون واجب بنفسه وما أن لا يكون واجب بنفسه بل بحكم نفسه واجبا بغيره والممكن بنفسه الواجب بغيره لا بد منه من
 واجب بنفسه فلم ينشأ الواجب بنفسه على التقديرين وأيضا فالوجود ما أن يكون محدثا وما أن لا يكون قديما والحدث لا بد له
 من قديم فلم يوجده القديم على التقديرين (٣٠٠) وأيضا فالوجود ما أن يكون مخلوقا وما أن لا يكون والمخلوق

لا بد له من خالق فيلزم ثبوت
 الموجود الذي ليس بمخلوق على
 التقديرين وأيضا فاما أن يكون
 خادقا وما أن لا يكون وقد علم فيما
 ليس خالق كالوجودات التي علم
 حدوثها أيها المخلوق والمخلوق لا بد
 له من خالق فلم يثبت الخالق على
 التقديرين وأيضا فالوجود ما غنى
 عن كل ما سواه وما افتقر إلى غيره
 والفقير إلى غيره لا بد له من غنى
 بنفسه فلم يثبت الغنى بنفسه على
 التقديرين فهذه البراهين وأمثالها
 كل منها يوجب العلم بوجود الرب
 الغني القديم الواجب بنفسه وابن
 سينا وأتباعه كالرازي والاشعري
 وأتباعهم يروى المقتول وأتباعهم
 سلكوا في إثبات واجب الوجود
 طريقة الاستدلال بالوجود
 وعظمه واولئك من نزل منهم أنها
 أشرف الطرق وأنه لا طريق الا وهو
 يقتصر بالحق طنوا أن طريقة
 الحدوث مفتقرة بالهاول ذلك غلط
 بل هي طريقة وجب اثبات واجب
 الوجود بل لا ريب أن كانوا يفسرون
 الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند
 العقل سلفهم وغير سلفهم وهو
 الذي يكون موجودا نارة ومعدوما
 أخرى فاما انفسر الممكن بالممكن
 الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره

ابن عمر أنه رأى عند الهرمز أن حين قتل الهرمز أن كان من اتهم بالمعاونة على قتل عمر وقد
 قال عبد الله بن عباس لما قتل عمر وقال له عمر كنت أنت وأولئك تحبان أن تكثر العلوخ بالمدينة
 فقال ان شئت أن تقتلهم فقال كذبت أما بعد اذ تكلموا بالسلامة وصلا إلى قتلهم فهذا ابن
 عباس وهو أقدم من عبيد الله بن عمر وأدين وأفضل بكثير يستأذن عمر في قتل علوخ القرص مطلقا
 الذين كانوا يلبسوا ثيابهم وهم بالفساد اعتقد جواز مثل هذا فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز
 قتل الهرمز أن لما قتل الهرمز أن استشار عثمان الناس في قتله فأشار عليه طائفة من الصحابة أن
 لا تقتله فان أمه قتل بالامس ويقتل هو اليوم فيكون في هذا فساد في الاسلام وكانهم وقتلهم
 شبهة في عصمة الهرمز أن وهل كان من الصائليين الذين كانوا يستحقون الدفع أو من المشاركين في
 قتل عمر الذين يستحقون القتل وقد تنازع الفقهاء في المشتركين في القتل اذا باشر بعضهم دون
 بعض فقول لا يجب القود الا على المباشر خاصة وهو قول أبي حنيفة وقيل اذا كان السبب هو
 وجب على المباشر وللنسب كالمكره والمكروه كالشهود بائنا والقصاص اذ ارجموا وقالوا اجمدا
 وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي وأحمد اذا أسلحت واحد وقتله الاخر فمال وجب القود
 على المسلح والمباشر وهو احدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى يقتل القاتل
 ويحبس المسلح حتى يموت كإبراهيم بن عمر بن عباس وقيل لا قود الا على القاتل كقول أبي حنيفة
 والشافعي وقد تنازعوا ايضا في الاخر الذي لم يكره اذا ارجم من يعتقد أن القتل محرم هل يجب
 القود على الاخر على قولين وأما الرد فيما يحتاج فيه إلى المعاونة كقطع الطريق فجمهورهم
 على أن الحد يجب على الرد والمباشر جميعا وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد وكان عمر بن
 الخطاب يأمر بقتل الريشة وهو النالور لقطع الطريق واذا كان الهرمز أن من أعان على قتل
 عمر جاز قتله في أحد القولين قصاصا وعمر هو القاتل في المقتول يصنع ما لو عملا عليه أهل صنعاء
 لأقدمهم وأيضا قد تنازع الناس في قتل الأئمة هل يقتل قاتلهم جدا وقصاصا على قولين في
 مذهب أحد وغيره أحدهما أنهم يقتلون حدا كما يقتل القاتل في الحاربة حدا لا قتل الأئمة
 فيه فساد عام أعظم من فساد قطع الطريق فكان قاتلهم محارب بالله ورسوله ساعيا في الأرض
 فسادا وعلى هذا أخرجه أفعال الحسن بن علي رضي الله عنهما لما قتل ابن ملجم قاتل علي
 وكذلك قتل قتلة عثمان واذا كان الهرمز أن من أعان على قتل عمر كان من المفسدين في
 الأرض المحاربين فيجب قتله لذلك ولو قدر أن المقتول معصوم الدم يحرم قتله لكن كان القاتل
 أمثالا ولا يعتد بقتله لاشبهه بظاهر قتله لاشبهه بقتله تدرأ القاتل عن القاتل كأن أسامة بن زيد لما
 قتل ذلك الرجل بعدما قال لاله الا الله واعتقد أن هذا القول لا يصحمه عزه النبي صلى الله عليه

وسلم
 ١١ محدث مسبق بالعدم كاهو قول ابن سينا وأتباعه فلا يصح لهم على هذا الاصل الفاسد لا اثبات
 واجب بنفسه ولا اثبات ممكن يدل على الواجب بنفسه وهذه طريقة في الحقيقة مما خونهم من طريقة الحدوث وطريقة الحدوث اكمل
 وأبين فان الممكن الذي يعلم أنه ممكن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم وجوده هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن وهو الذي يستحق
 أن يسمى ممكنا بل لا ريب وهذا محدث فاذا كل ممكن محدث أو ما تقدم يمكن لم يزل واجبا بغيره فبالعقل دفعوا ذلك حتى القائلون بدم العالم

كل سوطوا تابعه المتقدمين وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك ابن سيناوا تابعه لا يحصلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده
وعندهم فكان موجودا تاريخا بعد ما أخرى وانما جعل هذا من الممكن ابن سيناوا تابعه مع تناقضه وتصرحه بخلاف ذلك لما سلوا في
اثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكننا بنفسه واجبا بغيره وجعلوا العالم قديما لا زلما مع كونه
ممكننا بنفسه وهذا خلاف قول سلفهم وقول أئمة الطوائف سواهم (٣٠١)

عما أنكره ابن رشد وغيره على ابن
سينا وبسط الكلام فيه له موضع
آخر والمقصود هنا أن هؤلاء الذين
يدعون أن كمال النفس هو الاطاعة
بالعقولات والعلم بالمجهولات هذا
اضطرارهم في أشرف المعلومات
الموجودة بل فيما لا تنجو النفوس
الاجمعة وعبادته ولكن لما سلوا
الفلسفة أصولهم الفاسدة ووطوا
مهمهم في محاربتهم وصاروا
يجردونهم كما يجرد الملاحدة الباطنية
الناس من مفاصلها والفلسفة هي
باطن الباطنة ولهذا صار في هؤلاء
نوع من الخلد قتل أن يسلم من
دخل مع هؤلاء في نوع من الخلد
في أسماء الله وآياته وتحرير
الكلم عن مواضعه ونفس المقدمة
الهامة التي جعلوها غاية مطلوبهم
وهو أن كمال النفس في مجرد العلم
بالعقولات مقدمة باطله قد بسطنا
الكلام عليها في الكلام على مميزات
الانبياء تكلمنا في قولهم انها
قوى نفسانية وذكرنا فاعلم من
كلامهم على ذلك ويثنا قولهم ان
كمال النفس في مجرد العلم خطأ
ومثال ومن هنا جعلوا الشرايع
مقصودا ما أصلا الدنيا وما

وسلم الكلام ولم يقتله لأنه كان متا ولا لكن الذي قتله أسامة كان مباحا قبل القتل فقتل في
العاصم وإذا كان عبيدا لله بن عمر متا ولا يعتقدها الهرمزان أعلن على قتل أبيه وأنه يجوز
له قتله صارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها المجتهد مانعة من وجوب القصاص فان مسائل
القصاص فيها مسائل كثيرة اجتهدية وأيضا فالهرمزان لم يكن له أولياء يطلبون بدمه وانما
وليه ولي الامر ومثل هذا قتله قاتل كان لا لام قتل قاتله لأنه وليه وكان له العفو عنه الى
الدية الثلاثين حقوق المسلمين فاذا قدر أن عثمان عفا عنه ورأى قدر الدية أن يعطيها لآل عمر
لما كان على عمر بن الدين فاته كان عليه عفاون ألفا أو امرأه له أن يقضوا دينه من أموال
عصبته عاقلة بن عبدى وعمر بن فاش فان عاقلة الرجل هم الذين يحصلون كاه والدية لوطالبها
عبيد الله وأعصبة عبيد الله إذا كان قتله خطأ وعفا عنه الى الدية فهم الذين يؤدون دين عمر فاذا
أعلن به في دين عمر كان هذا من محاسن عثمان التي يمدح بها الانبياء وقد كانت أموال بيت المال
في زمن عثمان كثيرة وكان يعطى الناس عطاء كثيرا أصناف هذا فكيف لا يعطى هذا
لآل عمر وبكل حال فكانت مسئلة اجتهدية وإذا كانت مسئلة اجتهدية وقد رأى طائفة
كثيرة من الصحابة أن لا يقتل ورأى آخرون أن يقتل لم يسكر على عثمان ما قتله باجتهاد
ولا على على ما قتله باجتهاد وقد ذكرنا نزاع العلماء في قتل الأئمة هل هو من باب الفساد الذي
يجب قتل صاحبه حتما كالقاتل لاخذ المال أم قتلهم كقتل الآحاد الذين يقتل أحدهم
الآخر لغرض خاص فيه فسكر على قاتل أحدهم النقود وذكرنا في ذلك قولين وهما قولان في
مذهب أحمد ذكرهما القاضي أبو يعلى وغيره فمن قال ان قتلهم حد قال ان جانيهم موجب
من الفتنة والفساد أكثر مما يوجب حنائه بعض قطاع الطريق لاخذ المال فيكون قاتل
الأئمة من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فسادا ويدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم أو امرأكم على رجل واحد فريدها فريدها فريدها
جاءكم فاضربوا عنقه بالسيف كائن من كان فأمر بقتل الواحد المرء فريدها فريدها فريدها
ومن قتل امام المسلمين فقد فرق جماعتهم ومن قال هذا قال ان قاتل عمر يجب قتله حتما وكذلك
قتله عثمان يجب قتلهم حتما وكذلك قاتل على يجب قتله حتما وهذا يجب عن ابنه الحسن
وغيره من يعترض عليهم فيقول كيف قتلوا قاتل على وكان في ورثته صغار وسبايا واهل
لم يبلغوا أقيابا عن الحسن بجوابين أحدهما ان قتله كان واجبا حتما لا قتل على وأمثاله من
أعظم المحاربة لله ورسوله والفساد في الأرض ومنهم من يجب بجواب آخر اذا سكبوا بنقود

(٣٦ - منهاج ثالث) تهذيب النفس لا يستعمل علم أو تكون الشريعة أمثالا لتفهيم العباد القبيات
كما يقوله الملاحدة الباطنية مثل أبي يعقوب السجستاني وأمثاله وهذا لا يجوز العمل بالشرايع على من وصل الى حقيقة العلم
ويقولون انه لا يجب على الاتباع ذلك وانما كانوا ينفونه لأنه من غمهم بتلغيهم الامم بفسادهم وفي ذلك لانه واجب على الانبياء
ولذلك لا يجب عندهم على الواصلين اليقين من الامة والعلما ودخل في ذلك طائفة من ضلال متصوفة تنسوا أن غايتهم عبادات هو
حصول المعرفة فاذا حصلت سقطت العبادات وقد يحج بعضهم قرية وأعياد الحق تدين نيته ويزنون من يتزينه لمعرفة وهذا

سنة اجمع المسلمين اهل التفسير وغيرهم فان المسلمين متفقون على ان وجوب العبادات كالصوات الخمس ونحوها وتحريم المحرمات كالقواحش والظالم لا يزال واجبا على كل أحد مادام عقله حاضر او يبلغ ما يبلغ وان الصوات لا تقسط عن أحد قط الا عن الخائض والنقساء ومن زال عقله مع أن من زال عقله بالنوم فانه يقضيها بالسنة المستفيدة المتلقاة بالقبول واتفاق العلماء وأما من زال عقله بالانحما ونحوه مما بعده فیه

(٢٠٣)

كالمشافي ومنهم من يوجب قضاء ما قل وهو ما دون اليوم واليلة أو صوات اليوم واليلة كما هو مذهب أي حنيفة ومالك والحنون لا يقضى عند ما تم فيه نزاع شاذ فالمقصود من هذا ان الصوات الخمس لا تقسط عن أحد له عقل سواء كان كبيرا أو صالحا أو عاقلًا وما فتنه طوائف من جهال العبادات أتباعهم وجهال النظائر أتباعهم وجهال الاسماعيلية والنصيرية وان كانوا كلهم جهالا من سقوطها عن العارفين أو الواصلين أو أهل الحضرة أو عن خرقته لهم العبادات أو عن الأئمة الاسماعيلية أو بعض أتباعهم أو عن عرف العلوم العقلية أو عن التكلم الماهر في النظر أو الفيلسوف الكامل في الفلسفة فكل ذلك باطل باتفاق المسلمين وبما علم بالاضطرار من دين الاسلام واتفق علماء المسلمين على أن الواحد من هؤلاء يستتب فان تاب أو أقر بوجوبها ولا قتل فله لا زاع بينهم في قتل الجاحل لوجوبها وانما تنازعوا في قتل من أقر بوجوبها أو امتنع من فعلها مع أن أكثرهم يوجب قتله ثم الواحد من هؤلاء اذا عاود اعترف

بالوجوب فهل عليه قضاء ما تركه فهذا على ثلاثة أنواع أحدها أن يكون قد صار مرتدًا بمتعمد أو الإقرار بما فرضه الرسول فهذا حكم المرتدين وفيه للعلماء ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يقضى ما تركه في الرد ولا قبله الا من صلاة لا لصيام ولا ركعة بكتابة على رأسه أو حبس عليه وانه اذا عاود عاد باسلام جديد فيستأنف العمل كما هو معروف في مذهب أي حنيفة ومالك وقول في مذهب أحمد أنه في ما تركه في الرد وقبله وهذا قول الشافعي وأحد الروايات عن أحمد والمستند لأبيه نفي ما تركه في الرد ونفي ما تركه في الأثر لا يرد عن أحمد وإن كان الواحد من هؤلاء جاهلا وهو مصدق

ويشرون

بالوجوب فهل عليه قضاء ما تركه فهذا على ثلاثة أنواع أحدها أن

الرسول لكن ظن أن من دينه سقوط هذه الواجبات عن بعض البالغين كما ظن ذلك طوائف من صلب الشيوخ الجاهل وكما ظن طائفة من الشيوخ الجاهل ولهم مع ذلك أحوال نفسانية وشيطانية فلهذا لم يمتنع أمرهم على أن من ترك الصلاة قبل العلم بوجوبها فليقتضى وفيه ثلاثة أقوال منها وجهان في مذهب أحد أئمتنا أنه لا قضاء عليه بحال بناء على أن حكم الخطاب لا يثبت في حق العبد إلا بعد بلوغ الخطاب إليه والثاني عليه القضاء بكل حال كما يقوله من يقوله (٢٠٣) من أصحاب الشافعي وغيره والثالث

يفرق بين من أسلم في دار الحرب ومن أسلم في غيرها كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة والاول أظهر الاقوال وأيضاً فقد تنازع الناس فيمن قوت الصلاة عما لا يغير عذروا الصوم هل يصح منه القضاء أم قد استقر عليه الذنب فلا يقبل منه القضاء على قول من يعرفه وليس هذا موضع هذا وأما المقصود هنا أنه ليس في علماء المسلمين من يقول بسقوط الصلاة عن هو عاقل على أي حال كان فمن تأول قوله تعالى وأعيد ربك حتى يأتيك اليقين على سقوط العادة يحصل المعرفة بأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل والمساردا لاية أعيد ربك حتى يموت كما قال الحسن البصري لم يجعل الله لعبادة المؤمن أجلا دون الموت وقرأ الآية واليقين هو ما يعاينه الميت فوقه كما قال تعالى عن أهل النار وكننا نكذب يوم الدين حتى أتانا اليقين وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مفعون قال أما عثمان فقد جاءه اليقين من ربه والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة ومن شرهم في نوع من الملاحدة لما ضلوا كمال النفس في مجرد العلم وظنوا أن ذلك إذا حصل فلا

ويشير عليه بقتالهم وهو بأمر الناس بالكف عن القتال وبأمر من يطيعه أن لا يقتلهم وروى أنه قال لما ليك من كف يده فهو حرو قيل له تذهب إلى مكة فقال لا أكون من الخندق الحرم فقبل له تذهب إلى الشام فقال لا أفارق دار هجرتي فقبل له فقاتلهم فقال لا أكون أول من خلف محمداً في أمته بالسيف فكان صبر عثمان حتى قتل من أعظم فضائله عند المسلمين ومعلوم أن الدماء الكثيرة التي سقطت بجاهل على ومن قاتله لم يسقط قبلها مثلها من دماء المسلمين وإذا كان ما قبله على مما لا يجب القدرح في على بل كان دفع الظالمين إلى من الخوارج وغيرهم من النواصب القادحين في على وأجبا فلا أن يجب دفع الظالمين القادحين في عثمان بطريق الأولى والأخرى إذ كان بعد عثمان عن استحلال دماء المسلمين أعظم من بعد على عن ذلك بكثير وكان من قدح في عثمان بأنه كان يستعمل أرافة دماء المسلمين بتعطيل الحدود كان قد طرق من القدرح في على ما هو أعظم من هذا وسوق إلى بعض عليا واده أمه وأقاله أن يقول إن عليا تعطل الحدود الواجبة على قتله عثمان وتعطيل تلك الحدود كانت واجبة أعظم فساداً من تعطيل حدود يجب بقتل الهرمزان وإذا كان من الواجب الدفع عن على بأنه كان معذورا بالجهاد وأجبر فلا أن يدفع عن عثمان بأنه كان معذورا بطريق الأولى وأما قوله أراد عثمان تعطيل حد الشرب في الوليد ابن عتبة حتى حده أمير المؤمنين فهذا كذب عليهم بل عثمان هو الذي أمر عليا بأقامة الحد عليه كما ثبت ذلك في الصحيح وعلى خفف عنه وجعله مبرعين ولو جلده عثمانين لم ينكر عليه عثمان وقول الرافضي أن عليا قال لا تعطل حد الله وأنا حاضر فهو كذب وإن كان صدقاً فهو من أعظم المدح لعمان فان عثمان قبل قول على ولم ينعمه من أقامة الحد مع قدرته عثمان على منعه لو أراد فان عثمان كان إذا أراد شأنا ففعله ولم يقدر على منعه والافلو كان على قادر على منعه مما فعله من الامور التي أنكرت عليه ولم ينعمه ما هو عنده منكر مع قدرته كان هذا قد حاق على فإذا كان عثمان أطلع عليا فيما أمر به من أقامة الحد دل على دين عثمان وعده وثمان ولي الوليد بن عتبة هذا على الكوفة وعندهم أن هذا لم يكن يجوز فان كان حراما وعلى قادر على منعه وجب على منعه فاذ لم ينعمه دل على جواز عند على أو على عجز على وإذا عجز عن منعه عن الامارة فكيف لا يجوز عن ضربه الحد فلم أن عليا كان عاجزا عن حد الوليد لأن عثمان أراد ذلك فإذا أراد عثمان دل على دينه وقال هذا يدعي أن الحدود ما زالت تبطل وعلى حاضر حتى في ولايته يدعون أنه كان يدع الحدود وخوفاً وتقية فان كان قال هذا لم يقبله إلا أهل خانه عثمان وحاشيته وأبقونه على أقامة الحدود والافلو كان يتق منهم ما قال هذا ولا يقبل أنه كان أودر منهم على ذلك فان قائل هذا يدعي أنه كان عاجزا لا يمكنه الظاهر الحق بينهم ودليل هذا أنهم لم يكره

حاجة إلى العلم وظنوا أن ذلك حصل لهم وظنوا سقوط الواجبات العامة عنهم وحل المحرمات العامة عنهم وضلوا بهم من وجوه مدطاه من الكمال في مجرد العلم والناظر ظنهم أن ما حصل لهم علم وناظر ظنهم أن ذاتهم هو الذي يكفل لنفس وكل من هذا الأمر كـ به فليس كمال النفس في مجرد العلم ولا في أن تصير العلم معقولا لموار العلم الموجود بل لا بد من العلم بحسبته وعبدته فان من لها قدر عالية

وهذه فلا تسلح الاصلاح الامر وان تعرف الله وتعبده والجمعة هم خير من هؤلاء تكبير وبغ هذا قلنا قال جهم ومن وافقه ان الامام مجرد المعرفة انكر ذلك ائمة الاسلام حتى كثر من قال بهذا القول وكسب من الجراح واخذ من حنبل وغيرها وهذا القول وان كان قد تابعه عليه الصالحى والاشعري في كثير من كتبهم كثيرا صاحب مفهوم افسد الاقوال وابتعد عن الصفة كما قد يتبادر في غير هذا الموضوع لما بيننا الكلام في معنى الايمان وقوله (٣٠٤)

عندهما فامة الحمد على عيدا فقه بن عمرو على ثواب عثمان وغيرهم والرافضة تنكلم بالكلام المتناقض الذي ينقض بعضه بعضا في واما قوله انه زاد الاذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة فصار سنة الى الآن فالجواب ان عليا رضي الله عنه كان من موافق على ذلك في حياة عثمان وبعد مقتله ولهذا المصارف خليفة لم يأمر بازالة هذا الاذان كما امر بما انكره من ولاية طائفة من عمال عثمان بل امر بعزل معاوية وغيره ومعلوم ان ابطال هذه البدعة كان أهون عليه من عزل أولئك ومقاتلتهم التي عجز عنها فكان على ازالة هذه البدعة من الكوفة ونحوها من أعماله اقدر منه على ازالة أولئك ولوازال تلك لعلة الناس وتقلو فان قيل كان الناس لا يوافقونه على ازالتها قيل فهذا دليل على ان الناس وافقوا عثمان على استحبابها واستحسناتها حتى الذين قاتلوا مع علي كهمار وسهل بن حنيف وغيرهما من السابقين الاولين والافهولاء الذين هم اكابر الصحابة ولو انكره وانكروا ذلك لم يخالفهم غيرهم وان قدر ان في الصحابة من كان ينكره ومنهم من لا ينكره كان ذلك من مسائل الاجتهاد ولم يكن هذا مما يعابه عليه عثمان وقول القائل هي بدعة ان اراد بذلك انه لم يكن يفعل قبل ذلك فكذلك قتال اهل القبلة بدعة فانه لم يعرف ان اماما قاتل اهل القبلة قبل علي وان قتال اهل القبلة من الاذان فان قيل بل البدعة ما فعل بغير دليل شرعي قيل لهم من ان لكم ان عثمان فعل هذا بغير دليل شرعي وان عليا قاتل اهل القبلة بدليل شرعي وايضا فان علي بن ابي طالب رضي الله عنه أحدث في خلافة العبد الثاني بالجماع فان السنة المعروفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان انه لا يصلي في المصرا الجمعة واحدة ولا يصلي يوم النحر والقطر الا بعد واحد والجمعة كانوا يصليونها في المسجد والعبد يصليها بالمصرا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحط بوم الجمعة وعرفة قبل الصلاة وفي العيد بعد الصلاة واختلف عنه في الاستسقاء فلما كان على عهد علي قيل له ان بالبدعة فاعاد بالاستسقاء حون النحر ورج الى المصلى فاستألف عليهم رجلا يصلي بالناس بالمسجد قبل انه صلى ركعتين تكبير وقيل بل صلى اربعا بلاث تكبير وايضا فان ابن عباس عرّف في خلافة علي بالبصرة لم يروعه انه انكر ذلك وما فعله عثمان من التمسك الاول اتفق عليه الناس بعد اهل المذاهب الاربعة وغيرهم كما اتفقوا على ملأه ايضا عمن جمع الناس في رمضان على امام واحد وامام اسمنه على من اقامه الدين فتنازع العلماء فيه وفي اخبة على ثلاثة اقوال قيل انه لا يشرف في المصرا الجمعة راحسوق يد واحد تكفل مائة وبعض اصحاب أبي حنيفة لانه السنة وقيل بل يشرف تعدد صلاة العبد في المصردن الجمعة كقول الشافعي وأحدي الروايتين لكن قائل هذا بناء على ان السنة لا بد لا يترتب لها الاقامة والعبد كما يترتب للجمعة وقالوا انها تصل في الحضر

واما المقدمة الثانية فلو كان كمال النفس في مجرد العلم فليس هو اى علم كان بأي معلوم كان بل هو العلم الذي لا يد منه العلم بالله وهو لا يتطوّر انه العلم بالوجود بجهل وجوده وتطوّر العلم ان العالم ابدى ازل فاذا حصل له العلم بالوجود الا ازل الا بدى كملت نفسه وعلى هذا بنى ابو يعقوب السجستاني وغيره من شيوخ الفلاسفة الباطنية اقوالهم وكذلك أمثالهم من الفلاسفة كالغزالي وغيره وابن سينا وان كان أقرب الى الاسلام منهم فقيهم من الاخلاص بحسبه وأبو حامد وان سلكا أحبا من مسلكهم لكنه لا يجعل العلم مجرد الوجود موجبا للسعادة بل يجعل ذلك في العلم بالله وقد يقول في بعض كتبه انه العلم بالامور الباقية وهذا كلامهم فن قال ان العلم ازل ابدى قال يقولهم ومن قال ان كل ماسوى الله كان معدوما ثم وجد لم يلزمه ذلك وابن عربي وابن سبعين ونحوهما جعوا بين المسلمين فصاروا لمجدواون كمال النفس هو العلم بالوجود المطلق ويقولون ان الله هو الوجود المطلق فاخذوا من طريقتهم الصوفية انه انعم بانه راضف ناله كلاء هؤلاء انه العلم بالوجود المطلق وجعوا

بينهما فافترس ان الله هو الوجود المطلق وامام السنة له نزعهم عنهم والسفر حصل لجمهم اليه يرجعوا وهذا باطل ان كلامه في الامامة مع قلة الفاضل اغاب عنهم من الهدى والجهل اكثريه من العلم وهو انما اتى بتقريبه وما لم يكمل انفسهم ساعدته وما لم يسبقه من الخبر ساروا غير الاستدلال ولكن من كليات لا تنقض برعهم ودرست قسمة وهذا امر مريب رغبة في غير هذا ارضعوا كن تنبأ عليه عدلان من هذا الامانة الذين عظموا طريقتهم

غير التباينة للثلاث لأنهم أرادتم أن مفهوم الجمله هو نفس المفهوم من كل واحد من الاحاد فهو ظاهر الاحالة وان أردتم به الهيئة الاجتماعية من أحماد الاعداد فلا خلاف بكونه زائدا على كل واحد من الاحاد وهو المطلوب ولقائل أن يقول يريدون بالجمله كل الاحاد لا كل واحد منها ولا يسئلون أن كل الاحاد أمر متعارف لا خالدا للتعاقب قولهم ما المنع من أن تكون الجمله مترجعة بأحادها لا داخلها فيها كما قررره قلنا ما أن يقال ترجع الجمله بمجموع (٢٠٦) الاحاد لا داخلها فيها أو بأحدها فان كان الواحد منها قاطعا الذي أنزمتا

الاذان وفيه الترجيع والاقامة مثله كالاذان ولا رب أن يلا أمر أن يشفع الاذان ويور
الاقامة ولم يكن في ذاته ترجيع فنقل افراد الاقامة صحح بلارب ونقل تثنيته صحح بلارب
وأهل العلم بالحديث يخصصون هذا وهذا وهذا مثل أنواع التشهد المنقولات ولكن أشهر
بالجواز آخر افراد الاقامة التي عليها النبي صلى الله عليه وسلم بلال وأما الترجيع فهو يقال سرا
وبعض الناس يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه لابي محذورة وثبتت الايمان في قلبه
لانه من الاذان فقد انتفعوا على أنه لقته أو بالحدوث فليبقى بين الناس خلاف في نقل الاذان
المعروف وأما قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل وعابوا أفعاله وقاؤه غيب عن بدر
وهرب يوم أحد ولم تشهد ببيعة الرضوان والاخبار في ذلك كثر من أن تخصي والجواب أما
قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل فان أراد أنهم خالفوه مخرجا فابيع قتله وأتهم كلهم أمروا
بقتله ورضوا بقتله وأطاعوا على قتله فهذا مما يعلم كل أحد أنه من أظهر الكذب فإنه لم يقتله الا
طائفة قليلة تابعة ظالمة قال ابن الزبير لعنت قتله عثمان خرجوا عليه كالعصوص من وراء
القرية فقتلهم الله كل قتله ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب يعني هو بلال وأكثر
المسلمين كلوا غائين وأكثر أهل المدينة الحاضرين لم يدركوا يعلمون أنهم يريدون قتله حتى قتله
وان أراد أن كل المسلمين خالفوه في كل ما فعله أو في كل ما أنكر عليه فهذا أيضا كذب فامس شيء
أنكر عليه الا وقد وافقه عليه كثير من المسلمين بل من علمائهم الذين لا يهتمون بعهدهم والذين
وافقوا عثمان على ما أنكر عليه أكثر وأفضل عند المسلمين من الذين وافقوا عليا على ما أنكر عليه
لما في كل الامور واما في غالبها وبعض المسلمين أنكر عليه بعض الامور وكثير من ذلك يكون
الصواب فيه مع عثمان وبعضه يكون فيه مجتهدا ومنه ما يكون المخالف فيه مجتهدا امام صيبا واما
مخطئا وأما الساعون في قتله فكلهم مخطئون بل ظالمون باعون معتدون وان قدر أن فهم من قد
يفخر الله به فلهذا الاعم كون عثمان قتل مظلوما والذين قالوا له غيب عن بدر ببيعة الرضوان
وهرب يوم أحد قليل جدا من المسلمين ولم يعين منهم الا اثنان أو ثلاثة أو نحو ذلك وقد جابههم
عثمان رابن عمر وغيرهما عن هذا السؤال وقالوا يوم بدر غاب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لخصفه
على ابنته صلى الله عليه وسلم فضربه النبي صلى الله عليه وسلم بسهمه وأجرو يوم الحديبية
بابع النبي صلى الله عليه وسلم عن عثمان بيده وبدر رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره من بدنه
وكانت البيعة بسببه فانه لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم رسولا إلى أهل مكة بلغه أنهم قتلوه فابيع
أصحابه على أن لا يفرز وأعلى الموت فكان عثمان شريكا في البيعة محتسبا بأمر الله الذي صلى الله

حاصل وان كان بمجموع الاحاد فهو نفس الجمله المقروضة وقبسه
ترجع الشيء بنفسه وهو محال
(قلت) ولقائل أن يقول الحق
المدكور لا يحتاج الى اثبت يكون
الجمله غير الاحاد وان كان ذلك حقا
فانه يقال لمن قال لا نسلم بوجود ما يسمى
جمله في غير التناهي لا نحلو اما أن
يكون هنا جملة غير الاحاد واما أن
لا يكون فان كان بطل سؤاله وان
لم يكن كان ذلك ابلغ في الحق فان كل
واحد من الاحاد يمكن وليس هنا
جملة يمكن أن تكون واجبة فكل
من الممكنات تتعق أن يوجد بنفسه
أو يمكن آخر كاستناع وجود الجمله
الممكنة بكل من الممكنات وقد أورد
هذه السؤال فكان فيه ثمانية
من أن يقرر أمورا اذا حشد فيها
كان ابلغ في الحق وأقوى لها وكذلك
السؤال الثاني وهو قوله سلنا أن
مفهوم الجمله حاصل فيما لا يتناهي
وأنه يمكن لكن لا نسلم أنه زائد على
الاحاد المتعاقبة فلا يكون معللا بغير
عله الاحاد فان هذا السؤال هو نظير
الاول بل هو مروج تغير العبارة فان
من نفى وجود ما يسمى جملة في غير
التناهي لم ينزع في وجوده كل

واحد واحد من الاحاد المتعاقبة فاذ سلم مفهوم الجمله فيما لا يتناهي وفرض ذلك الاحاد
المتعاقبة كان باقيا على منعه الاول لكن من الناس من يقول الجمله لا تعقل الا في التناهي ومنهم من قد بنازع في الجمله هل لها حقيقة غير
كل واحد من الاحاد فلهذا اجعلها مساوئين وبكل حال السؤال ان كان متوجها كان ذلك أقوى في الحق وان لم يكن متوجها لم يرد بحال
ونذلك أنه اذا لم يكن لجملة حقيقة غير كل واحد واحد يمكن هنا مجموع يحتاج أن نصفه بوجوب أو إمكان غير كل واحد واحد وذلك كلها
ممكنة فتكون الجمله على هذا تقدير أقل مقسما فانه اذا كانت الجمله غير الاحاد احتيج إلى نفي وجوبها بنفسها أو بالاحاد اما اذا قدر

عله

على المجموع وأحد من أفرادها غير معين ، وأما الثاني فكل واحد من أجزائه لا يمكن أن يكون مجموعاً ، بل هو مستفيض على أنه واحد وهو مجتمع بصرى العقل واتفاق العقلاء ، فإن قيل إذا كان المجموع هو الأجزاء ونقض الاجتماع فهذا لا يقتصر له شيء منفصل قيل هذا هو القول بوجوب ذلك بنفسه وقد تقدمابطالها فانه يكون كل جزء ممكن بنفسه والاجتماع ممكن بنفسه ولم يكن هناء يشارك ذلك حتى يقال هو واجب بنفسه فلا يمكن أن يكون هناء هو واجب بنفسه (٢٠٩)

أحد هذا كره الرازي والأندلسي أن ما كان سبب المجموع كان سبب كل واحد من أجزائه فكذلك المجموع فلو قدر جزء من أجزاء المجموع سبباً لزم كون ذلك الجزء سبباً لنفسه فيلزم كون الممكن علته معلولاً وأيضا فذلك الجزء معلول فإذا كان هو مرجحاً للمجموع كان مرجحاً لعلته فيكون علته لعلته

(فصل) ولم يذكر ابن سينا ولا غيره في أثبات واجب الوجود قطع الدور كالمذكور في الجمهور قطع التسلسل لظهور فسادهم وقد ذكرنا غير مرة أن المقدمة إذا كانت معلومة مثل علمنا بأن المحدث لا بد له من محدث بل مثل علمنا أن هذا المحدث له محدث كان العلم بها كافياً في المطلوب وإن ما ورد على الأمور العارضة هو من جنس شبه السوفسطائية التي لا نهاية لها فيصعب العرق بين ما يكون من المقدمات خفياً على أكثر الناس يحتاج إلى بيان وما يكون معلوماً لاكثر الناس والشبه الواردة عليه من جنس شبه السوفسطائية ولما كان أهل الكلام كثيراً ما يوردون ويرد عليهم ما هو من جنس شبه السوفسطائية كما يورد الكفول

فيه ما وقع ولهذا لما كان خيراً بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوهم من الفلاسفة كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين ، وأما العصية والتابعون وأمة السنة والحديث فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم بل ولا سمعوا على وجهها فنقل أهل العلم أنها بالأسانيد المعروفة وانما سمعوا بجلا تشتمل على حق وباطل ولهذا إذا عتبرت مقالاتهم بالوجود في مصنفاتهم الثابتة بالنقل عنهم وجد من ذلك ما يخالف تلك القول عنهم وهذا من جنس نقل التواتر ونحو السير ونحو ذلك من المراسلات والمقالات وغيرهما مما فيه صحيح وضعيف وإذا كان كذلك ما علم بالكتاب والسنة والنقل التواتر من محاسن العصية وقضاياهم لا يجوز أن يدفع بقول بعضهما منقطع وبعضها محرف وبعضها لا يقدر فيعلم فإن البقية لا يزالنا شك ونحن قد تبينا ما دل عليه الكتاب والسنة واجماع السلف قبلنا وما يصدق ذلك من المخفولات التواتر عن أدلة العقل من أن العصية رضى الله عنهم أفضل خلق بعد الأبيد فلا يقدح في هذا أمور مشكوك فيها وكيف إذا علم بطلانها ، وما قوله أن الشهرستاني من أشد المتعصبين على الإمامية فليس كذلك بل عمل كثيرا إلى إسماعيلين أمورهم بل يذكر أحياناً من كلام الإسماعيلية الباطنية منهم وتوجيهه ولهذا اتهم بعض الساس بانه من الإسماعيلية وإن لم يكن الأمر كذلك وقد ذكر من اتهم بمشاهدة من كلامه وسيرته وقد يقال هو مع الشيعة توجه مع أصحاب الأشعرية توجه وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام والوعاظ وكأني أصدق بالادعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين وإن كان أكثرها كذباً على علي بن الحسين وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة أما بباطنه وإمامداهة لهم فإن هذا الكتاب كتاب الملل والصلص من غير رئيس من رؤسائهم وكانت له ولاية تدبيرية وكان الشهرستاني مقصود في استعطافه وكذلك صنفه كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا الميل إلى الشيعة والعلفة وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة أن لم يكن من الإسماعيلية أعنى المصفية ولهذا تخالفاً فيه الشيعة تحاملاً لئلا إذا كان في غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية فهذا يدل على الداهية لهم في هذا الكتاب لأجل من صنعه وأيضا فهذه الشبهة التي حكها الشهرستاني في أول كتاب الملل والصلص عن أبيس في مناظرة لثلاثة لاتعلم إلا بالقل وهو لم يذكرها استناداً بل لا أساساً لها أصلاً فانه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة ولا عن أئمة المسلمين المشهورين ولا هي أصح ما هو معلوم عند أهل الكتاب وهذه لاتعلم إلا بالنقل عن الأبياء وانما وجد في شيء من كتب المقالات وبعض كتب النصارى والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة وهم يذكرون بالقدريشيه والله أعلم

(٢٧ - مهاج ثالث)

الذين يحدون بالباطل ليس هو له الحق لم يكن لهذا أحد محصور ولا معدود بل هو بحسب ما يحيط للقلب فلهذا ضرر كمال طال الزمان وأورد المتأخرون أسئلة سوفسطائية لم يدكرها المتقدمون وراد المتأخرون مقدمة في الدليل لدفع ذلك السؤال أو لآل الله الحق لا يحصى وقت دون وقت الانحصار والارقات تمنائيه والامور المتماثلة يتبع اختصاص بعضها دون بعض الانحصار منعصل ثم رادوا بعد ذلك أن شئ من الممكن لا يتبرح وجوده على عسمة اذ لا يتبرح أحد طرفيه

مستلغ بل يعني أنه لا يحتاج في وجوده إلى غيره بل وجوده واجب بنفسه فهو موجود أزلا وأبداً وظهور حقيقة هذا الكلام وإطلاق نقيضه أي: مما يستدل به عليه بل يمكن هنا أراد أسوة أخرى بطول بها الكلام وقال الرازي أيضاً قد كان الواجب على ابن سينا أن يشكك قبل هذا الفصل في بيان أن سبب الممكن لا يكون مقدما عليه تقدم ما ينافيه (٢١١)

التي أحرقه لا إلى أول وذلك عنده غير متع فكيف يمكن إبطاء لاثمه واجب الوجود وأما إذا قامت الدلالة على أن السبب لا بد من وجود مع السبب فيقتل لحوصل التسلسل لكأن تلك الأسباب والمسببات بأسرها حاضرة معا وذلك عنده محال والبرهان الذي ذكره في إبطال التسلسل أيضاً يختص بهذه الصور فكان الأولى تقديم الكلام في هذه المسألة لكن لما كان في عزمه أن يذكر في موضع آخر وهو التوطئة الخامس من هذا الكتاب لاجرم تساهل فيه هنا قلت مثل هذا الكلام هو الذي أوجب أن يدخل هذا القسم من أدخله في هذا الدليل كالأمدى وغيره ولا حاجة إليه بل ما ذكره ابن سينا كافٍ والليل الذي ذكره على إبطال التسلسل في العلل واجب إبطال علل متسلسلة سواء قدرت بجمعة أو لا كما قد تدعى من كلامه وهو لا يجوز عللا متسلسلة لا متعاقبة ولا غير متعاقبة وإنما يجوز حوادث متسلسلة وذلك عنده شرط للحدوث للحوادث لا علل ولا أسباب بمعنى العلل ولا يجوز عنده استناد كل ممكن إلى ممكن قبله أصلاً ولكن

وفرعون لا نبياهم بها فسرعة وفي العصيين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذروني ما ترككم فاتموا هالين كان قبلكم بكرة تسو الهلهم واختلافهم على أنبيائهم وإن شئتمكم عن شئ فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقال تعالى عن أهل الكتاب قبلنا وأتينا بينهم العداوة والبغضاء اليوم القسيمة كلها وقد أثار الحرب ألعافا الله وقال تعالى ومن الذين قالوا إننا نصارى أخذنا نبياتهم نفسوا حظا مما ذكر بآياتهم فأتواهم بالعداوة والبغضاء وأسأل ذلك عما يعلم بالاضطرار في الامم قبلنا من الاختلاف والترايع والخلاف الواقع في غير أهل الملل أكثر منه في أهل الملل فكل من كان في المناهضة الانبياء أقرب كان الخلاف بينهم أقل فاختلاف المنقول عن فلاسفة اليونان والهند وأمثالهم أمر لا يحصى الله وبعده اختلاف عن أعظم الملل ابتداء كالأرضة قبلنا وبعده اختلاف الذي بين العزرة ونحوهم وبعده اختلاف الفرق المنتسبة إلى الجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم ثم بعد ذلك اختلاف أهل الحديث وهم أقل الطوائف اختلافاً في أصولهم لأن ميراثهم من النبوة أعظم من ميراث غيرهم فصممهم جبل الله الذي اعتصموا به فقالوا واعتصموا بجبل الله جميعاً ولا تفرقوا فكيف يقال مع الاختلاف القوي في الامم قبلنا من انتشار الفساد بعد شبهة إبليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم وكم وقع من الفساد والاختلاف قبل هذا والتصديق بشبهة إبليس والاختلاف الواقع في المرض باطل فأما شبهة إبليس فلا يعرف لها أثر استناد كما تقدم والكذب طاهر عليها وأما ما وقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان يقع قبل ذلك ما هو أعظم منه وقد وقع قتال بين أهل قبا مع حتى خرج النبي صلى الله عليه وسلم ليصلح بينهم وقد تنازع المسلمون يوم بدر في الانفال فقال الأخذون هي لنا وقال الذاهبون خلف العدو هي لنا وقال الحافظون لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي لنا حتى أنزل الله تعالى يستأذنك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله عليه وسلم وأطيعوا ما يأمركم وقل بين الانصار خلاف في قصة الافك حتى هم الحيان بالاعتقال فسكنهم النبي صلى الله عليه وسلم في شخص هل يجوز قتله أم لا يجوز وقد وقع نزاع بين الانصار من سبب يهودي كان يذكرهم حرمهم في الجاهلية التي كانت بين الاوس والنضر حتى اختصموا وهموا بالقتال حتى أنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقان من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم كافرين وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله ففكركم رسولاً ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم وقد ثبت في الصحيح أنهم كانوا في سفر فاقبل رجل من المهاجرين ورجل من الانصار فقال المهاجرين يا المهاجرين وقال الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبعدي الجاهلية وآتيناين ظهرانيكم دعواها فانتنته وقد كان الصحابة يتنازعون

بحوز أن يكون وجوده مشروطاً بوجود ممكن قبله وبين العلة والشرط فرق معروف ومن هنا دخل الغلط على الرازي في هذا الاعتراض ولهذا كان سائر من تكلم في إبطال الملل المتسلسلة لم ينجح الذي ذكره هذا القسم أصلاً لا يقولون ان الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل الممكن أو الحادث هو علة أيضاً لا هو مستند وجوده وإنما يقولون هو شرط فيه وأضافوا استناد كل ممكن إلى ممكن قبله فيستمر الوجود إلى حين وجود الممكن المفعول ولما أن أراد به إلى آخر يكون موجوداً قبله ويعدم قبله فان أريد

(قال) وأعلم أن الدور باطل والمختلف باطل أن يقال العلة متضمنة على المعلوم ولو كان كل منهما علة لكان كل منهما متضمنة على الآخر فيكون كل منهما متقدما على المتقدم على نفسه فليزم تقدم كل منهما على نفسه وهو محال وأورد على هذا ما شبهوه أن التقدم ان كان عبر كون أحدهما علة فلا خرف فلا نسلم الأولى وإن كان هو كون أحدهما علة فلا خرف كان اللازم هو الملزوم فيكون المعنى لو كان أحدهما علة فلا خرف لكان علة الآخر ثم قال والاتفاق أن الدور معلوم البطان (٢١٣) بالضرورة ولعل الشيخ اغترر كذلك

قلت هذا هو الصواب فان بطلان الدور معلوم بالضرورة ولاجل هذا لا يضطر لذكر العقل لا حتى يحتاجوا الى تنبيه عن قلوبهم كما لا يضطر لهم أن الفاعل للوجوه ذات يكون معدوما ولا يضطر له يمكن أن تكون مفعولات متعاقبة لا فاعل لها وهو تسلسل الطل فيكون معلول معلول لمعلول مفعول والمعلوم المفعول معلول لمفعول آخر لا الى نهاية فأكثر الاذهان الصحيحة لا يضطر لها المكان هذا حتى تحتاج الى بهيه وكذلك لا يضطر لها أنه يمكن وجود شيتين كل منهما فاعل الآخر بل هم يعلمون ان الشيء لا يفاعل نفسه فكيف يفعل فاعل نفسه وقول القائل انه لو كان كل منهما فاعلا فلا خرف ومؤثر في الآخر أو علة في الآخر لكان كل منهما قبل الآخر كلام صحيح وأما قول المعترض ان أريد بالتقدم تقدم العلة على المعلوم فالأمر هو الملزوم وان أريد غيبه فانه مجموع فهذه عن جوابات أحدها ان أراد به التقدم المحقول في فطر الناس من تقدم التفاعل على المفعول وهو كونه قبله بالزمان أو تقدسه بالزمان وعلى هذا جهود العقل بل قد يقولون ان هذا معلوم بالضرورة

بستامة فاعطاه اياها وسأه أن لا يجعل بأسهم بينهم قتله اياها وسأه أن لا يسلط عليهم عدوانا غيرهم فاعطاه اياها وهذا ثبت في الصحيح وقال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال به رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن يكتب الكتاب فها رزية أي مصيبة في حق الدين شكوا في خلافة أبي بكر رضى الله عنه وطعوا فيها وابن عباس قال ذلك لما طهر أهل الأهل من انغوار ج والرافض ونحوهم والأفان عباس كان يعنى بما في كتاب الله فان لم يجد في كتاب الله فبما في سنة رسول الله فان لم يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبما في أبي بكر وعمر وهذا ثابت من حديث ابن عيينة عن عبد الله بن أبي نزيعة عن ابن عباس ومن عرف حال ابن عباس علم أنه كان يفضل أبا بكر وعمر على رضى الله عنهم ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك كتابة الكتاب باختياره فلم يكن في ذلك نزاع ولو استمر على ارادة الكتاب ما قد أحسنه وعمل هذا النزاع قد كان يقع في محض ما هو أعظم منه والذي وقع بين أهل بيته وغيرهم كان أعظم من هذا بكثير حتى أنزل فيه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما لكن روى أنه كان بينهم قتال بالجر يد والتعال ومن جهل الرافضة أنهم يزعمون أن ذلك الكتاب كان كتبه بخلافه على وهذا ليس في القصة ما يدل عليه وجه من الوجوه ولا شيء من الحديث المعروف عند أهل النقل أنه جعل عليا خليفة كافي الأحاديث الصحيحة ما يدل على خلافة أبي بكر ثم يدعون مع هذا أنه قد نص على خلافة علي نصا جليا فالعذر فان كان قد فعل ذلك فقد أغنى عن الكتاب وإن كان الذين سيعوا ذلك لا يطعمونه فهم أيضا لا يطعمون الكتاب فأي فائدة له في الكتاب لو كان كما دعوا في جوابه فاقوله الخلاف الثاني الواقع في مرسته أنه قال جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه فقال قوم يجب علينا أمثال أمره وأسامة قد برز وقال قوم قد استدرضه ولا تسع قلوبنا المارقة فالجواب ان هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لعن الله من تخلف عنه ولا نقل هذا باسناد ثبت بل ليس له اسناد في كتب أهل الحديث أصلا ولا امتنع أحد من أصحاب أسامة من الحر وجعه لم يخرج بل كان أسامة هو الذي توقف في الخروج لما خاف أن يموت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف أذهب وأنت هكذا أسأل عبد الرب فأنه الذي صلى الله عليه وسلم في المقام ولوعر على أسامة في الذهاب لا طاعة ولودهب أسامة لم يتصل عنه أحد ممن كان معه وقد ذهبوا جميعهم معه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتوقف عنه أحد بغيره وأبو بكر رضى الله عنه يمكن في جيش أسامة باتفاق أهل العلم لكن روى ان عمر كان فيهم وكل عمر حار جامع أسامة لكن طلب

وهو كون الفاعل سابقا متقدما على مفعوله وأنه يتجوز أن يكونا متساويين في زمان الوجود وهذا مما يستدل به على كل ما سوى الله حادث ليس في الوجودات ما يقارن الخالق ويكون معه بالزمان ولا يعرف في الوجود مفعول معين قارئ فاعله في زمانه أصلا وانما يعرف هذا في الشرط والمشر وطان الشرط قد يقارن المشر وطان ولا يوجد قبله وقد وجد قبله سكن لا بد من وجوده كما ان الحية اذا كانت شرط في العلم والاودة أمكن أن تكون سقارة في صفات الله تعالى فان حياته وعلمه وجودان معاً يسبق أحدهما الآخر والعلم مشروط

الاسم متعلق بالاسم وقد ذكر في المتن انه لا يجوز ان يكون الاسم متعلقا بالاسم وهو موجود في المتن وهو قوله تعالى (وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيَعْتَدِلُ عَلَيْكُمْ وَلَا يَرْحُمُكُمْ أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُمْ عَذَابًا عَظِيمًا) (٣١٤) الاول تقدم بالعلية والثاني تقدم بالذات كتقدم العلية على المفعول بنفسه الى تقدمه بالذات والعلية وقد يسمى

(۲۱۴)

وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على
الاثنتين وفوقاً بينهما بأنه في الأول
يكون المتقدم فاعلاً للتأخر وفي
الثاني يكون شرطاً به ومثلاً الأول
يتقدم حركة البدلي على حركة الخاتم والكم
فانما نقول بتصرف بدلي بقصره
لخاتم فيأخر مناهما وأسدع العلم
بأن الأول متقدم على الثاني
وينقسم الى التقدم بالزمان
وبارتيه الحسية أو العقلية وزاد
طائفة منهم الشهرستاني والرازي
ومن اتبعهم متقدماً آخر عطلق
الوجود وجعلوا تقدم بعض أجزاء
الزمان على بعض منه فيصيب عنه
من وافق جهوهم والقلاد بأن
التقدم المعقول أعما هو التقدم
بالزمان وتقدم الزمان على انتزاع
المعروف في هذا الموضع وأما
التقدم بالمكان والرتبة فهو تابع
لهذا لما كان التقدم في المكان
بتصرف قبل حركة المتأخر بتصرفه
الامام قبل المأمور والامم قبل
المأمور وأما التقسيم بأربعة فإن
عني به هذا أولاً فلا حقيقة فلا
يعقل علة تامة تكون هي بسائر
أجزائها مقارنة لمساوئها
وقول قائل آخر كت بدلي آخره
حاتم بس هو من تقدم فاعل على
المعزوف من حركة متساوي

منه أو بكر أن ياذنه في المقام عند حاجته إليه فأذنه مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت
كلن أحرص الناس على تجهيز أسامته وأبو بكر وجوه العصابة أشاروا عليه بأن لا يجهره
خوفاً عليه من العدو فقال أبو بكر رضي الله عنه والله لأحل أرحل ربه عقدها التي صلى الله عليه
وسلم وكان اتفاد من أعظم الصالح التي فعلها أبو بكر رضي الله عنه في أول خلافته ولم يكن في شيء
من ذلك نزاع مستقراً أصلاً والشهر ستاني لأخبرته بالحدث وأكار العصابة والتابعين ولهذا
نقل في كتبه هذا ما نقله من اختلاف غير المسلمين واختلاف المسلمين ولم ينقل مع هذا ما ذهب
العصابة والتابعين وأئمة السلفية في الأصول الكبار لأنه لم يكن يعرف هذا وهو أمثاله من
أهل الكلام وإنما نقلوه ما يجدونه في كتب القائلين وتلقاها كاذب من جنس ما في
التواريخ ولكن أهل القرية يزعمون أن الجيش كان فيه أبو بكر وعمر وأن مصدود الرسول كان
أخراجهما سلاسلين على عليا وهذا انما يكذب به بقرته من هو من أجهل الناس بأحوال
الرسول والعصابة وأعظم الناس تصد الكذب والأفلا رسول صلى الله عليه وسلم طول عمره يأمر
أبا بكر أن يصلي بالناس والناس كلهم حاضرين ولو في رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس
من ولا لا طاعوه وكان المهاجرون والأنصار يحاربون من نزع أمر الله ورسوله وهم الذين نصروا
دينه أولاً وآخرها ورواؤا داني صلى الله عليه وسلم أن يتخلف عليا في الصلاة هل كان يمكن
أحد أن يريه ولو أراد تأميره على الجعلي أبي بكر معه هل كان يتنازع أحد ولو قال لأصحابه
هذا هو الأمر عليكم والأمام بعدى هل كان يقدر أحد أن يعنه ذلك ومعه جاهل المسلمين من
المهاجرين والأنصار كلهم مطيعون لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فهم من بغض عليا
ولأن قتل علي "أحد من أئمة" وقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح في عشرة
آلاف مسلم آثم ومزينة آثم وجهينة آثم وغفار آثم ونحو ذلك والتي صلى الله عليه وسلم
يقول أسلمها الله فغفر لغفر لها فغفر لرسول الله والأنصار وأسلم وغفار وجهينة موافق
دون أناس ليس لهم مولى دون الله ورسوله وهذا لم يقتل علي أحد منهم ولا أحد من الأنصار
وقد كان عمر رضي الله عنه أشد عدواً ومنذ أسلم لشر يكن علي فكاوا يبغضونه أعظم من
بعضهم سائر أصحابه وكان الس يفر من عمر بن الخطاب وشدة أعظم من نفورهم عن علي حتى
كرب بعضهم نية أبي بكر وهو راجعوا بغض النفوس الحق لا به كان لا تأخذ في الله لولمة لا ثم لم
يكن قد سبب يدعو الس إلى تخيير من قدمه النبي صلى الله عليه وسلم ونص عليه وتقدير من
ير "تخير وخير" روى أن رجلاً من بني النضير قال للناس لا تأبوا دعوا
بسته يرمي كذا يحسد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرضوا لله المهاجرين والأنصار الذين

لِوَأَعْرِضَهُمْ

الحريّة تعني ملكي هي شريقتي، وليست زوجة، حريّة تعني حريّة خادمة مفرقة اليد، لا بشرية

[illegible]

عجى احد همامه اقبالا حرا اذ لم يكن يعلم ما فصل بل يطلقون ذلك مع قرينة الا حركوا ما هم عليه اذ احدثوا ما هم عليه
عقب حدوث الاثر بلا فصل كاجزاء الحركه كذا قالوا في الزمان لم يجمعوا كذا قالوا في هذا الوجه الحس وحيد فيقول القائل تحركت يدي ففعلت
كمن يقال له لم لا يجوز ان يكون هذا مع هذا كاجزاء الحركه كذا قالوا في الزمان بعضهما مع بعض والحركه تحدث شيئا فشيئا من الفاعل والفاعل فحين
حركه سلسله او حبل معلق الطرفين فانه اذا حرك احد الطرفين تحرك (٢١٥) شيئا فشيئا حتى تنتهي الحركه الى الطرف

الاخرى متعاقبة تتعاقب
زمان ثالث الحركه وليست اجزاء
الحركه كذا قالوا في زمانها متقارنه في
الزمان وانما يتحرك في الزمان
ما لا يكون الحركه في احدى
اسبق من الاخر مثل البدن اذا
تحرك متقلبا فان اجزاء البدن
تحرك في آن واحد لا يسبق بعضها
بعضا الا ما تقدم من الحركه كما
تتقدم احدى الرجلين على الاخرى
بخلاف حركات الفهر المتصلة
تصل حركاتها اذا تحركت بمحرك
جميع اجزائها وما فيها كالتام وما
يتصل بها كالكلمه فيكون حكمها
حكم الجسم المتصل اذا تحرك
والحركه النفسانيه عن اخرى
كحركه الرجل قبل الرجل بشهد
فيها التقدم بالزمان لوجودها المتصل
وامانع الاتصال فقد شبه المتصل
بالمقارن وحيد فاقى حركه كانت
من قبل المتصل فهي متصله عما
قبلها كاتصال اجزاء زمان الحركه
فليس هناك اقتران في الزمان واذا
قبل في حركه الحكم زمانها زمان
حركه البدن كما يقال مثل ذلك في سائر
المحركه كانت معا بالزمان فهنا لا نسلم
ان احدى الحركتين فاعله
لاخرى بل غايتها ان تكون شرطها

لوا امرهم بقتل آبائهم وابنائهم لافعلوا وقد انزل الله سورة براءه وكشف فيها حال المنافقين
وعزفهم المسلمين وكانوا مذبذبين مذمومين عند الرسول وامته واوبى كروعر كذا اقرب الناس
عنده واكرم الناس عليه واحبهم اليه واخصهم به واكثر الناس محبة ليلوا نهرا ولا عظمهم
موافقه ومحبه واحرص الناس على امتثال امرهم واعدائهم فكيف يجوز قائل ان
يكون هؤلاء عند الرسول من جنس المنافقين الذين كان اصحابه قد عرفوا اعراضه عنهم
واهانتهم ولم يكن يعزبوا احد منهم بعد سورة براءه قال الله تعالى لمن ينسب الى الله
والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنفر ينلجهم ثم لا ينجوا ولن ينجيها الا قليل ملعونين
ابنائهم فافعلوا وقتلوا تقتيلا فانهم واعر انهم اهل النفاق وانضموا هذا واوبى كروعر
اعز الناس واكرمهم واحبهم اليه في ما قوله اختلاف الثالث في موته فليجواب لارب ان عمر
خفي عليه موته ولا ثم اقر من العدو اعترف بانه كان مخطئا في انكار موته فان تقع اختلاف
وليس لفظ الحديث كذا ذكره الشهرستاني ولكن في الصحيحين عن ابن عباس ان ابا بكر خرج يوم عمر
يكلم الناس فقال احس يا عمر فاني ان يجلس فاقبل الناس اليه وركعوا عمر فقال اوبى كروعر
فمن كان منكم بعد محمد فان محمد اقدم ومن كان بعد الله فان الله حي لا يموت قال تعالى
وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل ا فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على
عقبه الاية قال والله لكان الناس لم يفعلوا ان الله قد انزل هذه الاية حتى تلاها اوبى كروعر فقلها
الناس كلهم فما اجمع يشران الناس الاتيها فخير في ابن المسيب ان عمر قال والله
ما هو الا سمعت ابا بكر تلاها فقترت حتى ماتت في رجل اى حتى اهويت الى الارض حين
سمعت تلاها وعلمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات وما قوله اختلاف الرابع في الامامة
واعظم خلاف بين الامتخلاف الامامة انما سلب سيف الاسلام على قاعدته بنه مثل ماسل
على الامامة في كل زمان فالجواب ان هذا من اعظم الغلط فله والله الحمد لم يسل سيف على
خلفاء ابي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الامامة فضلا عن السيف
ولا كان بينهم سيف مسل على شئ من الدين والانصار تكلم بعضهم بكلام انكره عليهم فاضلهم
كاسدين حضرة وعادين بشر وغيرهم على هو افضل من سعد بن عبادته نفسا ونيانا التي صلى
الله عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيحين من غير وجه انه قال خيرو ولا انصار دار بني ابي حنيفة دار
بني عبد الاشهل ثم دار بني الحارث بن الخزرج ثم دار بني سعد وقى كل دور الانصار خبير
فاهل الدور الثلاثة المفضلة دار بني الحارث بن الخزرج ثم دار بني الاشهل ودار بني الحارث بن الخزرج ثم دار بني

فيها والشرط يجوز ان يقارن المشروط بخلاف الماعل فانه لا بد ان يتقدم على الفعل المعين والمفعول المعين وان قدرا نوع الفعل لازم
له كما اذ قدرة ديم اولى متحركه لم يزل متحركه كاله يتقدم على كل جزء من اجزاء الحركه كالم يقارن وجوده في شئ من اجزاء الحركه وان كان
نوع الحركه لازما له فحين جوزه وجود جسم ديم لم يزل متحركه كالا يقول ان شيئا معينا من الحركه قدما في اولى بل يقول نوع الحركه اولى وان كان
كل منها حدا كاتبا بعد ان لم يكن مسبوقا بانهم والمتنطقه القائلون بقدم شئ من العاصم لا دليل لهم على ذلك اصلا بل غاية ما عداه

عقب غيره ويكون مسياعنه بل قد يكونان مسيين لسبب آخر وإن كان شرطافيه ثم الكلام في هذا ينحصر الى الفرقين السبب وجزئه والشرط وليس هذا موضع استقصائه فان المقصود حاصل بدون ذلك وانما القسود هنا أن تقدم العلة المعاملة على المفعول المفعول أمر مفعول عندهما غير المقلامن الاولين والآخرين وانما يجوز كون المفعول المفعول بمقار تفاعله طائفة قليلة من الناس كابن سينا والاراي ونحوهما وقد زعم الازدي في محصله وغيره أن المتكلمين والفلاسفة يجوزون وجود الممكن القديم من موجب الذات وهي العلة القديمة لكن المتكلمون يقولون انه فاعل بالاختيار فلهذا يتبعون قدم شيء من المكنا والمثلسلفه يقولون انه غير فاعل بالاختيار فلهذا قالوا بالقدم موله وهذا الذي قاله غلط على الطائفتين عا كما قد بسطنا في موضع آخر فالمتكلمون الذين يقولون بامتناع مفعول قديم يقولون ان ذلك متع على أي وجه قدر فاعله ويقولون كون الرب فاعلا بغير الاختيار متع أيضا وليس امتناع أحدهما مشروطا بالعدم بامتناع الآخر والعلاقة القانون بقدم الادلالة لهم قولن في العلة الاولى هل هي فاعلة بالاختيار أم موجهة بلا اختيار وقد ذكر القولين عنهما أبو البركات صاحب المعبر وغيره وهو يختار أنه فاعل بالاختيار مع قوله بقدم الفعل وليست مسئلة القدم بلازمة لمسئلة الفاعل بالاختيار لا عند هؤلاء ولا عند هؤلاء ادعاءه الاري على الطائفتين وكذلك القول بأن كان مفعول مقارن لفاعله هو قول بعض الفاتئين بقدم المالم لا فلولهم كلهم ولا قول واحد من أتباع الرسل ولا من (٢١٧) يقول بأن الله خالق لما برأ محدثه

وحديثه فالقول بتقدم الفاعل على مفعوله تقدم مفعولا زمانيا وما مشدرا تقدير الزمان قول جمهور العقلاء فهذا أحد الجوابين (الوجه الثاني) ان يقال هب أنهم أرادوا بالتقدم تقدم العلة على المفعول من غير قدم بالزمان ولا شذير الزمان وكاب الذزم والزموم لكن الشيء الواحد اذا عبر عنه بصارتين تدل كل منهما على وصف غير الوصف الآخر كان تعدد المعاني باعها وان كات الذات واحدة ولهذا اقدمت الذات بوصف ولا تعلم وصف آخر فاما كان ذات التقدم ذات العلة فليس المفهوم من نفس العلة هو المفهوم من نفس التقدم وان كانا

وعلياً وكل من والاها كافر فدعوى المدي ان أول سيف سلب بين أهل القبلة كان مسلولاً على قواعد الامامة التي تنازع فيها الناس دعوى كاذبة ظاهرة الكذب يعرف كتبها بآدي تأمل مع العلم عاوق واما كان القتال متنعاً كثير من العلماء بعد كثير منهم وهو من باب قتال أهل العدل والنبي وهو القتال بتأويل سائح اضاعة غير الامام لا على قاعدة ينية ولوان عثمان نازعه منازعة في الامامة وقائلهم لكان قتالهم من جنس قتال علي وان كان ليس بينه وبين أولئك نزاع في العواعد الدينية ولكن أول سبب سلب على الخلاف في القواعد الدينية سيف الخواص وقتالهم من أعظم القتال وهم الذين ابتدعوا قرا الاحاقا وبها اخصاه وقتالو عليها وهم الذين توارث التصوص بذكرهم بقوله صلى الله عليه وسلم عرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وعلى رضى الله عنه لم يقتل أحد على امامته من قاتل قاتله ولا قتاله أحد على امامته نفسه ولا على أحد قط في زمن خلافته أحد على الامامة منه لا عائشة ولا طلحة ولا الزبير ولا معاوية وأجمعه ولا الخواص بل كل الامامة كوا معترف بفضل على وسابقته بعد قتل عثمان وألم لم يبق في الحصة من عياله في من خلافته كما كان عثمان كذلك لم يراع قصه أحد من المسلمين في امامته وخلافته ولا تخادم انشأ غيره بحق بالامامة منه فضلا عن القتال على ذلك وكذلك أبو بكر وعمر رضى الله عنهما والمجتهد كل من له جربة بأحوال لقرم

(٢٨ - منهاج ثالث) متلازمين لمعنى العلة انه اقتضاء وأوجه ومعنى التقدم أنه قداه وقد يصح السبق والقبلة من ليعلم أنه علة بعد فاذ قيل لو كان علة لكان قبله كان هذا محميا ثم العمل يحزم بأن الشيء لا يكون قبل منه فضلا عن أن يكون قبل ما هو قبل نفسه بأى وجه فسر معنى السبق والقبلة وحسب قد يستدل به على ذلك من ثم يفهم الامتناع من لفظ العلة الامتناع من لفظ العلة كما عليه جمهور العصر السلفية فلا يحتاج الى هذا كون شيء دليل على شيء معناه انه يلزم من ثبوته والشئان المتلازمان كل منهما يصح ان يكون دليل على الآخر فمن شأن الناس ان يستدل بالخرع على الحق لكن لاهور وانفقاء من الامور النسبية فقد يظهر لهذا المالم يظهر لهذا وقد يصبر لدا ان في وقت ما يخفى عليه في وقت آخر فلهذا يمكن أن يستدل بهذا على ذلك وبذلك على هذا اذا قدر ان هذا المظهر من دارة وذلك المظهر من اخرى اما محسب شخصي واما محسب حائث وهذه المعاني من تفطن بها المحلل شبهه كثيرة فيما روى الناس على الخبر والادلة في قديقه انه لا فاد مقبها ولا حاجة اليها راد صحيح وقد يقال بل دفعها وهذا ايضا صحيح لكن من جهة اخرى طرقت وهو مثل عدم دليل معين خصا كثيرا كما نحن قال احدهم روى دليله لا يفيده بحال اخطأ كثيرا وهذا كان السبب وجوب سر زوالا ليحصر العلم انه مصدق خضر واثنين قالوا لا حاجة اليه بحال بل

المعرفة ثم اضروهم بكل أحد في كل حال أو خطو إلى المعرفة وإن كانت ضرورية في حق أهل القطر السليم فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر والانتباه فيدبستغنى عنه في حال وجع يحتاج إليه في حال وكذلك الحدود وقصبتها الحاجة إليها تدبستغنى عنها أخرى كالحدود القطبية والدرجة قد يحتاج إليها أثار وقد دبستغنى عنها أخرى وهذا أثار وكذلك كون العلم ضروريا ونظريا والاعتقاد قطعا وعلما أمور راجعة فقد يكون الشيء قطعا عند شخص وفي حال وهو عند آخر وفي حال أخرى مجهول فضلا عن أن يكون مطلقا وقد يكون الشيء ضروريا للشخص وفي حال ونظريا للشخص آخر وفي حال أخرى وأما ما أخبر به الرسول فإنه حق في نفسه لا يختلف باختلاف عقائد الناس وأحوالهم فهو الحق الذي لا يقبل النقيض ولهذا كل معارضة فهو باطل مطلقا ومن هنا يتبين أن الذين بنوا أمورهم على مقدمات اما ضرورية أو نظرية أو قطعية أو راجعة بنوها على أمور تقبل النفي والافتقار القلوب بيد الله يقبلها كيف يشاء وأما ما جاء به الرسول فهو حق لا يقبل التمييز بحال فهو على الله عليه وسلم صحيح بالحق كما قال أهل الجنة لما دخلوها الجنة الذي هذا لأنه إذا كانت تسمى لولا أن هذا الله لقد جاءت رسول ربنا بالحق وقد قال تعالى أنارسلناك بالحق بشيرا ونذيرا (١) وداعيا إلى الله بأذنه وسراجا منيرا وقال تعالى ألم يعلموا أنهم لو لم يعرفوا رسولهم فهمه منكرون (٢١٨) ألم يقولوا إنه جنس قبل جاءهم بالحق وأكثروا الحق كارهون وأتبع الحق

يعلم علماء ضرورياته أنه لا يمكن بين المسلمين خصاصة بين الطائفتين في إمامة الثلاثة فضلا عن قتال
وكذلك على أن يتحاشم طائفتان في أن غيره أحق بالإمامة منه وإن كان بعض الناس كارهوا الولاية
أحدمن الأربعة فهذا لا بد منه فإن من الناس من كان كارهًا لنسبة محمد صلى الله عليه وسلم
فكيف لا يكون فيهم من يكره إمامة بعض الخلفاء لكن لا يمكن بين الطوائف نزاع ظاهر في ذلك
بأنقول فضلا عن السيف كما بين أهل العلم نزاع في مقالات معروفة بينهم في المسائل العلمية
والعقائد العلمية وقد تجتمع طائفتان فينتازعون ويشاطرون في بعض المسائل والخلفاء الأربعة
لا يمكن على عدهم طائفتان يظهر بينهم التراجع لافي تقدير أي بكر على من بعده وصحة إمامته ولا
في أن علمًا مقدمه بعده ولا أوليس في الخصامة من هو أفضل منه ولا تنازع طائفة من المسلمين بعد
خلفاء عثمان في أنه ليس في جيش على أفضل منه في فضل طائفة معروفة عليه طائفة والذين يرفضون
أن يفضل عليه معاوية فإن قالوا جميع ذلك النسبة عرضت لهم فكم يمكن القتال له لعل أن غيره
أفضل منه ولأنه الأمام منه ولم يتم فقط طائفة والذين يرفضون الأمام ولا يبايعوا أحد على ذلك وعلى
بايعه كثير من المسلمين وأكرههم بالدين على أنه أمير المؤمنين ولم يبايع طائفة والذين يرفضون أحد في ذلك
ولا طلب أحد منهما ذلك ولعل على نفسه وأنهم راضى الله عنهما كانا أفضل وأجل قدرا من أن
يقع لئلا ذلك وكذلك معاوية لم يبايعه أحد إمامات عثمان على الإمامة ولا حين كان مقاتل علنا

أهواهم فلصدت السموات
والارض ومن قبين بل آيتناهم
بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون
وقال تعالى الذين كفروا وصدوا
عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين
آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما
نزل على محمد وهو الحق من ربهم
كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك
بان الذين كفروا اتبعوا الباطل
وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من
ربهم كذلك يض الله للناس
أمثالهم ومثل هذا كثير فالرسول
صلى الله عليه وسلم يخبر بالحق ويقيم
عليه الأدلة العقلية البرهانية
الموصلة إلى معرفته كالآفة

العقوبة وهي الامثال المضروبة قال تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فلأي امة كثر الناس

الأكفورا وقال تعالى ولقد ضربت في هذا القرآن للناس من كل مثل وكان الإنسان أكثر شئ جحدا لى قوله تعالى ويجادل الذين كفروا
ببإضاح ليدحضوا له الحق ويتخذوا آياتى وما أنشروا عزوا ومن أظلم ممن ذكر آياتى به وأعرض عنها ونسى ما قدمت بآءاءنا جعلنا
على قلوبهم أكنة أن يفقهوه فى آآهم وقرأهم نعم إلى عهدى فمن هتوا والادأوا وقال تعالى ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن
من كل مثل لعلمهم يتذكرون وعوضه سبحانه على له رضاء يكون تعفوا ولا يؤتم عمل الاجتهاد بالحق وأحسن تفسير او هذا
مبسوط فى غير هذا الموضع والمفسر قد ذكر طريقة شرعية تستعين الخبر بالحق والعرف. لاطرق الموصلة إلى النافعة للخلق وأما
الكلام على كل ما يخص رب كره من سامع شئ "توسف" فلهذا لا يمكن ان يبينه خطاب على وجه التفصيل والعلوم
الغريبة هو بآءه منهم همة فمفرد قوله "توسف" وقد يعرض من غير ضافى الحق بأطلا كفى البدن اذا فسد أو مرض

فانه بعد الخلق اوى والواحد اثنين فهذا اصابع عاين بل مرضه والقرآن فيه شفاها على الصدوق من الامراض والتي صلى الله عليه وسلم علم ان وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس والله معلوم الصادق الضرورة فامر عند وروده بالاستعانة بخلقه منه والالتزام به كافي للصحيح واللفظ السليم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يتسألون حتى يقال هذا الله خلق الخلق من خلق الله فمن ذلك شيئا فليقل أنت بالله وفي لفظنا بأن الشيطان أحدكم فيقول من خلق السما من خلق الأرض فيقول الله وزاد فليقل أنت بالله ورسوله وفي آخر يقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك هاذ ابلغ ذلك فليست بعد بالله وليته هذا اللفظ الضاري ونحوه في مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الصخر وجب ان امسك لا يزالون يقولون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق من خلق الله سبحانه وفي الضاري عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يروح الناس يتسألون هذا الله خالق كل شيء من خلق الله وقد سئل بعض السالكين طريقة هؤلاء كثر اراي ونحوه فقل له لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عنده هذا الوسواس بالبرهان المبين لقصد التسلسل والدور بل أمر بالاستعانة بأجانب بان مثل هذا مثل من عرض له كلب ينبع عليه ليؤذيه ويقطع طريقة فارتضى به بمصاواته يطلب من صاحب الكلب أن يزرجه قال فالبرهان هو الطريق الاول وفيه صعوبة والاستعانة بالله هو الثاني وهو أسهل واعترض بعضهم على هذا الجواب بان هذا يقتضي أن طريقة البرهان أقوى أو كمل وليس الامر كذلك بل طريقة الاستعانة كمل وأقوى فان دفع الله للوسواس عن القلب أكمل (٢١٩) من دفع الانسان ذلك عن نفسه فيقال

السؤال باطل وكل من جوابه متين على الباطل فهو باطل وذلك ان هذا الكلام مبني على ان هذه الاسئلة الواردة على النفس تندفع بطريقين أحدهما البرهان والآخر الاستعانة وان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستعانة وان المبين لقصد الدور والتسلسل قطعه بطريق البرهان وان طريقة البرهان تقطع الاسئلة الواردة على النفس بدون ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بطريقة البرهان وهذا خطأ من وجوه بل النبي صلى الله عليه وسلم بطريق الاستعانة بالبرهان حيث

بأدبه أحد على الإمامة ولا أنسى بأمر المؤمنين ولا أسماء أحد بذلك ولاد هي معاوية ولا بد قبل حكم المحكمين وعلى يسي نفسه أمر المؤمنين في مدة خلافتهم والسلون معه بسمونه أمر المؤمنين ولكن الذين قاتلوه مع معاوية ما كانوا يقرنونه بذلك ولا دخوا في طاعته مع اعتراضهم بأنه ليس في القوم أفضل منه ولكن ادعوا ما ارفع عنهم من طاعته ومع ذلك فلم يحاربوه ولا دعوا أصحابه الى أن يبايع معاوية ولا قالوا أنت وان كنت أفضل من معاوية ولكن معاوية لا أحق بالإمامة منك فعملك أن تبعه ولا قالوا أنت وان كنت أفضل من معاوية ولكن معاوية لا أحق بالإمامة منك أبي بكر وعمر وعثمان ولكن كانت المصلحة الدينية تقتضي خلافة هؤلاء لانه كان في نفوس كثير من المسلمين نفور عن علي بسبب من قلته من أقاربهم فكانت الكلمة تنفق على طاعته فجاز تولية الفضول لاجل ذلك فهذا القول بقوله كثير من خيار الشيعة وهم الذين ظنوا أن عليا كان أفضل وعلموا أن خلافة أبي بكر وعمر حق لا يمكن الطعن فيها فجمعوا بين هذا وهذا بهذا الوجه وهو لا عذر لهم أن يجمعوا ما لم يظنوها تنقض فضل علي عليهم كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الأمة بكون الصواب مع أحد القولين ولكن الآخر من معهم متغولات ظنوها صدقوا ولم يكن لهم خبرة بانها كذب ومعهم من الآيات والاحاديث الصحيحة تأويلات ظنوها مرادة ومن النص ولم تكن كذلك ومعهم نوع من القياس والرأي ظنوه حقا وهو باطل فهذا

يؤمر بها ودل على مجامع البراهين التي ترجع اليها غاية نظر النظار ودل من انبراهين على ما هو فوق استنباط النظار والذي أمر به في دفع هذا الوسواس ليس هو الاستعانة فقط بل أمر بالاعيان وأمر بالاستعانة وأمر بالانتهاء ولا طريق الى النيل المطلوبين من الحاجة والسعادة الاعيان أمر به لا طريق غير ذلك وبيان ذلك من وجوه أحدها أن يقال البرهان الذي ينال بانتزاعه العلم لا بد أن ينتهي الى مقدمات ضرورية فطرية فإن كل علم ليس ضروري لا بد أن ينتهي الى علم ضروري اذا المقدمات النظرية لو أثبتت بمقدمات نظرية فداها لزوم الدور الخلق أو تسلسل في المؤثرات في محل له ابتداء وكلاهما باطل بالضرورة واتفاق العالمين وجوه فان العلم النظري الكسبي هو ما يحصل بالنظر في مقدمات معاوية بدون النظر اذ لو كانت تلك المقدمات ايضا نظرية لتوقف على غيرها فينزل تسلسل العلوم النظرية في الانسان والا انسان حادث كائن بعد أن لم يكن والعالم الحاصل في قلبه حادث فهو لم يحصل في قلبه علم الا بعد علم قبله لزم ان لا يحصل في قلبه علم ابتداء فلا بد من علوم يهديه أولية ينتهها الله في قلبه وغاية البرهان أن ينتهي اليها ثم تلك العلوم الضرورية قد يضرر فيها

شبهات و بطلان شبهات السوفسطائية في العلوم الحسية والدينية كالشبهات التي أوردها الأرسطى في أول محله . وقد تكلمنا على غير هذا الموضوع والشبهات القادحة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها بالبرهان لان عامة البرهان ان ينتهي اليها فاذا وقع الشك فيها انقطع طريق النظر والبحث . ولهذا كان من أكرار العلوم الحسية والضرورة في لم ينظر بل ادا كان باحدا معتادا عقيب حتى يعرف بالحق وان كان عالما بالمتبادر من حله أو عطفه ليعزم عن فهم تلك العلوم واما القول فكأنه يبالغ بما يوجب حصول شروط العلم واتخاذ مواقفه فلان يعزم عن ذلك احد ادى طبيعته على الاندابة الطبيعة أو بالتداعى والرق والتوجه ونحو ذلك والأثر . ولهذا اتفق اقله على ان كل شبهة تعرض لنا في العلم بالبرهان وانظر الاستدلال وانما مخاطب بالبرهان ولتنظر والاستدلال من كانت عنده مقدمات علمية ركان عن يمينه ان ينظر فيها خبايا هذه العلم بغيرها في لم يكن عنده مقدمات علمية أو لم يكن قادرا على النظر فيمكن عنده من النظر والاستدلال . واذن هذه القسوسة والشبهات القادحة في العلوم الضرورية لا تزال بالبرهان بل هي مكر العبد ونظر اذاد ورودها على قلبه . وقد غلبه الرغاس حتى يعجز عن دفعه عن تمسكه كجهيز عن حل الشبهة السوفسطائية وهذا يزول بالاستعانة بالله فان الله هو الذي يعيد العبد ويحيي من الشبهات المضلة والشهوات المغوية ولهذا أمر العبد ان يستبد به في كل صلاة فيقول اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وفي الحديث الاي الصبح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى (٢٣٠) عن ربه تبارك وتعالى يا عبادي كلكم ضال الا من هديت فاستهدوني

أهدكم وقال تعالى وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وإن على وجهه خزائن الشيطان رفغ - فاستعذ بالله - فسمع عليه وقال تعالى وما يدخلني من الشيطان فزعف عنه - فله أنه هو الجمع اعلم وفي بعض النسخ عن سليمان بن عبد الملك سب رجلا عند أبي علي عليه السلام ورجل آخر قد علمه بغير وجهه فقال أبي علي عليه السلام فلا علم لك قالوا فليذهب عنه أعو - فنه من الشيطان الرجيم وقرأه تعالى في بعض النسخ يستعين من الشيطان الرجيم

وہ انہیں انگریزوں کے لئے دیکھ رہے تھے۔ انہیں دیکھ کر انہیں ہنس دیا۔ انہیں دیکھ کر انہیں ہنس دیا۔

[illegible]

حدث واول كل شيء حتى تنتهي الى العاقبة والنتهي وقد قال الله تعالى وان الحديد المنتهي وفي الله الماتور الذي ذكره مات
 في الموطا حسبي الله وكفى سمع الله ان الله نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في رواية ليس وراء الله منتهي فذا وصل المبدأ غاية الغايات ونهاية
 الهيات وجب وقوفه فلذا طلب بعد ذلك شيئا آخر وجب ان ينتهي فالمراد ان ينتهي اذ كل طالب وعمر يدق لابلته من مطلوب وممر ادينته انه
 وسواس التسلسل كما يؤمر كل من حصل نهاية المطلوب بغاية المراد ان ينتهي اذ كل طالب وعمر يدق لابلته من مطلوب وممر ادينته انه
 وانما وجب انتهاء لانه من المعلوم بالعالم الضروري القطري لكل من سات فطرته من بني آدم ان السؤال فسدناه متع ان يكون الخلق كل
 مخلوق خالق فانه لو كانه خالق لكان مخلوقا ولم يكن خالقا لكل مخلوق في كل ان يكون من جملة المخلوقات والمخلوقات كلها لا يسلم من خلق
 وهذا معلوم بالقطرة وان لم يختر ببال العبد قطع الدورو التسلسل فان وجود المخلوقات كلها بدون خالق معلوم بالاستماع بالضرورة واذا
 فلما جتمع وجود الهديات كلها بدون محدث كان هذا امتنعنا لا فان كل مخلوق محدث فاذا كان كل محدث لا بد له من محدث فكل
 مخلوق لا بد له من خالق اولي وكذلك اذا قلنا ان كل ما لا بد له من واجب فلما كان بطلان هذا السؤال معلوما بالقطرة والضرورة امر
 التي صلى الله عليه وسلم ان ينتهي عنه كما يؤمر ان ينتهي عن كل ما يعلم فساد من الاسئلة الفاسدة التي يعلم فسادها كالقول قبل متى حدث الله
 اومتي عوت ونحو ذلك وهذا مما يحسن ان سؤال السائل ان كان ربنا في حديث أي روزن لم يكن هذا السؤال فاسدا عنده صلى الله عليه
 وسلم كسؤال السائل من خلق الله فانه لا بد منه السائل عن ذلك ولا امره بالاستعانة بل النبي صلى الله عليه وسلم سأل بذلك تغير واحد فقال له
 أين الله وهو منزه ان يسأل سؤال الفاسد اومع الجواب عن ذلك وهو منزه ان يقر على (٢٢١) جواب فاسد ولما سئل عن ذلك اجاب فكان

سائله تارة ويحييها عنه أخرى ولو
 كان المقصود مجرد التمييز بين الرب
 والصانع مع الرسول أبالسؤال
 والجواب وسدان لكان في دسولة
 انحصار ما يغني غيرة الرسول عن
 الاسئلة الفاسدة فكيف يكون
 الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك
 يمكن ان يقول من ربنا من تعبد
 كما كان خفيين الخرافا يا حسيين
 كمن لم يسمع من عبد - - -
 سئل في الارض ووجد في اسماء
 قاتل في اي يد غنم ورسلك
 قاتل الذي في اسماء فقيل اسلم
 حتى عذر كل من يغفل ان ينها

عنه اهل لم يكن معه نص من النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان ديارا كثر الصحابة لم يوافقوه على
 هذا القتال بل كثر الصحابة لم يقاتلوا الا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء كسعد بن ابوقاص وابن عمر
 واسامة بن زيد وعبد بن مسعود والسابقين الاولين المهاجرين والانصار والذين
 اتبعوهم باحسان مع انهم معقلون على حبسونه والوثة ويقدمونه على من سواه ولا يرون ان
 احدا احق بالامامة منه في زمانه لكن لم يوافقوه في رأي في القتال وكان معهم صوص معوها
 من النبي صلى الله عليه وسلم تذهبهم على ان ترك القتال والدخول في الفتنة خسر من القتال وهما
 ما يقتضي الهوى عن ذلك والا تار بذلك كثيرة معروفة واما معاوية فلم يقاتل معه من السابقين
 الاولين المشهورين احدا بل كان مع علي بعض السابقين ولم يكن مع معاوية احدا كثرهم
 اغتزلوا الفتنة وقتل كان مع معاوية بعض السابقين الاولين وان قاتل عمار بن ياسر هو رادية
 وكان من تابع تحت الشجرة وهم السابقون الاولون ذكر ذلك ابن خزم وغيره والمقصود ان عليا
 يقاتله احد على امامة غيره ولا يدعاه الى ان يكون تحت ولاية غيره ثم انه لما رعت المصاحف
 ودعوا الى التحكيم واتفقوا على ذلك واجهوا في العام القابل واتفق الحكمان على عزل علي معاوية

فلما أسلم سلمه على الدعوة فقال قل اللهم ايمى رشدي وفي شرفي راء - - - (الثاني) كمن جنى ثماره
 وسلم ثم العدا ببول آمنت بالله وفي رواية ورويه - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 الرسوا في الفسد ولما كان الشيط بدع كرامة يوسوس عند هفلة عند ذكر كرامته - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 فوادا ان آدم قال ذكر الله خنس وانطوس الاختفاء لمخاض و - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 وسئل بعض طرق المدينة ورجب فالتفت منه وقل تخفست منه زن وهو - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 يقاتله لا يقاتل الخنس منه واعيا تخنس الانسان من بينه وفيه - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 ويصعب بحسب راداعه بعدد كرامته و - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 هذه القول اعلم بذكر كرامته بعباد من ارسس - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 لكثير من الناس في العباد حتى يسلكه كبره كبره في سعة جود و - - - من باب دفع - - - من باب دفع - - -
 او يغفله فيسلكه في عوفه الحسبه صرورية وتكون غسل عضو من يشهد ببصره وتكون سكاك شكير زبانه من يغفله بقبه

وأي حاشية وأمثالها هو مثل أي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأي المالكي الجويني والقاضي أبي يعلى وأي الوفا من عقل وأمثالهم
وأما بقية أهل المنطق ودعواهم أن الحد ذاته مقصوده التعريف بالحقيقة وإن الحقيقة مؤلفة من الصفات الذاتية الداخلة في الحدود
وهي الجنس والفصل وتقسيمها له. فثبت اللازمة للموصوف في الداخل في الحقيقة وخارجها عرضي وجعل العرضي الخارج ج عنها
اللازم على نوعين لازم للماهية ولا لزوم لوجود الماهية وبناءهم ذلك على أن ماهيات الأشياء التي هي حقائقها ثابتة في الخارج وهي مقابلة
لوجودات المعينة الثابتة في الخارج وإن الله. فثبت الذاتية فكان مقدم على الموصوف في الذهن والخارج وتكون أجزاها صفة
لحقيقة الموصوف في الوجودين الذهني والخارجي فهذا ونحوه خطأ عند جماهير العقلاء من نظار الإسلام وغيرهم بل الذي عليه نظار
الإسلام أن الصفات تنقسم إلى لازمة للموصوف لا تفرقه إلا بحد ذاته وإلى عارضة يمكن مقارنتها له مع بقاها ذات وهذه اللازمة منها
ما هو لازم للجنس دون نوعه ومنها ما هو لازم لنوعه أو جنسه وأما تقسيم اللازمة إلى ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي إلى لازم للماهية
ولا لزوم الوجود وغير لازم بل عارض فهذا خطأ عند نظار الإسلام وغيرهم بل طائفة من نظار الإسلام قسموا اللازم إلى ذاتي ومعنوي
وعنوا بالصفات الذاتية ما لا يمكن تصور الذات مع عدمه وعنوا

(٢٢٣)

وفي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص كان سعد بن أبي وقاص في أبيه فجاد به عمر فلما
راه سعد فقال أعود بالله من شر هذا الركب قتل فقال له أنزلت في البلب وغنمك وتركك الناس
يتنازعون في الملك بينهم فغضب سعد وقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول أن الله يحب العبد التقي الخفي وابنه عر هذا كان يحب الرياسة ولو حصلت على
الوجه المذموم ولهذا ما ولي ولاية وقيل له لا تولي حتى تتولى قتال الحسين وأصحابه كان هو
أمير تلك السرية وأما سعد رضي الله عنه فكان بحجاب الدعوة وكان مسددا في زمنه وهو الذي فتح
العراق وكسر جنود كسرى وكان يعلم أنه لا دين وقوع فتنة بين المسلمين وفي صحيح مسلم عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت ربي أن لا يجعل أمتي بسنة عامة فأعطاها وأبانه أن
لا يسلط عليهم عدوهم غيرهم فاستدع بختهم فأعطاهم وأبانه أن لا يجعل أمتهم بينهم فغضبها
والمقصود أن العصابة رضوان الله عليهم لم يقتلوا ولا دخلوا في فاعندهم قواعد الإسلام أصلا
ولم يحتلوا في شيء من قواعد الإسلام لا في الصفات ولا في القدر ولا في الأحكام ولا مسائل
الإمامة لم يحتلوا في ذلك الاختصاص بالأقوال فضلا عن الاقتتال بالسيف بل كانوا مبنيين لصفات
الله التي أخبر بها عن نفسه نافين عنها غلبها صفات المخلوقين مبنيين للقدر كما أخبر الله به ورسوله
مبنيين للأمر والهي والوعد والوعيد مبنيين لحكمة الله في خلقه وأمره مبنيين لقدرة العبد

كلام ليس هذا موضع بسطه فافهم لم يعنوا بالذات ما يلزم الذات أن الجميع لازم للذات ولعنوا بالذات المقوم للذات بسطه لا المنطقين
فإن هؤلاء ليس عندهم في الذات ما هو مذهب من الصفات كالجنس والفصل ولا يقسمون الصفات المقوم داخل في الماهية وجزء
منها أو عرضي خارجها ليس مقوم بل هذا التقسيم عندهم وعندهم جهول العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الأمر أن التفرق بين الذاتي
المقوم واللازم الخارج تفرق بين ما لا يعود إلا إلى مجرد تحكيك نفس التفرق بين التماثلين كما يبدى بطق موضعه ولهذا يعترف حدائق
أئمة أهل المنطق كبن سينا وأبي البركات صاحب المعتمد وغيره. نه لا يمكن ذكر فرق معددين هذا رخصا وإن كان سببا لثلاثة فروق مع
اعترافه بثمة ليس واحد منها صحيحا أو غير صحيح أو بركات على ما ذكره ابن سينا بن سينا فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم وهو
البركات لما كان معتبرا بالذات كرامة اثنين لا يتقاربان ولا يمتص لهما كما يفعله غيرهم مثل ابن سينا وأما الله تعالى أن ما ذكره أرسطو
وأصحابه في هذا الموضوع مما تعرق صحته ولا منفعة وغيره في البركات بين فساد وتناقضه وصف ناس من مستغاث في المذهب على أهل المنطق
كما سلف أبوهم وأن المعنوي والقاضي أبو بكر بن حرب وغيرهم هؤلاء سلكوا من يفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية ثم
أصح نظرا من هؤلاء المنطقين وهم يذكرون ما ذكره غيرهم من تفرق في المقوم تفرقهم في تفرق المسقيين بن تفرقهم يعود

والآن نرى في هذه الصفات انما هي صفات لا يمكن تصورها الا بتصور صفات اخرى، فصفات الصفات الصفات، وما يمكن تصور الذات مع تصور عددها كالحيثية العلم والقدرة، فانه يمكن تصور الذات مع في هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع في كونها قائم بالانفس وموجود في ذلك لا يمكن ذلك مع في كونها قديمة عند اكثرهم وان كلاب والاشعري في احد قوليه جعل القديم كالعلم والمعرفة والبقا فيه نزاع بين الاشعري ومن اتبعه كابي علي بن ابي موسي ومثله وبين القاضي ابي بكر ومن اتبعه كالقاضي ابي يعلى ومثله وهؤلاء ايضا صر بهم ياصلون غلوهم لا يمكن تصور الذات مع في تلك الصفة يقال لهم لفظ التصور يحمل برأيه تصور ما هو الشعور بالتصور من طريق الوجود ورباب التصورات ثم ومن تصور الاوقفة تصور اتمته ومن هذا دخل الباحث على هؤلاء المنطقيين القائلين وعلى هؤلاء ان عنوانه التصورات انما هي ذات ثابتة في الخارج التي لها صفات لازمة لها فلهذا لا يمكن تصور ما على علمه مع في هذه الصفات فاذا اعني الماهية ما يتصوره المتصور في ذهنه فها ايزيد ويتصنح بحسب تصور الاذهان وان عنوانه ما في الخارج فلا يوجد حتى بدون جميع اوارمه وان اعني ذلك انه لا يمكن تصور ما يوجد مع في هذه الصفات فهذا برأيه علمهم فها جاعل لوذا بائشمل كونه قائم بنفسه وكوه قديما وهؤلاء فاه قد تصور الذات (٢٣٤)

واكن ضامه في نفسها كاسن نفى
انبيهه را علم والقدره كان ضالا في
صها را ذا قيل ليكن وجوده اعمل
من ذت له بنسب وعه قيل
وكن النفس ذات حبه عالمه قدوره
وا على هذه يمكن احصاء عقلاء
در صور كونها فاعلامه انتبه
هـ له تقبل هذا تصوير باطل
وتصورات الباطله تصبها
فتبينه كن ضامه آخره بنسب
كونه واحده مع عدمه
فان غسرو ذا عائد في اعتناء
المصدقين لا اى حقاق موجوده
في الخارج كن غفرانه عتبه
لنراقه تقاسم حسن من هه

[illegible]

[illegible]

الخاص باليس في لفظ الانسان
فقال وكذلك في لفظ النامي
الذلة على النمو باللفظ الخاص
بالمالي في لفظ الحيوان وأنتم
الاولون ذلك وكذلك لفظ
الحساس والمتصل بالارادة فعلم
أن كلامهم لا يرجع الى حقيقة
موجودة معقولة وأتباعهم جمع الى
بمجرد وضع واصطلاح وتحكم
واعتراف ذهني وهذا مبسوط
في موضعه وكذلك الذين فرغوا من
الصفات الذاتية بين المعنوية
اللازمة لذاتهن الكلامية
وأتباعهم يعدون تعريفهم الموضوع
واصطلاح وتحكم واعتبارات
ذهنية لا الى حقيقة ثابتة في الخارج

[illegible]

(۲۹ - منہاج ثالث)

(٢٩ - منهاج ثالث) ولهذا يضطررون في الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية . فهذا يقول ان مقدم بقدره سابق ببقائه وهذا ينازع في هذا وفي هذا الثاني يقول هو عالم بانه قادر بذاته كما يقرون هؤلاء بان بقاءه مقدم بانه . واداراد ان يسلط أن حمله من لوازم ذاته لا يشترط الى شيء آخر فقد أحب . وان اراد انه يمكن كونه حيا عالما قادرا دون حياة وعلم وقدره فعدا خطأ واداه حقيقة نهاي الثالث المستلزمة لهذه المعاني تفقد وجودها بدون هذه المعاني تفقد باطل لاحقة له وجود ذات متعكة عن جميع الصفات انما يمكن تقديره في الاذهان لافي الاعيان وهذه الامور مسبوقة في موضعها والقصور ذات التعريف بالحدود والتعريف بالادلة قد تضمن ابضاح الشيء عاها حتى منه وقد يكون الخفاء وظهور من الامور ان نسبة الانعكاسية فقد يتفتح لبعض الناس . ولا انسان في بعض الاحوال بالانصاع لغير ما به في وقت آخر فينتفع حينئذ شيء من الحدود والادلة لا يتبع هائي وقت آخر وكلما كانت حاجة الناس الى معرفة الشيء ودركه اشدوا اكثر كانت معرفتهم وذكركه اعظموا اكثر وكانت طرق معرفته اكثر واظهر وكانت الاسماء المعرفة اكثر وكانت على معانيه ابل فاعلوق التي تصوره . الناس ويعبرون عنه اكثر من غير تحمله من الاسماء والصفات عندهم بالنس لغيره

(۱) قوله أنها لما يتصور الخ كذا في الأصل وأهل في الأصل من صاحب فر كسه معصه

فلا سموا الالهة والنجو والسيف ونحو ذلك فكل من هذه المسماة في القصة من الاسماء اعماء كثيرة وهذا الاسم يدل على معنى لا يدل عليه الاخر كما يقولون حارم ومهندوا بيض وبتاروم ذلك اسماء الرسول صلى الله عليه وسلم واسماء القرآن قال النبي صلى الله عليه وسلم في خمسة اسماء انما سموا انا واحدا والآخر الذي سموا الله الكفروا بالخالق الذي يحشر الناس على قدمي وانا العاقب وقال انا الفصول القتال انا الذي الرحمة انا الذي المعجزة ومن اسماء المزملة والمدن والرسول والتي ومن اسماء القرآن والفرقان والتزويل والكتاب والهدى والنور والشفا والبيان وغير ذلك ولما كانت طلبة التنفوس الى المعرفة زجها اعظم الحاجات كانت طرق معرفتهم بها اعظم من طرق معرفة ماسوا وكان ذكرهم لاسمائه اعظم من ذكرهم لاسماء مساواه وله سبحانه في كل لغة اسماء وله في اللغة العربية اسماء كثيرة والصواب الذي عليه جمهور العلماء ان قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تسعة وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة معناه ان من احصى التسعة والتسعين من اسمائه دخل الجنة ليس مراده انه ليس له الا تسعة وتسعون اسما فانه في الحديث الاخر الذي رواه احمد وابو حاتم في مصححه اسما لكل اسم هو في حبيته بنفسه او ازلته في كتابك او علمه او احل من خلقك او استأثر به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبهم

(٢٣٦)

عليه وسلم كان يقول في صوره اللهم اني اعدو ذرئك من مضطك وبغضائك من عقوبتك وبلذتك لا احصي ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك فاخبرناه صلى الله عليه وسلم لايحصى ثناء عليه ولو احصى جميع اسمائه لاحصى صفاته كلها فكان يحصى الثناء عليه لان صفاته انما يغربها باسمائه

(فصل) ولما كانت طرق معرفة الله والافراد به كثيرة متنوعة صار لكل طائفة من المذاهب سلكا طريقا الى اثبات معرفته وظن من يظن انه لا طريق الا بتلك وهذا غلط محض وهو قوبل بالعلم انه من ان نلانس ان لا يمكن المعرفة

فلم يكن ما وقع قد حاق بخلافه الثلاثة مثل القصة التي وقعت بين ابن الزبير وبين يزيد بن مهران وابنه وهؤلاء كلهم كانوا متعقبن على موالاة عثمان وقتال من قاله فضلا عن ابي بكر وعمر وكذلك القصة التي وقعت بين يزيد واهل المدينة فتنة الحرة فلما كانت من بعض اهل المدينة اصحاب السلطان من بني امية واصحاب يزيد لم تكن لاجل ابي بكر وعمر اصلاب كل من بالمدينة والشام من الطائفتين متعقبن على ابي بكر وعمر والحسين رضي الله عنه لما خرج الى الكوفة انما كان يطلب الولاية مكان يزيد لم يكن يقاتل على خلافة ابي بكر وعمر وكذلك الذين قتلوه لم يكن هوجين قتل طالبا لولاية ولا كان معه جيش يقاتل به وانما كان قد رجع منصرفا وطلب ان يرادى يزيد بن عبد الله وان يرد الحرة بالمدينة وان يسير الى التفرغ عنه او تلك الظلمة من الثلاثة حتى يستأمر لهم فلم يقتل رضي الله عنه وهو يقاتل على ولاية بل قتل وهو يطلب الدفع عن نفسه فلا يؤسر ويظل والحسن اخوه قد كانت معه الجيوش انظمة ومع هذا فقد نزل عن الامر وطلب الى معاوية وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اتفق عليه بذلك وقال ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ثم لما قتل الحسين قام من يطلب بدله مع احتشاش من بني عبد الله في وقتوا عبيد الله من زياد ثم لما قدم مصعب بن الزبير قتل احتشاشه كذبوا في ابيهم وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سيكون من نفي

الاجد الطريق وان هذا في عام لا يعلم خبره وقد لا يمكن دليل يدل عليه وليس مع ان في دليل يدل على كذا هذا ان في الموجودين على ان يعرف طريقة اخرى وان عاب عابهم في باطله من ادبيات وغيره لا يتسائل من عموم الخلق عرفوه دون تلك الصريحية في هذا على ما يهتدي من طرق غير خفية وعما على ما ياتي وان اطلق تنوع تارة تنوع اصل الحديث وتارة برهنة متعقبة يستعني ثم كبره في استدل لم يكن وهذا بخلافه بالآيات وهذا استدلال بحدوث الذوات وهذه محدث صفة وهذه محدث مسمى وهذه محدث وصف وهذه محدث فصول لا يمكن ان يعلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبر عنه بمسمى اجسم وجواهر واصدرة تركب من ذلك من اجارات وآخرون يستدلون بحدوث مقامه بالحوادث ويقولون كل ما قبله اخر فغير محدث وشي كل ما قبله صفة محدث والاشعة يستلكن هذه الطريق لا اعتقادهم ان الاجسام ما هو قد يتجدد بالحوادث وصفات وقدمت عليه والحوادث ليس هو مستلزما لكونه محدثا بل وليس ذلك مستلزما عنه بكونه محدثا بل قد يكون محدثا بغيره كذا في كلام كاشف المشية والكرامية وغيرهم بل ولا سلكها من لا متوهمها كتمسك في موضعه وبسبب حركته كذا في كلام ابن زكوا لم يقام قول الفلاسفة وقول اسلافهم المتكلمين

كالارز والامدى والطوبى وشعوبهم بل سلكوا طريقة ابن سينا التى ذكرها فى اثبات واجب الوجود وطريقة ابن مينا بل سلكها سلفه
 الفلاسفة كاربسطو واصحابه بل ولا سلكها باجهاير الفلاسفة بل كثيرين الفلاسفة ساروا عنه فى كيفية قيام الحوادث والصفات بذات
 واجب الوجود ويقولون انه تقوم به الصفات والارادات وان كونه واجبا بنفسه لا شافى ذلك لا يتبقى عندهم جميعا كونه قديما ولكن
 ابن سينا واتباعه لما ساروا الى الهمجية فى تفى الصفات وشاركوا سلفهم الدهرية فى القول بقدم العالم سلكوا فى اثبات العالين طرقا غير
 طريقة سلفه المشايخ كاربسطو واتباعه الذين اثبتوا العلة الاولى بحركة القلوب الارادية وانها تتحرك كبحر كما كبركة المشوق لعلته وهو
 يحرك القلوب المتشبهة بالعلة الاولى فعدل ابن سينا عن تلك الطريقة الى هذه الطريقة التى سلكها من طريقة اهل الكلام الذين يجمعون
 بالحدث على المحدث وهو لا يقول بحدوث العالم بفعل طريقة الاستدلال بالممكن على الواجب ورأى اولئك المتكلمين قصورا الوجود الى
 قديم ومحدث فقصمه الى واجب وممكن واثبت الواجب بهذا الطريق ولكن هذا سماعى ان القديم يمكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم
 وهذا ما خالفه فيجهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى انه هو تناقض فى ذلك فوافق سلفه وجمع العقلاء ومصرح بان
 الممكن لا يكون الا ما يقبل الوجود والعدم ثم تناقض هنا كما قد بسط في غير هذا (٢٢٧) للموضع ونحن ننبه عليه هنا فقله

كل موجود اذا التفت اليه من حيث
 ذاته من غير الصفات الى غيره فاما ان
 يكون بحيث يجب الوجود في
 نفسه او لا يكون فلان يجب فموجود
 الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته
 وهو القىوم وان لم يجب لم يجر ان
 يقال هو مجتمع بذاته بعدما فرض
 موجودا بل ان قرن باعتبار ذاته
 شرط مثل شرط عدم علته صار
 مجتمعاً او قرن شرط وجوده صار
 واجبا واما ان يقرن بها شرط
 لاحصول علته ولا عدها بقى
 له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان
 فيكون باعتبار ذاته الشيء الذى

كذاب ومير وكان الكذاب هو الذى سعى المتخيل ولم يكن بالمتخيل والمير هو الخيالين يوسف النقي
 والفتنة الحق وقعت في زمانه فتنة ابن الاشعث خرج عليه ومعه القراء كانت بظلم وعسفه فلم يكن
 شئ من هذه لاجل خلافة ابي بكر وعمر بل كل هؤلاء كانوا متفقين على خلافة ابي بكر وعمر
 وانما كانت على ولا سلطان الوقت فاداعوا قدام نازعوه فقام معه داس وقام عليه اناش وهكذا
 كانت الدنيا التى وقعت بعدها في زمن بنى امية فان يزيد بن علي بن الحسين لما خرج في خلافة
 هشام وطلب الامر لنفسه كان ممن يتولى ابا بكر وعمر فلم يكن قتاله على قاعدة من قواعد الامامة
 التى يقولها الرافضة ولما خرج ابو مسلم وشعة بنى هاشم على بنى امية اغتافوا من كان متوليا
 في ذلك الوقت وهو من وان محمد وانصاره وما زال بنو العباس يمتحنون لخلافة العباس مقدمين
 لابي بكر وعمر وعثمان على المناصب فلم يقتل احد ممن شيعتهم ولا من شيعه بنى امية قد حافى خلافة
 الثلاثة والذين خرجوا عليهم مثل محمد بن عبد الله بن الحسن بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة
 اخراجوا من معهم على المنصور لاعلى من يتولى ابا بكر وعمر بل الذين كانوا معهما بالمدينة
 والبصرة كلهم كانوا يتولون ابا بكر وعمر فهذه امثالها الفتن الكبار التى كانت في السلف وكذلك
 لما صار عبد الرحمن الداخل الى الاساس ودامت ولايته منه طويلا لم يكن التزاع بينه وبين
 العباسيين على خلافة ابي بكر وعمر وعثمان فهذه الولايات الكبار التى كانت في الاسلام القامون

لا يجب ولا يمتنع فكل موجود اما واجب الوجود بذاته واما ممكن الوجود بحسب ذاته فيقال اما كون الموجود ينقسم الى واجب وهو
 الواجب بنفسه والى ممكن وموجود بغيره وان الموجود بغيره لابد له من موجود بنفسه فهذا كل حق وهى قضايا صادقة واما كون الممكن
 بنفسه ذاتا يعقب عليها الوجود والعدم وسامع ذلك قد تكون قد تارة وجبة بغيرها كما يقوله ابن سينا وموافقه فهذا باطل عند
 العقلاء قاطبة من الاولين والآخرين حتى عبد ابن سينا مع تناقضه والاعتراض على ذلك من وجوه احد ما قوله ان قرن باعتبار ذاته
 شرط صار معتقداً واجبا وان لم يقرن بها شرط بقى له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان يقضى ان ثبت لهذا الممكن تكون تارة
 واجبة وتارة متعقبة وهذا يقتضى تشكل ممكن قد تغير في وجوده واثباته يمكن انصافها بالوجود تارة وبالعدم اخرى وهذا باطل سواء
 اريد قول من يجعل انه نوع مشايخ المعرفة ونحوهم وفقر من يجعل الماهيات تنوع في احوالها فيغير في وجودها فيكون لا يقوله
 من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين مبسوط في غير هذا الموضع وهو لم يذكر هنا لئلا يلا على جهة ذلك ويجرد ما ذكره من
 التقسيم لا يدل على وجود الانقسام لانه متى افترق في ذلك غير مقرر بنقطة وهذا مما يسلكه امثال هؤلاء الذين اقسام
 مقدرة تقدير اذهنا لا يقعون الدليل على امكان كل من الاله لا وجوده وانما ذكره من مجرد تقدير ذلك لا يثبتون على ذلك التقدير

من حيث ذاته من غير الثبات الخبيء فلما واجب واما يمكن انما يصح اذا علم ان الموجود في الخارج له ذات يمكن ان لا يلتصق معها الا
 تخبر باليقال ان تلك الذات اما واجبة واما لا يجب واما اذا كان لا شئ في الخارج الا الموجود اما بنفسه واما
 بشيء فالوجود بغيره اذا التفت اليه من غير الثبات في غيره فلا ذاته يمكن الاتصاف بالشيء يقال انهم يمكنه قابلية الوجود والعدم بهذا
 الذي قدر له موجود بغيره اذا لم يلتصق في غيره فلاحقيقة له اصلا لا وجود ولا غيره ولا هلاك ما يكون ممكن الوجود اصلا فهذا التفسير
 لا يصح الاستدلال به الا بصدا ثبات ذات محققة في الخارج مع مقارنتها هو في الخارج من الوجود ولما لم يثبت هذا القسم كان الاستدلال
 باطلا واذا قيل فقد روي هذا في غير هذا الموضع قيل الجواب من وجهين احدهما انه قد بينا اضافي غير هذا الموضع فساد ما ذكره الثاني
 انه يتقدم ان يقره ولا ريب ان هذه المقدمة مما ينازع فيه كثير من العقلاء بل اكثروهم وهي مقدمة تحتاج الى بيان ومفلسفة
 الاشعرية كرازى والامدى

قابلة كالاشعرى وغير مستقون
 على بطلانها فكيف تكون مثل
 هذه المقدمة في اثبات واجب
 الوجود الذي وجوده اظهر واعرف
 من هذه المقدمة وهل الاستدلال
 على اقوى بالضعف الا كتحديد
 الجلي بانفي وهذا اذا كان في الحدود
 مردودا فمسمى في الالة اولي بارز
 (الوجه الثاني) ان هذا باطل على
 كل قول اما على قول نظائر السنة
 الذين يقولون بوجود كل شئ في
 انشراح عن حقيقة فقطر واما
 على قول القائلين بان المعدوم شئ
 المعرفين بالوجود "حيث فاهم
 لا يقولون ذلك لافي لعدم ولا يقويز

فها هو الخارجون على الولاة يمكن قتالهم فيها على قاعدة الامامة التي يختلف فيها اهل السنة
 والرافضة وانما دعاهم ظهر الى الرافضة وتسمى امير المؤمنين واظهر القتال على ذلك وحصل لهم
 ملك واعوان مدة ثم عبد الله الفداح الذين اقاموا بالمغرب بسند وعصر نحو مائتي سنة وهؤلاء
 باتفاق اهل العلم والدين ملاحدة ونسبهم باطل فربكن لهم بالرسول اتصال نسب في الباطن ولا
 دين وانما اظهر والنسب الكاذب واظهر والتشيع ليتوسلوا بذلك الى متابعة الشيعة اذ
 كانت اقل الطوائف عقلا ودينا وكذا هاجسها والافامر هؤلاء العبيدة للنسبين الى اسمعيل
 ابن جعفر اظهر من ان يحق على مسلم ولهذا اجمع المسلمين الذين هم مؤمنون في طوائف الشيعة
 يتبرؤون منهم فلا يدينه والامامة تكفرهم وتبرأ منهم وانما ينسب اليهم الامعية الملاحدة
 الذين فيهم من الكفر المراسي قهود والصارى كان الصباح (١) الذي خرج لهم الكين وشتر منهم
 قرامة اخرين اصحاب ابي عبد الجاني فان اولئك لم يكونوا ينتظرون دين الاسلام بالكلية بل
 قتلوا الجاني واخذوا الجرا الاسود فهدوا واملها الملاحم الفتن التي كانت في الاسلام ليس فيها
 ما وقع القتال فيه حقيقة على قاعدة الامامة التي تعيها الرافضة وان ذكر بعض الخارجين
 ببعض "الذين يدعوا في نفسه ومعهم يقتل هؤلاء من جنس سكان الجبال واهل البوادي
 والامصر اصحاب رافضة وهم طائفة قليلة منقمة من مع جهود المسلمين ليس لهم سيف

مسائل

ان الموجود تقدم ثبوته قبل الوجود واما عدمه قد ثبت وثبت انه في القديمة مرة
 لوجود الممكن لا يقولون انها تقبل الوجود والعدم في محله لا تصور عندهم ماهية مستتامة الوجود تقبل الوجود والعدم واما على قول
 متأخرى الغلاسة انهم يجدون وجود لمكانه ثم على ماهياتها فتدبث انما تحقق في حال الوجود لا يمكن تجرد هاعن
 الوجود فلا يتصور ان يكون عندهم ماهية هي نسبت قبل تجرد وهددته متعينة تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك مستتامة
 تجرد ليس قريبا احدهم اعترف ان لا شيء له وجودا مستتامة مستمرة بوجوده متعينة ان تقبل العدم وان كان
 مستتامة مستمرة مجردة عن شئ ثم يتبين بمرور زمانه مستتامة الوجود لا يمكن علمها مع بين
 التمتع رافعين على اعتبارها في الوجود والعدم يجب وجوبه في الوجود والعدم لا يمكن اعتبارها في الوجود
 وجوده اذ لا شيء له وجودا مستتامة مستمرة بوجوده مستتامة الوجود لا يمكن علمها مع بين
 باعتبار غير شئ مستتامة مستمرة بوجوده مستتامة الوجود لا يمكن علمها مع بين

بضمهم فلا يخلو عندهم من الوجود وحيثما لا السبب الموجب له فيكون له السبب الموجب له وهو من لوازمه ولازم الوجود بل لا يتبع عدمه لان عدمه لازم ويوجب عدم المزمع فلا يلزم الواجب لعدم الواجب وعدمه متمتع
فعدمه لازم متمتع فكان عدمه هذه الذات متمتعاً فلا يكون عدمه متمتعاً فان الممكن تقيض المتع وإذا كان عدمه متمتعاً لم يكن متمتعاً
(الوجه الرابع) أن يقال معلوم أن الوجود الفاعل لكانت معدومة بنفسها ولم يكن عدمه ماعول على منفصلة عنها وقوله القائل
على عدمه عدم العلم أن رآه أن عدم العلم يستلزم عدمها ويحل عليه فهذا صحيح وإن أراد أن نفس عدم العلم هو الذي جعل الماعول
معدوماً فهذه الماعول البطال بصرح العقل فإن عدم الماحض لا يكون له تأثير في شيء أصلاً ولا مالا يوجد إذا لم يوجد العرف فهو
باق على عدمه مستمر على ما كان عليه وعدمه المستمر الباقي لا يكون له شيء أصلاً وقد انكسر لكل معدوم على عدمه لازم تقدير على لا تنهاه
لان ما يقدر عدمه لا ينهاه وكل هذا باطل فإن عدمه في محض ليس بشيء أصلاً حتى يقدره على ومعلومات وإذا كان كذلك فالممكن
لا يفتقر الى المؤثر الا اذا قدر وجوده والواقع تقدير عدمه لا يفتقر الى شيء أصلاً فاذا قدر وجوده واجاباً بغيره وجوباً بقاها أزلياً لم يكن هناك
ما يقبل عدمه ولا يمكن أن يقرن بذاته شرط عدمه وهذه الاعتراض (٣٢٩) يمكن ايراد على قوله كل موجود اذا

مسأل على الجمهور حتى يقول القائل أعظم خلاف وقع بين الامتثال والامامة واسأل في
الاسلام سيف مثل ما سأل على الامامة في كل زمان وإن كان صاحب هذا القول يعنى به أنه اتما
يقتل الناس على الامامة التي هي ولاية شخص في ذلك الزمان تقوم بقاؤون معه وقوم يخرجون
عليه فهذا ليس من مذهب السنة والشيعه في شيء وليس من المعلوم ان الناس الذين دينهم واحد
وتبهم واحد اذا اقتتلا فلا بد أن يكون لهؤلاء من يقدمونه فيصالحونه متولوا ولهؤلاء من يقدمونه
فيصالحونه متولوا فيقاتل كل قوم على امر من جعلوهم امامهم لكن هؤلاء لا يقاتلون على القاعدة
الدينية من كون الامامة ثبت بالنص ولا ان خلافة الثلاثة باطل بل عامتهم لا معتقون امامية
الثلاثة ثم قد تبين ان العصاة لم يقتلوا على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان والنزاع بينهم فبين أن
خلافتهم كانت بلا سيف مسألوا أصلاً واتما كان السيف مسلولاً في خلافة علي فإن كان هذا
قد اقله القدر شخص عن كان السيف في زمانه بين الامامة وهذه حجة الشوارج وخبر أقوى من
حجة الشيعة كما أن سوفهم أقوى من سوف الشيعة ودينهم أصح وهم صادقون لا يكذبون ومع
هذا فقد ثبت بالنسبة المستفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم واتفاق اصحابه أنهم مبتدعون
مخطئون ضلال فكيف بالرأفة الذين هم بعد منهم عن العقل والعلم والدين والصدق والشجاعة
والورع وعامة خصال الخير ولم يعرف في الطوائف أعظم من سيف الشوارج ومع هذا فلم يقاتل

الفتن اليه من حيث ذاته من غير
الفتن الى غيره فهو اما واجب
واما ممكن فيقال ان قيل ما ان الذات
هي نفس الوجود المحقق في الخارج
فذلك اذا قيل ليس له حقة بدون
الموجود بنفسه فاذا انظر اليه مجرداً
عن غيره بطلت حقيقته وكان نفساً
محضاً لم يكن له حقة يلتفت
القلب اليها السنة وان قيل ان له
ذاتاً ما غيرت لوجوده فذلك الذات
سواء اقتدا مكان تحققها دون
الوجود كما يفرضه من يقول المعدوم
شيء وفرض انه لا يمكن تحققها
بدون الوجود فلي التقدير ان اذا
الفتن اليها من غير الفتن الى غيرها

لم تكن موجودة بل معدومة وان قد فرضتها موجودة فهذا جمع بين النقيضين وايضاً فهي مع عدم الفتن الى غيرها متمتعاً بالوجود
لا بآثار الوجود فاعلم وجوده اذا الفتن اليها من غير الفتن الى ما يقتضي وجوده كان متمتع الوجود سواء فرض عدمها او عدمه ولم يفرض
لا وجوده ولا عدمه فهو لا يكون موجوداً الامع ما وجدته فاذا الفتن اليه مجرداً عما وجدته امتنع وجوده وان قال انما لفرق بين الفتن
بشرط ولا وبشرط أو قال بشرط عدم الموجد ولا بشرط وجوده فانه متمتع في الأول ويمكن في الثاني قيل له هو متمتع في التبيين فاذا
أخذ لا بشرط كان متمتع الوجود وكذلك لا أخذ لا موجد فاعلم وذلك انه يمكن وجوده لا ما قبل وجوده وجوده لا ما قبل وجوده وجوده لا ما قبل وجوده
وإذا الفتن اليه لا موجد لا موجد كان وجوده متمتعاً بالمتع أعين من يكون متمتعاً بنفسه أو بغيره كما ان الوجود أعين من أن يكون
موجوداً بنفسه أو بغيره ولا امتناع لا يفتقر الى أن يفتقره شرط وهو عدمه بل اذا لم يفتقر به بسبب وجوده كان متمتعاً والعقل يعقل
امتناعه سواء ما وجدته لم يحيط به انه قرن به عدمه فله في مجرد عن الافتراق بما وجدته متمتع كما هو في الافتراق فعدم العلم متمتع
بين ذات عدم العلم لا شيء فافتراقه عدم العلم ان كان بدو محض لا يختلف حاله في تقدير عدمه هذا الافتراق وانفائه اذا قرن به
ما يقتضي وجوده والافتراق هو لفرق التفتن لوجوده متمتع معدوم وسبب هذا أن هذا الافتراق ليس هو المرجع لعدمه في نفس

فان تقسيم الوجود الى واجب وممكن هذا الاعتبة لاسانافيه فلها وصف بالامكان حال علمها لا يمكن وجودها وتوصف به في حال وجوده لانه ممكن وجودها كما يمكن عدمها (الوجه الثامن) ان قول القائل له من ذاته الامكان وان ذاته تقبل الوجود والعدم ونحو ذلك يقال له هذه الذات هي من حيث هي ذات مع قطع النظر عن وجودها كما قررتم ذلك هي واجبة او ممكنة او مستعنة فان كانت واجبة او مستعنة بطل كونها ممكنة وان كانت ممكنة فلا تكون ذاتا بالامر آخر يجعلها ذاتا كما انها لا تكون موجودة بالامر آخر يجعلها موجودة بل قاس ما ذكرناه لا يثبت كون هذا الامر لا يسبب ولا ينتق كون هذا الامر لا يسبب وهذا يفضي الى التسلسل لان القول فيما يوصف بكونه ذاتا كالقول فيما يوصف بكونه موجودا (الوجه التاسع) انه اذا كانت تلك الحقيقة والذات مستقر في كونها حقيقة وذاتا السبب فلا يسبب الا واجب الوجود واجب الوجود يمنع أن يجعلها حقيقة مع كونها معدومة فلا يجعلها ذاتا وحقيقة الامع كونها موجودة وعينها فاذا كان وجودها واجبا به حقيقة واجبة به فلا تكون قابله لعدم كما أن نفس الوجود لا يكون قابلا لعدم لما فيه من الجمع بين التخصيص (الوجه العاشر) انه اذا قدر ان واجب الوجود لم يجعل حقيقة ما هو لا تكون له حقيقة الاسباب لم يكن هنالك حقيقة تقبل الوجود والعدم (الوجه الحادي عشر) قوله كل موجود (٣٣١) اذا انتفى اليه من حيث ذاته من

غير الذات الى غير الخ يقال نحن اذا التفتنا الى السماء وغيرها من الموجودات من غير الذات الى غيرها لم نقبل الا تلك العين الموجودة فلذا قدرنا انه لا يجب لها الوجود من نفسها لم تكن موجودة الا بوجودها فخص نعلق أن الشيء اما موجود بنفسه واما موجود بغيره واذا قسم الموجود الى موجود بنفسه وموجود بغيره ومحي هذا محكما كان هذا تقسيما صحيحا وهو كقسمة الى مفعول وغير مفعول ومخلوق وغير مخلوق واما كون هذا الممكن له ذات وليس له من تلك الذات وجود ولا عدم فهذا غير معقول في شيء من

يقع من العلماء المجتهدين الذين هم دون الثمّة لا يقدح ذلك في دينهم وان قدرا أنهم يخطئون في الباطن لانهم تكلموا باحتياطهم فكيف بالخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم اجمعين واتما يعظم القول في مثل هذه الامور اهل الجهل والهوى الذين لهم غرض في فتح باب الشر على الصلبة بالكذب والبهتان وقد تولى علي بن عبد الله وصار فدا وغيره انعت حكمه ولم يعطها الاولاد فاطمة ولا من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ولا ولد العباس شيئا من ميراثه فلو كان ذلك ظلما وقدر على ازالته لكان هذا هو عليه من قتال معاوية وجوشه اقراره بقتال معاوية مع ما جرى في ذلك من الشر العظيم ولا يعطى هؤلاء قليلا من المال وامر ما هوون بكثير من واما قوله الخلاف السادس في قتال ماني الزكاة فانهم لم يوبكر واجتهد عمر في ايام خلافته فرد السبايا والاموال اليهم واطلق الميسرين فهذه من الكذب الذي لا يخفى على من عرف احوال المسلمين فان ماني الزكاة اتفق ابو بكر وعمر على قتالهم بعد أن راجعه عمر في ذلك كما في الصحيحين عن ابي هريرة عن عمر قال لا يوبكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وفي رسول الله واذ قالوا عموما مني دماهم واموالهم الابحقة وحسابهم على الله فقال ابو بكر ايقول الابحقة وحسابهم على الله فان الزكاة من حقها وانه لو منعوني عتاقا كانوا يؤدونها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعها قال عمر

الموجودات بل المعقول ان ليس في الممكن من نفسه وجودا صلا ولا تحقق ولا ذات ولا شيء من الاشياء واذا قلنا ليس له من ذاته وجود فليس معناه ان في الخارج له ذات ليس له منها وجود بل معناه انه تصور ذاتي ان ننسبوا تصور ان تلك الذات لا توجد في الخارج الا بصدق يصدقها حقائق التصور في الاذهان لا توجد في الاعيان الا بصدق يصدقها في الخلق لا في في الخارج له ذات ثابتة في الخارج تقبل الوجود في الخارج والعصم في الخارج فان هذا باطل واذا كان كذلك وعلمنا ان كل موجود فاما موجود بنفسه وهو انطالق او موجود بغيره وهو المصنوع المفعول والمصنوع المفعول لا يكون الا بحدوث مسبوقا به لئلا يمكن ان يكون الوجود لعدم مسبوقا بالعدم عند عامة العقلاء ولقد ران لم نعرف هذه تسمية الوجود بنفسه وجود بغيره منتهى ما لا يدعيه غيره بخلافه احسن واين من تسمية هذا محكما اذا الممكن لا يوصف في العادة بالمعوم اي يمكن أن يوجد وان لا يوجد واما واحد فقد خرج عن الامكان الى الوجوب بالغير فالعروف في قصر الناس ان مافتي من وجود وعدم لا يسمونه محكما وانما يسمونه بالممكن شيئا يمكن وجوده والمستقل وعدمه في المستقبل ثم انما عرف ان كل ما سوى الموجود بنفسه فهو مفعول مصنوع في علم ان المصنوع المفعول لا يكون الا بمحدثنا كانه بسيط في موضعه وهذه الاعتراضات يستاتر اضل على بيات وجب الوجود له حتى يمكن على هذا الطريق الذي

موجود فاما موجود بنفسه واما موجود بقوى الموجود فغيره لا وجود له بالموجود بنفسه ثبت وجود الموجود بنفسه واذا سمى هذا واجباً وهذا ممكناً كان ذلك أمراً نظائرياً لكن المقصود أنه لا يثبت واجب الوجود بما يدي أنه ذات تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك قدسية أزلية واجبة فالواجب لا يقبل العدم بحال والله أعلم وهذه الأمور التي ذكرناها في هذا الموضوع عامة التعميم يحتاج إليها في هذا الموضوع وغيره لما في القابل من الأراض ولكن خرجنا إليها من الكلام على المسالك التي سلكها أبو عبد الله الرازي في حدوث العالم والأجسام وذكرنا كلام الأندلسي على تلك المسالك فحصل في هذا الكلام على المسالك الأولى (فصل) وأما المسالك الثانية فحصل افتقار الاختصاص إلى محض فقره الأندلسي من وجهين أحدهما ذكره الرازي ثم ينفه قال الأندلسي المسالك الثاني هو أن أجزاء العالم منفردة عما يخصها بها من الصفات الجارية كلها وكل ما كان كذلك فهو محدث فاعلم محدثاً أما المقدمة الأولى فقد انتهت الأصحاب فيها لطريقين (الأول) أنهم قالوا كل جسم من أجسام العالم فهو متناه وكل متناه فله شكل معين ومقدار معين وحينئذ يمكن أما المقدمة الأولى فلما سبق فقره (٣٣٣) وأما المقدمة الثانية فلأن كل جسم متناه فلا بد له من مقدار معين

وان يحيطه حدوداً كالكرى أو حدود كالضلع وهو المعنى بالشكل وأن يكون في حيز بحيث يمكن أن يشار إليه هنا وهناك وهذا كله معلوم بالضرورة وكل ماله شكل ومقدار وحيز معين فلا بد من تخصيصه بخصه وبرهانه أنه ما من جسم إلا وعلم بالضرورة أنه يحوز أن يكون على مقداراً كبيراً أو صغيراً مما هو عليه أو شكل غير شكله وحيز غير حيزه أما ما شاعنا أنه ومتسلسلاً وإذا كان كذلك فلا بد من تخصيصه بخصه بما يخصه وبالا كان أحد الجائزين واقعاً من غير تخصيص وهو محال (الطريق

فواقه ما هو إلا أن رأيت الله قدس سرى بذكر القتال فعرفت أنه الحق وفي الصحيحين تصديق فهم أبي بكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمريت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقولوا لا نؤمن بالزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهم فمروا بي أبى بكر على قتال أهل الردة معاني الزكاة وكذلك سائر الصحابة وأقر أولئك بالزكاة بعد امتناعهم منها ولم تسب لهم ذرية ولا جسد منهم أحد ولا كان بالذمة تحبس لأعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد أبي بكر فكيف يموت وهم في جسد وأول جسد اتخذ في الإسلام عكة اشترى عمر من صفوان بن أمية غار وجعلها حبساً عكة ولكن من الناس من يقول سيأبى بكر نساهم وذرأهم وعمر أصدقنا عليهم وهذا إذا وقع ليس فيه بيان اختلافهما فانه قد يكون عمر كان موافقاً لغيره جواز سبهم لكن رد إليهم سيهم كأرد النبي صلى الله عليه وسلم على حوازين سيهم بعد أن قسمه بين المسلمين في طابقت نفسه بالرد والاعوذ من عنده لما أتى أهلهم مسلمين فطلبوا رد ذلك إليهم وأهل الردة قد أتوا بغيرهم وعمر وسائر الصحابة على أنهم لا يمتنعون من ركوب الخيل ولا حمل السلاح بل يتركون ينبعون أن ذل البقر حتى يرى الله خليفة رسوله والمؤمنين حسن إسلامهم فلما تبين نحر حسن إسلامهم رد ذلك إليهم لأنه جائز وقوله أن الخلاف السابغ في تخصيص أبي بكر على عمر في الخلافة في الناس من قال وليت علينا

الثاني) أن جواهر العالم أمان أن تكون مجتمعة أو متفرقة أو مجتمعة ومتفرقة معاً ولا مجتمعة ولا متفرقة والبعض مجتمعة والبعض متفرقة الجائز أن يقال بالاجتماع والافتراق معاً ولا أنهما غير مجتمعة ولا متفرقة معاً فهو ظاهر إلا أنه لا بد من إيقاد الأضداد الأقسام الأخر وتقسيمها قدر ممكن في العقل فرض الأجسام على خلافه فيكون ذلك جائزاً ولا بد لها من شخص يخصها به لما يتقدم في طريق "ن" و"ما" بيان المقدمة الثانية وهو أن كل مقتضى التخصيص محدث فهو أن التخصيص لا بد أن يكون فرعاً لا يختار وأن يكون ما يخصه حادثاً لما يتقدم في المسألة الأولى يعني مسلك الامكان فانه قد علمه وسألتني أن شاء الله تعالى حدثه كرفه وقد ثبت أن شيئاً ما من جواهر الأجسام لا يتخلو عن شئ فمتكون حادثة فإذا كانت أجزاء العالم من الجواهر الأجسام حادثة فلا عارض يحدها ضرورة عدمه مما يغلبوا هو الأجسام والعالم لا يتغير عن جوارحه والأعراض فيكون حادثة لا بد من هذا، مسلك تعميمه "ن" يقول المقدمة الأولى وإن كانت متعلقة غيران المقدمة الثانية وهي أن كل مقتضى التخصيص محدث مجموع ومذكر في طريق "ن" من مسلك الأولى وبمقتضى تسليم حدوث ما أشير إليه من الصفات فلا يلزم أن يكون الجواهر والأجسام محدثين لأن ذلك هو مقتضى تعاقبها عليها غير انتهية إلا بالاعتناء إلى ما سبق في بيان حوادث

فقط

متعاقبة لأول لها انتهى إليه قلت هذا السلك أضعف من مسألة الحركة والسكون فإن هذا يقتضي ما يقتضيه الذن من غير عكس
 إذ كلاهما يقتضي بيان امتناع حوادث متعاقبة دائمة وقد عرفنا فيه وهذا يزبد باحتياجه إلى بيان أن الجسم لا يتخلو عن صفات
 حادثة غير الحركة والسكون وهذا يخالف في جمهور العقلاء وهذا مني على مقدمات على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو اتفاق وإن ذلك
 لا يكون إلا بمقتضى وان كان لا بالبدن من شخص فهو محتمل وأما المقدمة الأولى فجمهور العقلاء سلموا أنه لا بد من قدر وأما كونه لا بد
 له من اجتماع واتفاق فهو مبني على مسألة الجوهر الفرد أو كثرة العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد حتى
 الطوائف الكبار من أهل الكلام البصيرية والضرارية والهاشمية والكلابية وكثير من الكرامية مع كثرة الفلاسفة وإن كان القول
 بتكوين الجسم من المادة والصورة كما يقول من بقوة من المتفلسفة أيضاً أقدم من دعوى تركب من الجواهر الفردة فكلا القولين ضعيف
 ونحن في هذا المقام مقصودنا التنبه على جوامع الطرق ومقاصدها وأما كون ماله قدر يقتضي شخص فهذا فيه نزاع مشهور وذلك
 أن القدر صفة من صفات ذي القدر كالأول أو كونه وسائر ما يمكن أن تصفه الجسم من الحياة والعلم والقدر والكلام والسبع
 والبصر وغير ذلك فإن صفاته نوعان منها ما يختص بالاحياء مثل هذه (٣٣٣) الصفات ومنها ما يشترك فيه الحي

وغيره كالأحوال والقدر والطعم
 والريح فإذا قال القائل كل ذي قدر
 يمكن أن يكون قدره على خلاف
 ما هو عليه كان بمنزلة أن يقول
 كل موصوف يمكن أن يكون موصوفاً
 بخلاف صفته فإذا عرضنا على
 عقولنا ما نعلم من الموجودات
 التي لها أقدار وصفات كان تجوزنا
 أن نكونها على خلاف أقدارها
 كجوهرنا أن تكون على خلاف
 صفاتها بل لقدرة من الصفات
 ولهذا المراتب أم التفهيم في مفهوم
 الصفة كقوله صلى الله عليه وسلم
 في الأبل الساعسة الزكوة تكلم
 بعضهم في مفهوم القدر كقوله إذا

فقلنا غلط والجواب أن يقال (١) جعل مثل هذا خلافاً فقد كان مثل هذا على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم قد علم بعض الصحابة في أمارتين حارثة وبعضهم في أماراة أسامة ابنه
 وقد كان غير واحد يظن فبين أوليه أو بكر وعمر ثم أقال لها كان طلبة وقد رجع عن ذلك وهو
 من أشد الناس (٢) فقلنا كما كان الذين طعنوا في أمارتين وأسامة رجعوا عن طعنهم
 طاعة لله ورسوله (٣) وقوله الاختلاف الثامن في امرأة الشورى وانفقوا بعد الاختلاف على
 أمانة عثمان والجواب أن هذا من الكذب الذي اتفق أهل النقل على أنه كذب فله لم يختلف
 أحد في خلافة عثمان ولكن بقي عبد الرحمن يشاور الناس ثلاثة أيام وأخبر الناس لا يعدلون
 بعثمان وأنه شاوري حتى العذارى في خدورهم وإن كان في نفس أحد كراهة لم ينقل أو قال
 أحد شيئاً ولم ينقل الناقل هذه الأمور والامر الذي يشاور فيه الناس لا بد من كلام لكن
 لا يمكن الجزم بأن جبرداً لحزباً علناً فقلنا صحبها ما كان اختلاف في ولاية عثمان ولا أن
 طائفة من الصحابة قالت ولوا علياً وغيره كما قال بعض الأنصار منكم أمير ولوا وحشي
 من ذلك لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله كما نقل نزاع بعض الأنصار في خلافة أبي بكر
 فلندعي ذلك مقتر ولهذا قال الإمام أحمد لم ينقض أناس على سبعة كاتفقوا على سبعة عثمان
 ولما المسلمون بعد تشاورهم ثلاثة أيام وهم مؤتلفون متفقون متعاونون متوارون معصونون

(٣٠ - منهاج ثالث) مع العلم قلتي لم يحتمل أن يثبت ثبوتاً آخر من قدر من جهة صفات وهذا كان
 مما احتج به من أحد من أهل الكلام على الاعتصاف في مسألة حدوث السماء لعلمه بصفات وأقدار يمكن أن يكون على خلافها فهو
 مقتضى أن يخصص لأن العالم يمكن بالاتفاق والاختصاص لا يكون مرجحاً بالآيات وقدره هذه حريته أو الخلق في الخاصية فسال كونه
 الطرية ومننا زعمهم لم يفرقوا بين القدر وسائر الصفات في المكن قبول وعينه والقدر المعين أقرب إلى الصفات المعينة من الصفات
 المطلقة لأن صفاته المخصوصة أتم من خاص الفرد من جسم المعصومي (١) أي بقدرتي من الأول قدرتي على فرضه تعالى ما
 عن جميع الصفات لا فرض جسم شامل لجميع الأجسام فلو قدر مجرد عن جميع الصفات كما يفرض عدد مجرد عن جميع المدونات

(١) قوله جعل مثل هذا خلافاً يتناقض في الأصل وأصل في كلامه قوله قدره من جهة
 (٢) قوله تعظيماً هكذا في الأصل والعذر ليس بقدره من جهة كلامه تعظيماً من جهة
 (٣) قوله أي يقدر الله أن يخلق من جهة كلامه ذي قدرة مطلقاً من جهة قوله وأما كونه لا بد

وكذلك ما يتخيله الانسان من الاجسام بعد رؤيته كخيله الانسان والفرس والشجر والدار والمدنية والحيوان ونحو ذلك يمكنه مع عدم تخيل شيء من صفاته كالونه وغيره او لا يمكنه تخيله مع نفي قدره واختصاصه جنس الجسم بجنس القدر كاختصاص جنس الموصوفات بجنس الصفات واختصاص الجسم المعين بقدره كاختصاصه بصفته المعينة وحقيقته المخصوصة لكل شيء بحقيقة تخصه وقدر وصفاته تقوم فيها ثلاثة اشياء المقدار والحقيقة وصفاته الحقيقية فقول القائل كل ذي قدر يمكن أن يكون بخلاف ذلك القدر كقوله كل موصوف يمكن وجوده على خلاف تلك الصفات وهو أقرب من قوله كل ماله حقيقة فيمكن وجوده على خلاف تلك الحقيقة ولكن في هذا المقام يكفي أن يجعل حكم المقدار حكم سائر الصفات فلا ريب أن كيفية الموصوف وصفاته الزمنية قدره فكيفيته أعمق من كميتها واختصاصه بقدر دون اختصاصه بصفة فالتوالي والهواء يميزها كقيمتها المخصوصة أعظم مما يميزها المقدار المعين فيقال أن الممكن أن يقرر أن كل جسم يقبل من الصفات خلاف ما هو عليه ما كان كذلك فهو ممكن أو يحدث كان هذا دلالة على الاختصاص بالمقدور وان لم يكن ذلك فلا فرق بين القدر وغيره وأحد الطرق التي ذكرها الرازي وغيره في اثبات الصانع تعالى الاستدلال بإمكان صفات الجسم وأحدونها في يرقى السالكون فيه بين القدر وغيره ثم يقال أن (٣٣٤)

وصفي يمكن أن يكون بخلاف ذلك الوصف ونحو ذلك أقرب إلى الامكان الذهني أو الخارج والفرق بينهما أن الامكان الذهني معناه عدم العلم بالامتناع فليس في ذهنه ما يمنع ذلك والامكان الخارج معناه العلم بالامتناع في الخارج والامتناع بالامتناع في نفسه أشياء كثيرة يجوزها ولا يعلم أنها متعينة مع هذا فهي محتصة في الخارج كالأموال الخرزون قال أن ربه الامكان الذهني لم ينفعه ذلك لأن غايته عدم العلم بالامتناع كون تلك الصفة واجبة وان قال أريد الامكان الخارج وهو أني أعلم أن كل موصوف بصفة أو كل ذي

قدر يمكن أن يكون بخلاف ذلك كان مجازاً في هذا الكلام لأن هذه قضية كلية تتناول من الأفراد ما لا يحصى إلا أنه تعالى ليس معه دليل يدل على إمكان ذلك في الخارج يتناول جميع هذه الأفراد غايته أنه رأى بعض الموصوفات المقدرات يقبل خلاف ما هو عليه فأدقاس الغيب على اشتداد كان هذا من أقصد القياس لاختلاف الحقائق ولأنه يتعكس عليه فبقائه من ماله صفة وقدر فبقائه ما عاب على شاعده وبقائه قائم بنفسه وله صفة وقدر وهذا إلى العقل أقرب من قياسه فإن هذا يعلم انتقاصه ومارجوا القياس كل ماله صفة وقدر فبقائه خلاف ذلك فلا يعلم أطرافه فإين القياس الذي لا يعلم انتقاصه من القياس الذي لا يعلم أطرافه من انتقاصه على أنهم لم يروا وجود لاله صفة وقدر وليسوا متفقين على أن كل ما رآه يمكن وجوده على خلاف صفة وقدر فبقائه حقيقة ثابتة باهوا ولكن مع استنباط حقيقة فاستحالة قدره وصفاته أولى ثم انما شاهد من استمرات ثباته بجوار كونه على خلاف صفة وقدر فبقائه ضرورة ولا حسا وهذا عار في ذلك كثير من العقلاء الذين يجهلهم من مذهب معين فبقائه بنفسه من غير ركنه من غير ركنه وما يضرهم من تاريخه طوائف العقلاء الذين لم يتواطأوا على قربه من غيره فبقائه بتوابعه غير ثابت بثبوت غيره فبقائه من رضى باخه في نفسه وصفاته المألومة لها فانه يمكن أن يقال

ذكر

كل موجوده حقيقة تخصه بخلافه عن غيره فاختصاص ذلك الموجود بتلك الحقيقة دون غيرها من الحقائق يقتضي اختصاصه وبشأنها كل موجوده صفات لازمة تخصه فاختصاصه بتلك الصفات دون غيرها يقتضي اختصاصه ومن المعلوم أنه قد عطل ضرورة العقل واتفاق العقلاء أنه لا بد من موجود واجب بنفسه قديم وموجود ممكن محدث فأنشأ حدوث الحوادث والحادث ممكن والماضى وجوب ليس واجب بنفسه والماضى بعدم ويعلم بالضرورة أن طبيعة الحادث لا تكون الا بقدم وطبيعة الممكن لا تكون الا بواجب كما قد بسط في غير هذا الموضع فإذا كانت الموجودات متقسمة الى قديم ومحدث وواجب وممكن فمن المعلوم أنها ليست كذلك في مسمى الوجود والمماهية والذات والحقيقة وغير ذلك ويختص الواجب بما لا يشرك فيه غيره بل من المعلوم بالضرورة أن الواجب حقيقة تخصه لا يشركه فيها غيره فان كان كل مختص يقتضي اختصاصه بمبانيه افتقرت حقيقة الواجب بنفسه الى اختصاصه بمبانيه فلا يكون في الموجودات قديم ولا واجب فيلزم حدوث الحوادث بلا محدث وجود الممكنات بلا واجب وهذا كما أنه معلوم القضا بالضرورة فلم يذهب اليه أحد من العقلاء بل غاية الدهري المعلن الكافر أن يقول الما قديم واجب الوجود بنفسه لا يقول أنه ممكن محدث ليس له مبدع وإذا قال الدهري أن العالم واجب الوجود بنفسه لزمه أن الواجب بنفسه مختص عن غيره بصفات (٢٣٥)

والثبوت والمعدن في الجملة كل عاقل مضطر الى اثبات موجود واجب بنفسه حقيقة يختص بها عما سوا من غير مختص بمبانيه خصوصه بتلك الحقيقة ومن قال ان واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق أو لا بشرط فيقال له هذا القول وإن كان فساد معلوما بالاضطرار كما بين في موضعه قول متناقض وهو مستلزم أنه مختص عن غيره بما يخصه وذلك أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقا ولا يوجد الا مقيد بقيد من القيود فإذا قيل موجود واجب

ذ كرت لما اختلفوا فيه من الموارث والطلاق وغير ذلك أصح وأنفع وإن اختلف في ذلك ثابت منقول عند أهل العلم ينتفع الناس بذلك وهو خلاف في أمر كل واحد يصلح أن تقع فيه المتناظرة وأما هذه الامور فبأنها جزئية ولا تحمل مسائل خلاف يتناظر فيها الناس هذا مع أن فيما ذكره كذبا كثيرا منه ماد كرمه من أمر الحكم وأنه طرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه استشفع الى أبي بكر وعمر أيام خلافتهما فاجابوا الى ذلك وإن عمر نفاه من مقامه باليمن أربعين فرسخا فمن الذي نقل ذلك وإن استنده وبقى ذهب هذا الى اليمن والمالوجب لنفسه الى اليمن وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ما يعونه بالثائف وهي أقرب الى مكة والمدينة من اليمن فإذا كان الرسول أقره ربه بيمينه فما الموجب لنفسه بعد نبوته الى اليمن وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه الى الثائف بل هو ذهب بنفسه وذكر بعض الناس أنه نفاه ولم يذكر اسما محصيا بكيفية القصة وسببها وعلى هذا التقدير فليس فيه من يجب نفيه في الشريعة من يستحق النفي الدائم بل ما من ذنب يستحق صاحبه النفي الا يمكن أن يستحق بعد ذلك الاعادة الى وطنه فان النبي امام وقت كنى الزاني البكر عند جمهور العلماء سنة فهذا بعد السنة وامانيه مطلق كنى الخنثى فهذا يبيح الى أن يتوب وكذلك نفي عرقى تعزير الخمر وحسنه فلا يمكن أن يقال ان ذنب

قيده بالوجوب فلم يبق مطلقا وإن قال ليس واجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا وإن ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لزمه رفع النقصين جميعا وهو أظهر الامور المتعنتة في سببه ان عقل ثم انه بقسده يكونه مبدأ غيره وكونه عاقل لا معقولا وعقلا وعاشقا ومعتسقا وعاشقا وغير ذلك من الامور المعقودة بالخصوص التي يختص بها عن غيره ولا يكون وجودا مطلقا ثم ان قال هو مطلق لا بشرط لزمه ان يصدق جله على كل موجود كما أن الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه جله على الانسان والقرص وغيرهما من الحيوانات وهذا متفق عليه بين العقلاء فيستحيل أن يكون كل موجود واجب الوجود ان كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله الصبرانيون وأما من ملاحدة الطبيعة بطنية الرقعة بطنية النصفية ومعلوم أن هذا ما كبره الله والعقل وهو منتهى الخلف في الدين وان قال هو مطلق بشرط الاطلاق كما يقوله طائفة من ملاحدة الطائفتين ممن رفع عنه النقصين فهم قد فروا في منقطعهم أن المطلق بضره الملاصق لا يكون الا في الاذهان لا في الاعين ثم يزعمون ان لا يصحوب بالوجوب ولا بكونه علة ولا عاقل ولا معقولا ولا عاشقا ولا معتسقا ولا هذه كلها فخرج الوجود عن أن يكون مدتها بشرط الاطلاق وغيره عاقل كذلك والمطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز وان قال هو مطلق بسلب الوجود انشأ بطنية بطنية وعنه الموصوف بالسلوب والاضافات دون الاثبات كما يقوله

والارادة لا تدل على شئ من ادل الفعل عليه او ورد في الشرع اطلاقا ولهذا اقتصر على ذلك فلو سئل هل يجوز ان يكون له صفة
 أخرى اختلف الجواب عنه فقيل لا يتطرق اليه الجواب فاما ثبت الصفات الابدلية للفعل والفعل مادل على تلك وقيل يجوز عقلا
 الان الشرع لم يرد به فتوقف في ذلك ولا يضر الاعتقاد اذا لم يرد به تكليف (قال) ومنها انهم فرقوا في الشاهدين الصفات الذاتية
 التي تثبت منها حقيقة الشئ وبين المقادير العرضية التي لا مدخل لها في تحقيق حقيقة الشئ فان الصفات الذاتية لا تثبت الشئ مضافة
 الى الفاعل بل هي من غير سبب والمقادير العرضية تثبت الشئ مضافة الى الفاعل فان جعله بسبب ومنها انه لو قدر صفة زائدة على
 الثمان لم يضر اما ان تكون مستفاد من كمال او صفة مضمومة نقصان فان كان صفة كمال فعدها في الحال نقص وان كان صفة نقص
 فعدمها واجب واذا بطل القسمان تعين انه لا ينصف بزيادة على الثمانية (قال) وتربط على ما ذكرناه هل يجوز ان يكون الباري تعالى
 اخص وصف اندركه وفرق بين هذا السؤال والسؤال الاول فان السائل الاول سأل هل يجوز ان تزيد صفاته على الصفات الثمانية
 والسائل الثاني هل له اخص وصف غير هذه الخواص واختلف جواب الاصحاب عنه ايضا فقال بعضهم ليس له اخص وصف ولا يجوز
 ان يكون له بذاته وصفاته غير هذه ذوات الخواص وصفاتها من حيث ان ذاته لا حد لها مانا ومكانا

(٢٣٨)

ولا تقبل الانقسام فعلا وهو ما
 بخلاف ذوات الخواص وصفاته
 غير متناهية في التعلق بالاعتقالات
 ولو كان الفرض ان يتحقق اخص
 وصف به يقع التيز فقد وقع التيز
 عاذا ~~بغير~~ كان فلا اخص سوى
 ما عرفناه وقال بعضهم لا بل له
 اخص وصف في الالهة لا تدركه
 وذلك ان كل شئين لهما حقيقتان
 معقوتان فانهما يتمايزان باخص
 وصفهما وجميع ما ذكرنا من ان
 لاحد ولا نهاية ولا انقسام لذات
 ولانه هي لتعلق في الصفات كل
 ذلك سلب وصفات في والثني لا يميز
 شئ عن الشئ بل لا يميز صفة

الصدق الذي كانوا يعدون وقوله ومنها ابو عبد الله من سعد بن ابي سرح بعد ان اهدى
 النبي صلى الله عليه وسلم دمه وتولته مصر والجواب ان كان المراد انه لم يزل يهدد الدم حتى
 ولا عثمان كما يهتبه من الكلام فهذا لا يقوله الا مفرط في الجهل باحوال الرسول صلى الله عليه
 وسلم وسيرة فان الناس كلهم متفقون على انه في عام فتح مكة بعد ان كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اهدى دمه جماعة منهم عبد الله بن سعد ابي عثمان بن النبي صلى الله عليه وسلم وبايعه النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد ذلك وجمع عثمان بن في ذلك وحقق دمه وصار من المسلمين المصومين له ما لهم وعليه
 ما عليهم وقد كان هو (١) من اعظم معاداة النبي عليه الصلاة والسلام واسلم وحسن اسلامه
 وانما كان صلى الله عليه وسلم اهدى دمه كما اهدى دما قوم يغلظ كفرهم اما بدم مغلظة كغيبس
 ابن مسيلة وعبد الله هذا كان كائنا لوجه في رواية اخرى على النبي صلى الله عليه وسلم فاهدى
 دمه ثم اقدمه عثمان عفاعة صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بايع عبد الله فاعرض
 عنه من حين اولنا تايم بايعه فقال اما فيكم رجل رشيد ينظر الي وقد اعرضت عن هذا انضرب
 عنقه فقال رجل من الانصار يا رسول الله هلا ومضت الى فقال ما ينبغي لبي ان تكون له خاتنة
 الا عين ثم لما بايعه حسن اسلامه ولم يعلم منه بعد ذلك الا الخير وكان محمودا عند رعيته في مغايزه
 وقد كانت عداؤه غير من اطلاقا ثم من عدائه مثل صفوان بن امية وعكرمة بن ابي جهل

وسهل

اثباتها يقع التيز والافتقار تنفع الحقيقة ساء اذا ثبت اخص وصف فعل يجوز ان يدركه

قال امام الحرمين لا يجوز ان يدركه أصلا وقال بعضهم يجوز ان يدركه ذلك عند الرؤية بحاسة سادسة ونفس المسئلة
 من مجردات العقول ونسوا الاخص من مجردات العقول فيقال هذا به تسببه هو يدعى يقال في هذا المقام جهنم يفرق بين بعض
 الصفات وبعض كما يفرق بين الصفات لتسوي من تدبر علم انه لا يمكن يفرق وذلك من وجود احدها انما ذكر ليس فيه جواب عن الازام
 والمعرضة فاتهم عارضة بصفات متعددة واه كانت ~~ت~~ وكذا واق فان اختصاص الصفات بعدد من الاعداد كاختصاص
 الذات بقدر من الذات وهذا كان المسمى بصفات لا يسمى الا خرقا رواه كلالا في الاطلاقات اللفظية بل في
 المعنى تعقيد وما زعم على ذلك من تدبره او في علمه لا يضر في السؤال فان ثبت تثبت صفات لانها لا تعددها وهذا ينقض
 قلعه من يقول انه لا يرده لان ~~ت~~ كانت متدهية كانت ~~ت~~ معرضة متوجهة ما عرفت عددها ولم يعرف وتفرق

(١) قوله من عظم معاداة النبي صلى الله عليه وسلم عداؤه غير مستقيمة وحسنة حتى يبدأ بكثرة التحريف سقيمة ولعل أصل العبارة
 وقد كان هو من أعظم الناس عداؤه النبي صلى الله عليه وسلم

من فرق بين الصفات الذاتية والعرضية بان هذه تقتصر الى فاعل دون الاخرى لا يصح لان هذا انما يصح على قول من يقول بالصفات خبر
مضمولة ولا بمضمولة كما يقول ذلك من ينقوله من المتفلسفة ونحوهم والافاضل السنة وتكملهم مستفون على ان حقائق جميع الخواصات
مخوفة مصنوعة بل ليس لها حقيقة في الخارج الا ما هو موجود في الخارج وما سوى ذلك فاعلموا الصورة العلية وما في الاذهان من ذلك فاعلم
تعالى هو الذي خلقه فيها والله سبحانه هو الذي خلق فسقوه وهو الذي قدر فهدى وهو الذي خلق خلق الانسان من علق وهو الذي علم بالقلم
علم الانسان ما لم يعلم وهو الذي خلق الانسان على اليمان فقوله الصفات الذاتية لا تنبئ الشيء مضافة الى الفاعل قول باطل بل صفة كل
موصوف مخلوق مضافة الى الله تعالى فانه خلق كل موصوف بصفاته وليس في المخلوق شيء لا من ذاته لا من صفاته الا والله تعالى خلقه
وابداعه وايضا فكل صفة لازمة لموصوفاها لا يكون الموصوف الابهاف ان كان يقتصر الى الفاعل فاعلم فاعلم بصفاته وان كان غنيا عن
الفاعل استغنى بصفاته عن الفاعل وتسمية اهل المنطق لبعضها ذاتيا وبعضها عرضيا لا يمنع اشتراكها في هذا الحكم وقول القائل لو
قدر صفة تارة على الثمن لكان صفة كمال او نقص انما يفيد معنى ما زاد على الثمن وهذا لا يضر المعارض بل يقوى معارضته فان
تخصيص الصفات بآثار ثابتة ان دون ما زاد ونقص تخصيص (٢٣٩) بقدر وعد فان كان كل شخص

يقتصر الى شخص مابين للموصوف
فالسؤال قائم فان قال القائل هذه
الصفات على هذا الوجه من لوازم
الذات لا تقتصر الى موصوحي غير
الذات فقل له فهكذا مورد النزاع
وبطل ما ذكرته من ان اختصاص
كل موصوف بصفات ومقدار يقتصر
الى شخص منفصل عنه (الوجه
الثاني) ان ما ذكر من الكلام في
أخص وصف هو ايضا لازم لهم كما
ان ما ذكر في الصفات هو ايضا لازم
لهم فان هذا معارضة باختصاص
الحقيقة في نفسها والزم معارضة
باختصاصها ببعض الصفات دون
بعض وبعدم الصفات دون

وسهيل بن عمرو وأبي سفيان بن حرب وغيرهم وذهب ذلك كله كما قال تعالى عسى الله أن يجعل
بينكم وبين الذين عاديتهم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم فحصل بين أولئك وبين النبي
صلى الله عليه وسلم مودة تحب تلك العداوة والله قدير على قلب القلوب وهو غفور رحيم
غفر لهم ما كان من السيئات بما بذلوا من الحسنات وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن
السيئات ويعلم ما تفعلون واما قوله كان عامل جنوده معاوية بن أبي سفيان عامل الشام
وعامل الكوفة سعيد بن العاص وبعد عبد الله بن حامر والوليد بن عقبة عامل البصرة فيقال
أمامعاوية قولاهم عن الخطاب لمات أخوه يزيد بن أبي سفيان مكره ثم ولاد عثمان رضى الله
عنه الشام كلوا كانت سيرته الى أهل الشام من أحسن السر وكانت رعيته من أعظم الناس محبة
له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خياركم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون
عليهم ويصلون عليكم وكان معاوية يتحبه رعيته وتدعوه وهو يحبها وبعولها وأما ولده سعيد
ابن العاص فاهل الكوفة رعا كانوا يشكون من ولاهم ولحقهم سعد بن أبي وقاص وأبو موسى
الاشعري وعمار بن ياسر والمغيرة بن شعبه وهم يشكون منهم وسيرهم في هذا مشهورة ولا شك
أنهم كانوا يشكون في زمن عثمان أكثر وقد عدل عن عثمان وعارضوا الله عنهما كل منهما ولحق
أقاربهم وحصل له بسبب ذلك من كلام الناس وغير ذلك ما حصل واما قوله الخلاف التلح

ما زاد وسواء قبل بآثار أخص وصف أو لم يقل فانه لا بد من ذات متميزة بنفسها عما سواها (الوجه الثالث) أن يقال أهل
الاثبات للصفات لهم فيما زاد على الثانية ثلاثة أقوال معروفة أحدها اثبات صفات أخرى كل ما زاد القضب والوجه واليدين
والاستواء وهذا قول ابن كلاب والجارث المحاسب وأبي العباس الثعالبي والاشعري وقدماء أصحابه كعبد الله بن مجاهد وأبي الحسن
ابن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر بن الطيب وأما منهم وهو قول أبي بكر بن فورق وقد حكي إجماع أصحابه على اثبات الصفات
الخبرية كالوجه واليد وهو قول أبي القاسم تقي بن أبي بكر بن أبي بكر بن فورق وقد حكي إجماع أصحابه على اثبات الصفات
الزاعفة وأبي الحسين التميمي وأبو يتيه كاتبة أبي فضل ورزق له وغيرهم كما هو قول سائر المنتسبين الى أهل السنة والحديث وليس
للاشعري نفسه في اثبات صفة الوجه واليد والاستواء وتؤيد نصها قولنا بل لم يختلف قوله انه يثبتها ولا يثبتها بل يسل تأويلات
من يثبتها ولكن أبو المعالي رأيته بغيرها ثم هي في التأويل والتفويض قولنا ولا قول أبي المعالي التأويل كاذر في الايراد وآخرهما
التفويض كاذر في الرسالة النخبة مؤيد كرجاع السفياني المنع من التأويل وانه محرم وأما أبو الحسن وقدماء أصحابه فممن المتبني
لها وقد عدل القاضي أبو بكر في تهذيبه الذاتية صحتا فدية تجس عبرة صفة ويسمون هذه الصفات الزائفة على التامية

الصفات الخبرية وكذا غيرهم من أهل العلم والسنة مثل محمد بن جرير الطبري وأمثاله وهو قول أئمة أهل السنة والحديث من السلف
 وتابعهم وهو قول الكرام والسنة وغيرهم وهذا القول هو القول المعروف عند متكلمي الصفاة لم يكن يظهر بينهم غيره حتى جاءهم
 وافق الحق على فيها وفارق طريقة هؤلاء وأصل هؤلاء أنهم يثبتون الصفات بالسمع والعقل بخلاف من أقصر على الثمانية فأنه لم
 يثبت صفة إلا بالعقل وقد ثبت طائفة منهم بعضها بالعقل كما ثبتت أو أصح الأسرار في صفة البدن والعقل وما ثبتت كثير من المحققين
 صفة الحب والبغض والرضا والغضب بالعقل (القول الثاني) قول من ينفي هذه الصفات كذا كراهة الشهرستاني وغيره وهو أضعف الأقوال
 فإن عمدته أنه لو كان لله صفة غير ذلك لوجب أن ينسب عليها دليل أو تعلمه ولم ينسب فلا صفة له وكذا المتقدمين باطله وإن دعوى المدعي أنه
 لا بد أن ينسب الله تعالى على كل صفة من صفاته دليلا باطلا ودعواه أنه لم ينسب دليلا إلا بالعلم هو أيضا باطل كما قد بسط الكلام على هذا في
 غير هذا الموضع فإن هذه القاعدة إنما هي معتدلة بالمقاصد والثالث قول الواقعية الذين يجوزون أن ثبت صفات زائدة لكن يقولون لم يقم
 عندنا دليل على نفي ذلك ولا إثباته وهذه طريقة تصحى من لم يثبت الصفات الخبرية بهذا الاختيار الرازي والآمدني وغيرهما وأئمة أهل السنة
 والحديث من أصحاب الأئمة (٢٤٠) الأربع وغيرهم يثبتون الصفات الخبرية لكن منهم من يقول

لأن ثبت الأما في القرآن والسنة
 المتواترة وما لم يقم دليل قاطع على
 إثباته فنفيه كما يقوله ابن عقيل
 وغيره أحيانا ومنهم من يقول بل
 ثبتها بأخبار الآحاد المتفقة بالقبول
 ومنهم من يقول ثبتها بالأخبار
 المنجزة مطلقا ومنهم من يقول
 نعم كل دليل حقه كان قاطعا
 في الإثبات قطعنا بوجهه وما كان
 واجها لإقامه قلنا بوجهه فلا
 نقطع في النفي والإثبات إلا بدليل
 يوجب القطع وإذا قام دليل يرجح
 أحدا من الجانبين ينزل عن أحد
 الجانبين وهذا أصح الأقوال وأكثر
 من الناس قد نظروا في هذه أحاديث

في زمن أمير المؤمنين عليه السلام بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة فأول خروج طلحة
 والوزير إلى مكة ثم حمل عائشة إلى البصرة ثم نصب القتال معه وعرف ذلك بحجر بالجل
 والخلاف بينه وبين معاوية وجوب صفين ومغادرة عمر بن العاص أباه وسبى الأسدي وكذا
 الخلاف بينه وبين الشراة للمارقين بالتهرب والمجلة كان على مع الحق والحق معه وظهر في زمانه
 الخروج عليه مثل الأشعث بن قيس وسعد بن مالك التميمي ويزيد بن حسن الطائي وغيرهم
 وظهر في زمانه الغلاة كعبد الله بن سبا ومن الفريقين ابتدأت الضلالة والبدع وصدق فيه قول
 النبي صلى الله عليه وسلم هلك في كل أمة ثلثان يحب عال ويبغض قال فأنظر من الأنصاف إلى كلام
 هذا الرجل هل خرج بموجب الفتنة عن المشايخ أو تعداهم والجواب أن يقال هذا الكلام عما
 بين قتيل التمهري في هذا الكتاب مع الشيعة كما تقدم والافتقار كما أبكر وعمر وعثمان ولم
 ينكر من أحوالهم أن الحق معهم دون من خالفهم ولما ذكر على حاله والمجلة كان
 الحق مع علي وعلى مع الحق والناس الذين لا غرض له ما أن يحكي الأمور بالإمانة وما أن يعطى
 كل ذي حق حقه فلما دعوى المدعي أن الحق كالسهم على وعلى مع الحق وتخصيصه بهذا
 دون أبي بكر وعمر وعثمان فهذا لا يقوله أحد من المسلمين غير الشيعة وما بين فساد هذا
 الكلام قوله أن الاختلاف وقع في زمن علي بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة ومن المعلوم أن

فأما أن تأولها أو يقول هي مش غيرة من الجاهل وتكون باطله عند أئمة الحديث ومن الأخبار ما يكون
 ظاهره بين المراد لا يحتاج إلى دليل يصره عن ظاهره ولكن بظن قوم ما يفتقر إلى تأويل كقوله الحجر الأسود في الأرض
 فمن صافه ربه فكيف صافه الله وقيل ثبت هذه التفسير لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهره أن الحجر صفة لله بل هو
 د. يحث ليس مستندة بقوة بين الحق في الأرض فقيده في الأرض وقوة بين صافه فكيف صافه الله والمسلمين هو المشبه وإذا
 صرحت أنه ليس صفة لله بل هو تأويل يفتقر إلى ظاهره ومثله كثيرة مما يكون في الآية والحديث ما بين أنه لم يرد به المعنى
 بال فلا يحتاج إلى دليل مفسر ولا يجرى في موضع مقتضه وإذا كان كذلك فالعارض للصفات ثابتة على
 كبر من لا قول ثلاثة لأجله فيمن أخته سوان كل مختص يقتصر إلى مختص سوان لزم افتقار صفات الله تعالى إلى ميان
 لا غيرت أ. الحسن الأموي قد كرهه من استند إليه شهرته وبين مشغفه في تناله المسمى بغاية المرام في علم الكلام فقال
 فاستفتى في أمور أربع نأخذ وقد بعض أصحابنا في رد على هؤلاء بغير نقاش مالم يكن لو كان الباري مقدرا بقدر متصور بصورة

كثير من المسلمين لم يكونوا يادعوه حتى كثير من أهل المدينة وسكة الذين رأوه لم يكونوا يادعوه دع الذين كانوا يبعدين كاهل الشام ومصر والمغرب والعراق وخراسان وكيف يقال مثل هذا في بيعة على ولا يقال في بيعة عثمان التي اجتمع عليها المسلمون كلهم ولم يتنازع فيها اثنان وكذلك ما ذكره من التعريض بالظن على ملحة والزيروعة شنة من غير ان يذكر لهم عدوا ولا رجوعا وأهل العلم يعلمون أن ملحة والزيرو لم يكونوا قاصدين قتال على ابتداء وكذلك أهل الشام لم يكن قصدهم قتاله وكذلك على لم يكن قصد قتاله ولا هو ولا ولكن حرب الجبل غير اختيار ولا اختيارهم فاهم كانوا اذ اتفقوا على المصلحة واقامة الحدود على قتلة عثمان فتواطأت القبله على اقامة الفتنة آخر كما قاموها ولا فملحوا على ملحة والزيرو واصحابها فملحوا دفعاءهم وأشعر واعلوا على اجماعهم عليه فملحوا على دفعاعن نفسه وكان كل منهم قصد دفع الصيال لا ابتداء القتال هكذا ذكر غير واحد من أهل العلم بالسيرة فان كان الامر قد جرى على وجه لا ملام فيه ولا كلام وان كان قد وقع خطأ وذهب من أحدهما أو كليهما فقد عرف أن هذا لا يمنع ما دل عليه الكتاب والسنة من أنهم من خيار أولياء الله المتقين وجزء المفلحين وعباده الصالحين وأنهم من أهل الجنة وقول هذا الرافضي انظر بعين الانصاف الى كلام هذا الرجل هل خرج موجب الفتنة عن المشايخ أو تعداهم فالجواب أن يقال أما الفتنة فانما ظهرت في الاسلام من الشيعة فانهم أساس كل فتنة ونشر وهم قطب رحا الفتنة فان أول فتنة كانت في الاسلام قتل عثمان وقدرى الامام احدث من سنده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من نجما منهن فتنجا موتى وقتل خليفة مضطهد بغير حق والدجال فمن استقر اخبار العالم في جمع الفرق تبين أنه لم يكن قطبا فتنه أعظم اتفقا على الهدى والرشد وابتعد عن الفتنة والفرق والاختلاف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير المخلوقين شهادة الله لهم بذلك اذ يقول تعالى كنتم خيرا ما أخرجت للناس تأمرهم بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله كالم يكن في الامم أعظم اجتماعا على الهدى وابتعد عن الفرق والاختلاف من هذه الامة لانهم أكمل اعتصاما بحبل الله الذي هو كتابه الملوك وما جاء به نبيه المرسل وكل من كان أقرب الى الاعتصام بحبل الله وهو اتباع الكتاب والسنة كان أولى بالهدى والاجتماع والرشد والصلاح وابتعد عن الضلال والاتفاق والفتنة واعتبر بذلك الامم فاهل الكتاب أكثر اتفقا وعلموا وخير من الجاهلين عن الكتب والمسلمون أكثر اتفقا وهدى وروحة وخير من اليهود والنصارى فان أهل الكتابين قبلنا تفقروا وبدلوا ما جاء به الرسل وأظهروا الباطل وعدوا الحق وأهله وآله وان كان وجهي امتنا تقريبا وجر في الامم قبلنا كالم يكن في الصبيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ستين سنه من كانه كهم حذوا اقتداه فتنة حتى لو دخلوا بحر ضباب لختلتموه قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن الناس وفي اجمعين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تخذلني أمي مأخذ الامم قبلنا شر شبر وذراع انزع قالوا فارس والروم قال فمن الناس الا أولئك لكن امتنا لا تزال فبطامة ضخرة على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وهذا لا يسلم الله عليهم من غيرهم فمحتاجهم كما ثبت هذا وهذا في الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه لا تزال طائفة من أمة الله ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة لا يسلم الله عليهم و

متغيرا ابصقة حادثة في ذاته فكان محمدنا اذ العقل الصريح (١) بان المقادير في قبور العقل متساوية فلهن مقدار وشكل يقدر في العقل الاو مجبور ان يكون مخصوصا بغيره فاختصاصه بالاختصاص بمن مقدار أو شكل أو غيره يستدعي اختصاصا لو استدعي اختصاصا كان الباري محدثا قال الا مدى لكن هذا المسلك مما لا يحصى وذلك انه وان سلم ان ما يقدر من المقادير والجهات وغيرها ممكنة في أنفسها وان ما وقع بها لا بد من تخصص لكن انما يلزم ان يكون الباري حادثا ان لو كان المخصص خارجا عن ذاته ونفسه ولعل صاحب هذا القول لا يقول به وعند ذلك فلا يلزم ان يكون الباري تعالى حادثا ولا مجبورا الى غيره أصلا فان قيل ان ما اقتضاه بذاته ليس هو اولى من غيره وتساوى الجميع بالنسبة اليه في جهة الاقتضاء فهو نحو الخلاف وأصل الخصم قد لا يلزم تساوي النسبة في جهة الاقتضاء الا ان يقدر أنه لا اختلاف بين هذه الممكنات ولا محنة أن بيان ذلك متعذرا جدا كلف وأنه محتمل ان يتجه المخصص في تخصص هذه الصفات الثابتة لذات منهي أهل الحق في تخصيص سائرهم كذات وبهذ الامم ثم استدل على هذا المسئلة بما هو متضمن هذا وهو ان ابتداء على ذلك مستلزم لكونه جوهر (١) قوله بان المقادير أي يحكم بان المقادير وأهل يحكم ساطقة كسبه

من غيرهم فأعطاهم ذلك وسأله ان لا يهلكهم بسنة عامة فأعطاهم ذلك وسأله ان لا يجعل بأسهم بينهم
شددا فافهم ذلك ومن قبلنا كان الخلق يخافهم (١) حتى لا تقوم طائفة ظاهرة
منصورة ولهذا كان العدو يسلب عليهم ففتحناهم كما سلب على بني اسرائيل وغرب بيت
القدس مرتين ولم يبق لهم ملك ونحن والله الجدل بل لا مناسيف منصور بقا ون على الحق
فيكونون على الهدى ودين الحق الذي بعث الله به الرسول فلهذا المنزل ولا تزال وأبعد الناس
عن هذه الطائفة المهديّة المنصورة هم الرافضة لانهم أجهل وأعلم لطوائف أهل الأهواء
المتبينين الى القبلة وخير هذه الامم هم العصاة فلم يكن في الامم اعظم اجتماعا على الهدى
ودين الحق ولا أبعد عن التفرق والاختلاف منهم وكل ما يدكر عنهم عفايه نقص فهذا اذا
قيس الى ما وجد في غيرهم من الامم كان قليلا من كثير واذا قيس ما وجد في الامم الى
ما وجد في سائر الامم كان قليلا من كثير وانما يظلم من يظلم أنه يتقوى الى السواد القليل في الثوب
الابيض ولا يتقوى الى الثوب الاسود الذي في بياض وهذا من الجهل والظلم بل يوزن هؤلاء
ببشرهم فبشرهم افضل والرجحان وأما ما يقره كل أحد في نفسه مما يخلق فهذا الاعتبار به
فهذا يقره معصومان الاثمة وهذا يقره ما هو كالصوم وان لم يسمه معصوما ففقر
في العالم واشنع والامر والمك ونحو ذلك مع كثرة عمله ودينه ومحاسنه وكثرة ما فعل الله على يديه
من الخير يقره مع ذلك أن لا يكون له دخلي عليه شيء ولا يخطئ في مسئلة وأن يخرج عن حد
البشرية فلا يغضب بل كثير من هؤلاء يقره فيهم ما لا يقره في الانبياء وقد أمر الله تعالى
زكريا ومحمد أن يقولوا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول اني ملك فريد
الجهان من المتوعد أن يكون عالما بكل ما يسئل عنه قادر على كل ما يطلب منه غنيابا للحاجات
البشرية كاللاشك وهذا الاقتراح في ولادة الامر كافتراح الخواص في عموم الامم ان لا يكون
لأحد منهم ذنب ومن كان له ذنب كان عندهم كافرا يخلد في النار وكل هذا باطل خلاف ما خلقه
الله وخلاف ما شرعه الله فافتراح هؤلاء فينبه كافتراح أولئك عليه فبين برسله وكافتراح
هؤلاء فينبه برسله وبغفره والبعث مستقيم من الكفر فامن قول مستدع الاوقية شعبة من شعب
الكفر وكأله لم يكن في القرون كمل من قرن العصاة فليس في الطوائف بعدهم أكمل من
أبائهم فكمن مكان الحديث واسنة وأثار العصاة أتبع كمل كمل وكانت تلك
الطائفة أولى الاجتماع والهدى والاعتماد بحبل الله وأبعد عن التفرق والاختلاف والفتنة
وكل من بعد عن ذلك كان أبعد عن الرحمة وأدخل في الفتنة فليس الضلال والبعث في طائفة من
الطوائف الامم اكتمته في الرافضة كأن الهدى والرشاد والرحمة ليس في طائفة من طوائف الامم
اكتمته في أهل الحديث والسنة المحضة الذين لا ينصرفون الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فانهم حصته وهو امامهم الملق الذي لا يعضون لقول غيرهم الا اذا اتبع قوله ومقصودهم نصر
الله ورسوله وان كان العصاة ثم أهل الحديث والسنة المحضة وأولى بالهدى ودين الحق أبعد
توابع عن ضلال والبعث والعكس وقد تبين أن هذا الكلام الذي ذكره هذا الرجل
فيه من "باطل" لا ينجي على عاقل ولا يتحجج الامن هو جاهل وأن هذا الرجل كان له بالشبهة
شبهه وحل وادخل في دواهم عاذكره في هذا الكتاب مع أنه ليس من علماء النقل والآثار
ونما هو من حش نفسه "تواريخ" التي لا يعتد عليها أو لا البصائر ومن كان عليه بالعصاة

هذه من الاصناف من المنزعات
القطبية والمعنوية بقى غير هذا
الوضع والامدى نفسه قد بين
بطلان قول من جعل الجواهر
متناهية وبما ينبغي أن يصرف في
مثل هذه المسائل المنازعات للفتنة
فان القائل اذا قال انخصص
يفتقر الى التخصيص والتقدير الى
مقدور كان بمنزلة من يقول التخصيص
يفتقر الى الحركة وأما ذلك وهذا
لا ريب فيه فان التخصيص مصدر
خصص بخصص بخصص واو كذلك
التقدير والتكثير ونحو ذلك ومصدر
الفعل المتعدي لاسم من وأعل
يتعدى ففعله فاذا قدره مصدر
متعديا فاعل يتعدى ففعله كان
متناظرا بخصص لاف ما اذا قيل
الاختصاص يفتقر الى التخصيص
والقدار الى المقدور ونحو ذلك فان
هذه اسم في الكلام ما بين عليه لان
المذكور امام مصدر فاعل لازم
كالاختصاص ونحو ما واسم ليس
بمصدر كالقدار وكل من هذه
ليس في الكلام ما يوجب افتقاره
الى فاعل يتعدى ففعله فاذا قيل
الموصوف الذي صفة وقد ردد
اختصاصا صفة وقد ردد لاسم من
مخصص لم يكن في هذا الكلام
ما يوجب افتقاره الى التخصيص
ما بين يخصصه بمتخصص
ما اذا قيل انخص بصفة أو ر
فلاجله من مخصص فان هذا كلام
صحيح والافتقار من نفس لغو
(١) قوله حتى لا تقوم أي حتى
ثم ومن الحديث قبل غير هذا

وغيرهم إذا قصدوا المعاني فقد
لا يرعون مثل هذا بل يطلقون اسم
الفاعل على ما لم يصل أنه فاعلا
فقول أحدهم هذا مخصوص بهذه
الصفة والقدر والمخصوص لاجبة
من مخصص فإذا أخذ المخصوص
على أنه اسم مفعول فاعلهم لا يلد
له من فاعل يتعدى فعله وإذا أخذ
على أن المقصود اختصاصه بذلك
الوصف كان هذا مما يفترق إلى دليل
وهذا مثل الموجود فإنه لا يقصده
أن غيره أو حده بل يقصده الحق
الذي هو بحث وحد فكتبر من
الأفعال التي بنيت للفعل واسم
المفعول التابع لها قد كثر في
الاستعمال حتى لا يقصده قصد
فعل حادثه فاعل أصلا بل يقصد
إثبات ذلك الوصف من حيث الالفة
وتفسير من ألفاظ التضار من هذا
الباب كلفظ الموجود والمخصوص
والمؤلف والمركب والمحقق فإنا
قالوا إن الرب تعالى مخصوص
بخصائص لا يشرك فيها غيره وهو
موجود له برؤا أن أحد غيره خصه
بذلك الخصائص ولأن غيره جعله
موجودا بسبب ذلك بتجديجات
غلطوا في هذا الموضوع في مثل هذه
المسئلة إذا قيل الباري تعالى
مخصوص بكذا كذا أو مختص بكذا
وكذا قالوا فاختصوا لاجبة عن
خصه ذلك والمخصص لاجبة من

(١) قوله من الذي يسع الى قوله
باطل فكذا في الاصل وهي عبارة سقيمة
لانها لو من تحريف غر وكتبه معصمه

وأحوالهم من مثل هذا الكتاب فخذخرج عن جمل أولي الألباب (١) ومن الذي يدع
كتب النفل التي اتفق أهل العلم بالنقل على صحتها ويدع ما أوراه النقل في كتب الحديث
على نفسها كالصالح والسنة والمسند والمجمعات والاسماء والفضائل وكتب أخبار الصحابة وغير
ذلك وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك وكتب التفسير والفقه وغير ذلك من الكتب
التي من نظرم فاعلم بالتواتر النقص صدق ما في النقل الباطل وعلم أن الصحابة رضي الله عنهم
كأولائة الهدى وبصايع الدجى وإن أصل كل فتنة ولبية هم الشيعة ومن أنصوى إليهم وكثير
من السيوف التي سلت في الإسلام إنما كانت من جهتهم وعلم أن أصلهم ومادتهم منافقون
استحقوا كاذباً وابتدعوا آراء فسد تليف سدوا به دين الإسلام وبسبب توليها من ليسوا بأولي
الأحكام فدعوا في قتل عثمان وهو أول الفتن ثم أنزوا إلى علي كالحبيفة ولا في أهل البيت لكن
ليبقى واسوق الفتنة بين المسلمين ثم هو لا الذين سعو معه منهم من كفر بعد ذلك وقاله كافتلت
الخوارج وسيفهم أول سيف مسل على الجماعة ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة كما
فعلت الرافضة وهم سترت الزنادقة كالفالية من النصيرية وغيرهم من القرامطة الباطنية
والاسماعيلية وغيرهم فهم منشأ كل فتنة والصحابة رضي الله عنهم منشأ كل علم وصالح وهدي
ورجة في الإسلام ولهذا نجد الشيعة يتصرفون لأعداء الإسلام المرتدين كبنى خيفة أتباع
مسئلة الكذاب ويقولون أنهم كانوا مظلومين كاذ كصاحب هذا الكتاب ويتصرفون لأبي
لوثة الكافر الجعفي ومنهم من يقول اللهم ارض عن أبي لوثة واحذر في معه ومنهم من
يقول في بعض ما يفعله من محاربتهم وأثارت أبي لوثة كما يفعله في الصورة التي يقدرون
فها صورة عمر بن الجيس أو غيره وأول لوثة كافر باتفاق أهل الإسلام كان بجوسيان عباد
النيران وكان هو كالفقيرين شعبة وكان يصنع الإحرام عليه خراج للفقيرة كل يوم أربعه درهم
وكان قد رأى ما عمله المسلمون بأهل الثمة وإذا رأى أحبيهم يقدم المدينة بقي في نفسه من ذلك
وقدر رأى أنه طلب من عمر أن يكلمه مولا في خراجه فتوقف عمر وكان من نيته أن يكلمه فقتل
عمر بغضافي الإسلام وأهله وحبا الجوس واتقاهما الكفار لما فعل بهم عمر حين فتح بلادهم وقتل
رؤسأهم وقسم أموالهم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث الصحيح حيث يقول
إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وأبى نفسي بيده تنتفع
كنوز ههنا في سبب الله وعمر هو الذي اتفق تنوزها وهذا الحديث الصحيح مما يدل على
حمية خلافته وأنه كان يتفق هذين الكثرين في سبيل الله الذي هو طاعته وطاعة رسوله وما
يقرب إلى الله لم يتفق الأمان في أهواء الخوس المباشرة فضلا عن مخمرة فهل يتصرف لأبي لوثة
مع هذا الأمن هو عظم الناس كراماته ورسوله وبغضافي الإسلام ومطرفي شجها لا يعرف حال
أبي لوثة ودع ما سمع وينقل عن خلافه فترك في قف فمحدث في زده وما يقرب من زمانه
من الفتن والنشور والفساد في الإسلام لم يجد معه مذنب من قب رافضة وتجندهم من أعظم
الناس فتشاوروا أنهم لا يعرفون عيكم من الفتن وسرو ريقاع فساد دين لامة ونحن نعرف
بالبیان واسو ترالعام كان في زمانهم حين خرجت كرامته ما انتبه الكندار وما جرى
في الإسلام من أسرف لا تستدع في شتله ككامل المشركين الذين لا يعرفون شهدا دين ولا

من الحق والسرور والهدى إلى الإسلام، فليحذروا من الذين قبلوا رافقه وبجانبهم من أعم الناس فتشاوروا واتهموا به، فكذلك من الخنزير وسرو بياض فسادين لأنه ونحن نعرف بالعين وأبو رالعما كان في زمننا من حين نوح بعد كثرة ما أتته الكنداء وما جرى في الأسارى، أسرفوا شدة عن شتله كمال المشركين الذين لا يعرفون لشهادته ولا

مخصص خصمه بذلك والناس قد
يشتون عن اختصاص الشيء
بأمر قبل بحثهم هل هي من نفسه
أو من غيرهم يعلمون ويقولون أنه
مخصوص بذلك وقد خص بهذا
واختص به ونحو ذلك ونظير ذلك
ما ذكره أبو حامد في تهافت
الفلاسفة لما رد عليهم من جهة
نفي الصفات وبين أنه لا دليل لهم على
نفيها وتكلم في ذلك بكلام حسن
بين فيه ما أحجوا به من اللفاظ
المحصلة للمبهمات كلفظ التركيب
فإنهم جعلوا اثبات الصفات تركيبا
وقارا متى ثبتت بمعنى يزيد على
مطلق الوجود كان تركيبا وأدخلوا
في معنى التركيب خمسة أنواع
أحدها أنه ليس له حقيقة الوجود
المطلق فلا يكون مركبا من وجود
وماهية والثاني ليس له صفة ثلاثية
يكون مركبا من ذات وصفات
والثالث ليس له وصف مختص
ومشتمل ثلاثيا يكون مركبا بمجمله
الاشتمال وما به الامتياز كتركيب
أنوع من الجنس والفصل ومن
إخاصة والعرض تعام الرابع أنه
ليس فوقه ماهية ثلاثية يكون مركبا
من اجزائه المفردة وكذلك
لا يأنزركم كبر من المادة والصور
فلا يكون مركبا تركيبا
كتركيب الجسم من أجزائه
المفردة والأعضاء كتركيبه من
الماء ونحو ذلك وقد عرفت أنهم
يصدر خمسة وهذا لطريقته

بغير هامن الباقي الخمس ولا يصومون رمضان ولا يحجون البيت العتيق ولا يؤمنون بالله ولا
بلائه ولا يكتبونه ورسله واليوم الآخر وأعلم من فيهم وأدين مشركا بعد الكواكب والأوثان
ونافته أن يكون سائرا أو كاهن له وفيمن الجاهل وفيهم من الشرك والفواحش ما هببه شر من
الكهان الذين يكونون في العرب فلا يشك عاقل أن استنبأ مثل هؤلاء على بلاد الإسلام وعلى
أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني هاشم كذرية العباس وغيرهم بالقتل وسفل الدماء
وسبي النساء واستحلال فروجهن وسبي الصبيان واستعبادهم وأخراجهن عن دين الله إلى
الكفر وقتل أهل العلم والدين من أهل القرآن والصلاة وتغليب بوث الاستمات التي يسمونها
بالنخعات والبيع والكنائس على المساجد ورفع المشركين وأهل الكتاب أعظم عزاء وأنفذ
كلمة وأكثر حرمة من المسلمين إلى مثال ذلك بما لا يشك عاقل أن هذا أضر على المسلمين من قتال
بعضهم بعضا وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما جرى على أمته من هذا كان كراهيته
له وغضبه منه أعظم من كراهيته لاثنتين مسلمين تقاطعا على الملك بسبب أحدهما حرما لا يروا
نفع كافرا ولا يظلم شيئا من شرائع الإسلام المتواترة وشعاره القاطرة ثم مع هذا الرافضة
يعاؤون أو شذ الكفار وينصرونهم على المسلمين كقصد قال شاهدته الناس لما دخل هولاء كور
ملك الكفار التل الشامنة ثمان وخمسين وسنة فان الرافضة الذين كانوا الشام بالمدائن
والعواصم من أهل حلب وماحولها ومن أهل دمشق وماحولها وغيرهم كانوا من أعظم الناس
أبصارا وأعمالا على إقامة ملكه وتنفيذ أمره في ذوال ملك المسلمين وهكذا يعرف الناس عامة
وخاسما كان بالعراق لما قدم هولاء كور إلى العراق وقتل الخليفة وسفل ثمان من الدماء
ما لا يحصى إلا الله فكان وزير الخليفة ابن العلقمي والرافضة هم بئانه الذين عاونوه على ذلك
أنواع كثيرة باطنة وظاهرة يطول وصفها وهكذا ذكر أنهم كانوا مع جنكزخان وقدر أنهم
المسلمون بسواحل الشام وغيرها إذا اقتتل المسلمون والنصارى هو أنهم مع النصارى
ينصرونهم بحسب الأماكن ويكرهون فتح مدائنهم كما كرهوا فتح عكا وغيرها ويختارون أدايتهم
على المسلمين حتى أهلها تترك عسكر المسلمين سنة غار إن سنة تسع وتسعين وخمسمائة وخطت
اسماهم جيش المسلمين عاتوا في البلاد وسعوا في أنواع من الفساد من القتل وأخذ الأموال
وجلبدوا أهلها وبغضوا المسلمين وجلب السبي والأموال والسلاح من
المسلمين إلى النصارى أهل الحرب بغير وس غيرهما فهاذا أمثاله قد عاينه الناس وقوا وعند من لم
يحدثه رؤيت أنما سمعته ورأيت من تأذلك لخل الكلب وعند غيري من أخبار ذلك
وما صلبه لا أعلمه فهاذا أمر مشهور من معاونتهم للكفار على المسلمين ومن اختيارهم لظهور
كفروهم على للإسلام وأهله ولوقدر أن المسلمين ملأه فسقة ومظهرون لأنواع من البدع
حتى هي أغضهم على عثمان بن عفان بن تقي في خبر الخمر من وشرك الشر من الأثرى
أن أهل سمنون كانوا يقرؤون في شوارعهم وأفاض وغيرهم من أهل البدع ما يقولون
يكن الله يومئذ كفار على دينهم ولا يخترون ظهور الكفار وأهله على ظهور بدعة دون ذلك
والرافضة تمكنوا لا يخترون أن يظهروا حمل نهدي دولة السلطان خدا بند الذي صنفه هذا
الكتاب كسب ظهري من الشر الذي رام وقوى أسدواه عامة شرائع الإسلام ولكن يردون
أن يسوا زلة بغيرهم وبالله لأن يتم زوره ويكره الكافرون وأما الخلفاء والعصابة

كثرت في ذات المسلوب عنه ولكن
 الثاني في هذه كلها الى السلب
 والاضافات وذكر تمام قولهم قال
 أبو حامد فقال لهم عرفت ما أصالة
 الكثرة من هذا الوجه وأتم
 محققون من جمع المسلمين سوى
 المعتزلة لما البرهان عليه فان قول
 القائل الكثرة محال في واجب
 الوجود مع كون الصفات الموصوفة
 واحدة يرجع الى أنه يستحيل كثرة
 الصفات في موصوفه النزاع وليس
 استحالة معلوماً بضرورة ولهم
 مسلكتان أحدهما أن كل واحد من
 الصفة والموصوف ان كان مستغنياً
 عن الآخر فما واجب الوجود وان
 كان مفترقا اليه فلا يكون واحد
 منهما واجب الوجود وان احتاج
 أحدهما الى الآخر فهو معلول
 والاخر هو واجباً بهما كان
 معلوماً افتقر الى سبب فيؤدي الى أن
 ترتبط ذات واجب الوجود بسبب
 (قال أبو حامد) اختصار من هذه
 الأقسام هو الآخر ولكن ابدل لكم
 انفسكم الاول لادليل لكم عليه فان
 برهانكم عليه انما يتبين في الكثرة
 في هذه المسئلة فكيف يتبين هذه
 المسئلة على تلك قلت الجواب عن
 هذه المسئلة يمكن بوجوه أحدها
 يقال في ذلك ما يتركز حدهما
 محتاج الى لا يتصوره فيكون
 مستغنياً عنه ترتباً بهما فيجب
 حاجة المفعول في دفعه ومضيق

(١) قوله بعضهم قد علمه شيء في
 نسخة لا يعرفه سيقه جاري
 الكلام قد تعرفه في هذه ترتباً
 معناه كلام آخر سيقه محقق

جنسه ما هو غير منه وأمهات الفضائل العلم والدين والسجادة والكرم فاعتبر هذا في هؤلاء
 وهؤلاء فاجعلهم ورقيهم من العلم بالقرآن ومعانيه وعلاومه ما لا يوجد من شيء عند الشيعة (١) بعضهم
 تعلم من أهل السنة وهم مع هذا أقصرون عن صف منهم تفسير القرآن فمن تفاسير أهل السنة
 يأخذ كافي الطوسي والموسوي فإما في تفسير من علم يستفاد هو ما أخذ من تفاسير أهل السنة
 وأهل السنة في هذا الموضوع من يقر بخلاف الثلاثة فالمعتزلة داخلون في أهل السنة وهم انما
 يستعينون في التفسير والمقولات بكلام المعتزلة وكذلك يقولونهم العقلية كان فيها صواباً
 فاعلموا أخذوا من أهل السنة والذين يتنازرون به هو كلامهم في نلب الصحابة والجمهور ودعوى
 النص ونحو ذلك مما هم به أخلق وهو بهم أشبه وأما الحديث فهم من أبعاد الناس عن معرفته
 لا استاده ولا متبعه ولا يعرفون الرسول وأحواله ولهذا اذا نقلوا شيئاً من الحديث كانوا من أجل
 الناس به وأى كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم يتناولون من غير معرفة بالحديث كما يجدها هذا
 المصنف وأمثاله يتناول ما يجدونه موافقاً لاهوائهم ولو أنهم يتناولون ما لهم وعلمهم من الكتب التي
 يتناولونها مثل تفسير التعليل وفضائل الصحابة لأحد من جنس فضائل الصحابة لا يقيم وما
 في كتاب جدم من زبانات القطبي وزبانات ابن أحمد لا تنصف الناس منهم لكنهم لا يصنعون
 إلا بما يوافق قلوبهم وأما الفقه فهم من أبعاد الناس عن الفقه وأصل دينهم في الشريعة هي
 مسائل يتناولونها عن بعض علماء أهل البيت كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر محمد وجعفر بن
 محمد وهؤلاء مرضى الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين لكن لا ينظرون في الاستدلال بهم هل
 تبين نقل العلم أم لا فلهذا لا معرفة لهم بصناعة الحديث والاستدلال ثم الواحد من هؤلاء اذا
 قال قولاً لا يطلب دليله من الكتاب والسنة ولا ما يعارضه ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون الى
 الله والرسول كما أمر الله به ورسوله بل قد أصالوا لهم ثلاثة أصول أحدها ان هؤلاء معصومون
 واتقوا ان كل ما يقوونه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث ان أجماع العترة حجة
 وهؤلاء هم العترة فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل بل خرجوا عن الفقه في الدين كثرة
 الشعرة من النخيل واذا صنف واحد منهم كتاباً في الخلاف وأصول الفقه كالموسوي وغيره فان
 كنت المسئلة فيها نزاع بين العلماء أخذوا بجمعة من قائلهم وأما ما احتجوا به أو ثلثوا بأجواب
 عما يعارضهم بما يجيبه أو ثلث فيقول الجاهل أن هذا قد صنف كتاباً عظيماً في الخلاف
 أو نفعه والأصول ولا يرى الجاهل أن عامته استاذ من كلام علماء أهل السنة الذين يكفرهم
 ويعداهم وما اتفرد به فلا يراى مداد من المداد يتبع ولا يضرب وهذا يضرب ولا ينفع وان
 كانت المسئلة كما افردوا به عموماً على تلك الأصول الثلاثة التي فيها من الجهل والضلال
 ما لا يخفى وكذا كلامهم في أصول ونحوه وارتدوا في تعبدات والدعوات وغيرها وكذلك
 تقرت ما فهم من عقائد لاخر في أصوله وتجده جزءاً من عمله الجمهور

(فسر) قال تراعى نقصان الناس في الأدلة الدالة على امامة أمير المؤمنين علي بن
 أبي طالب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعى ذلك كثيرة لا تخصي لكن نذكر لكم
 من رتبهم بعبارة لا تدعى في الأدلة العقلية وهي خمسة لأول ان الامام يجب ان يكون
 معصوماً يعني كونه كونه معصوماً عليه تسليم أما المقدمة الاولى فلان الانسان

مبنى بالطبع لا يمكن أن يعيش منفردا لا تتعارف في بقائه الى ما با كل ويشرب وليس ويسكن ولا يمكن أن يفعلها بنفسه بل يفقر الى المساعدة غير بحيث يفرغ كل واحد منهم الى محتاج اليه صاحب حتى يتم قيام النوع ولما كان الاجتماع في مظلة التغالب والتغالب بان كل واحد من الأشخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره فتدعو قوته الشهوانية الى أخذه وتهر عليه وظله فيه فتؤذي ذلك الى وقوع الهرج والمرج واثارة الفتنة فلا بد من نصب امام معصوم يصددهم عن الظلم والتعدي وينصهم عن التغالب والقهر وينصف المظلومين الظالم ويوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية والا لاقتصر الى امام آخر لان العلة الموجبة الى نصب الامام هي جواز الخطأ على الأمة فلو جاز الخطأ عليه لاحتاج الى امام آخر فان كان معصوما كان هو الامام والائتمار التسلسل وأما المقدمة الثانية فظاهره لان أبكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين انضافا وعلى معصوم فيكون هو الامام والجواب عن ذلك أن نقول كتابا المقدسين باطله أما الاولى فقوله لا بد من نصب امام معصوم يصددهم عن الظلم والتعدي وينصهم عن التغالب والقهر وينصف المظلومين الظالم ويوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية فيقال له نحن نقول بموجب هذا الدليل ان كان صحيحا فان الرسول هو المعصوم وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد وعلى الأمة بأمره ونهيها أتم من علم أحد الرعية بأمر الامام القائب كالنظر ونحوه بأمره ونهيها فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم امام معصوم والأمة تعرف أمره ونهيها ومعصومهم ينتهي الى القائب المنتظر الذي لو كان معصوما لم يعرف أحد لأمره ولا نهيها بل ولا كانت رعية على تعرف أمره ونهيها كاتعرف الأمة أمر نبيها ونهيها بل عند الأمة محمد صلى الله عليه وسلم من علم أمره ونهيها أعظم من معرفة أحد رعية المعصوم ولوقدر وجوده بأمره قائم لم يتول على الناس ظاهرا من ادعت له العصمة الا على ونحن نعلم قطعا انه كان في رعيته باليمن وخراسان وغيرهما من لا يدري بما ذا أمر ولا عماذا نهى بل نوابه كانوا يتصرفون بما لا يعرفوه وأما الورثة الذين ورثوا علم محمد صلى الله عليه وسلم لم يفهم يعرفون أمره ونهيها ويصدقون في الاخبار عنه أعظم من علم نواب على بأمره ونهيها ومن صدقهم في الاخبار عنه وهم انما يرون أنه لا بد من امام معصوم حتى فنقول هذا الكلام باطل من وجوه (أحدها) أن هذا الامام الموصوف لم يوجد به النصبة ما في زماننا فلا يعرف امام معروف يدعي فيه هذا ولا يدعي لنفسه بل منقوضا بغيره عند من معه ومعدوم لاحقيته عند العقلاء ومثل هذا لا يحصل به شيء من مقاصد الامامة أصلا بل من وعلى الناس ولو كان فيه بعض الجهل وبعض الظلم كان أنفع لهم من لا يفهم وجه من وجوده وقوله المتسبون الى الامامة المعصوم لا وجود من مستعين في أمرهم لا يفهم بل هم يتسبون الى المعصوم وانما يستعينون بكهوز وظالمون فذا كان المصدقون له ان المعصوم المنتظر ينتفع به أحد منهم لا في دينه ولا في دنياه يحصل شيء من مقاصد الامامة واذا كان المقصود لا يحصل منه شيء لم يكن بحاجة الى انبياء وسبله لان اوسر لا ترد للمقاصد فاذ جزمنا بانقضاء المقاصد كان الكلام في اوسيله من اسى فساد وكان هذا بمنزلة من يقرر الناس يحتاجون

التلازم وهو كون أحدهما لا يوجد الا بالآخر أم قسم ثالث فان أردت الاول لم يكن أحدهما محتاجا الى الآخر بل غيابه عن كونه فاعلا له ولا يلزم أن يكونا واجبي الوجود بمعنى أن كلامهما واجب الواجب بنفسه المبدع للمكانات وان قيل ان كلامهما واجب الوجود بمعنى أنه لا مبدع له قيل نعم ولا نسلم امتناع تعدد معنى واجب الوجود بهذا التفسير وانما يتبع تعدد بالتفسير الاول فان الاله قامت على أن خالق المكنات وب واحد لم تقم على نفي صفاته بل كل من صفاته اللازمة قديم أزلي متعبد عنه ليس له فاعل فاذا عبر عن هذا المعنى بأنه واجب الوجود فهو حق وان عني واجب الوجود ما ليس ملازم القبر فليست الذات وحدها واجبة الوجود ولا الصفات بل الواجب الوجود هو الذات المتصفة بصفات اللازمة لها لاسبابهم يقولون انها مستلزمة للمأل فامتناع ذلك على أصلهم أنفع وقد عرف أن كلام الصفات الذاتية ملازمة للآخرى والصفات ملازمة للذات وليس كل منهما مبدا للآخر وان قلتم كل منهما محتاج الى الآخر بمعنى أنه ملازم له لم يلزم من كونه ملازما أن يكون معلا لهذا الجواب الثاني وهو أن يقال ما تعني واجب الوجود أن تعني به ما لا فاعل له أو تعني به القائم بنفسه الذي لا فاعل له فان عني

الذين يطعمهم ويستقيمون ينفق أن يكون الطعام صفة كذا والشرب صفة كذا وهذه عند الطائفة الفلانية وتلك الطائفة قد علم أنها من أفقر الناس وانهم معروفون بالافلاس وأي فائدة في طلب ما يلزمهم واتباع ما لا ينفعهم أصلاً والامام يحتاج اليه في شئ من أمافي العلم لتبليغه وتعليمه وأمافي العمل به ليعين الناس على ذلك بقوته وسلطانه وهذا المنتظر لا ينفع لاجل هذا ولا بهذا بل ما عندهم من العلم فهو من كلالهم قبله ومن العمل أن كان عامياً وافقهم عليه المسلمون استعانوا بهم والاستعانة بالكفار وللحادثة ونحوهم فهم أعجز الناس في العمل وأجمل الناس في العلم مع دعواهم أنتم املهم بالمعصوم الذي مقصوده العلم والقدرة ولم يحصل لهم لعل ولا قدرة فعلم انفسهم احماء يدعوهم وأيضا فالأئمة الاثناعشر لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الامامة أمان دون على فاما كان يحصل لناس من علمه ويثبت مثل ما يحصل من نظرائه وكان على بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر بن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم وكان في زمنهم هو أعلم منهم وأنفع للأمة وهذا معروف عند أهل العلم ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدب فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الأولاد من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم بالبدع الباطل وأمان بعد الثلاثة كالعسكريين فهو لا لم يظهر عليهم علم تستفيد الامم ولا كان لهم بدستعين بها الامم بل كانوا كائسهم من الهاشميين لهم حومة وسكينة وفيهم من معرفة ما يحتاجون اليه في الاسلام والدين مافي أمثالهم وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين وأما ما يخص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ولو وجدوا ما يستفاد لاخذوا ولكن طالب العلم لم يعرف مقصوده وان كان للانصار نسب شريف وكان ذلك مما يمينه على قبول الناس منه ألا ترى أن ابن عباس لما كان كثير العلم عرفت الامم ذلك واستفادت منه وشاع ذكره بذلك في الخاصة والعامة وكذلك اشفاقى لما كان عنده من العلم والنفقة ما يستفاد منه عرف المسلمون به ذلك واستفادوا ذلك وظهور ذكره بالعلم والفقه ولكن ادالم يجد الانسان مقصوده في علم يطلبه منه ألا ترى أنه لو قيل عن أحد انه طبيب أو نحوى وعظم حتى جاء اليه الاطباء وأتته قلوب جسدوه لا يعرف من السب والنحو ما يطلبون أعرضوا عنه ولم يبقه مجرد دعوى الجهال وقضيتهم وهو لا الامامة أخذوا عن المعتزلة أن الله يحب عليه الاقدار والتمكين والطف بما يكون الممكن عنده أقرب الي الصلاح وأبعد عن الفساد مع تمكنه في الحالين ثم قالوا الامامة واجبة وهي واجب عندهم من النبوة لأن بها الطفا في التكليف قالوا انا نعلم يقيناً ثبوتها واستمرارها الاوقات أن الجماعة (١) متى كان لهم رئيس وقع الهرج والمرج بينهم وكانوا عن صلاح أبعدهم من الفساد أقرب وهذه الحال مشعرة بغضبة العقل معونة لا يتكفروا الا من جهل احداثهم ولم يعلم استمرار القاعدة المستمرة في العقل قالوا واذا كان هذه الطغاة في التكليف لزوم وجوه ثم ذكروا صفة من العصمة وغير هاتم أو ودطائفة منهم على أنفسهم سؤال الاصلوا قلتم ان الامام لطف وهو غائب عنكم فأين اللطف الحاصل مع غيبته وذمهم يكن نفعهم صلاحهم فحيية وجاز التكليف بطل أن يكون الامام لطف في الدين

الاول لم يستنع أن يكون كل من الصفات والذات واجب الوجود بهذا التفسير ولم يدل على امتناع تعدد الواجب بهذا التفسير دليل كالم يدل على امتناع تعدد القديم بهذا التفسير دليل وانما يدل الدليل على أنه لا اله الا الله وأن اقرب العالين واحدا لا شريك له وهو التوحيد الذي لا عليه التبرع والعقل فاما في الصفات وتسمية ذلك توحيدا فهو مخالف للشرع والعقل وان اراد بواجب الوجود القائم بنفسه الذي لا فاعله كانت الذات واجبة الوجود وهي بالصفة واجبة الوجود ولم تكن الصفة وحدها واجبة الوجود وان اريد بحاجة كل من الصفة والموصوف الى الآخر للالزام اختير اثبت ذلك ولم يلزم من ذلك كون أحدهما معلولا للآخر فان المتضايقين متلازمان وليس أحدهما معلول الآخر وان أراد بربك كون أحدهما فاعلا اختير في الحاجة بهذا التفسير وهو القسم الاول وهو ما ليس أحدهما محتاج الى الآخر وان اريد أن أحدهما معلول للآخر اختير جواب الغزالي وهو أن الصفة شبيهة بالذات من غير عكس رعى هذا فقوله ان قال ان أحدهما

(١) قوله متى كان لهم رئيس الخ هكذا في الاصل وفي اسكالا مخالي وضع ونزل وجه الكلام متى لم يكن لهم رئيس الخ تشبه معصده

ان يلزم في خلقه هذا القسم
 ليس يلزم قال فقال لهم ان اردتم
 واجب الوجود ان ليس له علة
 فاعلم انكم قلتم ذلك اي قبل قلتم
 بامتناع كونه موصوفا بالصفات ولم
 استدل ان يقال كما ان ذات واجب
 الوجود قد لا فاعلم انكم قلتم ذلك
 صفاته قد لا فاعلم انكم قلتم ان
 رتبوه هذا كله معا فتلزم سلك في
 نفي الصفات طريقا ان يمتنع
 اثبات واجب الوجود بذاته وذلك
 انهم يفهمون في الممكن الوجود
 الممكن الحقيقي و يرون ان كل ما دون
 المبدأ الاول هو هذه الصفة
 وخصوصهم من الاشياء يعلمون
 هذا و يرون ان كل ممكن فله فاعلم
 وان التسلسل ينقطع بالانتهاء الى
 ما ليس بممكن في نفسه فاذ اسلم لهم
 هذا فلزم ان يكون
 الاول الذي انقطع عنده الامكان
 ليس ممكنا فوجب ان يكون بسيطا
 غير مركب لكن لا يشعر بان
 يقولوا ان الذي ينتفي عنه الامكان
 الحقيقي ليس يلزم ان يكون بسيطا
 وانما يلزم ان يكون قدما فقط لاعلمة
 فاعلمة فلهذا ليس عنده هؤلاء
 برهان على ان الاول بسيط من
 طريقه واجب الوجود (قال ابو
 حامد) فز قيل فاذا ثبت ذنا وصفة
 وحلا لصفة بذاته فغير مركب

الفساد ما لم يحصل الاجزؤه وهذا يتبين بالوجه الرابع وهو انه لو لم يخلق هذا الموصوم لم
 يكن يجري في الدنيا من الشر كتر مما جرى (١) اذا كان وجوده لم يدفع شيئا من الشر حتى يقال
 بوجود دفع كذا بل وجوده واجب ان كذبه الجمهور وطلوه واشبعته وطلوه واطلوا اصحابه
 وحصل من الشر ورائي لا يعلم الا الله بتقدير ان يكون معصوما فله تنقذ بران لا يكون على
 رضى الله عنه معصوما ولا بغيره لانه شر ونحوهم لا يكون ما وقع من قوله الثلاثة وبني امية
 وبني العباس فيه من الظلم والشر ما فيه بتقدير كونهم معصومين انما حصل به الشر لا لتفسير
 فكيف يجوز على الحكيم ان يخلق شيئا يحصل به الخير وهو لم يحصل به الا الشر لا الخير واذ قيل
 هذا الشر حصل من ظلم الناس له قبل فالحكيم الذي خلقه اذا كان خلقه لادفع ظلمهم وهو يعلم انه
 اذا خلقه زاد ظلمهم لم يكن خلقه حكمة بل بسفها ومار هذا تسليم انسان ولله ان يمتنع
 باصلاحه وهو يعلم انه لا يطيع بل يفسده فهل يفعل هذا حكيم ومثل ان يمتنع انسان خالف
 الطريق لتأويله الى القوانفل ويعتصموا به من الكفار وقطاع الطريق وهو يعلم انه اذا ابتداء
 اتخذ الكفار حصانا وقطاع ما يرى لهم ومثل من يعطى رجلا ما لا ينفعه في القرية والمجاهدين
 وهو يعلم ان ما ينفعه في الكفار والمجاهدين اعداء الرسول ولا ريب ان هؤلاء الرافضة القدرية
 أخذوا هذه الحجج من اصول المعرفة القدرية فلما كان اولئك يوجبون على الله ان يفعل بكل
 مكلف ما هو الاصل له في دينه ودينه وهو اصل فالدون كان الرب تعالى يحكمه ورجحه
 بفعل بحكمه خلقه ما يحكمهم في دينهم ودينهم ولنا في هذا الاصل على ثلاثة اقوال
 فالقدرية يقولون يجب على الله رعاية الاصل والاصلاح في كل شئ معين ويجعلون
 ذلك الواجب من جنس ما يجب على الانسان فقط وحيث شبهوا الله بالواحد من الناس فيما
 يجب عليه ويحرم عليه وكانوا لهم شبهة الافعال فقط وامن حيث لم يفرقوا بين المصلحة العامة
 الكلية وبين مصلحة افراد الناس التي تكون مستلزمة لفساد عام ومضادة لاصلاح عام والقدرية
 الصغرى العامة لا يثبتون له حكمة ولا راحة بل عندهم يفعل عبثا بحكمة لاهل حكمة ولا راحة
 والجمهور منصفون ان هؤلاء كان يخرج الى البتلون من الجذوى وغيرهم فقولوا ارحم الراجلين
 يفعل هذا برأيه ليس له راحة فهو لاداء وتلك في طرفين متقابلين وانما قول الجمهور ان الله
 علم حكمهم رحم قائم بالقسوة عليه سبحانه كتب على نفسه الرحمة وهو ارحم بعلمين اولاديه ولما
 كانت تلك الامور الكتاب والسنن (٢) وكما يشهد به الكتاب والسنن الاعتبارية ومثلا
 وذلك واقع بمحكمة ورجحه وبحكم انه كتب على نفسه الرحمة ورحم على نفسه العلم لان
 الخلق يوجبون عليه ويحرمون ولا فله يشبه الخلق فيما يجب ويحرم بل كل نعمة منه فضل من كل
 نعمة منه عدل وليس يخالف عليه حق الا ما احقه هو على نفسه المقدسة كقوله تبارك وتعالى
 نفسه الرحمة وقوله ولكن جعلنا ناصرا المؤمنين وذلك بحكم وعدة وصديقه خير من متفق
 عليه بين المسلمين وبحكم كتابه على نفسه وحكمته ورجحه بان فيه تعسيل وتزاعد كقول غير
 هذا الوضع ثم القدرية انما لا يرون راحة الاصل بقولهم انما خلقهم شرعهم شراب فاذا قيل
 لهم فهو كان يعلم ان هذا الذي عرّضه لا يتنفع من خلقه بل يفعل ما يشاء فكذلك من يعصى الله
 ما لا ينفعه في سبيل الله وسيقاتل به الشكر وهو يعلم انه يمتنع في حرب تسليين وقد قام

١ قوله : ان كان وجوده الخ هكذا
 في الاصل وسنأخذ ثقتهم صحة
 لعبارة تدركه معصمه
 ٢ قوله وكما يشهد الخ هكذا في
 الاصل يصهرن في الشكلا تكرارا
 وتحررنا فاعلم الى وحرر كسبه معصمه

وكل فريق يحتاج الى حركه

وذلك ليعجز أن يكون الأول جسماً
لأنه مركب فلتأول القائل كل
مركب يحتاج إلى مركب كقوله كل
موجود يحتاج إلى موجود فعليه
الأول قديم موجود ولا علة ولا
وجود فكذلك يقال موصوف
قديم ولا علة ذاته ولا صفته ولا
لقامصفاه بذاته بل الكل قديم
بلا علة وأما الجسم فالتام بعجز أن
يكون هو الأول لأنه لحنث من
حدث أنه لا علة عن الحوادث ومن
لم يثبت له حدوث الجسم يلزم أن
تكون الصلة الأولى جسماً كما
سنلزمه عليكم فيما بعد (قال ابن
رشد) معترض على أبي حامد
التركيب ليس هو مثل الوجود
لأن التركيب هو مثل الآخر بل
أعلى صفة انغصبت زائدت على
ذات الأشياء التي قبلت التركيب
والوجود هو صفة الذات عنها
وأيضاً المركب ليس ينقسم إلى
مركب من ذاته ومركب من غيره
فقدراً أن ينتهي الآخر إلى مركب
قديم كما ينتهي الآخر الموجودات
الغير موجود قديم وأيضاً فإنه
الآخر كقولنا من أن التركيب آخر
زائد على الوجود فثبت أن يقول
أن كان يوجد مركب من ذاته
فمركباً متحركاً من ذاته ون
(١) من الخ حكم في
الأصل في كلامه محتجج في آخر
فشر

(۱) در صورتیکه اینها کنند فی

الاعصار فی کلام محتاج لوقر

فانبر

٢٠٠٠

بقیہ ساریہ فیضیہ و ساریہ فیضیہ

— *Journal of the American Medical Association*, 1967, 201: 1001-1002.

[illegible]

ان

أن يفعل ما يقدر عليه فكذلك الناس عليهم أن يولوا الصلح من خلقه الله تعالى وإن كان فيه نقص
 أمان قدرته وأمان عدله وقد كان عررضي لله عنه يقول اللهم إني أشكو أجلة العاجز وجزئي
 النقة وما ساس العالم أحد مثل عر فيك يا فلان بغير هذا إذا كان المتولي نفسه قادرا عادلا
 فكيف إذا كان المعصوم عاجزا بل كيف إذا كان معقودا من التي يوصل الرعية اليه حتى يجبروه
 بأحوالهم ومن التي يلزمها بطاعته حتى طيعه وإذا أظهر بعض قوايه طاعته حتى يوليه ثم
 أخذ ما شاء من الأموال وسكن في مدائن الملوك فأى جيلة للمعصوم فيه فلم ان المعصوم الواحد
 لا يحصل به المقصود إذا كان ذا سلطان فكيف إذا كان عاجزا معقودا فكيف إذا كان معقودا
 فأيا لا يمكنه مخاطبة أحد فكيف إذا كان معدوما لا حقيقة له (الوجه السابع) أن
 يقال صدغ عن الظلم وانصاف المظلوم منه وإصالح حتى غيره اليه فر على منع ظلمه واستيفاء
 حقه فإذا كان عاجزا معقودا لا يمكنه دفع الظلم عن نفسه ولا استيفاء حقه من ولاية ومال
 ولحق امرأته من ميراثها فأي ظلم يدفع وأي حق يوصل فكيف إذا كان معدوما أو غائبا
 لا يمكنه أن يظهر في قرية أو مدنة خوف أن الظالمين أن يقتلوه وهو داغ على هذا الحال أكثر من
 أربعين سنة وستين سنة والأرض مملوءة من الظلم والفساد وهو لا يقدر أن يعرض بنفسه فكيف
 يدفع الظلم عن الخلق أو يوصل الحق إلى المستحق وما أخلق هؤلاء بقوله تعالى أم تحسب أن أتترهم
 يسعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا (الوجه الثامن) أن يقال الناس
 في باب ما يقع من الله على قولين منهم من يقول الظلم متعنت منه وفعل الصبيح مستحيل ومهما فعله
 كان حسنا فهو لا متعنت عندهم أن يقال يحسن منه كذا فضلا عن القول بالوجوب والقول
 الثاني قول من يقول أنه يجب عليه العدل والرجة بالعبادة على نفسه كما قال تعالى كتب بكم على
 نفسه الرجة ويحرم الظلم بغيره على نفسه كما قال في الصبيح يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي
 وجعلته بينكم محرما فلا تفلوا فقالوا ويقول إن ذلك واجب بالعقل وعلى كل قول فهو سبحانه لم
 يقع منه ظلم ولم يخل بواجب فقد فعل ما يجب عليه وهو مع هذا المبحث ما تحصل به هذه
 المصالح المقصود من المعصوم فإن كانت هذه المصالح تحصل بمجرد خلقه وهي لا تحصل لزم
 أن لا يكون خلقه واجبا وهو المطلوب وإن كانت لا تحصل إلا بخلق من خلقه وهو لا يخلق حتى
 يحصل بالمجموع المطلوب فهو لم يخلق ذلك المجموع سواء كان لم يخلق شيئا منه أو لم يخلق بعضه
 والاختلاف بالواجب متعنت عليه في العقل وأكثر فلهذا على التقديرين أنه لا يجب عليه خلق
 الموجب لهذه العائب وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوما لا يحصل به ذلك وبين
 أن لا يخلق له فلا يكون ذلك واجبا عليه وحاشا فلا يلزم أن يكون موجودا فتقول وجوب
 وجوده باطل على كل تقدير وإن قيل لا يجب عليه حصول بخلته وبذعة لم يكن له قيل إن
 كانت طاعة لمكانين مقدورة لله ولم تخلف فلم يخلق مصفة من خلقه بالمعصوم فلا تكون
 واجبة عليه وإن لم تكن مقدورة متعنت بغيره فهو في حق المكلف فكيف في حق الله
 وما لا الوجوب عليه وجب الآثر في أن لا يجب عليه حصول مصفة لم تحصل
 بدون غيره لا تفتقر غير كونه حتى لا يجب عليه مع عدمه مع عدمه فيجب

وجده معقودا من ذاته فسيبوجد
 المعدوم ومن ذاته لأن وجود
 المعدوم هو خروج ما بالقوة إلى
 الفعول وكذلك الأمر في الحركة
 والحركة (قال) والفصل في هذه
 المسئلة أن المركب لا يخلو من أن
 يكون كل واحد من جزأيه
 أو أجزائه التي تركب منها شرطا
 في وجود صاحبه بمعنى مختلفتين
 أو لا يكون شرطا ويكون أحدهما
 شرطا في وجود الثاني والثاني ليس
 شرطا في وجود الأول فأما الأول فلا
 يمكن أن يكون قديما لأن التركيب
 نفسه شرط في وجود الأجزاء
 فلا يمكن أن تكون الأجزاء أصلا
 في التركيب ولا التركيب علة
 نفسه الأول كان الشيء علة نفسه
 وأما الثاني إذا لم يكن واحدا منهما
 شرطا في وجود صاحبه فإن أمثال
 هذه إذا لم يكن في طباع أحدهما
 أن يلزم الآخر فها ليست تركيب
 إلا مركب خارج عنها وإن كان
 أحدهما شرطا في وجود الآخر
 من غير عكس كالحال في انصاف
 والموصوف الغير جوهرية قول كل
 الموصوف قديما ومن شأنه أن
 لا تتأخر الصفة فالركب قديم وإن
 كان هذا هكذا فلا يصح أن جرد
 يجوز وجوده كقديما أن ينفذ
 على طريق الأشعرية إن كل جسم
 محدث لا إله إلا وجوده كقديما
 وجدت عراض فديعة أحده
 التركيب لأن أصل ما يتوحد عليه

هو موجود ومصلح انه اذا لم يوجد
وجود الكل في الخارج يوجد
أشخاصه لا يتنازع فيه أحد من
المعتقدين ان كانوا قد تنازعوا
في أن الكل المطلق لا يشترط وهو
الطبي هل هو موجود في الخارج
أم لا وحيداً فراهي وجود الحركة
الكلية في الخارج هو موجود أفرادها
المتعاقبة شيئاً بعد شيء فكل فرد
مستوفى بالغير وليس هذا الجنس
المتعاقب الذي يوجد بعضه شيئاً
فشيئاً مستوفى بالغير وان شئت قلت
لا نعلم أن الكل لا يوجد في الخارج
ولكن نعلم أنه لا يوجد في الخارج
كلها وهذا هو الكل الطبيعي وهو
المطلق لا يشترط كسبي الانسان
لا يشترط فانه يوجد في الخارج لكن
معنا شخصاً متوفى جداً أفرادها
مجتمعة وامامت تعاقبة كمتاقب
الحوادث المستقلة لوجود الحركة
المعينة كوجود سائر الاشياء
المعينة ووجود معنى الحركة
كوجود سائر المسيمات الكلية
والمحكوم عليه بالازلية هو النوع
الذي لا يوجد الا شيئاً فشيئاً لا يوجد
مجتمعة ان قال القائل معنى الحركة
ليس موجود في الخارج على وجه
الاجتماع كما يوجد من أفراد الانسان
فقد صدق وان قال لا يوجد شيئاً
فشيئاً فهذا ممنوع ومن قال ذلك
لزمه أن لا يوجد في الخارج حركة
أصلاً لمتناهية ولا غير متناهية
وهذا مخالف للمعنى والعقل وقد

ما يقبل من أهل الكتاب وأما المقصود من هو من في الظاهر وهو مؤمن لكن لا يقدر على ما يقدر
عليه المؤمنون المهاجرون المجاهدون كثيرون آل فرعون مؤمن آل فرعون وهو مؤمن ولهذا
قال تعالى وقال رجل مبجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقنلون رجلان يقول ربنا الله
وقد سمعناكم بالبينات من ربكم فهم من آل فرعون وهو مؤمن وكذلك هؤلاء المؤمنون ولهذا
قالوا كثرهم الفاسقون وقد قال قبل هذا ولو آمن أهل الكتاب لكان خير لهم ثم قال منهم
المؤمنون وأكثرهم الفاسقون ثم قال لن يضروكم الا اذى وهذا عند الله جميعهم الا إلى كثرهم
ولهذا قال وان قاتلوا قتلواكم ولو كنتم الايمان لم ينصرون وقد يشاؤون وفيهم مؤمن يكتم إيمانه
يشهد القتال معهم ولا يمكنه الهجرة وهو مكره على القتال ويبيع يوم القيامة على نيته كما في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يغز جيش هذا البيت فبما هم يبدأ من الأرض أذ
خسف بهم فقبيل يارسول الله وفيهم المكره قال يعشون على نياتهم وهذا في ظاهر الامور وان
قتل وسكهم عليه على يحكم على الكفار قاله يعش على نيته كان المنافق من يتحكم لهم في الظاهر
يحكم الاسلام ويعشون على نياتهم فالجزم يوم القيامة على ما في القلوب لا على مجرد الظواهر
ولهذا روى أن العباس قال يارسول الله كنت مكرهاً قال أيا ظاهراً لمكان علينا وأما سرى رزق
قال الله وبالجملة لا خلاف بين المسلمين أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة
لا يجب عليه من الشرائع ما يجزئها بل الجواب بحسب الامكان وكذلك ما لم يعلم حكمه فاولم
يعلم أن الصلاة واجبة عليه في مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء في ظهر قولي العلماء وهذا
مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وكذلك سائر الواجبات من
صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك ولو لم يصل تحريم من لم يجد فشرم لم يجد اتفاق المسلمين
وأما الاستغفار في قضاء الصلوات وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا أو يسر ثم نبه تحريم
ذلك بعد القبض هل يفسخ العقد أم لا كما لا يخفى لو فصل ذلك قبل الاسلام وكذلك لو تزوج
نسكاً ما بعد عقد حفته على عادتهم ثم لم يلحقه شرائع الاسلام رأى أنه قد أدخل بعض شرطه كالأ
تزوج في عدة وقد انقضت فهل يكون هذا فاسداً أو يقر عليه كالأ عقد قبل الاسلام ثم أسلم
وأعمل هذا كله أن الشرائع هل تلتزم من لم يعلمها أم لا تلتزم أحد الأبعد العلم أو يفرق بين الشرائع
الناسخة والمستدانة فسه ثلاثة أقوال هي ثلاثة أوجه في مذهب أحمد كرا القاضى أبو يعلى
الوجهين المطلقين في كتابه وذكر هو وغيره الوجه المفرق في أصول الفقه وهو أن التسخ
لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه التاسع وتخرج أبو الخطاب وجهاً بنبوته ومن هذا الباب
من ترك الطهارة الواجبة ولم يكن علم وجوبها أو صلى في الموضع المنهي عنه قبل علمه بالنهي
هل يعيد الصلاة فيه روايتان منصوبتان عن أحمد والصواب في هذا الباب كله أن الحكم
لا يثبت الامع الفكن من العلم وأنه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه فقد ثبت في الصحيح أن من الصلاة
من أكل بعد طلع الفجر في رمضان حتى تنبأه الخط الأبيض من الخط الأسود ولم يأمرهم
النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء ومهم من كان يحك جنباً لمدا لاصلي ولم يكن يعلم جوار الصلاة
بالتيم كالجدر وكثير من الخطاب وعما لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد منهم
بالقضاء ولا شئاً من خلفا من المسلمين بمكة والবাদى صاروا يصلون إلى بيت المقدس حتى بلغهم
التسخ ولم يؤمروا بالاعادة ومثل هذا كثير وهذا يطابق الاصل الذي عليه السلف والجمهور
أن الله تعالى لا يكلف نفساً الا وسعها فالجواب مشروط بالقدرة والعقوبة لا تكون الا على ترك
ما أمراً وقيل محظور بعد قيام الحجة

توجدونه ولا يوجد الا به فليس
هناك شيان كالمفترقين فركبهما
مركب ولفظ المركب في الاصل
اسم مفصول لقول القائل ركبته
فهو مركب لا يتفرق فرقسه فهو
مفروق وجعته فهو مجمع وألفته فهو
مؤلف وحركه فهو محرك قال الله
تعالى في أي صورة ما شاء ركبك يقال
ركب الباب في موضعه هذا هو
الركب في الغسل لكن صار في
اصطلاح المتكلمين والفلاسفة
يقع على عدة معان غير ما كان
مفتقا فاجتمع كما يقول أحدهم
الجسم اما بسيط واما مركب
يعنون بالبسيط الذي تشبته
أجزاءه كماء والهوام بالمركب
ما اختلفت كالانسان وقد يقولون
كل جسم مركب من أجزاءه لان
هذا الجزء غير هذا الجزء وان كانوا
يعتقدون انه لم يتفرق قط وأنه لم
يزل كذلك وينتزعون هل الجسم
مركب من الجواهر المتفردة أو من
الهوى والصورة أم ليس مركبا
من واحد منهم ما عتقهم على أن
من الاجسام ما لم تكن أجزاءه مفترقة
فركبت وقد يعنون بالمركب
المركب من الصفات كما يقولون
الانسان مركب من الجنس والفصل
وهو الحيوان الناطق وهما الصفاتان
لم تفرقا احدهما الاخرى ولا يمكن
وجودنا سائق الامع الحيوان
ولا يمكن وجود حيوان الامع باطن
وما يقوم مقامه كاصا هل

الامور وقد حصل هذا المقصود على عهد أبي بكر وعمر وعثمان أعظم ما حصل على عهد علي
وهو حاصل تخلفه بنى أمية وبنى العباس أعظم ما حصل بالاثني عشر وهذا حاصل علو
الروم والترك والهند أكثر ما حصل بالمتنظر للمقب صاحب الزمان فانه ما من أمير يتولى ثم
يقدر عدمه بلا تسليم الا كان الفساد في عدمه أعظم من الفساد في وجوده لكن قد يكون
الصالح في غير ما كثرته كما قد قيل ستون سنة مع ايام جابر خيمين ليله واحدة بلا امام وان قيل
بل المطلوب وجود صلاح لا فساد معه قيل فهذا لم يقع ولم يخلق الله ذلك ولا خلق اسبابه وجب ذلك
لما لا يخفى أو جوب ذلك أو جوب عزوماته على الله كل ما مكار العقل واما ما اراد به وخلق
ما يمكن معه وجود ذلك لا يحصل به ذلك ان لم يخلق ما يكون به ذلك ومثل هذا يقال في افعال العباد
لكن القول في المصوم أشد لانه صلته تتوقف على أسباب خارجة عن قدرته بل عن قدرة الله
عنده هؤلاء الذين هم معتزلة زائفة فيجاب ذلك على الله أفسد من ايجاب خلق مصلحة له عبده
(الوجه الحادي عشر) أن يقال قوله لو لم يكن الامام معصوما لاقترا على امام آخر لان العلة
الموجبة الى الامام هي جوار الخطا على الامة فلو جاز الخطا عليه لاحتاج الى امام آخر فيقال له لم
لا يجوز أن يكون اذا أخطأ الامام كان في الامة من ينهيه على الخطا بحيث لا يحصل اتفاق للمجموع
على الخطا لكن اذا أخطأ بعض الامة نهى الامام وأنبأه وأخبره وان أخطأ الامام وأنبأه نهى آخر
كذلك وتكون العصمة ثالثة للمجموع لا ذلك واحد من الافراد كما يقوله أهل الجملة وهذا كما
أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطا ورعا بما روي عليه تعدد الخطا لكن المجموع
لا يجوز عليهم ذلك في العادة وكذلك الماطرون في الحساب والهدسة يجوز على الواحد منهم الخطا
في مسئلة أو مسئلتين فاما اذا كثرت الامة المعرفة بذلك امتنع في العادة عظمهم من المعلوم أن ثبوت
العصمة لقوم اتفقت كلهم أقرب الى العقل والوجود من ثبوتها لواحد فان كانت العصمة لا يمكن
لعدد الكثير في حال اجتماعهم على الشيء العبي فان لا يمكن لواحد أولى وان أمكنت لواحد
مفرد فلا أن تمكن له ولا مثاله مجتمعين بطريق الأولى والأخرى (١) فعلم أن ثبات العصمة يحصل
المقصود المطلوب من عصمة الامام فلا تنعص الامام ومن جعل الرافضة لهم وجوه عصمة
واحد من المسلمين ويجوزون على مجموع المسلمين لئلا يركب فيهم وحسم مصوم والمعتقون
الصرح يشهد أن العلماء الكثيرين مع اختلاف اجتهاداتهم اذ انصرفوا على قول كان أولى
ما صواب من واحد وانه اذا أمكن حصوله لم يحبروا وحده بالاحسان لئلا يترأى أولى واما
أي دليل ان الامام شريك اساس في المصالح العامة ذلك هو وجه لا يقدح في فعله الا ان
يشتد له وهو مهم فهاذا يتكلم أن يضره اخذ ودون يستحق الحقوق ولا يوجب ولا يمسحع لانه
يعني به لانه لا يصلح منهم جمعة ولا جماعة في صوامعهم ولا يمكن تفرع من رعيه
الاقوههم وارتهدها كما مشاركت في عدل ولقد تذاير عنهم في فكذلك العلم
والراي يجب ان يشاركه مع عبادته ويزن حكمه بغيره لا يبعد عنهم فكذلك علمه
يخرج الاعلانهم (الوجه شفي عشر) قال له ربي اني تحتج به لامة ولا ملة وعاب
علم كل كعب صوفى من صوفى شهر من ركبته حتى يخرج من الرور سرقه رخر

(١) قوله فعلم أن ثبات العصمة لأي
لجماعة المسلمين كما هو ظاهر من سابق
الكلام كتبه مصححه

بقواعد كلية عامة ثم النظر في دخول الإيمان تحت تلك الكليات أو دخول نوع خاص تحت
أعم منه لا بد فيه من نظر للملح واجتهاد وقد يصيب تأويل ويخطئ أخرى فان اشترط صحة الدواب
في تلك الاعيان فهذا منتف بضرورة واتفاق العقلاء وان اكتفى بالكليات فالنبي
مكنه أن ينص على الكليات كما جاءه نبيات على الله عليه وسلم اذ كرمها بهم من النساء وما جعل
لجميع اقارب الرجل من النساء حرام عليه الا البنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خاله
كأن كرهوا ذلك أربع في سورة الاحزاب وكذلك في الاثر به حرما يسكرون ما ليس كروا مشاء
ذلك بل قد حصر الحرمان في قوله قل انما حرم من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والنجس
بغير الخلق وان تشر كوا بانهم لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فكل ما حرم تحريما
مطلقا عاملا لا يباح في حال فيساق في أخرى كلامه والمينة ولم التحذر وجميع الواجبات
في قوله قل امرت بالفسط واقبحوا وجوهكم عند كل مسجد وادعوا عظمى من الدين الآية
فالواجب كله محصور في حق الله وحق عباده وحق الله على عباده أن يصدوه ولا يشركوا به
شيا وحقوق عباده العدل كافي للصحيحين عن معاذ رضي الله عنه قال كنت ردي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال يا معاذ انشأ ما حق لله على عباده قلت الله ورسوله أعلم قال حق الله على عباده
أن يعبدوه ولا يشركوا به شيا يا معاذ انشأ ما حق العباد على الله اذ افعلوا ذلك قلت الله ورسوله
أعلم قال فمهم على الله أن لا يعذبهم ثم له سبحانه فصل انواع الفواحش والتي وانواع حقوق
العباد في مواضع آخر ففصل المواريث وبين من يستحق الارث عن لا يشقه وما يستحق الوارث
بالفرض والتعصيب وبين ما جعل من النكاح وما يحرم وغير ذلك فان كان يقدر على نصوص كلية
تناول انواع الرسول أحق هذا من الامام وان قيل لا يمكن فالامام أجبر عن هذا من الرسول
والحرمان المعتبر لا سبيل الى احصاء علماء الرسول والامام بل لا بد فيها من الاجتهاد والمجتهد فيها
يصيب تأويل ويخطئ أخرى كحال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فيه اجرا
وان اخطأ فله اجر وكما قال سعد بن معاذ وكان حكاي قضية معينة يؤمر فيها الحاكم ان يختار
الاصح فلما حكم يقتل المعتاتة وسى الزهري من بني قريظة قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت
فهم يحكم الله من فوق سبع سموات فرفعوه وكما كان يقول ابن رسله أمير على سرية أو جيش اذا
حاصر متاهل حصن فأسأله أن تغلظهم على حكم الله فالتى لا تدري ما حكم الله فيهم ولكن أرهم
على حكمك وحكم أصحابك والاحاديث الثلاثة ثابتة في اجماع قسبين بذلك أنه لا مصلحة في
في عصمة الامام الا وهي حاصله بصحة الرسول ولله الخدم والمؤلف واقف هو اثاره انما نافع من
كان الى اتباع استنوا للحديث واتباع نصيحة أقرب كانت مصفيتها في الدنيا والدين اكمل وكل
من كان لا يصعب ذلك كان انا كس ولما كانت الشقة بعد شأني عن تباع المصوم التي
لارب في عصمته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي أرسله بهدي ودين الحق شيئا وتزيرا
ودعيا الى الله بانه ومرارا شيئا الذي اخرج به اناس من الخصال الى امور وهداهم الى
صراط الامير الجيد الذي فرق بين الحق والباطل والهدى والضلال والحق والرشاد والنور
والظلمة والاهل للهدى والاهل للضلال وجعل فيهم راية قد هدى الله في شئ وسعيد فقل
السعد من آمن به وهدى الله شقته من كتب روي عن طبعته ذلك بعة القائلون بالامام

موجود غير نفسه بل قد يكون موجوداً بنفسه لا يقتصر الى فاعل ذلك اتصالها بالصفات لا يقتصر الى فاعل الثاني أن يقال هو ب أن هذا مثل الصديق في اللفظ فقط هي صفة انفعالية لا تدعى ذات الاشياء التي قبلت التركيب ان عنيت أنها تدعى الذات والصفة وقيام الصفة بالذات فهذا اجل وان عتبت أنها هي قيام الصفة بالذات أو هي الصفة القائمة بالذات فليس في ذلك ما يوجب كونها انفعالية لها فاعل ميان الموصوف الثالث أن الصديق ان عني متحرك الشيء لغيره فليس هذا نظير مورد التراجع فان احداً لم يلزم في الذات القعدة الموصوفة بصفاتهما اللازمة شيار كبسه أحد وان عني به مطلق الحركة صار معنى الكلام ان اتصاف الذات بالصفات كاتصافها بالحر كات وليس في واحد منهما ما يقتضي احتياج الموصوف الى مبيانه وأما قوله ليس ينقسم الى مركبين فإنه ومركبين غيره حتى ينتهي الامر الى مركب قديم كما ينبغي الامر في الموجودات الى الموجود قديم فيقال به بل هؤلاء الملبون كل واحد مثله لما خاطبوك (١) باصطلاحهم وأنت جعلت قيام الصفة للموصوف

(١) قوله باصطلاحهم كذا في الاصل واصل الصواب باصطلاحهم (٢) قوله فان الامر الذي يشترك الخ تذاقي لاصل ونعني في العبارة نقصاوتهم فراجع الى الاصول السليمة كيبه

المعصوم ونحوهم من أبعاد الطوائف عن اتباع هذا المعصوم فلا يجرم تخدعهم من أبعاد الناس عن مصلحتهم دينهم وديناهم حتى يوجد عنهم تحت سياسة أظم الملوكة وأضلمهم من هو أحسن حالهم ولا يكون في خيرا لا تحت سياسة من ليس منهم ولهذا كانوا يشبهون اليهود في أحوال كثيرة منها هذا أنه ضربت عليهم الله أن يمتنعوا الانجيل من الناس وجعل من الناس وضربت عليهم المسكنة فلا يصيبون في الأرض إلا بأن ينسكوا انجيل بعض ولادة الامور الذي ليس بمعصوم ولا بداهتهم فسموا الى الاسلام فظهورهم بها خلاف ما في قلوبهم فما جاء به الكتاب والسنة يشهد له ما يرينا اقمين الا يات في الآفاق وفي أنفسنا قال تعالى ستر بهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق وعما رأينا أن نارسيل المتبعين لرسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم أصلى في دينهم وديناهم من سبيل الامام المعصوم بزعمهم وان زعموا أنهم يتبعون لرسول فهم من أجهل الناس بأقواله وأفعاله وأحواله وهذا الذي ذكره كل من استقرأه في العالم لجسده وقد حدثني الثقات الذين لهم خبرة بالبلاد الذين خبروا حال أهلها بما بين ذلك وشال ذلك أنه يوجد في الحجاز وسواحل الشام من الرافضة من يتخلون المعصوم وقد رأينا حال من كان بسواحل الشام مثل جبل كسروان وغيره وبلغنا أخبار غيرهم فأرأنا في العالم طائفة أسوأ من حالهم في الدين والدنيا وأرأنا الذين هم تحت سياسة الملوكة على الإطلاق خيرا من حالهم فمن كان تحت سياسة ملوك الكفار حالهم في الدين والدنيا أحسن من أحوال ملاحدهم كالنصارى والاسماعيلية ونحوهم من الخلافة الذين يدعون الالهية والنسوة في غير الرسول أو يتخلون عن هذا كله ويعتقدون دين الاسلام كالامامية والزيدية فكل طائفة كانت تحت سياسة ملوك السنة ولواء الملك كان أظم الملوكة في الدين والدنيا حاله خير من حالهم (٢) فان الامر الذي يشترك فيه أهل السنة ويمتازون به عن أهل السنة فلا تقوم بمصلحة مدينة واحدة ولا قرية ولا نجد أهل مدينة ولا قرية يطلب عليهم الرضا الا ولا بد لهم من الاستعانة بغيرهم امامين أهل السنة وامان الكفار والرافضة وحدهم لا يقوم امرهم قط كأن اليهود وحدهم لا يقوم امرهم قط بخلاف أهل السنة فان مبادئ كثيرة من أهل السنة يقومون بدينهم وديناهم لا يوجههم الله سبحانه وتعالى الى كافر ولا رافضى والخلفاء الثلاثة نقصوا الامصار وأظهروا الدين في مشارق الارض ومقار جهالهم يكن معهم رافضى بل بنو امية بعدهم مع انحراف كثير منهم عن على وسببهم غلبوا على مبادئ الاسلام كلها من مشرق الارض الى مغربها وكان الاسلام في زمنهم أعز منه فيما بعد ذلك بكثير ولم ينقطع بعد انقراض دولتهم العامة لمجاةتهم الدولة العباسية صار الى الغرب عبد الرحمن بن هشام الداخل الى المغرب الذي يسمى مقرر قرش واستولى هو ومن بعده على بلاد المغرب وأظهروا الاسلام فيها وأقاموه وقعواس يلبسهم من الكفار وكان لهم في الساسة في الدين والدنيا ما هو معروف عند الناس وكانوا من أبعاد الناس عن مذهب أهل العراق فضلا عن أهل الشيعة وانما كانوا على مذهب أهل المدينة وكان أهل العراق على مذهب الاوراعى وأهل الشام كانوا يتبعون مذهب أهل الحديث وبصره بعضهم في كثير من الامور وهم من أبعاد الناس عن مذهب الشيعة وكان فهم من المؤمنين الحننيين كثير ومنهم من صار من ولادة الامور على مذهب أهل السنة والجماعة ويقال

المقصود من مثل هذا الكلام لا يصلح
لادلة تلحق ولا يثبت وأما هو كلام
طويل بعبارة طويلة وتفسيرات
متنوعة بها من لم يفهمه وصامة
من وافق عليه وافق عليه تقليد الم
قاله قبله لأن تحقيق عقلي قائم في
نفسه وكلام السلف والافتقار
نم مثل هذا الكلام الذي احتجوا
ليه بطريقة الاعراض ولعلوا هو
على حدوث الأجسام وأثبت
الصانع كثير من مشرق قد كتب
في غير هذا الموضع وكل من آمن
ظروء وفهم حقيقة الامر علم أن
السلف كانوا أعمق من هؤلاء علما
أبرقوا بأقل تكلفا وأهم فهموا
من حقائق الامور ما يفهمه
هؤلاء الذين خالفوه

وقبلوا الحق وردوا
الباطل والله
أعلم

الذي الحق الحق لا يثبت لهم لا يثبت لهم إلا يثبت لهم على ما يثبت لهم
السماع والادراك منهم على السمع والبصر ومن يخرج الحق من الميت إلى قوله قبل هل من
شركاء لكم من يهدي إلى الحق وأيضا فكم من الناس يقول ولاية الافضل واجبة اذا لم تكن في
ولاية المفضول مصطحة واجبة ولم يكن في ولاية الافضل مقسدة وهذه البصوت بمنها من يرى عليها
أفضل من أبي بكر كزيدية وبعض المعتزلة أو من يتوقف في ذلك كطائفة من المعتزلة وأما أهل
السنة فلا يحتاجون إلى منع هذا المقدمة بل الصديق عندهم أفضل الامة لكن المقصود أن نبين
أن الرافضة وإن قالوا أحقا فلا يقدر أن يدلوا عليه ببديل صحيح لاهم سدوا على أنفسهم كثيرا
من طرق العلم فصاروا عاجزين عن بيان الحق حتى أنه لا يمكنهم تقرير إيمان
على على التفرار ج ولا تقرير إمامته على الرواية ومن قائله فإن
ما يستدل به على ذلك قدأ بطاوا جنبه على أنفسهم لاتهم
لا يدرون ما يابزم أقوالهم الباطلة من التناقض
والفساد لقوة جهلهم واتباعهم
الفساد والهوى بغير علم
والله أعلم

تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع وأوله قال الرافض المنهج الثاني في الأئمة المأخوذة
من القرآن الخ وأولها هاشم فصل وأدفع عن ما قاله الناس من جميع الطوائف الخ

ابن عباس أن قوما من اليهود كانوا يباطنون قوما من الانصار ليهتوهم عن دينهم فها هم قوم
من المسلمين عن ذلك وقالوا اجتنبوا هؤلاء ما وافتزلت هذه الآية وعن مقاتل بن حيان
ومقاتل بن سليمان أهازلت في ما طعن أبي بطة وعبيدة كانوا يظهرون المودة لكفار مكة
فتهاهم الله عن ذلك والرافضة من أعظم الناس اظهار المودة أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه
حتى انهم يحفظون من فضائل الصحابة وأقاصد التي في مدحهم وهجاء الرافضة ما يتوددون
به إلى أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه كما كان المؤمنون يظهر دينهم الشركين وأهل الكتاب
فعلما بهم من بعد الناس عن العمل بهذه الآية وأما قوله تعالى الآن تنقوا منهم نقاة
قال مجاهد لا مصانعة والتقاء ليست بان كذب وأقول ليساني ما ليس في قلبي فار هذا اتفاق
ولكن أفعلم ما أقدر عليه كافي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من رأى منك منكرا
فليغيره بيده وإن لم يستطع فبلسه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان فاللؤمن اذا كان
بين الكفار والغفار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيدهم وعجزه ولكن ان مكنته بلسه والافقلبه مع
أه لا يكذب ويقول بلسه ما ليس في قلبه اما أن يظهر دينه واما أن يكتم وهو مع هذا الاوافقهم
على دينهم كله بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وامرأ فرعون وهولم يكن موافقا لهم
على جسد دينهم ولا كان يكذب ولا يقول بلسه ما ليس في قلبه بل كان يكتم ايمانه وكتمان الدين
شي وإظهار الدين الباطل شي آخر فهذا الجسد الله فطالما أن كرم بحيث أبيع النطق بكلمة
الكفر والله تعالى قد فرق بين المناق والمكره والرافضة ما ليس من جنس حال المناقين لا من
جنس حال المكره الذي كرمه على الكفر وقلبه مطمئن بالايمان فان هذا الاكراه لا يكون عاما
من جهوري حتى آدم لم المسلم يكون أسيرا في بلاد الكفر ولا أحد يكره على كتم الكفر ولا يقولوا ولا
يقول بلسه ما ليس في قلبه وقد يحتاج إلى أن يبين لناس من الكفار يظنونه منهم وهو مع هذا
لا يقول بلسه ما ليس في قلبه بل يكتم ما في قلبه وفرق بين الكذب وبين الكتمان فكتمان ما في
النفس يستعمله المؤمن حيث يهتد به الله في الاظهار كمؤمن آل فرعون واما الذي يتكلم بالكفر
فلا يعطيه الاداء كرمه والمناق الكذب لا يعز به حال ولكن في المعارض مندوحة عن الكذب
فهذا المؤمن الذي يكتم ايمانه يكون بين الكفار الذين لا يعلنون دينه وهو مع هذا مؤمن عندهم
بجوده ويكرهونه لان الايمان الذي في قلبه يوجب أن يعاملهم بالصدق والامانة والنصح واردة
الخبر بهم وان لم يكن موافقا لهم على دينهم كما كان يوسف اصدق يوسف في مصر وكما كانوا
وكان مؤمن آل فرعون يكتم ايمانه ومع هذا كان يعظم موسى ويقول اتقوا رجلا أن يقول
رب اني واما فرسي فلا يعاشر حداء استعمل معه العاق فان دينه الذي في قلبه دين فاسد
يحمه على الكذب والتقية وعش الناس واردة السوء هم فهو لا يألوهم خبالا ولا يترك شرا يقدر
عليه الا فعله بهم وهو محقر عند من لا يعرفه وان لم يعرف أنه رافضى تظهر على وجهه سيما
اتفاق في كل القرون ولهم اتجا به في شهادته بالاس ومن لا حاجته اليه لما في قلبه من اتفاق
الذي يصف قلبه والمؤمن معه غير الايمان وان الله رقت له ورسوله ولأولئنا هم يدعون الايمان
دون الناس وانه فيهم كرمها في سائر الطوائف من المسلمين وقد قال تعالى اننا ننصر رسنا

حججه فليست بحجة وان كانت
حججه كانت دليلا على ثبوت افعال
الله تعالى وان حقيقته أنه يلزم من
ثبوت الصفات القائمة به ثبوت
الافعال القائمة فأي محذور في
هذا اذا كانت الملازمة حجة
(الثالث) قوله وان وجد محذور من
ذاته ليس وجد العدوم من ذاته لان
وجوده المعدوم هو خروجها عن القوة
الى الفعل وكذلك الامر في الحركة
والمحرك وليس كذلك الوجود
لانه ليس صفته انه تعالى الذات فكل
موجود لم يكن وقتما وجوده بالقوة
وقتما وجوده بالفعل فهو موجود
بذاته والمحرك وجوده انما هو مع
القوة المحركة فلذلك احتاج كل
محرك الى المحرك فيقال أنتهى
بقوله فسوجد العدوم من ذاته
أي نفس ما كان معدوما في حين
الذات المعدومة أم عني به ان
الحركة المعدومة توجد من الذات
المحركه اما الاول فغير معقول
فان العدوم ليس له وجودا ملاحتي
يعقل أن يوجد معدومه او غير ذاته
ووجوده موجود من غير وجود
ممتنع ضرورة العقل وكون العدوم
يوجد بنفسه معلوم انطباقا
بالديه وان حيث الشافي فلا يلزم
والثاني واحد فان المحرك من
ذاته توجد حركته المعدومة من ذاته

الدين في الآخرة وكلمة التقوى اسم جنس لكل كلمة تبقى القسما وهو الصدق والعدل وكل من تحرى الصدق في غيره والعدل في أمره فقد اتم كلمة التقوى وأصدق الكلام وأعله قول لا اله الا الله فهي أخص الكلمات بأنها كلمة التقوى وكذلك حديث عمار وابن عباس كلاهما من الموضوعات

(قال الرافضي) وأما المطاعن في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف الكلي كتابا في مطالب العصاة ولم يذكر فيه منقصة واحدة لاهل البيت

والجواب أن يقال قلل الاجوبه المفصلة عما يدعى كرم المطاعن ان ما ينقل عن العصاة من الثالب فهو نوعان أحدهما ما هو كذب طامأ كذب كله وإما عرف قد دخل من الزيادة نقصان ما خرج به الى الذم واللعن وأما المتقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب وروها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف وطون يحيى ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلي وأما لهامس الكذابين ولهذا الشبهة هذا الرافضي عما صنفه هشام الكلي في ذلك وهو من أكتب الناس وهو يحيى بن عيسى عن أبيه وعن أبي مخنف وكلاهما متروك كذاب وقال الامام أحمد في هذا الكلي ما نقلت ان أحدا يحدث عنه إنما هو صاحب عمر (١) ونسب وقال الدارقطني هو متروك وقال ابن عدي هشام الكلي الغالب عليه الاسرار ولا عرفه في المستند وأما كذاب وقال زائد متروك وسليمان التيمي هو كذاب وقال يحيى بن بسى كذاب ساقط وقال ابن حبان وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج الى الإغراق في وصفه النوع الثاني ما هو صدوق كرهه الامور لهم فيها لمعاذير يخترعها عن أن تكون ذنوبا وتحملها من موارد الاجتهاد التي ان أصاب المجتهد فيها فله أجر وان أخطأ فله أجر وعامة المتقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب وما قد ذكر من هذه الامور ذاتا بمحققا فان ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسواهم وكونهم من اهل الجنة لان الذنب المحقق يرتفع عقابه في الاخرة بأسباب متعددة منها التوبة الماحية وقد ثبت عن أئمة الامامية أنهم تأوا من الذنوب المعروفة عنهم ومنها الحسنات الماحية للذنوب فان الحسنات يذهبن السيئات وقد قال تعالى ان يهتبتوا كبار ما تنبؤن عنه نكفر عنكم سيئاتكم ومنها المصائب المكفرة ومنها طاعة المؤمنين بعضهم بعض وشفاعتهم فامن سبب يسقط به الذم والعقاب عن أحسن الأمة الا والعصاة أحق بذلك منهم أحق بكل مدح ونقي كل ذم عن بعدهم من الامة

ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لهم ولسائر الامة فنقول لا بد أن يكون مع الانسان أصول كلية ودالها الجزئيات ليسكن بهم وعدل ثم عرف بالجزئيات كيف وقعت والافقي في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فتولد فساد عظيم فنقول الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتحطيتهم وتأنيبهم وعدم تأنيبهم في مسائل العروج والاصول ونحن نذكر أصولا جامعة نافع (الاصل الاول) أنه هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها راع وإذا لم يكن فاجتهاد واستمرغ وسعه فلم يصل الى الحق بل قال ما اعتقده أنه هو الحق في نفس الامر ولم يكن هو الحق في نفس الامر هل يستحق أن يعاقب أم لا هذه أصل هذه المسائل والناس في هذا الاصل ثلاثة أقوال كل قول عليه طائفة من النظار الاول قول من يقول ان الله قد نصب على الحق في كل مسألة دلالة يعرف به يمكن كل من اجتهد واستمرغ وسعه أن يعرف الحق وكل من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية فاعلمنا هو لم يطره فيا يجب عليه الاجتهاد وهذا القول هو المشهور عن الصدوق والمعتزلة وهو قول طائفة من

ولا ينزههم موافقتهم فيه وتذنيهم اذا تأملوا كقولنا انما يتحقق معك بهذه الجهة وذلك بتبع دعواك الاختصاص بصلك والثاني أن اختصاصك بصلك ذلك ضروريا وقلنا انما يكون لاختصاصك بما يجب تخصيصك بذلك كمن خص بنبوة أو تجرية أو نحو ذلك بما يتفرده وانت لست كذلك فيما تدعى امكانه ولا تدعى اختصاصك بالعلم بامكانه وان ادعت ذلك لم يلزم غيرك موافقتك في ذلك ان لم تقم عليه دليلا يوجب موافقتك سواء كان سعيها أو عقلا وانت تدعي أن هذا من العلوم المشتركة العقلية وهذه الامور بسطها لموضع آخر والمقصود هنا التيسير على هذا الاصل الذي نشأ منه التنازع والاشتباه في مسائل الصعاب من هذا الوجه وتفرق هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة للموصوفين ماسموها نفسية وذاتية وماسموها معنوية يشبه تفرق المتطمين في الصفات اللازمة بين ماسموها ذاتيا مقوما داخلها في الحقيقة وماسموها عرضيا خارجا في ذات كونه لا بالماهيات تفرقهم في ذلك بين لارام الماهية ولازم وجود الماهية كإدب الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبين أن هذه الفرق انما تعود عند الحقيقة الى الفرق بين ما يتصور في الأذهان وهو الذي قد يسمى ماهية وبين ما يوجد في الاعيان وهو الذي قد يسمى وجودها وان ما يتصور (١) في بعض النسخ وشبه بدل نسب اه معصية

العصبة وله عندكم هو العاجز عن الذنب كما يهمل الاعي عن نطق المصاحف والمقدع عن المشي والعاجز عن الشيء لا ينهي عنه ولا يؤمر به وإذا لم يؤمر به لا يستحق نواصي الطاعة فيكون المعصوم عندكم لا توابه على ترك معصية ولا على فعل طاعة وهذا غاية النقص وحيث نهای مسلم فرض كان خيرا من هذا المعصوم إذا ذنب ثم تاب لانه بالتوبة عتبت سببا نه بل بدل بكل سنة حسنة تمنع حسنة التقدمة فكان ثواب المكلفين خيرا من المعصوم عند هؤلاء وهذا يناقض قولهم غاية المناقضة **في** وأما المقدمة الثانية فلو قلنا أنه لا بد من معصوم فقولهم ليس بمعصوم غير على اتفاقنا منوع بل كثير من الناس من عبادهم وصفوهم وحببهم وعامتهم يعتقدون في كثير من شيوئهم من العصمة من جنس ما تعتقده الرافضة في الاثنى عشر وربما عبروا عن ذلك بقولهم الشج يحفظ وإذا كانوا يعتقدون هذا في شيوئهم مع اعتقادهم أن العصبة أفضل منهم فاعتقادهم ذلك في الخلق من العصبة أولى فكثير من الناس فهم من الخلق في شيوئهم من جنس ما في الشهادة من الخلق في الأئمة وأيضا فلا سماعية يعتقدون عصمة أئمتهم وهم غير الاثنى عشر وأيضا فكثير من أتباع بني أمية أو أكرهم كانوا يعتقدون أن الامام لا حساب عليه ولا عذاب وان الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الامام بل يحب عليهم طاعة الامام في كل شيء والله أمرهم بذلك وكلامهم في ذلك معروف كثير وقد اراد يزيد بن عبد الملك أن يسمي بسمه وعمر بن عبد العزيز بسمه اليه جماعة من شيوئهم خلفوا له بالله الذي لا اله الا هو أنه اذا ولي الله على الناس اما ما تقبل الله منه الحسنات وتجواز عنه السيئات ولهذا تجد في كلام كثير من كبارهم الامر بطاعة ولي الامر مطلقا وان من أطاعه فقد أطاع الله ولهذا كان يضرب بهم المثل يقال طاعة شامية وحيث أنه هؤلاء يقولون ان امامهم لا أمرهم الا بما أمرهم الله به وليس فيهم شيء بل كثير منهم يعض على يديه ومن كان اعتقاده ان كل ما أمر الامام به فانه بما أمر الله به وما يحب طاعته وان الله ينسبه على ذلك ويقا به على تركه لم يخرج مع ذلك الى معصوم غير امامه وحيث أنه الجواب من وجهين أحدهما ان يقال كل من هذه الطوائف اذا قيل له انه لا بد من امام معصوم يقول يكفي عصمة الامام الذي ائتمت به لا احتاج الى عصمة الاثنى عشر ولا على ولا غيره يقول هذا شيعي وقد روي وهذا يقول اماء الاموي والاسماعيلي بل كثير من الناس يعتقدون ان من يطيع المولى لا ذنب له في ذلك كائنا من كان ويأتون قوة أطاعوا الله وأطاعوا رسوله وولي الامر منكم فان قيل هؤلاء لا يعتد بتخلافهم قبل هؤلاء المخيرين ارافضة لسماعية وأيضا وان الله هؤلاء شيوئهم خيرا من معصوم لا يتبع به بحال فهم بكل صاحب من رتبة فصلت حجة رافضة بقولهم لم تدع العصمة الا على أهل بيته فان قيل بل يمكن جدال من يدعي عصمة لا يكره وعمر بن عثمان قيل ان لم يكن فيهم من يدعي العصمة على نصر قريشكم وما كان فيهم من يدعي عصمة لم يأتهم ان يكون فيهم من يدعي العصمة لم يأتهم من يدعي عصمة هؤلاء ولما لم يأتهم من يدعي عصمة هؤلاء كانوا يفضلون ما يكرهون على ما لم يكرهوا فمصلحة الله كانوا رافضة وحيث أنه فدعواهم عصمة هذين أو لى من من دعوى عصمة على ذلك فيفسد ان يقل عنهم قيل نعم ولا تقل عن واحد منهم القول بعصمة على ربح لا يثبت عصمة هؤلاء لان هذا لكن نقول ما يمكن أحد ان يثبت نقل أحد منهم بعصمة أحد

فقياس القامس وجودا للمعصومين ذاته بوجود الحركة من المتحرك في غاية الفساد والعلة تكون فاعلة وتكون فاعلة فلو قال القائل الوجود أو الجسم أو القامس بنفسه أو غيره فذلك يقبل الصفات والاعراض كالجسم كان وتحوها ونفسه فذلك يجب أن يكون المعصوم فيه قبول لتمام الصفات والحركات كما كان لكان قوة في غاية الفساد فكيف اذا قال اذا كان المتحرك وأعلن بنفسه لمركته وجب أن يكون المعصوم فاعلا لذاته بل يقال الفاعل يمكن أن يفعل غيره وأما فعله لنفسه فمتع فلو قال اذا كان المتحرك يفعل حركة وجب أن يفعل المعصوم حركة لكان باطلا فكيف اذا قال وجب أن يفعل نفسه وقوة فعل موجود لم يكن رتبا وجودا بالقوة وقتا بل الفعل فهو موجود بذاته والمتحرك وجودا انما هو مع القوة الحركة فلهذا احتاج كل متحرك الى محرك فيقال لهب أنه سلم لك أن المتحرك وجودا مع القوة المحركة فلم قلتم ان الحركة تحتاج الى محرك متصل عنه ثم يقال ان هل يجوز ان يضر المتحرك بنفسه بعد ان لم يكن متحركا أم لا فان جرت هذه بطل قولنا وجوب وجود المتحرك بنفسه قبل الحركة وقيل بقوة عروية وقيل لا يضره بل يضره كنهية ما تكون من نفسه ومن غيره كان من نفسه كانت خيرة من

وأعلا ولا تناقض بين اشتراكهما في

عدم الابتداء ووجود اختصاصها
دائما الا اذا قيل يمتنع جنس
الحوادث الدائمة وقد اعترض
المستدل بهذه اذ لم يذكره الامد
والامد في الوجه الاول (قال) فان
قلت الا ترى الحركة الكلية بمعنى أن
كل فرد منها مسبوق بالآخر لا في
أول الأفرادها الموجودة التي
تقتضي المسبوقية بالغير ثم قال
قلت فينبغي أن ما هو المحكوم عليه
بالانزاع غير موجود في الخارج
لاستتاع وجود الحركة الكلية في
الخارج وما هو موجود منها في
الخارج فهو ليس بانزاع ولما قلنا أن
يقول هذا غلط نشأ من الإجمال
الذي في لفظ الكلي وذلك أنه انما
مطلقا كان مجردا عن أفراده
كوجود انسان مطلق وحيوان
مطلق وحركة مطلقة لا تختص
بمصر ولا بجمهورية ولون مطلق
لا يكون أبيض ولا أسود ولا غير
ذلك من الألوان المعينة فإذا قدر
حركة مطلقة لا تختص بمصر
معين كان وجودها في الخارج
ممتعا وأما الحركات المتعاقبة
فوجود الكلي فيها هو وجود تلك
الأفراد كالأزواج عدة تأتي
فوجود الانسان الكلي هو وجود
أشخاص ولا يحتاج أن يثبت الكلي
في الخارج ووجود غير وجود
أشخاص بل نفس وجود أشخاصها

وأمن وقوله وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن قيل هو الذي يكون عليه لباس أهل الحرب
مثل أن يكون في جفهم فيعدو القتال لأنه مأثور بقوله تنسقط عنه الذمة وتجب الكفارة وهو
قول الشافعي وأحد القولين وقيل بل هو من أسلم ولم يهاجر كما يقوله أبو حنيفة لكن هذا
قد أوجب فيه الكفارة وقيل إذا كان من أهل الحرب لم يكن له وارث فلا يعطي أهل الحرب دينه
بل يجب الكفارة فقط وسواء عرف أنه مؤمن وقتل خطأ أو ظن أنه كافر وهذا ظاهر الآية
وقد قال بعض المفسرين إن هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه كما نقل عن ابن جرير
ومقاتل وابن زيد بن عيسى قوله وإن من أهل الكتاب وبعضهم قال إنها في مؤمن أهل الكتاب من
اليهود والنصارى فهذا إن أراد به من كان في الظاهر معدودا من أهل الكتاب فهو كما تقول
الاول وان أراد العموم فهو كما قلنا وهذا قول مجاهد ورواهما وصالح عن ابن عباس وقول من
أدخل فيها مثل ابن سلام وأمثاله ضعيف فان هؤلاء من المؤمنين ظاهرا وباطنا من كل وجه
لا يجوز أن يقال فيهم وإن من أهل الكتاب بل يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم
خاشعين لله لا يشركون بآيات الله غنا قليلا أو ثلث لهم أجمع عند ربهم ان الله سريع الحساب أما
أولافلان ابن سلام أسلفي أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وقال فلما رأيت وجهه
عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب وسورة آل عمران اعترض ذكر أهل الكتاب فيها لما قدم
وفد نصران سنة تسع أو عشر وثاني أن ابن سلام وأمثاله هو واحد من جملة الصحابة والمؤمنين
وهو من أفضلهم وكذلك سلمان الفارسي فلا يقال فيه إن من أهل الكتاب وهو لا يلزم أجور مثل
أجور سائر المؤمنين بل يؤتون أجمعهم مرتين وهم ملتزمون بجميع شرائع الاسلام فأجرهم أعظم
من أن يقال فيه أو ثلث لهم أجمعهم عند ربهم وأيضا فان أمر هؤلاء كان ظاهرا معروفا ولم
يكن أحد يشك فيهم فأى فائتقى الأخبار بهم وما هذا الا كما يقال الاسلام دخل فيهم من كان
مشركا ومن كان كاثليا وهذا معلوم لكل أحد بأنه دين لم يكن يعرف قبل محمد صلى الله عليه وسلم
فكل من دخل فيه كان قبل ذلك إما مشركا وإما من أهل الكتاب إما كاثليا ولما أميا فأى فائدة
في الأخبار بهذا اختلاف أمر الغائب وأصحابه من كانوا منظار بر بكتير مما عليه النصارى فان
أمرهم قد ثبت به ولهذا ذكروا في سبب نزوله هذه الآية أنه لما مات الغائب صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم فقال قائل تصلي على هذا العج النصارى وهو في أرضه قتل هذه الآية
هذا منقول عن جابر وأبي بن مالك وابن عباس وهم من الصحابة الذين باثروا الصلوات على
الغائب وهذا بخلاف ابن سلام وسلمان الفارسي فإنه إذا صلى على واحد من هؤلاء لم ينكر
ذلك أحد وهذا مما بين أن الظاهر من الاسلام فهم متنافق لا يصلي عليه كما نزل في حق ابن أبي
وأمثاله وإن من هوى أرض الكفر قد يكون مؤمنا يصلي عليه كالفارسي وينسب هذه الآية أنه
لما ذكر تعالى أهل الكتاب فقال ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنين وأكثرتهم
الفاسيقون لن يضروكم الا أذى وإن يقاتلوكم أو يلجأواكم لا يصرون ضربت عليهم
الذمة أي ما ينفعوا الا بحبل من الله وحبل من الناس وأما بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة
ذلك بأنهم كانوا كفروا بآيات الله يقتلون الأنبياء يفسدون ذنبا عاصوا وكانوا يستبدون
ليسوا من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله أناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله
واليوم الآخر يؤمنون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك هم
الصابغين وهذه الآية قبل أن تنزل في عبد الله بن سلام (ب) وقيل ان قوله منهم المؤمنين
وأكثرتهم الفاسقون هو عبد الله بن سلام وأصحابه وهذا والله أعلم من نفع السيف فان هؤلاء

(١) قوله وقيل ان قوله منهم المؤمنين
كذا في الاصل ولعل هذا مكررم
التي قبله في غير كتبه معصية

التي يريد التشبيه أو واجب
 الوجود الذي يطلب لنفس التشبيه
 به خارج مافيه من الآتون والأوضاع
 وتحريك الواجب والعقل الحفظ
 أو نفس الملك كتحريك الحبوب
 للعب المشتى للشهى والمشتوق
 للعاشق ليس من جهة المحرك
 فعل أصلا بل ذلك محله فيحرك
 تشبيهه وهذا أثبت أرسطو
 واتباعه العلة الأولى وأن فوق
 الافلاك ما وجب تحريك الافلاك
 والكلام على هذا من وجوه ليس هذا
 موضع بسطها لكن يقال كون
 ان يتحرك تشبيه بالواجب أو
 اخراج مافيه من الآتون والأوضاع
 كلام لا يدل عليه بل الأدلة الخالصة
 على فساده كثيرة ليس هذا موضعها
 فنقول ههنا الأمر كذلك فهذا
 انما هو ما أثبت العلة الثابتة المحركة
 فيكون السبب الفاعل لمحرك
 الملك فان الحركة وإن انقضت
 الى غاية مقصودة فتفتقر الى مبدأ
 فاعل بالضرورة فاذا قالوا نفسه
 تحركه قيل لهم فالفاعل لما
 يحدث في النفس من أسباب الحركة
 كالصورات والارادات فان هذه
 كانت معدومة ثم وجدت بعد
 عدمها السبب الفاعل لهذه
 الحركة وان قالوا نفس هي الماعلة
 بهذه الحركة فقلنا ههنا محركة
 من سبب وهذا الذي ما قالوا
 وان قالوا سببه قيل هم الكلام
 (١١) قوله فاعلم ان مجتمعي في حرك
 لعبرة هكذا في الاص ويطهران
 في كلامه مضافاً بوجوه كنه
 حقه

في تواتر النص على امامته وحيداً فلا يكون لهم مستند آخر (الجواب السابع) ان يقال
 الاجماع عندهم ليس بحجة الآن يكون قول المعصوم فيه فان لم يعرفوا ثبوت المعصوم الاجماع
 الدورانه لا يعرف انه معصوم الا بقوله ولا يعرف ان قوله حجة الا اعرف انه معصوم فلا
 يثبت واحد منهما (١) فعلم سلطان حجته على ثبات المعصوم وحده هو الحق فيصانجون
 حيث نال العلم بالخصص المستقل حتى يعلم ان قوله حجة فاذا احتجوا بالاجماع لم تكن الحجة
 عندهم في الاجماع الا قول المعصوم فيصير هذا مصادرة على المطلوب ويكون حقيقته وقولهم
 فلان معصوم لم نل قال اني معصوم واذا قيل لهم عرفتم انه معصوم وامن سوا ما سوا
 معصومين قالوا بانه قال انه معصوم ومن سوا ليس معصوم وهذا مما يمكن كل أحد ان يعرفه
 فلا يكون حجة وصار هذا كقول القائل انا صادق في كل ما أقوله فان لم يعلم صدقه بغير قوله لم يعلم
 صدقه فيما يقوله وحجته عندهم من جنس حجة اخوانهم الملاحدة الاعميلية فاهم يدعون الامام
 المعلم المعصوم ويقولون ان طرق العلم من الأدلة السبعة والعقلية لا يعرف محبتها الا بتعليم
 المعلم المعصوم وكما هم أخذوا هذا الأصل الفاسد عن احوالهم الرافضة فلما ادعت الرافضة انه لا بد
 من امام معصوم في حفظ الشريعة وأقرب بالتسوية اعت الاعميلية ما هو بالغ قالوا لا بد في جميع
 العلوم السبعة والعقلية من المعصوم واذا كان هؤلاء اصلاحاً حتى في الباطن يقولون بالتسوية في
 الظاهر والشرائع يدعون ان لها تأويلات باطنية تحالف ما يعرف الناس بها ويقولون بسقوط
 الصادات وحل المحرمات الفحوص الاصيلين فان لهم طبقات في الدعوة وليس هذا موضعها وانما
 المقصود ان كتاب الطائفتين تدعى الحاجة الى المعصوم غير الرسول لكن الاثني عشرية يحضرون
 المعصوم أحد الاثني عشر ويحفل الحاجة اليه في حفظ الشريعة وتبليغها وهو لا ملاحدة كهار
 والامامة في الجملة يعتقدون حجة الاسلام في الباطن الامن كان منهم لحد فان كثير من شيوخ
 الشيعة هو في الباطن على غير اعتقادهم امام متطلف لحد واما غير ذلك فمن الناس من يقول ان
 صاحب هذا الكتاب ليس في الباطن على قولهم وانما احتاج أن يتظاهر بهذه المذهب لئلا في
 ذلك من المصلحة الذنبية وهذا بقوله غير واحد ممن يحس صاحب هذا الكتاب ويعظمه
 والانسائه وأمثاله حارون بين أقوال المرافضة وأقوال السلفهم المتكلمين وبما حجتهم يدل في
 كسهم على الحيرة والاضطراب ولهذا صاحب هذا الكتاب يعظم الملاحدة كالطوسي وابن سينا
 وأمثالهم ويعظم شيوخ الامامة ولهذا كثير من الامامة تلمه وتسه وتعمل اهل على طريق
 الامامة وهكذا اهل كل دس تحذف صلاهم في العال بابا ما يدخلوا في دين الاسلام الحق واما
 ان يصيروا ملاحدة مثل كثير من علماء السوء فهم في الباطن رافضة ملاحدة وفيهم من هو
 في الامن على الدين الاسلام وذلك لما ظهر لهم من فساد دين التمساري فاذا قدرنا الحاجة الى
 المعصومة ثابتة ولا كفا في حبيبه وداً فلول الاسماعيلي تبين معصومه وما الدليل على أن
 هذا المعصوم هو غيره بل بان حجة أصلاً وتناقض أقواله ولذلك الرافضة أخذ من القدرة
 كلامه في حوسرعاية لاصح وبني علمه لا بد من معصوم وهي أقوال فاسدة ولكن اذا
 ضربت عليه لم يكن له حجة أصلاً لا مجرد قول من يثبت الابدع حجة في معصوم وان قيل اذا
 ثبت حجة الامن معصوم وان قال اني معصوم لم يكن يكون هو معصوماً لم يدع هذا

قيل لهم فقد زلتمكم حدوث عايد بلا سبب وقيل لكم ذلك الهرط (٣٩٥) لنفس ان كان علة تامة في الازل وجب

وجود معلوله في الازل فيجب وجود ما حدث لنفس من التصورات والارادات في الازل وهذا جمع بين التقيضين وان قيل بل حدث له امر به صار فاعلاما يحدث في النفس شئ عن سبب حدوث ذلك واذا قيل الحادث استعداد للنفس لان يفيض عليها من العقل ما تتوفر به زيد قيل فذلك الاستعداد حادث والقول في سبب حدوثه كقولهم في سبب حدوث غيره فلا بد من احد امرين اما حدوث الحوادث بلا سبب حادث واما حدوث الحوادث عن محض رايهما كان بطل قولهم والاول يقولون اما معلوم البطلان بالضرورة فيمريهم الثاني فقد ازم منطرا به ما يزمه هو اشده من ويبيح ان قول اخوانه اشد فسادا وله قال والى لا يخلص للاشعرية منه هو ارال فاعل اول وارال فعل له اول لاهم لا يكتفون ان يصعوا ان حالة الفاعل من المفعول المحدث تكون في وقت الفعل هي بعينها حته في وقت عدم الفعل فهناك ولا سبب علة متحدة ونسبة لم تكن ولا ضرورة اما في الماعل او في المفعول وث كلفه واذا كان كذلك فانه انما يتحد ذاتا وحده في كل حال متحدة فاعلا لابد من يكون مفعلا بها اما فاعلا آخر فلا بد من ذلك الفعل هو الاول ولا يكون مفعلا بنفسه بل

غيره قيل لهم لو قدر ثبوت معصوم في الوجود لم يكن مجرد قول شخص انما معصوم قبول الامكان كون غيره هو المعصوم وان لم نعلم مجرد دعواه وان لم يظهر دعواه بل يجوز ان يسكت على دعوى العصمة واظهارها على اصلهم كما يجوز للتقدير ان يخفى نفسه خوفا من الخلة وعلى هذا التقدير فلا يمنع ان يكون في الارض معصوم غير الانبياء عشر وان لم يظهر ذلك ولم نعلمه كما دعوا بل ذلك في المستقبل فلم يتم معهم دليل على التعيين لا اجماع ولا دعوى ومع هذا كله بتقدير دعوى على العصمة فاقما يقبل هذا وان كان على ذلك وحاشا من ذلك وهذا جواب خامس وهو اما هذا الم تكن الحق على العصمة الا قول المعصوم اني معصوم فمن راضون بقول على في هذه المسئلة فلا يمكن احدا ان ينقل عنه باسناد ثابت انه قال ذلك بل القول المتواتر عنه تنفي اعتقاده لنفسه العصمة وهذا جواب سادس فان اقراره لقضاه على ان يحكمه واخلاف رايه دليل على انه لم يعد نفسه معصوما وقد ثبت بالاسناد الصحيح ان عليا قال اجمع رايي ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يمنع وقد راي الان ان يعن فقال له عبد السلامي فاضه رايك مع عمر في الجماعة احب اليانم رايك وحدك في الفرقة وكان شرع يحكم باحتجاده ولا يراجع ولا يشاوره وعلى يقره على ذلك وكان يقول اقصوا كما كتبت فيقولون وكان يعنى ويحكم باحتجاده ثم يرجع عن ذلك باحتجاده كماله من العصبية وهذه اقواله المنقولة عنه بالاسناد الصحيح موجوده ثم قد وجد من اقواله التي تخالف الصحيح ا كثر ما وجد من اقوال عمر وعثمان وقد جمع الشافعي من ذلك كتابا فيه خلاف على وابن مسعود لما كان اهل العراق ينساقون في المسئلة فيقولون قال على وابن مسعود ويحججون بقولهما يجمع الشافعي كتابا ذكر فيه ما تروى من قول على وابن مسعود يجمع بعده محمد بن نصر المروزي كتابا (١) اكثر من ذلك كبير في مسئلة زرع البدن في الصلاة لما احتج عليه فيها بقول ابن مسعود وهذا كلام عجماء يحججون بالادلة الشرعية من اهل الكوفة كاصحاب ابي حنيفة محمد بن الحسن واثالة وان كثر ما طرأ الشافعي كانت مع محمد بن الحسن واصحابه لم يدركوا ابا يوسف ولا طرأ ولا جمع منه بل توفي ابا يوسف قبل ان يدخل الشافعي ا عراق توفي سنة ثلاث وثمانين وقدم الشافعي العراق سنة خمس وثمانين ولهذا اعماء كرى كنه اقوال ابي يوسف عن محمد بن الحسن عنه وهو لا يوافقه في احتجاجهم على ان عليا معصوم يكون غيرهم بنى العصمة عن غيره احتجاج لقولهم بقولهم واثالة الحمل بالمثل ومن توابع ذلك ما رايته في كتب شيوخهم انهم اذا اختلفوا في مسئلة على قولين وكان احدهما يعرف قاله والاخر لا يعرف قاله فاصواب عدمهم القول الذي لا يعرف قاله والآخر ان قاله ا لم يعرف كان من اقوال المعصوم فهل هذا الامس اعصا الحمل ومن لم يعرف شئ لا حرون لم يعرف قاله اعاقاله المعصوم ولو قدر وجوده ا يصدر يعرف انه قاله كيم يعرف انه قاله لا حرون ولم لا يجوز ان يكون المعصوم قد قال القول الذي يعرف وايعرف قاله كيم يعرف انه قاله كثيرة يوافق فيها غيره وان القول الآخر قد يكون من لا يدري يقول انه شيعي من شيعي اهل الحن والاس فهم يجعلون عدم العلم بقرن وجهه دليل على عصمته كما قد اورد عدم القول بعصمة

(٣٤ - منهاج ثالث)

(١) قوله اكثر من ذلك كبير في مسئلة زرع البدن في الصلاة لما احتج عليه بالادلة الشرعية من اهل الكوفة كاصحاب ابي حنيفة محمد بن الحسن واثالة وان كثر ما طرأ الشافعي كانت مع محمد بن الحسن واصحابه لم يدركوا ابا يوسف ولا طرأ ولا جمع منه بل توفي ابا يوسف قبل ان يدخل الشافعي ا عراق توفي سنة ثلاث وثمانين وقدم الشافعي العراق سنة خمس وثمانين ولهذا اعماء كرى كنه اقوال ابي يوسف عن محمد بن الحسن عنه وهو لا يوافقه في احتجاجهم على ان عليا معصوم يكون غيرهم بنى العصمة عن غيره احتجاج لقولهم بقولهم واثالة الحمل بالمثل ومن توابع ذلك ما رايته في كتب شيوخهم انهم اذا اختلفوا في مسئلة على قولين وكان احدهما يعرف قاله والاخر لا يعرف قاله فاصواب عدمهم القول الذي لا يعرف قاله والآخر ان قاله ا لم يعرف كان من اقوال المعصوم فهل هذا الامس اعصا الحمل ومن لم يعرف شئ لا حرون لم يعرف قاله اعاقاله المعصوم ولو قدر وجوده ا يصدر يعرف انه قاله كيم يعرف انه قاله لا حرون ولم لا يجوز ان يكون المعصوم قد قال القول الذي يعرف وايعرف قاله كيم يعرف انه قاله كثيرة يوافق فيها غيره وان القول الآخر قد يكون من لا يدري يقول انه شيعي من شيعي اهل الحن والاس فهم يجعلون عدم العلم بقرن وجهه دليل على عصمته كما قد اورد عدم القول بعصمة

الذي فرض صادر عنه ألا أو لا بل يكون فعله تلك الحال التي هي شرط في المفعول قبل فعله المفعول (قال) وهذا لازم كآري ضروريه إلا أن يجوز مجوزاً من الأحوال الحادثة في (٢٦٦) القائلين ما يحتاج إلى محدث وهذا بعيد الأعلى قول من يجوز أن همنا أشياء

غيره دليل على عصمته وكأجملوا عدم العلم بالقائل لدليل على أنه قول المعصوم وهذه حال من تعرض عن قول الله تعالى بعث الله رسوله فله يقع في طلبات البدع طلبات بعضها وق بعض (فصل) قال الرافضي الوجه الثاني أن الامام يجب أن يكون منصوباً عليه لما بنا من بطلان الاختيار وأنه ليس بعض المختارين لبعض الأسماء أو من البعض المختار لا خروالا أدى إلى التنازع والتشاجر فيؤدي نصب الامام إلى أعظم أنواع الفساد التي لأجل اعظام الأقل منها أو جبناً نصبه وغير على من اتهم لم يكن منصوباً عليه بالإجماع فحين أن يكون هو الامام في الجواب عن هذا يمنع القسيتين أيضاً لكن النزاع هنا في الثانية أظهر وأبين فانه قد ذهب طوائف كثيرة من السلف والخلف من أهل الحديث والفقه والكلام إلى النص على أي بكر وقد ثبت طائفة من الرافضة إلى النص على العباس وحينئذ فقوله غير على من اتهم لم يكن منصوباً عليه بالإجماع كذب متيقن فانه لا إجماع على نفي النص عن غير على وهذا الرافضي المصنف وان كان من أفضل بني جنسه ومن المبرزين على طائفة فلا ريب أن الطائفة كلها جهال والآخر له معرفة عقائد الناس كيف يدعي مثل هذا الإجماع (١) ونجس هذا الجواب هنا بجواب ثالث مركب وهو أن نقول لا يتصور أماً أن يعتبر النص في الإمامة وأما أن لا يعتبر فإن اعتبر منعاً المقدمة الثانية أن قلنا أن النص ثابت لا يكره أن يعتبر بطلت الأولى (وهنا جواب رابع) وهو أن نقول الإجماع عندكم ليس بحجة وإنما الخطة قول المعصوم فيعود الأمر إلى اثبات النص بقول الذي يدعي له العصمة ولم يثبت بعد لا نص ولا عصمة بل يكون قول القائل لم يعرف حقيقة قوله أن المعصوم وأما النصوص على أمانتي فحجة وهذا من أبلغ الجمل وهذه الخطة من جنس التي قبلها (وجواب خامس) وهو أن يقال ما نفي بقوله يجب أن يكون معصوماً منصوباً عليه (٢) لأنه لا بد من أن يقول هذا هو الخليفة من بعدي فاسعوله وأطيعوا فيكون الخليفة بمجرد هذا النص أم لا يصير هذا اماماً حتى يعقله الإمامة مع ذلك فان قلت بالأول قيل لا نسلم وجوب النص بهذا الاعتبار والزبدية مع الجماعة تكره هذا النص وهم من الشيعة الذين لا ينهون علياً وأما قوله انه اذا لم يكن كذلك أدى إلى التنازع والتشاجر فيقال النصوص التي تدل على استحقاقه الإمامة وتعلم دلالتها بالنظر والاستدلال بحصل بها المقصود في الأحكام فليست كل الأحكام منصوبة فصاحبها يستوى في فهمه العام والخاص فاذا كانت الامور الكلية التي يجب معرفتها في كل زمان يكتفي فيها بهذا النص فلأن يكتفي بذلك في القصبة الحزبية وهو تولية امام معين بطريق الأولى والأخرى ما يقتضي أن الكليات يمكن نص الانبياء عليها بخلاف الجزئيات وايضاً انه اذا كانت الدلائل ظاهرة في بعض الجماعة أحق به من غيره استغنى بذلك عن استخلافة والدلائل الدالة على ان أبابكر كان أحقهم بالإمامة طاهرة بيته لم يراع فيها أحد من الصحابة ومن باع عن الانصار فزع أحسن أن فابكر أفضل المهاجرين وانما يطلب أن يولي واحداً من الانصار مع واحد من المهاجرين وان قيل كان لهم هوى معوناً ذلك بدلالة النصوص قيل واذا كان لهم هوى عصوا

تحدد من تلقاها وهو قول الأوائل من القدماء الذين أنكروا الفاعل وهو قول بين يحقوله بنفسه فيقال له أنت ألزمت مناظر يلزم أهل الكلام حدوث حادث بلا سبب حادث وذكر أن هذا مجتمع بالضرورة وهذا هو المقام المعروف الذي استعمله المتأخرون في الهمزة على مناظر يهيم من أهل الكلام المأخوذ في الأصل عن الجهمية والقدرية فيقال له أنت يلزم ما هو أشد من هذا وهو حدوث الحوادث بلا فاعل فقد زعمك هذا القول وان قلت لها فاعل قيل لا فاعلها بعد أن لم تكن من غير حدوث شيء أنه أم لم يفعلها حتى حدث شيء في ذاته فان قلت بالأول قيل لا شيء دائماً وإلهاً ابتداء فان قلت لها ابتداء فهذا قول منزعيك وان قلت لا ابتداء لها فقد صارت الحوادث كلها تحدث عن فاعل من غير حدوث شيء فيه وقد قلت انه لا يمكن أن يكون حال الفاعل في المفعول احدت وقت الفعل هي بعينها حاله وقت عدم الفعل فلم يدان لا يكون حاله عند وجود حوادث الخوارج هي حاله عند حدوث الحوادث التي قبله حال الحوادث مختلفة فان يمكن أن يكون حال واحد مع حدوث

الحوادث المختلفة أمكن أن يكون حال واحد مع تحدث الحوادث لا الحادث الثاني كالطوفان فيه تلك من الأمور لم يكن له قبل ذلك نظير فذلك حادثة غير هائل واحدات غير واحدات فذلك تغيرات تحدث في الحدث كان الكلام في حدوث تلك تغيرات هي كالكلام في حدوث التغيرات اسقيلة وان قلت بل حدث أمر واجب هذه الحوادث

(١) قوله ونجس هذا الجواب ثالث مركب وهو أن نقول لا يتصور أماً أن يعتبر النص في الإمامة وأما أن لا يعتبر فإن اعتبر منعاً المقدمة الثانية أن قلنا أن النص ثابت لا يكره أن يعتبر بطلت الأولى (وهنا جواب رابع) وهو أن نقول الإجماع عندكم ليس بحجة وإنما الخطة قول المعصوم فيعود الأمر إلى اثبات النص بقول الذي يدعي له العصمة ولم يثبت بعد لا نص ولا عصمة بل يكون قول القائل لم يعرف حقيقة قوله أن المعصوم وأما النصوص على أمانتي فحجة وهذا من أبلغ الجمل وهذه الخطة من جنس التي قبلها (وجواب خامس) وهو أن يقال ما نفي بقوله يجب أن يكون معصوماً منصوباً عليه (٢) لأنه لا بد من أن يقول هذا هو الخليفة من بعدي فاسعوله وأطيعوا فيكون الخليفة بمجرد هذا النص أم لا يصير هذا اماماً حتى يعقله الإمامة مع ذلك فان قلت بالأول قيل لا نسلم وجوب النص بهذا الاعتبار والزبدية مع الجماعة تكره هذا النص وهم من الشيعة الذين لا ينهون علياً وأما قوله انه اذا لم يكن كذلك أدى إلى التنازع والتشاجر فيقال النصوص التي تدل على استحقاقه الإمامة وتعلم دلالتها بالنظر والاستدلال بحصل بها المقصود في الأحكام فليست كل الأحكام منصوبة فصاحبها يستوى في فهمه العام والخاص فاذا كانت الامور الكلية التي يجب معرفتها في كل زمان يكتفي فيها بهذا النص فلأن يكتفي بذلك في القصبة الحزبية وهو تولية امام معين بطريق الأولى والأخرى ما يقتضي أن الكليات يمكن نص الانبياء عليها بخلاف الجزئيات وايضاً انه اذا كانت الدلائل ظاهرة في بعض الجماعة أحق به من غيره استغنى بذلك عن استخلافة والدلائل الدالة على ان أبابكر كان أحقهم بالإمامة طاهرة بيته لم يراع فيها أحد من الصحابة ومن باع عن الانصار فزع أحسن أن فابكر أفضل المهاجرين وانما يطلب أن يولي واحداً من الانصار مع واحد من المهاجرين وان قيل كان لهم هوى معوناً ذلك بدلالة النصوص قيل واذا كان لهم هوى عصوا

(٢) قوله ونجس هذا الجواب ثالث مركب وهو أن نقول لا يتصور أماً أن يعتبر النص في الإمامة وأما أن لا يعتبر فإن اعتبر منعاً المقدمة الثانية أن قلنا أن النص ثابت لا يكره أن يعتبر بطلت الأولى (وهنا جواب رابع) وهو أن نقول الإجماع عندكم ليس بحجة وإنما الخطة قول المعصوم فيعود الأمر إلى اثبات النص بقول الذي يدعي له العصمة ولم يثبت بعد لا نص ولا عصمة بل يكون قول القائل لم يعرف حقيقة قوله أن المعصوم وأما النصوص على أمانتي فحجة وهذا من أبلغ الجمل وهذه الخطة من جنس التي قبلها (وجواب خامس) وهو أن يقال ما نفي بقوله يجب أن يكون معصوماً منصوباً عليه (٢) لأنه لا بد من أن يقول هذا هو الخليفة من بعدي فاسعوله وأطيعوا فيكون الخليفة بمجرد هذا النص أم لا يصير هذا اماماً حتى يعقله الإمامة مع ذلك فان قلت بالأول قيل لا نسلم وجوب النص بهذا الاعتبار والزبدية مع الجماعة تكره هذا النص وهم من الشيعة الذين لا ينهون علياً وأما قوله انه اذا لم يكن كذلك أدى إلى التنازع والتشاجر فيقال النصوص التي تدل على استحقاقه الإمامة وتعلم دلالتها بالنظر والاستدلال بحصل بها المقصود في الأحكام فليست كل الأحكام منصوبة فصاحبها يستوى في فهمه العام والخاص فاذا كانت الامور الكلية التي يجب معرفتها في كل زمان يكتفي فيها بهذا النص فلأن يكتفي بذلك في القصبة الحزبية وهو تولية امام معين بطريق الأولى والأخرى ما يقتضي أن الكليات يمكن نص الانبياء عليها بخلاف الجزئيات وايضاً انه اذا كانت الدلائل ظاهرة في بعض الجماعة أحق به من غيره استغنى بذلك عن استخلافة والدلائل الدالة على ان أبابكر كان أحقهم بالإمامة طاهرة بيته لم يراع فيها أحد من الصحابة ومن باع عن الانصار فزع أحسن أن فابكر أفضل المهاجرين وانما يطلب أن يولي واحداً من الانصار مع واحد من المهاجرين وان قيل كان لهم هوى معوناً ذلك بدلالة النصوص قيل واذا كان لهم هوى عصوا

سألت واما ان لا يجوز ان حاز قهوا
قول سائر على الذي ادعيت أنه فاسد
بالضرورة وان لم يجوز ان يكون
مفعوله مقارنا له لا يتأخر عنه منه
شيء فلا يجوز ان يحدث عن الفاعل
شيء كما تقول أنت واخوانك له علة
تامة وموجب تام والعلة التامة
لا يتأخر عنها مفعولها ولا شيء من
مفعولها فاذا كل ما يتأخر عن الاول
ليس مفعولا للعلة التامة ولا
مفعولا لافعال الاول ولا يجوز ان
يكون مفعولا لغيره اذا القول في ذلك
الغير كقولك فيه فلزم ان تكون
الحوادث كلها حادثة بلا يحدث
وهذا الزم لهؤلاء الفلاسفة الالهيين
كما يلزم اخواتهم الطبيعيين وهو
القول الذي هو من أظهر المصارف
الضرورية فسادا وقد بسط الكلام
على هذه المواضع في غير هذا الموضع
وانما كان المقصود هنا التبيين على
جنس ما يخالف به هؤلاء وأما ما هم
من الانفاط الحجة كلفظ المركب
ونحوه كما يسلطون بلفظ التخصيص
والمخصص وان كلام أبي حامد
وأشأله في مناقضتهم خير من
كلامهم وأقوم وأما قول ابن رشد
لا يجوز ان يكون كل من جزأيه
شرطيان في وجود الآخر ولا يكون
أو يكون الواحد شرطيان الآخر
من غير عكس وقوله القسم الاول
لا يكون قدما وذلك ان التركيب
نفسه هو شرط في وجود الآخر

تلك النصوص وأعرضوا عما ادعيت أنهم عليهم فمع فهم المقصد لم يحصل المقصود بهذا
وهذا اوج العناد لا ينفع هذا ولا هذا (وجواب السادس) ان يقال النص على الاحكام على وجهين
نص جلي عام يتناول أعيانها ونص على الجزئيات فلذا قلنا لابد من النص على الامام ان أردتم
النص العام الكلي على ما يشترط للامام وما يجب عليه وما يجب كالتص على الحاكم والمفتين
والشهود وأئمة الصلاة والمؤذنين وأمر اهل الجهاد وغير هؤلاء من يتكلم في أمور المسلمين فهذه
الامور ثابتة لله والحد كثيرة كما هي ثابتة على سائر الاحكام وان قلتم لابد من نص على أعيان من
يتولى قبل قد تقدم ان النص على جزئيات الاحكام لا يجب بل ولا يمكن والامامة مستكملة من الاحكام
فان النص على كل من يتولى على المسلمين ولاية مآلى قيام الساعة غير ممكن ولا واقع والنص على
معين دون معين لا يحصل به النص على كل معين بل يكون نصا على بعض المعينين وحيتذا فاذ اقبل
يمكن النص على امام يقوض اليه النص على من يستخلفه الامام وعلى من يتخلفه وزير او النص
على ذلك بالغ في المقصود وايضا فالامام المنصوص على عنه هو معصوم فمن وليه وليس
بمعصوم فان كان معصوما لزم ان يكون نوابه كلهم معصومين وهذا باطل بالضرورة وتوان لم
يكن كذلك أمكن ان يستخلف غير معصوم فلا يحصل المقصود في سائر الازمنة وجود المعصوم
فان قيل هو معصوم فمن يستخلفه بعد مدون من يستخلفه في حياته قيل الحاجة داعية الى
العصمة في كليهما وعلى الحاضر أعظم من عله بالمستقبل فكيف يكون معصوما فيما يأتي وليس
معصوما في الحاضر فان قيل فالنص يمكن فاوضح النبي صلى الله عليه وسلم على خليفة قبل نفسه
على خليفة بعد كونه واحدا في حياته ونحن لا نشترط العصمة في هذا ولا في هذا (وجواب سابع)
وهو ان يقال انتم اوجبتم النص ثلاثي بغض الى التشاجر المغضي الى أعظم انواع الفساد التي لاجل
اعدام الاقل منها اوجبتم نصبه فيقال الامر بالعكس فان ابا بكر رضي الله عنه تولى بدون
هذا الفساد وعمر وعثمان تولى بدون هذا الفساد فاعظم هذا الفساد في الامام الذي ادعيت أنه
منصوص عليه دون غيره فوقع في ولايته من انواع التشاجر والفساد التي لاجل اعدام الاقل منها
اوجبتم نصبه فكان ما جعلته وسيلة انما حصل معه نقض المقصود بدون وسيلكم فبطل
كون ما ذكرتموه وسيلة الى المقصود وهذا انهم اوجبوا على الله ما لا يجب عليه وأخبروا بما لا يمكن
فاز من كذبهم وجهلهم هذا التناقض (وجواب ثامن) وهو ان يقال الذي يزعم هذا الفساد
يكون على وجوه أحدها ان يجزأ النبي صلى الله عليه وسلم بولاية الشخص وينتقل عليه في ولايته
خبرتنا تعلم الامة ان هذا ان تولى كان محمودا مضافا لرفع النزاع وان لم يقل ووه وهذا النص
وقع لابي بكر وعمر الثاني ان يجزأ بأمور يستلزم صلاح الولاة وهذه النصوص وقعت في خلافة أبي
بكر وعمر الثالث ان يأمر من يأتيه ان يأتيه بعمدة شخص يعرضه لعمدة فبطل على انه خليفة من
بعده وهذا وقع لابي بكر الرابع ان يرد كتابة كتاب ثم يقول انا هو المؤمن لا وكون الاقلان
وهذا وقع لابي بكر الخامس ان يأمر بالافتداء ببعده شخص فيكون هو خليفة بعده السادس
ان يأمر باجتماع سنة خلفائه الراشدين المهديين ويجعل خلافتهم الى مدتهم فيقول على ان

فليس يمكن ان تكون الاجزاء هي علة الترتيب ولا التركيب علة نفسه لا تكون الشيء علة نفسه فيقال له أولا نسبية هذا تركيبا وأجزأه
ليس هو من لغات بني آدم المعرفة التي يتحاربون بها نه بس في الغنم نعال الاعيين ان الموصوف بصفات يقال له مركب منها

وأجزأه وإذا خاطبناكم باصطلاحكم فقد علمتم أنه ليس المراد بالتركيب الانضمام الذاتى بصفات لازمة لها أو بوجود معان فيها أو اجتماع معان وأمور ونحو ذلك ليس المراد أن هنالك (٣٦٨) مركباً كبيراً كغيره حتى يقال أن المركب يقتصر على مركب فان من وافقكم

المؤمنين في تلك المذاهب الخلقاء الراشدون السابغ أن يخص بعض الأشخاص بأمر يقتضى أنه هو المقدم عندهم في الاستقلال وهذا موجود لا يكره (وهنا جواب تاسع) وهو أن يقال نزل النص على معنى أولي بالرسول فإن كان النص ليكون معصوماً فلا معصوم بعد الرسول وإن كان بدون العصمة فتدعيه بتجيب النص على وجوب اتباعه في كل ما يقول ولا يمكن أحد بعد موت الرسول أن يرجع الرسول في أمره ليرده أو يعزله فإن كان لا ينص على معين أولى من النص وهذا بخلاف من وليه في حياته فإذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسول بيان خطئه وزيده بعد موته لا يمكنه ذلك ولا يمكن الأمة عزل ولاة الرسول إياه فكان عدم النص على معين مع علم المسلمين بدينهم أصح للامة وكذلك وقع وأيضاً لو نص على معين لئلا يؤخذ الذين منه كما تقولوا الرافضة بطلت حجة الله فإن ذلك لا يقتضي به شخص واحد غير الرسول إلا معصوماً لا هو ومن تدبر هذه الأمور وغيرها علم أن ما اختاره الله لمحمد صلى الله عليه وسلم وأمه أكل الأمور (وجواب عاشر) وهو أن النص على الجزئيات لا يمكن والكليات قد نص عليها فلو نص على معين وأمر بطاعته في تعيين الكليات كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعته في الجزئيات إذا طاعت الكليات فهذا حكم كل منقول وأيضاً لو نص على معين لكان من يتولى بعده إذا لم يكن منصوباً عليه ظن القائل أنه لا يجوز طاعته إذ طاعة الأول إنما وجبت بالنص ولا نص بعده وإن قيل كل واحد ينص على الآخر فهذا انما يكون إذا كان الثاني معصوماً والعصمة متفقين غير الرسول وهذا مما يبين أن القول بالنص فرع على القول بالعصمة وذلك من أفسد الأقوال فكذلك هذا النص الذي تدعيه أعنى الرافضة وهو الأمر بطاعة المتولى في كل ما يقوله من غير ما يقوله إلى الكتاب والسنة إذا أوزع وأما إذا كان يرد ما تنوزع فيه إلى الكتاب والسنة إذا أوزع لم يحتج حيث أخذ النص عليه لحفظ الدين فالدن محفوظ بدونه وبالجملة فالنص على معين أن أرى به أنه بطاعه كما يطاع الرسول في كل ما أمر به وينهى عنه وينصه وأيسر أحد أن ينزع عنه شيء كما ليس له أن ينزع الرسول وأنه يستبد بالاحكام والامعة كما كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم فهذا لا يكون لاحد بعد الرسول ولا يمكن هذا الغير فإن أحداً بعده لا يأتيه الوحي كما كان يأتيه ولم يعرف أحد كل ما عرفه الرسول فلم يبق سبيل إلى مخالفة لأمم وجهته ولا من جهة الرب تعالى وإن أريد بالنص أنه يبين لامة أن هذا أحق بأن يتولى عليكم من غير ولاة هذا أحب إلى الله ورسوله وأصلح لكم في دينكم ودنياكم ونحوه هذا مما يبين أنه حق متقدم في خلافة النبوة فلا ريب أن انصوص الكثرة بهذه المعاني يدل على خلافة أبي بكر وثبتت ربه ثم مرهم من ينابوه في أمرهم أو يكره أن ينابوه وعرو بعد البهي في ذلك فهذا إذا عدل لامة نفسه له كان تركه خيراً من فعله وإن خاف أن لا تفعله إلا بأمره كان الأمر أولى به ربه ما خشي عيهم أو بكره في أمته أنه أن يختلفوا بعده عهد إلى عمرو لما علم النبي صلى الله عليه وسلم أنهم سيأبسون أو يكره أن يأمروهم بذلك كفي الخفيصين أنه قال لعائشة ادعي إلى أهلك

على اصطلاحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة بصفات لازمة تركبها لم يرد ذلك أن هنالك مركباً كبيراً فإن هذا لا يقوله عاقل ولا أنتم أيضاً تدعون أن مجرد اللفظ الدال على هذا المعنى يقتضى أن يكون له فاعل ولكن تدعون ثبوت ذلك إما بطريقه ابن سينا ونحوه الذي قد تقدم إبطالها وإما بطريقه المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعتزف بفساد طريقه ابن سينا وإذا كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف من المعلوم أن الذات الموصوفة بصفات لازمة لها أو التي فيها معان لازمة لها لا يقال فيها أن أفعال الذات بالصفات أمر معلول مقتضى أن فاعل حتى يقال أن الأجزاء هي علة التركيب أو يقال التركيب علة نفسه بل هذا المعنى الذي سميت تركيباً هو من لوازم الواجب بنفسه لا يمكن أن يكون الواجب الالاموصوف بالصفات اللازمة ثابتة له المعاني اللازمة وليس ذلك علة فاعله كما تقدم وأما قوله أن التركيب شرط في وجود الأجزاء فيقال له لزيب أنه لا يمكن وجود الذات الالاموصوفة بوزمها ولا يمكن أن توجد معاً في وجودها ولتجتمع الذات نصفاً وتجتمع الأمور المشتركة شرط في وجود كل من مجموع أي شيء مشترك بينهما لا يجمع بينهما من

وإذا كان ذلك من باب الدور لا من باب الدور وأما ذلك من باب الدور لا من باب الدور

والمعبر وجوده مطلق في الخارج وذلك لاسميتها فانك تمنع لنفسه فضلا (٣٦٩) عن أن يكون واجب الوجود وأنشأه

الذات الواجبة بصفاتها اللازمة
سوامسى تركيبا ولم يسم لاوجوب
افتقاره ولا افتقار الذات ولا شئ
من صفاته الى فاعل ولا فاعلة
ولامادشبه ذلك وأما كون بعضها
مستلزما لبعض ومشرطه ولا
يوجد الامعة وثبوته متوقف عليه
ومحذوف فليس في هذا ما يقتضي
افتقار ذلك الى فاعل سبغ لكن يعلم
أن الذات لا تكون الا بصفتها
اللازمة وصفاتها لا تكون الاجها
واذاسى المسمى هذا افتقار او مسمى
هنا مجزا مسمى هذا الاجتماع
تركيبا لم يكن في هذه التسمية ما
يوجب أن يكون هذا الموصوف
مفتقرا الى فاعل وما جعله افتقارا
ليس هو افتقار المفعول الى الفاعل
والعلول الى العلة الفاعلة وانما هو
تلازم ومن جاء افتقارا لا يمكنه أن
يقصره الا بافتقار الشرط الى
الشرط والشرط الى الشرط ومثل
هذا المعنى لازم لوجود الواجب
لا تمتنع عليه وانما الممتنع أن يشتر
الى مبان فيه فيكون وجود الواجب
متوقفا على وجود مبان فان كان
المبان علته لم يكن موجودا بنفسه
بل يمكنه فاعل وعلة وان قدر انه
شرط فيه وهو غنى عنه وما كان
مشرطه ما هو غنى عنه لم يكن
موجودا بنفسه فلا يجوز أن يكون
لرب الملقى تعالى الذي له الذات
الموصوفة بصفات الكمال متوقفا
على شئ مبان به بل ولا على شئ غنى

وأخاك حتى اكتب لا يكر كتابا لا يختص عليه الناس من بعدى ثم قال يا ايها الله والمؤمنون
الا يا بكر فسلم أن الله لا يولى الا يا بكر والمؤمنون لا يمايعون الا يا بكر وكذلك سائر الاحاديث
الصحيحة تدل على أنه علم ذلك وانما كان ترك الامر مع علمه افضل كما فعل النبي صلى الله عليه
وسلم لان الامة اذا اولته طوعا منها بشعر الترام وكان هو الذي يرشده الله ورسوله كان افضل للامة
ودل على علمها ومنها فانها الوازلة بذلك لعاقيل انها كرهت على الحق وهي لا تختار كما
كان يصير ذلك لى اسرائيل وفضل القنان أنه كان في الامة بقايا جاهلة من التقدم بالانساب
فانهم كانوا يريدون أن لا يتولى الامن هومن بن عبد مناف كما كان يوسفان وغيره يختارون
ذلك فاولئك الممايعون والانصار هذا القن القنان انهم كانوا من جنس ابي سفيان وامثاله
وكنا يعرفون اختصار الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم أولا وانما موافقته باطنا
وظاهرا (١) فقد يقول القائل انهم كانوا في الباطن كانوا من ابراهيم عثما ما ابراهيمه الرسول لكن
لما انهم بذلك احتاجوا الى التزامه لم يقدح فيهم بذلك بعدوا الا بعد الطاعة للامر فاذا
كانوا برضاهم واختيارهم اختاروا واما رضاء الله ورسوله من غير الزام كان ذلك اعظم لقدروهم
واعلى لدرجتهم واعظم في موتهم وكان ما اختار الله ورسوله المؤمنين به هو افضل الامور له ولهم
الاترى أنه صلى الله عليه وسلم امر يزيد بن حارثة وبعده اسمع بن زيد وطعن بعض الناس في أصل
ولا يما واحتجاجا مع ذلك الى الزوم طاعتها قلوا انهم واحد لكان انهم ان مثل هذا كان
نفسهم والله ليس الصديق عندهم بالمترية التي لا يتكلم فيه أحد فلو انتفخوا على سبته ولم يقل قط
أحد انى أحق بهذا الامر منه لا قرشي ولا انصارى فان من نازع أو لا من الانصار لم تكن منازعته
لصديق بل طلبوا أن يكون منهم امير ومن قرش امير وهنمنازعة علمة لقرش فلما تبين لهم
أن هذا الامر في قرش قطعوا المنازعة وقال لهم الصديق رضى لكم أحد هذين الرجلين عمر
ابن الخطاب وابي عبيدة بن الجراح قال عمر فكنى والله أن أقدم فتضرب عنق لا يقربنى من ذلك
الى انما أحب الى من أن تأمر على قوم فيهم أبو بكر وقاله بحضر الباقين أنت خيرنا وفضلنا
وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة ثم يابعدوا يا بكر من
غير طلب منه ولا رغبة بذلتهم ولا رغبة فباعه الذين يابعدوا الرسول تحت الشجرة الذين يابعدوا
ليلة العقبة والذين يابعدوا كانوا اباها حرون ابنه والذين يابعدوا كانوا اباها حرون من غير جبهة
كالطلقاء وغيرهم ولم يقل أحد قط انى أحق بهذا من ابي بكر ولا هله أحد قط أحد بعبته ان فلا
أحق بهذا الامر من ابي بكر وانما قال من فيه امر جاهلية عربية أو فارسية ان بيت الرسول حق
بالولاية لان العرب في جاهليتها كانت تقدم أهل بيت الرولة وكذلك تفرس بقدمون هل بيت
الملك فنقل عن نقل عنه كلام يريه الى هذا كقول عن ابي عثمان وهب عن ابن عمر عن ابي بكر بن
غرض في علي بن كان العباس عنده بحكم رايه أولى من علي وان قدرته رجح عليا (٢) فعلم بان
الاسلام يقدم الامان والتقوى على المنسب فاذا ان يجمع بين حكم الجاهلية والاسلام فاما تبين
اكانوا لا يحكمون الا بحكم الاسلام المنحصر وهو ان يقيم الامان والتقوى فيحقق منهم انسان في

عنه بوجه من الوجود على فاعل ولا شرط وهذا هو الذي يقو عليه "س فان لمكنت" في وجودها من نفسها لا يوجد الا بغيرها

(١) قوله فقد يقول القائل الى قوله لا يسلم فيه أحد كذا في الأصل وفي "سرتة" واف - فاعلة فعل الصواب فاعله وحركته محمصة

كان خارجها إلا يكن وجوده الأنفس ونفسه هي الذات الموصوفة بصفات لا لزوم لثبوت نفسه مجرد وجوده مطلق ولا ذات مجردة. ومن ادعى اننا نحن وجوده ونفسه لا يكون (٢٧٠) الوجود المجرد وأنا مجرد لان الذات الموصوفة متفقرة الى الصفة فلا تكون

موجودة بنفسها قبل له المكنات
والله قد نال لم تقتصر الى ذات مجردة
حق يقال اذا قيل انها موصوفة بقرن
الاتقاريل اقتفرت الى ما هو خارج
عنها كالماء والتعريف عن هذا المعنى
يكون بعبارة فلا قيل ما لا يقبل
العدم او قيل موجود بنفسه او
واجب الوجود بنفسه ونحو ذلك كان
المقصود واحدا ومن المعلوم ان
ما لا يقبل العدم اذا كان ذاتا موصوفة
بصفات الكمال لم يحز ان يقال اتصافها
بصفات الكمال واجب افتقروا الى
الصفات فتقبل العدم فان فساد
هذا الكلام ظاهر وهو عبارة
ان يقال قولكم موجود بنفسه
او واجب الوجود بنفسه يقتضى
افتقاره الى نفسه والمفتقر لا يكون
واجب الوجود بنفسه بل يكون
قابلا للعدم واذا كان هذا قلنا
فالاول افسد فان صفات كماله
اخلة في مسمى نفسه فاذا كان
لنوع القائل هو مقتضى الى نفسه
يتمتع وجوب وجوده فقولوه له
فتفقر الى صفاته اولي لان لا نوع
وجوب وجوده وكذلك اسمى
لأن اجزاءها هو مقتضى الى
جزءه من جزئى رغبته
صحت رغبته اخص في مسمى
نفسه اذ من قول القائل هو
فتفقر الى نفسه هامن وجوب
وجوده ثم هامن تر دجونه
تجربته ويرد تروى وتسمه

أَن يَكْرَهُوا لِحَدِيثِ أَجْدَدِهِمْ هُذُلًا وَلَا مَلَمَةً هُذُلًا فِي الْقَوْمِ أَكْثَرُ مَا نَقُوِي مِنْ أَجْلِ بَيْتِكَ
 هَذَا وَمَا عَقَلْتُ مِنْهُ نَجْدًا فَعَلَى كَالِ أَهْلِهِمْ تَنْقَرُوهُمْ وَتَبْتَاعُهُمْ رَبَّنَا اللَّهُ بِهِمْ مِنْ
 تَقْدِيرِ الْإِنْفِقِ فَلَا تَنْفِقْ وَأَنْتَ خَائِرُ الْخَائِرِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ لَهُمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى أَنْ
 هَدَى هَذَا الْأَمَّةَ وَعَلَى أَنْ حَقَّنَ مِنْ أَعْيُنِهِمْ

(فصل) قال الرافضى الثالث ان الامام يجب ان يكون حافظا للشرع لانقطاع الوص
موت النبي صلى الله عليه وسلم وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل الاحكام الجزئية الواقعة الى
يوم القامة فلا بد من امام معصوم عن الله تعالى معصوم عن الزلل والخطا لا يترك بعض الاحكام
او يزيفها عمدا او سهوا وغيره على ما يمكن كذلك الاجماع (في الجواب من وجوه (أحدها)
اننا انسلم ان يجب ان يكون حافظا للشرع بل يجب ان تكون الامة حافظا للشرع وحفظا للشرع
يحصل لجميع الامة كما يحصل بالواحد بل الشرع اذا نقله أهل التواتر كان خيرا من أن ينقله
واحد منهم وإذا كان كل طائفة تقوم به آفة ينقل بعصمة حصل المقصود وعصمة أهل التواتر في
نقلهم أعظم عند بني آدم كلهم من عصمة من ليس بنبي فان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ولو قيل انهم
معصومون فما نقله لهم المأجرون والانصار ابلغ عاقلة هؤلاء (١) وأيضا فان أكثر الناس يعطون
في عصمة اناس أقل لم يحصل المقصود فكيف اذا كان كثير من الامة يكفرو والتواتر يحصل باخبار
كثير من الكثرين وان لم نقل عدالتهم (الوجه الثاني) أن يقال أثر بدعي من كان حافظا للشرع
وان لم يكن معصوما أو من يكون معصوما فان اشترط العصمة فهذا هو الوجه الاول وقد ذكرته
بقدم الجواب عنه وان اشترط مجرد الحفظ فلا نسلم أن عليا كان أحفظ للكتاب والسنة وأعلم
بهم من أبي بكر وعمر بل هما كافا أعلم بالكتاب والسنة من قبل ما دأبهم من الاجماع (الوجه
ثالث) أن يقال ان يجب ان يكون حافظا للشرع معصوما وأنه لا يعلم صحة شيء من الشرع الا بنقله أم
يمكن ان يعلم صحة شيء من الشرع بدون نقله ان قلت الثاني لا يخرج الى الحفظه ولا الى عصمة
اذا أمكن حفظ شيء من الشرع بدونه أمكن حفظ الاخر حتى يحفظ الشرع كله من غير حاجة
اليه وان قلت بل معناه انه لا يمكن معرفة شيء من الشرع الا بحفظه فيقال حينئذ لا تقوم حجة
على أهل الأرض الا بنقله ولا يعلم صحة نقله حتى يعلم أنه معصوم ولا يعلم أنه معصوم الا بالاجماع
الى نفي عصمة من سواه فان كان الاجماع معصوما أمكن حفظ الشرع به وان لم يكن معصوما لم
يتم عصمته (الوجه الرابع) أن يقال فماذا ثبت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عند من لم
ترى نبوته ف قيل بحجة الامام من مبرراته قيل من لم يقر بنبوة محمد لم يقر بامامة علي
فريق الاول لم يبرح يدأبوا وان قيل بماتت نقله الامة بقلامه واترأى مبرراته كالقرآن
بيده قين فانه كمن نقل الامة المتواترة بنبوتها اصل نبوته فكيف لا يكون حجة يثبت بها
روايت شرعية (الوجه الخامس) أن الامام هل عنه تبليغ الشرع الى من ينقله عنه بالتواتر أو
يرسوقه نقله من حاشي الى امام فان كان الامام عكس ذلك فالتبليغ الى من ينقله عنه بالتواتر أو
يرسوقه يترك الاول وجبت فلا حاجة الى نقل الامام وان قيل لا يمكن ذلك لزم أن يكون

ويهيئ له كل ما يحتاج اليه من جهة
 جماعة من المؤمنين فبما من جمعا
 قال ابو هريرة القراء ان شتم فطرة
 الله التي فطر الناس عليها قالوا
 يا رسول الله ارايت من عوت من
 اطفال المشركين وهو صغير فقال
 الله اعلم بما كانوا عاملين وفي
 صحيح مسلم عن عياض بن حماد
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال يقول الله تعالى اني
 خلقت عبادي من جنات فاجتاتهم
 الشياطين وحسرت عليهم ما خلقت
 لهم وامرهم ان يشركوا به ما لم
 ازل به سلطانا فالاقراء بالخلق
 سبحانه وتعالى والاعتراف بوجود
 موجود واجب الوجود قديم ازل
 كما أنه مركز في الفطرة تستغرق
 القلوب فبراهينه وأدلتها متعددة
 جد ليس هذا موضعها وهو لا داعية
 ما يذكر من الطرق إما أن
 يكون فيه خلل وإما أن يكون
 طويلا كثيرا نتعب والغالب عليهم
 الاول فالراي أثبت الصانع بخسنة
 مسالك وهي كلها مبنية على مقبلة
 واحدة الاول الاستدلال بمحدث
 الذوات بنا على أن أجسام العالم
 محدثة وكل محدث فله محدث أما
 المقدمة الاولى فمحدثين كلامهم
 فيها ومناقضة بعضهم بعضا وأنهم
 التزموا لاجلها إما بحجج صفات الله
 وأفعاله القائمة به وإما بحجج بعض
 ذلك وأنهم اشتروا في خلق الله
 تعالى للعالم ما نافي لخلق العالم فسلطوا
 عليهم أهل الملل والفلاسفة جميعا

روى حديث لا إله الا الله من أقدم زمان
 على الاتفاق لا على الاختلاف وهذا قول طائفة من السلف والشافعي وهو قول أبي عبد الرحمن
 صاحب الشافعي وهو قول داود بن علي وابن حزم وغيرهم قالوا والمنازعون لنا ليس لهم قط حجة برز
 اليها عند التنزع وأكثرهم يقولون لا يجب القضاء بالأمر ثان وليس معهم هنا أمر ونحن
 لا ننزع في وجوب القضاء فقط بل ننزع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها ولا في غير
 الصلوات الخمس في غير وقتها والمختص والمشتك المصنوع والموسع كالجمعة في غير وقتها ولا في غير
 وقته وكري الحمار في غير وقتها والوقت صفة للفعل وهو من أكد واجباته فكيف تنقل العبادة
 بدون مقتضاها الواجبة فيها وهو لو صلى في غير العتبة بغير عذر لم تكن صلاته الأباطلة وكذلك إذا
 صلى قبل الوقت المشتك لتغير عذر مثل أن يصلي الظهر قبل الزوال والمغرب قبل المغرب ولو فعل
 ذلك منا ولا مثل الأسياد اذن دخول شهر رمضان فقام ومثل المسافر في يوم الغيم وغيرهما إذا
 اجتمع وافضلوا الظهر قبل الزوال أو المغرب قبل الغروب فهو لا في وجوب الاعادة عليهم فوالان
 معروفان للعلماء والتنازع في ذلك في مذهب مالك والشافعي والمروفي من مذهب أحمد أنه
 لا يجوز لهم ولو فعلوا ذلك في الوقت المشتك كملاة العسري وقت الظهر والعشاء قبل مغيب
 الشفق فقياس الصحيح من مذهب أحمد أن ذلك يجزئ فانه جمع لعذر وهو لا يشترط السنة وقد
 نص على أن المسافر إذا صلى العشاء قبل مغيب الشفق أجزأه الجواز الجمع وإن كان لم يصلها مع
 المغرب ولهذا يستحب له مع أمثاله تأخير الظهر وتقديم العصر وتأخير المغرب وتقديم العشاء
 كما نقل عن السلف قدل على أن الثانية إذا فعلت هنا قبل الوقت الخاص أجزأته قالوا فالنازع في
 صحة مثل هذه الصلاة كالتنازع في ربي الحمار لا يفعل بعد الوقت قال لهم الاولون ما قسم عليه
 من الجمعة ولا يجوز في الحمار لا يفعل بعد الوقت المحدود في الشرع بحال لا عذر ولا لغيره معذور
 فلم أن هذه الأفعال بخسنة بزمان كلها بخسنة بمكان وأما الصلوات الخمس فيجوز فعلها العذور
 بعد انقضاء الاوقات فعلم أنه يصح فعلها في غير الوقت وإن الوقت ليس شرطاً فيها كما هو شرط في
 تلك العبادات قال الآخرون الجواب من وجهين أحدهما أن يقال هب أنه يجوز فعل الصلاة
 بعد وقتها العذور وتوسعة من الله ورحمة لان التام والناس لا ذنب لهم ما فرغ الله ما عنده الذكر
 والانتباه إذ كان لا يمكنهما الصلاة الا حينئذ فأي شيء في هذا مما يدل على جواز ذلك ترك
 الكبيرة التي لا عذر لها في تفويتها واجل إذا فاتته في عام أمكنه أن يجزئ في عام فإل وربي الحمار إذا
 فات جعله بدل عنها وهو التسك والجمعة إذا فاتت صلى الظهر فكان العذور وإذا فاتته هذه
 العبادات المؤقتة شرع له أن يأتي ببديلا ولا يتم عليه رحمة من الله في حقه وأما غير العذور فيفعل
 له البدل أيضا فالج لان الجبيل النسيب فإذا مات الانسان حاز أن يجزئ عنه وإن كان مفترضا إذا
 جاز أن يجزئ عنه غيره فلا يجوز أن يأتي هو بالبدل بطريق الأخرى والاولى فان الدم الذي يفرجه
 هو أولى من فعل غيره عنه وأما الجمعة إذا فاتته فأيضا يصلي الظهر لان الفرض العتادي كل يوم
 لا أن يهمل عن الجمعة بل الواجب على كل أحد لها الجمعة وأما الظهر فإذا أمكنت الجمعة وجبت
 عليه وإن لم يمكن صلى الظهر فإذا فاتت الجمعة أمكنه أن يصلي الظهر فوجب عليه صلاة الظهر
 ولهذا لا يجوز فعلها عند أكثر العلماء إلا إذا فاتت الجمعة وأما الصلاة المكتوبة فلا تدخلها النيابة
 بحال وكذلك صوم رمضان إذا كان قادرا عليه والاسقط عنه الله وم وأطمع هو عن كل يوم مسكنا
 عندنا كبرن وعند مالك لا شيء عليه وأما ما وردت به السنة من صيام الانسان عن وليه فذلك
 في التذكرة كاسرة العجاجة الذين روي هذا كأياد عليه لفظه فانه قال من مات وعيا صيام صام

أرسطو طاليس فهو كائن فاسد متفلا عن أن يكون لأعله وأما هل تقضى الطريقة التي سلكتها ان يستاق واجب الوجود الى نفي مر كذب
قد بليس تقضى الى ذلك لانه اذا فرضنا (٢٧٣) أن الممكن ينتهي الى علة ضرورية والضرورية لا يتخلوا ما أن يكون لها علة

أو لأعله لها وانها ان كانت لها علة
فانها تنتهي الى ضرورية لأعله
فاعلة لا الى موجود ليس له علة أصلا
لانه يمكن أن يكون له علة ضرورية
ومادية لأن وضع ان كل ماله صورة
وما دقو بلحمة كل مر كب فواجب
أن يكون له فاعل خارج عن هذا
يحتاج الى بيان ولم يتضمنه القول
المطلوب شأن واجب الوجود مع
ما ذكرنا ان فيه من الاختلال ولهذا
بعينه لا يقضى دليل الاشعرية
وهو ان كل حادث له محدث الى
أول قد بليس بحر كب وانما يقضى
الى أول ليس بحادث (قال) وأما
أن يكون العالم والعلم شيئا واحدا
فليس معتبرا بل واجب ان ينتهي
الامر في أمثال هذه الاشياء الى أن
يحدد المفهوم فيها وذلك ان العالم ان
ان كان عالما بغيره فالتدريه العالم عالم
أخرى أن يكون عالما وذلك ان كل
ما استفاد مصفة من غيره فذلك المصفة
أولى بذلك المعنى المستفاد مثال
ذلك ان هذه الاجسام الحية التي
لها ليست حية من ذاتها بل من
قبل حية تتصلها فواجب ان تكون
تلك الحية التي استفاد منها
ما ليس بحية الحياة حية بذاتها
أو بعضي الامر فيها في غير حية
وذلك يفرض في العلم وسائر
الصفات (قلت) ليس مثل ا يجب كلامه
هؤلاء الذين يدعون من احب
واتحقق ما يدفعه . ما مذهب
السل كيف يتكلمون في غاية

ينع هذا في نصوص الرسول التي هو اكمل من الامام فنع ذلك من نصوص الامام وأولى وأخرى
فانت مضطرف في خطاب الامام الى أحد أمرين اما نبوت عموم الانفاط واما نبوت عموم المعاني
بالاعتبار وأيهما كان أمكن اثباته في خطاب الرسول فلا يحتاج في ثبوت الاحكام الى الامام
(الوجه الحادي عشر) أن يقال قد قال تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه
ليبين لهم وقال تعالى ثلاثا يكون لئلا على الله حجة بعد الرسل وقال تعالى وما على الرسول
الا البلاغ للبين وأمثال ذلك هل قامت الحجة على الحق ببيان الرسول أم لا فان لم تقم بطلت
هذه الآيات وما كان في معناها وان قامت الحجة ببيان الرسول علم أنه لا يحتاج الى معين آخر يقتصر
النس الى بيانه فضلا عن تليعه وان ما جعل الله في الانسان من القوة الناقلة لكلام الرسول
وبيانه كافية من ذلك لاسيما وقد ضمن الله حفظ ما أنزله من الذر كفساد ذلك ما مونا أن يبدل
أو يغير وبالحجة دعوى هؤلاء المخذولين ان دين الاسلام لا يحفظ ولا يفهم الا بواحد معين من
أعضائه الافساد لاصول الدين وهذا لا يقوله وهو يعلم لازمه الا زنديق لمجد قاصد لابطال الدين ولا
يروج هذا الاعلى مغرط في الجهل والضلال (الوجه الثاني عشر) أن يقال قد علم بالاضطرار
أن أكثر المسلمين بلغتهم القرآن والسنة بدون نقل على فان عمر رضى الله عنه لما فتح الامصار
بعث الى الشام والعراق من علماء الصحابة من علمهم وفقهم واتصل العلم من أولئك الى سائر المسلمين
ولم يكن ما بلغه على اللين أعظم مما بلغه ابن مسعود وما عاين جبل وأمثالهما وهذا أمر معلوم
ولو لم يحفظ الدين الا بالاسقل عن على لبطل عامه الذين انه لا يمكن أن ينقل عن على الأمر قليل
لا يحصل المقصود والنقل عنه ليس متواتر وليس في زمانه صوم عن الرجوع اليه فلا حول
ولا قوة الا بالله ما أعصف عقول الرافضة

(فصل) قال ارافضى الرابع أن الله تعالى قال رعى نصب امام معصوم وحاجة العالم داعية
اليه ولا مفسدة فيه فيجب نصبه وغيره على لم يكن كذلك اجماعا فنع أن يكون الامام هو عليا أما
القدر فظاهرة وأما الحاجة فظاهرة أيضا لا يتنازع وقوع النزاع بين العالم وأما المفسدة فظاهرة
أيضالان المفسدة لا رمة مدمه وأما وجوب نصبه فلا نه عند نبوت القدرة والداعي وانتفاء
الصارف يجب العمل (الجواب) أن فذا هو الوجه الاول بعينه ولكن قررره وقد تمت الاحوية
عنه جمع المفسدة لا وى ان ماسد هذا الاستدلال وان مباد على الاحتجاج بالاجماع فان
كان لا جاع معصوما عني عن عصية على وان لم يكن معصوما بطلت دلالتهم على عصية على على
التصوير ومن المذهب رقصت أصولها على ما عمنه النص والاجماع وهم ا بعد الامة
عن معرفة خصوص الجماعة ولا مذهب لا يخلاف أهل السنة والجماعة فان أهل السنة
تتضمن نصر الجماعة تتضمن الاجماع فاهل السنة والجماعة هم المتبعون للنص والاجماع
ويحتمل تدني على عند تقرير انفساده وذلك من وجوه (أحدها) أن يقال لا نسلم أن
الحجة واجب رتب بال معصوم وثمة عصمة الامة معنسية عن عصيته وهذا مما ذكره

هو القدرة والقدرته هي الارادة وجعل الارادة هي المريد والعلو هو العلم والشدة هي القوة وكان تعالى الله عن ذلك علواً عظيماً
 أعظم من سفسطة كثير من السفسطائية وقوله هذه المقالة أنه يمكن أن يكون التكليم هو الكلام والمصرار هو الحركة والمصلح هو الصلوة
 والصالح هو الصوم وأسأل ذلك وان فرق بين الصفات اللازمة وغيره فلا فرق في الحقيقة بل هذا يحكم ويبرز أن يكون الانسان
 الناطق نفس النطق والفرس الصاهل نفس الصهيل والجار الناهق نفس النقيق والجسم الحساس المتحرك هو الارادة نفس الاحساس
 والحركة الارادية ويزايمه أيضاً لا يجعل نفس الحس نفس الحركة ونفس الحيوانية نفس الناطقية ونفس الصالحية نفس الناطقية وما
 أحق هؤلاء يدخولهم في قول الله تعالى والذين كذبوا بآياتنا وهم يكرهون الظلمات من رب الله فيضله ومن يشاء يجعله على صراط مستقيم
 وبقوله تعالى ولقد ردناهم كثيراً من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون (٣٧٣) بهولهم ما عين لا يبصرون بهولهم اذان

لا يسمعون بها اولئك كالانعام
 بل هم اضل اولئك هم الغافلون
 وبقوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع
 أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير
 وقول ابن رشد كون العالم والعرشاً
 واحد ليس معتبراً بل واجب أن
 يتبى الامر في امثال هذه الاشياء
 الى أن يتخذ المفهوم فيها يقال له
 هذا من أعظم المكابرة والسفسطة
 والبهتان وقوله ان العالم اذا كان
 عالمياً يعلم قال في العالم عالم آخري
 أن يكون عالماً الى آخر كلامه كلام
 في غاية الفساد كأنه اذا قيل اذا
 كان الضارب ضارباً بضرب فالضرب
 أولى أن يكون ضارباً والقائم اذا
 كان قائماً بقسام والقسام أولى أن
 يكون قائماً والناطق اذا كان ناطقاً
 بنطق فناطق أولى أن يكون ناطقاً

العلماء في حكمة عصمة الامة قالوا لان من كان من الامم قبلنا كانوا اذا بدلوا دينهم بعث الله نبياً
 بين الحق وهذه الامة لا يبي بعد نبينا فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة فلا يمكن أحد منهم أن
 يبدل شيئاً من الدين الا قام الله من بين خطاهم فبإيدى الله تعالى ضلال كما قال صلى الله
 عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي على الحق لا يضهرهم من خالفهم ولا من ظلمهم حتى تقوم الساعة
 وقال ان الله أجركم على لسان نبيكم أن تجتمعوا على ضلالة الى غير ذلك من الدلائل الدالة على عصمة
 الاجماع (الثاني) ان أريد بالحقية ان حالهم مع وجوده كمال فلا ريب ان حالهم مع عصمة
 نواب الامام كمال وحالهم مع عصمتهم كمال وليس كل ما تقدره الناس كمال لكل منهم
 بقوله الله ولا يجب عليه فعله وان أريد أنهم مع علمه يدخلون النار ولا يعيشون في الدنيا أو
 يحصل لهم من الاذى فيقال هب ان الامر كذلك فلم قلت ان آفة هذا واجب ومعلوم ان
 الامر اضل والهموم والقوم موجودة والمصائب في الازل والمال والفلان موجود والجوانح التي
 تصيب الثمار موجودة فليس ما يصيب الظالمين الضرر بأعظم مما يصبه من هذه الاسباب
 والله تعالى لم يزل ذلك (الثالث) ان قوله عند نبوت القدر والاعى وانتفاء الصارف يجب الفعل
 يقال له لم قلت ان الاعى ثابت والصارف متصف وقوله حاجة العالم داعية اليه بنقله الذي هو
 الذي يكون داعياً للعامل فلم قلت ان مجرد الحاجة داعية للرب تعالى فيها وكذلك قوله وانتفاء
 الصارف وانتم لم تدع الاعداء المفسدة التي ادعيت انتم قلت لا مفسدة في ذلك كما يقال ان الواحد
 من احتياج الى المال والحصة والقوة وغير ذلك (الرابع) أن قوله ان الله قادر على نصب امام معصوم

(٣٥ - منهاج ثالث) والقاتل اذا كان قاتلاً يقتل والقاتل أولى أن يكون قاتلاً والماتى اذا كان مائتاً
 فالماتى أولى أن يكون مائتاً والخالق اذا كان خالقاً يخلق والخالق أولى أن يكون خالقاً والاروق اذا كان راقراً يرقق والرقق أولى أن يكون رقيقاً
 والحي الميت اذا كان حياً يمتدح بالحياء وامانة فالاحياء والامانة ربي أن يكون محييتاً وبالجملة فهذا يلزم تقديره في عامة أسماء الله
 الحسنى وفي أسماء نبيه صلى الله عليه وسلم وأسماء شرا الموجدات المشتقة بغيره أن يكون المصدر الذي اشتق منه الاسم أحق بالاسم من
 الفاعل ويكون مسمى المصدر الذي هو الحدث أحق بأسماءه فالعين والصفب المشبهة بهما نفس الله تعالى الموصوف وتصور هذه الكلام
 كل في معرفة فساد وانما دخلت الشبهة على من قاله لان قوله اذا كان عالم عالم آخري أن يكون عالماً كلام
 اشبهت فيه بلاء الاستعانة ببناء المصاحبة فقلن أنه اذا حل ما علة تعلمنا علم هو الذي أعطاه العلم كانه معلله
 فكأنه قال اذا كان المعلم عالم الفاعل أولى أن يكون عالماً وليس امر كذا بل قولنا ناهي عالم يعلم أي أنه موصوف بالعلم ليس مجرداً
 عن العلم ولا ممرى منه بل هو متصف به والعلم نفسه لا يصحبه العلم بل نفس العلم هو علون كان العلم قديماً من لوازم ذاته فلم يستفده

منها إلى العقل الحي المستفاد كما مثل به من الحياة كلام فلاسد فان العالم لم يستقد الصفه التي هي العلم من الصفه التي هي العلم بل تعقل
 الصفه التي هي العلم فليس هناك صفه تفيد توفيقا مستفادا الا ان يقال العلم ان ثبت العالمية على رأى مثبتة الحال وعلى هذا التقدير فالعالمية
 ليست صفه وجودية وهو انما كان عالما بالعلم الموجب للحال لا بالعلم الموجب للعلم واذا كان عالما بالعلم لم يكن العلم حصل من علم آخر وانما
 العلم عند هؤلاء واجب كونه عالما والذى عليه الجمهور ان نفس العلم هو نفس كونه عالما فليس هناك شيئا ن وعلى القولين فاذا استحق
 كونه وصف بالعلم ان يسمى عالما لم يكن العلم حق بان يكون عالما فان هذا لا يقوله عاقل وقوله ان الجسم اذا كانت حياته من قبل حياته تحمله
 فواجب ان تكون تلك الحياة التي استفادتها ما ليس بحي الحياة حية بذاتها فقال هذا باطل من وجهين أحدهما ان الحياة التي حلتها
 هي الحياة التي صار بها حيا ليس ههنا (٢٧٤) حياة أخرى صار بها حيا حتى يقال هنا حياة حلتها وحياة جعلته حيا

الثاني ان حياته اذا استدراها
 مستفاد من حياة أخرى فذلك
 الحياة الأخرى فاقسمت على
 بها لأن تلك الحياة هي الحياة بل
 الحي الموصوف بالحياة لا نفس الحياة
 فليست العقل بها يتباحث
 هؤلاء الفلاسفة في العلم الإلهي العلم
 بالله تعالى وأسماء وصفاته وليست
 هذا المقول الذي يعارضونه
 الرسول صلى الله عليه وسلم مع أن
 هذا بسوط في غير هذا الوضع
 وليس هذا موضع بسطه والناس
 شعروا على أبي الهذيل العلاف لما
 قال ان الله عالم يعلم وعلم نفسه
 ونسبوه إلى الخروج من العقل مع
 أن كلامه أقل تناقضا من كلام
 هؤلاء وأما زعمه ان ما يلزم مثبتة
 الصفات لأجواب عنه لان واجب

الوجود يجب ان يكون غير مر كمن شرط ومشروط فيقال قد تقدم أنكم
 أنتم جبرته هذا ركيبا وهو لا يسمى ركيبا لغرض من اللغات المعروفة بل هي انما هي ركيبا لغرض من كبريتا تذكروكم كل من سينالوا مثاله وأما
 قدما وكم قد قدرتم عن ارسطو طائس أن كل ركيب فهو كاش عنه فادعوا سماء عند بليت كاش فادعوا فلو لا يسمى السموات
 وما فيها من الكواكب مر كبة مع أنها اجسام متغيرة متحركة تقومها الاعراض فكيف يسمى ما كان حيا طالع اذارا مر كبا فاذا
 خاطبنا كيه سطلحاكم المتدع لتقطع شعركم بختكم معكم بخت عطفكم بختكم تدعون ان هذا الامور معلومة بالعقل لا بالسمع والاطلاق
 الاتفاق ونعم لا نقول ان رتبة عند الشرع وهو جيب على أصولكم انما علم العقل ثوبا وانما تافوا اتبع من غير مرعاة اللفظ ونحن
 ندين فساد ما ذكرتموه من المعنى بالعقل الصريح مع شتمكم بعتكم فية لم قلت انما كان مر كبا من شرط ومشروط لا يكون
 واجب لوجوده وانما قوله لان ركيب اذا كان واجب كواحد انفسه لانه لا يعبر تقدير مر كبا قديم من غير ان يكون له
 مر كبا فيقوله هو الحاشي في ذكره عندنا لم يرد رب سي يعقر الى مر كبا وهو ما ركبته غيره كان المراد الذي

ويعمل العقل والمعنى جميعاً في أصل الحكم على أن لا يكون له وجود مستقل عن غيره من الصفات من الذات والصفات كلها التلازم حتى يقال هو باطل ضرورة تلك القوة واجب الوجود بنفسه التي هي الغايات موصوفة بصفات لازمة امتنع أن يكون كواجب بنفسه المستلزم لصفاته من تركيبين من صفاته فإن كونه واجباً بنفسه يمنع أن يكون فاعلاً وكون صفاته لازمة يمنع جواز مقارنتها له وينتج افتقارها إلى من يجعلها فيه فكيف يقال إنه من كبار كسبي حتى يقال إن هذا تركيب يقتصر إليهم كسب ويقال تنوع ثبوت من كسب قديم أي من ذاته ومن منى هذا تركيباً قال أنه قديم فله يقول هو تركب وتألف واختلاص ومثيل هذا لا يقتصر إلى من كسب مؤلف جامع ولو قيل على سبيل العرض أن الذات المستلزمة لصفات هي الموصوفة بذلك فليس هنا ما يقتضي افتقارها إلى غيرها وأما قوله خاصته على قول من يقول كل (٣٧٥) عرض حادث لأن التركيب يكون فيه عرض متقدماً فهذا باطل من وجوه

أحدها أن القائلين بأن كل عرض حادث من الأشعة ومن واقعهم لا يسمون صفات الله أعرافاً قالوا هو علم وله علم وهو متصف بعلم العلم لم يقولوا إن علمه وأصافه بالعلم عرض ومن سمي صفاته أعرافاً كالكرامة ونحوهم بل يلزمهم أن يقولوا كل عرض حادث وما أعلم أحداً من نظار المسلمين يقول كل عرض حادث وصفات الله القديمة عرض فان هذا تناقض بين ما ذكره لا يلزم أحداً من المسلمين فلم يقل أحداً كل عرض حادث مع قوة أن صفات الله اللازمة أعراف (الوجه الثاني) أن يقال على سبيل التقدير من

يتمتع وجودها الامع عدم ذلك فهذا يستلزم الجمع بين الضدين فنأخذ لم انتفاء جميع أنواع الحكمة التي تنافي ذلك ولو لم يكن الاغنياء أجزالطمين إذا لم يكن لهم ما هم معصوم فان معرفة الطاعة والعمل بها حيث شئت أنس فتواها أكثر وهذا الثواب يفتقر وجود المعصوم وأيضا لحفظ الناس للشرع وتفقههم في الدين واجتهادهم في معرفة الدين والعمل بقل وجود المعصوم هذه الحكمة والمصالح وأيضا لجعل غير التي هي مآلات في ذلك قد يكون من أعظم الشبه والقدح في خاصة النبي فانه إذا وجب أن يؤمن بجميع ما يقوله وهذا كالحجب الأيمان بما يقوله النبي لم تظهر خاصة النبوة فان الله أمر بأن تؤمن بجميع ما يقوله النبيون ولو كان لنسب بساويهم في العصمة لوجب الأيمان بجميع ما يقوله فيمثل الفرق (الوجه السادس) أن يقال المعصوم الذي تدعو الحاجة إليه أهو قادر على تحصيل المصالح وإزالة المفاسد أم هو عاجز عن ذلك الثاني ممنوع فان العاجز لا يحصل به وجود الصلحة ولا دفع المستقبل القدر بشرط في ذلك فان العصمة (١) تقل وجود داعية إلى الصلاح لكن حصول الداعي بدون القدرة لا يوجب حصول المطالب وان قيل بل المعصوم القادر قيل فهذا المجددون كان كل واحد من هؤلاء الثاني عشر قادرين على ذلك ولم يفعلوه كانوا عاصي المعصومين وأن لم يقدروا الزم أن يكونوا عاجزين فلقد الأمرين لأن قطعاً أو كلاهما العجز وانتفاء العصمة وإذا كان كذلك فمض فعمل بالضرورة انتفاء الاستدلال به على وجوده والضرورة بات لا تعارض بالاستدلال (الوجه السابع) أن يقال هذا موجود في هذا الزمان وسائر الأزمنة وليس في هذا الزمان أحد يمكنه العلم بما يقوله فصلا عن كونه يجعل مصلحة

عرض متقدماً فهذا باطل من وجوه أحدها أن القائلين بأن كل عرض حادث من الأشعة ومن واقعهم لا يسمون صفات الله أعرافاً قالوا هو علم وله علم وهو متصف بعلم العلم لم يقولوا إن علمه وأصافه بالعلم عرض ومن سمي صفاته أعرافاً كالكرامة ونحوهم بل يلزمهم أن يقولوا كل عرض حادث وما أعلم أحداً من نظار المسلمين يقول كل عرض حادث وصفات الله القديمة عرض فان هذا تناقض بين ما ذكره لا يلزم أحداً من المسلمين فلم يقل أحداً كل عرض حادث مع قوة أن صفات الله اللازمة أعراف (الوجه الثاني) أن يقال على سبيل التقدير من

قال كل عرض حادث فانه يقول في الأعراف الباقية أنها تحدث شيئاً بعد شيء فأنها قد موصوف قديم بصفات قديمة أعراف والعرض لا يبق زمانين أن يقال أنها تحدث شيئاً بعد شيء وحيث أنها قد اجتمع أعرافاً أو تعدد في صفات ونحو ذلك مما سميت تركيباً وفيل أنه قديم وأنه عرض وان كل عرض فهو حادث لا يبق زمانين كان أو لم يتجدد لأنه من سائر الأعراف فنسب المعنى الذي سماه تركيباً وجعله عرضاً قدما كسائر الصفات القديمة (الثالث) أن يقال إنه سمي عرضاً قدما بحكمه عندكم حكماً سائر الصفات فان أفت دليل على انتفاء الصفات أمكن في هذا ولا أقول فيه كما تقول في أمثاله وأنت لا دليل على انتفاء الصفات الانتفاء الاجتماع والتعدد الذي سميت تركيباً فانها يمكن أن يكون هذا لا يبق غير من الصفات ولا يمكن أن تكون الصفات لا يبق هذا كان هذا دوراً قبلها باطلاً وقد بين أنه لا يمكن أن يكون هذا ولا في هذا ولا من ماد كونه من لفظ التركيب كلام فيه تليس وهم من لا يفهم حقيقة المقصود أن

مهيئة الصفات أمثله تعالى ما يقتضي في كل مركب مركبه معه وكل حافل يعلم أن هذا هو المبدأ المبتدئ بالصفات أن صفاته القديته لازمة لقائه لا يقتضي فيها إلا أحد سواء من جسم من انصافها بما يقتضي إلى مركب غيرهما وكاف عندهم فضلا أن يقولوا أنه معتق إلى مركب جميع بينهما (انراجع) أن يقال على سبيل العرض ولو نزل على بعض أصولها تلك الفلاسفة في امتناع مركب قديم من ذاته لم يكن لك عليه حجة فلو قلنا أن ذلك يستلزم مركب قديم من ذاته لم يكن لك على أصولها تلك الفلاسفة حجة على إبطال هذا فإن الفلاسفة عندكم جسم قديم وهو مركب بهذا الاصطلاح وأما قول الفلاسفة أن حوز والعرض انصافه فغير ممكن وجود مركب قديم من ذاته عندهم لأن المركب شرط في وجوده ولا يمكن أن تكون الأجزاء هي فاعلة التركيب لأن المركب شرط في وجودها فيقال إذا كان المركب شرط في وجودها وهي شرط في وجود التركيب لم يكن أحدهما فاعلا للأخر بل أن كانا متفقين إلى الفاعل ففاعل الأجزاء هو فاعل التركيب وإن كانا غائبين عن الفاعل لم يقتض أحدهما إلى الفاعل والكلام على تقدير أن يكون المركب قديما تركيبه بنفسه وقول مركب من نفسه لا تعني به أن أجزاءه فعلت التركيب وإنما تعني به أن نفس (٢٧٦) الأجزاء والتركيب متلازمان وهما مستغنيان عن غيرهما

(التخلص) أن يقال أنت قد اعترفت بفساد طريقة ابن سينا وأنها لا تضمن أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه وهذا الذي قلته في طريقة ابن سينا بلزمك بطريق الأولى فإنه ليس فيما ذكرته أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه إلا أخذته من فاعل مركب وهذا ليس قد عرف حاله وأما قولك أن دليل الأشعرية أيضا لا يقتضي إثبات أول قديم ليس بمركب وإنما يقتضي إثبات أول ليس بمحدث فهذا أيضا تركب لأن ثابت الصفات فإن مرادنا بالمركب ما كان موصوفا بالصفات ولا ريب أن الأدلة الدالة على إثبات الصانع ليس فيها والحمد لله ما ينفي إثبات الصفات فإن قلت فهم ينفون التجسيم بما على انتفاء التركيب ولا دليل لهم على ذلك قيل لك هذه حجة جدلية وتأييده أن يلزمهم التناقض وذلك لا يقتضي صحة قولك الذي نزعوك فيه ربه نزعوك في إثبات الصفات فقلت أن إثبات الصفات يستلزم التركيب وأنت لم تقدم دليلا على نفي هذا التركيب فلم تقدم دليلا على نفي الصفات فقلت أيضا لا دليل على نفي التجسيم فإن عدلتك هون في الصفات العائد إلى نفي التركيب وقد ظهر لك ما قلت نهرا أن نفي الدلائل لا يمكن على ذلك فإن دليل الحدوث لا يقتضي ذلك قالوا نحن أثبتنا الحدوث بحدوث جسم وهو المراد بقولنا مركب فمن جمع بينهم شئ ما وهو تركيبهم ولن يصح دليلهم لم يكن في هذا منفعة لك وهذا الطريق هي التي سلمها يوم منفي ما نزلته خواصه وهي نفي حقيقة وتعيين زمان كذا أو ما ندع عن احتجاجهم بما في المركب جواب صحيح وأما احتجاجهم بما في صير محتاج ترتب اجتهادهم على ما يشق أن يثبت له من محض وهذا هو الذي سلمه فإنما الصفات

أو يدفع مقسدة كان ما ذكره باطلا (الوجه الثامن) أنه سهله وإن كان قادرا على نصب معصوم فلان سلم أنه لا مقسدة في نصبه وهذا النفي لا بد من دليل ولا يمكن في ذلك عدم العلم بالفسدة فإن عدم العلم ليس علما لعدم ثم من المفاسد ذلك أن يكون طاعة من ليس بنبي وتصدقه مثل طاعة النبي مطلقا وإن بساوى النبي في وجوب طاعته في كل شئ ووجوب تصديقه في كل شئ وفي كل غلط منه فيقال قاي شئ خاصة التي التي انفرد بها حتى صار هذا أنبياء وهذا ليس بنبي فإن قيل ينزل الوحي عليه قبل إذا كان المقصود ينزل الوحي عليه قد حصل له فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي وقد سار كره في المقصود وأيضاً فعنه أنما تكون بالهام الحق وهذا هو وأيضاً فاما أن يخبر عما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وأما عما أمر به أو يخبر بأخبار وأما أمرنا فائدة فإن كان الأول لم يكن إليه حاجة ولا فيه فائدة فإن هذا قد عرف بأخبار الرسول وأما أمره وإن كان غير ذلك وهو معصوم فيه فهذا نفي قائلة ليس يبلغ عن الأول وإذا قيل بل يعرف ما جاءه الرسول قبل يحفظه لنفسه وللؤمنين فإن كان لنفسه فلا حاجة للناس إليه وإن كان للناس قاي شئ يصل إلى الناس ما يحفظه أمثالنا وأما ما يخبرنا الواحد قاي طريق وصل ذلك منه إلى الناس القائين وصل من الرسول المبعوث له الوسائط في الجملة لا مصلحة في وجود معصوم بعد الرسول الأوهي حاصلة بدونه وفيه من الفساد لا ينزل الإبهمة فقرولهم الحاجة داعية إليه ممنوع وقولهم الفسدة فيه معدومة ممنوع بل الأمر بالعكس فالفسدة معه موجودة والمصلحة معه متعينة وإذا كان اعتقاد وجوده قد أوجب من الفساد ما أوجب فما الظن بتحقيق وجوده

(فصل)

التجسيم بما على انتفاء التركيب ولا دليل لهم على ذلك قيل لك هذه حجة جدلية وتأييده أن يلزمهم

التناقض وذلك لا يقتضي صحة قولك الذي نزعوك فيه ربه نزعوك في إثبات الصفات فقلت أن إثبات الصفات يستلزم التركيب وأنت لم تقدم دليلا على نفي هذا التركيب فلم تقدم دليلا على نفي الصفات فقلت أيضا لا دليل على نفي التجسيم فإن عدلتك هون في الصفات العائد إلى نفي التركيب وقد ظهر لك ما قلت نهرا أن نفي الدلائل لا يمكن على ذلك فإن دليل الحدوث لا يقتضي ذلك قالوا نحن أثبتنا الحدوث بحدوث جسم وهو المراد بقولنا مركب فمن جمع بينهم شئ ما وهو تركيبهم ولن يصح دليلهم لم يكن في هذا منفعة لك وهذا الطريق هي التي سلمها يوم منفي ما نزلته خواصه وهي نفي حقيقة وتعيين زمان كذا أو ما ندع عن احتجاجهم بما في المركب جواب صحيح وأما احتجاجهم بما في صير محتاج ترتب اجتهادهم على ما يشق أن يثبت له من محض وهذا هو الذي سلمه فإنما الصفات

(فهرست الجزء الثالث من منهاج الستة الشيعية)

(في نقض كلام الشيعة والقدرية)

صفحة		
٢	الفصل الثاني قال الرافضي لماروا فضائل أمير المؤمنين لا تشعروا بها الخ	الفصل العاشر قال الرافضي ومنها ما رواه أخطب خوارزم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا علي لو أن رجلا عبد الله عز وجل الخ
٤	فصل وأما حديث الكساء فهو صحيح وراه أحمد الخ	١١ الفصل الحادي عشر قال الرافضي وعن سائر من وأئله قال كنت مع علي وهو يقول لهم لا تحبن عليكم الخ
٥	الفصل الثالث قال الرافضي في حقه تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم الرسول فاعلموا أنه من الرافضي الخ	١٥ فصل وأما حديث المعراج وقوله فيه إن الملائكة المقرئين والملائكة الكرويسين لما سمعت فضائل علي الخ
٦	الفصل الرابع قال الرافضي ومنها ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصيه الخ	١٦ فصل وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نسيباً ألقى ابن أختي أخو الفتي الخ
٧	الفصل السادس قال الرافضي وعن يزيد ابن أبي مريم عن علي رضي الله عنه قال أطلقت أبا ورسول الله الخ	١٧ فصل وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي فهو موقوف عليه فلا يحتج به مع أنه نقله عن أبي ذر وفيه نظر الخ
٨	الفصل السابع قال الرافضي وعن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتصدقون ثلاثة حبيب الصالح الخ	١٨ فصل وكذلك الحديث الذي ذكره في الهدى الذي عنده الله في علي وأنه راية الهدى وإمام الأئمة وهو الكلمة الخ
٩	الفصل الثامن قال الرافضي وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يا علي أنت معي وأما مثل الخ	١٩ فصل الرافضي وأما ما ذكره في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف الكلبي كتاباً في مناقب المعصية الخ

S105
~~S1A~~

